لصاحب الكشاف في مدح مولانا زمخشر

جمع قوى الدنيا سوى القوة التي ... تبوأه دارا فدار زمخشرا

واجرى بان تزجى زمخشريا سرى ... اذا عد في اسد الشرى زنخ الشرى

الا ان التفاسير الدنيا بلا عدد ... وليس فيها العرك مثل كشاف

ان كنت تبغي الفذ فالزم قرانه ... فالجمل كالزاد والكشاف كالكشاف

انتقلت في ذي الحجة الشريفة الى الدار الاخرة عفى الله الرحيم السيد على صاحب هذا الشرح

الآرجان الآرجان تعرب ارّان وهي بلاد معروفة بين تفليس وباب الابواب منه البيان

آشتاظ الغضب الذي يدخل في حرقة الحلق صحاح

انحلال العقد الذي يتحلل به الثوب وما يتحلل الثوب بعضه وله في مدح الكشاف والجمع الاخلق صحاح

قال المفضل سمعت اعرابيا احدث من تخاريج العصا آحدث النحو وتخاريج العصا مثل في الشيء انه فعو ومنه قولهم ان الراعي يذود بالعصا ويذوح بها الذئب ويخارب بها الحارب ويبشن بها الورق ويتبل عليها الاعياء ويصل بها الرشاء فاذا كسرت فلا اقدر ولا انكسرت نصفين اتخذ من كل نصف ساجورا ولا انكسرت الساجور جعل اوتادا فاذا انكسرت عملت اشظة ثم اغلبة قيل كانت لغنية الكلابية ذئبة شاطر فتقطع لونه فاخذت الارشية ثم انشغلت فاخذت الارشية شغلة فاخذت الارشية فانشات تتعلق آخلف بالمرقة صحاح والشغلة الحاجة آخر من اخلاق المفضل العصا

قال الشاعر أشهد بالمرق يوما والقنا ... انك خير من تخاريج العصا قال ابن الاعرابي العصا تكسر فيتخذ منها ساجورا فاذا كسر الساجور اتخذت منها الاوتاد فاذا كسر الوتد اتخذ منه زران النعال فاذا فرض عن زران اتخذ منه التواوي تقرن بها الاخلاف

الوتد بالكسر واحد الاوتاد والفتحة لغة وكذلك الوتد في لغة من يقدم ويؤخر وتد الوتد أتده وتدا وله ادرت علت

الكباه وجع الكبد وفي الحديث الكباد من العين صحاح

تد وتدك بالمثناة من المدق صحاح

آلعيت شرب الماء من غير مقص رجل خلاف اي كثير الاخلاف بوعله صحاح

آلعرآن العصا الذي يجعل في وتيرة انف البختي صحاح

آلوترة العرق الذي في باطن الارنبة وهو جليدة ووترة الانف حجاب بين المنخرين وكذلك الوتيرة صحاح

آتوعد الرطب الذي يحدم بعضه بعضا لغة نعلبية وغد الرطب ناضم صحاح

آلعرآن العصا الذي يجعل في وترة انف البختي صحاح

آلوترة العرق الذي في باطن الارنبة وهو جليدة ووترة الانف حجاب بين المنخرين وكذلك الوتيرة صحاح

آتوعد الرطب الذي يحدم بعضه بعضا لغة نعلبية وغد الرطب ناضم صحاح

آروى عن علي بن عيسى الربعي البغدادي انه قال العرب تسمي الارث عن ابي عبيد تسمي الارث عن ابي عبيد

لان التعديل في نصف العقد وهو ثلثة واذا زدت عليها واحدا كان اول المبالغة واذا زدت عليها واحدا كان اول المبالغة

واذا زدت اثنان كان لاقصى المبالغة ولذلك قالوا للاسد سبع لانه قد ضوعف قوته سبع مرات قال صاحب الازاهر السبع كل الاعداد والجمع الاعداد لان السبع اول عدد تام لانها تعاود في آحاد العشرات فتضيف ثلثة وثلثها اثنان وسدسها الواحد وخلقها ست سوار وهي مع الواحد سبع فكانت كاملة لانه ليس بعد التمام سوى الكمال ولعل واضع اللغة سمى الاسد سبعا لكمال قوته كما سموه

لا ساحل البحر ثم سبعون غاية اذا قاسها الغواص عاينها العشرات

فكان المنى لا يغزلم وان استغزت الد نهاية الدين العاملي

كل من لم يعشق الوجه الحسن لم يحل اليه والرسن

كتاب شرح لب الالباب في علم الاعراب للسيد عبد الله عام سنة ٨١٤ هـ

عربيات

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısım
Yeni Kayıt
Eski Kayıt No.

علمك واقع للكمالم تحاطه بالجزر

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر

الحمد لله قاشع غمام الغموم وقاصع هماهم الهموم الذي لا يبلغ كنه حلمه
البالغة وساوس الحكماء ولا يحصي نعمه العادة الحاذون
في الارض والسماء الذي منحنا قلبا واعيا ولسانا لافظا وحفظا
من غمرات طوارق الاسقام وجعلنا مستدركين بقية الايام ونصب
لنا راية الهدى والايمان بعد دروسه وخفض منار الكفر والطغيان
بمحمد وطموسه حمدا لا ينقطع عدده ولا ينضب مدده على مجللات نعمه
الكافية وموجبات منه الشافية ويرتبط العتيد في الحال ويمتري اخلاف
الزوايد في الاستقبال وشرايف الصلوات ونوامي البركات على الخاتم لما سبق
والفاتح لما انغلق والدافع جيشات الاباطيل والدامغ صولات الاضاليل محمد
ذي اللواء المرفوع والدين المشروع محمد المحتام لكرام رسالاته المختص بجلايل
كرامانه وعلى اله واصحابه خلفاء الدين وحلفاء اليقين ومفاتيح الهدى ومصابيح
السري كم وقب ليل وغسق داج وخفق وبعد فان لب اللباب في علم الاعراب
لا يخفى على ذوي الالباب انه كنز الفوايد جم الفوايد صغير الحجم وجيز النظم محتوى على قوا عد
شريفة وفوايد لطيفة مشتمل على دقايق اسرار العربية منطوي على المباحث التي هي مفتاح
العلوم الادبية متضمن من عجايب الغرر النحوية وغرايب النكت الاعرابية مالا
يوجد في غيره من المطولات والمختصرات ولم يشرحه احد من فضلاء الدهر وعلماء
العصر وقد مالكني يختلج في صدري اذ كررت النظر في مباني فصوله ومعاقد اصوله ان
افضل محللات فصوله ومحكمات اصوله موضحا فيه ما عماه ومبرزا ما سبزه وغماه فاشطا
وكاشط القناعه وان انزع غلالة احتها دون اسراره واظهار اضماره وعاقتني عن
ذلك محاجز السهور والايام ومماطلات الدهور والاعوام فلما حث تحاشير صبح زمانه ولاحت بشاشة
اماءات كشف لثامه

الحمد لله الموجد من العدم والمستأثر بالقدم والصلوة على رسوله محمد افضل الانبياء واشرف الامم
وعلى آله ذوي المروات والكرم

اشرقت ملونه واظهرت مخزونه وطرزت ديباجته باسم من تناسجته كرايم
الاصلاب الى مطهرات الارحام وتواترت بشر ثنايه السنة الخاصة والعام وزهر في
قلبه مصابيح الهدى واشرق من جبينه نور النبي وكسب مكارم الاخلاق بالاحسان
والجود واليه مد الايد البيض والسوق ولا يدع للمجد غاية الا امها ولا مظنة الا قصدها فقد
نحى افيدع الابرار وشنبت اليه ازمة الاحرار مفتاح لكل مغلق ومصباح في كل غسق سراج لمع
ضوء شهاب سطع نور كلامه بيان وضمنه لسان ماجا لسحبه احد الا قام غر عالي حضرته
بزيادة في ادب ونقصان من ارب ولا عز السير بضرب الا طارت منه فراش الهام وطاحت
السواعد والاقدام لا ينزعه ورود الاهوال ولا يحزنه تغلب الاحوال معز الابرار ومذل
الاشرار رفعة الاطهار والتمرع المغلغلة عن تلك الثمار افصح ذي لسان واشجع ذي جنان
قابض الايامل وذا خر الجداول وشجاعه التي اصبحت الارض آمنة الاطراف وبكفايته
العامة صارت سالمة الاكناف وبعد ان عضت السنة انيابها وماجت الحيا مواجها
وبدا من الايام كلوحها ومن الليالي كدوحها شجاع جرى وكفاه بشرى ان اباه علي وهو المرتضى
الاعظم والمجتبى الاكرم سلطان الوزراء والنقباء في العالم الاعبر الشريف فوق ال الرسول
وفتى عيني البتول فخر الحق والدولة والدين شرف الاسلام ابو طالب بن علي بن محمد بن
محمد بن ابي طالب بن علي بن ابي الشرف بن ابي الفضل بن احمد بن عيسى بن محمد بن محمد بن الحسين
بن عيسى بن محمد بن علي بن الامام جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن امير المومنين علي بن ابي
رصوه وحوله التمثيل في الافتخار بهم بقول الغرزدق واولئك ابائي فجيني بمثلهم اذا جمعتنا
يا جرير المجامع صلوات الله عز شانه وعلا برهانه على اجداده الاطهار وابائه الابرار
واعز الله بدوام دولته الاسلام والمسلمين وشيد ببقاء ايامه الزاهرة قواعد الدين
وحفظ اعوانه وحماهم ولعز بسم الله الرحمن الرحيم الحمد جر الثناء على الجبار مرجعه
من نحو وغيرها الله هو علم دال على الالة المخصوصة بمعاني الاسماء الحسنى كما علم منها وعالم
يعلم ولد لكل يقال

في كل اسم من اسمائه الكريمة سوى الله هو من اسماء الله ولا عكس ولان الله لو كان
وصفا لم يكن لا اله الا الله توحيدا مطلقا اله الا الرحمن فانه لا يمنع الشركة وان خص
بالباري عز شانه قيل انه مشتق من الاله وهو فعال بمعنى مفعول حذفت الهمزة منه وعوض
منها الالف واللام فحذفهما يخطر ان الله والاله مختلفان في اللفظ والمعنى اما في اللفظ فلان احدهما
لا يحذف عنه الابد لما حصل العوض والثاني هو همزة الفاء صحيح العين واللام واما في المعنى فلان
الله خاص بوبنا تبارك في الجاهلية والاسلام والاله ليس كذلك ولان الهمزة ان حذفت ابتداء
من غير سبب نقل حركتها الى ما قبلها لزم حذف الفاء لسكونه ولاشتباهه بهمزة ذي سبب من كلمة
تثنية اللفظ وان حذفت بعد نقل حركتها الى ما قبلها لزم مخالفة الاصل من وجهين نقل الحركة كما
في كلمتي على سبيل اللزوم ولا نظير له ونقل الحركة الى ما بعد ما وذلك يوجب اجتماع ساكنين
متحركين وتسكين المنقول اليه الموجب للكون النقل عما كان عملا وادغام المنقول اليه فيما
بعد الهمزة وذلك معزول عن القياس لان الهمزة في تقدير الثبوت الموجد من العدم اي
من غير شيء مادة ومدة والمستفاد اي المستند بالقدم لان وجوده بها مقتضى ذاته
والصلوة وهي من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الناس الدعاء على رسوله
فعول بمعنى المرسل من ارسله اي بعثه وهو النبي الذي معه كتاب والنبي اعم منه
محمد افضل الانبياء واشرف النسمة هي النفس والانسان والصلوة على آله
واصله اهل قلبت الهاء همزة والهمزة الفا وقيل اصله اول قلبت الواو الفا ذو ي المروات اي
اي اصحاب الخصال الحميدة والمروة هي الانسانية وذو ي الكرم وهو نقيض اللوم وهو جامع
للخصال المرضية فانه ان كان ببذل النفس فهو شجاعة وان كان بالمال فهو جود وان كان
بكف ضرر مع القدرة فهو عفو وبعد اي بعد الحمد لله والصلوة على رسوله فلما دخلت
الفاء بعد بعد لمظنة اما قيل بعد رأيت بعصد لو اي بحجة هذا المنظور هو قولهم اكاف
الملول احد كرادي لتبر الجملة مضاف اليها لقوله عصد او وهو قوله ان اكخر مفعول رأيت

فلما رأيت بعضدي اتحاف الملوك احد ي الدولتين ان اتحف حضرة من غيرة الجنان نزاهة وصفاء غبطة السماء رفعة وسناء
لانه بمعنى اعتقدت فلا حاجة له الى مفعول ثان يقال هذا اعصد او هذا اي ما يصلح له
حضرة اي مجلسا مع غيرة الجنان اي هي سبب لغيرة الجنان نزاهة وصفاء وهي غبطة السماء
والغبطة مع غنى مثل حال المغبوط من غير ان يراد زوالها الى الحسد وهو تمني حالة مع ارادة
ذو الهاء رفعة وسناء ونصب المنصوبات اما على التمييز او على الغاية او الفرض وهي حضرة
المخدوم الاعظم ملجا ومآذ سلاطين العالم من دان اي اطاع لامره المطيع لنهيه الداني
له تع اي الخلق كافة واخرط اي انسلك في طاعته الداني اي القريب منه والقاصي اي البعيد
منه جنابه مجمع الاقيال قاطبة لانه الجود والاقيال انهار الجناب الخناء والفيل ملك من ملوك
حمير دون الملك الاعظم وآصله قيل بالتشديد كانه الذي له قول ينفذ والجمع اقوال واقيال
ويجوز ان يكون ماخوذا من نقيل اباه اي تبعه لان الملك يتبع من بعده في السيادة والسياسة
شمس الدنيا والدين بالحركات الثلث غياث الاسلام وغوث المسلمين اصله غواث يقال
استغاثني فلان واغثته والاسم غياث صاحب ديوان الممالك الديوان الحديد من دون الكتب
اذا جمعها لانه قطع من القراطيس مجموعة جعل الله دولته نابتة الاركان اي باقية دائمة
راسخة البنيان اي غير متغير كما شمس مضيء كما شمس مضيء وهو الذي يفرح كلما ستره الدهر وغلب
من كرم الغم اشتد عليه وما تخلصت اي تخلصت نابية من قوب الغابة البيضة والقوب
الفرخ يقال قاب الطير بيضه اي فلقها وانقابت البيضة وقيل الغابية الفرخ والقوب
البيضة وهذا مثل يضرب لمن يغار فر صاحبه بتحفة يتعلل ان اخرج هي بسكون الخاء وفتحها اي اخت
به من البرد اللطيف فمنع بقاء الدهور اي بقاء مثل بقاء الدهور زمان الدهر وهو الزمان المعتاد
طويل وان كان ينقضي احواله وانما جمعها لاعتبار معنى الفرد لان لا تنفي كل التحفة بكورها اي رجوع
الاعوام والشهور زمان كل شيء بقضي بكورها الا ما شاء الله منه قول الشاعر اتاك الصيف
دافع الكبير لوا الخداة وسم العيس اخرت للاتحاف هو جواب لما وهو العامل فيه مما
العلوم علم النحو الذي هو علم بقوانين تعرف بها احوال التراكيب الاعرابية واضع هذا العلم هو امير
المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه
العربية

المطيع والعاصي والمخطئ طاعته الداني والقاصي جناه بجمع الاقيال قاطبة ... الا ذا البحر والاجبال الا ... ار

روي ان بنت ابي الاسود الدؤلي قالت ما احسن السماء نوفع احسن حيث رات نجومها وحسن انوارها في الليلة الظلماء وظن انها ارادت الاستفهام فقالت نجومها فقالت انما اردت التعجب فقال ابو الاسود ينبغي ان تقولي ما احسن السماء بنصب احسن وعلم انه سمع قارئا يقول ان الله بريء من المشركين ورسوله بالجر فذهب الى امير المؤمنين وحدثه بذلك فعلم ان وضع لحن الفطنة الجر وقال اقسام الكلام ثلثة اسم وفعل وحرف والاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ عن حركة المسمى والحرف ما اوجد معنى في غيره والفاعل مرفوع وما سواه فرع عليه والمفعول منصوب وما سواه فرع عليه والمضاف اليه مجرور وما سواه فرع عليه وقال اخ هذا ولذا سمي هذا العلم نحوا فانه اقوب العلوم فابلغ وارجحها عايلغ اي منفعة يقال هذا الشيء اعود عليك من ذا اي انفع وارفعها مقدارا اي اشهرها علما وارفع اهل التعصر بمعنى المفعول والمقدار علم الطريق واسنامها ابهة الابهة العظمة منه تابته الرجل اذا تكبر ومقدارا اي مبلغا اذ هو اي علم النحو سلم به يتيسر الارتقاء الى علم البيان ومرقاة جمع الى من رقى السطح اي علاه بالسلم للاطلاع اي لايمكن الاطلاع الا بها على نكت نظم القران لان تكنه محوية نحو نظمه العربي المخصوص بهذا العلم والمواد بالنظم وقوع الكلام على الوضع الذي يقتضيه علم النحو وقيل فوحي بمعنى النحو مما يميز الكلم فلا حصل الاطلاع عليه فاتبعه الآبه وصنف يقال صنف الشيء اذا جعله اصنافا وميز بعضها عن بعض ويقال صنف البيض اذا اخرج زرقا منه صنف على الاول مايرت وعلى الثاني اخرجت منه اي من علم النحو وهو امير قوله لنا با وجاز الالفاظ اي قليلها والمجاز انبق النجاوي والمجاز اي حسن المجاز وفحوى القول معناه يقال عرفت ذلك في فحوى كلامه ومحواه كلامه مقصورا ومدودا حاوبا لتفاريع النحوية اي جامعا لفروعه ومواده اي اصوله والمواد بالاصول القواعد الكلية والفروع المسايل النحوية الداخلة تحت تلك الاصول ويجوز ان يراد بالفروع ما زاده النحاة على الاصول التي اشار اليها واضع هذا العلم ضابطا لدواجنه جمع داجن يقال شاة داجن وداجن اذا الفت البيوت واستانست ومن العرب من يقول داجنة وراجنة بالهاء واشتقاقه من دجن بالمكان دجونا اذا اقام به ونواده جمع نادة فاعلة من ندا البعير اذا شرد بخ جمع وهذا الكتاب من المسايل ما يستانس به الطباع

للنفع ورودها على الاسماع وما لا ... منها من الغرايب مسمى بلب الالباب وغرر الاعراب واخلاقه اياها اي الحضرة المذكورة لانها اي لان تلك الحضرة احرى واحلى بذلك الاخدام من الحاضرة الاخرى وما اولاها بذلك وهذا انجب فاسال الله ان يوفقني به لفا جميل في العاجل اي بان يثيبني عليها صنفه في الدنيا واجرا جزيلا في الاجل اي ثوابا عظيما في الاخرة انه خير مدعو وذا لوم مجيب فلذلك سال منه اللفظ هو في الاصل مصدر لفظت الرحى الدقيق اي رمته والمراد به ههنا الصوت المعتمد على المخرج فهو ههنا مصدر بمعنى اسم المفعول كقولهم هذا ضرب الامير وفيه اي مقصورة والمراد به الملفوظ لفظا او تقديرا او حكما كالمنوي في افعل وتفعل واللفظ اولى بالذكر من اللفظة لان اطلاق اللفظ على الكلمة انما هو من باب اطلاق المصدر على المفعول او المعهود في هذا الباب استعمال المصدر غير المجرد وبالفاء الموضوع الوضع عبارة عن جعل اللفظ اولا لمعنى معين بنفسه او بقرينة مع قصد ان يصير متواطيا عليه واحترز بالفاء عن الدوال الاربع المشاركة للكلمة وبالموضوع عن المهملات والمحرفات والالفاظ الدالة على معانيها بالطبع او بالعقل وكل واحد من اللفظ والموضوع واحترز بقوله او لا عما وضع ثانيا لمعنى اعم من الاخر من وجه ومجموعهما خاصة للكلمة لمعنى هو في الاصل مصدر عنيت بقولي كذا اي قصدته والمراد به ههنا المعنى وانما ذكر المعنى ضمنا مع ان الموضوع دلالة عليه للتقسيم لا للاحتراز من شيء ولم يذكر الدلالة لان ذكر الوضع يغني عنه لان الموضوع لمعنى يكون دالا عليه مقصودا وهو الذي لا يكون لجزء اللفظة المركب المسموع دلالة على جزء المعنى سواء كان لذلك المعنى جزء كمعنى ضرب الدال على الحدث والزمان او لا كمعنى لضرب الدال على الحدث واحترز بغير المركب عن المركب فان اللفظ الموضوع لمعنى كلمة هو الكلمة في اصطلاح النحاة وجاء بلفظة هو لبيان التاكيد الحصر وقدم المقرر على المقرر لان معرفة المقرر اقدم من معرفة المقرر عند العقل فقدم في الوضع وهي ماخوذة من الكلم وهو الجارحة سميت كلمة لانها تؤثر في النفس ويحصل معناها عند اطلاقها او تخيلها وانما جاء بلفظة هو والتذكير لان كل لفظة وضعنا لشيء واحد احد بهما مؤنثة والاخر مذكر ونوسطها ضمير جاز تانيث الضمير وتذكيره واعلم انه لو قيد اللفظ بالمستقل لكان اولى احترازا عن اللفظ الذي

راسمة البنيان مائنس
مفترح ومكروب
وما تخلصت ثائبة
من قوب من

صار بعض اسم او بعض فعل نحو بأبصر يا بصري وتاء مسلمة وهو ع اعلم او الضرب فان كل واحد منها لفظ
موضوع لكنه ليس بكلمة لعدم استقلاله اعلم ايضا ان نحو عبد الله اذا جعل علما كان مجموعه
اسما واحدا تحقيقا باعتبار المعنى لان مسماه لا يدرك باحد جزئيه واسمان تقديرا باعتبار اللفظ لانه
في اللفظ عبارة عن كلام زيد وان اطلاق الكلمة على ثلثة اقسام حقيقة مستعمل في عرف النحاة وهو الذي
تعرض له المصنف ههنا ومجازي مهمل في عرفهم وهو اطلاق الكلمة على الكلام فلا يتعرض لهما بوجه
ومجازي مستعمل وهو اطلاقها على احد جزئي العلم المضاف فيجوز ترك التعرض له كما تركه المصنف
ويجوز التعرض له لانه اجود لان فيه مزيد فائدة كما ذكره ابن مالك والمعنى مركب وهو الذي جزء لفظه
المركب يدل على جزء معناه فيه اي في ذلك المركب الاسناد واحترز به عن المركب الذي لم يكن فيه باصل اعتبار
الوضع اسناد او كان فيه اسناد لكن عرض ما ازال اسناده كالمركب من الصفة والموصوف والمضاف
والمضاف اليه ومن الشرط وجملة والجزاء وحده فانه لا يسمى كلاما وهو في اللغة الاضافة مز السند
وهو ما اسندت اليه من حائط وغيره او من السناد بكسر السين وهو الناقة المحكمة الخلق وهو اي
الاسناد الحكم المفيد فائدة تامة باحد جزئيه اي جزئي المركب سواء كان الجزء الذي حكم به جزءا اولا
كما في الجملة الفعلية او ثانيا كما في الجملة الاسمية على الجزء الاخر انما اختار الاسناد على الاخبار ليدخل
فيه المركب الخبري والطلبي قيل يرد عليه الجملة الجوابية اذ لا تصدق عليها انها مركبة فيه
الاسناد على ما فسر الاسناد والجواب ان المراد بقوله الحكم المفيد باحد جزئيه على الاخر
اعم من ان يكون المراد الحكم بثبوت مفهوم لمفهوم اخر او بثبوت مفهوم عند ثبوت اخر او
او بثبوت تباين مفهوم لمفهوم او بسلب هذا الثبوت وهذا الثبوت هو النسبة الايجابية دخلت
وانتفاء هو النسبة السلبية وقوله الكلام خبر اللفظ الموضوع وانما تورك المصنف ههنا
ضمير الفصل لدقيقة يتفطن لها الفطن فان ذلك يفيد حكما بان المركبات موضوعة مع ان
الواضع لم يضع الا المفردات واما المركبات فانما تحصل باستعمال المستعمل بعد وضع الواضع
للمفردات قلنا المركبات ايضا موضوعة وذلك لان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية

يحتاج في معرفتها الى علم اللغة او قانونا كليا يعرف به مفردات قياسية يحتاج في معرفتها الى علم
التصريف كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل وغيرها او يعرف به مركبات
قياسية يحتاج في معرفتها الى علم النحو كما بين ان المضاف يقدم على المضاف اليه والفعل
على الفاعل وغير ذلك فالمركب للمفظ جزء صوري وجزء مادي وكذا المعنى والجزء
الصوري من اللفظ يدل على الجزء الصوري من المعنى وكذا الجزء المادي من اللفظ يدل
على الجزء المادي من المعنى قوله المفيد احترازا عما لا يفيد بما لا يجهله احد نحو النار حارة
والسماء فوقنا فانه ليس بكلام عند سيبويه ويجوز ان يحترز به عن نحو قام ابو من في زيد
قام ابو وكان عليه ان يقول المقصود لذاته ليحترز بالمقصود عن حديث
النائم ومحاكاة بعض الطيور الكلام وبقوله لذاته عن الجملة الواقعة خبرا
المفرد فانها لا يكون مقصودة لذاتها بل لغيرها وانواعها اي انواع الكلمة ثلثة اسم
وفعل وحرف والكلمة جنس لهذه الانواع لشمولها الكل واحدا منها وكل واحد منها
نوع لوجود حقيقة الجنس فيه ووجه الحصر في الثلثة ان الكلمة ان لم تكن ركنا
للاسناد فهي حرف وان كانت ركنا له فان قبلت الاسناد بنظر فيه فهي اسم والا فهي فعل
وانما لم يذكر المصنف بيان حصرها فيها لئلا يكون تعريفها بعد ذلك مكررا غير مفيد وانما
سمي الاسم اسما لانه سما على مسماه وعلا على ما تحته من معناه وسمي على الفعل والحرف
لاستغنائه عنهما واحتياجهما اليه ولهذا اضيف عليهما في الكتابة والفعل فعل لانه يدل
على مفهوم الفعل والحرف حرف لانه على طرف من الكلام ونوعاه اي نوعا الكلام اسمان
مركبان بينهما اسناد وفعل واسم كذلك وذلك لان مجموع الاسمين والاسم والفعل يدل
التركيب لا يكونان نوعين لان من خواص الجنس ان يحمل على النوع ولا يصح حمل الكلام
على الاسمين بدون التركيب وكذا حمله على الاسم والفعل بدونه لا يصح فقوله لفظا او تقديرا
حال من نوعا الكلام اي حال كونهما ملفوظين او مقدرين احدهما ملفوظا والاخر مقدرا

بتحصيل بقاء الدهور ولا تعني بكرور الاعوام والشهور آخرت من العلوم علم النحو فانه
اقرب العلوم فائدة واربحها عائدة وارفعها منارا واسناها انبهة وقدرا اردت ان
يتيسر الارتقاء الى علم البيان ومرقاة بها يمكن الاطلاع على نكت نظم القرآن صنفت
منه كتابا وجيز الالفاظ والمبانى اينق المحاوى والمعانى لشارع الحق وحواشيه وضابطا لدواضيه فواته
مستى يلبب الالباب من علم الاعراب واخذته اياها لانها الحرى بذلك دما او لا ما

نحو زيد قايم وقام زيد وفى جواب من قال ازيد قايم او اقام زيد و زيد فى جواب من قال هل قام
ويجوز ان يكون لفظا او تقديرا ان كان المقدر اى لفظا كان الاسمان والفعل والاسم او
تقديرا ويجوز ان يكون قوله لفظا او تقديرا اشارة الى نحو قولنا الحيوان الناطق ينتقل
منتقل فيه فانه فى تقدير اسم وفعل اى الانسان يمشى وعلى هذا يدخل فيه الجملة الشرطية
لان قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فى تقدير الاول مستلزم للثانى والتركيب
العقلى بين الكلمات الثلث ينتهى الى ستة اذ الم يراع الترتيب اسمان وفعلان وحرفان واسم
وفعل واسم وحرف وفعل وحرف واما اذا روعى الترتيب فينتهى الى اثنى عشر لان كل من الاقسام
الثلثة الاخيرة باعتبار التقدم والتاخير الى قسمين ولا يتيسر الكلام الا من النوعين المذكورين
لانه يحتاج الى الاسناد والاسناد يحتاج الى المسند اليه والمسند به ولا بد ان الى
فى النوعين المذكورين فالفعل لا يجد لعدم المسند اليه وكذا الحرف مع الحرف لعدم المسند اليه وكذا
وكذا الاسم مع الحرف لعدم المسند اليه او المسند وكذا الفعل مع الحرف لعدم المسند اليه واما
قولهم بازيد فانما يفيد الحرف مع الاسم لكونه مقدرا بالفعل فالاسم لفظا او تقديرا دال على معنى
ثابت فى نفسه اى فى نفس اللفظ لا فى غيره واحترز به عن الحرف فان معناه فى غيره حال كون المعنى
غير مقترن وضعا اى باصل الوضع الاول بزمان معين من الازمنة الثلثة التى هى الماضى والحال
والاستقبال بحيث يكون ذكر الزمان المعين مدلول اللفظ الدال على ذكر المعنى واحترز بهذا
عن الفعل وليس المراد من الحال الآن المختلف فى كونه موجودا بل المراد طرفا الآن معه او القدر
المشترك بين الزمانين وللاحتراز عن نحو يقال زيد يصلى الآن مع ان بعض صلوته ماض وبعضها
مستقبل فالحال هو المقارنة وجوده لفظه لوجود جزء معناه نحو زيد يكتب الآن فيكتب مضارع
فى معنى الحال ووجوده لفظه مقارنة لوجود بعض الكتابة لا يوجد جميعها وخرج فى التعريف نحو الضرب
فانه وان وجب وقوعه فى زمان معين من الازمنة الثلثة الا ان ذكر الزمان لا بد وان يدل عليه لفظ المصدر
بالوضع وقد قيد ايضا نحو الصبوح فانه وان اقتضى معناه الزمان المعين لكنه لا يدل على المعين الا من جهة
فاسئل الله ان يوفقنى بثناء جميل فى العاجل واجر جزيل فى الآجل انه
خير مدعو واكرم مجيب اللفظ الموضوع لمعنى مفرد هو الكلمة ومركب منه هو الكلم
المفيد بالحد فرنيه على الآخر الكلام وانواعها اسم وفعل وحرف ونوعاه اسمان
وفعل واسم لفظا او تقديرا والترتيب العقلى ينتهى الى ستة

6

لان معناه يصلح ان يقع حالا او استقبالا او ماضيا ولهذا اذا اريد ان يدل المعبر منها يحتاج الى
تحديد بصيغة دالة عليه مثل اصطبح ودخل فيه ايضا اسماء الافعال نحو هيهات وشتان
ورويد لان دلالتها على المعنى الذى هو من الازمنة الثلثة ليست بالوضع الاول بل بالوضع الثانى فذلك
لان جميع اسماء الافعال اما منقولة عن المصادر الاصلية والنقل فيه يكون ظاهرا صريحا بان
يستعمل مصدرا ايضا نحو رويد زيدا اورويدا زيدا ويكون النقل فيه غير صريح لعدم استعمالة مصدرا نحو هيهات
فانه وان لم يستعمل مصدرا لكنه على وزن فوعلة مصدر قوقى كالزلزال فانه على وزن فعال او عن
المصادر الغائبة فى الاصل اصواتا نحو صه ومه او منقولة عن الظروف نحو اما لك زيدا او عن
الجار والمجرور نحو عليك زيدا وليس لشئ من هذه الكلمات باعتبار اصل الوضع دلالة على الزمان المعين
ودخل فى التعريف ايضا اسم الفاعل بمعنى الفعل لان دلالته على الزمان ليست باصل الوضع
ومعانى اسماء المعانى معتبرة فى نفس الفاظها بحسب الوضع وان كانت فى غيرها بحسب الوجود نحو
ضرب زيد فتكون داخلة فى التعريف لا خارجة عنه بقوله فى نفسه وخرج عن التعريف المضارع
لانه باصل الوضع يدل على الزمان المعين سواء كان حقيقة فى الحال مجازا فى الاستقبال او بالعكس
او مشتركا وحقيقة فيهما فان المشترك فى معنيين موضوع لكل واحد منهما فالزمان باعتبار
الوضع معين فى المضارع وخرج عن التعريف الافعال الانشائية نحو عسى وكاد لانها باعتبار اصل
الوضع يدل على الزمان الماضى ومن خواصه اى من خواص الاسم وهى جمع خاصة وخاصة الشئ
ما يختص به ولا يوجد فى غيره الاسناد اليه اى كونه مسندا اليه بمعنى انه اذا ذكر لفظ واريد بمجرده
معناه الذى وضع اللفظ بازائه وجعل ذكر اللفظ مسندا اليه لا يكون ذلك اللفظ الا اسما لفظا
وتقديرا او تقديرا لا كونه مسندا لهذا ذكر لفظة اليه ليفيد ان احد طرفى الاسناد مخصوص
بالاسم وهو كونه مسندا اليه لا الطرف الآخر وهو كونه مسندا واجتناد الاسناد
على الاخبار ليشمل نحو اضرب وهل ضرب وانما اختص الاسناد اليه بالاسم لان الحرف لا يتطرق
اليه وذلك لان معناه فى غيره والفعل وان امكن اسناد فلا يستطيع ان يكون مسندا اليه فنحو زيدا

مطية الكذب هذا اعتراض فان زعموا مسندا اليه لكونه مبتدأ مع انه فعل ومعناه
ان الرجل اذا اراد المسير الى بلدة جاءت ركب مطيته وسار حتى يقضي حاجته فشبه
المتكلم ما يبتدئ به امام كلامه وينوصل به الى غرضه من زعموا كذا وكذا بالمطية التي يتوصل
بها الى حاجته ويؤدي مطية الكذب بالظاء والنون واجاب عنه بقوله محمول على اللفظ
اي هذا اللفظ مطية الكذب وكما اذا قيل لهم امنوا هذا اعتراض اخر لان امنوا
مسند اليه لكونه مفعولا مالم يسم فاعله لفعل مع انه فعل واجاب عنه بقوله
محمول على هذا القول اي اذا قيل لهم هذا القول فالفعل في الايراد الاول مسند اليه باعتبار
اللفظ مع عدم اعتباد المعنى وفي الايراد الثاني مسند اليه باعتبار اللفظ
مع اعتبار معناه ولهذا فرق في الجواب بينهما بذكر اللفظ في الاول وترك القول
في الثاني وكم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه هذا اعتراض ثالث لان تسمع
وخبر خبر ليس الاسناد فيه الى لفظه وهو مثل يضرب لمن خبر خبرا فرده
والمعيدي منسوب الى معيد تصغير معيد على طريق الترخيم واصله ان المنذر سمع
بالمعيدي كذا وعجبه ما بلغه منه فلما رآه استحقر وقال لمن سمع بالمعيدي خير من ان تراه فقال له ان مطية
الرجال ليسوا لجزوه انما المرء اصغريه لسانه وقلبه ان قال قال بلسان وان قاتل قاتل بجنان
واعجب المنذر كلامه واجاب عنه بجوابين احدهما قوله محمول على حذف ان اي ان تسمع
بكون الاسناد في الحقيقة الى المصدر دون الفعل لان ان مع الفعل في تقدير المصدر وقد حذف
ان لغوينة قوله خير من ان تراه عند عامله لغطا الى الوجه الذي
هو اقل احواله وبينه قوله ولا يحسبون العلم بحمد الله عدم المسبون احتمالا اي
لو لا ان يحسبوا محتملا ان ورفع الفعل والثاني قوله او محمول على تنزيل الفعل منزلة
المصدر من غير تقدير ان معه اي سماعكما المعيدي خيرا وذلك لان الفعل يدل على
المصدر والزمان فحذف في بعض المواضع لاحد جزئيه كما في قوله ولا يحسبون قوله الخ وذلك
ظاهر على الثاني وعلى الاول

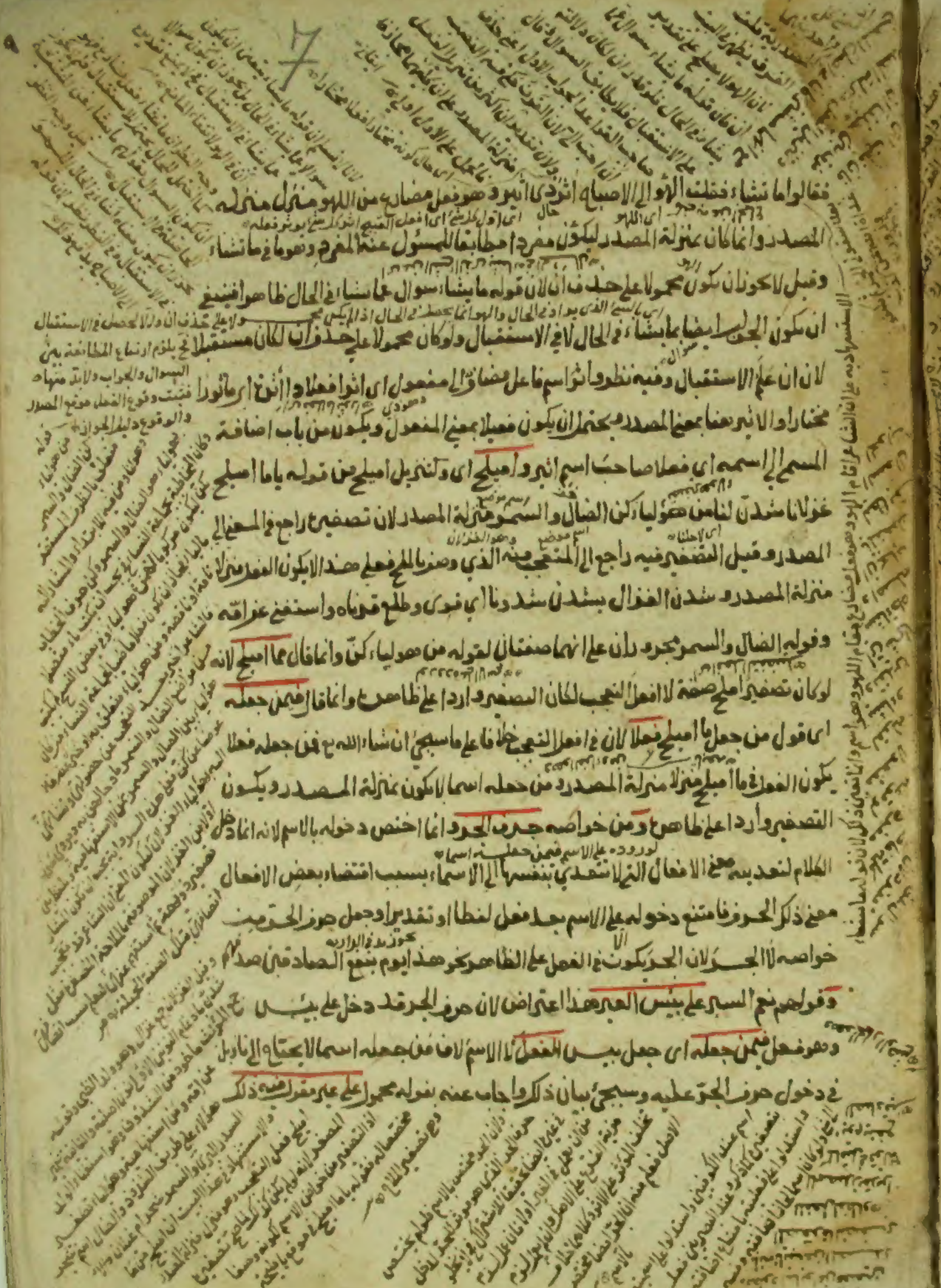

فقالوا ما شاء فقلت الاوالي الاصباه اثردى انبوذ هو فعل مضارع من اللهو منزل منزله
المصدر وانما كان بمنزلة المصدر ليكون مفردا مطابقا للمسؤول عنه المفرد وهو ما في ما شاء
وقيل لا يكون ان يكون محمولا على حذف ان لان قوله ما يشاء سوال عما شاء في الحال ظاهرا فينبغي
ان يكون الجواب ايضا بما شاء في الحال لا في الاستقبال ولو كان محمولا على حذف ان كان مستقبلا لان
لان ان على الاستقبال وفيه نظر وانثر اسم فاعل مضارع المنعول اي اثرا فعلا وانثرا
مختارا والانبوذ هنا بمعنى المصدر ويحتمل ان يكون فعيلا بمعنى المفعول ويكون من باب اضافة
المسمى الى اسمه اي فعلا صاحب اسم انبوذ واصيلح اي ولكنني بل اصيلح من قوله ياما اصيلح
غولانا شدن لنا من هوليا كن الضال والسمر بمنزلة المصدر لان تصغير راجع في المعنى الى
المصدر وقيل التصغير فيه راجع الى المنتمي اليه الذي وصفا بالصلح فعلى هذا لا يكون العلم بمنزلة
منزلة المصدر وشدن الغزال بشدن شدونا اي نوى وطلع قرناه واستغنى عن اقه
وقوله الضال والسمر مجرور دلان على انهما صفتان لقوله من هوليا، كن وانما قال مما اصيلح لانه
لو كان تصغير اصلح صفة لافعل التعجب لكان التصغير واردا على ظاهره وانما قال فيمن جعله
اي قول من جعل ياما اصيلح فعلا لان في افعل التعجب خلافا على ما سيجيء ان شاء الله تع فمن جعله فعلا
يكون الفعل في ما اصيلح بمنزلة المصدر ومن جعله اسما لا يكون بمنزلة المصدر ويكون
التصغير واردا على ظاهره ومن خواصه جر الحرف انما اختص دخوله بالاسم لانه انما دخل
الكلام لتعديته معنى الافعال التي لا تتعدى بنفسها الى الاسماء بسبب اقتضاء بعض الافعال
معنى ذلك الحرف فامتنع دخوله على الاسم بعد فعل لفظا او تقديرا وجعل جوز الجر من
خواصه لان الجر لان الجر يكون في الفعل على الظاهر كوهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
وقوله لهم نفع السير على بيس العير هذا اعتراض لان حرف الجر قد دخل على بيس
وهو فعل فيمن جعله اي جعل بيس الفعل لا الاسم لان من جعله اسما لا يحتاج الى التاويل
في دخول حرف الجر عليه وسيجيء بيان ذلك واجاب عنه بقوله محمول على عبر مقدر فيه ذلك

دخل على الفعل لمشابهته اسم الفاعل الداخلة هي عليه ومن خواصه اقسام التنوين ما عدا

تنوين الترنم وهي ما يلحق القافية المطلقة بدلا عن حرف الاطلاق وهي القافية المتحولة

التي تولدت من حركتها احدى حروف المد وانما سمي هذا التنوين تنوين الترنم

لانه انما جيء به لوجود الترنم وهو ترجيع الصوت يقال ترنم بكذا اى رفع صوته مطربا

مغنيا وهذا التنوين يستعمل في القوافي المنطوب وذلك لان حرف العلة ملائم في الخلف

فاذا ابدلت منها التنوين يحصل الترنم لان التنوين غنة في الخيشوم والغالي هو

ما يلحق القافية المقيدة وهي القافية الساكنة ويسمى الغال لخروجه الشعر بوا

بواسطته عن الوزن لقوله وقائم الاعماق خاوى المخترق واصله المخترف بسكون القاف

فلما الحق التنوين به التقى ساكنان فيفتح ما قبلها تشبيها لها بالنون الخفيفة او يكسر

لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر فان هذين النونين اى من التنوين لا يختصان بالاسم

بل يدخلان الفعل ايضا نحو قوله اقل اللوم عاذل والعتاب فقوله ان اصبت لقد اصابن

واما الاقسام الباقية من التنوين وهي ثلثة اقسام مختصة بالاسم الاول تنوين

التمكن وانما اختص بالاسم لانه يدل على مكانة الاسم في الاعراب فلا يكون الا في الاسم

نحو زيد والفاء تنوين العوض من المضاف اليه وانما اختص بالاسم لانه انما يكون

عوضا عن المضاف اليه وعوض التنوين في المضاف والمضاف لا يكون الا اسما نحو اذ

واصله اذ كان كذا حذف المضاف اليه وعوض التنوين منه في المضاف والثالث تنوين

التنكير نحو صه فان التنوين فيه للتنكير فان معناه افعل سكوتا ما واذا قلت ضه بغير

التنوين فمعناه افعل السكوت وانما اختص بالاسم لمثل ما قلنا في اختصاص حروف التهجي

وقوله الام على التو ولو لم تر عالما الا باذناب لو لم تفتنى اوائله اى الام على تمنى الاشياء واستحالة

لو في الكلام ولو لم تر عالما بعواقب النعم لم تفتنى اوائله وهذا اعتراض لان التنوين دخل فيه

اى ليس الحرف فيكون واردا على طريق الحكاية ويكون حرف الجر داخلا في الحقيقة على موصوف ومعمول

وجعل الجملة الاسمية مقولة له ومن خواصه حروف التعريف وهما اللام والميم فان احدهما

قد جعلوا مكان اللام للميم منه قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر واعلم ان حرف

التعريف عند سيبويه هي اللام وحدها والهمزة للوصل فتحت مع ان اصلها الكسر لكثرة استعمال

اللام وذلك لان التعريف والتنكير نقيضان والمتنكير حرف احد ساكن وهو التنوين فيجب ان يكون

للتعريف ايضا حرف واحد ساكن حملا للنقيض على النقيض وجعلا في طرفي الكلام تحقيقا للتنافي

بينهما وخص حرف التعريف بالاول لرجحان المعرف على المنكر وعند الخليل ال كهل علامة للتعريف

وانما حذفت عنه همزة القطع لكثرة الاستعمال وقال المبرد ان حرف التعريف هو الهمزة المفتوحة

وحدها وانما زيدت اللام بعدها للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام فقوله حرفا التعريف

اشارة الى ما ذكرنا اولا ويحتمل ان يكون اشارة الى قول الخليل اعلما لامر جوابا وانما اختصا بالاسم

لكونهما موضوعين لتعيين الذات الدال عليها اللفظ بنفسه بالمطابقة والتعريف لا بد لان

دلالة الذات بالمطابقة وقول ابي الدقيش واشد الجهل في جواب من قال له هل لك في تزويك كان

ودكها عيون الضباون وهذا اعتراض لانه حرف التعريف قد دخل على هل وهو حرف استفهام

فاجاب عنه بقوله محمول على جملة اى جعل هل اسما ولذا اشتد دلالته وذلك لان الكلمة الثنائية

اذا جعلت علما للفظ وقصد اعرابها اشتد الحرف الثاني منها سواء كان حرفا صحيحا او حرف

علة نحو الكوث من الكم ومن الهل ومن اللو لتكون على اقل اوزان المعرب واما اذا

جعلت علما لعين اللفظ فلا يشتد ثانيها اذا كان صحيحا نحو جاءني كم ورأيت منا لبلا يلزم

يلزم التغيير في اللفظ والمعنى معا ولا يعتد بضم اليجدع من قوله يفول الخنا واتقض الخيم

ناطقا الا ترى ان صوت الحمار اليجدع يقال حمار مجدع اى مقطوع الاذن قال الزجاج اراد الذي

يجدع كما يقال البعير مكرد قال ابن السراج فلما احتاج الى رفع القافية قلب الاسم فعلا وهو من

الضرورات وهذا اعتراض لان يجدع فعل مضارع دخله اللام في جوابه وهو انه لا يعتد

على الحرف وهو لو واجاب عنه بقوله لجعله اى لجعل لو اسما ولذا شدد لامه كما عرف ومن
خواصه النداء فان حرف النداء مختص بالاسم لان المنادى لايكون الا اسما لانه مطلوب
اقباله والمطلوب اقباله لايكون الا اتما عاقلة او منزلة منزلته والا ما انسجد واهذا
لان يا وهو حرف النداء قد دخل على فعل الامر وهو انسجد وما جاب عنه
بقوله محمول على حذف المنادى اى يا قوم اسجدوا نكون نافي التقدير
داخلا على الاسم وهذا على قول من قرأ بتخفيف الا على قراءة من قرأ بتشديدها
ومن خواصه التثنية والجمع والتذكير والتانيث والوصف اى كونه
موصوفا والنسبة فان هذه الاشياء انما تكون لما يدل على الذات بالمطابقة
وهو الاسم بخلاف الفعل فانه حالة محدثة منكرة واما قولهم يضربان ويضربون
فالتثنية والجمع فيه للفاعل لا للفعل واما قولنا ضربت فانه تثنية
للفعل لانه مقدر بالف وكذا قولنا ضربت ارجعون حيث لم يقل ارجعوني لانه مقدر بارجع ارجع
ارجع والجواب ان هذا ليس بمثنى ولا جمع بل تثنية الفاعل وجمع لتكرار لفظ الفعل
للمبالغة واما الجواب عن تذكير نحو زيد ضرب وتانيث نحو هند ضربت فهو ان المراد
بكون التذكير والتانيث من خواص الاسم ان اللفظ اذا ذكرا وانث يكون التذكير
والتانيث راجعين الى معناه لا يكون ذكر اللفظ الا اسما وهما هنا ليسا راجعين
الى معنى الفعل وانما يرجعان الى فاعله والا برد النقض بنحو زيد ضارب وهند ضاربة مع
انهما راجعان الى الفاعل لان الفاعل اسم فاعل عبارة عن اسم الفاعل فيكونان
راجعين الى معناه ايضا ومن خواصه كونه مضافا واختص بالاسم لان الاضافة
اما للتعريف او التخصيص وهما من خواص الاسم واما للتخفيف كما في الاضافة
اللفظية وهو فرع على الاضافة المعنوية فلا يكون المضاف في نفسها ايضا الا اسما وكونه
مضافا اليه فانه ايضا من خواص الاسم لمثل ما قلنا في كونه مضافا مما لم يكن المضاف

ظرفا لانه لو كان ظرفا جاز ان لا يكون المضاف اليه اسما نحو قوله ثم يوم ينفخ الصاف
وقولك اتيتك زمن الحجاج امير ويمكن ان يقال كون الشيء مضافا اليه من خواص الاسم لا
الاضافية لان المضاف اليه في المثالين هو الجزء الفعلية والاسمية من حيث اللفظ ومن حيث
المعنى هو المصدر والحد والخاصة نظرا والمراد من الطرد ان يصدر الحد والخاصة
بلفظة كل ويجعل المحدود والخاصة خبرا عنه كما يقال كل لفظ دل على معنى في نفسه غير
مقترن وضعا بزمان من الثلثة فهو اسم وينعكس الاول اى الحد والمراد من العكس ان
يجعل نقيضا هما مكانهما كما يقال كل لفظ لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن بما به يلبس باسم
لان الحد هو المحدود والا ان احدهما مفصل الاخر مجمل فالمغايرة بينهما باعتبار ان مجموع صور
تصورات الاجزاء غير تصور مجموع الاجزاء فلا يوجد احدهما بدون الاخر بخلاف الخاصة فانها
من حيث انها تنتج انعكاسها عن ذي الخاصة يجب ان يكون مطردة ومن حيث انها لا يجب ان تكون
شاملة لجميع افراد ذي الخاصة لا يجب ان تكون منعكسة ومن اضافه اى اضاف الاسم
اسم الجنس وهو ما وضع لمعنى من الاسماء لان يقع على شيء وعلى ما اشبهه في الحقيقة كالاسد
فانه موضوع لكل فرد خارجي على التبدل من غير اعتبار تعينه لان الالفاظ انما وضعت بازاء
الماهية الخارجية للاسد المتحدة لا الذهنية لان علم الجنس كاسامة فانها موضوعة للحقيقة
الذهنية للاسد المتحد فلا يتناول غيرها وضعا فاذا اطلقت وضعا على فرد من الافراد
الخارجية لم يكن ذلك الاطلاق بالوضع بل بمطابقة تلك الحقيقة لكل فرد خارجي فيكون اطلاقها
على كل فرد بطريق المجاز بخلاف اطلاق اسم الجنس فان اطلاقه عليه بالحقيقة وهذا معنى قول
سيبويه ان اسم الجنس لواحد من الحقيقة وعلم الجنس للحقيقة المتعينة في الذهن لكن ظاهر
كلام المصنف يدل على ان اسم الجنس موضوع للحقيقة فيرد عليه ان دخول الحارف كما في غير العلم فيه لانه يصلح كل شيء منها للشيء وما اشبهه فالصحيح ان يقال
على شيء لا بعينه قلت قوله على شيء يدل على هذا التغيير لان التنوين فيه للتنكير وينقسم اى اسم

الجنس إلى اسم عين وهو ما يقوم بنفسه والاسم معنى وهو ما لا يقوم بنفسه جامد بين
كرجل فانه اسم عين جامد وغلام فانه اسم معنى جامد أو مشتق كراكب فانه اسم عين مشتق
ومضروب اى معنى حدث فانه اسم معنى مشتق ويسمى المشتق صفة والجامد غير صفة والمراد من
الصفة ما وضع لذات باعتبار معنى هو المقصود وبغير الصفة خلافه فيكون اسم الجنس
منقسما إلى اربعة اقسام واما لفظة العلم فشاملة للكل باعتبار الاضافة وعن اصنافه العلم
وهو ما وضع وهو العلم القصدي فانه انما سمي شخص بزيد قصدا إلى تعريفه والكنابة
عن عمرو او صافه الخاصة وفائدته الاختصار او غلبة وهو العلم الاتفاقي الذي يصير
علما لا بوضع واضع معين بل انما يصير علما لاجل كثرة استعماله وغلبته في فرد معين من افراد
جنسه بحيث لا يذهب الوهم عند اطلاقه الى غيره مباينا ولو باللفظ ولما كان اسم الجنس انما لعدم التعين
يطلق على بعض افراده المعين اذا كان معرفا باللام او بالاضافة كان العلم الاتفاقي على قسمين
معرف باللام ومضاف واشار الى القسمين بقوله مع الاضافة كابن عمرو او مع اللام
نحو العجم لان الغلبة في فرد معين لا تتصور بدون احدهما فقوله مع الاضافة يتعلق بغلب
لا بوضع يتعلق بالاستقرار اى اللغوي بعينه اى شيء معلن تعينا شخصيا او نوعيا
واحترز به عن النكرات حال كون هذا الشيء خارجا عن الذهن وهو علم الشخص سواء
كان ذلك الشخص حيوانا انسانا كزيد وعمرو او غير انسان كاعوج علما لفرس او غير حيوان
لعرفات او ذهنا وهو علم الجنس كاسامة فانها موضوعة للحقيقة الذهنية للاسد وهي
شيء معين مغاير لجميع الحقائق من نوعها ولم يتناول الشبيه سواء كان له شبيه
او لا كاسم الله فانه علم للصانع وهو متعال عن الشبيه واحترز به عن المبهمات والمضمر
والمعرف باللام والاضافة فان الواضع وضعها ليطلق على اى معنى يراد بخلاف العلم فانه
انما وضع لشيء معين لا يتناول معينا آخر بهذا الوضع وزاد بعضهم بوضع واحد احترازا عن زيد
اذا سمي جماعة بزيد فان زيدا علم بدليل تسميتهم اياه عليا مع انه يتناول الشبيه ولا الاسم
الى العلم الجنسي

حاجة اليه لان زيدا بعد الاشتراك لا يتبع علما لاحد اذا اخذت رايت زيدا من الزيدين كان
معناه رايت مسميا بزيد من المسمين بزيد ولا شك ان هذا جنس لا علم واما تسميتهم علما
فعلى معنى ان العلمية قد كانت له او تقول مراده بقوله ولم يتناول الشبيه اى بهذا الوضع
وزيد انما تناول الشبيه بوضع ثان لا بالوضع الاول ولا نذكر الشبيه يدل على انه لن تناول
الغير لتناوله للشبيه والاشتراك المعنوي كما في سائر المعارف وزيد انما تناول الشخص
الاخر لاجل الاشتراك اللفظي لا المعنوي فالاول وهو علم الشخص بعينه خارجا او ذهنا معنوي
وهو ما كان موضوعا لشيء قبل العلمية عن مفرد اسم عين كجعفر او عن مفرد صفة اى صفة
العين كحائر او عن مفرد اسم معنى كفضل او عن مفرد صوت كنبه وهو لقب عبيد الله بن
الحارث وهو حكاية صوت الصغير في الاصل يقال ان امه قالته وهو نبر فصيح طفلا لا ملحن بينة
جارية خدبة او عن مفرد فعل ماض نحو خضم اسم او عن مضرعه مضارع كينصر او عن مفرده
امر كاصمت فانه جرد عن الضمير ان كان امر المخاطب لازم الاضمار حمل علما لدلالة فعله
مفردا او اخرج عنه لان هذا الضمير غير داخل في الغرض اذ لا يقال للمخاطب اصمت انت بمعنى
اوجد السكوت مع ان الناقل في ابتداء النقل الى العلمية لم يرد الاثبات الى المعنى المنقول
عنه واصله ان رجلا قال لغيره اصمت نحو يا فسمي به فقطع عن الوصل في الامر كقوله
اشلى سلوقية باتت وباتت بها بوحش اصمت اصلابها او ذلي بحذف النقل ويكون هما فعلا
للاسما فاعلم وليدل التغيير اللفظ على التغيير في المعنى ولذا ايضا كسر العين من اصمت ان كان
صمت من باب نصر يحتمل ان يكون صمت من باب ضرب انصاتا ان لم يسلفا فلذلك كسر العين
واما قوله على طربا بالبات الخيام الا تمام والا لصمت فيحتمل ان يكون منقولا عن الفعل
مع الف الضمير ويحتمل ان يجعل الالف علامة لاضمير كالواو في اكلوني البراغيث او منقول
عن فرب وهو ما كان اكثر من كلمة فان بنى جزيه اسناد قبل العلمية النقل الى العلمية
من فعل وفاعل لان مسند او خبر لانه غير موجود كالمنقول عن الحرف ولذا لا يذكر هما وقوله

11

من نحل ظرف مستقر صفة للاسناد ولا يجوز ان يكون ظرفا لغو اضطلعا بمركب لفساد
المعنى بخرنا بط شترا بانتفا حالته الاولى قبل التسمية لتبع جملة صون فان الجملة المنقولة
يجب بناء صون الجملة فيها للعلم انها كانت جملة ثم نقلت ولو اعربته لما بنيت تلك الصون ولان الجملة
اذا سميت اوجب حكايتها لان كل علم مركب حكمه بعد التسمية في الاعراب والبناء حكمه قبل
التسمية ما لم يمنع مانع وهذا قبل التسمية جملة ليس لها اعراب باعتبار الجملية لان
المقتضي للاعراب معقود فيها وهو ورود المعاني المختلفة على المفردات او بين جزئيه اضافة
كعبد الله او طلب او لم يكن بين جزئيه اسناد ولا اضافة وهو التركيب المؤثر في منع الصرف في هواي
هذا المركب اسمان جعلا اسما واحدا كبعلبك او اسم وصوت كذلك كسيبويه ومن لم يعلم
مفرد احترز عن الجملة وعن المضاف فانه يجري اللقب على العلم الجملة والمضاف على انه عطف
عطف بيان له لانه اشهر او بدل ويجوز قطعه بان ينصب اضمارا عنه او يرفع على اضمار مبتدا ولا
يجوز اضافته اما الجملة فظاهر واما المضاف فلان اضافة كلها حينئذ لان حق المضاف
ان يعتور الاعراب لاختلاف العوامل فلو اضيف تماما في موضع الرفع يجب رفعهما جميعا لانهما في
حالة الرفع فيلزم ان يكون الثاني مرفوعا باعتبار انه مضاف ومخفوضا باعتبار انه مضاف
اليه ولا يجوز اضافة احدهما بدون الاخر لان كلا منهما بعض الاسم وبعض الاسم لا يضاف والقب
وهو اي اللقب ما لا يخلو عن مدح او ذم مع كونه علما فديضاف وعليه الاكثر نحو سعيد
كرز ويجوز الاجراء على ما ذكرنا وانما ترك هذا الوجه لانه وذكر الاضافة لانها امر مشكل
لانهما اسمان لذات واحد فيبقى انه بعد اضافة احدهما الى الاخر تعذر ان يختص احد
بالاخر بلا عكس اي لا يجوز اضافة اللقب الى العلم لان اللقب اشهر لان فيه العلمية
مع شيء اخر من معاني النعت فلو اتي به اذا لا غنى الاسم والمراد من اللقب هو اللقب الذي
لا يكون صفة لان الالقاب الصفات لا يضاف اليها موصوفاتها على ما سيجيء انشاء الله تعالى
فلا يقال ابرهيم الخليل بجر الخليل على الاضافة وانما يقال برفعه على الصفة على ان

محض اللفظ في الثاني اي في اللقب المضاف اليه ومحض المدلول في العلم المضاف ليتغاير
اي العلم واللقب حتى تصح الاضافة فحينئذ في سعيد كرز جاز في لقب هذا اللقب ولا يجوز
ان يكون المراد من الاول اللفظ ومن الثاني المدلول لاسناد ثم الى الاول ما لا يصح اسناده
الى اللفظ من الافعال كالمجيء وانما لم يذكر هذا البحث بعد الفراغ من اقسام العلم لانه
مخصوص بالعلم المنقول لا المرتجل فذكر بعد بلا فصل وقوله وهو المرتجل وهو الذي
لا يكون موضوعا لشيء قبل العلمية وهو عطف على قوله منقول قياسي بعد المرتجل ان وافق
العلم المرتجل زنة اصل في اسماء الاجناس ويكون واردا على قياس كلام العرب غير مخالف
له كوكب فان فاء نظير سرحان ونون ان خرج العلم المرتجل عن حكم نظيره اي يكون معنى لها
له في حاكمه بنصحيح فاعل قتلة او باعلال ما صح نحو مكوز اسم رجل فان القياس ان
ان يقال مكان لمقالة ومقامة وهيوة اسم رجل فان القياس ان يقال حية لان الواو والياء
اذا اجتمعتا والاولى منهما ساكنة تقلب الواو ياء وتدغم الياء في الياء وكوثر ان وهما هان
والقياس دوران وهوان كالجولان والطوفان وانفكاك ادغام فاعل نحو محبب
اسم رجل وقياسه ان يقال محبب لادغامه كما يقال محبب وانفتاح ما يكسر منه فيرا اي في
اسماء الاجناس كمرهب بفتح الهاء والقياس كسرها لانه لبس في كلامهم مفعل فان
واو نحو مرعد من كرم بعد وانما خولف هذه الاعلام ليلا تشتبه باجناسها والثاني وهو
وهو العلم الذي وضع لشيء في ذهننا لا خارجا علم الجنس وقد عرفت انه موضوع للحقيقة
الذهنية لا للافراد الخارجية سواء كان علم الجنس اسم عين بان يكون علم حقيقة
لها عين وليس المراد انه علم الحقيقة المتعينة في الذهن وهو عين لانها من حيث انها
في الذهن عرض قائم به كالسامة او اسم معنى حدث كسبحان فانه علم للتسبيح بمعنى
التنزيه او اسم معنى وقت كغدوة فانه علم لانه غير منصرف في قولك سير على فرسه غدوة
ولو لم يكن علما لزم ان لا يكون غير منصرف لانه ليس فيه الا التانيث اللفظي وهو

الصاعقة ثم صار علما على خويلد بن نفيل بالاستعمال او كان اسما غير صفة نحو النجم فانه كان
اسما لكل نجم معهود بينهما ثم صار علما على الثريا بالاستعمال قبل التعريف على القول الثاني بين
الصحيح اذا صار غالبا وبينه اذا سمي به في لزوم اللام في الاول وعدم لزومه في الثاني ان اللام في
الاول كانت في الاصل مقصودة للعهد فلزمت معنا كما لزمت في الاصل مع ارادة العهد وانها في الثاني
غير مقصودة لا هي ولا لازم لعدم الاحتياج اليه وانما جيء بها في الاعلام التي في الاصل صفات للجمع معنى
الوصفية بعد اخراجها عن العلمية واطلاقها على المسميين بها اوصافا لقصد المدح او الذم كالعلم
الاسم فانه اذا لم يكن اللام مقصودة فيها كالجم من جعفر لم يؤت بها وفي الفرق ما فيه نظر لجواز
ان يقال دخول اللام نظرا الى شيوعه لقصد المدح او الذم ايضا ومثل المثنى اي العلم
الذي جعل مثنى وصحيح الجمع اي العلم الذي جعل جمعا مصححا بالواو والنون او بالالف والتا
سواء كان علم شخص او علم جنس وليس المراد المثنى والجمع اللذين جعلا علمين فان اللام في
الاول لازم دون الثاني نحو اباانين فانه علم للحيلين احدهما ابان والاخر مثالهم وليس بتثنية
لشيئين كل واحد منهما ابان فهو علم لفظه التثنية وعرفات فانه وعرفة علما ان لموضع في الجمع
معين وليس عرفات جمع عرفة اذ ليس بينه وبينها مناسبة اسم كل واحد منهما عرفة وانما لزمت
اللام في الاول لان العلم اذا اريد تثنيته وجمعه لم يجز الا الاختصار وهو بالحذف من تكرار اللفظ
الواحد هرا متعددا الا تهوادخال اللام فيهما ليكون جبرانا لما ذهب من احد من العلمية
التثنية والجمع مع دلالته على العهد كدلالة العلم لانه موضوع في الحقيقة للموجود الذي علميته
خصوصية لفظه المفرد ولما زالت الخصوصية فيهما لزم اللام فيهما للتنابه بها الجبران و
الدلالة على العهد كزيدان والمحمدان وطلحات والاسامان والاسامات باعتبار
اطلاقهما على الافراد الخارجية وانما قيد الجمع بالصحيح لانه لما كان هذا الجمع اشرف جبر
اذ لا يلزم النقصان كما في غير ذلك الموضع كسنون وتبون وفي عبارته مسامحة لانه يلزم منها
ان يكون الزيدان والمحمدون علما وليس كذلك ومثل الكناية عن غير ذوي العلوم اي غير

لا يمنع الصرف الا مع العلمية واعلام الاوقات من قبيل اعلام الاجناس لا من قبيل اعلام
الاشخاص لصحة اسمي لها في كل فرد كاستعمال اسامة في كل فرد ولو كانت من باب زيد
لاختصت بواحد واحتاجت في الثاني الى وضع ثان او كان علم الجنس لفظا يوازن به فان الا
الاعشلة التي يوزن بها وضعت في اصطلاح النحاة اعلاما للمحاكين الذهنية المطابقة لموزونه
فانها بمنزلة باب اسامة على طريق الايجاز والاختصار لانهم اذا قالوا افعل صفة لا ينصرف
علم الحكم في جميع ما يوزن به من غير اطالة بتعداد موزوناتها فافعل موضوع للهيئة المشتركة
مع حروفه وكذا غيره من الاوزان كفعلة وفعلان وانما قيد اللفظ بقوله يوزن به لان
كل لفظ يذكر ويراد لفظه من غير هذا القيد فهو علم لكنه من قبيل اعلام الاشخاص لا من
قبيل اعلام الاجناس وهو هنا بصدد الثاني وفيه نظر لان غرضه من اعلام الالفاظ
الحكمة الملاحظة فيها مسمى دل الالفاظ بوجه وهو علم جنس لنحو ضرب زيد او ضرب
بكر او كان علم الجنس كناية عن الاعلام فان لها حقيقة لحقيقة الاسد فيجوز ان
يضع لها علما ايضا كفلان وفلانة فانهما كنايتان عن اعلام الناس ويكونان من باب اسامة
لصحة اطلاقهما كنايتين على كل علم والحاصل ان علم الجنس موضوع للحقيقة الملحوظة
الذهنية الكلية المتحدة في الذهن فاذا تطابق تلك الحقيقة الى افرادها الخارجية فان
كانت تلك الافراد في الخارج قابلة بنفسها يقال ان علم الجنس اسم عين وان كانت قابلة بتبع غيرها
وكانت حدثا يقال انها اسم حدث وان كانت وقتا يقال اسم وقت وان كانت الظاهر موزونة
يقال انه لفظ يوزن به وان كانت اعلاما يقال انه كناية عن الاعلام ومن العلم سواء كان
علم شخص او علم جنس ما لزم اللام فيه فالمشبع بها اي كالذي حمل علما مع اللام مطلقا
وقيل اذا لم يكن صفة ولا مصدرا فيل العلمية نحو الله فان اللام فيه لازم لكونه
جزءا من العلم فلا يجوز حذفه ومثل العلم الغالب بها اي باللام فان اللام فيه ايضا لازم
سواء كان في الاصل صفة نحو الصعق فانه في الاصل صفة لكل من اخذته الصاعقة

لفظا او تقديرا اي حال كون هذا الواحد من الحركات او الحروف ملفوظة او مقدرة عليها سيجئ بيان

ذلك ودخل في التعريف جميع المبنيات التي في اخرها حركة او حرف فلما قال بواسطة العامل في لفظ المتكلم

بالمعرب خرجت المبنيات ثم قسم العامل بقوله صورة لما اذا كان العامل لفظيا مذكورا او معنويا

كما اذا كان العامل معنويا او لفظيا ولكن يكون مقدرا لا مذكورا ولا باس بخروج الفعل المضارع المجزوم

من التعريف لانه بصدد تعريف المعرب من الاسم لانه في بيان اصنافه يدل عليه وجود الواو في قوله

وهو ودخل في التعريف جاءني مسلمان وان كان الالف فيه نائبا قبل العامل لان تثنية الاسم في حالة

التركيب بواسطة العامل ولا بد من القيد الذي قيدنا العامل به ليخرج عن التعريف نحو منذ ومنا ومني اذا قيل جاءني رجل ومنذ يوم

وصرت برجل فان هذه الحروف في اخرهن وان كانت بواسطة العامل الا انه ليس في لفظ المتكلم

وانما هو في لفظ غيره وكذا خرج عن التعريف نحو جاءني هذان ورايت هذين على قول من جعلهما

مبنيين لان هذا ان صيغة موضوعة للمرفوع وكذا هذين صيغة اخرى للمنصوب او المجرور

فلا يكون الالف والياء فيهما بواسطة العامل والاعراب هو الذي في اخره اعني اخر المعرب وهو

وهو الحركة او الحرف الذي بواسطة العامل واعلم ان هذا التعريف يختص بالتنوين في نحو جاءني

زيد فان حرف في اخره بواسطة العامل لانه لولا العامل لما كان زيد معربا ولو لم يكن معربا لما دخل

التنوين مع انه لا يسمى هذا التنوين الاعراب وعند كثير من النحاة الاعراب هو اختلاف اخر

العلمة فجعلوا الاعراب امرا معقولا وليس بمستقيم على هذا ان يقول انواعه رفع ونصب وجر

اذ لا يستقيم ان يكون الاختلاف جنسا لهذه الانواع واما قولهم حركات الاعراب وحروف

الاعراب فليس من قبيل اضافة الشيء الى نفسه وانما هو من قبيل اضافة الاعم الى الاخص لان الحركة

والحرف قد يكون اعرابا وغير اعراب وانما يتمثل وجه الاعراب مع انه اخص من الطرفين في قوله

والاعراب هو الذي في اخر اشارة الى ان هذا المذهب بواسطة افادة الحصر والله اعلم بالصواب

لانواعه اي لانواع الاعراب وقوله الرفع والنصب والجر بدل من انواعه وقوله الثلثة صفته والضمير

الذين من شانهم العلوم فان اللام فيها لازمة نحو الفلان والفلانة وذلك لانه لما اضطر

الى زيادة امر للفرق بين الكناية عن اعلام ذوي العلوم وبين الكناية عن اعلام غير العلم

زاد واعلم الكناية الثانية اللام التي لا ينفك معناها التعريف وذلك لان المعنى في الكناية في المعنى

كالنكرة ولو لا ضم فلان لما حكم بعلميتها واعلم بعكس لان العلم في الاناسي اكثر بالنسبة

الى البهائم فكان ترك اللام فيها اولى لشهرتها ولطلب التخفيف فيما هو اكثر الاستعمال ولان علم

البهائم متاخر عن علم غير البهائم وفرع عليه ولان اعلام البهائم فيها شايبة الجنسية لعدم تحقق

الغرض باشخاصها فناسب دخول اللام عليها وفي عبارته هنا ايضا تسامح هل صوابه ان يقال

عن اعلام غير العلوم لان الكناية كناية عن الاسامي لا عن المسميات قال الله تعالى اتخذت مع

الرسول سبيلا ويلتا ليتني لم اتخذ فلانا خليلا ومن العلم ما جازت اللام فيه كالمصدر

كالفضل والمشتق كالمظفر فانه يجوز دخول اللام عليهما لما ذكرنا قبل وكالعلم المأول

بواحد من جنسه فانه اذا وقعت الشركة في التسمية بزيد بجمع من الناس صار معنى قولنا

جاءني زيد جاءني واحد من الجماعة المسمى كل واحد منهم بزيد وهو معنى شايع فادخل اللام

عليه كما ادخل على رجل لاجل الشركة وبضاف ايضا كقولك هذا الزيد اشرف من ذلك

الزيد وكقوله باعد ام العمرو من اسيرها حراس ابواب على قصورها وكقوله علان ينقدنا

يوم الفقير اسن زيدكم بابيض ناصع الشفرتين يمان واعلم ان ادخال حرف التعريف على

العلم خلاف الظاهر لعدم الحاجة اليه فيقول بما يصح على قاعدتهم وهو اي العلم المأول قليل

ولان العلم انما وضع ليشار بعينه غير متناول لما اشبهه فاذا نكرته كان تنكيرا على خلاف وضعه

ومن اصناف الاسم المعرب وسمي به لان فيه تبيين المعاني الطارية على الاسم عند التركيب

من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا بينها او لان فيه ازالة فساد الالتباس من قولهم عربت

معدة البعير اذا ازل العربة وهو الفساد والاعراب في اصطلاح النحاة ما في اخره

احد الحركات الثلث الفتحة والضمة والكسرة او احدى الحروف الثلثة الالف والواو والياء

فصاعدا الى خمسة بالاضعف وهو النصب ليكون لكل تمكن بحسب وزنه في الخفة وعدمه المقتضي للاعراب هو العاملية والمفعولية والاضافة العامل اي عامل الاسم سواء كان لفظيا

او معنويا لانه يقصد به بخلاف عامل الفعل فانه ليس بمقوم له وهو مقوم اذا سرت بها وكان زيد قبل دخول جاء مبتدأ فاعليته فاذا دخل جاء تغيرت وخرجت من القوة الى الفعل

وكذلك العامل المعنوي فان التجرد للاسناد امر معنوي يحصل كون المبتدأ مسندا اليه والخبر مسندا والاعراب لفظي وهو اي الاعراب اللفظي بالضمة رفعا اي في حالة الرفع او بالضمة رفعه وكذا قوله والفتحة نصبا والكسرة جرا في المفرد واحترز به عن التثنية والجمع فان اعرابهما بالحروف وفي الجمع المكسر وهو ما تغير بناء واحده كرجال

واحترز به عن الجمع السالم فان اعرابه بالحرف المنصرفين احتراز عن المثنى والجمع المكسر غير المنصرفين كاحد ومساجد فان جرهما ليس بالكسر كقولك مررت بزيد واحد ورأيت بكرا

ورجالا ومررت بزيد ورجال وانما قدم هذا القسم لاستيفاء الحركات الثلاث واحد منها في محلها وهو بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فيما لا ينصرف كقولك هذا احمد ورأيت احمد

ومررت باحمد فجر واقع على خلاف الاصل وذلك لان غير المنصرف لمشابهته الفعل حذف لاجل المشابهة منه الكسر الذي لا يوجد في الفعل واعلم ان المنصرف ما خرج من الصرف وهو

اللين الخالص الحادث في المنصرف خلص من شبه الحرف ومن شبه الفعل وقيل انه ما خرج من الصريف وهو الصوت لان في آخره تنوينا وهو غنة في الخيشوم وقيل من الانصراف وهو

الرجوع والاسماء المعربة على قسمين قسم اقبل على الفعل فمنع ما منع من الفعل وقسم انصرف عنه وهو المنصرف وهو بالضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا في جمع المؤنث السالم وهو

ما لحق في آخره الف وتاء سواء كان لمؤنث كمسلمات او لمذكر كذريات وسواء بقي بناء واحده كما ذكرنا من المثال او تغير كقولك عرفات وتسميته جمع المؤنث السالم باعتبار الغلبة يقول

جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات فنصبه على خلاف الاصل وذلك لانه لما كان في

والاضافة خبر قوله المقتضي واراد بالعاملية كون الشيء فاعلا او معمولا لان جر النسبة به

جعل اسم الجر بمعنى المصدر كما اراد بالاضافة كون الشيء مضافا اليه فالاولى ان يقول والاضافة

اليه لان الاضافة شاملة للظرفين ومقتضي الجر لون الاسم مضافا اليه لا اضافا واتاحبل

وليس المراد منهما الاشياء المنسوبة الى الفاعل والمفعول كما قالوا لان المقتضي للاعراب

هو هذه المعاني لا الاشياء المنسوبة الى الفاعل والمفعول وانما كانت هذه المعاني مقتضية

للاعراب لانها وقع الاسم في التركيب حصل فيه بواسطة التركيب العامل هذه المعاني

الطارئ احدها على الاخر اللازمة للاسم بعد التركيب فاحتيج الى علامة تدل على كل واحد

منها وما وضع لكل معنى صيغة لئلا يلزم تكثير الصيغة فرعوا فروعا ولم يكتفوا في تمييز

هذه المعاني بتمييز العوامل لانه لا يحصل التمييز بين هذه المعاني في نحو ما احسن زيدا

بنصب احسن زيدا وما احسن زيد برفعه وما احسن زيد بجره فانه لو جر زيد

عن الاعراب لا يتميز هذه المعاني فيه بجعل العامل فجعل الحركات التي هي اجزاء حروف

اللين التي هي اخف الحروف دليلا عليها وكل من الثلاثة الاخيرة ولا اي متابعة فالرفع

هو الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة وذلك اما بحكم التناسب بين كل

واحد من هذه المعاني وبين هذه الحركات لان الفاعلية لما كانت اقوى في الاعتبار

من المفعولية لان الفاعل مما لا يستغني عنه وقوة الرفع في الاصل لانه من الشفتين

ويحتاج في النطق به الى تحريك عضوين وضعف المفعولية لان المفعول فضلة يتم الكلام بدونها وضعف النصب لكونه من اقصى الحلق ولكون الاضافة بين بين لوقوع

المضاف اليه منه فاعلا واخوي مفعولا وكذلك الجر بين لانه من وسط الحلق واما

بطريق التعادل لاختصاص الاقل وهو الفاعل لانه واحد ليس الا بالاقوى وهو

الرفع ليكون فتحه مقاومة لثقله واختصاص الاكثر وهو المفعول فانه يكون واحدا

على الجمع المذكر السالم ونصبه محمول عليه جرا على ما سيأتي في حمل نصب جمع المؤنث السالم ايضا على جره

اجراؤه للمثنى على وتيرة الاصل وان كان الاصل معربا بالحروف لان الاصل في الاعراب الحركات

وانما اعرب الاصل هنا بالحروف لعلة فاقدة في الفرع وهو بالفتحة نصبا في المنقوص الذي

واخره باء قبلها كسرة نحو رايت القاضي وهو بالكسرة جرا في نحو غلام ورجالي من المفرد

والجمع الذي اعرابه بالحركة المضاف الى الياء المتكلم على رأي لبعض النحاة فانه جعل اعرابه لفظا

فيها للخبر نظرا الى الكسرة الظاهرة وعند بعض آخرهم انه مبني على الكسر لاجل اضافته الى ياء

المتكلم المبني وسيجيء بيان مذهب الاصح فيه وهو بالواو والالف والياء رفعا ونصبا

وجرا اي مع الواو في حالة الرفع والالف في حالة النصب والياء في حالة الجر في الاسماء الستة

المكبرة احتراز عن المصغرة فان اعرابها كاعراب المفرد المنصرف نحو جاءني اخيبك ورايت اخيبك

ومررت باخيبك لان الياء اذا كان ما قبلها ساكنا يحتمل الحركات الثلث وان فتح ياء المضافة الى

احتراز عما غير مضاف نحو ابوك واخ فان اعرابهما بالحركة الى غير ياء المتكلم احتراز عما مضافة الى ياء

المتكلم نحو ابي فان فيه الخلاف المذكور وكان عليه ان يقول الواحدة لانها للتانيث اوجمع كان

اعرابها كاعراب سائر الاسماء المفتاة والمجموع وانما كان اعرابها بالحروف لان الحروف وان كانت

فروعا على الحركات الا انها اقوى منها لان كل حرف من حروف العلة كحركتين فكن استبدادا المثنى

والمجموع الفرعين على المفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من بين المفردات هذه الاسماء

وجعلوا اعرابها بالحروف ليكون في المفردات الاعراب بالحركات التي هي الاصل وبالحروف التي

هي الاقوى وخصوا هذه الاسماء لمشابهتها للمثنى باستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى

كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا حال الاضافة لنظرهم الى الذات اللازمة فتنوي المشابهة

مع صلاحية لام بعضها وعين الاخر ان يقوم مقام الحركات ومع علم حرف فيها بدل

من اللام والعين وهو بالالف رفعا والياء المفتوحة ما قبلها جرا ونصبا في التثنية وفي

التثنية فان اعرابه كاعراب التثنية للكون وضعه وضعها اذ هو لكون كل اثنان واسمان لانه

من المثنى ومعناها لكنه ليس بتثنية حقيقة لانه لم يثبت للمفرد اثنى وفي حالا

حال كونه مضافا الى مضمر من متكلم ومخاطب وغايب نحو كلاهما وكلا ما وكلا ما فان اعرابه

كاعراب التثنية لشبهه بها لفظا لكون اخر الفاظ لا ينفصل عن الاضافة حتى يتميز

عنها بتجرده عن النون ومعنى لكونه مثنى المعنى ولانه لا يضاف الا اليها فيكتسب حكم التثنية

منها وخصوا ذلك بحال اضافته الى المضمر لانه اذا كان مضافا الى الغايب فالاغلب كونه تاكيدا

للمثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما فجعل هو المضاف موضوعه في الاعراب بالحروف فاطرد ذلك

في المضاف الى المتكلم والمخاطب واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا اذ لا

يقال جاءني اخواك كلا اخويك فلم يلحق بالمثنى وجعل اعرابه بالحركة نظرا

الى كونه مفرد اللفظ ولذا قال الله تعالى الجنتين اتت اكلها بافراد المضمر نظرا الى لفظ كلتا

وهو بالواو رفعا والياء جرا ونصبا في الجمع كحد التثنية وهو الجمع السالم فانه بسلم

بناء الواحد فيه كما سلم في المثنى وان الواو والنون فيه كالالف والنون في المثنى

في ان الزايدين فيهما جاءا بعد تمام صيغة المفرد وفي اداء ان وضعه وضع السلامة

وليس به لانه لم يات اول في المفرد فجعل اعرابه كاعرابه وفي عشرين واخواتها من المئين

الى التسعين فانها ليست بجمع السلامة ولكنها موضوعه وضعها واما جعل اعراب المثنى

والجمع السلامة بالحروف لانهما فرعان على الواحد والاعراب بالحروف فرع على الاعراب

بالحركات فجعل الفروع للفروع والاصل للاصل مع ان في اخرهما حرفا فاصلح لان تلزم اعرابا

وانما اخرنا هذه الاعراب المعين لان للتثنية والجمع ستة احوال والحروف التي تصلح الواحد وفيه نظر

للاعراب ثلثة فاختص الالف بالتثنية لان الالف تطرد زيادتها في التثنية علامة لها نحو

ضربا والواو بالجمع لاطراد زيادتها علامة للجمع نحو ضربوا وذلك لمناسبة الالف التي هي اخر الحروف

للتثنية التي هي اكثر من الجمع لاشتراك الخلفاء وغيرهما فيها ومناسبة الواو التي هي اثقل

حروف العلة بالجمع الذي هو اثقل لاختصاص هذا الجمع باولي العلم ولما خص الالف

والواو علامتيهما وكان اول انواع الاعراب الرفع لانه علامة العمدة جعلا علامتين
للرفع فيهما ايضا ولم يبق من حروف العلة الا الياء وكان الجر اولى بها فقلبت الالف
في المثنى والواو في الجمع ياء وجعلت علامة للجر دون غيرها وحمل النصب على الجر لاشتراكهما في كونهما
علامتي الفضلات وفي المعنى نحو مررت بزيد وجئت زيدا وفي الكناية نحو مررت به ورايته وتركه بكل ما
قبل الياء في المثنى على الفتحة التي كانت عليها قبل دخول الياء لانها قبل الياء الساكنة غير مستقلة
وقلبت الضمة في الجمع كسرة لاستثقال الضمة قبل الياء الساكنة وكسر النون في المثنى لانه ساكن
في الاصل والاصل في تحريك الساكن الكسر وفتح في الجمع للفرق بينهما حيث يتحد صيغتاهما في بعض
الاسماء المعتلة نحو المرتضى والمصطفى او تقديري عطف على قوله لفظي ولفظ التقديري
انما يستعمل حيث استحقت العلة الاعراب لكن لا يظهر فيها التعذر على الحرف الاخير كما في المقصور
او لاستثقاله كما في المنقوص ليتحذر الاعراب فيه ولفظ المحلي انما يستعمل حيث لم يستحق العلة
الاعراب لاجل بنائها على معنى انها وقعت في محل لو وقع فيه غيرها من المعربات لظهر فيه الاعراب
فالمانع من الاعراب في المحلي مجرد العلة لبنائه بخلاف المانع عنه في التقديري فانه حرف الاخير
وهو اي الاعراب التقديري بالحركة احوالا اي في جميع الاحوال الثلث في المقصور اي فيما اخره
الف مقصورا سواء كانت الالف ثابتة في اللفظ نحو العصا وحبلى او لا نحو عصا فان اعرابه متحذر
لفظا اذ يمكن تحريك الالف مع بقائه الفا لان ورود الحركات على ما قبله حيث كان الالف مقدرا
وسمي مقصورا لكونه ضد الممدود او لكونه محبوسا عن مطلق الجر في نحو غلامي فان
اعرابه متحذر في جميع الاحوال على الاصح لكون الكسرة مختلفا للياء قبل الاعراب فيكون محل
الاعراب مشتغلا بحركة لازمة لاجل ياء الاضافة فلا يكون تلك الكسرة للاعراب ويستحيل ان يحمل
الحرف الواحد حركتين متماثلتين او مختلفتين مر فيه نظر لجواز ان يجعل الكسرة المختلفة لاجل الياء
علامة للاعراب ايضا كما يجعل الالف المختلفة لاجل التثنية نحو مسلمان علامة للاعراب ايضا وفي النظر
نظر لانه يلزم ان لا يبقى الكسرة بتعاقب العوامل كما لا يبقى الالف المنتج بتعاقبها او الاعراب التقديري
بالحركة رفعا وجرا في المنقوص

المذكور نحو القاضي وذلك لاستثقال الخروج من الكسرة الى الضمة على الياء في حال الرفع
واستثقال اجتماع ثلث كسرات على الياء في حالة الجر مع ان الضمة والكسرة ليستا بعارضتين للياء
او الاعراب التقديري بالحرف رفعا في نحو مسلمي في الجمع بالواو والنون المضاف الى ياء المتكلم فان
الياء عين الواو اذ اصله مسلمو بي اجتمعت الواو والياء فيه والسابقة منهما ساكنة فقلبت
الواو ياء ثم ابدلت الضمة كسرة لتقرب الضمة من الطرف الذي هو محل التغيير فالواو التي علامة
الرفع مقدرة فيه فيكون اعرابه في حال الرفع بالحرف تقديرا بخلاف حالة الجر والنصب فان اعرابه
فيهما لفظي لوجود الياء التي هي علامة الجر والنصب فيهما منع جمع الاسم علما من تسمية
كل واحد منهما علما بجاز لانها جزء العلة وليس بعلة تامة اذ لا يصير الاسم غير منصرف الا باجتماع
علتين منها او بوجود واحدة تقوم مقامهما وليس المراد من العلة عند النحاة ما يلزم المراد عند
غيرهم من كونها موجبة وموثرة بل المراد منها اذا حصل في الكلام يجب على المتكلم ان يختار هيئة
ما بناسبة من الاحكام او واحدة عطف على قوله علتان باعتبار المعنى لا باعتبار الاشتراك في
العامل المذكور منها اي من التسع بمعنى لزوم انها تمنع الاسم الصرف كما انها تمنعانه كالجمع الا
الاقصى فانه جمع مخصوص صيغته بالجمعية ومع ذلك يعد سببا واحدا لان الجمعية بمنزلة جمع اخر فالسبب الثاني فيه هو تكرر
في نفسه لا سبب اخر مخالف له والف التانيث المقصور والممدود فان الالف لكونه سببا كالتا ولزومها
ان الكلمة صيغت على بنية ثانية اخرى فيها بانيتان احديهما لفظ صلو نفس الالف الثاني معنوي وهو
لزومها اصيغ الاسم عند اجتماع العلتين فيها او تكررت واحدة من التنوين الذي هو للتمكن لفظا وان كان في الحكم
ثابتا ومنزلته بقال عندي كاتبل برا ومثانيل ذهبا فان التنوين في كاتبل مقدر لانه نصب بنفسه على التمييز وانما نصب
الاسم الاسم على التمييز اذا كان نائبا عن احد الاشياء منها التنوين لفظا او تقديرا وذلك لانه لما جمع فيه ذلك شابه الفعل
مشابهة ضعيفة باعتبار ان كل واحد من التسع متفرعة على الاصل على ما ذكر مرارا وكان الفعل ممنوعا على ان
الاسم فان او مشتقا فاحدر منه لهذه المشابهة على ما يمكنه وهو التنوين الاصالة وانما يبر الاسم بهذه المشابهة للفعل
كما بنى الاسم بادنى مشابهة الحرف كالموصول فانما يبنى لاحتياجه الى غيره كالحرف ولان الحرف راسخ في البناء لانه لم يوجد

فرد من افراده حصرها بخلاف الفعل فان امتناع البناء ضعيف بسبب تطفل المضارع على الاسم في
الاعراب فليس من الاسماء التي تشابه الفعل الا بما كان معناه بعض معنى الفعل كاسماء الافعال ومن
الجر تبعا للتنوين في السقوط عند اكثرهم وذلك ليعلم ان سقوط التنوين لمنع الصرف لا لخبر فان
فائدته تحذف وحدها لا لمنع الصرف كما مع الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فجعلوه تابعا
لهما ايذانا بان التنوين انما سقط لمنع الصرف وخصوا الجر بذلك لمناسبته بينهما لانه تمام مقام
التنوين وعاقبه في الاضافة ومن ثم ابى ومن اجل ان امتناع الاسم من الجر تبع لامتناعه من التنوين
بنجر بالكسر لاسم المجتمع فيه العلتان او الواحدة المنكرة ان امن التنوين بدخول اللام او بوجود
الاضافة وذلك لان التنوين قد خرج عن حيزه لوجوب سقوطه بسبب اللام والاضافة فلا يصور
سقوط التنوين لمنع الصرف فلم يصح سقوط التابع له ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يقال ان الاسم
اذا دخله اللام او الاضافة خرج عن شبه الفعل وصار منصرفا كما هو مذهب بعضهم لدخول
ما لا يكون في الفعل عليه فاعيد اليه ما يستحقه منه لاجل المشابهة وهو الجر واما التنوين فلم يكن
عوض مع وجود اللام والاضافة فلا يعود فالصواب على هذا ان يقول ومن ثم يجر في حال الضرورة لوجود
الى اعادة التنوين وذلك لان الجر لو لم يكن تابعا للتنوين في السقوط لما يجوز في حال الضرورة الى اعادة
التنوين لا الى اعادة الجر فقوله اعدة لو نعان لنا فان مع الضرورة لا يرتكب الا عند الحاجة ولا
ولا حاجة ههنا الى اعادة الجر لامكانه الوزن باعادة التنوين وحذف منها الف من التسع العلمية
وهو متفرع على المتقدم لان كل ما تعرفه كان مجهولا اولا ثم يعتوره التعريف وانما كان المعتبر من قال
في باب منع الصرف هو العلمية من جملة اقسام المعارف الخمس لانه لا مدخل للضمائر والمبهمات
في هذا الباب لبنائها وكذلك لا مدخل للمعرف باللام والاضافة فيه لانه يجعل غير المنصرف منصرفا
على قول او لا يظهر فيه حكم غير المنصرف على اخر وقد اعتبر الخليل في منع الصرف تعريف الاضافة فانه
قال ان اجمع غير منصرف لوزن الفعل والتعريف الاضافي وقال الاصمعي في قول قرأت الكتاب اجمع خواتمها
اي اجمعه فاعتبر التعريف الاضافي عند حذف المضاف اليه والوصف وهو كون الاسم موضوعا لذات

باعتبار معنى هو المقصود وهو متفرع على الموصوف لان معرفة حال الشيء متأخرة عن ذاته
وشرطه التأصل اي شرط الوصف ان يكون في اصل الوضع وصفا سواء لم يغلب عليه الاسمية
نحو احمر او غلبت بمعنى ان يكون في اصل الوضع عاما في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها
اشهر بحيث لا يحتاج في وقوعه عليه الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كاسود فانه كان
في اصل الوضع عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السوداء حتى لا يحتاج في استعماله
فيها الى قرينة من الموصوف او غيره بخلاف سائر السود فانه يحتاج في استعماله في
كل واحد منها الى قرينة نحو ليل اسود وعندي اسود من الرجال جزعا اي يكون
وصفا في الاصل ما لحقيقة لا على التوهم لما في اجدل وانثى على ما نقل من سيبويه ان قوما
توهموا صرفها للتوهم مع الوصف فيها على ما قيل ان الاجدل وهو الصقر ماخوذ من الجدل وهو القوة
والاخيل وهو طائر ذو الوان ماخوذ من الخيلان جمع الانثى هو الحية الخبيثة ماخوذة من معنى
السم اي شدته لكن منع صرفها ضعيف لانه لم يتحقق كونها اوصافا في الاصل جزما وللتضاد
بينهما معنى اي بين العلمية الدالة على الخصوص وعدم الشركة وبين الوصف الدال على
العموم والشركة لاجتماعهما في اسم واحد لمنع الصرف العدل وهو متفرع على المعدول عنه
وهو الخروج اي خروج الاسم عن الاصل اي عن الصيغة الاصلية الى اخرى او عن اصل
استعماله حرفا كخلا فانه لم يوضع عدليته على منع الصرف اي يدل دليل غير منع الصرف
على عدليته ولم يعلل بها اي بالعدلية بتبع الاخوات اذ لو كان الدليل على عدليته هو منع صرفه
او يقال انه عدل حملا على اخواته لم يكن العدل فيه تحقيقيا بل تقديريا كاخر وهو جمع اخرى بمعنى انثى
اخر وهو افعل التفضيل وكان معنى جاءني زيد ورجل اخر في الاصل رجل اشد تاخرا من زيد
في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غيره فانه معدول عن الاخر عند بعضهم قال الدليل على انه
معدول عن الاخر انه لو كان مع من المتقدم كما في الدهم اكبر لوجب ان يقال بنسق اخر على وزن
افعل لان افعل ما دام مع من ظاهرة او مقدرة يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة

لان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره وههنا لا يجوز اظهاره فلم يبق الا ان يكون اصله
الجمع المحرف باللام او معدول عن اخر من عند بعض اخر منهم قال ان قياس افعل التفضيل
اذا تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل مع من ويفرد لفظه في الاحوال لما كان اخر مجردا
عنهما وليس مع من علمنا انه معدول عن اخر من وفيه ضعف لان آخر لما يجب فيه المطابقة لمن يقوله
فالاولى ان يكون معدولا عما يجب فيه المطابقة وهو المحرف باللام ولا يلزم من ذلك ان كان معدولا عن
كما لزم التعريف في امس المعدول من الامس لان امس متضمن للام ولذا بني بخلاف اخر فانه غير
متضمن له ومثل جمع واخواته كوكع وبصع وبتع فانه معدول عن جمع فسكن على رأي لانه جمع جمعاء
وقياس جمع فعلاء ان يجمع على فعل كحمر آحمر او معدول عن حماعي على الرأي الاصح وهو رأي الفارسي وذلك
لانه ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على فعل بل هو قياس فعلاء مؤنث افعل المجموع على فعل ايضا واجمع
مجموع على اجمعون لا على جمع مجمعاء بمنزلة فعلاء اسما وقياس جمع فعلاء اسما فعلى بفتح اللام وكسر
وفعلاوات ايضا كصحارى وصحراوات فيكون جمع معدولا عن حماعي او حماعات او خرد جانثيرا
ان توقفت عدلته على منع الصرف اي لا يستدل على عدلته الا بمنع الصرف او قبل لا اي بعدلته تبعا
وحملا على اخواته ومن ثمة اي ومن اجل توقف العدلية في العدل التقديري على منع الصرف اد الحمل على
الاخوات قبل لا اي بالعدلية في عمر فانه لم يوجد الا علما غير منصرف ولم يكن فيه تقدير سبب اخر مع
العلمية سوى العدل تقدر العدل فيه ليلا يلزم عدم قاعدتهم من كون الاسم غير منصرف بسبب
واحد فقيل انصرف من عامر علما وانما قلنا انه لا يمكن تقدير سبب اخر فيه سوى العدل لان عمر
ولا وزن الفعل ولا الالف والنون ولا مجتمع العلمية مع الوصف كما عرفت وقطام والمراد به ما كان على وزن
فعال مما هو علم اعيان مؤنثة في الغالب فانه غير منصرف عندهم وانما قدر العدل فيه عندهم
وان لم يكن محتاجا اليه لان قطام غير منصرف للتانيث والعلمية لانه من باب حضار الذي وجب عندهم
تقدير العدل فيه تحصيلا للكسر اللازم بسبب البناء الذي هو سبب الاصالة المطلوبة فيما فيه البناء على منهما على
لتعلم ان مكسر فانه اذا انصرف لم يكسر واذا بني كسر قالوا اذا منع الاسم من الصرف لسببين بني لثلاثة اسباب اعيان مؤنثة

تقدر فيه العدل لذلك

اي للبناء

باب حضار

واذا قدر فيه قدر فيما لم يكن فيه الراء طردا للباب واما عند اهل الحجاز فانه وان كان معدولا ايضا
الا انهم لم يقولوا انه معدول تبعا لاخواته لان الموجب لتقديرلونه معدولا عندهم وهو البناء ثابت
فلم يكن عدليته للحمل ولبس ايضا غير منصرف عندهم لكونه مبنيا فلا يكون العدل فيه على مذهبهم
من هذا الباب فلذلك قال في الكتاب بني تميم وفي قوله اكثر اشارة الى ان بعضا منهم وافق الحجازيين
لم يعدل بالعدلية في لبد وهو اسم للشعر المحروف وان كان علما وعلى وزن فعل لانه منصرف ولا يكون ما يثبت
العدلية عليه من عدم الانصراف كوجود فيه حتى يقال انه معدول وزن الفعل وهو فرع وزن
الاسم لان اوزان الاسماء مخالفة لاوزان الافعال فاذا وجد فيها وزن الفعل كان ذلك فرعا بالنسبة الى
اوزانها لان الاصل في وزن كل نوع ان لا يوجد فيه وزن نوع اخر مما يختص به اي بالفعل ولا يوجد
في الاسماء الا منقولا من الفعل او مرتجلا للعلمية او العجمية فان الوزن اذا كان مختصا بالفعل لا يوجد
في الاسم الا على احد هذين الوجهين كفعل بالتشديد فانه مختص بالفعل وفعل بضم الفاء وكسر الواو بالتخفيف
والتشديد فانه ايضا مختص بالفعل وكانفعل وافتعل واستفعل فانها من ابنية الافعال فبذر اسم
ماء وخضم اسم رجل منقول من الفعل وشلم اسم مدينة بيت المقدس مرتجل وجثم اسم صنم معروف اعجمي
اذا سمي به كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لا للعجمة لانه اسم جنس او يكون اوله اي يكون اول وزن الفعل
الذي في الاسم احدى زوائد المضارعة فان هذه الزيادات لما دخلت اول الفعل صارت اشد
اختصاصا به فيضاف الوزن بسبب ذلك الى الفعل وان لم يكن غالبا عليه وقوله هذا اولى من قول غيره
او يغلب اي يغلب هذا الوزن الفعل بمعنى ان يكون في الفعل اكثر منه في الاسم لانه لا اعتبار بالغلبة في وزن
الفعل في باب منع الصرف لان فاعل في الفعل اكثر منه في الاسم لان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى الماضي منه
فاعل ولو كان الاعتبار بالغلبة لوجب منع صرف خاتم اذا سمي به مع انه منصرف بالاتفاق على ان الغلبة في افعل في
الافعال غير ظاهرة بل هي في افعل التفضيل فرفل فعل ثلاثي لبس بملحق وخلق وضربا بجيء افعل فعلاء مجيء افعل
في الاسماء مثل غير فعل كاجدل واخيل غير ملحق بالثلاثي لان الوزن يلحق الشيء بخروف الوزن لا بالوزن
التام فلذلك انصرف بعمل الجوالق الذي به بخوعملة الاحقة المتحركة قياسا للغوي المذكر والمؤنث

به عن اسود فانه جاء فيه اسودة بالتاء للتحية الانثى مع انه وزن معين ممنع الصرف لان الحرف
التاء به ليس بقياس وانما دخلته التاء بعد غلبة الاسمية عليه وكان عليه ان يقيد الوزن
بكونه موزونا لازما احترازا عن امرئ وابنم علما لازمهما في حالة الرفع كاخرج وفي حالة النصب كاعلم وفي
حالة الجر كاضرب فلا يمنع الصرف لغة من اتبع حركة ما قبل الاخر للاخر لانه في لغة من الزم فتح ما قبل
الاخر فيهما فيكونان غير منصرفين فيزاد اجعلا علمين ويكونه لم يخرجه الى شبه الاسم سيكون تخفيف احترازا
من كورد وقيل انه اذا جعل علما كان منصرفا لان كل واحد من الاعلال اللازمة يخرجه الى شبه
الاسم فصار مدة قيل ولاختلاف اوزانها اي اوزان الفعل اوزان الحدل اذ العدل لا يكون
الا في هذه الاوزان وهي فعال ومفعل كثلث ومثلث وفعل كسحر وفعل كامس وفعل كاخر
وفعال كقطام بحسب الاستقراء وليست هذه الاوزان من اوزان الفعل المعتبرة في منع
الصرف لاجتماعان اي العدل والوزن فاسم غير منصرف للتحية وهي كون الكلمة من غير اوزان
العرب وهي متفرعة على العربية لان لغة كل قوم عندهم متقدمة على ما يخالفها من غير هم شرطها
العلمية قبل الانتقال الى اللغة العربية وليس هذا بشرط بل الشرط ان يكون في اول استعمالها
في كلام العرب سواء كانت قبل استعمالها فيه علما ايضا كابرهم او لا كهابيل فانه لغة الروم
اسم جنس بمعنى الجبل ثم جعل علما لوادي نافع وهو عيسى لجوده قرانه وانما اشترط هذا لانه اذا
وضع التحية في كلام العرب ويكون علما امتنع من دخول اللام والاضافة عليها فمنعت من التنوين ايضا
لكونه معاقبا لها ومنعت من الكسر ايضا تشبها له اما اذا لم يضع في اول استعمالها في كلامهم علما
فيجوز دخول اللام والاضافة عليها فلا يمنع من التنوين فتقبل مع الجر فان جعل بعد ذلك علما
كانت بمنزلة ان جعلت العلمية العربية علما وشرطها ايضا في كونها علة تحول الاوسط نحو لمك
او الزيادة على الثلثة كابرهم واعلم ان تحول الاوسط لا تاثير له في التحية عند سيبويه والكوفيين فنحو لمك
مقام الساد مسد علامة التانيث فلما لم يكن للتحية علامة لا يسد تحوله مسدها بل التحية

بمجرد كونها على ثلثة احرف سواء سكن وسطها او لا شايعت كلام العرب ويصير كانها اخراجة
عن وضع كلام العجم لان وضع كلامهم على الاصل التانيث وهو فرع على التذكير لان رتبة المذكر
قبل رتبة المونث ولاحتياج المونث الى بيان علامته بخلاف المذكر بالتاء الا بالالف لانه لا شرط له
لفظا اي حال كون التاء ملفوظة او معنى وتقديرا شرط العلمية وانما اشترطت العلمية اما في التاء
بالتاء لفظا فلان اصل وضع التاء للفرق بين المذكر والمونث وهي لا تجيء هذا المعنى في الصفات
والاسماء الا غير لازمة نحو ضاربة وضوارب وامرلة وامراة واما بالتاء تقديرا فلان حكم
المقدر عندهم حكم الملفوظ والملفوظ شرطه العلمية وسواء التانيث لفظا او معنى مع العلمية
واجب التاثير في منع الصرف الا في المونث الثلاثي المجنوب الساكن الاوسط وضعا نحو هند او حملا
او اعلالا نحو دار علما بغير التحية فان التانيث فيه غير واجب التاثير بل يجوز فيه عدم الصرف
بوجود السببين والصرف كذا اذا كانت ثنائية نحو يد علما لضعف تانيثه لعدم التانيث عند
الغائب عن التاء وهو الحرف الرابع وعدم التانيث عن الغائب وهو حركة الاوسط واحترز
بالثلاثي عن نحو سعاد فان التانيث فيه واجب التاثير لان الحرف الرابع فيه قايم مقام التاء وهو
وبالمجنوب عن اللفظ نحو شاة علما فان التانيث فيه موثر وجوبا وان كان ساكن الاوسط
وبالساكن الوسط عن المتحرك نحو قدم اسم امراة فان جمع النحاة اتفقوا على منع صرفه للتاء
المقدرة قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع القايم مقام التاء واعلم ان الزيادة على ثلثة
احرف يجوز ان يكون لفظا ويجوز ان يكون تقديرا يمكن التلفظ به نحو جبرئيل فان اصله
جبريل وهو علم للضفدع والضبع مونثة فان سمي به مذكر كان غير منصرف مع انه ثلاثي في
اللفظ لانه رباعي في التقدير يمكن التلفظ به اما اذا لم يمكن التلفظ به وان كان رباعيا في التقدير
فلا يكون غير منصرف كحوفدم علما لمذكر واحترز بقوله بغير التحية عما فيه التحية نحو
ماه فان التحية تقوي السببين حتى صار تاثيرهما في عدم الصرف وجوبا وانما اختص التحية
بذلك من بين سائر الاسباب لان وزن الفعل والعدل لا يكونان في الثلاثي الساكن المحتوي على

الاستقرار او الوصف لايجامع العلمية والتركيب والجمع المؤثر في هذا الباب والالف والنون.

والف التانيث يخرجه عن كونه على ثلثة احرف فلم يبق الا الجمع فان سمي بالمعنى مذكر

فالزيادان كالتاء اى فشرطه الزيادة على الثلثة كما ان ما فيه التاء زايد عليها غالبا فسقر

اسم رجل منصرف لضعف امر التانيث فيه لعدم وجود التاء فيه ولا السادس مسد و

وهو الحرف الرابع بخلاف سعاد فانه غير منصرف وان كان علما لمذكر لان فيه تاء مقدرة

وحرفا سادا مسدها فيكون بمنزلة ما فيه التاء ظاهرة لحمزة وانما لايكون الحرف الثالث قايما

مقام التاء لان التاء في كلامهم انما تزاد غالبا رابعة فصاعدا لا ثالثة حتى يسد الثالث مسدها والى

هذا المعنى اشار بقوله كالتاء واعلم انه يشترط فيه ايضا ان لايكون منقولا عن المذكر في الاصل

وان لايكون تانيثه محتاجا الى تاويل غير لازم لان رباب اسم امرأة اذا سمي به مذكرا انصرف لانه قبل

تسمية المونث به كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا كل جمع مكسر خال عن علامة التانيث نحو رجال

فانه لو سمي به مذكرا انصرف لان تانيثه لاجل تاويله بالجماعة وهو تاويل غير لازم لجواز ان يوءل

بالجمع فيكون مذكرا **التركيب** وهو فرع على الافراد **جعل كلمتين ما كان** ايما لم يكن بينهما

نسبة من اضافة او اسناد لانه لو كان التركيب بالاضافة او الاسناد وجب بقاء الكلمتين

على حالهما قبل العلمية فلا يمكن جعل المركب معربا غير منصرف لان الحرف الاخير مشتغل بالحركة

التي كانت عليها اعرابية وبنائية او بالسكون الذي كان لذلك ولا كان الثاني صوتا لانه لو كان

الثاني صوتا لكان المركب مبنيا لا مدخل له في باب منع الصرف نحو سيبويه ولا الثاني متضمنا للحرف

قبل العلمية لانه لو كان متضمنا له قبلها لايجب عدم انصرافه نحو خمسة عشر علما فانه جاز اعرابه

مع منع الصرف جاز ابقاؤه على الفتحة لتضمنه الحرف قبلها وفي عبارتهم ان الثاني متضمن الحرف نسامحة

لان المركب مشتمل على معنى اسم وحرف فالمتضمن للحرف هو المركب لا احد جزئيه الا ان الحرف انما تدرج في الثاني فالوا انه

متضمن للحرف قبله علما مفعول ثان لجعل فان التركيب بالعلمية صار لازما ولم يكن معها في معرض الانفكاك

الالف والنون المضارعتان لهما فرعا الفي التانيث او فرعان على ما زيد عليه الفي التانيث وهما الحرف المتقلبة

وهو احتراز عن المثنى المسمى به شخص نحو حوا لانه منصرف و

اعرابه اعراب المثنى لعدم مشابهته الفي التانيث

عن الف التانيث في نحو صحراء والالف المزيدة قبلها والحرف التي هي للتانيث دون الالف قبلها لانها

في الاصل صحراي زيدت قبل هذا الالف الف للمد والبناء وقلبت الثانية همزة لانها لما

زيدتا معا ولم يفارق احديهما الاخرى نسبتا جميعا الى التانيث على طريق التغليب لزيادتها معا

في الاخر كزيادة التي التانيث لذلك وعدم قبول التاء فانهما لايقبلان التاء كما ان الفي التانيث كذلك

وغير ذلك لكون صيغة ما فيه الالف والنون مغايرة عن صيغة مؤنثه نحو سكران وسكرى كما ان

صيغة ما فيه التاء مغايرة عن صيغة مذكره نحو احمر حمراء وكون الزايد الاول منهما الفا وكتساوي

الصدر منهما في الوزن فان سكرى من سكران مثل حمرى من حمراء لكن الوجه الضروري للمشابهة

كشف لا يتوان بدونه وهو علم قبول التاء ولذا صرفوا ندمان مع وجود بعض هذا الوجه

من المشابهة فيه ان كانا اى الالف والنون مع المزيد فيه اسما لا صفة فشرطه اى شرط

الاسم الذي فيه الالف والنون **العلمية** لان العلمية تمنع من الزيادة كما تمنع من الحذف او كانا

مع المزيد فيه **وصفا فانتفاء التاء** اى فشرطه انتفاء فعلانة او شرطه وجود فعلى والغرض

من شرط وجود فعلى **الانتفاء** اى انتفاء التاء اى ليس هذا الشرط مقصودا بذاته بل

الغرض منه انتفاء التاء لان كل ما جاء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة في اكثر الامر الا عند بعض بني

اسد فانهم يقولون سكرانة ويصرفون مذكرهما ويحتمل ان يكون هذا الشرط مقصودا

بذاته وذلك لانه يحصل به اختلاف صيغتي المذكر والمونث غيرهما وهذا احد وجوه المشابهة

الغير بها الجمع وهو فرع على الواحد **شرطه** ان يوازن مفاعيل او يكون قبل الفه حرفان اولهما

مفتوحة وبعدها ثلثة احرف اوسطها ساكن نحو مصابيح ودنانير وذلك لانه لو كان واسطها

متحركا يكون منصرفا نحو ملابس لمشابهته المفرد كما ذكروا هيبة لفظا من حيث الموازنة ومعنى

فان المصدر يحتمل القلة والكثرة كالجمع وينبغي ان لا يكون صيغة الجمع حصلت لغرض بالنسبة

في الجمع نحو حوائج فانه منصرف بخلاف بخاتي فوجه بخاتي لعدم عروضها في الجمع او يوازن مفاعل

وما كان قبل الفه حرفان اولهما مفتوح وبعدهما حرفان اولهما متحرك سواء ادغم احدهما في الاخر

او لاخودرات ومساجد واما عباليجع عباله على حذف تمرو تمرة وجار جمع جان فصرف فان لان
الساكن فيه بعد الالف لاحظ له في الحركة لا لفظا ولا تقديرا اللهم الا اذا اريد بجمار جمع
التكسير فانه حينئذ يكون غير منصرف لفظا او تقديرا اى موازنة ملفوظة او موازنة مقدرة لكن
اى ما كان ناقصا من هذا الجمع رفعا وجرا فان سيبويه قدم الاعلال على منع الصرف لان سبب الاعلال
قوى وهو الاستثقال الظاهر بخلاف سبب منع الصرف فانه ضعيف وهو المشابهة الخفية وكان
اصله جوارٍ سكنت الياء لاستثقال فالتقى ساكنان فحذفت الياء ثم لما كان صيغة الجمع نائبة تقديرا
لان كلا منهما موجب كان بمنزلة الباقي حذف تنوين التمكن منه لعدم الصرف والحق به التنوين
العوض حذرا من رجوع الياء بسبب زوال التقاء الساكنين فاسم مستثقل لفظا لكونه ناقصا معه
مبنيا على بناء مسند ومضى لكونه جمعا منصفا بالفرعية فان كسرة الراء من نحو جوار في حال الرفع
وكون الاعلال غير مخل بالوزن اى بوزن الكلمة سواء كان وزن الفعل او وزن الجمع او وزن غيرهما
لامتناع احوى من الصرف مع اعلاله لانه في الاصل احوى قلبت الياء الفا وحذف لالتقاء الساكنين
بناء على ان الاعلال مقدم على منع الصرف ولو كان الاعلال مخلا بالوزن ينبغي ان يكون احوى منصرفا لكن
لما قالوا احوى بعدم التنوين ورجوع الالف علمنا انه غير منصرف وان الاعلال غير مخل ولقائل ان
يقول لم لا يجوز ان يكون عدم انصرافه لاجل ان الزمخ في اوله تنبيه على الوزن وان زال الوزن بالاعلال
كما في نحو يعد ويزن فانه زال الوزن فيهما بذهاب الفاء والعوض منهما المكنه مناط الصرف لتنبيه
حرف المضارعة منه ولهذا على الوزن تدل كسرة الراء على ثبوت الياء تقديرا لانه لو كان محذوفا
نسيا منسيا لوجب ان يقال جوارٍ برفع الراء في حالة الرفع كما يقال يدٌ وأخٌ والوزن اي وكون
الاعلال غير مخل بالوزن يدل على مناقل تقديرا ولما حكم ببقاء الياء لاجل الكسرة ينبغي ان
يحكم ببقائه ايضا لمنع الصرف لان كلّ واحد من الكسرة ومنع الصرف حكم لفظي وبهذا علم
فساد قول الزجاج انه منصرف في حالة الرفع والجر والتنوين للصرف قال لان الاعلال معتد
على منع الصرف لما عرفت الان فكان اصل جوارٍ جواري سكنت الياء لثقل الضمة عليها فالتقى

ساكنان فحذفت الياء فلما حذفت خرج الاسم عن مثال افاعل الجموع وصار على مثال
مساجد فصرف لان الياء المحذوفة كالثابت بدليل بقاء الكسرة فعلم مما تقدم من ان العلمية
والوصفية لا يجتمعان وان العدل ووزن الفعل لا يجتمعان ايضا وان العلمية فيها
شيء شرط ان ما امتنع من الصرف بالعلمية اي بسبب العلمية بان يكون العلمية سببا فيه
لا غير او شرطا لا غير او سببا وشرطا وهو غير نحو مساجد وحمراء وحبلى حكم الصرف عند
التنكير لبقائه عند التنكير بلا سبب ان لم يكن فيه العدل او وزن الفعل او على سبب واحد
ان كان فيه العدل او وزن الفعل وذلك لان جميع ما يكون العلمية فيه شرطا او شرطا وسببا
خمسة اسماء ما فيه الالف والنون من الاسماء فان العلمية عند بعضهم شرط في قيام الالف
والنون مقام سببين كقيام الف التانيث وعند اخرين سبب لا شرط والعجمة والتانيث
والتركيب والعدل والتركيب والالف والنون لو ان تاثير جميعها بزوال العلمية لان المشرط
لا يوثر بدون الشرط فبقي الاسم منصرفا لا سبب فيه وجميع ما يكون العلمية فيه سببا المعدل
من المعرفة ووزن الفعل وما لا يجتمعان على ما تقدم فاذا نكرت لك الاسم بقي على سبب واحد
والاخوا حمر والمراد بنحو كل ما كان لفظه مشعرا بالوصفية ويكون معنى الوصف فيه ظاهرا
قبل العلمية كسكران سكرى واحمر فان حكمه عدم الصرف بعد التنكير بعد العلمية عند
سيبويه لانه اعتبر الوصف الاصلي بعد التنكير لا بمعنى ان الوصف رجع حتى يكون رب احمر
رب شخص فيه الحمرة بل بمعنى انه كالثابت لكونه اصليا مع زوال ما يفيده من العلمية حتى
لو اريد اثبات الوصف الاصلي جاز لزوال مفاده ولاجل اعتبار الوصفية قالوا في جمع احمر
حمر ان كان علما وقالوا الاحمر بالام واما اجمع فانه منصرف بعد التنكير بالاتفاق لان
معنى الوصف فيه خفي قبل العلمية لكونه بمعنى كل واما افعل التفضيل فانه بعد التنكير
منصرف بالاتفاق ان كان مجردا عن لفظ من ومعنى الوصف فيه والتباسه باسم اسما وغير منصرف

بالانفاق ان كان مستعملا مع من لظهور معنى الوصفية واعتبار عزارفعل اسما لوجود العلا
الدالة على الوصف وعلى امتناع عزارفعل اسما وهو من المفصل خلافا للاخفش فانه لا يعتبر
الوصف الاصلي بعد الزوال اي زوال العلمية بالتنكير فقال انه منصرف لزوال الوصفية
بالعلمية والعلمية بالتنكير فيلزمه اي يلزم الاخفش صرف ما يمنع من الصرف بالانفاق مثل كل
ادهم من الصفات التي غلبت بالاسمية اذا لم يعتبر الوصفية الاصلية يجب ان يصرف هذا مع انه
غير منصرف بالاتفاق وفي لزوم ذلك للاخفش نظر لانه فرق مراده وباب احمر عند التنكير
بعد العلمية ولا يلزم سيبويه بابعام لما تقدم من ان العلمية والوصفية لا يجتمعان فلا يجوز
اعتبارهما في حكم واحد وقال الفراء اذا سمي بنحو احمر رجل احمر كان غير منصرف وان سمي به رجل
اسود كان منصرفا لخلوص الاسمية ويجوز صرف الممنع من الصرف بدخول تنوين الصرف عليه
المصروع اي لضرورة الوزن في الشعر لان الشعر له حد في حركات وسكنات محصورة لا يجوز
الزيادة فيها ولا النقصان منها فاذا احتيج الى الحاق التنوين لاتمام الوزن الحق لان الضرورات تبيح
المحظورات فلان تبيح رد الشيء الى اصله اولى واصل الاسما الصرف والتناسب فان مراعاة الاصل
في الاباحة يجري مجرى الحيطة على القوافي في الشعر مثل سلاسلا واغلالا فانه نون سلاسلا
لتناسب اغلالا ولا يجوز منع ما فيه سبب واحد غير مذكور من الصرف بحال اي لا في حال الا
الاضطرار لان الصرف لا تخرج الاشياء عن اصولها وانما نوعيها اليها ولا في حال الاختيار لان المشابهة
بالفرعية مشابهة ضعيفة غير تامة لان الفرعية في الفعل ليست من علاماته الظاهرة
فانه يحتاج في اثباتها الى مزيد تكلف وتحيل وكذا في اثباتها للاسم كما بينا فلم تمنع بواحد غير تام
قام مقام السببين خلافا للكوفية فانهم جوزوا منع الصرف في حال الاضطرار بالعلمية وحدها
متمسكين بقوله تجعل نهبي ونهب العبيد بين عيينة والاقرع فما كان حصن ولا حابس
يفوقان مرداس في مجمع وما كنت دون امرء منهما ومن يخفض اليوم لا يرفع فانه منع مرداس
من الصرف وليس فيه الا العلمية لانه في الاصل مجرور بلفي في البيت ليصرف فيرما دام لا ينتقل عنه وجعل

على

علما لرأس الخوارج وكنيته ابو بلال قيل ان رسول الله صلعم اعطى الاقرع بن حابس وعيينة بن
حصن يوم حنين مائة من الابل فجاء عباس بن مرداس وانشأ هذه الابيات فقال عليه
لبعض اصحابه اقطع لسانه عني اعطه مائة من الابل واحاب المصنف عن هذا التمسك
بقوله ومرداس معارض بشيخي فان الرواية الصحيحة يفوقان شيخي اوجدّي قيل
وفيه نظر اذ ليس بينهما تعارض ورواية اللغوية ايضا صحيحة منقولة في الكتب الصحاح
كصحيح مسلم وغيره ويكفي في التمسك رواية صحيحة وان ثبت رواية اخرى والجواب ان مراده انه
اذا تعارضت في الاحيان والمنع كان الاصل المنع حتى يثبت الاستعمال عن الفصحاء والله

المرفوعات ابتدأ بها لان المرفوع غير مفضلة بخلاف غيره اصل ولحق به
فالاصل هو الفاعل لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجملتين الاسمية والفعلية
لان القياس ان يجيء بالفعل لكونه موضع الآلة اي للاخبار لحاجة الى هذا التعليل لانه ذكر
قبل ان المقتضي للرفع هو الفاعلية فلزم ان يكون اصل المرفوعات ما حصر فيه الفاعلية وهو
الفاعل على انه مذكور ليدل على ان الجملة الفعلية اصل في باب الاخبار فلا يلزم منه ان يكون
جزءها اصلا للمرفوعات وهو اي الفاعل ما اسند اليه مجرد الفعل التام وغير التام او
مجرد شبهه قال ذلك ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل
والمصدر والظرف والجار المجرور واسم الفعل لا مرفوع اسم المفعول والمنسوب لانه ليس
بفاعل عندي وذكر لفظ مجرد احترازا عن نحو زيد قايم وزيد قام فان مجرد قام وقايم ليس
بل ضمير فيهما فاسند اليه وقوله ما اسند اليه شامل لما هو اسم لفظا او تقديرا
كقول ثعلبة ماذهب الليالي وكان ذهابهن به ذهابا على نهج القياس به اي اسند اليه
على طريقة قيام الفعل به وهي طريقة الفعل المعلوم لا طريقة الفعل المجهول سواء قام به
حقيقة نحو علم زيد او توسعا نحو مات بكر او لم يضرب عمرو وزيد نحو ما ذر احترازا عن مفعول
ما لم يسم فاعله لانه ليس بفاعل عندي واعلم ايضا ذكر التقديم كما ذكره ابن الحاجب لان قوله مجرد الفعل

مفض عنه

23

وهو اي الفاعل واحد بمعنى انه لا يجوز ارتفاع اسمين مختلفين بجعة الفاعلية بفعل واحد
من غير عاطف ليس الا اى ليس الفاعل الا واحدا اذ المسند من الفعل وشبهه الى الفاعل
لا يسند من آخر الى فاعل آخر لانه اذا اسند الفعل الى الفاعل ثم الاسناد فلو اسند معه
الى شيء آخر لزم ان لا يكون الاسناد تاما لان الاسناد لا يتعدد بخلاف تعلق الفعل بالمفعول
فانه يختلف ويجيء الى خمسة مفاعيل على ما سيجيء بيانه ولكونه اى لكون الفاعل الجار والمجرور
متعلق بقوله بعد جاز فتأمل لا ان يلي الفعل بحيث لا يقع بينهما من متعلقات الفعل شيء لانه
كالجزء منه اى من الفعل لشدة احتياج الفعل الى الفاعل واستدل على ذلك بثلثة اوجه في قوله
لوقوعه اى لوقوع الفاعل بين لامه اى لام الفعل واعرابه اى اعراب الفعل في ضربان فلو لم يكن
الفاعل كالجزء من الفعل لم يقع اعرابه بعد فاعله لان اعراب الكلمة انما يكون في اخرها لا في اخر
شيء خارج عن حدها واسكان اللام في ضربت اى في الفعل المتصل به الضمير المرفوع المتصل
المتحرك فلو لم يكن الفاعل كالجزء ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا لم يسكن اللام لانه انما سكن رفعا
لتوالي اربع حركات في كلمة واحدة او فيما هو بمنزلتها ورد الحبر قوله لانه تحذف الواو من قال يقول
السالنين فلما حركت اللام بواسطة ضمير الفاعل وهو التاء رد الواو لزوال المجاور بالحركة اللازمة

وفيه نظر لانه يلزم ان يرد اللام في دعا مع انه لا يرد على الاكثر بل الصواب ان يقال انما يرد هو العين لكون حركة اللام فيه لازمة بخلاف حركة التاء في دعا فانها غير لازمة على ما حققنا في مختصر التصريف

ولم يرد في قل الحق لان الكلمة الثانية ليست كالجزء من الاول جاز ضرب غلامه زيدا مع يجوز ان يكون
المفعول المقدم على الفاعل ضميرا عائدا اليه لانه وان كان مؤخرا لفظا الا انه مقدم تقديرا فلا يلزم
وامتنع ضرب غلامه زيدا ان عكس الاعراب بان جعل غلامه مرفوعا على الفاعلية وزيدا منصوبا على
المفعولية لانه اضمار قبل الذكر لفظا وتقديرا ولا يجوز هذا الاضمار الا في ضمير الشان لغرض تعظيم الشأن
او في الضمير الذي يفسره بعده والاخفش يجوز ذلك وكذا ابن جني ممثلا بقوله جزاربه عني عديّ ابن
حاتم جزاء الطالب العاديات وقد فعل فان الضمير في ربه وهو فاعل عائد الى المفعول المؤخر وهو عديّ بن
حاتم واجاب عنه بقوله والضمير في جزاربه للمصدر وهو الجزاء المدلول عليه بلفظ الفعل المقدم وهو من الكذب
حزين اى حزنت عبارته الجزاء كما في قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان الضمير وهو هو راجع الى العدل الدال عليه
اعدلوا ولانه اخر الفاعل مطلقا اى سواء كان بدون الا او مع الا عن مفعوله

اذا وقع المفعول وحده اى لا مع الفاعل بعد الا وذلك لانه اذا ذكر قبل الا مع الاستثناء في الاستثناء
المفرغ مفعول خاص للفعل العامل فيما بعد الا يجب ان يكون ما لذلك المتقدم على الا من الفاعلية
او المفعولية او الحالية او غيرها لكل محصورا في المتأخر عن الا وما لذلك المتأخر من ذلك المتقدم بيانا
على الاحتمال لاقتضاء التركيب ذلك على اواخر الفاعل هو المفعول مع الا في التركيب الذي كان المفعول واقعا بعد الا نحو ما ضرب زيدا الا عمرا ويقول فيه ما ضرب عمرا الا زيد انعكس المعنى لان ضاربية
زيد محصور في عمرو في المثال الاول اى ليس ضاربا لاحد الا لعمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال
ويجوز ان يكون مضروبا لغير زيد بناء على مقتضى التركيب وفي المثال الثاني مضروبية عمرو مقصورة
على زيد اى لم يضربه الا زيد وضاربية زيد باقية على الاحتمال ولو اخر الفاعل عن المفعول بدون الا
وقيل في المثال المذكور ما ضرب الا عمرا زيد اختل المعنى ولم يدل على المقصود قطعا لاحتمال ان يكون
المعنى الا عمرا وزيدا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد فاختل المراد لان
مضروبية عمرو في ما ضرب زيد الا عمرا كانت على الاحتمال وعلى هذا التقدير صار محصورا
على زيد وانما قيد المفعول بقوله وحده لانه لو وقع المفعول والفاعل معا في تركيب بعد الا نحو
ما ضرب الا عمرا زيد فلا يجب تقديم الفاعل على المفعول لتأخره عنه او معناها اى ولا يتأخر
الفاعل عن مفعوله اذا وقع المفعول بعد معنى الا فانك اذا قلت انما ضرب زيد عمرا كان في المعنى
ما ضرب زيد الا عمرا لان ما يقع ثانيا في مثل هذا التركيب يكون له الواقع بعد الا فكان ضاربية زيد محصورة
في عمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال ولو قلت انما ضرب عمرا زيد انعكس المعنى واعلم ان التعبير
المذكورين في الا وهما قوله مطلقا ووحده غير محتاج اليه في معنى الا فلذلك تركناهما في تقدير
قوله او معناها واعلم ان وجوب تقديم الفاعل مع الا عند غير الكسائي وذلك يجب الا على انما يجب
فان التقديم واجب صحيح لان التأخير هو ملتبس لانه لا ينحبر المحصور في انما الا بتأخره بخلاف
الا فان الاقتران بالا يدل على المراد والرجحان مع الكسائي لان التوسع عند وضوح المعنى
او في المتضيق يمنع احد الاسمين الزوم الاحتمال المذكور ويدفع قوله ولا يتأخر

ح تاخير الفاعل نحو ضربت زيدا بلا يلزم انفصال المتصل واحترز بقوله مجرد المفعول عما اذا كان
المفعول متصلا مع الفاعل نحو ضربتك لانه فيه يجب تقديم الفاعل كما عرفت وبحذف الفعل اي
فعل الفاعل حذفا جوازا اي جايزا كما اذا كانت القرينة لحذف الفعل السوال سواء كان ملفوظا
نحو زيد في جواب من قال من قام او مقدرا يدل عليه لفظ الفعل المجهول كقوله ٢ يسبح له فيها
بالغدو والاصال رجال اي يسبحه رجال فرجال فاعل يسبح مضمر الاشعار بسبح به بوجه ما
صلاحية اسناده اليه لان الرجال انما يكون مسبحين لا مسبحين فلا يجوز الحذف الا مع عدم
الصلاحية فلو قيل يوعظ في المسجد رجال على معنى يعظ رجال لم يجز لصلاحية اسناد يوعظ
الى الرجال والظاهر ان الظاهر يجب الحذف مبتدا حذف خبره وذلك لان السوال في قولك من قام
من القيام لا عن القيام فالاولى في الجواب تقديم المسول عنه لانه الاهم فان السوال وقع في الجملة
الاسمية فالاولى ان يكون جوابه كذلك ليطابق السوال الا ان العرب لا يريد في مثل هذا الصورة
الا ان يكون زيد فاعلا لان حق الجملة الاستفهامية اذا كان فيها فعل ان يتقدم الفعل لانه اولى بعلامات
الاستفهام مني الاسم ولما لم يمكن ذلك في السوال بحوض فعل لاتحاد المستفهم به والمستفهم عنه
جي بالجواب مقدما فيه الفعل تنبيها على ان اصل ما هو جواب ان لم يكن كذلك يدل على ذلك قوله ٢
بل فعله كبيرهم بعد قوله ٢ من فعل هذا بالهتنا يا ابراهيم وقوله ٢ وليس سالتهم من خلق
السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وكقوله ٢ من يحي العظام وهي رميم قل يحييها
الذي انشاها اول مرة فينبغي اذا اختصر في الجواب على الاسم ان يقدر الفعل منعدما لان المكمل
اصل والمختصر فرع فيسلك بالفرع سبيل الاصل ولزوما اي حذفا لازما حيث يكون قرينة
تدل على خصوصية الفعل ويكون معربا بمنع مجامعتها للفعل لقوله ٢ وان احد من المشركين
استجارك فان لفظة ان تدل على ان احد مرفوع بالفاعلية لا بالابتداء لانها يختص بالفعل وقوله
استجارك يدل على خصوصية الفعل ويضمر الفاعل لذلك اي اضمارا جايزا نحو زيد ضرب
او اضمارا لازما نحو افعل ونفعل وتفعل وافعل امرا للمتكلم طبقا فان الاضمار لازم لا يجوز فيها الا ان

٢٤

٢ تاخير الفاعل عن مفعوله اذا انتفت القرينة الدالة على الفاعلية سواء كانت لفظية
او معنوية وانتفى الاعراب فيهما اي في الفاعل والمفعول لفظا وتقديرا تمييز اي انتفى لفظ
الاعراب وتقديره نحو ضرب من في الدار من على الجدار او لفظا لا تقديرا نحو ضرب موسى
عيسى ولو اقتصر على قوله لفظا لكفى واما يجب التقديم هنا لانه اذا انتفى لفظ الاعراب فيهما والقرينة
وجب ان يلزم كل واحد منهما في مركز ليتميز احدهما عن الاخر مركز الاصلي اما اذا كان هناك
قرينة لفظية نحو ضربت موسى حبلى وضرب موسى عيسى الطريق وضرب فتاه موسى وكقوله
ولكن بلت قبلي فيح لي البكا بكاها فقلت الفضل للمتقدم او معنوية نحو اكل الكمثرى عيسى
فلا يجب تقدم الفاعل وان انتفى لفظ الاعراب فيهما او كان متصلا اي ولا ايضا خروج الفاعل
عن مفعوله اذا كان الفاعل ضميرا متصلا سواء كان بارزا او مستكنا وسواء كان المفعول
ظاهرا او مضمرا منفصلا او متصلا ليلا يصير المتصل منفصلا فان للضمير المتصل يجب ان يتصل
بعامله او عامل كالجزء منه نحو ضربت زيدا او ضربتك وما ضربت الا اياك وقيد التجريد
مع ظاهر لانه يتاخر الفاعل في الفعل عن المفعول ان كان متصلا نحو زيدا ضربت بخلاف
قايدته في قوله ولا مجرده اذا انتفت القرينة الا ان يقال يجوز تقديم المفعول في ضرب موسى عيسى
على الفعل كما قيل ان المعلوم ان الفاعل ما يلي الفعل وفيه نظر لانه اذا كان المتقدم في هذه الصورة
مبتدا يكون الفاعل مع يلي الفعل او نقول انما ذكروا التجريد للحكم الثاني لا للحكم الاول ويجب تاخر
اي تاخر الفاعل عنه اي عن المفعول اذا وقع مجردا اي مجردا الفاعل بعدا لا واجز نحو قولهم
مجرده عن اذا وقع الفاعل صح المفعول بعد الا نحو قولك ما ضرب الا زيدا عمرا فانه لا يجب تاخر
عنه فيه او وقع الفاعل بعد معنا نحو انما ضرب عمرا زيد لانه في معنى ما ضرب عمرا الا زيد
فالفاعل هنا واقع بعد معنى الا فلا يجوز تقديمه على المفعول ليلا ينعكس المعنى على ما عرفت
او اذا اتصل به اي بالفاعل ضمير المفعول فانه يجب تاخير الفاعل نحو ضرب زيدا غلامه ليلا
يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا وتقديرا لو قيل ضرب غلامه زيدا او مجرد المفعول متصل يجب

٢

وقد يحذفان اي الفعل والفاعل جميعا نحو نعم في جواب من قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذفا
لقرينة السؤال ولا يجوز حذف الفاعل بدون الفعل لانه قد يستتر فلو حذف في بعض المواضع
لالتبس الحذف بالاستتار واذا تنازع عاملان بحيث يمكن ان يعمل كل واحد منهما في الاسم بعد
وهو في مكانه لو لم يعمل فيه الاخر وانما يقبل فعلان ليشمل انا قاتل وضارب زيدا واقتصر على
على اول المعمولات فلم يقل فصاعدا مظهرا بحيث لا يصلح ذلك المظهر الواقع بعدهما الا ان
يكون معمولا لاحدهما وانما يجب ان يكون مظهرا لان المضمر لا يقع التنازع فيه لانه ان كان منفصلا فالوقف
اسبوني العاملان في انفصال الضميرين نحو ضربت واكرمت لان الفعل الاول يستحيل عمله في المضمر
المتصل بالفعل الثاني لان المضمر المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كالجزء منه فلا تنازع وان كان
منفصلا نحو ما ضرب واكرم الا انا فكذلك لا تنازع فيه على ما سيجيء بعدها لانه لو كان شرط التنازع
قبلها نحو زيدا ضربت واهنت تعين ان يكون معمولا للاول وهو اي هذا المظهر وما للاخر
اي المعمول الذي للعامل الاخر بحسب الاقتضاء او ما للاخر بعد الفراغ من التنازع واختيارها
ما يختاره الا فقوله وما للاخر فليس على ظاهره بمستقيم والا لزم تعدد المظهر مع انه واحد
ليس الا وعدم التنازع على تقدير التنازع وكلاهما باطل فاعلان اي يكون كل واحد من العاملين
مقتضيا للفاعلية او مفعولان او مختلفان بان يكون المظهر فاعلا لاحد العاملين ومفعولا للآخر
مفعولا او بالعكس فالمظهر الواقع بعد العاملين للثاني من العاملين عند البصرية على البدل وان كان
الاختيار لانه يجوز عندهم اعمال الاول ايضا الا ان الاولى اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين
الى المطلوب والمظهر للاول منهما عند الكوفية مع جواز اعمالهم للثاني لانه اول الطالبين
واحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثاني والخبر اي بقول العاملين المرفوع غيره اي
اي حيث يقتضي كل واحد من العاملين مرفوعا والا فهما مرفوع واحد نحو ضربني واكرمني زيد فانه يشترك
العاملين في زيد بالفعل ليلا يلزم على تقدير اعمال الثاني الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل ومذهب

25

ليس ببعيد فانه نظير قولك زيد وعمرو منطلقان على مذهب سيبويه فان خبر المبتدا عندهم
مرفوع بما يعود اليه خبر فيلزمه ان يكون منطلقان مرفوعا بالمعطوف والمعطوف عليه لانهما
معا يقتضيانه ويمنع الفراء من اعمال الثاني فيما اقتضى اعمال الثاني الى حذف الفاعل
او اضمار قبل الذكر كما اذا كان الثاني مقتضيا للمفعول والاول للفاعل كضربني وضربت
زيدا فانه لما اي المسئلة لا يخلو من احد الامرين كل واحد منهما على خلاف الاصول احدهما
واوجب هنا اعمال الاول واعمال الثاني مع الاتيان بضمير منفصل بعد المظهر كضربني و
وضربت زيدا هو وضربني وضربت الزيدين هما الى اخره ونحو ما ضرب وما اكرم الا انا على الحذف
اي محمول على حذف الفاعل من الاول واعمال الثاني كما هو مذهب الكسائي في ذلك والبصرية
نوا فقونه لفساد المعنى على تقدير حمله على ما يختاره البصرية من اعمال الثاني واضمار الفاعل في الا
في الاول لان اضمار الاسم وهو انا مع الا متعذر لان الحرف لا يضمر وبدون الحرف ملبس لانك اذا
قلت ما ضربت الا انا فاضمرت الضمير في ضرب ثم جئت بالفعل الاول منفيا عن الضمير اومحصر
فيه بناء على جواز الاضمار فيه مع حذف الا واظهار الفاعل بان يقول ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا
مستغنى عنه لدلالة المضمر الثاني مع الاعلى الاول لانه هو الاول بعينه ولفظه واذا امتنع الاضمار
والاظهار حذف والاثاني فيما يتعدى الى ثلثة من المفاعيل عند الجرمي لعدم السماع واجاز
غيره قياسا على الفعل المتعدي الى واحد واثنين تقول اعلمت واعلمني زيد عمرا منطلقا على
اعمال الثاني وحذف مفاعيل الاول واعلمني واعلمته اياه اياه زيد عمرا منطلقا على اعمال الاول
واضمار مفاعيل الثاني فان اعملت العامل الثاني بناء على اختيار البصرية اضمرت الفاعل في الاول
على طبق الظاهر وفقه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث خلافا للكسائي فانه
يحذف نحو قاما وقعدا اخواك وحذفت من الاول مفعولا بقيت عليه ويستغني عنه كما في غير
افعال القلوب لانه فضلة فلو لم يحذف لزم الاضمار قبل الذكر فيما هو فضلة تحذف كثيرا في السعة
واما المفعول الذي لا يستغنى عليه كنائب مفعول باب علمت اذا كان الاول مذكورا فانه يظهر لئلا يلزم اضمار

26

المفعول قبل الذكر او حذف احد مفعولي باب علمت نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا
منطلقا وحسباني منطلقا وحسبت الزيدين منطلقين الى اخره وان اعملت الاول بناء
على اختيار الكوفيين اضمرت الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف لانه لا يلزم منه اضمار
قبل الذكر لان الاسم الواقع بعد الثاني لكونه معمولا للاول كان متقدما على الثاني تقديرا كحق قيام
وبعدا اخواك واضرب المفعول في الثاني ايضا على المختار كضربني وضربته زيد لانه لا يلزم
هنا الاضمار قبل الذكر في المفعول كما عرفت الآن الآن يمتنع الاضمار اي اضمار المفعول المختار فيما
لا يقتصر على احد مفعوليه فيظهر المفعول كما اذا كان المفعول ثانيا من باب علمت ويكون الاول
غير مطابق للظاهر نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فانه اعمل الاول في منطلقا
ولذلك رفع الزيدان بالفاعلية والفعل الثاني ايضا يوجه الى منطلقا لان التنازع انما يكون في الذات
الموصوفة بالانطلاق من جهة فعليتها وافرادها وتثنيتها بحسب اقتضاء المحل وكان المختار
اضمار ولكن لا يجوز اضمار لانه لو اضمر يجب ان لا يكون المفعول الثاني مطابقا للمفعول الاول في باب
حسبت مع وجوب مطابقتهما لكون الثاني عبارة عن الاول ولو اضمر امتنع لزوم المخالفة بين الضمير
والمرجوع اليه في الافراد والتثنية ولا يجوز حذفه ايضا لانه لا يجوز الاقتصار على احد المفعولين
في باب حسبت فلما امتنع الاضمار والحذف وجب الاظهار فيه نظرا لما مر فسلم امتناع الاقتصار لا
لازم وجوب المطابقة بين الضمير المرجوع اليه عند الامن من اللبس كقولك وان كانت واحدة مع
متقدم فان لن نساء واما ان كان الاول مطابقا للظاهر فيضمر نحو حسبني وحسبته اياه زيدا منطلقا
والضمير في المصراع الاول من قوله فغي كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها للثاني
من العاملين وهما قضى ووفى فانها موجهان الى قوله غريمه فاعمل الثاني وهو وفى لانه لو اعمل الاول لزم
ان يقول فوفاه والا لزم ان يلوح الكلام الفصيح على غير المختار وهو حذف المفعول الثاني مع اعمال الاول
وكذا الضمير في المصراع الثاني للثاني من العاملين وهما ممطول ومعنى فانها موجهان الى غريمها فاعمل
الثاني فان قلت فعلى هذا يجب ابراز الضمير في ممطول لانه جار على غير ما هو له وهو للغريم لان الممطول

هو الغريم وعلى صيغة جارية على غير ما هي له يجب ابراز الضمير فيها واجاب عن هذا بقوله على انه
اي ان الغريم تنسيرها في ممطول من الضمير وكان التقدير وعزة ممطول غريمها فلا حاجة الى ابراز
الضمير لان ذكر التنسير بعد بمنزلة ابراز لان المظهر اقوى من المضمر فان قلت لم لا يجوز ان يكون
غريمها فاعل ممطول على ما هو اختيار الكوفيين من اعمال الاول واجاب عنه بقوله ولو قيل بالاول
اي بان الاول من العاملين وهو ممطول عامل في غريمها لزم اظهار الضمير في الثاني وهو فغى لجريه
اي جري الثاني على غير من هو اي الثاني له لان الثاني وهو معنى جار على عزة وهو للغريم فان قلت
انما يلزم اظهار الضمير اذا لم يكن له تنسير بعد وهنا له تنسير بعد وهو غريمها كما ادعيت
تنسير على تقدير اعمال الثاني فاجاب عنه بقوله وتقدم ذكر اي ذكر الغريم على معنى تقدما
تقديرا لانه لكونه معمولا للاول كان متقدما على الثاني تقديرا وتنسير المضمر يجب ان يكون
بعد لفظا وتقديرا فلا يكون غريمها على تقدير اعمال الاول تنسيرا للضمير في معنى وعلى تقدير
اعمال الثاني يكون تنسير الضمير في ممطول لانه بعد لفظا وتقديرا فيكون العامل فيه هو
الثاني لا الاول وقال ابن مالك لا يجوز التنازع في المرفوع السببي كما في المصراع الثاني لاستلزامه
التنازع ان يسند احد العاملين الى السببي والاخر الى ضميره فيلزم منه عدم ارتباط الاخر الذي اسند الى ضمير
بالمبتدإ لعدم اشتماله على ضميره ويحتمل المصراع الثاني ان ليس منه اي من التنازع بان يكون
الغريم مبتدأ ثانيا تقدم خبره وهما ممطول ومعنى اي عن غريمها ممطول معنى او يكون معنى
حالا منه اي من الغريم ان كان الغريم فاعل ممطول او عن الضمير في ممطول الراجع الى الغريم
ان كان مبتدأ والصفتان جاريتان على ما هما له فلا حاجة الى ابراز الضمير ولا الى التفسير ومن
الاول اي ومن اعمال العامل الاول قليل من المال في قوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني
ولم اطلب قليل من المال ان جعلت الواو للحال كما جعلها صاحب الايضاح للحال مستدلا
به على مذهب الكوفيين فانه تنازع في قليل من المال قوله كفاني وقوله ولم اطلب اعمل اسبق
القبيس وهو من اعمال العامل الاول فلزم بلزم اعمال الاول اولى مع امكانها لثاني هنا اذ لا تفاوت

في النظم بين قليل من فوعا وقليلا منصوبا ومع انه يلزم على تقدير اعماله الاول حذف المفعول
من الثاني وهو ضعيف غير مختار لما اختاره من اجله الضعيف وفي تمسكه نظر لان منشأ تمسك يحتمل
غير منصوص والمحتمل لا يصح حجة لاثبات مشارع فيه وان جعلته اي الواو للعطف كما جعله
جعله سيبويه للعطف بناء على ان استعمال الواو للعطف اكثر على انه اي ان قوله قليل من المال منه
اي من باب التنازع فيسد المعنى وذلك لان لو لانتفاء شيء لوجود غيره سواء كانا مثبتين او
منفيين فلو كانا مثبتين يجب انتفاءهما ولو كانا منفيين يجب ثبوتهما ولو كان احدهما مثبتا والاخر
منفيا يجب نفي المثبت وثبوت المنفي لان نفي النفي اثبات وحكم المعطوف على جزاء حكم ذلك الجزاء
قوله لو انه ما اسعى لادنى معيشة موجبا ان يكون سعيه لادنى معيشة غير حاصل لانه
مثبت في سياق لو فلو كان لم اطلب موجبا القليل وهو معطوف على جواب لو لوجب ان يكون لما لم
للقليل فيكون قليلا في صدر البيت انه لا يطلب القليل وفي تحسن انه طالب للقليل وهو تناقض
وفي جعله من باب غير التنازع نظر لانه لا يصح للاسند اك في البيت الثاني فيحال واذا جعل
الواو للحال لم يلزم ان يكون مثبتا لانه في تقدير كفى في القليل غير طالب له ويكون الاسند اك
على حاله بلا فساد فهو اولى واذا لم يكن من باب التنازع لان شرطه ان يكون العاملان موجهين الى
اسم ظاهر واحد بعدهما فيكون مفعول لم اطلب محذوفا ويدل عليه قوله بعد هذا البيت ولكنما
اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المرء لما فاي او يكون مفعوله محذوفا منسيا كما في
قوله تعالى وبسط اي له القبض وله البسط اي لم يكن متى طلب مفعول لم يسم فاعله
اي مفعول فعل لم يسم فاعل ذلك الفعل هو اي مفعول لم يسم فاعله يا حذف اي المفعول الذي
حذف فاعله من الفعل المتصرف اذ الفعل الغير المتصرف لا حذف منه الفاعل نحو كان وعسى
وادم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل اليه فلا يجوز ان يجعل ما هو
ما هو مفعول في المعنى فاعلا في اللفظ كما في قولك مات زيد وليس شرطه احداث شيء منه حتى
لا يجوز ان تقوم غير مقامه واذا اقيم مقامه اجري مجراه في كل ما للفاعل من الرفع لفظا او معنى والتنزيل او احدهما
باطل فكذا ما

منزلة الجزء منه وعدم الاستغناء عنه وتانيث الفعل لتانيثه لاغراض اي لحذف الفاعل
لاغراض منها الاقتصار او الايجاز في الكلام بحذف الفاعل واقامة المفعول مقامه والتعظيم
اي تعظيم الفاعل فيتركه ولا يسند اليه الفعل الحقيقي ويجعل تركه تطهيرا له عن اللسان لشرفه
وعظمته والتحقير اي وتحقير الفاعل ويجعل تركه تطهيرا للسان عنه لغاية خساسته ودونه
النظير كقوله وما المال والاهلون الا ودايع ولابد يوما ان ترد الودايع فانه اقيم المفعول
وهو الودايع مقام الفاعل ليكون موافقا للاعرب لودايع في المصراع الاول وكقولهم مشاة
سريعة حذف سيره وكقوله تع وسيجنبها الاتقى الذي يؤتي ماله يتزكى وما احد عندنا من نفيه
تجزي وعلم المخاطب به فيكون في تركه تعويل على شهادة العقل وفي ذكره تعويل على شهادة
اللفظ فيتركه احالة على شهادة العقل لان شهادة العقل راجحة على شهادة اللفظ كقولنا
وخلق الانسان ضعيفا وجهل المتكلم به حيث علم وقوع ضرب على عمرو مثلا ولا يعلم الضارب
بعينه فيترك الفاعل اضطرارا كقولهم سوق بالتاء والاشاعة اي اشاعة الفاعل بفعله
بحيث لا يتصور صدور الفعل الا عنه فيترك ذكره احالة على علم العقل والابهام بتركه اخفاء
عليه اي على الفاعل او خوفا منه باسناد الفعل اليه ولغيره ذلك من الاغراض المناسبة
في باب الاعتبار بحسب المقامات بشرط ان يضم اول الماضي بالتاء اي مع التاء اي مع
في اوله تاء زايدة وهو ثلثة ابنية نحو تكرم وتجاهل وتدحرج نحو البسي لوا قتضى الحال
ضم الاول دون الثاني فانه لو قيل في هذه الابنية الثلثة تكرم وتجاهل وتدحرج بضم اوايلها دون
ضم الثاني لتبست بصيغة مضارع كرم وجاهل ودحرج عند الوقف بضم اول الماضي مع
الثالث مع نزع الوصل اي مع ما في اوله همزة وصل نحو استعلم وانهم الثالث ايضا لانه لو اقتصر
على ضم اوله وقلنا استغني من غير ضم الثالث التبس فعل الماضي بالامر من هذا الباب لان همزة الوصل
تسقط في الدرج فضم الثالث الذي هو اول المتحركات بعد الهمزة ابدا وبشرط ان يكسر
ما قبل الاخر وجميع الابواب سواء كان ما قبل الاخر مبنيا كما في المزيد فيه من الثلاثي اولا كما في

اولا لما في مجرده الرباعي والمزيد فيه منه وانما يقتصر على ضم الاول او كسرها قبل الاخر لانه لو اقتصر
على الضم وقيل في اضرب اضرب التبس الماضي بالمضارع والمفعول من باب ضرب ولو قيل في علم علم
واقتصر على الكسر اي لسر ما قبل الاخر التبس بالامر من هذا الباب عند الوقف وانما غيروا بناء الفعل
المعلوم بهذا النوع من التغيير لانه لما حذف الفاعل بطل ذلك الفاعل عنه جعل له بناء يخالف
ابنية الافعال والاسماء ومحل العين نقلت عينه بائع افعل واستفعل نحو اقوم واستقم اصلهما
اقووم واستقووم نقلت كسرة الواو الى الساكن قبلها وقلب الواو فيهما ياء لوقوعها ساكنة بعد
كسرة ولا يجوز فيهما الاشمام والروم لان ما قبل حرف العلة في هذين البابين ساكن وكسرها اي كسر
العين من الثلاثي ومن باب الانفعال والافتعال تنقل تلك الكسرة الى ما قبلها اي ما قبل العين نحو قيل
وبيع وانقيد واختير والاصل فيها قول وبيع نقلت كسرة العين فيهما الى ما قبلها بعد حذف حركة ما قبلها
لانها آخر من حركة ما قبلها وقلبت الواو في الواوي ياء لكسرة ما قبلها او تسلب الكسرة من العين في هذه
هذه الابواب الثلثة من غير نقل الى ما قبلها فبقي قول وبيع وانقيد واختير بناء سألته بعد الضمة
فقلبت الياء واوا بضمة ما قبلها ويجوز الاشمام فيهما وهو ان يخص بكسرة فاء الفعل نحو الضمة
فتميل الياء السالنة بعدها نحو الواو لانها تابعة لحركة ما قبلها وانما يشم اذا كان الاصل فيها ضم
او ابدالها والصابغ بضم اوله عند قيام المفعول مقام الفاعل وبفتح ما قبل آخر خوف اللبس
فانه لو اقتصر على الضم ويقال في اضرب للمتعلم من ضرب اضرب التبس بالمتكلم المعلوم من باب
اضرب عند الوقف وكذا لو اقتصر على فتح ما قبل الآخر من غير ضم واعلم للمتكلم من باب علم التبس
باعلم فعلا ماضيا من الاعلام عند الوقف والعين من المعتل العين تقلب الفا في المضارع المبني للمفعول
من جميع الابواب نحو يقال ويباع واصلهما يقول ويبيع نقلت الفتحة الى الفاء وقلبت الواو والياء
الفا لتحركهما على قال وباع ولذا حكم بشذاذ ويختار ويقام وينسعام ولا يقام المفعول لرفعا
الفاعل لزوال العلة وذلك لانه في الاصل كانه جواب سائل سأله عن العلة فلو اقيم مقام الفاعل لم
هذا الشيء لان علة الشيء انما يعلم بعد تعلم ذلك الشيء والفعل لم يتم بعلمه او بما هو قايم مقامه ولا

يقام المفعول فيه مقام الفاعل لخروجه عنه بغير الواو ويعني ان حذف الواو منه ويقام مقام
الفاعل يخرج عن كونه مفعولا فيه لانه هو المذكور بعد الواو ولذا خرج عن كونه مفعولا معه
فيه ان كان برا اي مع الواو لعدم المصاحب وهو الفاعل المحذوف فان الواو لكونه في الاصل
للعطف يستدعي مصاحبا متقدما عليه ولا يقام المفعول فيه مقام الفاعل ان كان
المفعول فيه غير متصرف وهو الظرف الذي يكون ابدا منصوبا على الظرفية لانه لو اقيم
مقامه لصار غير المتصرف متصرفا ويلزم ان يكون منصوبا ومرفوعا ولا يقام مقام الفاعل
التأكيد من المفعول المطلق وهو المصدر الذي يدل على مجرد حدث الفعل لعدم الفايدة
لو قيل ضرب ضرب لدلالة الفعل عليه والنايب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة تمام لم
يفد الفعل وكذلك يشترط في كل ما ينوب عن الفاعل ان يفيد فايدة منجدة تام يعلم بذلك
الفايدة من الفعل فلا يقال ضرب شتي وجلس مكان او زمان او موضع لان هذه الاشيا
معلومة من الفعل وكن سيبويه جواز اقامة المصدر
الذي للتأكيد مقام الفاعل ومنه قوله أهم بامر الحزم لو استطيعه وقد حيل بين العير
والنزوان اي وقد حيل حيلولة بين العير والنزوان فان بين المزدوجة الظرفية لا يقام مقام
الفاعل فيكون القايم مقامه هو المصدر الدال عليه المحذوف وقال ابن خروف في
كتاب سيبويه وادعاء الزجاج انه مذهب سيبويه فاسد لان سيبويه لا يمنعه احد
وهو اضمار المصدر المقصود مثل ان يقال لمتوضع القعود وقد قعد اي قعد القعود
الذي ينتظر وفرعه على هذا في قول المصنف عن سيبويه جواز نظر ولا يقام النايب
من باب علمت مقام الفاعل عند المتقدمين خلافا لبعض المتاخرين فانهم اجازوا ان امن في
اللبس ولم يكن النايب جملة ولا ظرفا نحو علم زيدا منطلقا علم منطلق زيد ان منطلق
يتحقق انه النايب لكونه مكونا وزيد معرفة ولم يجيزوا في علمت زيدا اخاك علم اخو زيد
لان النايب فيه لا يميز الاول لكونهما معرفتين ولا الثالث من باب اعلمت لئلا يفضي المسند

مسند اليه اى الثانى من باب علمته مسند الى الاول والثالث من باب اعلم مسند الى الثانى ابدا فلو اوقع مقام الفاعل صار ما هو مسند ابدا مسند اليه وكذا نائبه والنائب عن احدهما احدهما

ان اللبس اى ان اللبس الثانى من باب اعلمت والثانى من باب اعطيت بالاول منهما فلا يقال فى اعلمت زيدا عمرا فاضلا اعلم عمرو زيدا فاضلا فانه لا يتميز الثانى من الاول فلو اوقع مقام الفاعل اللبس اللبس بالاول وكذا الاعطاء فى اعطيت بشرا خالدا اعط خالدا بشرا لانه لا يتميز الثانى من الاول لصلاحية كل واحد منهما ان يكون آخذا فلو اوقع الثانى مقام الفاعل التبس الثانى بالاول ولم يتميز الآخذ من المأخوذ امامع عدم اللبس فيجوز اقامة الثانى من البابين مقام الفاعل تقول فى اعلمت زيدا هندا فاضلة اعلمت هند زيدا فاضلة وفى اعلم زيدا الكتاب مستعارا اعلم الكتاب زيدا مستعارا وفى اعطيت زيدا درهما اعطى درهم زيدا فان هند تعين ان يكون ثانيا لقرينة قوله فاضلة وكذا درهم يتعين ان يكون ثانيا لعدم صلاحيته الآخذية له والمقام اى والذى يقام مقام الفاعل هو المفعول به المنصوب استغلالا لا المجرور بحرف الجر استقلالا اى لانه مستقل ومتعين لانه منصوب بواسطة وانما تعين لان يقام مقامه لانه قد يكون فاعلا فى المعنى كما فى نحو ضاب زيد عمرا وكما فى مطاوعه فعلته نحو كسرته فانكسر ولان الفعل اشد طلبا له من طلبه لسائر المفاعيل من حيث انه نهاية طرف الفعل كما ان الفاعل مبدأ طرفه الى وحد المفعول به المنصوب يجب اقامته مقام الفاعل عند البصريين واستدل اللوفيون على انه لا يجب ذلك بقوله ولو ولدت ط فكيهة جرو كلب لنسب ذلك الجرو الكلابا فانه مع وجود المفعول به المنصوب وهو الكلابا قيم الجار والمجرور وهو ذلك الجر مقام فاعل لنسب واجاب عنه بقوله لنسب ذلك الجرو الكلابا نادر شاذ والا اى وان لم يوجد المفعول به المنصوب فالبواقى شرع اى سواء كان مفعولا به او غيره مقام الفاعل لا تفاضل بينها عند الاكثر وقيل الجار والمجرور اولى لانه مفعول به لا بواسطة وقيل الظرفان والمصدر اولى لانه مفاعيل بلا واسطة وقيل المفعول المطلق

اولى لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كلما كان اهتمام المتكلم بذكره اشد فهو اولى

والملحق به اى بالفاعل خمسة المبتدأ وخبره وخبر باب ان وخبر لا النافية للجنس واسم ما ولا فان ارتفاع المبتدأ بالمعنى الاول لانه اشبه الفاعل لكونه مسندا اليه وكذا ارتفاعه بالمعنى الثانى لكونه احدى جزئى الجملة كما ان الفاعل كذلك وارتفاع الخبر لكونه جزءا ثانيا من الجملة كما ان الفاعل كذلك وارتفاع خبر باب ان لكون عامله فى لزوم الاسماء وفى ورود ما الثانية فصاعدا وفى بنائه على الفتح وتضمنه معنى الفعل اشبه عامل الفاعل الاصلى وهو الفعل وارتفاع خبر لا النافية للجنس لانها محمولة على ان لما بينهما من التقابل لاقتسام النفى والاثبات على سبيل التوكيد والتحقيق فان التحقيق الاثبات ولا هذه لتحقيق النفى الا انها لنفى الجنس وانما يذكر اسم كان فى الملحقات لانه عند فاعل لا يشبه بالفاعل المبتدأ

وهو اسم لفظا نحو زيد قائم او اسم تقديرا كقوله ٭ وان تصوموا خير لكم ونسمع بالمعيدى خير من ان تراه مسند اليه احتراز عن الخبر لانه مسند به مجرد عن العوامل اللفظية اخرج ان واخواتها عما دخل عليه ان واخواتها وكان واخواتها وباب ظننت فيقال فيه نظر لانه ان اراد بالتجرد عن العوامل اللفظية التجرد عن ملابستها بمعنى سواء لم يكن فيه عامل لفظا نحو زيد قائم او كان فيه عامل لفظا لكنه معدوم معنى وحكما كالمبتدإ المجرور بحرف زائد نحو بحسبك درهم فهو خارج من خالق غير الله خرج عن التعريف نحو علمت لزيد منطلق لان المبتدأ فيه غير مجرد عن ملابسة العامل معنى ولذا يجوز العطف عليها بالنصب نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا واراد بذلك التجرد عنها لفظا يخرج عنه نحو بحسبك درهم والجواب انه اراد بالتجرد عنها لفظا ومعنى

او مسندا نعت احترز بالنعت عن نحو يضرب ابوه زيدا فانه صدق عليه انه مسند الا انه ليس بنعت لان المراد من النعت الاسماء المشتقة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والجارى مجراها كالمنسوب والاستفهام رافع اسم ظاهر احترز عن النعت الرافع ضميرا منفصلا نحو انا بان الزيدان فان النعت خبر لا مبتدأ وقد دل النعت افقدهم الشعرا

لفظا او تقديرا نحو اقائم الزيدان ام قاعدان او بعد ما النافية نحو ما قائم الزيدان وانما
جب الاعتماد على احدهما لان النعت انما يرفع اذا كان معتمدا على احد الاشياء الخمسة وانما
يكون النعت مبتدأ اذا كان اعتمد على احدهما لانه لو كان معتمدا على غيرها كان النعت خبرا
او صفة وهاهنا لا يكون مبتدأ واعلم ان الشرط من الاعتماد على النفي انما هو على حرفه سواء كان
النفي مستفادا من حروفه نحو ما او لا او ان او كان بمعناه نحو انما قائم الزيدان اى ما قائم الا
الزيدان ومن اسم جار مجرى حرفه نحو غير قائم الزيدان او من فعل جار مجراه نحو ليس قائم
الزيدان وكذلك شرطه ان يكون معتمدا على الاستفهام حملا على نوع الاستفهام كهل وما ومن
ومتى وليف وايان وكم نحو هل ذاهبة جاريتاك وما صاحبا البكران ومن خاطب خالدا ومتى
ذاهب العمران وابن جالس صاحباك وكيف مصبح ابناك وايان قادم رفيقاك وكم مال كثير
صديقاك وكذلك ليس شرطه ان يكون رافعا للظاهر بل الشرط ان يكون رافعا اسما مستقلا
سواء كان ظاهرا او ضميرا منفصلا كقوله خليلي ما وافى بعهدي انما اذا لم تكونا لي على من اقاطع
وكقوله ء اراغب انت عن الخير فان انت مرهوب بوائغ والا لزم الفصل بين راغب ومعموله
وهو عن الخير بأجنبي وهو انت وكذلك يجب ان يذكر هنا قيدان احدهما ان يقول مسند نعت
او جار مجرا منفي ليدخل فيه نحو اسيد الزيدان ويخرج عنه اقائم ابوه زيد فانه غير مغن ان جعلنا
اقائم مرفوعا بالخبرية اذ لا يحسن السكوت عليه فليس مما نحن فيه بل يكون زيد مبتدأ
واقائم خبره مقدما وابوه مرتفع به فالصواب ان يقول هكذا او مسند نعت او جار مجراه رافع
اسم مستقل مغن واقع بعد الاستفهام او النفي نحو اقائم الزيدان فاقائم مبتدأ والزيدان فاعله
يسد مسد الخبر لشدة شبهه بالفعل ومن ثم لا يصغر ولا يوصف ولا يجمع بالالف والتاء
او الاضافة ولا يجوز ان يكون اقائم خبرا والزيدان مبتدأ والا لزم ان يكون الفا بمان لوجب
التطابق بين المبتدأ وخبره والا لعلم والا لزم على ما هو الاصل من كون الخبر معرفة
والمبتدأ نكرة والخبر فضلة مجرد عن العوامل اللفظية سواء كان اسما او فعلا او جملة

مسند الى ما تقدمه تحقيقا للفظا نحو زيد قائم او تقديرا كقولك قائم الزيدان
يضرب داخل في هذا التعريف لانه مسند الى الضمير المستتر فيه وهو الضمير العائد الى زيد
ويضرب في يضرب زيد خارج عنه لانه ليس مسند الى ما تقدمه ورافعهما اى عامل رفع المبتدأ
وخبره لا موجب رفعهما فان موجب رفعهما شبههما بالفاعل معنى يعبر عنه وليس للسان فيه
حظ وعرا التجرد اى تجرد اللفظ عن العوامل اللفظية للاسناد اى لاسناد جزء اليه او
لاسناده الى الفاعل عند المتأخرين من البصريين فاشترط في التجريد الاسناد لانهم المعنى الذي
حصل بالتركيب المقتضي للاعراب لا نفس حكمها اى الاحوال التي للاعراب لها
ونقل عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدأ وعند الكوفيين انهما معا تعاوران
اقتضاء كل منهما الآخر ويجوز ان يكون عاملا وان كان امتناع عدم علامة والعدم المخصوص يجوز ان يكون علامة على ما نقول انه امر وجودي لان المراد
منه كون المبتدأ اولا للثاني وذلك الثاني حديث عنه وفي جعل رافعهما التجرد نظر
لان اقوى العوامل وهي الافعال وهي لا تعمل رفعا من غير اتباع فيلزم ان لا يجعل افقر العوامل
وهو المعنى رافعا وان تجرد المبتدأ لغير تجرد الخبر وكذا ينتظر في جعل رافعهما الابتداء
لما ذكرنا ولان الابتداء معنى قائم بالمبتدأ فلو كان الابتداء عاملا في الخبر لزم من تقديم الخبر
على المبتدأ تقديم معمول العامل المعنوي عليه فالصواب مذهب سيبويه وهو جعل الابتداء
عاملا في المبتدأ والمبتدأ عاملا في الخبر كما ان الجزاء الواقع بعد الاسم المتضمن للشرط مجزوم
بذلك الاسم لا بمعنى الشرط نحو من تضرب اضرب والمبتدأ عمدة البيان فلا اذا قلت
زيد قائم يفهم من قائم شيء له القيام وهو وحده لا يفيد لانه لا يثبت له في الدنيا شيء ما قائم
والمفهوم من زيد ذات معينة وذلك ايضا وحده لا يفيد فاذا اسند احدهما الى الآخر حصل
البيان من المبتدأ والفائدة من الخبر ومن ثم اى ومن اجل ان المبتدأ عمدة البيان
استحق المبتدأ التقديم على الخبر لانه اذا كان عمدة البيان يكون لا محالة محكوما عليه ولا بد

من وجود قبل الحكم وقصد في اللفظ ان يكون ذكر المحكوم عليه ليكون الوضع مطابقا للطبع وانما قدم المحكوم عليه في الجملة الفعلية على المحكوم عليه لانه عامل في رتبة ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول واستحق كونه معرفة لان الغرض من الكلام حصول الفايدة والاخبار عن غير معين لا يفيد ولان في تنكير اخلالا بالغرض المطلوب من الكلام وهو الافهام لان في تنكير تغيرا عن استماع الحديث لانه اذا كان مجهولا وهو متقدم على الخبر ربما امتنع السامع عن استماع حديثه بخلاف تنكير الفاعل فانه لا يمتنع السامع عن استماع الحديث لانه لما سيجيء الفعل انقضى الامر وتم فلا يمكن ان تقال بعد ذلك انه لا يصغى إلى كلام المتكلم وهم

ويجوز تنكير اي تنكير المبتداء **اذا تخصص** المبتداء **بالصفة** لفظا بان يكون الصفة مذكورة نحو اجل مسمى عنده فان الصفة تجعل النكرة كالمعرفة لان المراد بها هذا الجنس وهو معلوم فان معنى الاية هذا الجنس من الاجل المسمى عنده **او** بالصفة **تقديرا** بان يكون مقدرة كالملفوظة نحو شخت في الماء وشخب في الارض اي شخب من اللبن في الاناء وشخب دمه في الارض **او** بالصفة **معنى** كما في كم الخبرية نحو كم رجل ضربته فان معناه كثير من الرجال فالوصف فيها من تمام معناها وليس الوصف فيها مقدرا مع لفظها كما يقدر مع لفظ شخب لان كم لا يوصف اصلا **وتخصص بسبب شبه الفاعل** المكون **بمعناه** اي يكون في المعنى فاعلا قدم المتخصص بالحصر نحو ما في الدار الا زيد او ما ابوها ولدا الا اكل ويجوز تنكير الفاعل كما عرفت ولا يحمل كلامه على انه فاعل في المعنى والفاعل مختص بالحكم المتقدم عليه فصار كانه موجود في المعنى لان المعلوم عليه في المعنى اذا اختص بعين الحكم كان الحكم على غير المختص **او** تخصص بشبه الفاعل **لمجيئه** اي لمجيء المبتداء **بعد الحكم** حيث يكون الخبر ظرفا مقدما عليه فانه لما قدم الخبر عليه وهو ظرف كثير التصرف اشبه الفاعل بتقديم الحكم فجاز ان يكون نكرة كالفاعل واختص ذلك بالظرف لانساعهم في الظروف مالم يتسعوا في غيرها لانها اشبهت اجنبية من الاشياء لان اكثرها لا يخبر عنها قال ابن مالك يجب ان يكون الظرف مختصا نحو

عند كم مال لان غير المختص لا يفيد نحو عند رجل مال **او تختص بثبوت الخبر فيما وقع بعد همزة الاستفهام المعادلة لام المتصلة** نحو ارجل في الدار ام امرأة قال ابن الحاجب انما جوز تنكير المبتداء هنا ثبوت الخبر لاحدهما عند المتكلم لان السؤال بالهمزة مع ام المتصلة يدل على ذلك وكانت النكرة هنا عاملة لانها موصوفة وتبعه المصنف في ذلك ولذا قيد ثبوت الخبر في ذلك القول بالاستفهام بما حلة ام المتصلة وفيه نظر لانه يلزم منه امتناع ارجل في الدار ورجل في الدار لعدم لفظ ام الدالة على ثبوت الخبر لاحدهما مع انه جايز بالاتفاق فالاولى على هذا ان يقول هكذا او بوقوعه بعد الاستفهام وذلك لان النكرة في سياقة في تاويل المعرفة اذ المراد من قولك ارجل في الدار احد هذا الجنس في الدار وليس المراد واحدا بعينه او لا بعينه **او تختص بان يقع المبتداء النكرة بعد نفي العام** نحو ما احد خير منك فان النكرة للكونها في سياق النفي يفيد العموم فيكون متعينة بكونها كل فرد فرد والحكم هو عدم الخيرية ثابت له فيفيد المخاطب بخلاف ما لو حكمت على واحد غير معين فانه لم يحصل للمخاطب فايدة وكذا كل نكرة في الاثبات تفيد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة **او تختص بان يقع بعد القول المحذوف** لشخص نحو سلام عليكم او على شخص نحو ويل له يقال هذا لمن يدعى بالهلاك وقوله بعد المصدر اشارة الى انه لا يجب ان يكون مصدرا كقوله فتربا لا فواه الوشاة وجندل اي هلاكا لهم فان تربا وجندل وان لم تكونا مصدرين الا انهما بمعنى المصدر على ما سيجيء **المنتصب بالفاعل المرفوع** اي المصدر الذي يرفع **لغرض الثبوت** والدوام فان اصل سلام عليكم سلمكم الله سلاما اي جعل الله سالما حذف الفعل لكثرة الاستعمال ورفع سلاما قصدا لدوام سلام الله واستمراره لان النصب على الفعل الدال على الحدث والتجدد وانما قدم المبتداء هنا على خبره مع تنكيره وكون الخبر جارا ومجرورا لتخصصه بانتسابه على في الاصل الى الفاعل ولانه بمنزلة الفعل والاصل في الفعل ان لا يتقدم عليه شئ من معموليه **ويلزم تنكيره من غير تخصيص** اذا كان خبرا فعل التعجب لان الابهام الحاصل من التنكير مناسب للتعجب

32

كقولك زيد اخوك وهذا اسد مشيرا الى الحيوان المخصوص او متضمن له اى للضمير او لاسم
مشتمل على الضمير ان كان مشتقا وذلك لان المشتق بعمل عمل فعله فان كان في الحقيقة للمبتدأ
اسند الى ضميره في الخبر وان كان لغيره فلا بد من تعلق ذلك الغير بضميره والا لم تكن مخبرا بالاجنبي
عن الاول وكذلك متضمن للضمير ان كان جامدا مؤولا بالمشتق كقولك هذا اسيد مشير اليه
رجل شجاع قال ابن مالك في اسند ضمير مرفوع به لانه ماول بما فيه معنى الفعل ولو اسند
الى ظاهر لرفعه كخورايت رجلا اسدا ابوه وكذلك اذا كان الخبر مصدرا بدلا من الفعل فان
متضمن للضمير عند سيبويه كقولك زيد سير سيرا بسير الكون بمعنى الفعل وحلو وفاما معاذه
ويجوز ان يكون الخبر المفرد مخبرا بالمبتدأ لفظا ومعنى للدلالة على الشرط وعدم التقدير كقولهم
انا ابو النجم وشعري شعر ما شئت في حذف الفاء وجملة وهو خلاف المفرد اسمية نحو
زيد ابوه قائم او جملة فعلية سواء كانت مجردة عن الشرط والجزاء نحو زيد قام ابوه
او متضمنة للشرط والجزاء نحو زيد ان تكرمه يكرمك وسواء كان فعلها لازما الاضمار به
بانابة الظرف مقامه نحو زيد في الدار او لا وقوله بعايد يتعلق بالجملة اى لابد في كل
واحد من الجملتين من ضمير عايد الى المبتدأ لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصد
ان يجعل جزء الكلام فلابد من رابطة تربطها بالجزء الاول وهو الضمير لانه موضوع للربط
الا ان يكون المبتدأ شانا اى ضمير الشان فانه لا يحتاج الى الضمير الرابط المعنوي
بنفسها لكون الجملة عبارة عنه في الخبر هنا بمنزلة المفرد نحو قل هو الله احد وكذا اذا
لا يحتاج الى الضمير في كل جملة يكون عبارة عن المبتدأ نحو مقولي زيد منطلق ولقوله افضل
ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله فعلى هذا لو قال بدل قوله الا ان يكون المبتدأ
شانا الا ان يكون الخبر عبارة عنه لكان اعم فابدع وكذا لا يحتاج الى العايد اذا كان الجملة
متضمنة لما يدل عليه المبتدأ بالشان كقوله ولباس التقوى ذلك خير او بغير شان
كقوله والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين او يكون

وفي ايضاح عند سيبويه انه قال انه في الاصل شيء من الاشياء لا اعرفه جعله فاعلا
وفي مبتدأ مع كونه غير مختصة بوجه عند سيبويه لا عند الاخفش فان عندهما موصولة
والجملة صلتها والخبر محذوف فلا يكون مما نحن بصدده لان ما حق معرفة وانا عند الفراء اتم
وعند استفهامية فيكون ما نكرة مختصة بالاستفهام والخبر عمدة الافادة كما عرفت
ولذا سمي جزء التضمن لان الاصل في الخبر ان يخبر بما هو غير معلوم عند المخاطب لتفيد ان المسند
لو كان معلوما عنده كان المسند اليه ايضا معلوما عنده واذا كانا معلومين فاذا يستفيد
وجاز تعدده فيه اى في الخبر سواء كان التعدد بحرف العطف نحو زيد عالم وعاقل اولا
نحو قوله هو الغفور الودود وهو العرش المجيد فقال لما يريد وسواء كان الاخبار
غير متضادة كهذه الاخبار او كانت متضادة وسواء كان المبتدأ في المتضادة متصفا
جزء منه ببعض تلك الاخبار وجوز اخرها كقولك للابيض هذا ابيض اسود او متصفا
بمجموع المبتدأ بكل واحد منها نحو هذا حلو حامض فان الخبر فيه متعدد لفظا الا انه
متحد في المعنى لان حلو وحامض بمنزلة مفرد على معنى ان في جميع اجزايه كلا من وحموضة الا انه
لما امتزج الطعمان في جميع اجزايه وانكسر احدهما بالاخر حصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما
فالمجموع هو الخبر وانما سمي كل الان مجموعهما بمنزلة مفرده فلو استعمل العطف لكان كعطف بعض
كلمة على بعض واجاز ابو علي هنا العطف وهو اي الخبر مفرد وهو العامل من العوامل
الاسماء تسلط على لفظ سواء كان مجردا عن اضافة وشبهها نحو زيد منطلق او لا نحو عمرو
صاحبك وبشر قايم ابوه هو هو اي يكون دلك المفرد هو المبتدأ بمعنى ان يكون صادقا
على المبتدأ لا بمعنى ان يكون المفروم منه هو المفروم من المبتدأ بعينه او بمنزلته اي بمنزلة
هو هو كقول ابو يوسف ابو حنيفة ان يبن حنيفة قال الله تعالى وازواجه امهاتهم
اي نازلات منزلتهن في تحريم النكاح او يكون المراد منه نحو زيد قايم ابوه فانه بمنزلة قايم
الاب عار ذلك المفرد عن العايد العايد الى المبتدأ ان كان جامدا غير مؤول بمشتق

المبتداء مخصوصا بالمدح او الذم نحو نعم الرجل زيد على قول من قال إن زيد مبتداء
والجملة قبله خبره فانه ليس في الجملة مضمر لان اللام في الرجل لما كان للجنس كما قبل
والجنس مشتمل على كل افراده كان الرجل مشتملا على زيد وغيره فجرى اشتماله عليهم
مجرى الذكر اللفظي ولذلك لا يكون في الجملة ضمير اذا قام الظاهر مقام المضمر نحو زيد
قام ابوه ظاهر اذ كان زيد مكنيا به واعلم ان وضع الظاهر مقام المضمر جايز في معرض
التفخيم نحو قوله ﷺ الحاقة ما الحاقة اي ما هي واذا لم يكن في معرض فيجوز ذلك
عند سيبويه في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ
الاول وسواء كان في الشعر او لا ويجوز حذفه اي حذف الضمير العايد اذا علم العايد
وذلك الحذف يكون على سبيل السماع نحو قوله ﷺ ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور
اي ان ذلك منه وعلى سبيل القياس في كل موضع يكون الضمير مجرورا من والجملة التي وقعت
خبرا يكون اسمية والمبتداء جزءا من المبتداء الاول نحو البر الكر بستين اي الكر منه
لان كون المبتداء الثاني جزءا من المبتداء الاول يوجب ان يكون الخبر في المعنى للمبتداء الاول
وقع ظرفا من الخبر سواء كان ظرف زمان نحو القتال يوم الجمعة او ظرف مكان نحو زيد عندك او
في الدار او مجرورا فانه جار ومجرور لحاجته الى الفعل او معناه احتياج الظرف اليه وهو
ولمناسبته لو كان الظرف في الحقيقة جارا ومجرورا لكونه بمعنى في ولذا سماهم بعضهم ظرفا
اصطلاحا بتقدير الفعل على الاكثر فتقدير زيد في الدار زيد استقر فيها لان اصل التعلق
له اي للفعل اي لا بد للظرف من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب
التقدير فالاصل اقرب واذا كان كذلك لان العامل انما يعمل لاختصاصه الى غير انما يتصدى معناه
مقولا في قلب السامع وهو الفعل والاسم او لبيان وجد معناه في غيره وهو الحروف والفعل اشد
افتقارا الى غيره لانه حدث يقتضي صاحبا ومحلا وزمانا ومكانا وعلة فيكون افتقاره من جهة
الاحداث ومن جهة التحقق بخلاف الاسم فان افتقاره انما يكون من جهة التحقق ولذا لا يعمل الا

بمشابهة الفعل او تضمن معناه او معنى الحرف لان اصله الاستغناء عن غيره قال بعضهم
قال ابن السراج إن الظرف بتقدير اسم فاعل لان المتعلق المحذوف هو الخبر والاصل فيه ان يكون
مفردا فحذف اسم الفاعل لانه مع فاعله مفرد الا ترى قولك زيد ان واما كان مفردا اظهار الضمير
لخروجه لان الاصل في احتمال الضمير هو العمل والاسم فرع عليه فيه ولانه لما تفاوت في الخطاب
والغيبة في انا عارف وانت عارف وهو عارف اشبه الحال عن الضمير فحكم عليه بانه
جملة ومن ثمه اي من اجل ان الظرف بتقدير الفعل يفيد الظرف بحرف من غيره تقول الفعل
في الصلة ولو كان مقدرا باسم الفاعل لوجب ان لا يفيد لان صلة الموصول يجب ان يكون جملة واسم
الفاعل مع فاعله مفرد لانه لا تتم الصلة به بخلاف الفعل مع فاعله فانه جملة تتم الصلة وايضا كان
المقدر في الصلة فعلا فلذا وقع عجز الصلة وهذا قول ابي علي وهو مردود لان الظرف الواقع صلة
واقع موقعا يوقع فيه ما لا يقع فيه المفرد بل الجملة والظرف المخبر به واقع
موقعا هو للمفرد بالاصالة واذا وقعت فيه الجملة تاول بالمفرد فلا يصح ان يجعلا معا على
الاخر وتقدير اسم الفاعل اولى كما هو مذهب الاخفش لان العامل لا يتغير تقديره عن تقدير اسم الفاعل يستدل
على انه موضع رفع واسم الفاعل حتى من تقدير وتقدير ما بعض اولى من تقدير ما لا بعض بالانتقال اي
بتقدير الفعل مع انتقال الضمير العايد من الفعل اليه لان الظرف لسد الظرف مسد وهذا
مذهب ابي علي ومن تابعه وعند السيرافي الضمير محذوف مع المتعلق واعلم ان الجزء المتعلق
المحذوف مع الظرف لانه المقصود عن الاخبار بوجوه الشيء في الظرف الا انهم حذفوا في بعض الخبر حذفا
لازما واقاموا البعض الاخر مقامه وسموه باسم الخبر فلذلك اي فلاجل انتقال الضمير الى الظرف
جاز العطف عليه اي على الضمير المنتقل الى الظرف والتاكيد عنه ونصب الحال عنه والا
والابدال عنه في قول الشاعر الا يا خلة من ذات عرف عليك ورحمة الله السلام
فان قوله ورحمة الله عطف على الضمير المستكن في عليك الراجع الى السلام لانه في التقدير
السلام حصل عليك حذف حصيل ونقل الضمير منه الى عليك واستتر فيه ولو كان الفعل هنا

المستمر فلا يجوز نطلق السعيد يوم الخميس لانه حاصل على الاستمرار لا يختص بيوم دون يوم
بخلاف غير المستمر فانه يقع جوابا عنه نحو الخروج يوم الجمعة لان الخروج مما يقع يوما دون يوم و
وكذلك المكان يقع خبرا عنه نحو السير في الدار لان نسبته الى الامكنة متفاوتة تحدد بعضها
دون البعض واعلم انه لو قال هذا لا يقع خبرا الا عن حدث غير مستمر لكان اولى لان فيه اشارة
الى ما يقع خبرا عنه والى ما لا يقع عنه جميعا مع فوائد اخر قوله اكل عام تحدثونه
بالخفة تقوم وتتحدثونه هذا اعتراض فان ظرف الزمان هنا هو قوله اكل عام وقع خبرا عن الخفة
وهو قوله تقوم او الجملة فاعاله فاجاب عنه بقوله على حذف تحتمل ان يكون مراده ان المضاف
هنا محذوف اى احداث تقوم حاصل في كل عام او احتمل في كل عام حدوث تقوم فحذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه فيكون المبتدأ او الفاعل في التقدير حدوثا غير مستمر و ان يكون مراده ان تقوم
في نفسه يتجدد ويحدث في كل عام كما ان في نفس الهلال يتجدد او يحدث في كل شهر قوله الليلة الهلال
هذا اعتراض اخر لان الليلة وهو ظرف زمان وقع خبرا عن الخفة وهي الهلال واجاب عنه بثلثة
اجوبة بقوله على حذف ومعناه ما ذكرت الان بوجهين او الاستهلال مراده ان الهلال بمعنى
الاستهلال او ليلته اى ليلة الهلال فيكون المضاف محذوفا ويجوز ان يكون الزمان خبرا عن
الزمان وعلى الثاني اى على تقدير ان يكون المضاف وهو ليلة محذوفا تعين رفع الليلة الاولى
المذكورة ليكون للزمان ظرف يعني لو نصب الليلة على هذا التقدير يكون الليلة ظرفا لليلة
الهلال ويكون التقدير ليلة الهلال حصلت في الليلة وهذا معنى فاسد وفي الطالة ههنا
نظر لانه يجوز ان يكون للزمان ظرف كما اجاز سيبويه اليوم يوما بنصب اليوم بمعنى الآن فان
الرجل قد يقول انا اليوم افعل ذلك ويريد يوما بعينه ومعنى كلامه ان الآن اعني به يوما
فيجعله واقعا في الآن فان قلت قد يجوز ان يكون للزمان ظرف غير خبر عنه نحو اليوم الجمعة واليوم
السبت بنصب اليوم فان اليوم ظرف للجمعة والسبت فيمكن للزمان ظرف فاجاب عنه بقوله
واليوم الجمعة والسبت على الجمع والتسبيت وهما مصدران فيكون الظرف الخفيفة للمصدر

٣٤

محذوف فاما مع الضمير لزم العطف بدون المعطوف عليه ولا يجوز ان يكون قوله السلام هو
المعطوف عليه لما مر من وجب ان يكون المعطوف عليه مقدما و في قوله فان بكل حنمي بارض
سواكم فان قوديي عندكل الدهر اجمع فان اجمع مرفوع لانه تاكيد للضمير المستكن في عندكل
الواجع الى فوادي و لو كان الفعل مع الضمير محذوفا لزم ان يكون اجمع مولدا لغير المذكور و في قوله تم
واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها فان قوله خالدين حال من الضمير المستكن
في قوله ففي الجنة ولا يجوز ان يكون حالا من ضمير سعدوا للفساد من جهة اللفظ والمعنى و قوله
والوزن يومئذ الحق فان قوله الحق بدل من الضمير المستكن في يومئذ الراجع الى الوزن وضعف
بجعل الحق صفة للوزن للفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي وهو قوله يومئذ وضعف
جعله خبرا عن قوله والوزن لتعلق الظرف وهو يومئذ حينئذ اى حين اذ اجعل الحق
خبرا بالمصدر المحلى بالام واعاله ضعيف لا يجئ في فصيح الكلام يضعف جعله خبرا
بعد خبر عن قوله والوزن لتاخر الاعرف و هو الحق عن غير الاعرف وهو يومئذ وذا لا يجوز
وفيه نظر لان قوله يومئذ ليس بمعرفة حتى يكون قوله الحق اعرف منه ان كان المراد بالمصدر
منه الجملة الظرفية اذ الجملة من حيث هي جملة لا يتطرق اليه التعريف والتنكير و ان كان
المراد منه مجموع الظرف منه فلا نسلم ان الحق اعرف منه لانه في التقدير يوم اذ نسئال اى
يوم سوالنا والمضاف الى المضاف اليه المضمر اعرف من المعرف باللام وهو اى الظرف ان كان
في الابهام غير مختص لشبه او كان مقطوعا عن المضاف اليه لم يقع خبرا فلا يقال زيد في مكان
وزيد من قبل ولا صلة فلا يقال الذي في مكان زيد ولا حالا فلا يقال ضربت زيدا في مكان ولا
صفة فلا يقال جاءني رجل في مكان وكل هذا لعدم الفائدة والا ان لم يتوغل في الابهام ولم يبق
مقطوعا عن المضاف اليه فان كان زمانا غير موصوف لم الزمان عن الخفة اى لم يقع خبرا عن
الخفة ولا الخفة فاعاله فلا يقال زيد يوم الخميس لعدم الفائدة لان زيدا لا يقع يوما وبعض وقوعه
ينقطع يوما فان زيدا يوم الجمعة هو الذي كان يوم السبت ولذلك لا يقع خبرا عن الحدث

المستمر فلا يجوز نطلق السعيد يوم الخميس لانه حاصل على الاستمرار لا يختص بيوم دون يوم
بخلاف غير المستمر فانه يقع جوابا عنه نحو الخروج يوم الجمعة لان الخروج مما يقع يوما دون يوم و
وكذلك المكان يقع خبرا عنه نحو السير في الدار لان نسبته الى الامكنة متفاوتة تحدد بعضها
دون البعض واعلم انه لو قال هذا لا يقع خبرا الا عن حدث غير مستمر لكان اولى لان فيه اشارة
الى ما يقع خبرا عنه والى ما لا يقع عنه جميعا مع فوائد اخر قوله اكل عام تحدثونه
بالخفة تقوم وتتحدثونه هذا اعتراض فان ظرف الزمان هنا هو قوله اكل عام وقع خبرا عن الخفة
وهو قوله تقوم او الجملة فاعاله فاجاب عنه بقوله على حذف تحتمل ان يكون مراده ان المضاف
هنا محذوف اى احداث تقوم حاصل في كل عام او احتمل في كل عام حدوث تقوم فحذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه فيكون المبتدأ او الفاعل في التقدير حدوثا غير مستمر و ان يكون مراده ان تقوم
في نفسه يتجدد ويحدث في كل عام كما ان في نفس الهلال يتجدد او يحدث في كل شهر قوله الليلة الهلال
هذا اعتراض اخر لان الليلة وهو ظرف زمان وقع خبرا عن الخفة وهي الهلال واجاب عنه بثلثة
اجوبة بقوله على حذف ومعناه ما ذكرت الان بوجهين او الاستهلال مراده ان الهلال بمعنى
الاستهلال او ليلته اى ليلة الهلال فيكون المضاف محذوفا ويجوز ان يكون الزمان خبرا عن
الزمان وعلى الثاني اى على تقدير ان يكون المضاف وهو ليلة محذوفا تعين رفع الليلة الاولى
المذكورة ليكون للزمان ظرف يعني لو نصب الليلة على هذا التقدير يكون الليلة ظرفا لليلة
الهلال ويكون التقدير ليلة الهلال حصلت في الليلة وهذا معنى فاسد وفي الطالة ههنا
نظر لانه يجوز ان يكون للزمان ظرف كما اجاز سيبويه اليوم يوما بنصب اليوم بمعنى الآن فان
الرجل قد يقول انا اليوم افعل ذلك ويريد يوما بعينه ومعنى كلامه ان الآن اعني به يوما
فيجعله واقعا في الآن فان قلت قد يجوز ان يكون للزمان ظرف غير خبر عنه نحو اليوم الجمعة واليوم
السبت بنصب اليوم فان اليوم ظرف للجمعة والسبت فيمكن للزمان ظرف فاجاب عنه بقوله
واليوم الجمعة والسبت على الجمع والتسبيت وهما مصدران فيكون الظرف الخفيفة للمصدر

وكذا يجوز اليوم العيد واليوم النظر واليوم النيروز بنصب اليوم غير انه ذكر هذه الايام
منبه على ان مثل يقع خبرا تتأول بالمصدر ومن ثمه اى ومن اجل هذا التاويل لم يجز فى سائر
الايام مما لم يكن خبرا دالة على عمل فلا يقال اليوم القتال بنصب اليوم لانه لا يعمل تقديرا
القتال بمصدر اذ لا دلالة لها على عمل يقع خبرا حتى يأول بالمصدر فلا يجوز فى اليوم الا
الرفع واليوم يومل على غلبتك اى غلبتك وسلطانك وشانك اصول حاصلة فى هذا اليوم
فيكون الظرف للمصدر ابحا للزمان ويجوز ان يكون المراد من اليوم الان الاعم من الذى
قاله سيبويه وحكمه اى حكم الخبر ان يحتمل الصدق والكذب هذا مذهب بعض
الكوفيين وفيه نظر لان خبر المبتدا فى اصطلاح النحاة ليس المراد به ما يحتمل الصدق
والكذب وانما المراد به ما عرفه المصنف ولان خبر المبتدا لا خلاف فى ان اصله ان يكون
مفردا والمفرد من حيث انه مفرد لا يحتملهما واما الجملة الواقعة موقعه فالاصل
والكذب ان لا يشترط فيها احتمالها للصدق لانها نائبة عما لا يحتملهما ولان نوع الخبر مفرد اطلبيا
غير نائب بالاتفاق نحو ليت انت فلان لا يمتنع وقوعه جملة طلبية بالقياس مع انه مسموع
ايضا وحكمه ان يفيد ما لا يفيده المبتدا اى يجب ان يفيد الخبر فائدة لم يستفد من
من نفس المبتدا فلا يقال العالم العالم صاحبه لان جزئى الجملة لابد ان يختص كل واحد
منهما بفائدة لانه لو افاد احدهما ما يفيده الاخر لكان ذلك تكريرا والتكرير يجرى مجرى ما
لم يفد والجزء الواحد لا يتم الكلام منه فان قلت قد يستفاد عما هو فى الاصل خبر
مبتدا ما يستفاد من المبتدا كقوله تع فان كانتا اثنتين فان الالف فى كانتا ضمير الاثنين والتا
علامة التانيث فمفهوما دليل على التثنية والتانيث اللذين يستفادان من قوله اثنتين
فاجاب عنه بقوله وقوله تع وان كانتا اثنتين يفيد الخبر فيه وهو اثنتين ان الاعتبار
المجرد احدد ولا اعتبار للصغر والكبر بخلاف قوله كانتا فانه يحتمل ان يراد منه الصغر
والكبر كما يقال فان كانتا البنتين او ضعيفتين علما ذكر اثنتين علم ان الصغر والكبر لا اعتبار لهما

وحكمه ان يطابق الخبر المبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتانيثا وتذكيرا على الاطراد اذا كان
الخبر اسما مشتقا ولم يكن افعل من ولا ما هو من سبب المبتدا لانه لو كان افعل من لا يطابقه
تقول زيد افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو والزيدون افضل من عمرو وهند افضل
من هند وكذا لا يطابقه نحو زيد قايم ابوه والزيدان قايم ابواهما والزيدون قايم ابوهم وزيد قايمة
امه فنى ذكروا اسما مشتقا وقوله هذين القيدين نظرا لان مع هذين القيدين لا يطابقه
ويطابقه مع كونه فعلا ما ذكر مواضع وجوب تقديم المبتدا اذا على الخبر وهو على ما ذكر
ثمانية مواضع فى قوله واذا كان المبتدا معرفة محذوفة الخبر فانه يجب تقديم
المبتدا فى التقدير والحكم على خبره المحذوف لانه اذا كان محذوفا وجب ان يقدر فى
التقدير فى مكانه الاصلى اذ لم يكن لمانع كقولك فى جواب من قال من عندك زيد
اى زيد عندى وانما قال معرفة لانه اذا كان نكرة وكان الخبر المحذوف مصححا له
وجب ان يقدم فى التقدير ايضا نحو قولك فى جواب من قال من فى الدار رجل اى فى الدار
رجل واذا كان المبتدا [illegible] فانه يجب تقديمه ايضا كما مر
الشرط والاستفهام نحو من جاءك فهو ملوم ومن قام لانه موثر فى الكلام ويخرج لو عما اصل
هو عليه وكل موثر فيه حقه صدر ذلك الكلام ليعلم السامع من اول الامر انه من اى
اى نوع من انواعه او كان المبتدا مضافا اليه اى الى المتضمن لما له صدر الكلام نحو
غلام من قام فان المضاف لشدة الاتصال بالمضاف اليه مع امتناع تاخر عن المضاف اليه
جعل المضاف معه بمنزلة كلمة واحدة مستحقة التصدر فقدر الاستفهام قبل المضاف
او كان منزلا منزلته اى منزلة المتضمن له والمبتدا المضاف خبر بالفاء نحو الذى ياتينى
فله درهم وغيره لكل ما يجب تقديمه لضمير الشان كهو زيد قايم فانه للابهام قبل
التفسير فلو قدم الخبر لزال المقصود منه وما التعجبية نحو ما اكرم زيدا فانه لا يكون
التصرف فيها بالتاخير او كان فيه لام الابتداء نحو لزيد منطلق لاختصاص

36

اى تقديم المبتدا جواب لقوله واذا كان المبتدا معرفة وعامل فيه وكذا وجب تقديمه
اذا وقع بحرف الخبر حد الا او معناها لقوله ٢ وما محمد الا رسول وحق انما انت نذير ووجب
تاخير اي تاخير المبتدا اذا كان المبتدا مخصوصا بالمدح او الذم خو نعم الرجل زيد على
قول من جعل زيد مبتدا وما قبله خبرا فانه لا يجوز تقدم المبتدا على الخبر هنا عند الالفر
منهم لئلا يفوت الغرض المطلوب من هذا التركيب وهو افادة الاجمال اولا والتفسير ثانيا
او اذا كان المبتدا نكرة وخبره ظرف يصح تقديمه نحو في الدار رجل لا انه لو كان ظرفا ولكن
لا يكون مصححا لا يجب تاخير المبتدا خو وسلام عليك مذكور نحو في الدار رجل فانه انما جاز
تنكيره لما تقدم من انه يتقدم الحكم عليه اشبه الفاعل فلو اخر لبطل شبهه بالفاعل
فلا يصح كونه مبتدا اى مصحح محذوف لما تقول في جواب من يقول من في الدار رجل اي
في الدار رجل فالخبر المصحح لكون النكرة مبتدا هو مقدم في التقدير ايضا لان التقدير ينبغي ان
يكون موافقا لاصولهم او اذا كان الخبر عن ان المفتوحة ومعمولها من اسمها وخبرها اسما
ولم يكن الخبر ظرفا نحو عرفت ان زيدا قائم او كان ظرفا نحو عندي ان قائم فانه يجب تاخير المبتدا لانه لو قدم المبتدا هنا لالتبس المفتوحة بالمكسورة وذلك لان ربما يظن انه خبر لان المحل
المكسورة بعد حتى وان كان الخبر ظرفا قد يظن انه متعلق بخبر ان المكسورة ولا يتوهم
الالتباس بالفتحة حقيقا مع انها وقعت على هذا التقدير في صدر الكلام وهو موضع المكسورة
واذا تقدم الخبر عرف انه خبر للمبتدا وانه ليس في حيز المفتوحة ولا المكسورة لان ما
في حيزها لا يتقدم عليها واذا تعين ان المقدم خبر تعين ان ما بعد الخبر هي المفتوحة لا
المكسورة لان ما في حيزها جملة وهي لا تقع مبتدا بخلاف المفتوحة فانها مفرد في تقدير
المفرد وكان علة ان يقول اذا لم يلتبس لان مصاحبة لا اما انه لا يجب تاخير المبتدا حتى ليس
المفتوحة بالمكسورة لان اما لا يلزمها ان المكسورة يجوز ان يقال اما معلوم انك فاضل واما انك
فاضل فمعلوم منه قوله واي اصطباره اما اني جزع يوم النوى فلو وجدت كان بيني واذا كان

Scanned with CamScanner

اللام بابتداء الكلام وانما اخر عن المبتدا في نحو ان زيدا لقائم لما سيجئ في بحث الحروف
او كان الخبر مخصوصا بالمدح او الذم فانه يجب ان يكون المبتدا المحذوف مقدما
في التقدير بكونهم الرجل زيد اى هو زيد فقد رهو في مركز الاصل او كان الخبر
فعلا يصلح المبتدا ان يكون مرفوعا به او تاكيد الفاعل لو تاخر المبتدا نحو زيد
قام فان المبتدا فيه لو اخر التبس بالفاعل وانافت فان انا لو اخر التبس بتاكيد
الفاعل وح تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية بخلاف زيد قام ابوه فانه يجوز تاخير
المبتدا عن خبره لانه لو اخر وقيل قام ابوه زيد لا يلتبس المبتدا بالفاعل لوجود
الفاعل ظاهرا ولا بتاكيده لان التاكيد انما يكون باعادة اللفظ الاول او من الالفاظ
المخصوصة كالنفس واخواته وليس المبتدا هنا كذلك وبخلاف الزيدان قاما
والزيدون قاموا فانه يجوز تاخير المبتدا لعدم التباسه بالفاعل ولا يمنع التاخير
احتمال كونه على لغة اكلوني البراغيث لان تاخير المبتدا اكثر في الكلام من تلك اللغة
والحمل على الاكثر اولى او كان اى المبتدا والخبر متساويين تعريفا اى في مجرد التعريف
نحو المنطلق زيد اى الشخص الذي له الانطلاق صاحب اسم زيد واعلم انه لو قال
بدل قوله وتنكيرا او تخصيصا كان اولى نحو افضل منك افضل مني فانهما مخصوصان
بنوع واحد من التخصيص وهو التخصيص بالمفعول فانه يجب تقديم المبتدا
على الخبر لانه لا يتميز المبتدا من الخبر الا باستقرار كل واحد منهما في موضعه وانما قال
بغير قرينة لانه لو كانت هناك قرينة تدل على تعيين احدهما من الاخر لا يجب تقديم المبتدا
على الخبر كقوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فانه تعدم
الخبر هنا على المبتدا لوجود القرينة من حيث المعنى فانك عرفت ان الخبر هو
محط الفائدة فلا يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لاجله فهو الخبر وهو قوله
بنونا اذ المعنى ان بني ابنائنا مثل بنينا لا ان بنينا مثل بني ابنائنا وقوله وجب تقديمه

37

مشتملته اى لمتعلق الخبر واذا يجئ الخبر ضميرا في المبتدا سواء كان المبتدا مضافا
الى ذلك الضمير او لا نحو على التمر منزلها زيدا فقولك على التمر خبر والجملة خبر زيد وفي المبتدا
وهو منزلها ضمير راجع اليه وكقولك معرفتي عن عمرو الرجاء واغا يجب تاخير المبتدا
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا وتقديرا لو قيل منزلها على التمر زيدا او اذا تضمن خبره
المفرد او ما هو المفرد ما له صدر الكلام كالاستفهام وغيره نحو كيف زيد فانه يجب تاخيره
لاشتمال خبره على ما يقتضي صدر الكلام فلا يجوز ان يتقدم عليه احد جزئي الجملة هو فيها
وكذا يجب تاخير اذا كان الخبر ظرفا متضمنا للاستفهام ومستكنا فيه ضمير المبتدا وان كان
مقدرا بالجملة على ما قال لانه اذا كان الضمير مستكنا فيه كان لا محالة مقدرا باعتبار اصل الوضع
وان كان واقعا موقع الجملة فاجري مجرى الخبر المفرد نحو اين زيد انما اذا لم يلبس الضمير مستكنا
فيه نحو زيد ابن غلامه فلا يجب تاخيره لان غلامه ان كان مبتدا فقد وقع الاستفهام في صدر جملته
فلا يحتاج الى تقديمه لان ما يقتضي صدر الكلام انما يقتضي صدر جملة داخل عليها بحيث لا يتقدم
عليه احد اجزئي تلك الجملة ولا ينتفي صدر الجملة وان كان غلامه فاعلا فقد وقع في صدر ما هو كالجملة
فاجري مجرى الجملة فقد الاحتياج الى التقديم ولذا يجب تاخير المبتدا اذا وقع مجرده بعد الا
نحو ما زيد الا قائم فاعرف الفاء الداخلة على خبر المبتدا اذا وقع مجرده بعد الا
وما يجب دخول الفاء لاجله ان نسبة الخبر الى المبتدا من حيث ان نسبة الفاعل الى الفعل لانه محمول اول الجزئين عليه
وثانيهما فمعناه ان الداخل عليه الفاء اغا دخل على الفاعل فانه خلف عن الفعل ولا بد لوجوب اباء ان
يكون فعلا او مجوزا فان قلت ما تقول في قولك قائلة هو لان يلبثها ويلزمها فانك
تحمل على هو لان فيكون هو لان خبر مبتدا محذوف والفاء في قائلة لجواب شرط
مقدر يدل عليه الجملة المتقدمة قال سيبويه وقد جيء به بعد ان يقول له انه
قائم به اذا كان الخبر منبئا عن مبتدا مظهرا او مضمرا نحو زيد فاضرب به والمعنى

ان نظر اليه الا ان يتضمن المبتدا معنى الشرط فحينئذ يصح دخول الفاء في خبره وهو اى المبتدا
المتضمن لمعنى الشرط موصول صلته فعل او ظرف وذلك لان الموصول كلمة الشرط
والصلة كالشرط والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء وحق الموصول ان يلبس مبهما ليكون كلمات
في الابهام كلمات الشرط وحق الصلة ان يكون فعلا مستقبلا كالشرط لاسماء المتضمنة للشرط
الا ان الصلة لما لم يلبس شرطا في الحقيقة جاز ان لا يلبس فعلا صريحا بل قد يلبس مقدرا بالفعل كالظرف
وجاز ان لا يلبس مستقبلا في المعنى حتى قوله تعالى ما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم وكان
حق الخبر ايضا ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء لكنه من حيث انه ليس جزاء للشرط حقيقة
جاز تجريده من الفاء كقولهم والذي جاءني بالصدق وصدقت او ليس المتنون او هو لكن موصوفة
باحدهما اى بالفعل نحو رجل يسخى وجاءني فلكن كتيب او بالظرف نحو رجل عندي جنم فسعيد
فان النكرة لابهامها يكون كلمات الشرط وتستحق الكلام فعلا او مقيدا بالفعل شابهت الشرط
فصار الخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء ومن ذلك في تمثيل هذا النكرة بقولك كل رجل يأتيني فله درهم فقد نبه على ان النكرة هنا وهي غير موصوفة بالفعل او بالظرف وانما الموصوف
باحدهما هو النكرة المضاف اليها كل ولذا قال ابن مالك هذا او نكرة غالبه موصوفة باحدهما
ومضاف الى هذه النكرة كل او هو معرف باللام موصوف بالموصول المذكور ولورود الاستعمال
لذلك كقولهم صيلوا الحزم فالحطب الذي خشونته يسير افقد تنكرت وتعسرا وقد يدخل الفاء في خبر
كل مضافا الى نكرة وان لم يكن النكرة موصوفة بالفعل او بالظرف نحو وكل نعمة فمن الله وان دخل ابن يعيش
دخول الفاء في خبر المبتدا وان دخل لكن على ذلك المبتدا كقولهم ولكن ما ينفض فيسوء لكون
وكذا ان دخل ان عليه على رأي وهو رأي الاخفش لان ان لا يغير معنى الاخبار بل يؤكد
وكذا لكن لا يغير معنى الاخبار وغلط من فرق بين الفاء وبينهما لانه قد ورد القرآن العزيز على ذلك منه
قوله تعالى ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم وقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين
والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ونقل عن سيبويه انه لا يجيز دخول الفاء مع ان لان الشرط

لا يدخل عليه ان للتنافي بين التحقق والتعليق فلذلك ما في معنى الشرط وهذا النقل غير صحيح

لان سيبويه استشهد في كتابه بعد قول الذين ينفقون اموالهم بقوله قل ان الموت الذي

يفر منه فانه ملاقيكم ويجوز دخول الفاء في خبر ان المفتوحة كقولهم واعلم انما غنمتم

من شيء فان لله خمسه وعنه قول الشاعر علمتني بقينا ان ما حم كون فمتى امر بأي صوب غير

نافه دون ما يناقضه اي ينافض معنى الشرط كلت واحل فانهما ما تعالى من دخول الفاء في خبر

المبتدأ انهما للانشاء وما يقع خبر الصاغير محتمل للصدق والكذب والشرط مع الجزاء

محتمل لهما فلو جاز الفاء في خبرها لزم ان يكون ما بعد الفاء محتملا لهما غير محتمل لهما على ان

اي انما يصح دخول الفاء في خبر المبتدأ على ان الثاني مسبب عن الاول كما ان الشرط والجزاء

كذلك نحو ان يكرمني الرجل فانا قصد السببية جئ بالفاء والا فالواو فان قلت قد دخل الفاء

في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله مع ان الاول مسبب عن الثاني وذلك لان استمرار

النعمة بالمخاطبين ليس سببا لكونه من الله عز وجل بل الامر بالعكس فاجاب عنه

بقوله محمول على فحيلم زها اي ان النعمة منه ع وذلك لان الايام لا خبر فيها استغرب النعم بالمخا

طبين ثم جهلوا فيها وشكوا فيه واستمرارها مشكوكة او مجهولة سبب للحكم بكونها

من الله ويجوز حذف احد قسمي من مبتدأ والخبر عند قيام القرينة الدالة عليه كقولهم

فصبر جميل اي فامري صبر جميل او مصبر جميل لكن حذف المبتدأ ههنا اولى من حذف الخبر

لان الكلام شيئ ما في بحصول الصبر له وجعل المبتدأ محذوفا يحصل هذا المعنى لا جعل الخبر

محذوفا لانه يخبر بان الصبر الجميل حاصل والقرينة الحالية الدالة على خصوصية المبتدأ

وهي قيام الصبر هو عدم القرينة الدالة على خصوصية الخبر وقد يحذف المبتدأ جوازا حيث

يقع المضاف اليه المبتدأ آخر معطوف على المبتدأ كقولهم راكب البعير شتان اي راكب البعير الطليح مائد

والبعير طليحان فحذف المعطوف لوضوح المعنى وجواز المعنى عنه بعت مقطوع لتعرف المنعوت البعراعيا

بدون المدح نحو الحمد تم الجيد اوذم كاعوذ بالله من البليد عدو الله او توهم كمررت بغلامي وذاهب طليح اسفار

اي هو الجيد

اي المبتدأ والخبر عنه

المسكين ويشترط في لزوم حذف الخبر ان لا قام في موضعه ما يدل عليه فلو لا

زيد لكان كذا اي اذا كان المبتدأ بعد لولا الامتناعية وكان الخبر امرا عاما اي لولا زيد موجود

لكان كذا فانما جاز امتناع جوابها معلولا للاول دعوى موجود حمل على الاول بانه وجوده لامتناع وجود

المعلول بدون علته فكان الجواب دالا عليه فلما قام مقامه حذف وانما قيل ان يقول سلمنا انه يدل

على وجود الاول لكن لا يدل على ان الخبر محذوف لجواز ان يكون الفعل محذوفا والمرفوع بعده لولا فاعله

اي لولا يوجد زيد على ما هو مذهب الكسائي دون امر خاص فلا يلزم حذف الخبر مرادا ان

امتناع الثاني ان كان لعين وجود الاول فالحذف لازم وان كان امرا خاصا صفة للاول نابذة على وجوده

فلابد من اثبات الخبر كقولك لولا زيد لاكرمتك ومن لم يقيد حذف الخبر ههنا بهذا القيد قال

ان الخبر ههنا ايضا محذوف وذلك لان عند التقدير لابد على قدر الخبر فرع ولجئ ما يتعين ان يكون خبرا

بعد لولا كقولهم لولا قومك حديثو عهد بكفر لاصلحت الكعبة على قواعد ابراهيم ومثل لعمرك

لافعلن ذا الضابط فيه ان ما من مبتدأ وقع في القسم يجب حذف خبره لان تعيين المقسم به دل على تعيين

الخبر وجواب سد مسد المقدر لعمري قسمي ومثل ايمن الله بخلاف عهد الله فانه خبر مشعر بالقسم

بدون المقسم عليه فجاز ان يقال على تعهد الله لافعلن فلا يحذف الخبر وان تعهد الله لافعلن فيحذف ومثل

قائم الزيدان محمول على اقائم معناه ان هذه الصفة المعتمدة على همزة الاستفهام مبتدأ والاسم المرفوع

بعده خبرها مرفوع بها وتثنيه وجمعه كالفعل من بني حيث اسما الفاعلين ولم يثنيا بعد المبتدأ خبرا صلا لانه في المعنى كالفعل

والفاعلة

اي بذلك المرفوع

وانما قلنا اسما من جهة اللفظ ولما كان

الكلام تاما من جهة المعنى او اراد الاصطلاح

فاعملة قد سد مسد الخبر والزيدان

الكلام بدونهما تمام من حيث ان

والخبر اذا كان مصدرا صح كما او بمعنى المصدر كما في فعل التفضيل المضاف الى المصدر ويكون منسوبا الى الفاعل او الى المفعول

اي المبتدأ

اي من ان الطائفة والجنس في المبتدأ

اي ولا يذكر

ويجد حال من احدهما او منهما جميعا ويكون المصدر عاملا في مضمر صاحبا يجب حذفه جوازا لدلالة القرينة

على تعين الخبر وقيام غيره مقامه كما سنذكره وقد كان الحال قائما مقام الخبر جملة اسمية مضمونة بالواو كقوله اقوم وانا

العبد

يكون من ربه وعبوسا جدر وقوله لشاعر خير فتوانى من خليف صبى وشر تجد في قومه وعضضبانا اما

اذا لم يكن المصدر عاملا في مضمر صاحب الحال فلا يجد الخبر وجوبا كقولك ضربي زيدا قائما شديد فان المبتدا

من صلته وكذا اذا جعل عامل

فيه مصدر عامل في صاحب الحال لان في مضمر فلا يتسع الحال ان يقع موقع الخبر لانها معمولة للمصدر فلا تكون

الحال كان المقدر المضاف

فلا يخبر عن خبر وخطب فاما يكون الامير قائما والحرب اولا فاما ان يكون فتية نسعى بفتوتها للفعل حصول فوقه على الوقوع

البها اذا واذا وتعلق المضاف

حصل وحاصل اذا كان قائما وفتية بيان لتقدير لافعلة الفتلة اى فوتى زيد احصل وحاصل اذا كان

بالمصدر فان الحال لا يقع

فاما واخطب اكون الامير حصل وحاصل اذا كان قائما فاما ان كان كون فتية خطير عنى حصة الجار واذا كان الكون حصل وحاصل

عن الخبر حينئذ لانها

اذا كان فتية فاذا ظرف زمان جعل بعد حذف متعلقه هو حصل وحاصل خبرا عن ضربي وعن اخطب اذا يقع سابر ايضا السلام والدين

ظروف الزمان اخبارا عن المصادر نحو القتال يوم الجمعة وكان تامة بمعنى وجد وفيه ضمير زيد والامير

والحرب واذ اضافها اذ كان كما يضاف سابر ظروف الزمان الى الجمل فاما حال من الضمير في كان العايد

الى زيد والى الامير كما ان فتية حال حال من الضمير في العايد الى الحرب ولا يجوز ان يكون فاما خبرا

لكان وفتية نعتا له لانه يصير والا لامتنع وقوع الجملة الاسمية المنونة بواو الحال موقعه مع جواز وقوعها

كما في الحديث والبيت الخبر لدبر انفا في ذر الخبر المتعلق لاذا وهو حصل وحاصل المتعلق الخبر المستتر

كما يحذف متعلقات ظروف المستقبل العامة كزيد عندك اى حاصل عندك

وحذف اذا بما بعدها اى مع ما بعدها من الشرط العامل في الحال وهو كان لدلالة الحال

عليه اى على اذا مع ما بعدها اما على اذا فلان الحال فيه معنى الظرفية اذ معنى جاني زيد راكبا

في وقت الوجوب واما على ما بعدها فلكونه مشروطا لما بعدها فبقيت الحال ساد امسد

اى مسد الخبر ورد الاعتبر في حذف وفي الضرب عاقا على الاصل بمعنى انفر الحمل على ان معنى

ضربي زيدا قائما اضرب زيدا قائما وهذا المعنى المقصود لا يستفاد الا من هذا التقدير

الذي هو تقدير البصريين لان المصدر اسم جنس باق على الجرية لانه اذا استعمل اسم الجنس

فانما يضاف الى نايب مناب الفعل فاستغلت الحملة عنه كما في قيام الزيدان

فلا يكون من باب حذف الخبر وهذان التقديران اللذان ذكرهما غير تقدير

البصرية فاسدان لفظا ومعنى كما تدري ايها فافهم

والغراب بالبين والبا بمعنى كل فاعبه هذه الخمايز والمصدر في هذا التقدير غير مقيد بالحال لان الحال

قيد في الخبر فيكون المعنى كل ضرب واقع مني على زيد حاصل بحالة القيام وقال الاخفش الخبر المحذوف

لدن سدت الحال مسدا مصدر مضاف الى صاحبه اى وكون تقدير ضربي زيدا فاما ضربيه

فاما وقيوله اقوى لانه اقل حذفا مع صحة المعنى وبانه حذف فيه خبر عامل نفي وهو ضربي وهو الحال

على العامل قوية خلاف تقديرهم وعند الكوفية التقدير هذه الافعلة على تاخر الخبر عنها اى عن الحال وعلى

حصل وحاصل بعد حذف متعلقه هو حصل وحاصل خبرا عن ضربي وعن اخطب اذا يقع سابر ايضا السلام والدين

جعل صاحبا اى صاحب الحال من متعلقات المبتدا لانهم جعلوا قاما حالا من معنى المبتدا الذي هو

مصدر لفظا او معنى اى ضربي زيدا قاما حاصل وكون الخبر على تقدير عدم حذف فاما من غير شئ يسد مسد

لان الحال يكون مفرغة المبتدا لان العامل فيها هو المبتدا فينبغي ان لا يلزم حذف الخبر على تقدير عدم حذفه

القرام غير الخبر في موضعه لان موضع الخبر تقديرا هو بعد الحال وليس بعد حالا شئ وكون الضرب على تقدير

مختصا بحال القيام تقييد بالحال لكونه اى كون الضرب عاما فيها اى في الحال فلا ينفيد العموم اذ يصير المعنى

ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل وهو غير مفيد للجزم بانه لا يمتنع من حصول الضرب المفيد بالقيام في وقت

الضرب حصول المقيد بالقعود في وقت اخر فيلزم على تقدير الكوفية افساد فرية اللفظ والمعنى ولا يلزم شئ

من ذلك على تقدير البصرية والقول بهو قول ابن درستويه بان الضرب في موضع فعله لان معنى الضرب

فلا يجوز له كما قام الزيدان مردود بهذا القول لعدم استقلال اى استقلال الضرب بالعامل بدون الحال وبو

كان غرضه اضربه قاما يجوز ان يحذف الحال منه ويستقل الكلام بدونها كما يجوز ذلك في اضربه قاما على ان يكون على

هذا التقدير الفساد المعنوي الذي يلزم على تقدير الكوفية وبتقديرها بمعنى الحال والمجرد بقوله بعد

جاز قبل الضرب في ضربي زيدا قاما وجعلي قائما اخطب ما يكون الامير قائما اذ لا يكون فتية ظرفا وذلك لانه لم يذكر المصدر واراد منه الفعل نحو قوله تعالى خوف الفجر اى خوف ان يفجر

Scanned by CamScanner

موانعه لايعني ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدا او ينعقد خبر المبتدا او يصح ان يكون خبرا
لان ولهذا يجوز ان زيدا ان قائم ولا يجوز ان زيدا الا انه اي ان خبر ان واخواتها لا يتقدم على
الاسم ثم ان كان ظرفا فلا يقال ان قائم زيدا بخلاف خبر المبتدا فانه يتقدم على المبتدا وذلك لان
باب ان فرع على الفعل في العمل فجعل عمله فرعيا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب عليه
المرفوع اما اذا كان الخبر ظرفا فيجوز تقديمه على الاسم اذا كان معرفة كوان البنا ايانا هم وجب
اذا كان نكرة نحو ان من البيان لحما لتوسعهم في الظرف لان كل شيء من المجرورات لا من زعان او مكان
فلم يكن الظرف اجنبية عنها فيصير تقديرها كالا تقديم وجب حذف خبر ليت ان قائم في موضعه جملة
استفهامية نحو ليت شعري هل كان كذا اي ليت علمي حاصل بما يجاب به هذا القول فزعم المصنف
ان التمام الحذف لسد الجملة الاستفهامية مسد الخبر وفيه نظر لان تقدير جواب مضمون الجملة
الاستفهامية مفعول شعري من حيث المعنى فلا يجوز ان تكون سادة مسد لان حق الخبر ان يكون
بعد جميع معمولات المبتدا فيكون محله بعد الاستفهام فلا يكون الاستفهام سادا مسد فالاولى
ان يقال ان الخبر يحذف هنا ملا ساد مسد لكثرة الاستعمال ويكون التقدير ليت بما سئل عنه
بهذا الاستفهام حاصل وكذا يجب حذف خبر ان لسد الحال مسد نحو ان ضربي زيدا قائما وقد
سد مسد الخبر واو المصاحبة الصريحة في معناها كقوله فدع عنك ليلى ان ليلى وشانها وان وعد
الوعد لا ينسى ففي تخصيصه خبر ليت لوجوب حذف الخبر نظر خبر لا نفي الجنس احتراز عن لا بمعنى
ليس فان خبرها منصوب هو المسند دخل فيه جميع المسندات فلا قال من فعل او لا اي معمول لا
خروج غير نحو لا غلام رجل ظريف فيها احترز به عن خبر المبتدا الواقع بعد لا الملغاة نحو لا في الدار رجل
ولا امرأة ولا يتقدم خبر لا على اسمه وان كان خبرها ظرفا كما يتقدم خبر ان على اسمه اذا كان ظرفا وذلك
لانها محمولة على ان في العمل فلحظ من رتبة اصلها وبنو تميم لا ينبتون عنها غير الظرف قال
الجزولي وبنو تميم لا يلغونها به الا ان يكون ظرفا وقال الاندلسي الحق ان بني تميم يحذف فونه وجوبا اذا كان
جوابا كقولك لا رجل لمن قال هل في الدار رجل اي لا رجل في الدار او دل عليه قرينة خبر السؤال والا فلا
يجوز

عن الخبرية من غير تقدير متعلق فيكون التقدير في الامثلة الثلاثة وقت ضربي زيدا وقت كون قيامه
واخطب اذا وقت كون الامير وقت كون قيامه واول اذا وقت كون الحرس وقت كونه راقدا ولا يجوز ان يكون
اذا منصوبة المحل بضامر على الظرفية لاختلال المعنى لانا نرى الى ان قلت اخطب اذا وقت الامير يوم قيامه
كان ظاهر الاختلال اذ المعنى على انه هو العامل في الواقع فيه وكل رجل وضيعته اي حرفته والضابط فيه
انك كل مبتدا اعطف عليه بالواو وبمعنى مع بشرط ان يكون نصا في قصد المصاحبة وذلك حيث يكون
المعطوف دالا على الاقتران بحيث لو حذف الخبر لكان الواو وما بعدها قائما مقامه وما يجد بهذا المعنى
واو حذا اشارة بقوله فيس بحذف خبر وهو مقترن لقيام الواو بمعنى مع بما بعدها مقامه اي مقام
خبره وانما قال وهو مقترن لان بعضهم قالوا انه مقترن وبعضهم على الوقف به على تقدير ضربي زيدا
قائما فالباء ليست بتقدير مع فلا يستد مسد الخبر ولا يجوز ان يكون المعطوف سد مسده لان الخبر مغني عن
بعد المعطوف عليه المعطوف وما قبله مقدر وهو مقترن اي كائن رجل مقترن هو وضيعته ليكون
وضيعته واقعا موقع الخبر فيه ايضا نظر لانه يرد الاشكال على غير المعطوف فانه حذف وجوبا مع عدم
ما ينوب مناب المحذوف الا ان يقال انه معطوف على الضمير في مقترن وفيه بعد ايضا وقيل بعدم الحذف
اي حذف الخبر لكون الواو مع ما بعدها في تقدير على وضيعته لما ان قولهم ضيعته خبر المبتدا لذلك كان
وضيعته خبرا له في تقدير واما اذا لم يكن المعطوف دالا على الاقتران فلا يجب حذف نحو زيد وعمرو مقترنان وانت
تريد مع تجرد ذا دلالة الخبر على الاقتران وبحذفان ان المبتدا والخبر جميعا في مثل قولهم كل رجل وضيعته
اذ اب عند من يرى الخبر في مثله محذوفا فقال اصله كل رجل مقترن هو وضيعته هو المبتدا والخبر يجوز تقديم
هو اب واما من جعله مبتدا والجملة بعده خبرا فلم يذكر المثال هو المبتدا وحق حتى ان واخواتها
هو المسند من حيث هو مسند اي معمولا لها كما مر ان واخواتها احترز به عن خبر المبتدا الواقع بعد اب
الملغاة من العمل لتكفها بما كقوله علما او بالتخفيف نحو انما زيد قائم وان زيدا قائم وامن مقرونة
مصدرية وتكن مصدرا وجملة مشتملة على الضمير وعندها ويروى اذا هذا ولو اذا محذوفا ومعوضا عنه
كما مر وجواب المبتدا بعد ان الخبر ان يشارك خبر المبتدا في هذه الاحكام بعد ما ثبت له خبرا الان بشرطه وانتفاء

الذي المصدر اسمه قوله الذي بدل من ما في قوله ما يصدر فالاول وهو اللفظ
الذي يكون احد انواع الكلمة يدل على المصدر بجوهره اى بحروف اصوله من غير اعتبار
الهيئة وفي قوله على المصدر تسامح لان المدلول انه مدلول ان المصدر اسم ما صدر عن الفاعل
والذي يدل عليه هو المسمى لا الاسم ولذلك اى لاجل ان الفعل يدل على مدلول المصدر
بجوهره لا يختلف دلالته على مدلول المصدر عند اختلاف صيغته مع اتحاد الجوهر نحو
ضرب ويضرب واضرب ويدل على الزمان بصيغته ولذلك يختلف دلالته على الزمان
عند اختلافها اى اختلاف الصيغة فدل بهذا على ان مدلول المصدر مع جوهر الفعل وجودا
وعدما يدل على ان الفعل بجوهره يدل عليه دورانا الزمان مع الصيغة كذلك يدل فيه
على ان الدال عليه هو الفعل بصيغته فمنه اى من جنس المفعول المفعول المطلق
وانما قدمه على غيره من المفاعيل لان المفعول المحقيق الذي اوجد فاعل الفعل واخرجه
من العدم الى الوجود وانما سمي مطلقا لانه غير مقيد بحرف من حروف الجر بخلاف سائر
المفاعيل ولانه معمول على الاطلاق وهو اسم ما صدر عن فاعل فعل مذكور ذلك الفعل او
ذلك الفاعل لفظا او حكما حال كونه بمعناه اى بمعنى الفعل واحترز بقوله ما صدر عن فاعل
عما لا يصدر عنه كاسماء الاعيان وبقوله مذكور عن نحو عجبت من قيامك فان قيامك ليس
ما فعله فاعل فعل مذكور وبقوله بمعناه عن كرهت قيامي فان قيامي وان كان صادرا
عن فاعل فعل مذكور الا انه ليس بمعناه ولا يقتضي التصريح بنحو كرهت كراهتي لان
كراهتي ان ذكر لكونه دالا على معنى الفعل فهو مفعول مطلق وان ذكر لاقتضاء معنى كرهت
التعدي اليه فهو مفعول به ويكون المفعول المطلق لبيان النوع بفعلة اى انما يكون
النوع بسبب صيغة فعلة نحو جلست جلسة فان فعلة بكسر الفاء موضوعة للمصدر
المختص بصفة من الصفات كالحسن والقبح والسرعة والضعف او بسبب اسم خاص
نحو رجع القهقرى او بسبب صفة مع وجوده اى وجود المفعول المطلق كجلست جلوسا
طويلا او بسبب اسم الآلة كضربته سوطا او بسبب عدده كضربته ضربتين او بسبب
نوعه كضربته ضرب الامير او بسبب اسم مرة كضربته ضربة او بسبب اسم هيئة
كجلست جلسة الامير او بسبب اسم مكان كجلست مجلس القاضي او بسبب اسم زمان
كصمت يوما او بسبب ضمير كضربته اياه او بسبب اسم اشارة كضربته هذا الضرب
او بسبب اسم موصول كضربته الذي علمت او بسبب اسم جنس كضربته ضرب اللص
او بسبب اسم علم كضربته ضرب زيد او بسبب اسم مصدر مرادف لعامله كضربته
ضربا او بسبب اسم مصدر مرادف لمعنى عامله كضربته ادبا او بسبب اسم مصدر
مرادف لمعنى عامله كضربته ادبا او بسبب اسم مصدر مرادف لمعنى عامله كضربته ادبا

حذفه اما اسم دلا المشبهتين في النفي والدخول على المبتداء والخبر ليس هو المسند اليه
دخل فيه غير وبقوله من محمولي الخبر غير والمراد من محمول المحمول كل واحد منهما لا المحمول لهما معا
حيث اذ لا يجوز اجتماعهما على محمول واحد وبعد مشابهة لا ليس لكونها لا تنفي الحال
لانها للنفي المطلق بخلاف ما فانها لنفي الحال كليس سنذاكر ذلك بخلاف ما فانها اكثر تصرفا في العمل
من لا ولم تعمل لامع المشدودة لانها نكرة بمعنى لان النكرة اضعف من المعرفة فناسب ان يختص العامل
الضعيف كقوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اى لست ببراح ولا زال عزيز الحر
فانما رفع ببراح مع عدم التكرار على ان لا هذه لمعنى ليس المنصوبات اصل
وملحق اى بها لاصل فالاصل المفعول لانه مدلول الفعل او مستلزم مدلوله او مسند عامله
فان الفعل يتضمن الحدث والزمان فيكون المفعول المطلق والمفعول الدال على الزمان مدلول
الفعل والحدث يستلزم المكان فيكون المفعول فيه الدال على المكان مستلزم مدلوله مسند
ويسند الى الحدث الباعث عليه وهو المفعول له ويسند الى المصادر لمعمولها اى لمعمول الفعل والاصل
وهو المفعول معه ويسند الى المحل من جهة الوقوع اى وقوع الفعل به لا من جهة صدوره عن الفعل
منه وهو المفعول به بخلاف غير المفعول من الملحقات فانه لا دلالة للفعل عليه بهذا الدلالة فيكون
المفاعيل خمسة وذلك لما قال اولا نقول وهو ان المفعول هو ما نسب اليه معنى حدث نسبة
يقتضيها مجرد الفعل بخلاف الحال فانه يقتضي الفعل مع الفاعل او مع المفعول مخالفة
للنسبة الفاعلية فان كانت النسبة لكونه دالا على معنى ذلك الحدث فهو المفعول المطلق وان
كانت لاقتضاء معنى الحدث التعدي اليه بنفسه او بحرف الجر فهو المفعول به وان كانت
لاقتضائه الكون فيه فهو المفعول فيه وان كانت لاقتضائه المعلولية فهو المفعول له وان كانت
لاقتضائه المصاحبة فهو المفعول معه والفعل يطلق على شيئين على لفظ وهو احد انواع
الكلمة لكونه مشتقا من الفعل الحقيقي الذي هو مدلول المصدر ودال الاعلى مسمى به تسميه
له باسم الدال وعلى معنى لان هذا المعنى في الحقيقة فعل وهو ما يصدر من الحدث عن الفاعل

حسنا او نوع حدثه نحو ضربت ضرب الامير او كقولك من عمل صالحا اى عملا صالحا او
او بتعريف الجهة نحو ضربت الضرب اذا كان بعض انواع من الضرب مخصوصة وقد يكون
لبيان النوع بكونه اسما صريحا مبينا للنوع نحو جلست من الضرب لفظة من نحو ضربته انواعا من
الضرب او اضافة افعل التفضيل او اى او بعض وكل اليه كوحين مقدم واشد ضرب
واى ضرب وبعض الضرب وكل الضرب او بكونه مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته
ضربتين اى مختلفين وكقوله ٢ وتظنون بالله الظنونا اى انواعا من الظن مختلفة او بكون المفعول
المطلق للعدد وهو الذى يدل على عدد المرات محققا كان العدد او لا وسواء كان العدد
مستفادا من الوضع كضربت ضربة او من الصفة نحو ضربته ضربا كثيرا او من العدد الصريح
المميز بالمصدر نحو ضربته ثلث ضربات او غير المميز كضربته الفا او من الالة الموضوعة
موضع المصدر نحو ضربته سوطا او سوطين او اسوطا فان تثنية الة وجمعها لاجل تثنية
المصدر وجمعه لقيامها مقامه وقد اجتمع فى هذا القسم النوع والمرة كما اجتمعا فى ضربته ضربتين
اذا قصد اختلاف الانواع او يكون لاجل التاكيد وهو اى المفعول الذى يكون للتاكيد ما لا
يزيد دلالته اى الحدث على دلالة الفعل اى لا يكون له دلالة على النوع والعدد
ولهذا قيل انه للتاكيد اذ معنى ضربت ضربا احدثت ضربا ولوقوعه اى لوقوع المفعول
المطلق الذى للتاكيد على القليل والكثير اى انه للماهية من حيث هى هى فلا ينافيه قيد الكثرة
وانما قيد القلة لا يثنى ولا يجمع لان الماهية من حيث هى ليس لها مثل يتم البواقى ويجمع بخلاف الا
الاخرين فانه يجوز ان يكون مع النوع نوع او انواع فيثنى ويجمع وكذا فى العدد وغير مصدر الفعل ان
يقام مقام مصدره وهو اى غير فصد الفعل مصدر بمعناه اى بمعنى مصدر الفعل دون اشتقاقه
اى لا يكون مخالفا له فى الاشتقاق بان لا يكون حروف المصدر الاصول فيه نحو قعدت جلوسا فان جلوسا
وان كان فعلا من لفظ الا انه ليس بمصدر لقعدت ولا يلاقيه فى الاشتقاق او مصدرا يوافقه
من معناه واشتقاقه كانبت نباتا فان نباتا مع قربه معناه من معنى انبت مخالف له فى الاشتقاق لوجود

حروف الاصليع فى واحد منهما واعلم انه انما يقام المصدر المخالف فى الاشتقاق مقام المصدر اذا
كان للتاكيد ولم يكن علما فان العلم لا يقام مقامه نحو حمد حمادا فلا يقال حمد حمادا لان العلم اذا دل معناه
على معنى عامله فلا يخل فى تذكير الفعل ولانه اسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل او نوعه
نحو قعدت القرفصاء فانها نوع من القعود او الته نحو ضربته سوطا ويكون الاصل فيه ضربته
ضربة بسوط او ضربتين بسوط او ضربات بسوط ويجوز ان يكون الاصل فيه ضربته ضرب سوط
بالاضافة فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد يجرى اسم دعاء غير مصدر نحو تربا
وجندلا او صفة دعاء نحو هنيئا مريئا وغيثا اى غير اسم الدعاء وصفته نحو ضربته انواعا من الضرب
واشد الضرب وكوافيا وقد قعد الناس اى ابخرم قياما وقوله على حلفة لا اشم الدهر مسلما
ولا خارجا من فى زور كلام قال سيبويه اى لا اشم شما ولا اخرج خروجا وقيل خارجا حال عطف على
حال وهو لا اشم كقولك تمرة صافيا وبقيض محراه اى مجرى المصدر فان تربا وجندلا اسمان غير
مصدرين الا ان المتكلم لم يرد بقوله تربا وجندلا الا الدعاء فوجب ان يكونا مصدرين وهما فى الحقيقة
الفان للمصدر اقيما مقامه اى رميت رميا بتربا وجندل على اقامة المصدر مقام الفعل ثم صار
تربا وجندلا على اقامة الة المصدر مقامه واما هنيئا مريئا فهما فى الاصل صفتان من هنأ الطعام
ومرأ وهنئة ومرأة اذا صار هنيئا مريئا لا تخصيص فيهما استعملا بمعنى المصدر للدعاء وبين
والادحية انما يجئ بالفعل او بالمصدر والصفة ليست بفعل فتعين ان يكون مصدرا واما انواعا
من الضرب واشد الضرب فان انواعا لما تاتى بالمصدر صار بها مجرى وكذا اشد لما اضيف الى المصدر
صار بمنزلته لان افعل التفضيل يكون ابدا من جنس ما اضيف اليه اذا اريد به التفضيل على المضاف
اليه وقد يضمر المفعول نحو ما جاءنى الا ركضا اى الركوع المرفوعة اللهم وتعنا باسماعنا وابصارنا وقوتنا
ما احييتنا واجعل الوارث منا اى واجعل الوارث منا اى من عشيرتنا ونسلنا لانا بايقاعنا جعلنا الوا
فالوارث بمعنى الباقى هو المفعول الاول ومنا هو الثانى وجعلنا هو المفعول المطلق والضمير المتصل باجعله
عايد الى الدعوة مقتبس من قوله واجعل منزلك ولى يوتنى لا يجوز جعل الضمير فى اجعله للابصار لعدم

المطابقة بين الضمير وبين المرجوع اليه لان الضمير في اجعله واحد مذكر والمرجوع
البرج ولا يصح عود الضمير المفرد الى الجمع وفيه نظر لانه يجوز عدم المطابقة بين الضمير
وبين المرجوع اليه عند الامن من اللبس كقولهم وان كانت واحدة مع تقدم ذكرها ان كن
نساء او نقول لمشابهة لفظ ايفال للمفرد ولذا يجيء في كثير من المواضع وصف المفرد بجمع
بومة اعشار وثوب اسمال ونطفة امشاج ويقبل النكسير نحو انا عم في انعام والتصغير
نحو انيعام ويجوز عود الضمير اليه كقوله تعالى وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه فان الضمير
في بطونه راجع الى الانعام وبعد الوارثية فيها اي في الابصار يعني لو جعل الضمير للابصار
يكون الوارثة مجازا فيلزم ان يكون الابصار وارثة ولا يستقيم هذا في الظاهر والقول
بعوده اي بعود الضمير المنصوب في اجعله الى المذكور من الاعضاء على اداة اي مع ان المراد
بها الوارثة الملازمة اي يكون الاعضاء المذكورة لازمة لمحمد من غير لزوم الوارثة لانه
لما قال اللهم متعنا باسماعنا وابصارنا بان يكون كالوارثة في لزومها واستقرارها وهذا
التأويل يستقيم جعل هذه الاعضاء وارثة من غير بعد فضعيف وهذا الفعل لحصول
اي حصول الملازمة من قوله متعنا وعلى هذا فجعل الضمير بمعنى اخر من غير تأويل وهو
ان يكون ضميرا لمصدر اول من تكوير بمعنى الاول بوجه من التأويل وحذف فعلا اي فعل
لمفعول المطلق حذفا جوازا عند قيام قرينة تدل على الفعل المحذوف كقولك لمن خرج ثم
من قدم من السفر قدوما كما يجوز اضمار فعل يجوز اظهاره وحذفا لزوما حيث لا يجوز
اظهار الفعل سماعا بغير قياس اي بكون المحذوف هو فاعل السماع ولا يكون له ضابط
كلي ينضبط بها انتشر وما طريقه كذلك لا يكون من النحو وانما يكون من اللغة فكلام
مشعر بان علة الحذف هي كثرة الاستعمال حتى قامت الكثرة مقام ذكره نحو سقيا ورعيا
اي سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وبه اي وسماعا بقياس اي مع قياس وذلك لان
قولنا الصور المسموعة من العرب كحصل الضابط الكلي فيما وقع المفعول المطلق مكررا

او وقع محصورا بالا او معناها اي او معنى الا بعد اسم متعلق بفعل وقع لا يكون المفعول
المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم الا على طريق المجاز بان يكون من اسماء الاعيان نحو زيد سيرا
سيرا وما زيد الا سيرا وانما زيد سيرا فانه بمعنى ما زيد الا سيرا وانما يجيء هذا النوع اذا وقع
مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه يكون ذكر دليلا على الفعل وذكر الاسم بدل على تعيينه
وتكرار يقوم مقام فذر وجوبا ولذا لا حذف وجوبا اذا لم يقع المفعول المطلق مكررا نحو زيد
سيرا واذا لم يكن بعد الاسم المذكور نحو قوله به كلما اذاد كت الارض دكا دكا وكذا يجب الحذف
اذا وقع محصورا بعد هذا الاسم لان المقصود من مثل هذا الحصر وسد البيع بدونه
صدور الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد مع ان وقوعه بعد هذا الاسم
يدل على تعيينه ولذا لم يحذف من نحو ما زيد يسير سيرا العدم الحصر هنا واحتراز بقولنا بعد
اسم لا يكون خبرا عنه عن نحو ما سيري الا سير شديد فان سيري رفع خبرا عن سيري به فلا حاجة
الى تقدير الفعل في قوله محصورا بالا او معناها مع انه يجوز هنا بدونه لان ليستا في قوة ان الحاجب
وصاحب اللباب الاولى ان اشار بقوله محصورا الى علة حذف الفعل والقاعدة انه يذكر في هذا
الضابط نحو قولك ما كان زيد الا سيرا بخلاف قولنا ما كان الا سير شديد فانه لا يدخل في ضابطها لانتفاء
شرطها فيها دخول النفي على الاسم واعلم ان يجوز رفع المصدر المكرر والمحصور على ان يجعل
اسم المعنى خبرا عن اسم العين مبالغة نحو زيد سير سير وانما انت سيرا ووقع المفعول
المطلق منفصلا عن مضمون الجملة المراد بمضمون الجملة هو مصدر ينحل المضاف الى الفاعل
او المفعول وبتفصيل فوائد التي تضمنها الجملة وانما وجب حذف فعله لان الكلام الجملة عليه
فصار عوضا عن لفظه ومعنى كقولهم نشدتك الله ونافا فما بعد وما فداء اي
عنون منا وتفدون فداء فمضمون الجملة نشدة الوناء ونحو منضم لفوائد من الفعل الذي
والاستفاق والفداء وانما قيل انه مضمون الجملة المتقدمة كي لا يلزم غير لان لفظ عن
مضمن غير الا ترى انك اذا ذكرت التفصيل مضمن غير المتقدم لان الجملة لا يكون الا كذلك لامتناع تقدم

تفصيل الشيئ على ذكل الشيئ او رفع المفعول المطلق تشبيها احترز عن ان يقع لغير التشبيه
نحو لزيد صوت صوت حسن بعد جملة احترز عن ان يقع بعد مفرد نحو الصوت صوت حمار فيها
اي في تلك الجملة اسم بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق احترز عن نحو مررت فاذا الضرب صوت حمار وجيء
وفيها صاحب هذا الاسم وهو الذي قام بذلك المفعول المطلق نحو مررت به فاذا الصوت صوت حمار
فصوت حمار رفع للتشبيه اذ المعنى مثل صوت حمار يجيء جملة وهي فاذا الصوت مشتملة على اسم
بمعناه وهو صوت مسند على صاحبه وهو الضمير المجرور في له في خذف الفعل اذ التقدير له صوت فصوت
صوت حمار اي تصويت حمار وانما وجب حذفه لدلالة الجملة المتقدمة عليه لا لنيابة فانها لا تدل
على الفعل وتعينه وكان حقه ان يقول بعد قوله اسم بمعناه غير لازم لصاحبه احترازا عن نحو
قولهم له علم فقها فان الوجه فيه الرفع على البدلية او الوصفية لان الجملة المتقدمة لا تدل على
معنى الفعل وهو الحدوث اذ ليس المراد فاذا هو يعلم او رفع المفعول المطلق بعد جملة لا تحمل
تلك الجملة من حيث هي جملة من جميع المصادر الا اياه نحو له علي الف درهم اعترافا فان اعترافا رفع
توكيد اللاعتراف الذي تضمنه الجملة بكما لها ويدل عليه نقضا وانما وجب حذف فعل لنيابة الجملة
المتقدمة عن نقله ونادرا معناه ونيابة ما هي فيه على معنى او تحمل تلك الجملة غيره اي غير ذلك
المفعول المطلق المذكور ايضا اي كما تحمل غيرا نحو هذا عبد الله حقا يحتمل ان يكون حقا فانه قول لذلك
وان يكون غير حق ويكون التقدير قول هذا عبد الله قولا حقا مطابقا للواقع لان المتكلم اذا
تكلم بجملة فقد قال بها ويكون الجملة مقولة للقول وهذا المصدر مفعولا له ويكون او يكون التقدير
حق ذلك حقا ولا يرد عليه النقض بمثل زيد يسافر مسافرة لانا لا نحمله على الاخبار بل على الانشاء
ولا بمعنى نحو هذا عبد الله حقا لان الجملة من حيث هي جملة لا تحتمل معنى مغايرا وانما هو بيان
لمضمون الفعل وحق وسمي الاول مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة تكرير الجملة في الافادة فكانه نفس
الجملة والثاني مؤكدا لغيره لانه بمنزلة تكرير الجملة فقوي بها لغيرها ومعنى فان قلت ان المؤكد في الجملة كان
ثابتا يكون المؤكد مؤكدا لنفسه لا لغيره وان لم يكن ثابتا لا يتصور التاكيد لان التاكيد تقوية الثابت

قلنا لا شك ان المؤكد في الجملة المذكورة وهو حقيقة هذا القول ومطابقته للخارج ثابتة من حيث
مدلول اللفظ لان الخبر من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلول اللفظ
لانه نقيض مدلوله بل احتمال الكذب انما يكون من حيث العقل فيسمى مؤكد الغير مع انه تاكيد لنفسه
لان الجملة السابقة محتملة للخبرية من حيث العقل وهذا القيد لا يحتمل ذلك لانه نص في هذا
المعنى والنص غير المحتمل والاكثر الاخبار فيما يحتمل غيره ايضا التعريف باللام للعهد
لانه الى التعريف احوج من تحوله على الفرد المعين فافتقر بعد اعبد الحق وحقا وفي اللام
لازما بعض نحو لا افعله البتة فان سيبويه حكم في كتابه بان اللام فيه لازمة والاكثر فيما قيل وهو
الذي لا يحتمل الجملة الا اياه التعليلي لعلة احتياجه الى التعريف او رفع المفعول المطلق منبئ عن معنى
التكرار احترز عن نحو ضربته ضربتين لانه ليس المراد هنا التكرار انما حمل المنبئ ذا العلم
لكونه اول تضعيف ولا يكون هذا النوع الا مضافا الى الفاعل او المفعول كليهما كان اصله عند سيبويه
البت لكل البابين اي انهم لاحتمال ما هو كذلك ما هو في موضع من البت بالمكان اذا قام به والمراد هنا التثنية
التكرار ويكون المعنى البابا كثيرا لحذف الفعل وانابة المصدر مقامه وحذفه دائما وردة الى الثلاثي
ثم حذف الجار من المفعول واضيف المصدر اليه وكل ذلك ليتوصل بالمجيء بالسين عند من التلبية
وبتثنيته لامتثال المامور به مع ان يائيه من معنى التكرار قام مقام الفعل وكل الخليل ايضا
لبت بالمكان بمعنى البت فيكون لبيك تثنية لبا من غير حذف وردة ومن قال يان اي يا البيك
كيا عليك وهو بونس فانه قال انه مفرد فيا خر الزعلب الفه ياء عند اضافته الى المضمر
كما تقلب الزعلبا ياء عند دخوله على المضمر فقول المشاور عوت لما نابني مسورا على ليثبتني
مسور حجة علي وذلك لانه في البيت مضاف الى المظهر فلو كان الف على ينبغي ان لا تقلب ياء
عند الاضافة الى المظهر كما لا تقلب الزعلى عند دخوله على المظهر يا نحو على زيد وجود
اعتذار يونس بان الشاعر اجرى الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على الفتح بالياء ومعنى
البيت اني دعوت مسورا لينصرني لما نابني من الشدائد فلبى اي فلباني واجابني ثم قال فلبى

وحذف لزوما سماعا بغير قياس اى لا يوجد هنا ضابط بضبط الحذف لكن امر اونفسه اى ذاته

امرا ونفسه وعلة وجوب كونه الاستعمال وسماعا بالرفع القياس في المنادى فانه مفعول فحذفه لزوم

حذفه عند الاكثر وهو المسئول اجابته في تحصيل ما بطلوب المنادى اليه يدخل فيه اسئال اجابتك

ويخرج عنه المندوب لانه ليس مسئولا اجابته ولا ينقض التعريف بقولك يا زيد ادبر لانه تحصيل

على انه وان كان المطلوب فيه ادبارك لا اقبالك الا انه بسئال اجابته في الادبار تحصيل اولي من تحصيل

هو المطلوب اقباله بيا واخواتها الاربعة خرج عنه نحو اسئال اجابتك قوله لفظا او تقديرا

تفصيل لياء واخواتها اى حال كونها ملفوظة نحو يا زيدا ومقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا بدل

احد اى يكون يا واخواتها بدلا من احد وجوبا فيما مر فان تقديرها يا عبد الله ادعو عبد الله

الا انه حذف الفعل وجعل حرف النداء كالنائب عنه لدلالة الكلام عليه اذ اتت بحرف النداء اعلم

اهل تدعو انسانا فقيل من تدعو فتقول عبد الله فحذف الفعل وجوبا لصيرورة يا بدلا عنه فما

مقامه ولو قيل الانشاء بالخبر لفظة ادعو لما يحتمل الخبر عن الانشاء بخلاف لفظ يا فانه

منعينا للانشاء واما من جعل المنادى منصوبا لفظا او محلا بيا واخواتها وجعلها اسماء الافعال اختيار المصنف الى انه محل النزاع

فلا يكون المنادى حينئذ الزم حذف فعله واشار الى بطلان هذا المذهب بقوله والقول بانه بيان المنادى

محل حرف النداء على انه اى ان حرف النداء اسم فعل مؤول لعدم الفاعل لانه مع ان اسماء

الافعال يجب ان يكون لها فاعل فلما لم يكن هناك فاعل وجب ان لا يكون اسماء الافعال مظهرا ومضمرا

اى لا فاعل لها لا مظهرا ولا مضمرا اذ لو كان مضمرا لكان لمتكلم وذا الاجبر لان ضمير المتكلم لا يكون

مستترا في اسماء الافعال على نحمه او لمخاطب ولا يجوز هذا ايضا لان المخاطب هو المدعو لا الداعي فلا

يستقيم كون ما فاعلا مع كونه منصوبا لوقوع الفعل عليه او لغائب ولا يجوز ذلك ايضا اذ ليس المخبر عنه

مع انه لا يتقدم عليه ذكر وهو اى المنادى مبني على ما يرفع به سواء كان ما يرفع به ضمة نحو يا زيد ابو

او الفاعل نحو يا زيدان او واوا نحو يا زيدون فرقا بين مبني على الضم ليشمل نحو يا زيد ان ويا زيدون وذا

لان الضم والنصب والكسر الغائب مطلق الحركات وحدها سواء كانت حركات البناء كالضم في ما ذكر او حركات الاعراب

نحو يا زيد الاكرم ويا زيدين ويا زيدي

بدل من صور ابن فاعل يدعو صور التابا بعد الباب اى اقيم في طاعته افاقة كتبع والفاء الاولى للعطف والثانية سببية وانما قال يدعو صور لان صور الاعان بالبد والمفعول به

اى الذي فعل به فعل بفال فعلته فعلا قال الله تعالى وعاد وثمود ما يفعل بهم ولا بكم وهو تاثير فاعل

عليه فعل الفاعل والمراد من الوقوع هو التعلق المعنوي وهو تعلق فعل الفاعل بشئ لا يفعل

الفعل بدون تعقل ذلك الشئ وليس المراد من الوقوع الامر الحسي اذ ليس كل الافعال

بواقعة على مفعولها حسا نحو علمت زيدا واردت وشاءت وتوهمت بخلاف واسطة حروف الجر

نحو ضربت زيدا او توهمت اى بواسطة حرف الجر ويسمى المفعول به الذي بالواسطة

في اصطلاح النحاة ظرفا ايضا كما سمي مفعولا به لمشابهته الظرف في احتياجه الى ما تضمن الفعل

احتياج الظرف اليه ولانه في الحقيقة جار ومجرور لكونه مقدرا بفي ملخص فان كان عامله مذكورا

او في حكم المذكور كما مر نحو مررت بزيد وفي الدار من قال اين جلس زيد وليس شرط النصب انما يعمل

الملخص ان يكون عامله مذكورا بل شرطه ان لا يكون محذوفا وجوبا فالابن جني وطوفا

مستقرا ان كان معنى الاستقرار او الحصول او معنى من معاني الافعال العامة كالثبوت

والكون والوجود مقدرا ويسمى مستقرا لان الفعل وهو استقر وما هو بمعناه

مقدر نحو زيد كائن في الدار اى مستقر في الدار فالظرف مستقر فيه في نحو الجار والمستقر العامل

الضمير فيه ويجوز تقديمه اى تقديم المفعول به على العامل اذا اريد الاختصاص وهو

انثناء الجملة للمتكلم وغيره على احداهما في الاثبات وبالعكس في النفي نحو زيدا ضربت وبزيد مررت

ويحذف المفعول به حذفا منويا اى حال كونه منويا اى حذفه لفظا ومرادا معنى لقرينة حالية

عنه نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اى يبعثه وقاصدا عاقرا اى لا تلد وغدرا اى غير مبني

بان يجعل بعد الحذف نسيا منسيا ويتعدى الفعل لا باعتبار وقوعه كان فعله غير متعد

نحو فلان يعطي ويمنع اى يفعل الاعطاء والمنع ويحذف عامله اى عامل المفعول به حذفا جوازا

عند قيام الدلالة على تعينه نحو مكة والمحاج اى تقصد مكة والشوارع للحاج اى نصب الشوارع

كقولك جاءني زيدٌ إنما مبنيًا بالضم او لاعرابٍ ولا ذاك كفتح جيم رجل ولا يطلق هذه الحركات على
اعني الضم والفتح والكسر
حروف البناء فلا يقال ان يا زيد ان مبني على الضم بخلاف الباب الاعراب فانها كما يطلق على الحركات يطلق
وهو الرفع والنصب والجر
على الحروف ايضا فيقال إن الزيدان في جاءني الزيدان مرفوع هكذا قالوا وفيه نظر لانهم يوضع الباب
الاعراب اعني الرفع والجر والنصب الا للحركات المعينة وانما يطلق على الحروف مجازا لقيامها مقام
كما يطلق عليه
الحركات كما يطلق اسم بعض تلك الحركات على البعض الاخر اذا قام مقامه فيقال ان السموات في قولك
السمواتُ منصوبٌ وان احمد في مررت باحمدَ مجرور مجازا فعلى هذا لا مانع من ان يطلق على الحروف
اي على النصب
النائبة مناب حركات البناء اسماء تلك الحركات مجازا فيقال إن يا زيدان مضمومٌ او مبني على الفتح
وجوبا اي فتحا واجبا بالنظر الى حال كون المنادى مع الف الاستغاثة نحو يا زيداه وذلك لان الالف
يقتضي وجوب فتح ما قبلها وانما لم يقل هنا على ما ينبغي لان المنادى مع الف الاستغاثة انما يكون
مبنيا على الفتح لا يكون مبنيا على غير الفتح من الثلاثة النصب وفتحا مختارا لا يكون اي يكون المنادى
كالمدعو اليا
علما موصوفا بابن بين علمين كون ابن مضافا الى علم وذلك لكثرة استعمال المنادى مع كونه في الاصل مفعولا على وصفه بالمدعو
فتح لخفة الفتحة مع ان الكسرة مناسبة لياء المتكلم وهو الابن نحو يا زيدَ بنَ عمرو ويا هندُ بنةَ حاتم
مضافا الى علم
فان يا زيد مبني على الفتح اختيارا وقيل وجوبا بخلاف يا زيدُ بن اخينا ويا رجلُ بن زيد وكان عليه ان
يقال فان يا زيد مبني على الفتح اختيارا وقيل وجوبا بخلاف يا زيدُ بن اخينا ويا رجلُ بن زيد وكان عليه ان
يذكر بعد قوله بابن متصلا بمعمولين لانه كما يجوز الفتح ان كان منفصلا عنهما كما في نحو يا زيدُ الظريف
ابن عمرو وقوله ان كان مفردا الى مضافا معرفة او نكرة تعرض منه القصد الى واحد معين بالالف اي
مبتدأ
بالف النداء فيدخل في الاحكام الثلثة المذكورة مني بنائه على ما يرفع به ووجوب فتحه لزوال الاستغا
خبر
واختيار فتحه لكنه يجمع جزاءه فيدخل في الحكم الاول وذلك لان المنادى انما بني لمشابهته لكاف الضمير
في احدى
وجوه المشابهة وفرعه في رفعها وكونه مثلها في الافراد والتعريف فان يا زيدُ عندك اذ هو
الاول مبنيا على الفتح وجوبا والثاني مبنيا على الفتح مختارا
يكون مفردا مضافا معرفة والاول ضمير المخاطب والثاني ظرف مكان مضاف الى ضمير المخاطب
ويجزم الاول وهو كونه مفردا فيدخل الاخيرين لان قولك قبل يكون علما مغن عن قوله مفردا ومنادى
معمول قول
لقوله او نكرة تعرض منه القصد الى واحد معين بالالف اي مبتدأ كقولك لاعمى يا رجلا
حمدان
خذ بيدي فان لا يقصد احد بعينه فيكون نكرة او مفرد مجرور ان دخل لام التعجب لكونها حرف
بل واحدا من الجنس فكل شخص منهما اجابه لصح الذي ذاه وقوله مفردا مستدرك
الجر وهي غير ملفاة نحو لله لأفعلن او لام الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين وهذه اللام
الاستغاثة من الغوث وهو استدعاء المظلوم احد اليدفع الظلم عنه
لتعديم ادعو المقدر عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد وجاز ذلك مع ان أدعو
اي لتعدية حرف النداء
فعل متعد بنفسه لضعفه بالاضمار والضمير القائم مقامه وانما اختير اللام من بين حروف الجر لما
احد الخلصين الفيا من شئة
اولين عليه من مشقة فلذلك الفداء
لمناسبة معناها وهو الاختصاص بمعناها لان المستغاث والمتعجب منه مختصان بمزيد امر بهما
استغاثة والاسم المنادى هو المستغاث
بالدعاء وبالاستحضار بفتحها اي مع فتح اللام في المضمر مطلقا اي سواء كان المنادى المتعجب منه
والمدعو الذي يستدعي دفع الظلم
والمستغاث مطوفا او لا كقولهم فيا لك من ليل كأن نجومه بل اللام الداخلة على المضمر مفتوحة مطلقا
عنه هو المستغاث لمن احلوه المد
منادى كون المنادى المضمر المتعجب منه مطوفا
سواء كان منادى او لا لان الاصل في كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء واللام الابتداء ان يكون مبنيا
خبر
على الفتح لثقل الضمة والكسر على ما هو موضوع على الخفة غايتها وانما كسرت اللام الداخلة على المظهر
قولهم فيا لك بدل على ان لقولهم لك
قصدا بالليك سرة
لئلا تنقلب حركتها حركة معربها اذ موافقة الحركتين اخف من مخالفتهما مع حصول الفرق بينه وبين لام الابتد
لان لام الابتداء مفتوح ابدا
وبفتحها في المظهر المستغاث به وكذا المتعجب منه والاولى ان يذكر ايضا لان الفتح لا يختص المستغاث
ازمع فتح اللام
به اللهم الا ان يقال إن لام المتعجب في الحقيقة للاستغاثة ايضا وانما فتحت اللام هنا للفرق بينها لام الجر
مظهر مستغاث
وهو المستغاث والمتعجب منه وبين المدعو اليه وهو المستغاث له والمتعجب وذلك لانه قد يدعى بما هو
معطوف بيان

إلى تكلف لتصحيح أمر عارض هو البناء ولا يلزم من اعتبار حكم الأفراد فيهم إذا كان تابعا ذلك

وإن كانت توابع المبني المذكور مفردة أو في حكمها كالمضاف بالإضافة اللفظية فالنصب والتأكيد

المعنوي لا اللفظي لأن حكمه على الأكثر حكم البدل لأنه هو الأول لفظا ومعنى وعطف البيان وعطف

المنسق بالحرف إذا حال كونه مع لام التعريف فاعلم أن قول ابن الحاجب المعطوف الممتنع دخولها

عليه أولى من قول المصنف باللام لئلا يرد عليه يا رحمن الله فإنه لا ينصب ويرفع هذه التوابع الأربعة

على لفظ أي حملا على لفظ المنادى المبني وإن جاز في سائر المبنيات الحمل على اللفظ فلا يقال جاءني

هؤلاء الكرام بجر الكرام حملا على لفظ هؤلاء وذلك لأن فهم المنادى إشبه رفع الفاعل في أن كلا

واحد منهما عمدة ونصب هذه التوابع الأربعة حملا على محل المنصوب لأنه مفعول تقول يا زيد

الظريف والظريفَ وبا تيم أجمعين وأجمعون وبا غلام بشر وبشرا وبا عمرو والحارث والحارثَ

والبدل والمعطوف بغير ها أي بغير اللام كالمستقل من المنادى في الإعراب والبناء يعني

يجعل كل واحد منهما منادى مستقلا سواء كان متبوعه منصوبا أو لا تقول يا زيد أخانا

ويا زيدُ وعبدَ الله تجعل أخانا وعبدَ الله منصوبين وإن كان متبوعهما مبنيا على الضم وتقول

يا أخانا زيدُ ويا عبدَ الله زيدُ تجعل زيدا مبنيا على الضم وإن كان متبوعه منصوبا وذلك

لأن البدل مستقل ولم يحتج إلى متبوعه فبقي في المعنى لأنه لم يفهم معناه من المتبوع ولذلك كان

في حكم تكرير العامل بخلاف الصفة فإنه لا بد له من موصوف بخلاف التأكيد فإنه وإن كان جاء

لكن لكون معناه مفهوما من المتبوع فلذلك اعتبارا مستقلا وكذا العطف بالحرف الذي

لا يكون مقدرا باللام فإنه مستقل في المعنى مع إن الحاق حرف النداء مع إن المعطوف لم يكن

في لفظه لام التعريف الذي لا يجتمع مع حرف النداء يجعل في اللفظ كالمنادى المستأنف

الذي باشر حرف النداء وفي نحو يا تيم تيم عدي لا إياكم لا يلتبس تكريم في سواء نحو كرم المنادى

المضاف وحده بلفظه في حال الإضافة جاز نصب الثاني لأنه تابع مضاف الحاوي على أنه بدل أو

عطف بيان أو تأكيد ورفع الأول لأنه منادى مفرد معرفة ولا يجوز رفع الثاني لأنه مضاف أو كالمضاف

مستغاث له مكسور اللام والمنادى محذوف فلو لم يفتح في المستغاث لم يكن بينهما فرق

نحو يا للمظلوم أي بانوم والفتح بالمدعو أولى فنريا المدعو إليه لأنه منادى وهو واقع

موقع الضمير ففتحت اللام فيه كما فتحت اللام الداخلة على المضمر إذا لم يكن المستغاث به معطوفا

بغير يا وكان عليه أن يذكر هذا القيد لأنه لو كان معطوفا وجب أن يكون مفتوحة الخ فرع

كقولهم يا لَلماء ويا لَلدواهي وبكسرها أي بكسر اللام على الأصل إذا كان المستغاث به

معطوفا وذلك لحصول التعريف بين المدعو إليه والمدعو بالعطف لأن المدعو إليه لا يعطف

على المدعو خوفا للكمول والشبان للتعجب وبكسرها في مطلق المستغاث من أجل سواء كان

معطوفا أو لا وقد عرفت ذلك ونوابع المنادى المبني احترازا عن توابع المنادى المعرب فإنه لا يجوز

فيها الرفع وإن كانت مضافة غير أي واسم الإشارة احترازا عما كان المنادى المبني أحدهما

فإنه لا يجوز في توابعه المعربة الرفع والنصب على المختار بل تنصب هذه التوابع حال كونها

مضافا ومشبها بها أي بالمضاف وجوبا يا زيد ذا الخ فإنه وجب نصب ذا الجنة على كل تقدير

إذ تقديره على أصل توابع المبنيات وهو الحمل على محلها الذي يوجب النصب لأن محل المنادى المبني

نصب وتقديره يستحيل عليه حكم ما شبه بالعامل وهو ما يوجب النصب أيضا لأن المضاف إذا

قدر فيه حرف النداء لا يكون إلا منصوبا وإنما قال إضافة تحقيرا لأنه يجوز في المضاف بالإضافة اللفظية

الرفع والنصب نحو يا زيد الحسنُ الوجه لأنه لما كان في تقدير الانفصال كان في حكم المفرد فإن قلت

إن كان الاعتبار لصورة الإضافة فهو مضاف فينبغي أن يجب نصبه وإن لم يكن لصورة الإضافة اعتبار

كان نحو يا زيد الحسن الوجه في التقدير مشبها أو المشبه به منصوب أيضا كما قال قلنا المشبه

بالمضاف إذا كان منادى كان حكم حكم المنادى المضاف في وجوب النصب إذا كان تابعا للمضموم

فلا جرم نصبه كما يجب نصب المضاف نحو يا هؤلاء العشرين رجلا وبهذا البيان يكون في قوله

أو مشبها بالمضاف نظر وإنما كان حكم المشبه بالمضاف إذا وقع منادى حكم المضاف ولم يعتبر فيه الإفراد

للحكم ببنيه على الضم واعتبر فيه ذلك فيما إذا وقع تابعا لأن اعتبار ذلك فيه إذا كان منادى حكم يؤدي

هو المعرف باللام وان كان المعرف باللام تابعا من حيث الظاهر ومن ثمه اى من اجل ان
المقصود هو المعرف وجب رفعه اى رفع المعرف وان كان تابعا للمضموم وفي تابعه
المفرد جاز الرفع والنصب لانه ثبت بوجوب رفعه على كونه مقصودا بالنداء وكانه باشر
حرف النداء فجعل لفظه موافقا للفظ المنادى اذ لا فرق بين الرفع والضم من جهة اللفظ
ووجب رفع توابعه اى توابع المعرف وذلك لانها توابع منادى معرب مرفوع وجاز
الوجهين انما يكون في توابع المنادى المضموم وان كانت توابعه مضافة فانه يجب رفعها ايضا
مع انه يجب نصب توابع المضموم المضافة نحو قولنا يا ايها الجاهل ذو العلم بصفة لقولنا الجاهل
ولا يجوز ان يكون صفة لاي بعد صفة لانه يجب نصبه لانه مضاف ولا يجوز حذفه اى حذف
المعرف اذا وقع صفة اي فلا يقال يا ايها ذا اي وشذ لانه مبهم استدابها ما من اسم
الاشارة ولا يستقل بنفسه فيلزم النقض بخلاف هذا فانه لما كان اوضح من اي يجوز ان
يحذف المعرف منه ويقتصر عليه نحو يا هذا من دون الصفة ولهذا يجوز في تابعه الرفع والنصب
نحو يا هذا الرجل فانه يحتمل ان يكون المقصود هو هذا فيجوز في الرجل الرفع والنصب ويجوز ان يكون
المقصود هو الرجل فيلزم رفعه وقد اجتمعا اي التعريف بالله لضعف استقلال اللام
في التعريف لخلافها اى للزوائد عوضا عن فاء الفعل التي هي الهمزة لان اصل الهمزة الالف وهو فعال
بمعنى مفعول من الالاهة مع العبادة حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى ما قبلها وصار الالاه ثم
اسكنت اللام الاولى وادغمت في الثانية لزوما وجعلت اللام عوضا من الهمزة ولزومها اى ولزوم
اللام الكلمة بحيث لا يفارقها فكان اللام ليست للتعريف لان لام التعريف غير لازمة فيكون سببا لجواز
دخول حرف النداء عليه اجتماعا اعرض في لازمه كونها عوضا من همزة الاله ولزومها للكلمة فعلى هذا
لا يجوز دخول حرف النداء على نحو الغلام لان اللام فيه ليست بعوض عن شيء وان كانت لازمة ولا
على نحو الناس لان اللام فيه ليست بلازمة وان كانت عوضا من همزة اناس وقوله من اجل
يا التي تنبئ على انثى تخيلا بانها لوصل عتى قوله ثبت من ثمة المجاز اى عبده وذلله ويقال جمل

ونصبه اى نصب الاول مع نصب الثاني على انه مضاف الى عدى محذوف وحكمه ان يقول المخاطب
لان عدى معرفة وانما حذف لدلالة المضاف اليه الثاني عليه لانه هو بعينه وهذا مذهب
المبرد او الى عدي المذكور وتيم الثاني فاصل بين المضاف والمضاف اليه وهذا مذهب سيبويه
فانه قال ان الثاني منع تاكيد لفظي للتيم الاول ولما كان حكم التاكيد اللفظي حكم المنادى المذكور
في الاعراب والبناء بحذف التنوين من الثاني وان لم يكن مضافا لان الاول محذوف والتنوين
للاضافة او نقول بقي حكم الاضافة فيه كما في قوله الا علالة او بداهة سابح واما جاز الفصل
الفصل هنا بين المضاف والمضاف اليه في السعة مع انه لا يجوز الفصل بينهما الا في ضرورة الشعر
بالظرف لانه لما كرر الاول بلفظه بلا تغيير صار الثاني كانه هو الاول وكانه لا فصل ويجوز
ان يجعل الاول مفتوحا بجعلهما مع الثاني اسما واحدا بالتركيب كما فص في نحو لاما ماء باردا
وفي نحو يا زيد بن عمرو وفي نحو لا رجل ظريف فيها واذا نودب المعرف باللام كحو الرجل جئ اولا
باسم الاشارة او اي يحاكى كون اي موصولا بها فيه اللام وكذا اسم الاشارة على الاكثر مخبة
بينهما اى بين اي وبين ما فيه اللام هاء التنبيه وذلك لانه لما توسل في نداء المعرف باللام باي
وفطنت من الاضافة تيسير مبهمة لان الوسيلة ينبغي ان يكون مبهمة ليجتلب لرفع الابهام
الى ما هو المقصود بالنداء جعلت هاء التنبيه عوضا من المضاف اليه اللازم لاي مع انها مناسبة
للمنادى لان النداء ايضا تنبيه ولهذا ايضا يتوسل في نداء المعرف باللام باسم الاشارة
لكونه مبهما محتاجا الى المعرف باللام الذي هو المقصود بالنداء واما جئ باحدهما
ليلا يجتمع اداتا التعريف وهما لام التعريف وحرف النداء وانما لا يجوز اجتماعهما لان حرف
النداء يجعل ما يدخله مخاطبا ولام التعريف يجعل مدخوله الملفوظ به لا مخاطبا فلو جعل
المعرف باللام منادى لزم ان يكون شيء الواحد حاضرا وغايبا ولان لو دخل حرف النداء على
ما فيه اللام فان يتم يجز لان حرف التعريف معاقب للتنوين فهو كالتنوين ولاجل ذلك قل بناء
الاسم معه كالخمسة عشر واخواتها وان اعرب لم يجز ايضا لوجوه على البناء والمقصود بالنداء هو

49

يا عبيدٌ ولا يا عبدٌ لانه لم يكن هنا شيء يدل على الياء المغيّرة بالحذف وبالقلب فكان عليه على هذا
ان يقول اذا كان مشهورا بالاضافة اليها ويمكن ان يكون قوله بعد فيما يقلب راجعا الى الحكمين اي
لا حاجة الى هذا القيد وقد ينقل الضم عند حذف الياء فيما تغلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم
وذلك لانه لما حذف الياء منه شابه المفرد فجعلت حركته حركة المفرد المعرفة وهي الضم وكان
منقولة لارتفاع المانع ولكن تنوب الاضافة ويستغنى بنيتها عن ظهورها ومنه اي ومما حذف
الياء وينقل الضم اليه قراءة ابي جعفر ربّ احكم بضم الباء وحكم ابن امي وابن عمي اي حكم المنادى
اذا كان ابنا مضافا الى عم وام مضافين الى ياء المتكلم حكمه حكم المنادي المضاف الى ياء المتكلم فيجوز
فيه ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم من الوجوه الاربعة وذلك لكثرة الاستعمال او تقول
ان ابن ام وابن عم ركب وجعلا اسما واحدا الخمسة عشر بنيا على الفتح اما الاول فلتنزله
منزلة صدر الكلمة واما الثاني فلتضمنه معنى الحرف لان الاصل ابن لام وابن لعم ثم اضيف الاسم
المركب الى ياء المتكلم كما يقال خمسة عشري فيجوز فيه ما يجوز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم انه
فنادى مضاف الى ياء المتكلم لا مضاف الى المضاف اليه بزيادة فتح آخرها اي جاز فتح ميمهما
اجتزاءا بالفتحة عن الالف والتزم بقي الفتح في المنادى المضاف الى ياء المتكلم الاعلى وجه الشذوذ
وذلك لكثرة الاستعمال وزيادة الاستثقال بسبب التركيب وجعل الكلمتين اسما واحدا
وكان المضاف الى المضاف الى ياء المتكلم انقل من المضاف الى ياء المتكلم اذا لم يكن المنادى كذلك
يجوز منه الا فتح الباء او سكونها فيقال يا ابن اخي ويا ابن اخي وجاز فتح الي وان قلب الياء الفا
فتحا وكسرا اي اذا كان المنادى المضاف الى ياء المتكلم اباه او اما جاز فيهما ما جاز في سائر الاسماء
المضافة الى ياء المتكلم مع جواز ابدال الياء فيهما الفا التي خاصة وذلك لانهما مظنة التخفيف والتاء بدل
عليه في علاقة وشتابة وجاز في التاء الفتح لان التاء بدل من ياء حركتها الفتح والكثير وهو الاكثر
لمناسبة الياء التي هي بدل منها وقد جاء الضم للتخفيف قليلا ولانها تاء تانيث فتشبه تاء المخاطبة وعند الكوفيين
ياء المتكلم تحذف بعد التاء التي هي للتانيث وكان الاصل في يا ابت يا ابتي وجاز الجمع بين التاء والالف

وعُمِل عليه بكذا اي ضمن والمعنى انت مبعدة للوصل عني شاذ لفقد احد المعنيين في لام الّتي
وهو المخالفة عن شيء وان وجد فيه المعنى الاخر وهو كونها لازمة وفيما الظاهر ان اللذان قرآ بالكسر
ان تكسبانا شرا أشد لفقد معنى اي لفقد المعنيين فيه اذ ليس فيه لزوم ولا عوض واجاز
الكوفيون اجتماع الالفين ونسكنو بانبيت المذكور قالوا الاصل مع المضاف لئلا يلتبس المفرد
فيما خلا ان اللذان قرآ لان النكرة المعينة بالنداء تتميز بالام واجاز ابن سعدان اجتماعهما
في اسم فيه معنى التشبيه نحو يا الاسد سلّة ويا الخليفة جودا الان تقديره يا مثل الاسد ويا مثل
الخليفة والمنادى الصحيح والصحيح في اصطلاح النحاة ما حرف اعرابه صحيح كزيد والجاري مجراه
اي مجرى الصحيح في احتمال حركة وحرفا اعرابه ياء او واو كظبي ودلو وقد عرّد احتراز بذلك
عما اخر الفعل نحو اغزو واخشى او ياء قبلها كسرة نحو الغاضي فانه لا يجوز فيه الا اثبات الياء مفتوحة نحو
يا فتاي ويا قاضي لاجتماع الكسرة والياء مع فقدها اذا اضيف حد المنادى
الموصوف الى ياء المتكلم جاز فيه اربعة اوجه فتح الياء اي ياء المتكلم وهو الاصل عند بعضهم لانه
واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها وكل كلمة على حرف واحد كواو العطف
وفاء في الاصل فيها الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن والاصل في تلك الحركة الفتحة لعدم احتمالها
الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة لضعفها بسبب كونها على حرف واحد وجاز سكونها وهو الاكثر
في الاستعمال وذلك لعدم الاحتياج الى حركة لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى مع انها حركة علة
وهذان الوجهان لا يختصان بالنداء وجاز حذفها بكسر اي بسبب كسر ما قبلها اذا لم يكن
ما قبل الياء مكسورا لا حذف كما في يا فتاي فان الكسرة لما كانت دالة على الياء كانت دليلا عليها
بعد حذفها وجاز ابدال الفا وقلب كسرة ما قبلها فتحة لانه نوع من التخفيف كما يبدل
في لغة طي الياء الواقعة بعد الكسرة الفا فيقال في ذعي ذعا وهذان الوجهان يختصان بالنداء
بالنداء وانما يجوز ان في حذفه اذا كان المنادى مشهورا بالاضافة الى ياء المتكلم فلا يقال في يا عبدي يا

النداء بدون المنادى وليس في اللفظ فيكون في التقدير يا قوم لعنة الله ويا قوم اسجدوا

واما قوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام فليس مطرها هنا بمرفوع

حتى يلزم ان يكون المنادى محذوفا بل مطر هو المنادي ونون للضرورة وقد يراد بالنداء

مجرد الاختصاص من غير سوال اجابة المنادى لان المنادي ايضا مختص بالخطاب من بين

امثاله كالنداء التحسر لنسلم كقولنا افعل كذا ايها الرجل فان صورته صورة النداء

وليس بنداء لان المراد من صيغة اي هو ما دل على ضمير المتكلم السابق لا المخاطب

وقولك ايها الرجل في محل النصب على انه حال لانه في تقدير انا افعل مختصا من بين الرجال

بفعله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادي لان كل ما انتقل فرباب الى باب فاعرابه على

على حسب ما كان عليه واما قولنا معشر العرب وقولنا ويا لي الى نسق عطل وشحنا

مراهيج مثل السعالي وصرت به المسكين فنصب على المدح اي امدح معشر العرب

والذم اي اذم شحنا وهي جمع شحناء والمراهيج جمع مرهوج اشبعت الكسرة فتولدت

الياء ويجوز ان يكون جمع مرهاج بمعنى كثير الارهاج والارهاج عندهم قبيح بفعال

في التعبير فلانة يأكل من تذبيرها وضمير بادي للمهايد والترجم اي ترجم المسكين

وليس بمنقول عن النداء لان النقل خلاف القياس فتحمله اصلا في نفسه صحيح اولى من

جعله منقولا عن النداء وقيل المعرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس ليس بمنقول

عن النداء لامتناع دخول حرف النداء عليه والمضاف يحتمل ان يكون منقولا عن النداء و

ونصبه بيا المخدر وان يكون بفعل مقدر كاغني وامدح وقيل الاول ان يكون الجميع

منقولا عن النداء اجراء لباب الاختصاص مجرى واحد الكل هم جوزوا النصب دخول

اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ويجوز ترخيمه اي ترخيم المنادى

وهو الملفة التسهيل شتى هذا الحذف ترخيما لانه تسهيل للفظ وتخفيف مثل

اما ما في قولهم لا افعل ذا لا ها الله ذا اصحت منك شاسعة اما ما اي اما مة نادرة لانه ذكر

فيقال يا ابتا ويا امتا لانه جمع بين عوضين وهو جايز ولا يجوز الجمع بين التاء واليا فلا يقال يا ابتي لانه

جمع بين العوض والمعوض عنه وهو غير جايز قد جاء في ضرورة الشعر الجمع بينهما كقوله يا ابتي

لا زلت فينا فانا لنا امل في العيش ما دمت عايشا وقد يحذف حرف النداء اي يا لانها اصله

الباب لكثرة الاستعمال حذفا جوازا نحو قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا فيما ليس

بمستغاث ولا مندوب لانه مقتضاهما مع الحروف والتهويل لطلب الاستغاثة واظهار

التفجع وحذف حرف النداء منافٍ لهما وقولنا لا اسم الاشارة لانه موضوع في الاصل لما يشار اليه

للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى مخاطبا تنافر فلما اخرج عن اصل وضعه

بجعله مخاطبا بسبب النداء احتيج الى علامة ظاهرة دالة على ذلك وهي حرف النداء فلا يجوز

حذفه واما قوله هذي برزت لنا فوجت سبيلها ثم انحرفت وما شعرت نسيلها فليس

هذي بمنادى حذف حرف النداء عنه وانما هو موضوع موضع المنادى اي هذي برزت

لنا كانه استحسن تلك البرزة الواحدة واسم جنس والمراد باسم الجنس هنا كل ما لا يزكى

فيه النداء يجب تعويضها باللام سواء تعوض بالنداء اولا وقد تسكن ايضا بما يجوز دخول

اللام عليه لانه ان كان لا يجوز حذفه لانه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مفيدا على المنادى

ومنها ما يقول له وهذا انما يكون في المعرفة وان كان منصوبا جاز في النداء فكذلك لا يحذف لان

حرف التعريف لا يحذف مما يعرف به ليلا يظن بقاؤه على اصل التنكير وحذف في اللهم

لان الميم عوض عن حرف النداء واصله يا الله حذف حرف النداء وجعل الميم في الاخر عوضا عنه

وانما اختير الميم تبركا باسم الله وقد شذ الجمع بين العوض والمعوض عنه قولهم اني اذا ما حدث الم

ألم يا اللهم ان كنت قالتها ومنى كان الحرف اي حرف النداء داخلة على اسم مرفوع نحو يا لعنة الله

والا فواو كلهم والصالحين على سمعان من جاز ومثل يا بؤسا لزيد اي يا قوم بؤسا لزيد

او داخلة على فعل كقولهم الا يا اسجدوا فالمنادى محذوف في الموضعين وذلك لان المنادى

مفعول والمفعول يحذف عند قيام القرينة وحرف النداء هنا قرينة دالة عليه لانه لا يتصور

في غير النداء وحُصّ المحذوف كالثابت ولذلك لا يرخم أما مع انه فاعل أُخِّرَ في المبرد رَدّ
هذه الرواية وقال الرواية وما عندي كعندكِ يا اماما وقد البيت صارت حبالك
وصالكم لي يمة بالية وصارت امامة وهو اسم امرأة شاسعة بعيدة منك بان يحذف ويخلف
بقوله ترخيمه من آخر تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا التخفيف الشامل لجميع مواضع الحذف
اي من آخر الاسم
على ظاهره مما هو مقرر في موجبات الحذف فيما هو كثير الاستعمال ولا بد ان على
ان النداء لامر مهم لا يقبل التوقف حيث لا يتوقف المنادى حتى يتم الاسم بل حذف منه
البعض تحريضا على التوجه نحو المنادى له ما لم يكن المنادى مستغاثا لانه ان كان في اخر
زيادة المدة لا يرخم لان الزيادة تنافي الحذف وان كان مجرورا باللام فكذلك لان الترخيم من
خواص المنادى وللام يخصوص المستغاث المجرور باللام اثر النداء من نصبه او بنائه
فكان لم يكن منادى فلا يرخم ولا مندوبا لان الاكثر فيه زيادة مدة في اخره للاظهار المتعذر في شهار
المحذوب فلا يحذف منه شيء لئلا يلزم نقض الغرض ولا مضافا ومشبها به اي بالمضاف لانه
المعنى لان الثاني منهم مخصص
لم يمكن الحذف من الاول لانه لم يلتبس الحذف في اخر المنادى من جهة اللفظ لان كل واحد منهما
مضاف
مستقل من حيث اللفظ ولهذا كان لهما اعراب ولا تركيبا جعليا لمثل ما قلناه في المضاف ولانه
مركبا مع
الجملة محكية ليس الا بخلاف التركيب غير الجعلي فانه يحذف الجزء الثاني منه تقول في تحت نصبه
اسم فعل
بالتحت لانه لما لم يطرأ عليه التحدد باعتبار اللفظ بسبب ظهور اعرابين فيه كما في المضاف
بحروف اسم واحد والمراد بالجملة كما قال غير لان تحرك جملة في الاصل باعتبار الجزء
الثاني الا انه ليس فيه تركيب جعلي حتى يلزم ان يحكي صورة الجزء بل يكون المنادى اما بناء التاء
فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زايدا على ثلثة احرف نحو ثبة وذلك لان وضع البناء لما كان على الزوال يكفيه
ادنى مقتضي للحذف مع انه لا يلزم من نقض الاسم عن الثلاثي بسبب الترخيم لانه مع وجود التاء كان ايضا
وضع الجماعة
حذف ثالث
ناقصا عن ثلاثة فصاعدا بان التاء طرأ فعلى اي بانية ويا جارية لا تستنكري اي يا جارية او بكر علما
فان العلم للمنع استعماله منادى يناسب الترخيم للتخفيف مع انه مشهور فيكون ما وقع منه دليلا

على ما ألفي بزيد هذا العلم على ثلثة فلو كان على ثلثة احرف لا يرخم لاستنكر احد هم نقصان الاسم بعد الترخيم
نقصانا فيما سيأتي مطردا بناء على موجبة من الثلاثي الذي هو اقل ابنية العرب او لم يزد على ثلثة
كالتاء الساكنة
احرف وهو متحرك الوسط عند الفراء والكوفية فانهم جوزوا ترخيم الثلاثي اذا كان وسطه
متحركا كما يقال في يا حرب يا جم لان حركة الوسط في كثير من المواضع تقوم مقام الحرف الرابع وفيه نظر
اذ لا اعتبار بقيامه هنا مقام الحرف الرابع لوجود ذلك النقصان فيه حرفان اي بان يحذف حرفان
في حكم واحد بان يكونا زيدتا معا لا بان يكونا معا بمعنى واحد لانه كل واحد من زيادتي مسلمان بمعنى
حروف
اخر مع انهما حذفتا وانما يحذف هنا حرفان لانهما لما زيدتا معا حذفتا معا ولذا لم يحذف
من نحو ارطاة الا التاء دون الالف لانهما لم يزادا معا بل ريدت الالف لالحاق ثم زيدت التاء للتانيث
كزيادتي التانيث نحو حبلى وكالالف والنون المضارعتين لالف التانيث نحو عثمان وكزيادتي النسب نحو كرسي
وشبهه اي شبه النسب نحو كرسي فان الياء فيه شبيهة بياء النسبة وان لم يكن للنسبة اذ ليس كرسي
حتى ينسب اليه كرسي وكزيادتي التثنية وزيادتي جمع السلامة بالواو والنون والالف والتاء الآتي قبيل
بنية ويدل ان ما بقي الكلمة بعد حذف الزوايد تبنى على حرفين فانه لا يحذف منها الا النون محافظة على
اقل عدد حروف الاسماء المتمكنة وهي ثلثة احرف الذي اختاره المصنف مذهب الجزولي فانه ذهب
الى انه يحذف الزوايد التي في نحو بيتي ويدان لئلا يبقى الاسم بعد الحذف على حرفين وعند غيره يجوز حذف
الزوايد التين هنا وهو الاولى لان بقاء الاسم على حرفين ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كان كذلك كما
او على فتح
في تاء التانيث نحو ثبة او حذف واحد بشبه واحد كحرف صحيح نحو منصور او جار مجراه نحو مسلمي
حرف
خبرا قبل مدة زايدة وهي حرف علة ساكن مسبوق بحركة جانسها ظاهرا نحو منصورا ومقدرا
نحو مصطفى علما وكان عليه ان يذكر هذا القيد بان حكم مرمى حكم منصور في حذف الحرف منه
لانه الاصل مصطفيون
ولو كان الحرف الصحيح التاء لا تحذف منه الا التاء نحو سعلاة لانها بمنزلة كلمة واحدة ولو كان المدة
اسم
غير زايدة لا يحذف المدة نحو مختار فيقال في ترخيمه يا مختا بانبات الالف اعلم لو قال وتحذف حرفان
في كلمة فان قبل اخر حذف زايدة وهو اكثر فرار بحذف احرف لكان مغنيا عن ذكر هذا القيد
اي في كل اسم
قلنا لا يغني لانه ذكره لئلا يتوهم ان حذف حرفين لا يجوز الا في الرباعي

للتنبيه على علة حذفها لان علم الحذف في القسم الاول مغاير لعلمه في القسم الثاني بشرط ان يبنى الاسم
بعد الحذف اى حذف الحرفين منه على ثلثة عند غير الفراء كخوبا منقوصا في با منصورا لان ما حذف الحرف
الصحيح بانه هو الاخر صارت البنية اخرا فتبعته في الحذف لانها بالحذف اولى من الصحيح لكونها
حرف علة مع ضعفها بكونها مدة ومع انه لا يلزم منه حينئذ بناء الكلمة على حرفين لا بحذف المدة
من نحو سعيد بلا بناء الاسم بعد الحذف على حرفين بسبب الترخيم ولا الياء من نحو ظبي لقوتها ضبيخ
بالحركة ولا الواو من نحو بزون لانها لقلة مدتها صارت شبيهة بالحرف الصحيح او حذف شطر من
المركب الثنائي تركيب الذي لا يكون التركيب فيها تركيبا جمليا او اضافيا نحو با بعل في بعلبك لانه بمنزلة التاء
لانه كلمة زيدت على الكلمة الاولى فاشبهت التاء الثانية فيحذف الجزء الثاني كما يحذف تاء التانيث لما
ذكرنا فيمن ذلك واعلم انه يحذف الشطر الاخر مع الترقيم من اثنا عشر دانثنا عشر فيما فيهما با
اثنى وبا اثنة او حذف حرف واحد وهو فيما عداه اى ما عدا المذكور وهو الذي فيه زيادتان في حكم
زيادة واحدة والذي في اثنى حرف تحقيق فعلم مدة والمركب نحو با حارث وما قبل المحذوف
لا يعتبر على الاكثر لان الترخيم والمنادى لما كان فيهما مطردا صار الحذف فيه كالواجب فجعل المحذوف
كالثابت بما يجعل في واجب الحذف كذلك نحو قاض واذا كان في حكم الثابت فالواو في بناء ما بقي على ما كان عليه
من الحركة والسكون نحو با حار بكسر الواو في با حارث وبا هرق بسكون الثاني في با هرمل لان
بقضي الحذف الى التقاء الساكنين على غير حدهما والتقاء الساكنين على الحد هو ان يكون الاول
مدة او ياء التصغير والثاني مدغما ويلحق به مع المدغم فيه من كلمة الاول منجاد فانيل
لحذف في الحركة الاصلية ان كان هناك حركة نحو يارادو راد اسم فاعل من رد فانه
ما حذف في الدال الثانية التي ساكنان على غير حدهما وهما الالف والدال الا
الاولى تحرك الدال بحركتها الاصلية لانها في الاصل رادد واما ان لم يكن هناك حركة
في الاصل نحو با اسحار في اسحار فنسيبويه يفتح المدغم اتباعا لما قبله من الفتحة والالف
وغيره يكسر الساكنين ويمكن ان يجعل قوله الحركة الاصلية على ما يشمل ما يكون له حركة في الاصل وعلى ما

لم يكن له حركة لكن حرك للساكن بان الكسر حركة اصلية في تحريك الساكن وقد يجعل الاسم بعد
الحذف اسما برأسه فيعامل معاملة سايبوا الاسماء ويجعل ما قبل المحذوف عند زوال اللام سواء
كان التغيير في الحركة فقط نحو يا حاذ او في الحرف فقط نحو يا كرا او فيهما جميعا نحو يا ثمي نظرا الى ان
الترخيم وان كان قياسا مطردا الا انه ليس بواجب فصار المحذوف فيه للزوم بالاعلى موجبه فكانه
نسيا منسيا كما في اخ ويد فعلى هذا ان تجعل هذا الوجه وهو ان يجعل الباقي اسما برأسه باقيا فانه
لما حذف الدال منها نموذ وجعل الباقي اسما برأسه صار الواو في اخر اسم متحركا في الاصل فصار
ضمة فقلبت الواو ياء والضمة كسرة كما في ادلي جمع دلو يا سفاة فانه لما حذف التاء اللازمة صار سفان
صارت الواو في الطرف بعد الف زايدة فيجب ان تقلب ثالثة كما في كساء ويا كرا فانه لما حذف الالف
والنون من كروان نسيا منسيا ارتفع المانع من قلب الواو الفا وهو وقوع الساكن بعده فقلبت
الواو الفا ويا رادا فانه لما حذف الدال الثانية من راد وجعل كاسم برأسه صار الدال الاولى لكونه
متحركا في الاصل كالثابت بالواوات يعني تقول يا ثمود يا سفاة ويا كروان وذلك لانه لما حذف الدال من ثمود وجعل
كالثابت لم يقع الواو في الاخر حتى يجب قلبها ياء ولذلك سفاة لما حذف التاء وكانت في النية ثابتة
لم يكن الواو في التقدير في الطرف ولا في حكمه لان التاء لازمة فيه فلما تقلب ثالثة ولذلك كروان لما حذف الالف الاولى منه
جعل الباقي اسما برأسه كان في التقدير ثانيا فلا تقلب الواو الفا لوجود المانع من قلبها الفا في التقدير وكسر الدال
في يارادا لانه لما حذف الدال الثانية التي ساكنان على غير حدهما فيعود الدال الاولى الى حركتها وهي الكسرة
ولا يجعل الباقي اسما برأسه حتى تضم ضمة كسرها واعلم انه اذا رخم ما صوغ اسم رجل نحو برعلى اللغة الثانية يا قاضي لا تقاء
على اللغة الاولى لان موجب حذف الياء ثالثا في الترخيم ولكن القياس ان يقال يا قاضي بضم الضاد مضمومة في المذهب
من ندب الميت اى بكى عليه وعدد محاسنه ليجعل الناس اصابهم امر عظيم ليخدشوا في البكاء وينشا
ويشاركوا في التفجع حروفا سواء كان علما او لا فليس لونه علما بشرط فلو كان علما غير محرور جاز
ندبته ولو كان محرورا غير علم جاز ندبته لان المراد من الندبة تهييج الحزن الغائب والاعلام لوقوعها موقع غيبة

وهما لا يخصصان الا بعد ان يكون المندوب معهودا مشهورا يتنحى عليه بوا نحو ازيداه وكان
عليه ان يقول ايضا وينتحى به ليدخل فيه نحو اويلاه وقد ينتحى بيا لاشتراكهما مع المنادى في الاختصاص
وهو اي المندوب في الاخبار كالمنادى فيقال وازيدا وعبد الله وداطا العاجيلا اذا كان
معهودا فاركد احكم توابع حكم توابع المنادى على التفصيل وذلك لانه في الاصل منادى لحقه معنى التعجب
ولانه مخصوص بالمنتحى عليه كما ان المنادى مخصوص وذلك بزيادة الالف اخر بطلامة الصوت لاظهار
التفجع للاعلام بالمصيبة وخص الالف بالذكر مع انه يلحق غيرها الا ان الالف هي الاصل في الالحاق بابا بحابابه
والغالب لان الوقف من الزيادة مدة الصوت والالف اكثر مدة من الواو والياء وان كان الاخر اخر
الصفة نحو وامن حزبيذ فنزهاه او اخر الصفة نحو ازيد الظريفاه على رأي وهو اي يونس
والكوفيين فانهم أجازوا الحاق الالف باخر الصفة لان تشابه بالصفة وان كان في اللفظ انفصل
من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه مرجحة المعنى لان الصفة عبارة عن الموصوف
وصادقة عليه بخلاف المضاف اليه فانهما يصدقان على المضاف الموصوف وغيره انما يلحقان بالمضاف
نحو ازيداه الظريف لانه الصفة انما جيء بها بعد كمال الموصوف لمعنى التخصيص او التوضيح فيكون
غيرا لفظا ومعنى او اخر المضاف اليه نحو يا امير المؤمنيناه وان كان المندوب هو المضاف وذلك
لشدة الاتصال بين المضاف والمضاف اليه لفظا لانه كالجزء منه وانما يزاد الالف اللازم اذا كان
خطاب جمع الذكور نحو يا غلامكم وواحدة المونث نحو يا غلامكي فانه يبدل عنها اي عن الالف واو
في الاول لمناسبة الواو الجمع في يقال يا غلامكمو وياء في الثاني لمناسبة الياء كسرة الكاف فيقال ادخال الشيء
يا غلامكيه للاشباع الجمع في المذكر والمونث كما ذكر ليونس زيدت الالف فيهما وقيل يا غلامكماه يا غلاميكاه
وكذا لك نحو يا غلامكن يا غلامكنه وفي يا غلامهم يا غلامهمو بالحاق الواو دون الالف لانه لو قيل فيهما
يا غلامهماه ويا غلامهماه بالحاق الالف المذكر بالمونث الجمع بالمذكر في اختصاص كان الخطاب كافيا واحدة
بالذكور نظرا الى ان يقول يدل عالم بكر الى اخره مع عدم الالتباس قوله وفي المضمر عطف على قوله
قبله وفي المنادى اي ويجب في عامل المضمر سيما عامل المفعول الذي ضمير عامل

المطاوع والنصب مختار فيه كالامر والنهي والدعاء نحو زيدا اكرمه فانه على تقدير الرفع لزم
وقوع هذه الاشياء خبر المبتدا وهو قليل في الاستعمال فنصب وان جعل الجملة الطلبية
فعلية اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل وفي الاستفهام نحو ازيدا ضربته فانه على تقدير
النصب كانت الهمزة داخلة على الفعل ودخولها على الفعل اولى لان الاستفهام في الحقيقة
الفعل فابلاؤ لفظا او تقديرا للفعل واعلم انه لو قال ودخول الاستفهام لكان اولى ليخرج
عنه هل لانه يقع هل زيدا ضربته وان كان بتقدير الفعل لاقتضاء هل لفظ الفعل على ما سيجئ
وليخرج ايضا اسم الاستفهام نحو اي رجل ضربته فانه لم يكن المختار فيه النصب وفي النفي نحو
ما زيدا ضربته لان على تقدير النصب كان النفي داخلا على الفعل ودخولها على الفعل اولى لان النفي
مضمون وكان عليه ان يقول في النفي غير المختص بالفعل لانه لو كان مختصا بها وجب النصب كقولك
ظننت فقيرا اغنى ثم ظننته فاذا ارجاء الله غير واجب اي فلم الوذ ارجاء الله وفي حيث نحو
حيث زيدا يجدْ فاكرمه لان على تقدير النصب كان اضافته الى الجملة الفعلية وهي اولى من اضافته
الى الجملة الاسمية لدلالتها على المجازاة في المكان وفي اذا الشرطية نحو اذا زيدا يلقاه فاكرمه
فانها متضمنة للمجازاة في الزمان كما ان حيث متضمنة للمجازاة في المكان وفي العطف على جملة فعلية
نحو لقيت القوم وزيد امرت به فانه على تقدير النصب يكون عطف جملة فعلية على فعلية وعلى
تقدير الرفع يكون جملة اسمية على فعلية والاولى اولى للتناسب وجب النبس الجر بالصفة
ان رفع الاسم المضمر عامله كقوله تعالى ما من شيء خلقناه بتقدير فانه ان رفع على شيء يحتمل ان يكون
خلقناه خبرا عنه فيفيد المعنى المقصود عن الاية وهو عمومية خلق الاشياء بقدر خيرا كان
او شرا او هو قول اهل السنة ويحتمل ان يكون صفة مخصصة ويقدر خبر وهذا لا يفيد
عمومية القدر في جميع المخلوقات ونوهم وجود شيء ليس بقدر لانه ليس بمخلوق ولو نصب
ما لو نصب كل شيء فان نصبه رفع توهم كون خلقناه صفة لشيء لانه اذا نصب كل شيء لزم ان
يكون خلقناه مفسرا للناصب واذا كان مفسرا لا يكون صفة فيفيد المعنى المقصود اذ لا
التقدير

مشتغلا به او بما يكون من ملابس ضميره وصفا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه فان رجلا
لما كان ملتبسا بما هو ملتبس بزيد وهو حبه لعود الضمير منه اليه بواسطة كونه
صفة له صار رجلا كانه ملابس بضميره ويكون التقدير اهنت زيدا ضربت رجلا يحبه لان
من ضرب رجلا يحب زيدا او يحبه زيد فقد اهان زيدا وكذا ان كان الملابس صلة نحو
مررت بزيد ضربت الذي يحبه وغير ذلك من المتعلقات واعلم انه يشترط فيه ان يكون الضمير
او ما في حكم الملابس منصوبا لفظا او محلا فالصواب ان يقول مشتغل عن نصب ضميره
او ملابسه احتراز عن نحو زيد ذهب به فان الضمير فيه ليس بمنصوب لفظا ولا محلا
فخرج زيد انت محبوس عليه ولا يخرج هذا بالقيد الذي يذكر بعد ذلك لان مناسبه
ينصبه اي الا يلبس الذهاب زيدا كما في نحو الخوان اكل عليه اللحم اي الا يلبس اللحم الخوان
بشرط ان ينصبه هو او مناسبه وانما قال ذلك ليدخل فيه غير لفظ المضمر المحذوف نحو
والا المشتغل به وهو الضمير وملابسه وما هو في حكمه واحترز به عما وقع بعده فعل التعجب نحو
زيد ما احسنه او اسم فعل نحو زيد تراكه او اسم تفضيل نحو زيد اكرم منه عمرو او وصل اللام
نحو زيد انا الضارب له او صلة ان نحو اذكر ان تلك احبت الى ام انثى او شرط ما اداة نحو زيد ان
تزره يكرمك وغير ذلك مما لا يعمل ما بعده فيما قبله فالنصب واجب في المضمر عام من الوقع بعد
حرف التحضيض نحو هلا زيدا ضربته وبعد ان نحو ان زيدا اضربه وبعد لو نحو لو زيدا
ضربته وذلك لان هذه الحروف لا يدخل الا على الفعل لفظا او تقديرا بالاستقراء فتعين
وجوب النصب بعدها وهنا لم يدخل على الفعل لفظا وجب ان يقدر الفعل بعدها ولا يقدر الا من
جنس المفسر وهو ناصب فوجب النصب وقد يقدر عام مطابق لفظا هو فيه فيجب ايجازا
الاسم السابق نحو المضمر كقوله فان انتم لم تنتحل علكم فانتسبوا حتى تعدكم القروء اي تعد
الاوايل فانت فاعل لم تنتحل وهو مطابق له في التاء وكقوله لا تجزعي ان منفسا اهلكتِ فاذا وجدت
فعلك بعد ذلك فاجزعي فانه روي بنصب منفسا على اضمار الموافق وبرفعه على اضماره

ح خلقنا كل شيء بقدر فالنصب راجح لترجح احتمال غير الصواب والرفع واجب في قولنا وكل
شيء فعلوه في الزبر على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية صفة له والجار والمجرور
خبره اعني كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر بخلاف لا يفيد ركيكا ولا صفيرا لفساد المعنى ان
نصب كل شيء لانه يصير التقدير ح فعلوا كل شيء في الزبر فان كان الجار والمجرور اعني قوله
في الزبر متعلقا بفعلوا يلزم فساد المعنى لانهم ما فعلوا في الزبر اي في صحايف الاعمال شيئا بل
الكرام الكاتبون وان قصد بها الكتابة وان كان الجار والمجرور صفة لكل شيء صار المعنى فعلوا
كل شيء ثابت في صحايف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المقصود من الاية
في حالة الرفع لان المراد منها ما هو المراد من قولنا وكل صغير وكبير مسطور فالاية خارجة
عن الباب بقولهم بشرط ان ينتصبه هذا وهذا مسببه لولا المستغنى والوجه مختار رفع الابتداء اي
في ابتداء الكلام من غير ان يكون بعامل قرينة يكون النصب معها واجبا او مختارا او مساويا للرفع
كزيد فرينة لاحتياج النصب الى اضمار الفعل والاصل عدمه بخلاف الرفع بالابتداء فانه بعامل
معنوي لم يظهر قط حتى يقال انه اضمر وقد يختار رفع اما واو ان كان معناه فوتينة لو لم يكرر معها اما لكان
النصب هو اي كخوجاني زيد واما عمرو فقوت فانه لو لم يكرر فيه اما لكان النصب هو المختار لانه على تقدير الوقع
وقرينة النصب تقدم الجملة الفعلية اذ يصح ان يقدر بعد الواو ايضا جملة فعلية و
كان عطف الجملة الاسمية على الفعلية على تقدير النصب كان عطف الجملة الفعلية على الفعلية هو الواو لكن مع وجود وقرينة الرفع
اما كان الرفع هو المختار لان اياما من الاوائل التي تبتدأ بعدها الكلام وسيأتي ما يتعلق بها مفصلا انشاء الله
لكون وضعها للاستيناف الذي هو قطع مناسبة ما بعدها لما قبلها فرجح الجملة بسبب اما الى ما كان في الاصل
عليه وهو اختيار الرفع لسلامته من الحذف واما يحتمل مع غير الطلب كما قال بعض لانه لو كان مع الطلب كان
المختار النصب كخوفريت زيدا واما عمرا فاكرمه لانه ذكر قبل ان النصب مختار مع الطلب فلا حاجة الى اما وقد
ومختار مع اذ المفاجأة كخوجاني زيد واذا هو راكب فرسه لان اولوية عطف الجملة الفعلية على الفعلية الطلب بعد
يعارضها بتدرج وقوع الفعل بعد اذ للمفاجأة فترجح الرفع على النصب لسلامته من الحذف وتساويا اما اولا
ان النصب والرفع اي تساوت القرينتان اي قرينة النصب وقرينة الرفع بان عطف الفعل على ما بعدها

ح على جملة ذات وجهين كخوزيد قام وعمرا اكرمته في دار فان الجملة الاولى وهي زيد قام ذات وجهين اي
احدهما الجملة الاسمية وهي الجملة الكبرى اعني المبتدأ وخبره والثاني الجملة الفعلية وهي الجملة
الصغرى وهي الفعل مع فاعله فان يجز الرفع بسلامته من الحذف يجز النصب بقرب المعطوف
عليه فيتساويان فالطلب اقوى القرينتين اي قرينتي النصب كخوزيد قام وعمرا اكرمه واقوى
قرينتي الرفع كخوزيد قام واما عمرا فاكرمه فان الطلب الذي هو قرينة النصب اقوى من اما الخ
ح قرينة الرفع فلذا كان النصب هنا مختارا ثم اما واذا المفاجأة فان مع وجودهما يصير الرفع مختارا
بعد ان كان مساويا مع النصب كخوزيد قام واما عمرو فاكرمه او اذا اكرمته وفي التحذير
عطف على قوله في المضمر عامل او على قوله في المنادى وهو اي التحذير مع معمول فعله
فيه خبر من المعمولات بتقدير كخوا اتق ما يؤدي معناه احترازا عن كخوزيدا واعمرا في جواب من
قال من اضرب تحذيرا مما بعد احترازا عن كخوزيدا في جواب من قال من اتقي فانه مضمر بتقدير
اتق لكنه ليس التقدير للتحذير مما بعده وقوله تحذيرا منصوب على انه مفعول له والعامل
فيه المصدر وهو فعول بتقدير اتق اي انما يقدر كخواتق للتحذير مما بعده لقصد الفرق بين
كخواتق بسرعة الى ما هو المقصود من الكلام لان ذلك لا يقال الا اذا كانت البعلية مشرفة اي ظاهرة
والوقت ضيقا ان ذكر ما بعده او التحذير ممن كخوايا ك من ان تحذف من حذف بالعصا اي
رميته او عن كخوايا ك عن ان تحذف او واو العطف كخوايا ك والاسد وتحذيرا من كليهما او كلا
المفعولين ان ذكر وبالتكرار كخوايا ك ايا ك والاسد والاسد وتقدير ايا ك والاسد ايا ك بحذف الاسد والا
والاسد بحذف عامل لا ان ما ذكرنا الان وهذا عند ابن كيسان وابي طاهر فانهما
قالا ان هذا من عطف الجملة على الجملة كما مر آنفا في التقدير وقال بعضهم ان الاسد معطوف
على اياك عطف المفرد على المفرد بتقدير اتق نفسك ان تدنو من الاسد والاسد ان تدنو منك
وقال ابن مالك انه من عطف المفرد على المفرد على تقدير اتق ثانيا في نفسك والاسد محذوف والمضاف واقم
المضاف اليه مقامه هذا ما قالوا فلا يلتفت الى ما قالوا في تقدير هذا من التحملات والتطويلات

لان في تقديره تطويلا للعمل بلا احتياج اليه وكذا في المكرر لجواز اظهار العامل عند بعضهم
نظرا الى ان احد مما يتنازع الغائب من العامل وضيق الوقت عن ذكر العامل والمعمول فحسنا
ويجوز حذف الجار اذا كان مجرورا ان المفتوحة ثقيلة او خفيفة فتعمل فيما يأتي من ان تحذف
ايا ك ومن ان تحذف اياك ان تحذف وانك تحذف وذلك لان أنّ إنّ لما كانتا موصولتين طويلتين
بصلتهما للزومهما مع الجملة التي بعدهما في تقدير اسم واحد جاز حذف حرف الجر معهما قياسا
للتخفيف او كان مجرورا في تقدير الخفيفة نحو المراء في قولهم غايا ك ايا ك المراء
فان الى الشر دعاء والشر جانبان المراء وهو معنى المجادلة في تقدير ايا ك من المراء في حذف من
لانه في تقدير ان تماري وهو قول الى اسحق وعن الخليل نصب ان نصب المراء بفعل آخر
مقدر وهو احذر دل ما قبله وهو ايا ك ايا ك تحذير مستقل بنفسه ويكون من باب الاسد
الاسد وليس المراء على قولهم منه اي من باب التحذير بعد التحذير بحذف الجار من ان
وان محلهما اي محل ان وان مع ما في حيزهما نصب عند سيبويه على المفعول له لانه اذا نزع الخافض
ينصب ما بعده كما في قولك اختارك موسى قومه اي من قومه ومحلها جر بعد الحذف عند الخليل
على ما قاتا عليه في قولك رؤتك خير بالجزم لمن قال له كيف اصبحت تخبر والمفعول فيه وهو قولهم ان
او مكان جلست فيهما خرجت يوما وسرت فرسخا او في بعضهما كخرجت يوم الجمعة وجلست
امام الامير دخل فيه قولك يوم الجمعة حسن فلما قال مذكور لفظا او تقديرا خرج عنه ولكن
دخل فيه الدهر في قولك ما رأيته مذ او منذ ان الدهر يقع فيه الفعل المذكور وهو الاشابة مع انه
ليس بمفعول فيه واعلم ان يعرف بها عرفه ابن الحاجب وهو ما فعل فيه فعل مذكور حذرا من توهم
تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة اذ المفعول فيه في تقدير الذي فعل فيه الفعل وله
قال في تعريفه ما ينتصبه عامله باعتبار وقوع حدثه فيه خلص عن الفسادين واعلم ان يعرف
ان الحدث الواقع في الزمان ان كان مستغرقا لجميع الزمان او الذي يوقع الزمان مع جواز نصبه
وجر بفي نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير فعلا في الشهر لانه باستغراقه اياه كانه مقيد بالدهر

قوله على الاصح اشارة الى ما قيل ان ما بعد دخلت قد يستعمل مع في نحو دخلت في الدار لكن
على الاصح استعماله بدونها قال سيبويه ان اظهار في شاذ وشرط انتصابه اى انتصاب
المفعول فيه تقديرها لانه لابد للمفعول فيه من لفظة في ليتحقق ظرفيته ويجب ان
يكون مقدرة ليكون منصوبا لانه لو كان لفظة في مذكورة وجب ان يكون مجرورا والكل
اى جميع اقسام الزمان والمكان من المحدود والمختص والمبهم يقبل ذلك اى تقدير في
الا المضمر من الزمان والمكان والمظهر المختص من المكان فانه لا بد لهما اى للمضمر مطلقا
والمختص من المكان من في ولا يجوز حذفه لفقد الاشعار لفظا بالظرفية في الاول
اى في المضمر فانه وان كان عايدا الى الظرف لكنه ليس بظرف اذ لا دلالة له
الظرفية بخلاف لفظ المظهر فانه مراعى لاجل الظرفية لانه جوهر يدل على الزمان والمكان
وخروجه اى خروج المختص من المكان بالاختصاص عن كونه مستلزما لمدلول الفعل
في الثاني اى في المختص من المكان فان الحدث الذي هو مدلول الفعل مستلزم لمكان مبهم
على الاطلاق فنصبه ولا يستلزم مكانا مختصا فلا ينتصبه بخلاف الزمان فان الفعل
ينصب الزمان مبهما ومختصا لان الزمان المختص من مقتضيات الفعل هكذا قالوا وفيه
نظر لانا لا ندلالة للفعل على الزمان المختص وانما يدل على المعين من الازمنة الثلثة وكذلك
لا دلالة له على المكان المبهم بالتفسير الذي فسر به المصنف وانما يدل عقلا على ان المكان فاعل
ان يقال في تقرير ذلك ان الفعل ينصب جميع ظروف الزمان لان بعض الازمنة مدلول الفعل
فيتعدى الفعل اليه والبعض الاخر حمل عليه اطرادا ولا ينصب المحدود من المكان الذي
المبهم منه لان دلالة الفعل على المكان ليست لفظية بل عقلية فنصب المكان الذي شابه يقتضي
الازمنة الذي دلالة الفعل عليه لفظية وهو الازمنة الثلاثة ووجه المشابهة تبر الازمنة
الثلاثة وبين المبهم من المكان التغير والتبدل والاستغراق لا يجب ان يكون ظروف
لا يتقرر على وجه واحد لان الفوق يصير تحتا واليمنى شمالا والمكان المستقبل يصير
حاضرا

والسقف في البيت والمبهم من المكان ما لا يسم بالنسبة الى امر غير داخل ذلك الامر فيه كالجهات
الست للجسم نحو قدامك وخلفك فان اطلاق الاول باعتبار مواجهتك ذلك المكان
واطلاق الثاني باعتبار محاذاة اياه وما شيء من المواجهة والمحاذاة بداخل فيهما ويدخل
في المبهم المحدود لان الفرسخ له اسم باعتبار قياسه بغير داخل في مسماه وشبهها اى بالجهات
الست في انتصابه بتقدير في عند وشبهها اى شبه عند نحو لدى ودون وسوى للابهام
اى لابهام عند وشبهها وعدم تعينها فانك اذا جلست عندك لا يتناول مكانا بعينه بل يتناول
الاماكنة التي حواليك كما انك اذا قلت جلست خلفك لا يتناول مكانا معينا بل يتناول كل مكان خلفك ويكفي
في انقطاع الارفاق لا يحتاج الى هذا الالحاق لان عند واخواتها داخلة في المبهم بالتفسير المذكور وانما عدها
لئلا فان اطلاق عند على ما يقرب بشيء انما يكون بالاضافة الى ما يبعد عنه وانما يحتاج الى هذا الالحاق
من فسر المبهم بالجهات الست وحدها كما هو مذهب بعضهم ويلحق بالمبهم في قولك جلست مكانك
فانه مبهم بالنسبة المذكور لانه اسم لما يتمكن فيه وليس اطلاقه عليه باعتبار امر غير
داخل في مسماه لكنه الحق بالمبهم لانه كثير الاستعمال فناسب به التخفيف بحذف لفظة في من اى من
ولان الاماكنة لتبيين مكان في لفظ مكان ابهاما ما لما في الجهات الست وقولهم لكثرة عمل هذين الوجهين
ويلحق بما بعد دخلت من الاماكنة المعينة نحو دخلت الدار بطريق النوع لكثرة استعماله
فانه دخلت لازم وما بعده منصوب على الظرفية فيكون ملحقا بالجهات على الاصح فالمجموع
ان دخلت متعد وما بعده مفعول به فلا الحاق على قولهم ومشكل الاول ان مصدر الفعل
على صيغة الفعول نحو المدخول وهو في الاغلب مصدر اللازم ولا ضد الدخول الخروج وهو ونصب
لازم اتفاقا وبني استعماله مع في نحو دخلت في الدار وقال الجد ي انه متعد لان المتعدي
هو الذي لا يتعلق الا بمتعلق غير الفاعل والدخول كذلك لانك لو قدرت انتفاء المدخول البتة لانتفى
من المذهن ان تفهم معنى الدخول كما انك لو قدرت انتفاء متعلق الضرب عن الذهن لم تفهم معنى
الضرب بخلاف القيام فانك لو قدرت انتفاء الموضع عن الذهن لفهمت معنى القيام ويحتمل ان يكون

والحاضر ما نصبا واذا تلت خلف زيد كان هذا اللفظ مستغرقا لجميع ما يقابل ظرفا لانقطاع الاذ
كما ان لفظ قام زيد مستغرق لعين زمان من وقت ابتداء خلق الله تعالى العالم الى وقت حدوث
وكذا لفظ يقوم لكل زمان مستقبل واعلم انه يجب عليه ان يستثني من المكان المبهم جانبا
مستغرق
وجهة ووجها وخارج الدار وداخل الدار وجوف البيت فانها من المكان المبهم مع ان
الفعل لا ينصبها فلا يقال زيد خارج الدار بل في خارجها كما لا يقال زيد داخل البيت وجوف
البيت بل في داخله وفي جوفه وكذا لك يجب عليه ان يستثني عن الظرف المشتق مر حدث
مصدر
لا يكون بمعنى الاستقرار والكون في مكان كالمضرب والمقتل والمأكل فانها مبهمة لان تسميتها
انما يكون بسبب الحدث الواقع فيها والحدث خارج عن مسمى المكان مع انه لا يجوز ان يقال نمت
مضربَ زيد وقت مضربه والنعت للظرف في نحو سير عليه طويلا وكثيرا وقليلا وقديما
وحديثا يختار ان يكون هذا النعت ظرفا لازم الظرفية ويكون في تقدير زمانا طويلا وزمانا
وهو طويلا وغيره
كثيرا الى اخره وذلك لان النعت ليس في الحقيقة بظرف وانما هو قائم مقامه والدال على كونه
النصب
اي كون هذا النعت ظرفا لازم الظرفية
ظرفا اعرابُ منصبه فلو لم يكن لازما للظرفية بل رفع وقيل سير عليه طويل لم يبق هناك شيء يدل على
ظرفية بخلاف الظرف الحقيقي فانه اذا زال اعراب نصبه بقي جوهر حروفه الدال على الظرفية وقيل
يجوز جعل هذا النعت على المصدر اي سير عليه سير طويلا وقد يجعل المصدر زمانا وذلك لان
اي نعت الظروف
المصادر تقع في الازمان فناسب ان يجعل لسعة الكلام زمانا لا على طريق الاضافة اي على تقدير حذف
للظرف
المضاف نحو كان ذلك خفوق النجم خلافة فلان على معنى وقت خفوق النجم ووقت خلافة وقد
يتسع فيه اي في المفعول فيه فلم يقدر في الظرف ولم يؤت بلفظة في المضمر بل يتعدى الفعل اليه تقديما من حيث
الى المفعول به فيقال صمت يوم الجمعة على معنى ان الصوم وقع على يوم الجمعة كما وقع الضرب على
زيد في ضربت زيدا على سبيل المجاز وذلك لان الصوم لا يوقع في اليوم كما ان الضرب في زيد والمعنى النحو
على ما كان عليه قبل الاتساع عند الامام اي على فيه ينصب نصب المفعول به وذلك الاتساع لشدة
مصاحبة بالواقع فيه وكان نزل تضمن معنى ما يتعدى الى واحد كما تقول اليوم
تشبيها بالمفعول به في تعديه الى واحد ضربتم اي
فاذا اضفتم سير عليه
ان يكون جوابه مقدم الجار و
فان شئت رفعتها بفعل ما لم يسم
فاعله وان شئت نصبتها على الظرف كذ
ذلك عندي جيد انتهى

هو الضرب او الانتفاء الدال عليه حرف النفي و تحقيقه ان المراد ان كان نفي ضرب معللا بالتاديب

فهو من تتمة النفي والتعليل للنفي ويكون المعنى انتفاء الضرب كائنا من اجل التاديب لانه قد يوجد لا

بعض الناس بترك الضرب لا بالضرب وشرط انتصابه بتقدير اللام ليلا ينتصل العلة

المستفادة من نصبه اليها اي الى اللام عند ظهورها وذلك لان اللام موضوعة للتعليل فاذا اظهرت

استفيد التعليل منها واذا اضمرت حيث يكون شرائط حذف اللام حاصلة فيه استفيد التعليل

من نصبه كالظرف باظهارها فان لفظة في لما كانت موضوعة للظرفية استفيدت الظرفية منها

عند اظهارها واذا حذفت حيث يكون المفعول له ظاهرا في الظرفية ومن وضعها عليها استفيدت

الظرفية منه ولانه لو اظهرت اللام لوجب اجرها اذ حرف الجر لا يلغى فلا يكون منصوبا فان كان

المفعول له مصدرا حقيقة لا تقديرا كان مع الفعل صدر من فاعل الفعل المعلل بالمفعول له

سواء كان الفعل مذكورا او مقدرا كقولنا بريكم البرق خوفا وطمعا وسواء كان الفاعل مذكورا كما

او لا كقولنا ضرب الصبي تاديبا وهذا اولى من قول غيرنا فان كان مصدرا وفعلا لفاعل الفعل

المعلل او لا حاجة الى ذكر المصدر او الفعل وليس المفعول له من لفظه اي لفظ الفعل لانه لو كان

من لفظه لكان مفعولا مطلقا لا مفعولا له واقتران المفعول له به اي بالفعل في الوجود بان يخبر

وقوع الفعل في بعض زمان المفعول له خوقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الفعل اخر

زمانه نحو جئتك خوفا من فوات او بالعكس نحو جئتك اصلا حال كما حال النفوس فانه

يجب ان يكون المفعول له مقارنا لا ممكن الانفكاك فيما بني الفعل المعلل والمعلل به لا افعال الجوارح

لعدمه اي لعدم الانفكاك لها بل وافعال القلوب فان المفعول له غاية وغرض والاخير مقصود بالحصول

نفسانية يمكن الانفكاك بينه وبين الافعال المعللة به فلا يقال طلبت فضلا ولا جئتك اكراما

بخلاف للفضل والاكرام باظهار اللام واما قولهم ضربته تاديبا فعلى تاويل ارادة التاديب جاز تقديرا مع ان

اي تقدير اللام عند هذا الشرط وذلك لان المفعول له يضعف مشابهة بالمفعول المطلق

بدخوله في ضمن الفعل لانه فعل لفاعل الفعل المذكور ومقارن لوجود الفعل فكما يتعدى الفعل

اليه بغير اللام يتعدى الى المفعول له بغيرها ولان الفعل يقتضيه اقتضاء العلة المعلول

والا يكن مصدرا صدر عن فاعل الفعل المعلل ولم يقترن به في الوجود فالاظهار اي اظهار اللام

واجب لانه اذا افقدت هذه الشرائط او بعضها لا يكون داخلا في ضمن الفعل لانه اذا لم يكن مصدرا

نحو جيئك للسمن ومنه قولهم وهو الذي ينزل على عبده ايات بينات ليخرجكم من الظلمات الى النور

لم يلزم من جنس الفعل المعلل فلم يكن داخلا فيه وكذلك ان لم يصدر عن فاعل الفعل المعلل نحو جيئك

اكراما لزائر لان فعل زائر لا يدخل تحت فعل آخر وكذا اذا اختلفا في الوجود نحو جيئك اليوم

لمخاصمتي اياك امس لان الفعل الكائن امس لم يتصور دخوله تحت الفعل الكائن اليوم فان

قلت ما تقول في قولهم يريكم البرق خوفا وطمعا فانه خوفا وطمعا ليسا بفعلين لفاعل المعلل الذي

هو الاراءة وهو الله تعالى لتنزهه عنهما مع انه حذف اللام منهما فاجاب عنه بقوله وخوف يريكم

البرق خوفا وطمعا محمول على فعل ايمن خوفا وطمعا الدال عليه اي على فعل ايمن يوبي لان

الانفعال والمطاوعة وهو هنا فعل ايمن يوجد مع الفعل وهو يريكم كما في قولنا نحو كسرته

فانكسر وقطعته فانقطع ويجب ان يكون فعلين لفاعل الفعل المعلل الذي هو الرؤية وهو المخاطب

والاول ان يقول ان يريكم متضمن للرؤية اي يجعلكم رائين فلا حاجة الى الحذف او نقول انه محمول

على حذف مضاف اي ارادة خوف وطمع والارادة فعل الله تعالى ويجوز اقترانه اي اقتران المفعول له

ويلزم اللام نحو التاديب ضربت زيدا له ويجوز التقدم اي تقدم المفعول له على عامله

كما يتقدم المفعول به اذ لا مانع من تقديمه كما في المفعول معه فان الواو فيه مانعة من التقدم

ولذا يجوز تعريفه باللام والاضافة خلافا للمبرد فانه قال بوجوب تنكيره لمشابهته الحال

والتمييز قوله يريكم مفعول له عامل فيه جمهور لمخافة وزعل المحبوب مفعول له من زعل الحبوب

عليه اي على الجريح لان قوله وزعل المحبوب مفعول له مع انه معرفة وكذا قوله تحاذر الموت يريكم

حجة عليه والعامل فيه الرؤية التي لا يثبت شيئا والجمهور على ما حولها والله اعلم

النشاط

والمحبور والمسرور والعول الخوف والتعول التخوف والمحبور جمع مِحبَر وهو المطمئن من الارض

اى يذهب النوم الوحشى حين افلت من الصايد كل مشرفة من الرمل ويخلو بها لخافته

من الصياد ونشاطه بنجاته من الصايد ولحى فتة من نهزل الاكلة المطمئنة وانما يذكر مخافته ان

اخر البيت ايضا ليكون ايضا شاهدا للمفعول له المعرف باللام وهو العول كما ذكر المعرف

بالاضافة لانه ذكر فى شرح ابيات الكتاب ان العول عطف على كل وعلى هذا يكون مفعولا له لا مفعولا

فلا يكون الاتيان به نقضا فى الاستشهاد ولا يكون المفعول له منجرا باللام الا حال كونه مختصا

بالام او بالاضافة فلا يقال ضربته لتاديب وانما يقال ضربته للتاديب وذلك لانه اذا لم يكن

مختصا يكون له شبه خاص بالمفعول المطلق الذى يكون للتاكيد فكما لا يجوز اجتراره كذلك

لا يجوز اجترار المفعول له ولانه حال التنكير يشبه الحال والتمييز من جهة اللفظ لتنكيره

ومن جهة المعنى لما فيه من البيان فيجب ان يكون منصوبا كما يجب ان يكونا منصوبين واذا انتصب

منع من الجر والمفعول معه وهو ما ذكر بعد واو واحترز به عما ذكر بعد مع نحو

جلست مع زيد وبعد الباء بمعنى مع نحو اشتريت الدار بالالف لانها تجاب هذه الواو ومعمول فعل

احترز عن نحو زيد وعمرو اخوك سواء كان المعمول فاعلا او مفعولا على الاصح نحو يعجبنى وزيدا اكرامك

درهم وثمن سيبويه ان زيدا مفعول به لفظا كان الفعل او معنى نحو ماشانك وزيدا وما لك وعمرا جر معمولا

اذ المعنى ما تصنع وذلك ان شيانك بمعنى فعلك وصنعك فيكون بمعنى المصدر الذى فيه معنى الفعل وهو الطان

فيقوم الاستفهام بدلا من الفعل وكذلك الجار والمجرور عن كل مع الاستفهام بدلا على الفعل دلالة

ظاهرة والمراد من المصاحبة المستفادة من الواو مشاركة ما بعد الواو لمعمول الفعل قبلها فى ذلك الذى

الفعل فى زمان واحد كجئت وزيدا او فى مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فانه

تعذر العطف بعد الواو التى تدل على المصاحبة لفظا او معنى فالنصب على انه مفعول معه واجب

سواء كان الفعل لفظا نحو ما صنعت وابالك فان النصب واجب قبل مختار رضى مبنى على العطف المنتفى

على الضمير المرفوع المتصل الا بالبدل او المنفصل او بفاصل بين المعطوف والمعطوف عليه فيجب او يحسن كما ان شاء الله تعالى

والسوال هنا عن صنع المخاطب مع ابيه ولو قلت ما صنعت انت وابوك يحتمل ان يكون

السوال عن كل واحد بانفراده ويكون المعنى ما صنعت انت وما صنع ابوك على حدة فلا يلزم

المصاحبة او معنى نحو ما شانك وزيدا فانه تعذر عطف الضمير المجرور من غير

اعادة الجار عند البصريين ونحو استوى الماء والخشبة فانه لا يجوز العطف على مرفوعه

المعنى لان المعنى ارتفع الماء مع الخشبة وهنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع

الماء وقت زيادته والا يتعذر العطف فالعطف واجب انه كان العامل معنى من معانى

الافعال نحو ما شانك زيد وعمرو وما لزيد وعمرو وذلك لان معنى الفعل غير بالغ دون

الفعل فلا ينتصب به المفعول معه من غير ضرورة كما ينتصب بالفعل وقال فى المفصل للمجرد

الاختيار وهو اى العطف والنصب على انه مفعول معه جايزان مع رجحان العطف لان

الاصل فى الواو العطف انه كان العامل فعلا لفظا نحو ما صنعت انت وابوك ويجوز اضمار

اى اضمار المفعول معه منفصلا لا متصلا لوجود الواو الفاصلة بينه وبين عامله نحو

قوله وايانا فلانا يبتغى عن الماء اذ لا قاه حتى تغددا اى فان العاشق والمحبوب

لعطشانهما يبتغى شرب الماء حتى تغدد وتقطع من غاية شربه ونهاية اعتنايه وهو المفعول

معه مقصود على السماع على راى وهو راى سيبويه فلا يحمل هذا التقسيم مترجب

العطف والنصب وجواز الامرين على قوله لانه لا يجاز ما سمع منه وانما يستقيم على قول

الاخفش وابى على لان المفعول معه عندهما قياس والمختار اى بما لا اصل الذى هو المفعول

سبعة الحال والتمييز والمستثنى وخبر باب كان واسم باب ان واسم لا النافية للجنس وخبر

ما ولا المشبهتين بليس وانما الحق الحال بالمفعول لانها فضلة يتم الكلام بدونها كما ان المفعول

فضلة ولانه شبيه خاص بالمفعول فيه لانها فى معناه اذ معنى ضربت راكبا ضربت فى حال ركوبى

ولذا الحق التمييز به لانه واقع فى امثلة موقع المفعول الا ترى ان قولك طاب زيد نفسا فى

رطل خلا ومنوان سمنا وعشرون درهما وما فى السما موضع راحة سحابا بمنزلة قولك ضرب

زيد عمرا.

وزيد ضاربه عمرا وهما ضاربان خالدا وهم ضاربون بكرا وعجبت من ضرب زيد عمرا وكذا
الحق المستغنى به لكونه فضلة ولم يشبه خاص بالمفعول معه في ان العامل في كل واحد منهما
بتوسط حرف الاستثناء والواو بمعنى مع والحاق الاسم في باب ان والتجنيس في باب كان لما زاد
ان عاملها لاقتضائه شيئين يعني المسند والمسند اليه اشبه المتعدي من الافعال
المقتضي اسمين والحاق الاسم في لا النفي الجنس لما ان لا محمولة على ان لما تقدم الحال وهو
نكرة لان التنكير اصل ولا يحتاج الى تعريف فتبقى على الاصل واما لا يحتاج اليه لان المقصود
من الحال تقييد الحدث المنسوب الى الفاعل او المفعول بالحال وهذا التقييد يحصل من
النكرة اوفي تاويلها اي اوموصوفة في تاويل النكرة نحو واورد عليها الحوال وفعلت جهدك
ومررت به وحده وقال سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة في مجتهدا
ومنفردا وقال ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر
اي معتركة الحوال ومجتهدا جهدك ومنفردا وحده وكذا قوله مررت بهم الجمّ الغفير مؤول
بان اللام فيه زائدة اي حال كونهم جماً غفيراً اي جماعة كثيرة ساتين بكثرتهم وجه الارض
من جمّ الشيء اذا كثر والغفير من الغفر وهو الستر وهو مفعل بمعنى الفاعل وانما حذفت
التاء منه مع انه صفة جماً حملا للمنحل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول مبينة تلك
النكرة اوما هو في تاويلها لهيئة صاحب معرفة لان حق صاحبها ان يكون معرفة لانه في المعنى
مخبر عنه كما ان الحال خبر والمخبر عنه ان يكون معرفة ولانه لو كان نكرة لكان تخصيصه
بالصفة اولى من ذكر الحال التي تقيد الفعل المنسوب اليه فان المعرفة معلومة بحسب الذات
فتبيان الهيئة اولى وهو انما يحتمل بالحال بخلاف النكرة فانها الى بيان الذات احوج وهو
انما يحصل بالصفة فذكر الصفة هنا مغن عن ذكر الحال او في حكمها اي نكرة في حكم المعرفة
بان يكون نكرة مختصة بوصف او اضافة نحو جاءني رجل من تميم فارساً او تقدمت الى جاريتي رجل
محتالة او نكرة مقربة من المعرفة باستغراقها بنفسها نحو جاءني كل رجل عالماً او بتوقوعها في سياق
النفي

نحو قوله لا يرتكن احد الى الاضجام ما نحوفا يوم الوغى بجبان او واقعة في حيز الاستفهام نحو
هل اتاك رجل راكباً هو اي صاحب الحال الفاعل عند صدور الفعل عنه او المفعول عند
وقوع الفعل عليه واحترز بذلك عن الصفة فانها انما تبين هيئة ذات مطلقاً من غير
تقييدها بفاعليتها او مفعوليتها فقولك جاءني رجل عالم فالعالم فيه لا يدل الا على هيئة ذات
وانما استفيد كونها فاعلا من جاءني فقولك عالم بخلاف الحال فانها موضوعة للدلالة على
هيئة الفاعل او المفعول واما الجملة في قولك اتيتك والجيش قادم فهي حال وبيان للازم
الفاعل وهو زمان الاتيان فكانها بيان للفاعل لفظاً ومعنى حال من الفاعل او المفعول
بمعنى ان الفاعل المقيد فعله بحال قد يكون فاعلا لفظاً ومعنى وقد يكون فاعلا معنى لا لفظاً
وكذلك المفعول نحو ما شاكر قائما فانه حال من الفاعل معنى اذ المعنى ما تصنع قائما وكو
هذا يعلي شيخا حال من المفعول معنى لان المعنى اشيب الي يعلي او انبه عليه حال كونه شيخا
فالحال حال عن يعلي بهذا الاعتبار لا باعتبار ان هذا مبتدأ ويعلي خبره والا لزم اختلاف
العامل في الحال وصاحبها فان تخصص تنكير اي تنكير صاحب الحال بان لا يكون مختصا
من الوجوه المذكورة او تضمنت الحال معنى الاستفهام وجب تقديمها اي تقديم الحال عليه
اي على صاحبها لكن عند تخصص تنكيره انما يجب تقديمها على صاحبها فقط وذلك لانها لو تاخرت لالتبست
بالصفة في حال النصب نحو قولنا ضرب رجلا راكبا قائم فدفعت في حال الجر والرفع وان لم
تلتبس في حال طرد الباب واما عند تضمنها معنى الاستفهام فانما يجب تقديمها على صاحبها مع العامل وذلك
لاقتضاء الاستفهام صدر الكلام نحو كيف فعلت اي اكائنا على اي حال فعلت ويجوز ان
يكون كيف صفة مصدر محذوف لا حالا اي افعلا كائنا على اي حال فعلت ولا يتقدم
الحال على العامل ان كان العامل اسم الاشارة نحو هذا زيد قائما اي اشير اليه حال كونه قائما
وليت ولعل وكان نحو ليتك قائما عندنا اي اتمناه عندنا في حال قيامه وعلى هذا الحلك
قائما عندنا وكان زيدا قائما الا سد لذا كل ما كان فيه معنى الفعل كحرف النداء نحو يا زيدا منها

وحرف التشبيه كزيد كعمرو راكبا ومعنى التشبيه من غير لفظه الى عليه كزيد ممرور مقبلا
والمنسوب كوانا قرشي مفتخرا واسم الفعل كخذ عليك بفتح الباء والمراد بمعنى الفعل كل ما
يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون موافقا له في الاشتقاق فالاول ان يذكر بدل قوله ان كان اسم
الاشارة الى آخره ان كان معنى الفعل ليكون اتم فائدة واعم تالية لان معنى الفعل لكونه مبنيا
يمنع تقديم الحال عليه لاالخصوصية كون اسم الاشارة وليت ولعل وكان وذلك لضعف مشابهتها
للفعل لعدم موافقتها له في الحروف والحسبة والفعل الحرفي ضعف بالتاخير بدليل انه لا يجوز العامل
الضعيف تقديم معموله عليه فالحال اولى بذلك والثاني ان يذكر بدل قوله ان كان معنى الفعل
الخ ان كان العامل فعلا او شبهه لان الحال يتقدم عليهما اذا لم يكن مانع يمنع من تقدمها على ما
سيجيء وكان الحال جملة مصدرة بالواو او فعلا مقرونا بقد او بلام الابتداء نحو لانتم محسنا او لام القسم نحو والله
لافعلن ما لم يعامل الحال على الظرف مستقرا عامل فيها وهو مما يصح تصحيح الفعل ايضا خلافا للناس
فانه يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفا بشرط ان يكون المبتدأ منتقدا على الحال نحو
زيد قائما في الدار او امامها تاخر توافقا سيبويه في المنع فلا يجوز عندهم ايضا زيد قائما في الدار لانها
في الدار زيد بخلاف الظرف فانه يجوز تقديمه على الظرف المستقر ولم يجز ذلك في الحال وان كان بينهما
من الشبه كما اوضحناه في شرح الكافية وكل دار له درهم فقيرا وكل يوم منصوبا على الظرف
والعامل فيه معنى الفعل الذي في كل وذلك لاتساعهم في الظروف ما لم يتسع في غيرها ويجوز ان يكون معنى قولنا
بخلاف الظرف ان الحال لا يتقدم على الظرف المستقر فيها بخلاف الظرف اذا كان حالا فانه يجوز تقديمه على العامل
المعنوي اذا كان ظرفا مستقرا تشبيها بالظرف المستقر الذي وقع حالا نحو الظرف الذي يجوز تقديمه على العامل المعنوي
نحو في الدار زيد راكبا ودرهم لا يتقدم الحال على صاحبها المجرور بالاضافة بالاتفاق سواء كانت الاضافة معنوية نحو
قولنا قبل علم ابراهيم جنينا او لفظية نحو جاءني ضارب زيد مجردا او بحرف الجر على الاصح خلافا لمن اجاز
جاءني من احد غير الواو
لان الحال تابعة

فلوجوب لفظة قد فيم وتريح الحال المفردة ان تكون مجردة منه كما يكون مجردة خروج المنع اذ لا ان
المثبت لما وجب تصديره بقد شابه المنفي لفظا من حيث توسط قد بين الحال وذيها كتوسط
حروف النفي بينهما ومعنى من حيث ان الماضي اذا تجرد عن قد يصلح لاقتران حدثه بكل جزء
من اجزاء زمان الماضي واذا دخلته قد لم يصلح الا لاقتران الحدث بالجزء القريب من الحال
فيشبه قد حرف النفي لخروج ما يراد به عن صلاحية الاقتران بسببه تقول اتاني
زيد قد جهد السير او قد جهد السير وقد اي لفظة قد يجب ولو كان تقديرا لا
لافظا في الماضي المثبت نحو قوله تعالى او لم حصرت صدورهم اي قد حصرت صدورهم
وذلك لاستقباحهم في الظاهر الجمع بين لفظ الماضي والحالي وان كان حالية الماضي بالنسبة
الى عامل ولفظة قد تقرب الماضي من ذلك الزمان فيكون المعاربه بمنزلة المقارنة واعلم انه
انما يجب قد اذا لم يكن الماضي واقعا بعد الا والا فالاكتفاء بالضمير وحده من دون قد
والواو اكثر نحو ما لقيته الا اكرمني لانه بتأويل الامكرما لان الاغلب في الا ان يدخل على
الاسم ولفظة قد لا يدخل عليه وقد جاء اسما في الاستعمال لازمة النصب عليها ايم
على الحال نحو طرا وكافة وقاطبة والاكثر ان يجي الحال منتقلة دالة على الحدوث والتجدد
غير لازمة لصاحبها ومن ثم اشترط ان يكون مشتقة او يؤول بها اي بمعنى
المشتقة مما يدل على الانتقال والحدوث نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا واول النهار طلع
ثم خلال ثم بلح ثم بسر ثم رطب ثم تمر فهذه احوال منتقلة والعامل في بسرا اطيب على الاصح
لان العامل في رطبا هو اطيب بالاتفاق لا اذ ليس العامل في هذا من معنى الاشارة
والتنبيه لانه لو كان العامل كذلك اي معنى الاشارة لتقيد معنى الاشارة بها اي بالبسر لان
العامل في الحال مقيد بها لا المشار اليه اي لا يتقيد المشار اليه ولا اجنبي اي خبر اسم الاشارة
وهو اطيب بالبسر لان تقيد اسم الاشارة بالحال لا يوجب تقيد المشار اليه ولا تقيد خبره
بالجواز هذا ما يتم اي فان اسم الاشارة هنا مفيد بحال التمام والاخبار عنه بتوم اي مطلق
غير مقيد

فان اسم

فان تقيد اسم الاشارة انما كان
لكون تقيد خبرها لما جاز
هذا ا

كقولك هذا زيد قائما تؤد ونحي وضده قولهم اني وسول الله اليكم والاسمية بالواو والضمير اذا لم تكن
موكدة نحو خرجت فاذا زيد واقف قائم لان الحال لكونها فضلة تجي بعد تمام الكلام احتاجت في الاكثر الى مزيد ربط
فقصدت الجملة التي اصلها الاستقلال والدلالة على الثبوت فلا يكون واردة على اصل الحال بالواو
المجردة للربط والجيء بالضمير الدال على الاتصال بخلاف الجملة التي وقعت خبرا او صفة او صلة فانها
لا تحتاج الى ذلك المزيد بل يكتفي فيها بالضمير لعدم كونها فضلة الا اذا وقع الواقعة خبرا او صفة
او في انفصال بوقوعها بعد الا فانها قد تتصدر بالواو وحوما حصل الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا و
هو فقيه وبالواو وحدها نحو لئن اكلك الذئب وانا جمع والجيش قادم اجواء لما يجوز الظرف لانها في المعنى ظرف فكما
يجوز خلا الظرف الضمير جاز خلوها عنهما او بالضمير وحده على ضعف وذلك لان الواو وتوذن
في اول الامر ان الجملة مرتبطة بما قبلها غير مستقلة بنفسها بخلاف الضمير لانه لا يوذن في اول الامر وانضعف
بذلك دائما سواء كان المبتدأ ضمير ذي الحال اولا وسواء كان الضمير واقعا فيما هو صدر الجملة
او لا نحو جاءني زيد هو راكب وكقولك لاجتهدن الليلة ما انت عاذل الا جعفرسي بالم يعرف قولك بلسنه
فجعفر مبتدأ وسي خبره والجملة حال من الضمير المستتر في عاذل وقد تخلو من الواو والضمير الجملة الاسمية عند ظهور الملابسة نحو خرجت فاذا
على الباب والبواب وهي ثلثة اقسام المضارع المنفي بلا وما والماضي المثبت والمنفي بها اي بالواو وحدها
والضمير او باحدهما اي يجوز اجتماعهما والاكتفاء باحدهما لا اقسام تسعة اما جواز الامرين نحو
الواو وتركها في المضارع المنفي فلورود كل على اصل الحال دون اخيها ولان الحال في جاءني زيد لا يركب او ولا
في الحقيقة هو الانتفاء لان معناه غير راكب فلا يلزم من وجوب حذف الواو في المضارع المثبت الذي هما ضمير
جوي بحرف اسم الفاعل وجوب حذفها في المضارع المنفي الذي صار الحكم للنفي لا الاسم الخلعل وانما جاز الاكتفاء
حذف الواو مع ذلك لان المصحح للحالية هو الفعل لا النفي وانما يجب ان يكون الفعل منفيا بما احد حروف ثلثة اقسام
وفي المثبت لا واو فكذا يجوز ان يكون المنفي بغير الواو لوجود العلة المصححة للحالية فيهما وكذا يجوز فاقصر الكلام
الامران في الماضي المثبت والمنفي لورود كل على اصل الحال دون اخيها اما النفي فلما تقول اخذت
اجتهد فما ان يعينني احد وما كان كقولك لقد خشيت بان اعوت ولم يكن لحرد اين على ابي ضمضم واما المثبت فلما
والنفي في هذا

فلوجو

بحال القيام فكذا فيما نحن بصدده فيما سلمتم وانما قلنا ان الاخبار بالباب عن المشار اليه
غير مفيد بالقيام لانه لو كان مفيدا لم يلزم تقييده بحيث ان مكون المشار اليه قائما في غير حال
القيام لان معنى التقييد للحال في القابل لم وضعا يقتضي امرين وجود القيد عند وجود
المقيد وعدم المقيد عند عدم القيد وكل واحد من هذين الامرين منطوق للتقييد
الا ان الاول صريح والثاني غير صريح مثلا اذا قلت جاء زيد راكبا يلزم من وضعه وجود المجيء
عند وجود الركوب وعدم المجيء عند عدم الركوب وهذا منطوقه ولا يجوز مخالفته لان المنطوق
من مقتضى الوضع كما ذكرنا فيكون مقصودا بالذات فلا يجوز مخالفته بخلاف المفهوم فانه ليس
من مقتضى الوضع فلا يكون مقصودا بالذات فيجوز مخالفته فعدم المجيء عند عدم الركوب وهو
قسم من اقسام المنطوق لا يجوز مخالفته وعكسه وهو عدم الركوب عند عدم المجيء هو المفهوم
فلو قدرت الركوب عند عدم المجيء كان هذا مخالفة للمفهوم وهذا جايز وبهذا البيان يسقط
اعتراض من قال ان الاخبار بباب مفيد على معنى ان المشار اليه سواء كان في حال القيام او في غير حال
القيام بان كونه غير اب في غير حال القيام منطوقه فلا يجوز مخالفته فاذكى اي اذا لم يكن المشار اليه
لا اخا مقيدين بحال البسرية اذ كذلك في تفضيل الشيء على نفسه في حالة واحدة وهو لا يجوز
لاقتضاء التفضيل التغاير بين المفضل والمفضل عليه بحسب الذات نحو زيد افضل من عمرو في حال
كون زيد بسرا وعمرو رطبا نحو زيد في حال التلبس احسن منه في حال التعري وانما يؤدي الى ذلك هنا لان
وجود الحال الاولى وهو بسرا وعدمها على تقدير ان يكون العامل اسم الاشارة سواء باعتبار الخبر
لعدم تقييده بها كما ذكرت قلت هذا الطيب منه رطبا فيكون الضمير المستكن في اطيب راجعا الى المشار اليه
الذي لا يتقيد بالحال وهو بسرا وكذلك الضمير المجرور في منه عايد اليه فيلزم تفضيل الشيء على
نفسه باعتبار حالة واحدة وهو حال كونه رطبا فوجب ان يكون الخبر مقيدا بحال البسرية لئلا يلزم
المحذور واذا كان مقيدا بها يلزم ان يكون عاملا فيها فان الطيب اعتباريتين لان معناه زاد طيبه
وهو مرجوح لا فساده في عمله في حالين

على السامع وكذا قيل ولا يقال ان الحال مبينة لهيئة الفاعل او المفعول دائما وقد تحققت الانسان قائما جعلته حاصلا في علمي حالة قيامه فيكون قيد المحصول لا الدوام كما انه جواب سؤال مقدر ينشأ من العلم الحاصل حتى يصح وقد زعم القيام بلزوم انتفاء ابتداء المحصول لانتفاء العلم الحاصل وكذا ذا كان انتقديره زيد ابوك عطوفا فانه عطوفا فان التقييد ابجعال المعرفة ويصير الحال لانها قيد مقيدة لا مقيدة لانها عطفته وانما سميت موكدة لانها تؤكد الخبر الذي يدل الجزء عليها او على الحال بالالتزام فلا يستعمل هذه الحال الا فيمن اشتهر بالخصلة الخ دلت عليها الحال وتلك الخصلة قد تكون نجدا كعنترة اذا حام جواد او تعظيما كحوات الرجل عالما او تحقيرا كخروجك المسكين مرحوما او زهدا كخروجنا الحجاج يستغاث الدعاء وغير ذلك كخوزيد ابوك عطوفا والعامل منذ سيبويه فيها معنى الجملة اي احقه عطوفا من حقتك الامر اي تحققته وعرفته وعلى هذا يكون بيانا لهيئة المفعول وانما يلزم حذف حاملها لتضمن الجملة اياه وذلك لان العلم بالملزوم يستلزم العلم بالملازم والمتكلم في قولك زيدا ابوك عطوفا اثبت الملزوم ليؤيد به ما يلزمه اثبات الملازم اي ملاحاجة الى ذكر احقه واثبته وقيل ان التقدير يحق عطوفا ويكون على هذا بيانا لهيئة الفاعل على العطوفة وهو المعروف وقال ابن مالك الحامل معنى الجملة كانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا فان الجملة وان كان جوابا انها حاملة معنى الفعل فلا بد من استناد احد جزئيها الى الاخر معنى من معاني الفعل وعلى هذا يكون الحال لان الحال لا يتقدم على عاملها المعنوي حال مؤكدة معنى الفعل فلا يجوز تقديمها على جزئي الجملة ولا على احدهما وجوز مجيئها بعد المفرد لا الكثير مخالفة للفعل لفظا لا معنى لقولهم نعاما ولا انثوا في الاربد مصدر بزوا لقولهم ثم وليتم مدبرين وقد تجيء موافقة له في اللفظ كقولهم ارسلتك للناس رسولا والتمييز بهو مصدر بمعنى بعد المميز بكسر الياء على معنى ان هذا الاسم يبين مراد المتكلم من غير مواده او بفتحها على ان المتكلم يبين كونه بهذا الجنس من سائر الاجناس ما يبقى بعض محتملات يدخل فيه كالذات والحال والمحتملات بفتح الميم لان المحتملات بكسرها الخ انتصب عنها التمييز فان قولك عشرون وثلاثون واربعون محتملات لا يكون من الدراهم والدنانير والدراهم والدنانير الخ تذكر لان الابهام المحتملات بفتح الميم

لانها الخ احتملها عشرون فرنشأت وضعا اي نشأت هذه المحتملات وحصلت باعتبار اصل الوضع واخرجهم ما يعين بعض محتملات الاسم المشترك نحو عين جارية فان الابهام فيه ليس باصل الوضع لان الواضع وضع لمعنى معين ثم اتفق منه او من واضع اخر ان يضع ذلك اللفظ لمعنى اخر معين فيحصل الابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض عن ذات يتعلق بقوله يعين لتضمنه معنى الرفع واخرجهم عن الحال لانها رافعة للابهام عن هيئة الذات لا عن نفس الذات وعن الصفة نحو جاءني رجل طويل فان رجلا باعتبار الذات لا ابهام فيه وانما الابهام فيه باعتبار الصفات فصفة الذات مبهم دون الذات وقول من قال ان التمييز منصوب بنحو رجع القهقري لانه لما رجع القهقري نوع لم يكن منزها من قولك رجع في اصل وضعه كما ان الدار لم يكن منزها من قولك عشرون فرسخا ودلان نحو القهقري بيان لهيئة الرجوع لا لذات الرجوع وقولهم ما يعين بعض محتملات او في من قولهم غير ما يرفع الابهام لان المراد برفعه الابهام ان كان رفع جميع الابهام ففي التمييز فساد اذ يجب ان يكون التمييز رافعا لجميع الابهام وان كان المراد رفع بعض الابهام يكون في قولهم ابهام وكذا قولهم نشأت وضعا او في مقر اعم المتقن لان دلالة قولهم على الخصوص اقوى من دلالة قول غيرهم مذكور تلك الذات في اللفظ لا مقدرا واعلم انه يدخل في هذا التعريف المنصوب على التشبيه بالمفعول نحو زيد حبي وزيد حبي والمضاف اليه من نحو طار زيت والصفة من نحو فرسخ عشرون فرسخا فالاولى ان يقول في تعريفه نكرة منصوبة خبرية تابع فيهم معنى الجنسية قولي في مقدر حال من ضمير نشأت والمعنى يكون واحدا او مبهما او مضافا مقدارا مبلوما بعدد مقدر الشيء ومبلغه سواء كان المقدار كيلا وهو ما يعرف بقدر المكيل نحو قفيز ان برا او وزنا يعرف بقدر الموزن نحو منوان سمنا او مساحة يعرف بقدر الممسوح من مسحت الارض مساحة اذا ذرعتها نحو ما في السماء من رفع كزسحابا او مقياسا نحو على التمر مثلها زبدا فان مثلها من المقاييس التي يقاس بها الشيء او على التمر من بدمائل للتمر في المقدار او عددا معبرا نحو احد عشر بحلا

ناجية الكاتب صاحب المفتاح

او كناية نحو كم درهما مالك وعندي كذا درهما وسمي العدد او في مقدوره غير مقدار نحو خاتم حديدا ولله در فارسا فان فارسا تمييز عن الضمير في در ان كان الضمير مبهما لا يرجع الى سابق معين والا كان راجعا الى سابق معين نحو لله بلده فارسا كذلك التمييز عن المشبه في الاضافة فانه اشتبه ان اضافة الذراعين اتت جهة فبين ان اضافة الذراعين من جهة المفرد سببية وهو اي التمييز عن غير المقدار قليل بالنسبة الى المقدار وذلك لان المقدار مبهم محتاج الى مميز ونصب المميز نص على كونه مميزا بخلاف الجر فانه على الاضافة فهو في غير المقدار اولى لان ابهامه ليس كابهام المقدار وهذا معنى قولهم وخفض اي خفض غير المقدار اكثر من نصبه نحو رجل فاتم حديد او عن ذات مندرج في جملة نحو طاب زيد نفسا او اباء فان طاب مسندة باللفظ الى زيد وهو في المعنى مسند الى مقدر مبهم فاذا قصدنا ان نصرح بذلك المبهم قلنا في المثال الاول طاب شيء زيد اباؤه وفي المثال الثاني طاب شيء زيد نفسا فيكون المميز عنه وهو زيد في المثال الاول بدلا من الذات المندرج وهو شيء ومضافا اليه للذات المندرج في المثال الثاني واتيانا بالالف لهذا المميز مميز الجملة مع ان كل واحد من المميزين فضلة على الجملة لان كل واحد من جزئي الجملة في هذا النوع قسيطا من الابهام يرتفع بمجيء المميز بخلاف غيره فان الابهام فيه انما يكون في احد جزئي جملة او شبيهها اي في شبه الجملة بسبب اشتمالها على الاسناد كاسم الفاعل والمفعول وافعل التفضيل والصفة المشبهة نحو زيد طيب اباه وهذا اهل بها كان فيه معنى الفعل نحو بالزيد فارسا او في اضافة نحو اعجبني طيب زيد اباه وانتصاب اي انتصاب التمييز في المفرد بعد تمام المميز بفتح الباء وهو الاسم الذي وقع عنه التمييز والمعنى بتمامه ان يكون على حالة تنتج اضافته معنى والمنتج خمسة اشياء على ما ذكروا واشاروا اليها بقولهم بالتنوين لفظا عندي راقود خلا او بالتنوين تقديرا في غير المنصرف نحو مكاييل بر ومثاقيل ذهبا وفي البيع كالاعداد المركبة نحو ثلثة عشر رجلا وكم الاستفهامية نحو كم رجلا عندك ونحو ربه رجلا وربة رجلا ونون التثنية نحو ينوله سمنا او نون الجمع نحو لزيد خمسون وجوها ولا يقع ذكر نون الجمع هنا موقعه لان التمييز بعد نون الجمع انما يكون عند ذكر ما تقدم في

ان ذلك التمييز انما يكون في المفرد

في شبه جملة لا غير فذات حذ نون في مفرد او شبهه اي شبه نون الجمع نحو عشرون درهما او الاضافة نحو ملء عسلا فان المضاف هنا يحتاج الى التمييز لابهام الملء وهو قدر ما يملأ به الشيء وانما ينصب الاسم التام التمييز لانه يشابه الفعل الذي تم بفاعله الذي بعده ويشابه التمييز الذي بعده المفعول الذي بعد تمام الكلام ولاجل ذلك لا ينصب الاسم باللام التمييز لان المتمم ليس بعده فلا يقال عندي للواحد فلا ويجوز حذف التنوين الظاهر ونون التثنية ونون الجمع من المميز والاضافة اي اضافة المميز اليه اي الى التمييز فيقال في راقود خلا ومنوان سمنا وخمسون وجوها راقود خل ومنوا سمن وخمسو وجوه وذلك لان الاضافة تخفيفا بسبب حذف التنوين والنون والاما مع من الاضافة فيضاف ويقول في ظرف عسل اظرف عسل اذا اردت عسلا يملأ ظرفا اما اذا اردت ظرفا يصلح للعسل فلا يجوز الاضافة وكذا حكم خيمي واما ان كان تمامه مبنيا بالتنوين المقدر او شبه نون الجمع او بالاضافة فلا يجوز اضافته فلا تقول في خمسة عشر رجلا خمسة عشر رجل لوجود المانع من الاضافة وهو جعل ثلثة اشياء كاسم واحد لفظا ومعنى ولا يضاف كوعشرون لتعذر اثبات النون وحذفها مع الاضافة لانه ليس بنون الجمع حقيقة لانه اسم موضوع مع الواو والنون فلا يجوز حذفه مع الاضافة لانه ليس نون الجمع حقيقة ولا يجوز اثباته معها لمشابهته لفظا ومنهم من يقول عشروه مع الاضافة وحذف النون وكذا المضاف لا يجوز اضافته نحو ما في السماء موضع كف سحابا بالنون ان حذف المضاف اليه لم اضيف فسد المعنى لان المعنى وهو الابهام الذي كان التمييز لازما من المساحة انما يحصل في الموضع بعد اضافته الى الكف ولا يجوز اضافة التمييز مع المضاف اليه لان الغرض في الاضافة وهو التخصيص او التخصيص انما حصل بالمضاف اليه الاول كان المضاف اليه الثاني ضايعا وان لم يحصل كان الاول ضايعا ولان الاضافة اذا كانت مفيدة ما هو الغرض منها كانت الاضافة الى اكثر من واحد منها مفيته منه الاضافة الى الاخر فيلزم ان يكون المضاف محتاجا اليهما عند كونه مستغنيا عنهما واعلم ان ما في التنوين المقدر انه ان افعل نفضيل مميزه سببي لا يجوز الاضافة نحو زيد اكثر مالا وعلامة السببي صلاحية للفاعلية بعد تقديم افعل نحو كثر مال زيد فاعل

اي اضافة ذلك الاسم الى مبينه

اذ يصح ان يقال في المثال المذكور زيد اكثر ماله فاما ان لم يصلح ذلك فيجب الاضافة كوزيد اكرم

رجل فاوقع من التمييز بعد تمام المفرد باحد الاشياء المذكورة ان كان ما وقع بعد تمام المفرد

جنسا وهو الدال على القليل و الكثير كحو نوى ضرب وعبيد بخلاف رجل وفرس فلا افراد في التمييز

سواء كان المميز تثنية او جمعا او مفردا او

واجب بان الخمسة من التمييز الدالة على الجنسية و قد حصلت من المفرد الذي هو اخص من الجمع

عالم بقصد الانواع بالجنس و لا اي ان لم يكن جنسا او كان جنسا لكن لم يقصد الانواع فالجمع

في التمييز لا غير ان قصد الجمع فيما لم يكن جنسا او قصد الانواع فيما كان جنسا ليكون الجمع دالا على الجنس

اي على المكثورين لواحد كحو عندي ربيت كتبا و كحو عندي ارطال خلا لا الانواع من الخل و يشترط ان تقصد

التثنية في غير الجنس كحو عندي ربيت كتابين او النوعان في الجنس كحو عندي ارطالان تمييزا و انما يذكر التثنية في

لانه يفهم حكمها من الجمع لعدم القائل بالفصل او لانه اراد بالجمع الجنس فيشتمل التثنية ايضا و

و هذا في غير العدد و اما العدد فان مميزه مفرد سواء كان جنسا او لا و سواء فسرة الجنس الانواع

او لا فلا يقال عشرون ثوبا و ان حمل عشرة ثوب و لا عشرون خزا و ربما يجمع اطلاقا لانواع احاد

و سيجيء بيان ذلك في العدد و قد وقع من التمييز بعد تمام النسبة فان كان ما وقع بعد تمام المنسوبة

جنسا يقع على القليل و الكثير فالاصل في التمييز واجب لما ذكرنا فحو طاب زيد علما و ان كان

لانه علوم لشيخ و طاب زيد بتوع عالم يقصد الانواع بالجنس فاما ان قصد الانواع به وجب

المطابقة على حسب ما يقصد لان الجنس و ان دل على الاحاد من جنسه الا انه لا بد ان يدل على

الانواع منه كحو قولهم بر بالاخضر عاما اي انواعا من الحمل فالصاعة و النجارة و الزراعة

و ان كان ما وقع من التمييز بعد تمام المنسوبة صفة او اسما غير جنس يحتمل ذلك الاسم الامر بكون

للمنسوب اليه اي يصح ان يخبر بعد التمييز عن المنسوب اليه و يحمل عليه لا هو و المنسوب اليه بخلافه

هو الاسم الذي اقيم مقام التمييز حتى بيع التمييز بسبب قيامه مقامه فضل لزيد في طاب زيد

اباه ان الاصل طاب ابو زيد او لمتعلقه و يراد به اي بالاسم غير الجنس المحتمل لان يكون للمنسوب

اليه نفسه اي نفس المنسوب اليه لا متعلقه فالمطابقة بين التمييز و بين المنسوب اليه افرادا و تثنية

وجمعا

واجبة لاتحاد التمييز مع الممز كحو طاب الزيدان ابوين و الزيدون اباء فانه يحتمل ان يكون

ابوين و اباء للزيدان و للزيدون و يراد بهما نفسهما و انما لا يطابق التمييز المنسوب اليه

في قولهم و حسن او لبكل رفيقا لان الرفيق و الخليط و العبد يستغنى كثيرا عن مفرد هما

عن جمعها اولان التقدير حسن رفيق او لبكل رفيقا فحذف المضاف و اقيم المضاف اليه مقامه فيكون

التمييز مطابقا للممز و اعلم ان قوله غير جنس حتى قوله و يراد به نفسه متعلق بقوله اسما و قوله

لا به و يقوله صفة جميعا و ذلك لان التمييز ان كان صفة كانت الصفة للمنسوب اليه فتكون مطابقة له

سواء كانت الصفة مشتقة كالصفات المشتقة كحو لله در فارسا و در تميما فارسين و در تميم فوارس

ان جعل الضمير راجعا الى معين او مؤولة كحو كفى بزيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية و ذلك

لانه ليس في الصفات ما يقع على القليل و الكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنسا و لا يطابق

و لا يجوز ان يراد بالصفة غير المنسوب اليه لانها عامة فلو لم يجعل للمنسوب اليه لم يكن هنا

شيء اخر يجعل له يثبت عامة طابقه و ان اريد به اي بالاسم غير الجنس يحتمل ان يكون

للمنسوب اليه غيره اي غير المنسوب اليه و هو متعلقه الذي هو مدلول التمييز لا متعلق

آخر له كالمثالين المذكورين فان قوله ابوين و اباء كما يحتمل ان يكون للمنسوب اليه و هو الزيدان

و الزيدون يحتمل ان يكون لمتعلقه بان يكون ابويه و آباءه و لا يحتمل الاسم غير الجنس

الا الغير اي غير المنسوب اليه و لا يجوز ان يكون للمنسوب اليه كحو طاب زيد دارا او نفسا

فان كل واحد من الدار و النفس لا يحتمل ان يكون للمنسوب اليه و هو زيد بالتنسي المذكور

اي فالمطابقة مع وجود اللبس بين التمييز و بين غير المنسوب اليه و غير متعلقها اي غير المطابقة

بينهما مع عدم اللبس على حسب القصد في غير المنسوب اليه من الافراد و التثنية و الجمع

كحو طاب زيد دارا و دارين و دورا و لا تقول طاب زيد دارا و لبنت تقصد دارين او دور الوجود

اللبس بخلاف كحو هم حسنون وجوها فان الافراد هنا اولى من الجمع لانه اخرج مع عدم اللبس

و مع ان الجمع مستفاد مما قبله من قولهم فان طبن لكم عن شيء منه نفسا اما ان كان ة ذكر الاسم جنسا اليه

ابيع وعلما فانه يضعف نحو طاب زيد ابيع وعلما وان زيدا ابيع وعلما والزيدون ابيع وعلما
لتعذر رجعه من حيث هو جنس لا ان يقصد انواعه فانه يطابق وان قصد نحو طاب زيد
علما او علوما ولا يتقدم التمييز على العامل وان كان العامل فعلا متصرفا على الاصح قيل لان
مميز هذا النوع فاعل في الاصل وقد اوهن بجعله كبعض الفضلات فلو قدم لازداد اوهنه
وهذا وفيه نظر لان جعل التمييز كبعض الفضلات موجب للمخالفة فيه تقوية لا توهينا
والمازني والمبرد والكسائي جوزوا تقديمه على العامل اذا كان فعلا اداسم فاعل او مفعول نظرا
الى فروع العامل وهو محجوج بالاجماع على الجواز دون تقديمه اذا كان العامل الصفة المشبهة او افعل التفضيل
او ما فيه معنى الفعل او اسما ناما وذلك لضعف العامل حينئذ وتمسكوا في جواز التقديم بقوله
انفسهم نفسي بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب فيمن اثبت ضمير تطيب فانه يكون ما كاد
ضمير الشان وفي تطيب ضمير نفسي بما كاد الشان تطيب نفسي نفسا بالفراق فقدم نفسا
على عامله وهو تطيب وهو لا يجوز ولا يجوز ان يكون تمييزا عن نسبة كاد الى ضمير الشان لعدم
الابهام فيرتفع فساد المعنى واجاب عنه بقوله ويطيب بالباء للتذكير يرد بان على ان يكون ما كاد
ضمير حبيبها ويكون العامل في التمييز هو كاد المقدم على التمييز على معنى وما كاد حبيبها نفسا
يطيب بالفراق اي ما كاد نفس الحبيب تطيب بالفراق وعلى هذا لا يصح الاسناد الا الى هذا
البيت لانه معارض بمثله في المنع واذا تعارضا تساقطا فبقي الاصل المنع حتى يثبت
الاستعمال عن الفصحاء واعلم ان الاصح هو مذهب الكسائي لورود الاستعمال بتقدم التمييز
في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح كقولهم انفسا تطيب نفسا لمنيتها وقولهم ويحه رجلا
وكقولهم ملء السقاء ماء وملء الاناء لبنا وعشرون درهما عشرون وعلى عدم تقديمه على العامل وعلى
تمييز ما قبله بما بعده نحو نفسا زيد ولا عندي

لانعقاد اجماعهم على ان الاستثناء المتصل اخراج بعد الاعما قبلها واجابوا عنه بجوابين كل واحد
مردود واشار الى الرد بقوله والقول بان الاستثناء مبين لغرض المتكلم لا مخرج فلا يلزم
التناقض فاسد لانه اى الاستثناء حينئذ كالتخصيص والمخرج عنه كغير اما وقع نصا لا يخالف
اليه كما في المبين كقولك لم عندى عشرة الا واحدا فان العشرة نص في مدلوله ولا يصح ان يقال
ان المتكلم اراد بالعشرة تسعة وذكر الآ واحدا للتبيين مراده لانه يلزم منه بطلان المنصوصية
ولان اجماع النحاة على ان الاستثناء المتصل اخراج مبطل لهذا القول ايضا والقول بان المخرج
منه والمخرج والاداة اى اداة الاستثناء بمعنى واحد من غير تقدير الاول الجمع ثم اخبر منه حتى كان
وضع للاربعة عبارتان اربعة وخمسة الا واحدا فقولنا خمسة الا واحدا بمعنى اربعة فعلى هذا
لا اخراج هنا ايضا حتى يلزم التناقض اصلا لتصور بمعنى افراد الجمع على حدة فاذا قال المتكلم
قام القوم الا زيدا فهم اليوم اولا بمفهومه وان مفهم زيدا وفهم اخراج زيد منهم بقوله الا زيدا
واذا كان كذلك فلا يكون المخرج منه مع المخرج والاداة بمعنى واحد وكذلك اذا قال لم عندى
عشرة الا واحدا يعلم قطعا ان المتكلم عبر بالعشرة عن مدلولها الذى هو خمسة وبالآخر
الاخراج وبالواحد انه مخرج وهذا القول باطل ايضا باجماع النحاة على ان الاستثناء اخراج هنا
وبانه لم يعهد بكلمات مركبة وضعت لمعنى مفرد ولهذا كان هذا القول افسد لكثرة الادلة
على فساده والجواب يقال في الجواب عن التناقض ان الكلام تم باخر لان التناقض على ما قالوا
ينشأ من النسبة ولا حكم لها اى بالنسبة الا بعد كمال فهم المفردات وتمامها فلا يلزم التناقض
لان الحكم بنسبة القيام الى هذا المفرد الذى اخرج منه زيد بعد اخراج زيد منه فيكون مجموع
المفردات هو المنسوب اليه البتة الا انه اعرب الجزء الاول وهو القوم بما يستحقه المفرد
في غير هذه المسئلة ولما يستحق الجزء الاخير وهو زيد اعرابا منصبا نصب تشبيها بالمفعول
بالمفعول كبدل البعض نحو ضربت زيدا راسه وبدل الاشتمال نحو سلب زيدا ثوبه فان الحكم
بنسبة الضرب والسلب بعد كمال فهم المبدل والبدل وقع لا يلزم حاصل معنى قولك ضربت على الناسية

من استطاع اليه سبيلا امرت الجماعة البعض في وقت واحد حتى يلزم ان لا يقع بدل البعض وكذا
بدل الاشتمال في القرآن ويجب النصب اي نصب المستثنى في الكلام الموجب وهو ما لم يكن فيه نفي
ولا نهي ولا استفهام فانك اذا قلت جاءني القوم فقد حكمت بوجوب المجيء واوجبته فيكون الكلام
موجبا واحترز به عن غير الموجب فانه يجوز فيه غير النصب كما سيجيء وانما يجب النصب في الموجب لانه
لا يجوز فيه التفريغ كما سيجيء ولا لابد لان البدل قام مقام المبدل منه وعمل فيه عامله فصار معنى
جاءني القوم الا زيدا جاءني الا زيد وهذا معنى المفصود لان القصد ان يجعل زيدا خارجا من
القوم وعاريا عن المجيء فاذا جعلته فاعل المجيء كنت قد اسقطت القوم واثبته وكان عليك ان يقول
بعد الا لانه لو كان بعد سوى وغير كان مجرورا او في المستثنى المقدم على المخرج منه الواقع بعد الا نحو
ما جاءني الا زيد احد وانما يجب نصبه لانه لا يجوز البدل لان البدل لكونه من توابع لا يتقدم على المبدل
منه او المقدم على صفة اي صفة المخرج عنه عند المازني نحو ما جاءني احد الا زيد اخير منك فان الا زيدا
مستثنى مقدم على صفة المخرج منه وهو خير منك ويجب النصب عنده لان الصفة كالجزء من الموصوف
فكان تقديم المستثنى على الصفة كتقديمه على الموصوف الذي هو المستثنى منه فيجب نصبه وسيبويه
لا يكترث اي لا يبالي بهذا التقديم فيجوز الاستثناء او باختيار البدل لانه كلام تام غير موجب المسبق منه
لان الموصوف والصفة بمنزلة شيء واحد فاذا اخرج الموصوف فكانه اخرج الصفة ولان الصفة
كالعدم لان المقصود هو الموصوف وهو مقدم عليه وعند المبرد هو اي النصب على الاستثناء
والبدل عند التقديم على الصفة سيان ولا يختار البدل على النصب في هذا المثال لان او لوية
البدل بحالها وصفة بعد البدل وذلك لان الابدال مرشح لعلامة الاستغناء عنه وصفة بعد الابدال
الاعتناء به واعتنا بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد عن الحكمة ويجب النصب فيما عدا او هو متعد في غير الاستثنا
ايضا وما خلا وهو في الاصل لازم متعد الى المفعول نحو خلت الدار من الانيس لكن التزم فيه تضمين معنى
جاوز ليكون ما بعده في صوت المستثنى بالتا لتوجه اصر الباب وحافزهما مصدرية منصوبة المحل ما بعدها
على الظرفية وليس وما يكون ومما في محل النصب على الحال اذ تضمنا معنى الاستثنا فانه يجب النصب بعد عن الكلام
التام الموجب

سواء كان الكلام موجبا او لا نحو ما اعطيا خطا وما اعطيا خطا وما عدا فلتصدر بها المصدرية
وهي لا تدخل الا على الفعل ولما ليس ولا يكون فطا صدرة فاعل خلا وعدا مضمر يرجع الى احد لوا العائد
في المستثنى منه فتقدير جاءني القوم ما خلا زيدا جاءني القوم ما خلا مجيئهم زيدا اي وقت خلو مجيئهم زيدا
ولا يجوز ان يكون الضمير راجعا الى بعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اي ما خلا بعضهم زيدا كما قالوا
لان المفصود من قولك جاءني القوم ما خلا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة البعض اياهم مجاوزة
الكل اياه واما فاعل ليس ولا يكون فهو الذات المتصفة بمضمون العامل المنسوب الى المستثنى منه اي
ليس المجيء زيدا او يكون فاعلهما ضمير بعض مضاف الى ضمير المستثنى منه اي ليس بعضهم
زيدا وانما التزم اضمار الفاعل فيهما ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا لخلوهما اذا اظهر اسمها
عن تفصيل عن الخبر وهو المستثنى فيحمل قصدا لاستثناء كقولهم عم يطيع المؤمن على كل خلق ليس
الخيانة والكذب اي ليس بعض خلقه الخيانة والكذب ويجب النصب في المستثنى المنقطع عند اهل
الحجاز نحو ما جاءني احد الا حمارا فانه يجب النصب ولا يجوز البدل لان بدل الغلط لا يجيء في كلام الفصحا
ويجب النصب في عدا وخلا وما حالا ان اي قد عدا مجيئهم زيدا وانما قال على الاكثر لانهما عند بعضهم
حرفا جر فيجوز جرما بعدهما بجرورهما وهذا القول ضعيف لظهور فعلية ما ولدخول ما المصدرية عليهما
وهي لا يدخل على الحرف ويجوز نحو اي النصب على الاستثناء والبدل اي بدل البعض ولم يجئ هنا
بدل البعض الى الضمير وان كان يجب ان يكون فيه نحو عاينت القوم بعضهم الى المبدل في غير الاستثنا لقوة الاستثنا
المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه ونحو اي البدل من اللفظ اي من لفظ المخرج منه
نحو ما جاءني القوم الا زيد او من المحل ان تعذر اللفظ اي ان تعذر البدل من اللفظ نحو ما جاءني من
احد الا زيد فانه تعذر البدل من لفظ المجرور من الاستغراقية لانها وضعت ليفيد ان عدم الاكتساب
شامل جميع افراد المجرور بها والا يبطل عدم الايجاب او في خبر مبتدا وهو قوله وهو انما قال البدل
اولى لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه في الاعراب مع امكانه وانما يقصد ذلك ايذانا بكونه مستثنى
من تمام المنسوب اليه فان المجيء في قولك ما جاءني القوم الا زيدا منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا انما الى
القوم فقط

ولا لزوم التناقض كما عرفت ولان البدل مقصود في الكلام وجزء منه بخلاف الاستثناء فانه فضلة

وقوله في المتن بتعلق بقوله ويجوز الاولى ان يقول لانه غير الموجب ليشمل الاستفهام والنهي والنفي الصريح

والمؤول واحترز به عن الموجب فانه لا يجوز فيه البدل كما عرفت والمخرج منه مذكور واحترز به عما يذكر

المخرج منه فيه لانه لا يجوز فيه النصب والبدل بل هو محرر على حسب العوامل وعما قد يترك

قيود اخر وينبغي ان يقول هكذا في المستثنى المتصل لغير الموجب الواقع بعد الا وبعد المخرج منه

غير مرد وهو كلام فضولي من الاستثناء وغني عنه ان عن المخرج منه واحترز بالقيد الاول عن المستثنى

الواقع بعد سوى وماعدا وغيرها فانه لا يجوز فيه البدل وبالثاني عما وقع قبل المخرج منه فانه لا يجوز فيه

البدل وبالثالث عن نحو ما قام القوم الا زيدا ردا على ما قال قام الا زيدا فان النصب هنا مختار

دون البدل لقصد التطابق بين الكلامين وبالرابع من نحو ما جاءني احد الا حمار

لا زيد فان البدل هنا مختار لان البدل انما فات مختارا لقصد التطابق بينه وبين المخرج منه وهو الا

وهو الثاني لا يظهر للتطابق نحو قوله فاسر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك فانه

يجوز في امرأتك الرفع على البدلية والنصب على الاستثناء وهو الاكثر ولا بعد ان يكون اقل القراء

على الوجه الاقوى وأكثرهم على الوجه الذي دونه بل قد التزم بعض الناس انه يجوز ان يجتمع

القراء على قراءة غير الاقوى ولا يحمل النصب اي نصب امرأتك على فاسر

بأهلك كما قال صاحب الكشاف انه على تقدير النصب مستثنى عن قوله فاسر بأهلك ويكون

استثناء عن كلام موجب وانما جعل هذا ليكون اكثر القراء على غير البدل بمعنى لو حمل على انه

استثناء من لا يلتفت لا من قوله فاسر لزم ان يكون اكثر القراء على النصب الذي هو غير

المختار في غير الموجب فتدبر ليظهر التعليل للحمل وقوله لفساد المعنى تعليل لعدم الحمل على ما قال اذ

لقائل ان يجعل القراءة بالرفع محمولا على البدل من قوله ولا يلتفت منكم احد وقراءة النصب

محمولة على الاستثناء من فاسر بأهلك باطل ليتفق القراءتان في الاستثناء فرشح واحد و

ليتفق القراءتين فيمتنع حملها على وجهين احدهما باطل قطعا والقضية واحدة فهو اما ان يكون

سرى بأهلك وما سرى بها فان كان الاول كان مستثنى من قوله ولا يلتفت منكم احد وان كان الثاني كان

مستثنى من قوله فاسر بأهلك فقد ثبت ان احد القراءتين باطل قطعا فلا يصار اليه باحدى

القراءتين الثابتين قطعا هكذا قال ابن الحاجب وتبعه المصنف فيه نظر لان هذا القسم

انما يلزم على قول من قال ان القراءات السبعة متواترة واما على قول من قال انها احاد فيجوز

ان يكون بعضها خطأ فلا منافاة في حمل ما يتنافى قضاياه ولان النهي عن الاسراء بها غير مانع من ان

يكون قد سرت بنفسها فالتفت فاصابها ما اصاب قومها وعلى هذا يصح الاستثناء من قوله فاسر

والبدل من قوله ولا يلتفت او نقول المعنى على تقدير الاستثناء من فاسر بها هلك امرأتك غير

واقع فيه الالتفات منكم الا امرأتك فانه لا يشرف في الاسراء بها ذلك فاذن القراءة على كلتا القراءتين

مستقيمة وهذا كما نقول اضرب القوم ولا يتوجهوا الا زيدا فسواء جعلت الاستثناء من الجملة الاولى

او الثانية فان زيدا مضروب اما اذا جعلته من الجملة الثانية فظاهر لانه اذا قيل لا يتوجه القوم في

ضربهم الا زيدا فان زيدا مضروب متوجها واما اذا جعلته من الجملة الاولى فكذلك لان معنى الكلام اضرب

القوم ضربا غير موجه الا زيد فانه اضرب ضربا موجها ويجوز ان يكون الاستثناء على القراءتين منقطعا

لم يقصد به اخراجها من المأمورين بالاسراء بهم والامر المنهيين عن الالتفات ولكن استثنائها الاخبار

عنها بمعنى لكن امرأتك يجري لها كيت وكيت والدليل على صحة هذا المعنى ان مثل هذه الآية جاءت

في سورة الحجر وليس فيها استثناء اصلا فقال سبحانه فاسر بأهلك بقطع من الليل واتبع ادبارهم

ولا يلتفت منكم احد وامضوا حيث تؤمرون فان العناية انما يكون بذكر مزاجهم امرهم واذا ذكرت

شرح حال امرأته في هود تبعا لا مقصودا بالافراد مما تعدم والاستثناء المنقطع يجوز فيه النصب

على لغة اهل الحجاز وعليها الاكثر والرفع لتميم وعليه اثنان من القراء ويجب الجر اذا جرى المستثنى

بحاشا على الاكثر فانها عند سيبويه حرف جر ومعناه تنزيه الاسم الذي بعدها من سوء ذكر في غيره او فيه

نحو سماء القوم حاشا زيد وكثيرا ما يريد تنزيه شخص من سوء فيبتدأ بتنزيه الله عز السوء ثم

يجيء بمن اريد تنزيهه على معنى الله منزه عن ان لا يظهر ذلك الشخص مما يعيبه فيكون ذكر الله تنزيه نحو قوله تم

قلت حاشا لله ما علمنا من سواء والدليل على حرفيته قولهم حاشاي فلا دون نون الوقاية
ولو كان فعلا لم يجز ذلك لانها عند المبرد ترفع فعلا بنصب ما بعدها واخر حرفا فيجر ما بعدها
وتعين فعليته عند اذا دليته اللام نحو حاش لله واستدل على كونه فعلا بتصريفه نحو حاشيت
زيدا واحاشيه قال الغابغة وما احاشي من الاقوام من احد وبالتصرف فيه بحذف بعض حروفه
نحو حاش لله والجواب ان التصريف والتصرف لا يدلان قطعا على فعليته لجواز اشتقاقه من لفظ
حاشي حرفا كقولهم لولا بنسملت اى قلت لولا وبسملت اى قلت بسم الله فمعنى حاشيت زيدا قلت
حاشي زيد ويجوز الحذف من الحرف الكثير الاستعمال نحو سوف افعل في سوف افعل ويجب الجر بغير
واخواتها اى اخوات غير اذا استعملت في الاستثناء كاخوات ما بعد الا على التفصيل المذكور
من وجوب النصب في الموجب وعند التقديم في المنقطع ومن جواز النصب والبدلي بعد
تمام غير موجب تام وانما يعمل الفعل ومعناه في غير بغير وساطة حرف ولم يجر في الاسم
الواقع بعد الا الا بواسطة الا لان الاعراب عليه عارية وهو في الحقيقة لما بعده فكان غيرا
واسطة لانتصاب ما بعدها في الحقيقة الا انه لما كان اسما يحتمل الاعراب وما بعده مشغولا
بالجر للزوم مضافا اليه جعل اعراب ما بعده الذي يستحقه لولا اشتغاله بالجر على نفسه غير عارية
ولذلك يجوز العطف على محل ما بعده بالرفع نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءني
الا زيد وعمرو ويجب الجر بسوى بكسر السين وهو المشهور او ضمها مع القصر وسواء بفتحها
وهو المشهور او كسرها مع المد وسوى في الاصل صفة مكانا قال ثم مكانا سوى اى مستويا
فحذف الموصوف واقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف فمعنى سوى اى مكانا واعرابها
نصب على الظرف على الاصح فان سيبويه جعل صفة الظروف الغابة مقامها مما يلزم الظرفية ليكون
دليلا على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب وعند الكوفيين يجوز التصرف فيها رفعا ونصبا
وجرا ومستندهم قول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وهو عند البصريين شاذ
ويجوز هواي الجر واخواه وبما الرفع والنصب لا سيما وهو مركب من لفظة اسيا لا التي الجنس وسيء بمعنى
مثل اصله سيق

وقال ابن جني سوى من سويته فتسوى فاد غم وضم اليه ما وهي يجوز ان يكون موصولة او موصوفة
او زايدة للتاكيد نحو فبما رحمة من الله ورويت الوجوه الثلاثة في بيت زهير الا ارب يوم لك منهن
صالح ولا سيما يوم بدارة جلجل الرفع على ان يكون هي مبتدأ محذوف والجملة صلة ما ان كانت
او صفتها ان كانت نكرة موصوفة تقديره لا مثل الذي هو يوم او لا مثل شيء هو يوم والجر على اضافة
سيء اليه وما زايدة ويجوز ان يكون ما نكرة غير موصوفة ويوم بدل منه وسيء في الوجهين
نكرة لانه بمعنى مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام ولهذا جاز دخول لا التي لنفي الجنس
عليه وقد تكلفوا لنصبه وجوها قيل انه منصوب باضمار فعل ويكون ما نكرة غير موصوفة
اي اعني يوما وقيل منصوب على التمييز لان ما بتقدير التنوين كما في كم رجلا وقيل على الاستثناء
وقيل انه منصوب على الظرفية ويكون صلة لما قيل لو كان استثناء لكان اليوم مستثنى ويكون
المعنى على هذا الكثير اما اتفق لي من الايام الصالحة التي حظي فيها بملاقاة النساء اليوم دان جلجل
فانه غير صالح وليس المراد هذا بالاتفاق وانما المراد تفضيل هذا اليوم على سائر الايام الصالحة
ولان لا يستعمل لو كان بمعنى الا لما جاز دخول الواو العاطفة عليه كما لا يجوز دخولها على الا والخبر عن
الاول ان ما بعده مخرج عن حكم ما قبله من حيث او لو تبعه بالحكم المتقدم وانبائه اليه افضل ما اثبت
لما قبله وعن الثاني انه انما دخله الواو لانه في الحقيقة معدد بجملة اي واخص هذا اليوم خصوصا
هي بمعنى خصوصا ويجوب المستثنى على حسب اقتضاء العامل الا ترى العامل او المستثنى منصوبا
وسماه النحاة بالمخرج وان كان المخرج في الحقيقة هو العامل قبله لانه غير مستغرق بعد مستغرق منه فعل
في المستثنى ويكون الاخراج في اللفظ لا في المعنى لانها ناقضة لنفي ما سبق وهو اي المخرج ما كان المخرج
بد لا قبل الحذف من المخرج منه المحذوف الا انه بعد حذف المخرج منه سمي المخرج باسمه مجازا
لقيامه مقامه فان كان المحذوف فاعلا سمي المخرج بعد حذفه فاعلا وان كان مفعولا مفعولا
الى غير ذلك المقدر المخرج منه شيئا عاما مناسبا للمخرج في جنسه ووصفه من كونه فاعلا او مفعولا
او حالا او صفة الى غير ذلك انما يقدر لاستدعاء الا ذلك لانه للاخراج من خرج عنه واذا لم يكن مذكورا يجب
ان يكون مقدرا

وانما يجب ان يكون عاما ليدل المخرج عليه ويتحقق الدخول فيه وذلك لان المخرج منه لو كان
بعضا من الجنس غير معين لا يتعين الدخول ولو كان معينا يدخل فيه المخرج حقيقة
لا يدل المخرج عليه وانما يجب ان يكون مناسبا للمخرج لانه انما يحذف لدلالة المخرج عليه فيجب
ان يكون مناسبا له ليدل عليه مبتدأ كان ذلك المقدر كقولك فيها الا زيدا اى ما فيها احد الا زيد
او فاعلا كقولك ما جاءني الا زيدا اى ما جاءني احد الا زيد او مفعولا كقولك ما ضربت الا زيدا اى ما ضربت احدا
الا زيدا او ظرفا كقولك ما رايته الا يوم الجمعة او الا قدام اى ما رايته يوما الا يوم او ما رايته في مكان
الا قدام او صفة كقولك ما مررت برجل الا عالم اى ما مررت برجل كائن على صفة من الصفات المضادة
للصفة المذكورة بعد الا الا عالم او حالا كقولك ما ضربت زيدا الا قائما اى ما ضربت كائنا على حال من
الاحوال الا قائما فان الاستثناء المفرغ يجيء في جميع معمولات الفعل الا في المفعول معه تقول ما مررت الا بزيد
وان نظن الا ظنا وما ضربته الا تاديبا وما امتلاء الاناء الا ماء ولا تقول ما تمشي الا وزيد او تقدير العموم
فيما تعذر فيه الاثبات بالنفي اى مع النفي اى بتقدير العام منفيا اذا تعذر تقديرين مثبتا وذلك لانك اذا
قلت ما ضربني الا زيد يصح لك ان تقدر ما ضربني كل الناس الا زيدا اذ عدم ضرب كل الناس سوى زيد
ممكن واما اذا قلت ضربني الا زيد فلا يصح لك ان تقدر ضربني كل الناس الا زيدا لان هذا غير ممكن وما
لم يتعذر تقدير العموم في الاثبات جاز التقدير بالاثبات كقولك قرأت الا يوم الجمعة لانه يصح ان يقال
قرأت كل الايام الا يوم الجمعة والاكثر ان يكون ذلك في الفضلات كالظروف والجار والمجرور والحال
كقولك ضربته الا بالسوط وقطعت الرغيف الا من الله وقد يقع في غير الفضلة كقولك ما مر الا اسعد
في الاكثر الا بتمساح وقد تحمل الا في الصفة على الغير بمعنى انه صار ما بعدها مغايرا لما قبلها
ذاتا او صفة كما ان ما بعد غير كذلك فانك اذا قلت مررت برجل غير زيد تريد بانسان اخر
او تريد ان الممرور به ليست له صفة زيد لان زيدا عالم وهو جاهل لانتفاء اتباتا
على ما هو اصل الا في الاستثناء كما يجعل غير عليها في الاستثناء بمعنى ان صار ما بعدها
مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا كما ان ما بعد الا كذلك وانما حمل احدهما على الاخر لان كلا منهما

لمغايرة ما بعدها لما قبلها الا ان حمل غير على الا اكثر من حمل الا عليها لان غير اسم والتصرف والاسمية
اكثر من الحروف فوقع غير في جميع مواقع الا من المفرغ وغيره والموجب وغيره والمتصل وغيره منفصلا
ومؤخرا عن المخرج منه وقد ما عليه ولم تحمل الا على غير الا اذا كان تابعا لمنكور غير محصور
دال على الجمعية ومعنى الوصف هنا التاكيد لا التخصيص فلا فرق في المعنى بين ثبوته وسقوطه
ولذا اذا قيل له عندي عشرة دراهم الا درهم حمل عليه بعشرة كاملة ولهذا قال وقد تحمل بعد المعرف
للتفاصل ويعرب ما بعدها على حسب موقوعها عند حملها على غير واما تحمل على غير اذا تعذر
الاستثناء بان يقع المستثنى بالا بعد متعدد دال على الجمعية كرجال وقوم وانما اشترط هذا
الشرط مراعاة لاصلها في الاستثناء من انه لا بد له من مستثنى منه متعدد فلا يقال في الصفة جاءني
رجل الا زيد ويجب ان يكون ذلك المتعدد مذكورا لان الا فرع على غير في الصفة فيجب اظهار الموصوف
معها للدلالة على كونها صفة فلا يقال جاءني الا زيد بمعنى غير زيد وقوله بعد متعدد يدل على عدد لا
لا يستغرق ذلك المتعدد جميع احاده لانه لو استغرق لا يتعذر حمله على الاستثناء وانما لا يستغرق
لو قوعه اى لوقوع المتعدد منكرا لانه لو كان معرفا كالرجال لكان مستغرقا غير محصور فيتعذر
معنى لانه لو كان محصورا كقوله على عشرة دراهم او عشرون لكان مستغرقا ايضا فلا يتعذر الاستثناء
نحو قوله لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فان قوله الهة لما لم يكن مستغرقا لا يتحقق دخول
ما بعد الا فيما قبلها فيضطر الى حمل الا على غير الاستثناء وهذا معنى قولهم ان المستثنى واجب الخ
في المستثنى منه كما هو مذهب الجمهور وفي الآية مانع آخر معنوي من حمل الا على الاستثناء وهو انها ردت
على المشركين الذين يقولون ان مع الله الها آخر فقيل لهم لو كان مع الله الها آخر لفسدت السماء والارض
ولكن لم تفسدا بدليل المشاهدة فلم يكن معه الها آخر وهذا المعنى لا يتخلص الا بجعل الا بمعنى
او لو جعل استثناء لكان المعنى لو كان فيهما الهة مستثنى عنهم الله لفسدتا فلا يتخلص ان يقول جاز ان
يكون انتفاء الملزوم المركب من الموصوف مع صفته بانتفاء الصفة لا بانتفاء الموصوف اذ لا يلزم
من انتفاء المجموع انتفاء كل واحد من اجزائه ولا يلزم على تقدير الوصف عدم المقصود لان انتفاء المجموع هو

انتفاء الصفة الموصوفة بصفة المغايرة ان كان بانتفاء الموصوف وحده فقد حصل المطلوب وكذلك
ان كان بانتفاء الوصف اذ من انتفاء المغايرة يلزم انتفاء التعدد ويتعذر البدل اى بدل الا
الله من العجم كما قيل انه بدل منه لان قولك لو كان فيهما آلهة الا الله بمنزلة ما فان فيهما آلهة
الا الله لان لو تدل على الانتفاء لكون القضية الشرطية وهى قولك لو كان فيهما آلهة الا الله فاسدة كما تقول
للايجاب وان كانا مفيدة فرادتا بهما منفيين تقديرا وهو له الا الله واقع فى هذه الشرطية الموجبة بمنزلته او
ولا تنفع باعتبارها وشرط باعتبار معنى النفى فى الاستثناء ان لا ينتفى معنى الكلام باعتبار معنى النفى
وههنا ينتفى معنى الشرطية الموجبة باعتبار معنى النفى ولذا قال سيبويه لو قلت لو كان معنا احد
الا زيد لهلكنا لكنت قد احلت لانه يصير فى معنى لو كان معنا زيد لهلكنا لان البدل بعد الا فى الا تقول
الاستثناء موجب بخلاف قولك قل رجل يقول ذاك الا زيد على البدل من رجل على المعنى الماز ول ليس
به الكلام اذ لا يتغير معنى الكلام بان تقدر النفى وتقول انه فى قعدد برما رجل يقول ذاك الا زيد وصف كان النفى
حمل الا فى الصفة على الغير فيتم ما يتعذر الاستثناء من مثل قولك اخ مفارقه اخو لعمر ابيك فالفرق جار
الا الفرق فان الحمل على ان يجعل الا فى البيت صفة لكل اخ ولذلك قال الا الفرق لم يالا الفرق ولو قيد بالوصف
كان استثناء لوجب ان يقول الا الفرقدين بالياء مع صحة الاستثناء لان قولك كل اخ متعدد
مستغرق وفى البيت ضمائر اخر ان غير جعل الا صفة وصف المضاف وهو كل دون المضاف
اليه وهو اخ مع ان القياس ان يوصف المضاف اليه لكل لانه هو المقصود وكل انما هو كالمرآة
احاطة الافراد والفصل بين الموصوف وهو كل والصفة وهو الا الفرقدان بالخبر وهو مفارقه اخو
اخو والذى حمله على ان يجعل الا صفة من ضرورة الشعر وهو الحامل على ان يجعلها صفة لكل وعلى
الفصل والمجرور ان يجعل مفارقه صفة ولا الفرقدان خبر اخ ينخلص من فساد المعنى كما
قبل لفساد المعنى وحذف المستثنى حذفا جوازا عند قيام قرينة دالة على خصوصيته من
تقدم ما يشعر بخصوصيته فى نحو ليس الا اى بعد الا وكذا بعد غير اذا بعد ليس نحو جانى
وبيان فساد المعنى ان غرض الشاعر ليس الاخبار بان كذا هو الذى يفارقه اخو غير الفر
زيد ليس الا اى ليس الجانى الا زيد او ليس غير اى ليس الجانى غير زيد فى ان المتخلف الجانى غير الفر

على الضم تشبيها له بالغايات المبنية على الضم فى الابهام والقطع عن الاضافة ونية المضاف اليه و
وقد يبنى على الفتح وقال الاخفش ان غير معرب فى الحالين وترك التنوين للاضافة لان
المضاف اليه ثابت فى التقدير فتقدير قبضت عشرة ليس غير ليس غير ذلك مقبوضا وتقدير
ليس غير ليس المقبوض غير ذلك وقد ينون غير لانه فى اللفظ غير مضاف فيعامل ليس غير وغير
وتنوينه يدل على انه معرب وان لم يكن التنوين لا يحذف خلافا لمن قال جاءنى القوم الا زيدا
ولا جاءنى القوم ليس الا وحذف المستثنى منه فالزم فى الاستثناء المفرغ لوجود القرينة
مع قيام المستثنى والعامل فى المستثنى المتصل الفضلة وهو الذى يكون منصوبا على الاستثناء
ولا يقتضيه مجرد العامل المتعدد من المستثنى منه بواسطة الا اقتضاءه اى اقتضاء المتعدد
لتعدده الاخراج منه فهو فى المعنى العامل بواسطة الا وهذا يشمل المواضع كلها وجد الفعل
او لم يوجد فالتمسك به اولى وعلى فذهب من قال ان العامل فيه الفعل او معناه قيل الا بواسطة
يشكل بما ليس فيها عامل ظاهر امثل القوم الا زيدا اخوك والوسط الا زيدا بنون وانما
قال الفضلة لانه اذا لم يكن فضلة صار اقاما حد جزئى الجملة فيكون اسما محكوما
من باب غير باب الاستثناء نحو ما ضربت الا زيدا دون استثنى اى لا يكون العامل فى المستثنى
استثنى الدال عليه الا كما قيل لاقتضاء اى اقتضاء استثنى النصب فى المستثنى مطلقا
لانه ينتصب مفعولا مع ان يجوز الرفع والجر فى المتصل على البدل نحو ما جانى احد الا زيد وما مررت
باحد الا زيد ولانه لا يخلو بين فعل وحرف يدل على معناه ولا باظهار ولا باضمار العامل
فى المستثنى المنقطع الا لانها تعمل عمل لكن ولها خبر مقدر او ظاهر كما عرف وزعم ابو
المنقطع على البدل عند تميم فانهم اجازوا رفعه على البدل حينئذ نحو ما فى الدار احد الا حمار
استشهادا بالمنقطع عنه نحو قوله ما لهم من امورهم الا من رحم فلا يجوز فيه
البدل عند تميم ايضا لسيبويه فيما يصح الاطلاق بضرب من التاويل نحو ما جانى احد الا
حمار وجهان الاول ان يجعل المنقطع كالمتصل بصحة اطلاق اسم المبدل منه على البدل مجازا

على معنى ان الجار ان يعد احدا فاجاز اجه الا اياه والثاني ان يجعل الاصل في الا اخذ فيها
الا حمارا في الا حمارا على الا فيها شيء الا حمار فخصصي المتكلم احدا بالذكر من جملة المعدد
المقدر لانه يظن ان المخاطب يستبعد خلو الدار من الادمي مختصا بالذكر وقال لا احد فيها
الا حمارا تاكيدا لنفي الادمي بها ورفعا لتوهم المخاطب ان المتكلم لم يتعرض له وابقى المستثنى على اعوام
الاصل تنبيها على الاصل وجعله بدلا من ذلك المذكور فلا يكون على هذا الوجه من قبيل الاستثناء
المتصل كما في الوجه الاول وليس لسيبويه في البدل فيما يصح الاطلاق الوجه نحو ما جاءني زيد الا
عمرو فانه لا يجوز حمل احد المنبنيين على الاخر بوجه من الوجوه فعلى هذا فقوله لا اجراء الا
مجرى المتصل نظر لانه ليس لسيبويه الا اجراء الا فيما يصح الاطلاق بضرب من التاويل مردود
لفقد البعضية في المنقطع لان المنقطع ليس بعض من المستثنى منه انما يكون منقطعا اذا لم
يكن داخلا في المستثنى منه واذا لم يكن داخلا فيه فلا يكون بعضا منه واذا لم يكن بعضا لزم ان لا يكون
بدلا لان البدل في الاستثناء بدل البعض كما عرفت ولا يجوز ان يكون بدل الغلط لانه لا يجيء في كلام
الفصحاء اذا لم يكن المراد فيه التفنن في الكلام وفيه نظر لانه على التاويل الاول منه يكون متصلا فلا
نم ان البعضية مفقودة وعلى التاويل الثاني لا يكون متصلا فلا يلزم ان يكون البعضية موجودة
والاداة اي اداة الاستثناء اما حرف كالا او فعل كما عدا وما خلا وليس ولا يكون او اسم كغير
وسوى وسواء او مركب من الحرف والاسم كلا سيما او مردد بين الفعل والحرف كعدا وخلا وحاشا
خبر كان واخواتها والمسند يشتمل خبر المبتدا وخبر باب ان وخبرها ولا ولما قال من معمولها
اي من معمولي كان واخواتها خرج الجميع وقول من يلحنه اي الخبر بالحال وقال انه حال لا خبر وهم
الكوفيون يبطله جواز تعريف المجيء مضمرا وغير ذلك من اقسام المعارف كثيرا ولو كان حالا لما جاز
ذلك ويبطله عدم استقلال الكلام بدونه ولو كان حالا لاستقل الكلام بدونه لان الحال فضلة
وهو خبر المبتدا فيما يجوز في خبر المبتدا من كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة ومتقدما ومتاخرا
وفيما يجب من تقديمه على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان في الدار رجل واذا كان الخبر ضميرا

في الاسم نحو كان في الدار صاحبها واذا كان الاسم أن مع صلتها نحو كان عندي انك قائم ومن استعمال
على الضمير اذا كان جملة وغير ذلك من الاحكام بعد ان ثبت كونه خبر الكان بشرائطه وانتفاء
مدافعه وليس المراد ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدا يصح ان يكون خبرا لكان والا ورد عليه
ان خبر المبتدا جاز ان يكون فعلا ماضيا بخلاف خبر كان فانه لا يجوز ان يكون ماضيا بغير
قد لما سيجيء الا انه اي خبر كان يتقدم على الاسم في المتساويين تعريفا وتخصيصا وفي الخبر المنزل
منزلته اي في حمل المبتدا ان ظهر الاعراب فيهما او في احدهما كان المنطلق زيد وكان القتي زيدا و
وكان ابا حنيفة ابو يوسف لان ظهور الاعراب رافع الالتباس المخبر به بالاسم اما اذا لم يظهر
الاعراب فيهما او لاقرينة نحو كان القتي هذا وكان اذكى من زيد اتفق مثلا فلا يجوز تقديم
الاسم قال عبد القاهر جاز ما كان احد مثلك ولم يجز ما كان مثلك احد الا ان الخبر هو المقصود بالنفي
في الاول نفي مماثلة كل احد له ويكون المعنى مبالغا من التفضل بمشابهة كل احد وهذا معنى مستقيم
وفي الثاني يكون المنفي هو الاحدية وهو الانسانية وهذا غير مستقيم الا اذا اريد المبالغة في المدح او
اللزم على معنى ما كان مثلك بشرا بل اعلى منه وبل ادنى منه وقد يحذف كان حذفا جوازا لكثرة الاستعمال
ولا يحذف اخواتها لعدم تلك الكثرة ولهذا خص كان بالذكر كما ان خير في وان شرا فشر والضابط
فيه ان يجيء بعد ان الشرطية اسم وجزاؤها الفاء وبعدها اسم مفرد ويجوز ان يقدر هذا
التركيب لفظا مع او في باربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني على معنى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير
فحذف كان واسمها لدلالة حرف الشرط عليهما لان حرف الشرط لا يليها الا الفعل وحذف المبتدا
ايضا لدلالة الفاء التي هي جواب الشرط عليه لانتفائها جملة وعلى خصوصية القرينة ورفعهما على
معنى ان كان في عمله او مع عمله خير فجزاؤه خير ونصبهما على معنى ان كان عمله خيرا فليكون جزاؤه خيرا
او فليجز خيرا ورفع الاول ونصب الثاني على معنى ان كان في عمله خير فيكون جزاؤه خيرا وهذا رابع
الوجه افيح الوجوه لانه عكس الوجه الاول الذي هو احسن الوجوه لقلة الحذف فيه وكون
الاسم بعد الفاء اكثر وقوعا من الفعلية والمتوسطان متوسطان لخالفتهما الاصل في موضع وا

فصل وفيه نظر لان لاهذا اذا كانت ملفاة نحو لا زيد في الدار ولا عمرو لا يكون لها عمل لا لفظا ولا محلا
بخلاف اسم ان والظاهر انها ما اعتبرها اعتبرها ابن الحاجب ولذا لم يعترف كما عرفه ابن الحاجب حيث
قال هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبها به هو المسند اليه من معمولي فان كان
اسم لاهذا نكرة يليها بان لا يكون فصل بينه وبين لا فمنصوب ان كان مضافا نحو لا غلام رجل او
كان مشبها به اى بالمضاف نحو لا خيرا من زيد قال سيبويه قال الخليل يقول لا آمرا بمعروف لك اذا
جعلت بمعروف من تمام الاسم وجعلته متصلا به كانك قلت لا آمرا معروفا وان قلت لا آمر بمعروف
فكانك جئت بمعروف بعد ما بنيت على الاول كلاما قال سيبويه وان شئت قلت لا آمرا يوم الجمعة
اذا بنيت الامرين يوم الجمعة لانك سواء من الامرين فاذا قلت لا امر يوم الجمعة فانت تنفي الامر بكل
ثم اعلمت اي حين نفيتهم وكان عليه ان يقول اذا لم يكونا مكررين احترازا عن قولك لا غلام رجل في الدار
ولا غلام امرأة بالرفع في جواب من قال هل لا غلام رجل فيه او غلام امرأة ومبني لتضمنه من الاستغراقية
وذلك لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس ويكون بمنزلة لا من رجل وانما بين المضاف والمشبه به لان لا
الاضافة توجب جانب الاسمية في الاعراب مع كونهما معربين جعل مثلثي اشباه شبا واحدا انما ينصب بها الفتحة
والياء والكسرة ليكون البناء على ما يستحقه المنفي في الاصل قبل البناء وهذا اولى من قول من قال مبني على
الفتح وقد عرفت ما فيه في بحث المنادى ان كان مفردا لا مضافا ولا مشبها به لا رجل في الدار ولا مسلمين
وانما مبني على الكسرة بلا تنوين عند الجمهور لانها وان لم تكن للتمكن الا انها شبيهة بالتي للتمكن ومع التنوين
عند بعضهم نظرا الى ان التنوين للمقابلة للتمكن والمازني يفتحها بلا تنوين طردا للباب على نسق واحد
وان كان اسم لاهذا معرفة او كان نكرة لم تلها اى لم تل النكرة لانها للرفع والتكرار واجبان نحو لا زيد فيها ولا
عمرو ونحو لا فيها رجل ولا امرأة اما الرفع في المعرفة فلزوال المشابهة التي جعل لاجلها من كونها لنفي
الجنس عند دخولها على المعرفة واما التكرار فليكون النكرة جنسا لما فانها من نفي الجنس الذي لا يمكن
انجاته في المعرفة لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة واما الرفع في النكرة مع الفصل فلضعفها عملها
لانها انما تعمل لمشابهتها ما يعمل والمشابهة لا باللاصالة فلا تقدر على العمل فيما هو بعيد عنها واما التكرير فيها فللتنبيه على
لنفي الجنس

وانما قلنا يجوز ان نقدر في هذا التركيب لفظة مع او في لانه لو لم يجز فيه ذلك تعين نصب الاول
نحو اسير كما تسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اى ان كنت راكبا فانا راكب ويحذف كان
لزوما ان قام في موضع غير اى عوض عنه ما بعد ان المصدرية او ان الشرطية وانما حذفت لزوما
لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض كما مر انطلقت منطلقا انطلقت فنحا وكسرا اى بفتح حرفا
وكسرها اى لان كنت منطلقا انطلقت وهذا تقدير البصرية فحذف حرف الجر كما يحذف من ان
وان قياسا مستمرا ثم حذف كان لان يحذف كثيرا وابدل منه ما فادغم نون ان في ما لان ادغام
النون الساكنة في الميم واجب فبقي الضمير المرفوع المتصل وهو التاء كنت بلا عامل يتصل به
فجعل منفصلا فصار انا انت وتقول الكوفية التقدير هكذا ان ما كنت منطلقا انطلقت فيجعلون
ان مكسور الهمزة للشرط الا انهم جوزوا فتحها ايضا وان كانت شرطية لا مصدرية تنصب بلا لدخولها
على الاسم وتقدير البصرية وان كان فيه استبعاد الا انه قريب بالنظر الى ما يلزم من تقدير الكوفية
من فتح همزة ان الشرطية ومثال الحذف بعد ان الشرطية قولهم افعل ذا كما لا اى ان كنت لا تفعل غيره
اسم ان واخواتها هو المسند اليه من معموليها نحو ان زيدا قائم ولا يحذف اسم ان واخواتها لانه انما قدم
منصوبا على فتوى عمل ليكون تنبيها على الرغبة في العمل فلو حذف منصوبا ويلزم من فوته فوت
العمل الاصلي الا اذا كان الاسم ضمير الشان فان الاسم يحذف سواء كان الاسم لان او لاخواتها وان لم
يحذف هذا الضمير اذا كان مبتدأ لعدم الدليل عليه لان خبره جملة مستقلة ليس فيها ضمير
رابطة وانما حذف هنا لصيرورته بالنصب في صون الفضلات مع دلالة الكلام هنا عليه نحو
قوله ان من لام في بني بنت حسان ألمه واعصه في المخطوب اى انه فحذف ضمير الشان ولا يجوز
ان يجعل من اسم ان ليلا يبطل ما يستحقه الشرط من التصدر الصحيح وكقولهم كما تهي الغنث
الكمئ كان ذا طلا لهن الشمئ اى كانه اسم لا النفي الجنس وانما يقبل المنصوب بلا النفي لا
الجنس لما قال غير واحد ان كلام في المنصوبات وجميع ما هو اسم لاهذا ليس لان اسم لاهذا منصوبا
منصوب لفظا او تقديرا او محلا كما ان اسم ان كذلك وكما قال قبل اسم ان كذلك قال هنا اسم لاهذا

بهذا الفصل واذا كان الفصل بالظرف نحو لا اب فيها ولا غلامين لك اليوم لك محمد يونس لا يجب الحذف
ولا الاثبات لا يجوز الاضافة مع وجود هذا الفصل لكثرة الاتساع في الظروف وعند سيبويه بجبان لان الفصل لانه
هنا بشيئين الظرف واللام فلا يلزم من جواز الفصل بالظرف وحده في الشعر جواز الفصل بهما هنا لان الاضافة
اي لا يكون زيادة الالف في لا ابا لك وحذف النون من لا غلامين لك للاضافة على ما قبلها نحو مضاف واللام المحسنين
للمضاف والمضاف اليه لتوكيد الاضافة فان اللام الظاهرة تاكيد للمحذوف ولفظا، هو المنع في التنكير باعتبار
اللفظ بما يظهر من صورة الانفصال بسبب اللام التي هي عامل في الضمير فان المضاف يصير بهذا الفصل كانه
ليس بمضاف لعدم التعريف في لا ابا لك ولا غلامين لك ولو كانا مضافين لكانا معرفتين لكون المضاف اليه معرفة
لكنهما لبسا بمعرفتين لكونهما مع لا زيادة فيه نحو لا ابا لك ولا احذق نحو لا غلامين ولا غلامي لانهما نكرتين
فيجب ان يكون لا ابا لك ولا غلامي لك ايضا نكرتين لان التنكير امر معنوي واذا التقى اللفظان في الامر المعنوي
واحدهما نكرة وجب ان يكون الاخر كذلك واللام يتفقا فالوا واذا لانه لو كانا معرفتين وجب الرفع والتنكير بلا تنوين
وفيه نظر لانا لا نم انه لو كانا مضافين لكانا معرفتين لاحتمال ان لا يتعرفا بالاضافة بسبب وجود الفصل
وقوله لكونهما بمعنى ما لا زيادة فيه ولا حذف ممنوع غاية ما في الباب انهما اشتركا مع ما لا زيادة فيه ولا حذف في
اصل المعنى ولا يلزم من ذلك ان يكون معنى احدهما بعينه معنى الاخر بدليل علمنا ذلك ان الخبر في لا ابا لك محذوف
اي لا ابا لك موجود في لا اب له لك غير محذوف بل موجود وهو لك واختلاف هذا الاعراب يدل على اختلاف المعنى وكذا
انهما لو كانا مضافين لكانا معرفتين ولو كانا معرفتين وجب الرفع والتنكير وباطل بعين ما قلنا او نقول لم يلزم
الرفع والتنكير لكونهما في صون النكرة والغرض من هذا الفصل ان لا يرفع نحوهما ولا تكرر فلا يرفع ويكرر
معه فلا يستنكر نصبه وعدم التكرير بل زيادة الالف وحذف النون لمشابهتهما اي لمشابهة لا ابا له
ولا غلامي له بالمضاف لمشاركتهما له في اصل المعنى لان الاضافة هنا بمعنى اللام فلما كان بينهما وبين المضاف
هذه المشاركة مع كون المنع الموصوف معلوم الاحتياج الى مضاف اليه وكون الصفة متصلة بالموصوف
وكون المجرور صالحا لان يضاف اليه الاول ما كد شبه الموصوف بالمضاف فاعطى الموصوف في المثالين حكم
المضاف لفظا واما حال في اصل المعنى لان للمضاف امرين احدهما نسبته الى المضاف اليه الثاني زيادة خصوصية

مضافين لم لا تكون معرفتين ولو كانا مع

ان حذف الالف في لا ابا لك لاجل اثبات النون

فولهم

بخلاف ما اذا جعلت عملها كان في هذا التنبيه فلا يحتاج الا التكرير فان قلت قد دخل
لا على المعرفة من غير تكرير نحو لا بصرة لكم مع علم ليلة معروفة ولا نحو لك ان تفعل فان نحو لك
معرفة قد وقع مرفوعا بعد لا من غير تكرير فما جاب عنه بقوله ونحو لا بصرة لكم ولا نحو لك ان تفعل
كذا محمول على لا مثل بصرة لكم على حذف المضاف فيكون لا داخلة على النكرة في التقدير لان مثلا لا يتعرف
بالاضافة فذهب المصنف على ان المضاف هنا محذوف وقيل ان العلم هنا قائم بالنكرة نحو لكل
موسى فرعون اي لكل محق مبطل وهو الصحيح لجواز ذكر مثل بعده كقول ليكلي على زيد ولا زيد
مثلهم فتقدير مثل قبل زيد مع ذكر مثل بعده وصفا او خبرا يستلزم وصف الشيء بنفسه او
الاخبار عنه بنفسه وكلاهما لا يجوز ولان المقصود نفي مسمى العلم لا نفي مسمى مثله وفيه نظر
ولا نحو لك محمول على لا ينبغي فيكون لا من حيث المعنى داخلة على الفعل والداخل على الفعل لا يجب تكريرها
والنحو بمعنى التناول مصدر بمعنى المفعول اي ليس متناولا لك هذا الفعل اي لا ينبغي لك
ان تتناول او بمعنى العطاء بمعنى لا نحو لك ان تفعل كذا اما اعطيت هذا الفعل اي ليس خلقك لان
هذا واذا لم تعط لم يكن لك ذلك واجاز المبرد الرفع من غير تكرير في المعرفة نحو لا زيد في الدار ولا النكرة
مع الفصل نحو لا فيها رجل او بغيي اي بغيي الفصل نحو لا رجل في الدار ويكون لا ملغاة لضعفها في قوة
العمل ويجوز في نحو لا اب له اي مما اذا كان المنفي ابا او اخا ودخل بعدهما لام الجر على ما يصح ان يكون
مضافا اليه لهما وفي نحو لا غلامين له اي مما اذا كان المنفي مثنى او جمع سلامة بالواو والنون وبعدهما لام الجر
المجرد اخلا على ما يصح ان يكون مضافا اليه وكان المنفي موصوفا بلام الجر مجرورها ما يفصل بينهما اي بين
نحو لا ابا له ولا غلامين وبين اللام بضعفه للمنفي نفيا وظرفا لغوا مستقر عند سيبويه والخليل لا عند
يونس زيادة الالف في لا اب فيقال لا ابا له وحذف النون من لا غلامين فيقال لا غلامي له اما اذا كان
الجار والمجرور خبرا للمنفي لانعقاد تعين البناء اذا كانت الجهات متعلقة بالمنفي تعين الاعراب غالبا نحو
لا واهبا لك درهما واما اذا كان الفصل بالصفة نحو لا اب قريبا لك ولا غلامين ظريفين لك فبالاتفاق يجب حذف
الالف من لا ابا ولا اخا واثبات النون من لا غلامين لانه لا يكون مضافا حقيقة لعدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف
اليه اهـ حاشية

حتى يصير معرفة ومشاركتهما انما يكون في الامر الاول وهو اصل بالنسبة الى الثاني لان زيادة الخصوصية
انما يكون بعد النسبة ومن ثمة اي ومن اجل هذه المشابهة كانا مع ثنى كما ان المضاف معرب
ومن ثمة لم يجز لاغلامي ثم ولا رقيبي عليها حذف النون لان في وعلى لا مدخل لهما في النسبة الاضافية هنا
وكذلك لا يجوز لا مجيرنا منها لان الاضافة وان جاءت بمعنى من الا ان من هذه ليست بمضيفة وانما هي
وانما هي من صلة الاجار وانما نحو لا خائفا من فجعة فالقياس يجوز لو ساعدك السماع وان كرر المنفي
بلفظ خال كونه منكرا لانه لو كان معرفة لا يجوز فيه النصب والفتح مفردا لانه لو كان مضافا لا يجوز فيه
الفتح بليه بان لا يكون فصل بين المنفي وبين المكرر نحو لا ماء وماء لانه لو كان بينهما فصل لا يجوز فيه الفتح
فتح الثاني النصب على التاكيد لانه تاكيد لفظي والفتح على البدل لان البدل على حكم المبدل منه وهو حكم تكرير
العامل بدليل ما زيد زيد او نقول ركب مع الاول كما ركب الموصوف مع الصفة كقولك رجل ظريف والفرق
من كلامهم انه يجوز في الثاني الاعراب سواء كان نصبا او رفعا في تعيينه النصب نظرا على ان الاعراب في المكرر
الموصوف اولى من الاعراب في الموصوف غير المكرر نظرا الى انه لما وصف صار مع وصفه كانه وصف للاول كما
كالحال الموطئة في نحو قوله انا اتولناه فوانا عن هجا نحو لا ماء وماء لبارد ان شئت تنون الثاني وان شئت لم
لم تنون قال سيبويه واما بارد فلا يكون الا منونا لانه وصف ثان وفي مثل لا حول ولا قوة حسن
اوجه مما يكون النكرة فيه مكررة مع لا من غير فصل بينهما لانه مع الفصل لم يبن لان النكرة مع لا لم تضمن
امتزاجا تعدى البناء من لا الى النكرة بسبب التركيب فاذا انتفى التركيب انتفى تعدى البناء اليها وكذا
اذا لم يكن لا مكررة ولم يبن الثاني نحو فلا اب وابنا مثل مروان وابنه خلافا للاخفش فانه اجاز لا رجلَ
وامرأةَ فيها بفتح المعطوف على المفرد لا امرأةَ فحذف لا وابقى البناء مع نيتها كما كان مع وجودها فتحرما
على ان تجعل لا في الموضعين لنفي الجنس ويقدر لهما خبر واحد عند سيبويه ويكون الكلام جملة
واحدة لان لا المفتوح اسمها لا تعمل عمل ان في الخبر عندنا ولا يجوز ان يقدر خبر ان عندنا ايضا
اما ان من يعمل لا المفتوح اسمها في الخبر فيجوز ايضا ان يقدر لهما خبر واحد لان الاولى والثانية
وان فاتنا عاملين الا انهما متماثلين فيجوز ان يجعلا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا

في المكرر على الموصوف ح

عندهم

قائمان ويجوز ان يقدر لكل واحد منهما خبر ايضا ونصب الثاني مع فتح الاول على ان يكون لا الثانية لا بد
لتاكيد نفي الاول ويكون الثاني معطوفا على لفظ الاول ولا يجوز على هذا ان يقدر لهما خبر واحد عند
سيبويه لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان الثانية في الخبر بالنفي
فلو قدر لهما خبر واحد لزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين ورفعه اي رفع الثاني مع فتح الاول على
ان يكون الثاني معطوفا على محل الاول وعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا خبر واحد لكونه خبرا
للمبتدإ وعند غيره لا بد وان يكون لكل خبر لئلا يلزم اجتماع عاملين مختلفين وهما الابتداء و
لفظة لا على معمول واحد ويجوز ان يكون لا في هذا الوجه بمعنى ليس ورفعهما لانه يجوز الغاء لا
هذه لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية
اما زائدة او ملغاة غير زائدة ويجوز ان يقدر لهما معا خبر واحد وان يقدر لكل واحد خبر عند سيبويه
وغيره لانه لا عامل هنا الا الابتداء ورفع الاول على ضعف على ان يكون لا بمعنى ليس ولهذا كان ضعيفا
لان عمل لا بمعنى ليس ضعيف او على مذهب المبرد فانه لا يجوز الغاء لا هذه لضعفها ففتح الثاني على ان
يكون لا غير ملغاة وههنا اشكال وهو ان الاستثناء عقيب الجملتين ينصرف الى الثانية وههنا
ينصرف الى الجملتين لا حول عن معصية الله الا بالله ولا قوة على طاعته الا بالله ونقول في الجواب ان الا
الاستثناء المذكور راجع الى الثانية ويقدر في الجملة الاخرى استثناء اخر دل الا الثاني عليه وان
الحول والقوة لما كانا بمعنى واحد صح رجوع الاستثناء اليهما لتنزلهما منزلة شيء واحد ونعت المبني
احترز عن نعت المعرب فانه لا بد البناء غير المكرر واحترز من المبني المكرر نحو لا ماء ماء باردا فانه
لا يجوز في بارد البناء ايضا بل يجب ذلك النعت ويجب رفعا ونصبا ان كان النعت مفردا لا
مضافا بليه اي يليا النعت المبني من غير فصل بينهما نحو لا رجل ظريف او ظريفا او ظريف اما البناء فلشبه
الشبه الكائن كون النعت في المعنى هو للمبني الذي دخلت لا الثانية لنفي الجنس في الحقيقة نحو النعت
للمنعوت فكان لا بشرية وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافة في الرجال فهي لنفي الظرافة
للنفي الرجال ولهذا لم يبن صفة المنادى مع المنادى نحو يا زيد الظريف لان المنادى

لا سيما عامل ح

لان معناه ح

لفظا ومعنى هو الموصوف لا الصفة والثالث كونه قريبا من لا التي هي سبب البناء واما الاعراب
رفعا فللحمل على محل لا مع المبني لانها في محل الرفع بالابتداء وقيل على محل اسمها وحدها لان لا وان
كان عاملا مغيرا معنى الكلام الا انه ضعيف لان عمله بمشابهة الحرف المشبه بالفعل فيجوز العطف
على محل اسمها وان كانت مغيرة معنى الكلام بخلاف ليت ولعل فانه مغير لمعنى الابتداء وغير ضعيف
في العمل فلا يجوز العطف على محل اسمه وحدها واما النصب فللحمل على لفظ المنفي وانما جاز الحمل
على لفظ مع ان التابع لا يتبع متبوعه في الحركات البنائية لاجل هؤلاء الكرام بحر الكرام لمشابهة
تلك الحركة الحركة الاعرابية لعروضها بعروض لا وزوالها بزوالها ويجوز ان يقال النصب حملا على محل
لان محل منصوب لانها تعمل عمل ان والا لكن النعت مفردا بان يكون مضافا نحو لا رجل حسن
الوجه او كان مفردا بان يكون بينهما فاصل نحو لا رجل في الدار ظريف او يكون النعت نعتا ثانيا
نحو لا رجل ظريف كريم فالاعراب رفعا ونصبا واجب لا لعدم البناء لوجود الاضافة والفصل المانعين
من البناء والعطف كالنعت في الاعراب نصبا حملا على لفظ او محل نحو لا اب وابنا فضل مروان وابنه
اذا هو المجد ارتدى وتازرى ورفعا حملا على محل نحو لا ام لي ان كان ذلك ولا اب الا في البناء فانه لا يجوز
بناء المعطوف على غيره لا على جهة الاستقلال لان شرط ذلك التلفظ بلا الا ترى انك لو قلت لا رجل في
الدار لم يستقم وكذا على جهة التبعية للمعطوف عليه لوجود حرف العطف الفاصل بينهما وقد عرف
خلاف الاخفش هنا ان كان المعطوف نكرة فانه يجوز الرفع والنصب والا يتعين المعطوف نكرة مثل معرفة
نعني الرفع ولا يجوز نصبه نحو لا غلام في الدار ولا العباس وذلك لانه لو باشر المعرفة لاهمل لم يجز فيها
الا الرفع فهي اذا كانت تابعة اولى بان يكون مرفوعة حملا على المحل ويجوز حذفه اي حذف اسم لا للنفي
الجنس نحو لا عليك اي لا باس عليك ولا كريد فان الكاف ان كان اسما يكون الخبر محذوفا اي لا اصل
موجود ويجوز ان يكون الاسم محذوفا اي لا احد مثلك وان كان الكاف حرفا فالمحذوف هو الاسم لا غير
خبرها ولا المشبهة بها هو المستند من معمولها نحو لا زيد منطلقا وما رجل افضل منك عند الجمهور
فاذا تقدم الخبر على الاسم ظرفا كان الخبر او نحو ما قائم زيد ونحو لا في الدار رجل او ينخفض النفي المستفاد
من ما ولا

لكن لا يـ

وانت تريد رجل في الدار

بالا

بالا نحو ما زيد الا قائم ولا رجل الا افضل منك او فصل بينهما اي بين ما ولا وبين الاسم بان عند
البصرية ونافية موليا عند الكوفية نحو ما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة اخرينا وفي
تخصيص الفصل بان فساد لانها مع الفعل لا يعملان سواء كان الفاصل ان او غيرها قال
سيبويه لان لا لا يعمل اذا فصل بينها وبين الاسم وانما ولذا لا يعمل اذا قدم
معمول الخبر اذا كان غير ظرف لقوله وقالوا انعرفنا المنازل من منى وما كل من حج منى وانا عارف
على رواية نصب كل اما على رواية رفع كل فيكون كل اسم ما وانا عارف خبرا واذا كان معمول الخبر ظرفا
فلا يبطل العمل لقوله بانك حيث كنت امنا فانا كل حين من بوالي موليا فالرفع واجب في
هذه المواضع الثلثة امع التقديم والفصل فلضعفها في العمل لانها انما عملت لمشابهتها مع فعل
غير متصرف ومشابهة ضعيفة من جهة المعنى ولان ان وان كانت زائدة الا انها تشبه ان النافية لفظا
وكان حرف النفي دخل على نفي وهو اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصارت ان فالا النافية للنفي واما
مع الانتقاض بالا فان عملها انما كان لاجل النفي الذي به مشابهتها ليس وقد انتقض النفي بالا فلا يجوز
ان نعمل مع زوال تلك المشابهة واما ما احاذا الاخفش من نحو ما قائما الا زيد فهو انما يجيزه بناء على ان زيد
بدل من اسم ما المحذوف استغناء بالبدل عن المبدل منه اذ المعنى ما احد قائما الا زيد فان قلت
ما تقول بقوله فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم اذ هم قريش واذا ما مثلهم بشر فانه قد اعمل ما مع
ان في خبرها قد قدم على الاسم وكذا في قوله ما الدهر الا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات الا معذبا
فانه قد اعمل ما مع انتقاض النفي بالا فاجابه عنه بقوله اذ ما مثلهم بشر محمول على حذف الخبر وعلى
كون المثل حالا التقدير واذا ما بشر مثلهم موجود فلما قدم مثلهم الذي كان صفة لبشر انتصب
على الحال ومنهم من قال انه منصوب على الظرفية لان قوله ما مثلهم بشر في معنى ما فوقهم وفي الجوهري نظر وهو
ان الحال فضلة يتم الكلام بدونها وهنا لا يتم الكلام بدون مثلهم فكيف يكون حالا وقوله الا منجنونا
محمول على شبه منجنونا فيكون نصب منجنونا بفعل مقدر وهو يشبه الدال للطلبا لاسناد بين
المبتدا والخبر او يدور الدال عليه مجرى منجنونا على حذف مضاف منه اي الا بدور دوران منجنون

المشابهة بيان

ويجوز ان يكون منصوبا على الحال والخبر محذوف اى ما الا هو موجودا الا فلان المنجنون لا يستقر
على حاله وكذا قوله الا معذبا منصوب بفعل مقدر اى الا يعذب تعذيبا فيكون معذبا بمعنى المصدر
ويكون من باب ما زيد الا سيرا فعل هذا الواجب من طرفى البيت لكان اولى واعلم ان سيبويه اجاز
العمل مع تقدم الخبر ويونس اجاز مع نقض النفى بالا واتفق النحاة على ابطال العمل ان اقترن
ان بما وذلك لان ليس لا يليها ان فاذا وليت وما ان سماها فى الاستعمال وبطل الاعمال بلا خلاف ولا
يلزم مثل هذه المباينة بنقض النفى ولا بتوسط الخبر لان ليس قد ينتقض نفيها ويتوسط
خبرها واذا عطف على اى على الخبر اذا لم يكن الخبر مجرورا بالباء بغير موجب اى بغير حرف مثبت
لما جعل من حروف العطف جاز رفع المعطوف ونصبه ان وقع بعد اى بعد المعطوف مرفوع
من اسباب الاسم اى مرفوع مشتمل على ضمير اسم ما نحو ما زيد قائما ولا ذاهب ابو فانه
جاز رفع ذاهب على ان يكون خبرا وابو مبتداء ويكون من باب عطف جملة على جملة وجاز
نصبه على ان يكون عطفا على قائما وابو فاعله ويكون من باب عطف مفرد على مفرد اما اذا لم يقع
بعد المعطوف شئ نحو ما زيد قائما ولا ذاهبا او وقع بعده منصوب نحو ما زيد قائما ولا ضاربا
اباه فالنصب واجب واما فى نحو ما زيد قائما ولا ذاهبا فلان المعطوف عليه منصوب وانما لا يجوز
رفعه حملا على محل ما فان محله رفع لانه خبر المبتداء فى الاصل وعمل الابتداء فى الخبر سمع تقديرا
اذ لو كان العامل حرفا لضعفه كما ترفع شئ فى ما زيد شيئا الا شئ حملا على محله لانه لا يجوز اعتبار
العامل المعنوى اذا كان العامل اللفظى حرفا يغير المعنى الا عند الاحتياج اليه والاضطرار كما
فى زيد شيئا الا زيد لانه لا يجوز هنا حمل الا شئ على لفظ شيئا بخلاف ما نحن بصدده فانه يجوز عطفه
على لفظه وكذا لا يجوز رفع ضاربا فى ما زيد قائما ولا ضاربا اباه لا على ان يكون عطفا على محل قائما
لما ظننا ولا على ان يكون خبرا وما بعده مبتداء كما فى ما زيد قائما ولا ذاهب ابو لعدم مبتداء
بعده وان وقع بعده اجنبى عن اسم ما نحو ما زيد قائما ولا ذاهب عمرو فان عمرو اجنبى غير زيد
لعدم اشتماله على ضميره او كان العطف على الخبر بموجب من حروف العطف نحو ما زيد قائما بل

قاعدا ولكن قاعد

قاعد فالرفع فى المعطوف واجب اما فى الصورة الاولى فلانه لا يجوز نصب ذاهب لكون عطفا على قائما
لانه لما وجب لعمرو لكن قائما الضمير العايد الى زيد لكونه مشتقا وجب ان يثبت مثله فى المعطوف الذى
هو مثل المعطوف عليه فى كونه مشتقا لما ثبته من انه اذا كان للمعطوف عليه حكم بالنظر الى
نفسه وغيره معا وكان المعطوف فى نفسه مثله وجب ثبوت ذلك الحكم له ولا ضمير فى ذاهب عمرو
ولا يجوز نصب ذاهب على اضمار ما ليكون هو خبرا وعمرو اسمه لانه اذا عدم الخبر فى ما بطل عملها
فوجب رفعه ليكون خبرا وهو عمرو مبتداء ويكون من باب عطف جملة على جملة واذا ان وقع اجنبى
منقدما جاز النصب ايضا نحو ما زيد قائما ولا عمرو ذاهبا واما فى الصورة الثانية فلانه يبطل
عملها فيما بعد الموجب فوجب رفع بل قاعدا ولكن قاعد حملا على محل خبرها للاضطرار وعلى انه
خبر مبتداء محذوف والتاء فى لات حين مناص زايدة لتانيث الكلمة كما فى ربت وثمت
او لمبالغة الشئ لما فى علامة ولا الزايدة فيها التاء بمعنى ليس عند البصرية لان دخول تاء
التانيث الساكنة التى من خواص الفعل او بالشبهة بالفعل وهو لا بمعنى ليس من دخول
بالشبهة بالحروف هو لا النفى الجنسى ليصح وجود دخوله عليها والاسم اى اسم لات على قولهم حين
محذوف عند الاكثر اى لات الحين حين مناص لا مضمر عند الكل لان الحرف لا تضمر فيها او حين
مضمرة لات لجريها اى لجرى لات مجرى الفعل فى الحاق التاء عند الخليل وسيبويه فانها الما
الحقت بها التاء صارت شبيهة بليس صوتا ومعنى فيجب اضمار الاسم فيها كما فى ليس
قال سيبويه انها فى لزوم الاضمار فيها مطلقا ليس ولا تكون فى الاستثناء وتكون لات مختصة بالحين
او بمعناه نحو ولات هنا حنت لان لا فى الاصل لما لم يكن لنفى الحال كما ان ليس كذلك وعند دخول
التاء عليها لما صارت شبيهة به صوتا ومعنى جعلت مختصة بالحين ليكون كليس فى الدلالة على
نفى الحال وعند الكوفيين ان لا هذه لنفى الجنس وخبرها محذوف ولان لا النفى للجنس وهو الكثير
فى الاستعمال ولا النافية بمعنى ليس انما يكون فى الشعر فوجب ان يحمل ما وقع القرآن على السابع
الكثير وعن عيب جواز الجر اى بلات فى الاوقات على ان يكون لات حرف جر وهو قول مطبوا
ضلنا

ولات اوان فاجنبا ان ليس حين بقاء وعند البصريين لان لات بمعنى ليس واوان هنا
مبني فانه لما حذف المضاف اليه منه بني على الكسر لالتقاء الساكنين وعوض التنوين
منه وعند ابي عبيد نحن لغة في حين ولا لنفي الجنس عنه فيكون التاء من جملة حين
لا من جملة لا ويدل عليه قول العاطفون نحن ما من عاطف والمطعون زمان ما من مطعم
لكن الدليل على ان التاء ليست من جملة حين قوله حنت نوار ولات هنا حنت وبداء هل
الذي كانت نوار اجنت وقوله حنّت ولات هنت وانى لكن مفتوح فان التاء لو كانت من جملة
حين لما دخلت على هنا وهنت ويكون التاء في البيت الاول من جملة لات واستغنى بالتاء
عن لا ويكون التقدير العاطفون حين لات حين ما من عاطف فحذف حين مع لا وفصل
ضمير المراد العاطفون وبقاء السكت ثم اثبتها وصلا وابدلها ياء المجرور ولت

فهي بان مجرور بالحرف ويكون عامل الجر هو الحرف نحو مررت بزيد وزيد في الدار ومجرور
بتقدير اي بتقدير الحرف ويكون العامل المضاف لانه لما حصل في التركيب معنى حرف الجر
قوي بذلك فعمل او يكون العامل الحرف المقدر ووجهه ان قد ثبت عمل حروف الجر
فجعل الحروف هنا ايضا عاملا ليكون عمل الجر بامر واحد اولى من جعله مختلفا وضعف
ان اضمار حرف الجر ضعيف او يكون العامل معنويا وهو معنى حرف الجر ووجهه انه قد
يظن ان يكون الجار عاملا الضعف اضماره ولا وجه لعمل الاسم لانه على خلاف القياس وهو
مردود لانه انما يصار الى العامل المعنوي عند فقد عامل لفظي ولم يعدم ههنا وقوله
ومجرور بتقدير يحتمل ان يكون المراد منه كل واحد من هذه المذاهب الثلثة واعلم
ان تقدير حرف الجر انما يمكن في الاضافة المعنوية لا اللفظية نحو ضارب زيد فان ضاربا
مضاف الى نفسه لا بواسطة حرف جر ويمكن ان يجعل اللام هنا ايضا مقدرة والثاني اي
المجرور بتقدير المضاف اليه وشرط مجيئه سواء كان مضافا بالاضافة المعنوية او
اللفظية التجرد عن التنوين ان كان فيه تنوين وان لم يكن فيه تنوين يقدر ان لو كان

فيه تنوين كان ايضا مجردا عنه لاجل الاضافة نحو اساور فاتل اذا قلت اساور فضة
بالنصب فالتنوين مقدر الثبوت واذا قلت اساور فضة بالجر فالتنوين الذي كان ثبوته
مقدرا صار محذوفا مقدرا ولذا يمنون في الضرورة بخلاف الذي ثبوته متحققا او عين عوضا
كنون التثنية والجمع للاضافة فانه لا يجوز الجمع بين هذا الاشياء وبين الاضافة لان الاضافة تدل
على الاتصال وعدم تمام الاسم الاول وهذا الاشياء تدل على الانفصال لانها دليل على تمام ما
هي فيه وجه اي الاضافة معنوية تفيد معنى في المضاف من التعريف او التخصيص ان كان المضاف
جامدا او مشتقا كاسمي الفاعل والمفعول والصفة لاضافة ذلك المشتق الى معموله اي الى
فاعل معمول قبل الاضافة ومعمول اقاما فاعل او مفعول قبل الاضافة بمعنى اللام المختصة
تخفيفا نحو غلام زيد او تقديرا نحو زيد عند عمرو ومع خالد فانه لا يخفى ان لفظ اللام لا يحسن
تقديرها هنا ولكن يحكم بان معناه مراد تقديرا ما لم يكن المضاف اليه جنس المضاف بمعنى صحة
اطلاق اسم المضاف اليه عليه وعلى غيره فيكون الاضافة في بعض الدرهم وثلث زيد بمعنى اللام لعدم
صحة اطلاق اسم الكل على البعض ولذا في جمع القوم وعين زيد ويوم الخميس بمعنى اللام لانه
وان صح هنا اطلاق المضاف اليه على المضاف لكن لا يصح اطلاقه على غيره ايضا وكذا مسجد
الجامع لان الجامع لا يتناول الا المضاف بالغلبة فانه في الغرف هو المسجد لا غير وانما قولهم
بد من زيد وبعض من القوم فلا تدل من الظاهر على ان الاضافة بمعنى من لان الاضافة انما
تتضمن معنى من المبينة وليست هذه الظاهر مبينة لان من شرطها الطلاق المجرور بها
على المبين كما في قولهم فاجتنبوا الرجس من الاوثان ولا ظرفه وبمعنى من المبينة ان كان
المضاف اليه جنسه بالمعنى المذكور نحو خاتم فضة فانه يصح اطلاق الفضة على الخاتم وعين
وبمعنى في ان كان المضاف ظرفه اي ظرف المضاف نحو ضرب اليوم وقتل كفر بلا وكقولهم تربص
اربعة اشهر وقولهم يا صاحبي السجن والاكثر على ان هذه الاضافة ايضا بمعنى اللام
اذ لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي فيه اذني افادة الاختصاص الذي هو
مدلول اللام وان لم يصح اظهارها كما بينا الان

كقول احد حاملي الخشبة لصاحبه خذ طرفك ويشترط في الاضافة المعنوية ان يتعرى
المضاف عن التعريف فان كان معرفا باللام نزع اللام منه وان كان علما نكر بان جعل واحدا
من المسمين بذلك اللفظ نحو قوله علا زيدنا يوم النقى راس زيد كم ابيض ماض الشفرتين
يمان واما المضمر والمبهم فلا يضافان لتعذر تنكيرهما لانه اى لان المضاف يتخصص مع
المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فانك اذا قلت غلام كان شائعا فاذا قلت غلام رجل فقد خصصت
وازلت عنه بعض الشياع ويتعرف مع المضاف اليه المعرفة نحو غلام زيد لان لفظ المضاف اليه
لما اقتضى بالمضاف حتى تنزل منزلة التنوين يجب ان يمتنع معناه بمعناه ليكون قدر مرتبة
اللفظ على قدر مرتبة المعنى فينعرف بالاضافة الى المعرفة فاذا قلت غلام زيد راكب فالمزيد
غلامان كتبة فلابد ان تشير به الى غلام معين من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد بحيث يرجع
اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان اما لكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او بكون
غلاما معهودا ثم قد يستعمل على خلاف وضعه فيقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين
نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني واذا كان وضع الاضافة
للتعريف او التخصيص لا يجوز اضافة المعرف لان اضافته ان كان للتعريف لزوم تحصيل الحاصل
وكذا ان كانت للتخصيص لانه اذا كان معرفا كان مخصصا وبعضهم اجازوا اضافة العلم
مع بقاء تعريفه لجواز اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما في مازيد وهذا اولى لجواز ان يقال زيد
الشجاعة وان لم يكن في الدنيا الا هو لكن مذهب المصنف هو الاول ولذلك قال عند التعريف
ولم يقل عن حرف التعريف وتقول انما تفيد الاضافة المعنوية التعريف لان وضعها على ان يغير
ان بني المضاف والمضاف اليه نسبة لا تعدد فيها فان نسبة الغلامية في غلام زيد ليست بحاصلة
بين كل شيئين فيكون قابلة بحسبها فيلزم تعريف المضاف ولهذا لا يتعرى المضاف اذا تعدد اعتبار
الخصوصية نحو مثل زيد فان المثلية يقدر فيها كل شيئين الا واحدا فقط وشيء واحد اي لا
لا نظير له واصل في الثوب لان الثوب اذا كان رقيقا لم ينسج على منواله غيره وانما يقال هذا
في المدح

وعبد بطنه وصدر بلدته ورئيس قبيلة فانها لا تتعرف بالاضافة على ما ذكر ولهذا يجوز دخول
رب عليه كقوله اما ترى اربد واحدا قد فتلك فلا عزم علي ولا جلد اي رب انسان عزيز
عظيم والاكثر ان هذه الكلمات معارف بالاضافة فاذا قلت جاءني واحد امة فكانك ملزت في
النفس الكامل الذي عرفته والا عبر او مثلا او شبهها وكل ما هو معناها كنظير وسوي
وقوله لتوغلها في الابهام علة لقوله الا واحد امة الى قوله وشبهها فانك اذا قلت مررت بواحد
امة لا يتبادر منه شيء مخصوص وكذا كل غير وشبهه لان مغايرة زيد مثلا ليست بمختصة
ذا ناد دون ذلك لان كل من في الوجود موصوف بمغايرة زيد وكذا قبليته لا تختص ذاتا
عالم بشهرة المضاف اذا كان غيرا او ما في معناه بمغايرة المضاف اليه فان المغاير من هذه الكلمات
لا يتعرف بالاضافة واما اذا اشتهر بذلك بان يكون المضاف اليه ضدا واحدا فقط فيتعرف
بالاضافة نحو عليك بالحركة غير السكون وكقوله تعالى غير المغضوب عليهم فانه صفة للذين انعم عليهم
لانه ليس للمنعم عليهم ضد غير المغضوب عليهم او ما بمنزلته اذا كان المضاف مثلا او ما بمعناه واما
اذا اشتهر بذلك كما اذا اشتهر شخص بمماثلة شيء من الاشياء فقيل جاء مثلك وقصد الذي
بمماثلة في هذا الشيء الخاص فصار معرفة بالاضافة وتخريج الكوفيين نحو الحسنة بالاثواب والمائة الدرهم
من غير تعرض المضاف من حروف التعريف في كل عدد مضاف الى معدود يباينها واحدا قالوا
ان المضاف في العدد من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المعدود بالنسبة فتعرف
المعدود بها تعريفا بحسب ذاته لا تعريفا مستعارا من المضاف اليه ثم اتبع بعد التعريف لتعلم
انه من اي نوع وقد هذا التخريج لعدم جواز الحاق الحديد مع ان المضاف والمضاف اليه هنا ابعاض
واحد وبعدم النقل عن الفصحاء لتعلمهم ذلك عن قوم غير فصحاء وشرط في الاضافة ان
ان يكونا اي المضاف والمضاف اليه مغايرين وذلك لعدم الفائدة من التعريف والتخصيص لو كان المضاف
نفس المضاف اليه ولامتناع كون الشيء معرفا لنفسه ومنسوبا الى نفسه فلا يجوز الاضافة بين
اسمين مترادفين على عمومها وخصوصا بان يصدق كل منهما على ما صدق عليه الاخر لعدم التغاير سواء كانا
من اسماء المعاني او من اسماء الاعيان

فلا يقال ليث اسد ولا جنس منع بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فان الاول منهما ليس
بمماثل للثاني في العموم والخصوص لان الاول اعم ويجوز اضافة العام الى الخاص لحصول
التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا يجوز اضافة الخاص الى العام المبهم فيحصل
الابهام لان المعنى بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسي من غير الابهام ولا يجوز الاضافة بين الصفة
والموصوف ايضا لانا بان يضاف الموصوف الى الصفة ولانا بان يضاف الصفة الى الموصوف لعدم التغاير
بينهما فانك اذا قلت جاءني زيد الظريف لم يكن الظريف غير زيد ولذا وجب التطابق بينهما فان قلت
قد اضيف الصفة الى موصوفها في قولهم مسجد الجامع فانه في الاصل جامعة سحق اي بال والموصوف
الى الصفة في قولهم مسجد الجامع لانه في الاصل المسجد الجامع فاجاب بقوله وكقولهم سحق عمامة على
حذف موصوف المضاف اي ماهو مضاف في الظاهر وابواد المضاف اليه من مثله اي من مثل الموصوف
المحذوف لبيانه يعني كان اصل سحق عمامة عمامة سحق فحذف الموصوف فصار سحق فقصد تخصيصه
لكونه صالحا لان يكون عمامة وغيرها مثل خاتم فكونه صالحا لان يكون فضة وغيرها فاضيف
الى الجنس الذي يختص به وبقوله وكقولهم مسجد الجامع على حذف موصوف المضاف اليه
اي مسجد الوقت الجامع وهو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد المصلى
ولفظة مسجد عطف على قوله وهو معنوي ان كان المضاف مشتقا يضاف الى معموله منصوبا كان
المعمول او فاعلا او منصوبا اسم فاعله كقولك ضارب زيد وحسن الوجه ومعمول الدار فان لم يكن
المضاف مشتقا لم يكن الاضافة لفظية وان كان مضافا الى معموله كقولك اضافة المصدر الى فاعله كذلك
ان لم يكن مضافا الى معموله لم يكن لفظية وان كان مشتقا كقولك مضاربة مضر لكن يخرج عن حد اكثر
هاشمي الاب فان اضافة لفظية لانه في تقدير هاشمي ابوه مع ان المضاف ليس بمشتق ولا بد اي
الاضافة اللفظية الانخفاض اللفظ ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لاستواء الى التي حالة
الاضافة والحالة التي قبل الاضافة فالتخصيص الذي في ضارب رجل لم يحصل بالاضافة بل كان
حاصلا لضارب من رجل صفة فان منصوبا به ايضا بلا تفاوت والتخفيف قد يكون في المضاف وحده كقولك
ضارب زيد
كقولك ضارب رجلا
بحذف التنوين

وقد

وقد يكون في المضاف اليه وحده كقولك حسن الوجه اذ اصله الحسن وجهه وقد يكون فيهما كقولك
حسن الوجه وقد يكون لا في لفظ واحد منهما كقولك افضل القوم على قول من قال ان اضافة
افعل التفضيل لفظية فان التخفيف يوجد فيه ومن ثمة اي ومن اجل انها لا تفيد الا تخفيفا
لا توصف بمضافها اي بمضاف الاضافة اللفظية الا النكرة فيقال مررت برجل حسن الوجه ولو افادت
تعريفا لزم ان لا يجوز ذلك ومن ثمة ايضا لا يمتنع اللام في مثنى من المشتق ومجموع بالواو
والنون منه نحو الضاربا زيد والضاربو ازيد فانها يفيد خفة في اللفظ بسقوط نون المثنى والجمع
ولا تفيد تعريفا والا لما جاز اضافتهما مع وجود اللام بخلاف المفرد والمجموع بغير الواو والنون
فانه يمنع اللام فيهما فلا يقال الضارب زيد والضارب زيد لعدم التخفيف فيهما لان التنوين سقط
فيهما بالام لا بالاضافة لان اللام سابقة على الاضافة وجازت اللام في المفرد والجمع بغير هما اي
بغير الواو والنون حال كونهما منعدمين اي بكون اضافتهما الى ما هو مفعول لانهما لو كانا لازمين
افادت اضافتهما التخفيف نحو القائم الغلام والمضروب الغلام لانهما في الاصل القائم غلامه والمضروب
غلامه فحصل التخفيف بسبب حذف الضمة والضمير من غلامه ومجرورهما اي مجرور المفرد
والجمع بغير الواو والنون نحو الضاربك والضاربك او مظهرا باللام اي مع لام التعريف
نحو الضارب الرجل والضارب الرجل او مضافا الى المظهر باللام مرة اخرى نحو
الضارب وجه فرس غلام اخي الرجل فانه جازت اللام فيهما مع علم التخفيف حملا في
المجرور المضمر نحو الضاربك على ما ليس في اوله اللام من مثله نحو ضاربك
وانما حمل عليه لان الضاربك مثل ضاربك لافرق بينهما الا باللام والاضافة في ضاربك
لازمة من غير نظر الى التخفيف بسبب الاضافة لان سقوط التنوين في ضاربك والضاربو كل
والتنوين في ضاربك بالضمير لو فضهم الجمع بينهما وبين الضمير المتصل وذلك لان التنوين
والنون مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فلا يجوز الجمع بينهما
وبينه الا بالاضافة اي ليس سقوط النون والتنوين بالاضافة اذ لو كان سقوطهما

لكان ينبغي ان يقال ضاربانك وضاربوك ثم يضاف كما في ضارب زيد ويمتنع ان يقال ذلك
لئلا يلزم المحذور المذكور وهذا العذر في جواز اضافة نحو الضاربك والضاربه انما
يستقيم على قول بعض النحاة القائلين بان الضمير بعد ذي اللام من المشتقات مجرور
كان او منون او مجموعا مجرورا بالاضافة قال سيبويه ان ذا اللام اذا لم يكن منونا او مجموعا
على حده فهو منصوب لاغير نحو الضاربك لاعتبار المضمر بالمظهر فكما لا يجوز الضارب
زيدا الا النصب فكذا لا يجوز الضاربك الا النصب وقال بعض النحاة ان الضاربك
في الاصل الضارب اباك فلما اضيف حصل التخفيف جدا فلا حاجة على قول سيبويه ولا على قولهم
الى العذر المذكور في جواز اضافته ومن ثمه اي من اجل ان سقوط النون والتنوين بالضمير
انما هو بالاضافة لم يجز ضاربانك بالجمع بين الضمير والنون على عزيمة الاضافة ولهذا قال الاخفش
ان الضمير بعد المجرد عن اللام نحو ضاربك وضارباك منصوب ايضا وانما حذف التنوين والنون
للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل فان قلت ما تقول بقوله الآمرون الخير والفاعلون اذا ما
خشوا من محذث الامر عظما فانه جمع بين النون والضمير المتصل فاجاب عنه بقوله والفاعلون
مما لا يعتد به قال سيبويه هذا البيت مصنوع وقال المبرد الهاء للسكت وانما يحذف في الوصل
في الوصل اجراء له مجرى الوقف وانما حركت تشبيها لها بالهاء الكناية وحملا على المجرد والمظهر نحو
الضارب الرجل على نحو الحسن الوجه المفيد فيه الاضافة التخفيف بحذف الضمير واستتاره
وقلب الضمة كسرة اذا كان اصل الحسن وجهه ووجه الشبه بينهما كون المضاف الى
اليه معرفا باللام ولذلك شبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل على سبيله المتعاقب
ولا يجوز الضارب زيد حملا على الحسن الوجه لعدم الشبه بينهما بسبب تجريد المضاف اليه
فيه عن اللام وانما قال المختار من الوجين لان في الحسن الوجه ثلثة وجوه رفع الوجه على
الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول وجره على الاضافة والمختار في هذا الوجين الجر
اذ في تقدير الرفع لزوم القبح لخلو الصفة عن الضمير الذي به ترتبط بالموصوف فيكون الجار والمجرور

لوجود الضمير في الصفة وكذا من النصب لاجل الاضافة فهو اولى من نصب المشبه
بالمفعول واذا كان الجر مختارا حمل ما هو كثير شايع عليه وقد يجعل المضاف مقحما خروجه عن
الكلام ردخول فيه ستيان معنى لاتفاوت بينهما كاسم السلام في قول لبيد عمى ابتغاي ان
يعيش ابوهما وهل انا الا من ربيعة او مضر فقوما وقولا لا بالذي قد عرفتما وانتحمشا ريدا
وجمعا ولا تعلقا الشعر الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر اي
ابكياني الى الحول وقولا في التذبيه ما عرفتما من الخصال الجيدة ثم قولا اسم السلام عليكما اي
حفظ الله عليكما وحي خويلدا في قوله يا قرة ان اباك حي خويلد قد كنت خائفا على الاحراق
اي يا قرة اني قد كنت اخاف قبل ولادتك على ابيك ان يحترق اي يجن بولد احمق فوضع ذلك المحذوف
اذا ولدك يريد به انه احمق ومقام الذئب في قول الشماخ وجاء قد وردته لص اورد عليه
الطير كالورق اللجين ذعرته القطا ونفيت عنه مقام الذئب كف بكفه اللجين هو ما
سقط من الورق عند الخبط وهو ضرب الشجر بالعصا ليسقط ورقها وذعرته اي بقر الطير
تنفيرا وشزرت الوحوش نشزيد او اللجين المطروق في قوله دخوله وخروجه ستيان نظرا
لان المضاف في هذه الامثلة غير مقحم من حيث المعنى اما في قول لبيد فانه يفيد التفخيم وصيانة
للمسمى عن الذكر ومعنى بسم الله والمعنى ان اسم الله في استكفاء المرام مغن عن ذكر الذات
واما في قوله حي خويلد فانه يفيد نوعا من تحقير ما اضيف اليه الحي كانه يقول هذا شخص ليس
سوى انه حي وشتان ما فيه سوى انه حساس واما في قوله مقام الذئب فلانه يفيد تأكيد نفي
الذئب لانه اذا نفي وضع قيامه فقد نفاه قطعا وفي قوله تعالى خاف مقام ربه رغب لا يفيد شيئا لو لم
يذكر المقام ولا يجوز اضافة المضاف قد عرفت علة امتناع ذلك في بحث التمييز ولا يجوز تقديم
المضاف اليه على المضاف لانه كالجزء الثاني من كلمة واحدة ولا تقديم شيء من معموله اي من معمول
المضاف اليه عليه لانه لو قدم المعمول على المضاف لزم ان يكون المضاف مقدما عليه ايضا لان
مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول مع انه مؤخر عنه لما عرفت ولم يعهد كلمة واحدة بعضها اجزاؤها
مقدم من وجه ومؤخر من وجه

لوجوه اللبس وفيه اى فى الاعراب مع التذكير وفيه اى فى الاعراب مع الجمع كبردى فى قوله يسقون
من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل وبردى علم لنهر فعلى فعلل فتعريفه منوع والبيض
من انهار مشق وتصفيق الشراب تحريكه من اناء الى اناء الرحيق صفوة الخمر وما سلسل وسلسال
سهل المجرى فى الحلق وكم من قرية فى قوله وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بيانا او هم قائلون
بدل ليل يصفق اى ان اصل بردى ما برد حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فى الاعراب والتذكير
ولذلك قال يصفق بالياء للتذكير اذ لو لم يقم مقامه فى التذكير لوجب ان يقال تصفق بالتاء للتأنيث
لان بردى من صيغ المؤنث وبدل او هم قائلون فان اصل قوله من قرية من اهل قرية فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه فى الاعراب والجمع ولذلك قيل اوهم قائلون بضمير الجمع المذكر وقد يقام
مقامه فى التأنيث نحو قطعت السارق فاندملت اى قطعت يد السارق فانت الضمير فى اندملت
لانه اراد المحذوف والمضاف اليه يحذف لاستطالتهم المضاف مع المضاف اليه فحذف احدهما لا
للايجاز لان حذف المضاف اليه اكثر ولهذا ذكر لفظة قد فى حذف المضاف ولم يذكرها فى حذف
المضاف اليه وانما يحذف فى اسيما لازمة الاضافة فاذا استعمل غير مضافة فلابد من قرينة تدل
على خصوصية ذلك المضاف اليه وبعوض التنوين من المضاف اليه فى المضاف اذا لم يكن المضاف
من الظروف التى فيها معنى النسبة كقبل وبعد وامام وخلف ولم يعطف على المضاف مضاف الى مثل
ذلك المضاف اليه المحذوف كقوله فكلا ضربنا له الامثال واذ حينئذ لا يجوز حذف التنوين من
المضاف اليه اذا كان المضاف من تلك الظروف ولم يعطف عليه مضاف الى مثل ذلك المحذوف فان عطف
عليه مضاف الى مثل ذلك المحذوف جاز حذف التنوين من المضاف اليه وان عطف على المضاف المذكور لم يجز حذف التنوين من المضاف اليه
المضاف سواء كان المضاف من تلك الظروف اولا كقوله قبل ومن بعد زيد وكقوله الا علالة او بداهة
سابح لان المضاف اليه المحذوف بالنية فكانه باق فلا حاجة الى العوض وقال سيبويه ان الاول مضاف
الى المجرور الظاهر الثانى فى الحقيقة فيجوز الى ضميره ويكون التقدير الا علالة سابح او بداهته فحذف الضمير
وجعل المضاف الثانى بين المضاف الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض من المحذوف القائم مقامه

فكذلك ما هو بمنزلتها فان قلت يجوز تقديم معمول المضاف اليه على المضاف لو قرعة فى نحو انا زيدا
غير ضارب فان زيدا معمول ضارب ومقدم على المضاف فاجاب عنه بقوله ونحو انا زيدا غير
ضارب على جعل الغير كلا لنضمنه معنى النفى وتقديم ما فى حيز الا جائز نحو انا زيدا الا ضارب فقدم
ما فى خبر غير عليه حملا على لا ولذا لا يجوز ان يقال انا زيدا مثل ضارب لعدم معنى لا فى المثل ومن
ثم اى من اجل ان الغير كلا يجوز زيادة لا الموكدة للنفى بعدها اى بعد الغير كقوله تم غير المغضوب
عليهم ولا الضالين فانه قيل لا المغضوب عليهم ولا الضالين ولا يجوز الفصل بينهما اى بين
المضاف والمضاف اليه مطلقا اى سواء كان بالظرف او بغيره سعة اى فى سعة الكلام لتنزلهما
منزلة شئ واحد وقتل اولادهم شركائهم بنصب اولادهم وجر شركائهم على قراءة ابن عامر
من الشواذ لانه فصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف فى سعة الكلام والحكم شذوذ وخ
انما يستتبع على القول بان القراءات السبع غير متواترة لكن حكم بها شذوذه وحكم فصل بعدم
حل بسبب امور انكل على ناس لفساد المعنى مما لا يجتمعان لان ذلك الحكم موقوف على تواترها وعدم
جواز ان يكون بعضها خطأ وهذا موقوف على عدم تواترها فالاولى ان يقول الفصل فى السعة
بالمفعول جائز عند بعضهم ان كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلا له كهذه القراءة او تقول انها
محمولة على حذف المضاف اليه من الاسم الاول واضمار المضاف فى الثانى ولا يجوز الفصل بغير الظرف
ضرورة اى فى ضرورة الشعر اما بالظرف فى الضرورة فيجوز لاتساعهم فى الظروف حتى بتسعوا فى غير
فى غيرها وقوله بما من رأى عارضا استتبه بين ذراعى وجبهة الاسد هذا اعتراض بانه
فصل بين مضاف : مضاف اليه بغير الظرف واجاب بقوله بمحمول على حذف المضاف اليه من الاول
اى بين ذراعى الاسد وجبهة الاسد فاكتفى بدلالة الثانى على الاول فهو جار مجرى قوله متقلدا سيفا ورمحا
مذهب البصريين وذراعا الاسد كوكبان بنواحى بنات نعش الصغرى وجبهة الاسد بقعة بيضاء فى مقدم
فى البيت محذوف اى يلوح من ذراعى البيت وقد حذف للضاف وقام المضاف اليه مقامه فى
الاعراب عند من لم يجز الفصل بغير الظرف واما الذى يجوز عند الكوفيين فهو الفصل بالمفعول

يحتاج الى المدخول عليه فاذا دخلوا عليه افادوا وعلموا الداخل في وجوه فاجبوا ان ينصبوا علامة يستدل بها
على هذا الامتزاج فغلبوا الالف الباء لان مثل هذه الباء لا يوجد اصلا في اوائل الكلمة وانما توجد
كثيرا في اوساطها نحو سيد وميت وان كان الاخر ياء ادغمت الياء فيها اي في المتكلم وان كان الاخر
واوا قلبت الواو ياء وادغمت الياء فيها لاجتماع الواو والياء والاول منهما ساكن نحو مسلمي
واصله مسلموي والياء اي ياء المتكلم ان سكن ما قبلها سواء كان الساكن الفا او ياء فتحوجه
لما يلزم اجتماع الساكنين وقد جاء فيها الاسكان مع الالف في قراءة نافع نحو قوله ٢ ومحياي
ومماتي وذلك لان الالف قريبة من الياء فتقوم مقام الحركة والا يسكن ما قبلها جاز فتحها وسكونها وقد عرفت بيان ذلك في المنادى والاسماء الستة وهي اب واخ وفم وحم وهن وذو مال-
اذا اضيف هذه الاسماء اليها اي الى المتكلم سوى ذو فانه لازم الاضافة الى اسم الجنس الغير
المظهر فلا يضاف الى ياء المتكلم وربما اضيف جمعه الى ضمير غايب كقول عمر رضي الله عنه اللهم صل على محمد وذويه او الى ضمير مخاطب وانا لفي جوعا جلا منكل مثل ما رجونا قدما من ذويك الا فاضل
وانما كانت ذو لازمة الاضافة في الاغلب الى اسم الجنس لان وضعها على ان يتوصل بها الى الوصف
بالاجناس فلا يدخل الاعلام الا بردة المحدود من ذلك الاسماء فيقال حمي ذهني لانه لورد المحدود في
عند الاضافة الى الياء كما رد عند الاضافة الى غير ياء فيقال ابوي واباي واخي بطل القاعدة المقررة
من قلب الواو ياء اذا اجتمعا وسبق احدهما بالسكون وان قبل في حال الرفع اي بقلب الواو ياء
لزم التباس اعراب الرفع بالجر من غير ضرورة الا عين في الاحوال الثلث من الاعراب على الاصح
فان في الفم لغتين احدهما في وهي اضعفهما والاخرى في وهي افصحهما اما من قال في فوجهه
ان يقال ان اصل فم فمو بدليل افراده حذف العامة لحنا بها وقلبت الواو ميما لغربه
من مخرج الواو ولانه لو لم يقلب ميما وجب ان يقلب الفا ويحذف الالف لالتقا الساكنين التنوين
والالف فلزم ان يصير الاسم المتمكن على واحد وهو غير موجود في كلامهم فصار فم فيقول في الاضافة
الى ياء المتكلم فمي كما يقول في الافراد فمي فاما من قال في فوجهه ان يقول ان علة قلب الواو ميما منعدمة
في حالة الاضافة الى الياء

ويلزم على مذهبه الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير لفظة ما هو مثل المضاف لعطوه مع
في السعة وينوى المضاف اليه المحذوف فيهما اي في التعويض وعدم التعويض اما في التعويض
فنحو قوله ٢ والوزن يومئذ الحق وان اذ يدون المضاف اليه لا يستقل واما في عدم التعويض فنحو
من قبل ومن بعد زيد ولا ينوى المضاف اليه في التعويض وعدمه اما في التعويض فكقوله ٢ فضلنا
بعضهم على بعض واما في عدمه فكقوله يا ايها الرجل فان الها عوض من المضاف اليه اي ذو
عين مني ومنه قوله ٢ فسقى في الشراب وكنت قبلا اي قد ما حذف المضاف اليه من قبل وبنو
ولذا اعرب منونا لعدم تضمنه معنى الاضافة وقيل ان قبل البيت معرفة بتقدير الاضافة
والتنوين عوض من المضاف اليه وقد يحذفان اي المضاف والمضاف اليه وذلك انما يكون عند
وجود مضاف اليه ثان او اضاف اليه ثالث فيحذف المضاف اولا ثم يقام الثاني مقامه ثم يحذف
المضاف الى الثالث ويقام الثالث مقامه كقوله فادرك ابقاءها والعرانين فيهما وقد جعلتني من حزيمة
اصبعا اي ذا مسافة اصبع والمضاف الى ياء المتكلم ان كان المضاف صحيحا وهو الذي حرف اعرابه
صحيح عند النحاة كزيد او جاريا مجراه وهو الذي حرف اعرابه ياء او واو وقبله ساكن في احتمال
الحركات كظبي ودلو ومعزى كسر اخره عند اضافته الى ياء المتكلم للمناسبة بين الياء والكسرة ولاستلزام
الفتحة انقلاب الياء الفا والضمة اجتماع ثقلها مع ثقل الياء فان كان الاخر الفا ينبت الالف عند
الاضافة الى ياء المتكلم في جمع اللغات غير لغة هذيل سواء كانت الالف للتثنية نحو مسلمي او لا
نحو فتاي وهذيل يقلبها اي يقلب الالف حال كونها لغير المثنى ياء لان حروف المد لما كانت من
جنس الحركات كانت الالف قبل الياء كالفتحة قبلها فقلبت ياء ليكون كالكسرة قبلها واما الالف
المثنية فلم يقلبوها لامر استحساني لا موجب ليلا يلتبس الرفع بغيره بسبب حذف الالف كما لم
حذفوها تقلب ياء مع الضمير سواء كان الضمير ياء او لا نحو لدي ولديك ولدينا او على لغة هذيل وعليها
وذلك لحمل لدا على على والى للزومهما الاسم لزومها اياه وعلى والى يجب الفهما ياء عند دخولهما على الضمير
نحو عليك والبك وانما يجب لشبه الامتزاج بينهما وبين الضمير الذي يدخلان عليه لان الداخل

لانه لايلزم ح ان يصير الاسم المتمكن على حرف واحد فلم يقلب الواو ميما لان الاتيان بالحرف
الاصلي اولى من الاتيان ببدله من غير ضرورة ولهذا كان افعى فصار فتوى فقلبت الواو ياء
وادغمت الياء في الياء وكسرت الفاء لاجل الياء فصار في الالام الاح والاب عند المبرد فانه قال
اخي وابي بورد اللام في الاحوال الثلث اجراء لها مجرى اخلم مضافين الى المضمر غير الياء نحو
ابو زيد وابوه وعمسكه بالياء في قوله فدا حلكي ذا المجاز وفداري وفي مالكي ذو المجاز بدار لا يرضى
ولا يقوم حجة للمبرد لاحتمال ان يكون في الاصل وابنى جمع سلامة محذوف ابوا والمضاف
اضيف الى ياء المتكلم وحذفت النون بالاضافة فادغمت ياء الجمع في ياء المتكلم وانما جمع بالواو والنون
مع ان الاب ليس بعلم لان الواو والنون عوض عن اللام المحذوف وذو المجاز موضع بمكة كان به
سوق في الجاهلية كالابناء في قوله فلما تبين اصواتنا بكين وفدينا بالابي وبالامي فمن لما علم
اصواتنا بكين البنا وقلن جعل الله ابانا فداء لكم فقال فداء لكم ذهبت اذ قال حملت فداك واذا
احتمل ان يكون جمعا وضع لجمع جمع اب بالواو والنون كالابينا كان جاريا على القاعدة المستقرة
فلا وجه لحمله على ما يخالف ذلك مما لم يثبت لان ما يستدل به ويجعل اصلا لما عداه دل على المطلوب
اذا كان غير محتمل لغيره فكيف مما هو جار على القاعدة المستقرة واذا افردت الاسماء الستة
عن الاضافة حذفت لامها نحو اخ فاشاذا وتحركت العينات فيها بالحركات التي للاعراب لان ما حذف
لالعلة موجبة حذف سهوا وجعل محل الاعراب ما قبل المحذوف وتحركت بدلها اي بدل العين التي
هي واو وزنها اي وزن الاسماء الستة فعل بفتح العين الاول فانه اي فان وزنه فعل بسكونها
اي بسكون العين واخر الكل واو الاول وذو فان لام الاول واو وهو فوه صاه لانه في الاصل فوه
ولام الثانية واو وذو ياء لان اصلها ذوى ولا يجوز ان يكون ذو بوا لتوسط الواو فيكون الياء
منقلبة عنها وانما لا يجوز ان يكون لامه ايضا واو الانها قد وقعت اكثر مما كان عينه ولامه واوين
ولا يجوز ان يكون المحذوف الياء التي هي عين والواو الموجودة هي لام لان الاعلال باللام اولى فيكون للاسماء
ثلثة احوال مقطوعة عن الاضافة او مضافة الى ياء المتكلم او الى غيره وقد ذكرها احد في صدر الكتاب
والباقي بين هنا

ولما فرغ من بيان انواع الاعراب على سبيل الاستبداد شرع في بيان الاعراب على سبيل المتبوع بقوله
التوابع ما يتلو الشائب يدخل فيه خبر كان وان وما ولا وغيرها فلما قال في احوال الرجل من اقسام
الاعراب اللفظي والتقديري والمحلي وشبه الاعراب نحو يا زيد الظريف بالرفع نحو لا رجل ظريفا بالنصب في
خبر كان وان وغيرهما على الاعم اي على اكثر الاحوال وانما قال ليلا يخرج عن التعريف تاكيد المحلية
كقوله م فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا وتاكيد المجرور نحو ان زيدا في الدار وتاكيد الفعل
الذي ليس له اعراب نحو ضرب ضرب زيد فانها لبست بتالية للسابق فيما مع انها من التوابع
لكنها التوابع كالتاكيد والبدل والعموم انما يكون لغيرها من التوابع وقيل انما قال على الاعم ليدخل
فيه نحو مررت بل انت وبقولي من جهة واحدة وهو يتعلق بقوله يتلو خرج خبر المبتدا والمفعول
الثاني والثالث في علمت واعلمت فان العامل في هذه الاشياء لا يعمل من جهة واحدة وباقتضاء
واحد بخلاف قولك جاءني زيد الظريف فان العامل المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه
مع تابعه اذ المجيء فصلا ليس منسوبا الى زيد من غير قيد المظروفية بل اليه معه فلما انسحب
على التابع حكم العامل معنى وصار المتبوع والتابع معا كالمفرد منسوب اليه العامل كان في انسحاب عمل
العامل المنسوب اليهما عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى فالتالي اما ان يكون هو لا سابقه مقصودا
بالنسبة اي بما نسب الى متبوعه من الفعل وشبهه ومعناه والمضاف على معنى انه لو حذف السابق
لكان الكلام بدونه صحيحا وهو البدل او يكون هو مقصودا بالنسبة مع سابقه وهو المعطوف بالحرف
فيخرج عن اقسام المعطوف بالحرف المعطوف بالحرف في نحو جاءني زيد بل عمرو او لا بل عمرو
ويدخل المثال الاول في البدل لان المقصود بالنسبة في الاول هو الثاني وفي الثاني احدهما والثالث
الاولى والجواب ان المراد بكون الاول مقصودا بالنسبة في العطف ان لا يذكر لنكتة وقد ذكر الثاني وان
المراد بكون الثاني مقصودا به في العطف ايضا ان لا يكون كالفرع على الاول من غير استقلال له ولا
شك ان المعطوف والمعطوف عليه الا مثلة مقصودان بالنسبة بهذا المعنى الا ان المتكلم اعرض
عن ذكر احدهما في الاول واورد لفظة او المبهمة للشك في الثاني ولفظة لا المبهمة تنفي الحكم عما بعدها

تفصيل المجمل الى جزئياته فهو بدل البعض على معنى ان المفتقر هو المحاسبة السهلة
والتعذيب المناقشة فيها وان جعل تفصيل المجمل الى ما بسببه فهو بدل الاشتمال يكون
للكل ان كان مدلوله اى مدلول البدل مدلول المبدل الاول ان يقول ان صدق على ما صدق
عليه المبدل لان مدلول اخاك في ضربت زيدا اخاك ليس مدلول زيد لانه بدل على اخيّة المخاطب
وزيد لا يدل على ذلك وانما هو مصداق عليه والبعض ان كان البدل جزءه اى جزء المبدل نحو ضربت
زيدا راسه والاشتمال ان كان بينهما تعلق بغيرهما اى بغير الكلية والبعضية كسلب زيد
ثوبه وانما سمي به لاشتمال المبدل على البدل من حيث كونه الاعلق منتظرا لكي
بعد ذكر الاول فيذكر البدل تفصيلا لاجمال الاول او لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل
لان السؤال عن نفس الشهر الحرام في قوله تعالى يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه لا يفيد الا بعد ان
ان يكون لكل من احكامه غير معين فعلى هذا لا يجوز ان يقال في بدل الاشتمال بني الوزير وكيله لان الاول
غير مجمل لانه يعرف عرفا بقولك بني الوزير ان الباني هو وكيله ولو قلت ضرب زيد اعبده كان بدل الغلط
لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء اخر والغلط انما لم يكن بينهما تعلق اى يكون البدل اجنبيا نحو
مررت برجل حمار ويلزم على تفسيره هذا ان لا يكون نحو ضربت زيدا عبده بدل الغلط لوجود التعلق بينهما
مع انه بدل الغلط والمبدل غلط لا هو اى لا البدل غلط ولهذا قالوا بدل الغلط بالاضافة ولم يقولوا
البدل الغلط بالصفة ومن ثمة اى من اجل ان المبدل هو الغلط قبل جعله ان يقال بل حمار نحو مررت برجل
بل حمار لان بل لتدارك الغلط في الاسم المحطوف عليه بل واعلم انه انما يكون حقه ان يكون بل اذا
كان ذكر بدل الغلط بسبب غلط صريح كما اذا اردت ان تقول مررت بحمار فسبق لسانك الى ابل او بسبب
نسيان وهو ان يحتمد في ذكر ما هو غلط بسبب نسيان المقصود ثم تدارك الغلط بعد ترك المقصود
بذكره ولا يجيء هذان النوعان في كلام الفصحاء وحقهما ان يستعمل فيهما بل اما اذا كان ذكر المبدل منه فيه
عن قصد وتعمد فلا يكون حقه ان يكون ببل ويجيء هذا النوع في كلام الفصحاء وشرطه
ان ينتقل من الادنى الى الاعلى كقولك هند بخ بذاتك ولا تكتفي قاصدا في ذكر النجم لكن تغلط نفسك وتبين انك
لم تقصد في الاول الا تشبيهها بالبدر

في الثالث او يكون سابقه مقصودا بالنسبة لا التابع ومجيئه اى مجيء التابع للدلالة على معنى فيه
اى في سابقه في الاثبات لا في النفي كوجاءني رجل ظريف لا فيما انتسب اليه اى الى سابقه كوجاءني
رجل ظريف ابوه وهو الصفة ويمكن ان يقول انه ايضا للدلالة على معنى في سابقه ايضا لان
الرجل موصوف بظرافة ابيه ولا يدخل فيه بدل الاشتمال نحو اعجبني زيد علمه لان المقصود
بالنسبة فيه التابع لا سابقه ولم يقصد به الدلالة على معنى في متبوعه وانما يدل عليه ضمنا او
مجيئه لتقرير امر اى امر سابقه في النسبة اى يقرر التابع ان النسبة الى سابقه لا الى غيره
او لتقرير امر في الشمول اى يقرر التابع ان النسبة الى جميع اجزاء سابقه لا الى بعضه وهو
التاكيد والاشتمال ما قال الكل واحواته لانها لا يقرر امرا منبوعه لا في النسبة ولا في الشمول
او مجيئه للدلالة على الايضاح اى ايضاح نفس سابقه بان يذكر بعد ذكر الشيء اشهر اسميه
ويكون الثاني تفسيرا للاول على ما قيل لا على معنى فيه اى في سابقه لان الايضاح لو كان لاجل دلالته
على معنى فيه يكون صفة لا عطف بيان والمقصود بالنسبة في هذه الثلثة الاخيرة هو السابق
وذلك لان الكل يثبت بالاول من الثلثة سابقه بذكر معنى فيه وبالثاني امرا سابقه في النسبة
او في الشمول وبالثالث السابق بذكر اشهر اسميه ولا شك ان المقصود بالنسبة هو
المبين والبيان فرع عليه فيكون التوابع خمسة البدل والعطف بالحرف والصفة والتاكيد والعطف
البيان ولم يجعل المصنف كل واحد منها بحدة لانه قد تبين من تقسيمه لاشتمال على القيد
المشترك وعلى المميز فالاول وهو التابع الذي يكون مقصودا بالنسبة البدل وهو الاسم
باعتبار دلالته ودلالة متبوعه على اربعة اقسام واما الفعل فلا يجيء من الاقسام الا البدل
الكل اذا كان الفعل الثاني واجبا والبيان على الاول نحو قوله متى تاتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا
جزلا وناارا تاججا فان قوله تلمم من الالمام وهو النزول بدل من تاتنا كما في الكشاف وقراءة
الاعمش يغفر فيغفر فاء بقوله وان تبد واما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله يغفر مجزوما
على البدل من يحاسبكم ومعنى هذا البدل التفصيل لجملة الحساب لان التفصيل اوضح من المفصل فهو جار مجرى
بدل البعض وبدل الاشتمال اثنى وبيانه انه ان جعل الفعل

وليس المبدل في حكم النحية وان كان البدل هو المقصود مطلقا اي مبنيا ولغيطا اما الاول فلاستقلال العامل
في غير بدل الغلط على قاعدة الاجمال اولا والتفسير ثانيا واما الثاني فلوجوب عود الضمير الى المبدل في بدل
البعض والاشتمال ولذلك اي لكونه ليس في حكم النحية مطلقا لا يمتنع ابدال غير المغضوب عليهم
عن الضمير المجرور بقبلهم في انعمت عليهم ولو كان البدل في حكم النحية مطلقا لما صح ذلك لان التقدير
حينئذ يكون صراط الذين انعمت على غير المغضوب عليهم فيلزم خلو صلة الذين عن الضمير الواجع اليه
لان الضمير في عليهم الثاني راجع الى الموصول الثاني وهو اللام في المغضوب واما قولهم انه في حكم تنحية الاول
فانما ذلك مفهوم باستقرائه من غير ذكر المبدل ومفارقته التاكيد والصفة وعطف البيان ويكونان اي
البدل والمبدل معرفتين ونكرتين ومختلفين بان يكون المبدل معرفة والبدل نكرة او العكس فيكون
اربعة اقسام والبدل ايضا اربعة اقسام الاربعة في الاربعة ستة عشر قسما امثلة الكل نحو
مررت بزيد اخيك برجل اخ لك بزيد اخيك ونحو زيد اراسه برجل راس له بزيد راس له
برجل راسه ونحو بزيد علمه برجل علم له بزيد علمه برجل علمه ونحو زيد الحمار برجل حمار بزيد حمار برجل
الحمار وانما اجب النظائر بينهما لان البدل مستقل بنفسه فلا يلزم من اختلافهما تعريفا وتنكيرا ان يكون
الشيء الواحد معرفة ونكرة بخلاف الصفة والموصوف فانه لما كانا بمنزلة شيء واحد يلزم ذلك وجوز وصف
النكرة المبدلة من المعرفة بدل الكل نحو مررت به بالناصية ناصية كاذبة وذلك لانه لما فات في الابهام
بعد التنصيص في بدل الكل الذي يكون المراد منه ما اريد من الاول ولانه لا يجوز ان تؤتى ببدل الكل ايضا
ثم هو مقصود قاصرا عن غير المقصود فيوصف لان النكرة الموصوفة كالمعرفة واعلم انه انما يجوز الوصف
اذا لم يستفد من البدل ما ليس في المبدل منه اما اذا استفيد منه ما ليس في المبدل منه فيجوز ابدال النكرة
من المعرفة مع عدم الوصف نحو قوله فلا وابيك خير منك اني ليؤذيني التحكم الصميل واعلم انه ذكر المصنف
ما ذكرنا من التعديد تسامحا ونسامحه ايضا ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين ويكون البدل بهذا
الاعتبار ستة عشر قسما نحو مررت بزيد اخيك وان الذين هم اخوتك لعينهم اياها واخوتك لعينيك زيد اباه
على تقدير ان يكون زيد اهو الاخ واخوتك لعينيه زيد او نحو كرهت زيدا عينه وابغضته اياها وكرهت

حباس زيد وابغضت زيدا اباها وزيد كرهت عينه ونحو كرهت زيدا اجمالته وابغضته اياها
وزيد كرهت جمالته وجمالك زيد كرهت زيدا اباه اخاه ونحو كرهت زيد احماره وحماره الزيدين كرهتهما
اياه وكرهت حمار الزيدين اياه هو زيد اكرهته حمار وفي المضمرين وفي المضمرين الظاهر نوع
تكلف لانهم قالوا في مثال المضمرين رايتك اياك وفي المضمر من المظهر رايت زيدا اياه والظاهر انه
اراد ما قالوا ان اياك بدل من الكاف في رايتك ولو اوردت التاكيد لقلت رايتك انت ليلا يلتبس التاكيد
بالبدل لو قلت فيه ايضا رايتك اياك وتكلفوا في وجه اختصاص البدل باياك انه في حكم تكرير العامل
قالوا اذا قلت رايتك اياك المعنى رايتك رايتك فلما لم يذكر رابت تعذر التلفظ بالمتصل فوضع موضعه
المنفصل والضمير المرفوع لا يناسب وضعه هذا الموضع لان العامل المقدر تكرير بستدعي منصوبا
وفيه نظر لان التاكيد تابع ايضا كالبدل فيجب ان يكون العامل فيه هو العامل في المؤكد فكما قالوا
في عدم جواز رايتك انت البدل قولي في عدم جواز في التاكيد ايضا على انا نقول الفرق بين التاكيد
والبدل معنوي ولا فرق بين قولنا ضربتك اياك وبين ضربتك انت من جهة المعنى فيجب ان يكون كلاهما
تاكيدا واما وصود التكلف في قولنا رايت زيدا اباه فهو ان الضمير عاد الى زيد فيكون تاكيدا لفظيا
لانه بمنزلة قولك رايت زيدا زيدا وتكلفوا فيه ايضا بانهم قالوا ان كان المقصود هو الاول فالثاني
تاكيد والا فبدل وفيه نظر ايضا لانه انما يتبين المقصود عن غير المقصود مع اختلاف اللفظ
لا مع اتفاقه والصواب ان يقولوا في مثال المضمرين ما قلنا من قولنا ان الذين هم اخوتك لعينهم
اياها وفي المضمر من المظهر اخوك لعينك زيدا اياه وكرهت عين زيد او ابغضت زيدا اياها
وهم لا يحتاجون الى التكلف ولا يرد عليهم شيء من الانظار لان المضمر في المثالين نقص فيه ان يبدل
ولا يجوز ان يكون تاكيدا للوجه الاعم المتبوع بالحقيقة والظاهر من المضمر في بدل الكل لا يجوز
خلافا للاخفش فلا يقال في المسكين كان الامير لا عليك الكرم المحول قالوا لانه لو ابدل
لكان البدل انقص في التعريف من المبدل منه فيكون انقص في الفائدة لان مدلول الثاني مدلول
الاول في بدل الكل وفي الاول زيادة تعريف لكن في الثاني لكون المضمر المخاطب المتكلم اعرف المعارف
واجاب الاخفش عن هذا بمنع

اعاد مدلولها كما ذكرنا ويمنع كون البدل المنفصل في الغالب لان التابع المتالي يشتمل على فائدة لم يكن
الاول مشتملا عليها وهي المسكنة والكرم واما في بدل البعض والاشتمال والغلط فيجوز ابدال
الظاهر من المضمر لان مدلول هذه الثلثة غير مدلول الاول كقولهم لقد كان لكم فيهم اسوة حسنة
لمن كان يرجو الله فقوله لمن كان يرجو الله بدل من لكم وهو بعض المخاطبين اذ المعنى على لمن كان يرجو
الله منكم وجعل الاخفش ذلك بدل الكل قال ولا يجوز ان نحمل ذلك بدل البعض والا لزم انقسام
الصحابة الى من يرجو الله ومن لا يرجو ولا يجوز ذلك على الصحابة والجواب بانه خطاب لمن ستر خطابه
بقوله قد بعث الله العوقين منكم فوصفهم بالتخويف وغيره من صفات الذم والموصوفون هم المختلطون
المختلطون بالصحابة من المنافقين وكقول الشاعر ويخبرني عن غائبين ان حلمي لمن يطاعا وما الغيبتي حلمي مضاعا
فقوله حلمي بدل من المضمر المتكلم في الغيبتي بدل الاشتمال لا من الغائب فانه يجوز ابدال الظاهر
من المضمر الغائب بدل الكل كمررت به زيد لان ضمير الغيبة يصلح لكل احد فتبينه بالبدل ان
الضمير لمن اسمه زيد فكون قولك مررت به زيد بمنزلة مررت بالخيل زيد الناعي وهو الناعي الذي يكون
هو مقصودا بالنسبة مع سابقه عطف النسق والنسق لغة بالتسكين مصدر نسقت الكلام اذا
عطفت بعضه على بعض وهو ما وقع بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة الآتية وانما خص حد
ولم يحد غيره من التوابع مع ان تعريف كلها يفهم من التقسيم المذكور لان العطف يطلق على معنيين عام عمل
المتكلم هذا العمل المخصوص وعلى نفس المعطوف وهو المراد هنا فذكر الحد المذكور ليعلم ان المراد
الثاني لا الاول وانما يحد بما يفهم من التقسيم للاحتراز عن نحو هم ابوا فاعل الاسولة المذكورة في التقسيم
عليه من نحو جاءني زيد بل عمرو اوجاءني زيد او عمرو او جاءني زيد لا عمرو ولكن يدخل في هذا التعريف بعض
الصفات التي يدخل بينها وبين موصوفاتها الواو كقوله ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم نص الزمخشري
على ان هذه الواو لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف قال ابن الحاجب في شرح الكافية لو حد العطف بانه
تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لدخل فيه بعض الصفات ورد على الزمخشري بان
الواو يدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذكر مستلزم لتغايرهما فالبدل على الانضمام ولانها فصلت فلا
الاول من الثاني

لان الانضمام انما يكون على تقدير طرحها والجواب عن الاول ان التغاير لا ينافي الانضمام والواو الكذب
الانضمام باعتبار انها في الاصل للجمع عن الثاني بان المراد من الانضمام الانضمام المعنوي لا اللفظي
وهو حاصل بالواو ويعطف على المضمر المتصل المنصوب مطلقا اي سواء اكد المتصل بمنفصل
او لا وسواء كان العطف مع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه او لا نحو ضربتك وزيدا لانه وان كان
منفصلا بما قبله لفظا الا انه متصل عنه معنى وتقديرا لانه فضلة ويعطف على مرفوعه اي مرفوع
المضمر المتصل بالتاكيد اي مع تاكيده بالضمير المنفصل نحو اذهب انت وربك لان هذا الضمير
ان كان مستكنا او هو ان هذا عطف الاسم على الفعل وان كان بارزا كان كالجزء من الفعل لفظا
من حيث انه متصل ومعنى من حيث انه فاعل فكان ايضا ممتنعا عطف الاسم على الفعل او على بعض
حروف الكلمة فاكدوا لانه منفصل للابذان بان ذلك المتصل منفصل من حيث المعنى ولا يجوز ان يكون
العطف على هذا التاكيد المتصل والا لزم ان يكون المعطوف ايضا تاكيدا كما ان المعطوف عليه
كذلك لان المعطوف حكم المعطوف عليه بالنسبة الى ما قبله او مع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه
سواء كان الفصل بعد حروف العطف كقوله ما انى كفاء لابانا ولا ابانا اوقبلها كقوله انا لمبعوثون
ابانا ولا الاولون وكقول الشاعر فلست بنازل الا الى بر جلي او جائز الكذوب وذلك لانه
بالفصل حصل طول الكلام وطول الكلام قد يفضي الى ما هو الواجب فاغنانا عما هو الاولى على
سبيل الاولى واعلم ان قوله بالفصل مغن عن قوله بالتاكيد لانه مع التاكيد ايضا فصل ويعطف
على مجرور اي على مجرور المضمر باعادة الجار سواء كان الجار حرفا نحو مررت بك وبزيد
او اسما ان لم يلتبس اعادة بني لغرض العطف نحو المال بينك وبين زيد فانه لا يلتبس هنا
بني بالنسبة الى زيد وحده وبراء بالنسبة الى المخاطب وحده وان التبس لم يجز اعادته نحو
جاءني غلامك وغلام زيد اذا كان المراد غلاما واحدا مشتركا بينهما امامع عدم اعادة الجار فلا
يجوز العطف عند البصرية بخلاف المرفوع المتصل فانه يجوز العطف عليه عندهم بلا تاكيد ولا
فصل ولكن على استكراه وذلك لان اتصال المجرور بجار اشد من اتصال الفاعل المتصل

لان المجرور لا ينفصل عن جار

نحو في الدار زيد والحجر عمرو او مرفوعا مثل ما سكن فيه زيد الدار وعمرو الحجر او منصوبا
مثل ان الدار ما سكن فيه زيد والحجر عمرو وكذا فيما نصب فيه الثاني منهما سواء كان الاول
مجرورا نحو ان في الدار زيد او الحجر عمرو او منصوبا نحو ان زيدا بالدار وعمرا الحجر
او مرفوعا نحو زيد بالدار وعمرو الحجر لعدم الانفصال بينهما الا الفصل بين العاطف والمعطوف
عن حرف الجر وهو مجرور ولو قال بدل قوله ان تقدم المجرور ان لم يكن الثاني من المعطوفين
مجرورا لكان اولى ليشمل هذه الصور الثالث وهو الثاني الذي يجيء للدلالة على معنى في سابقه
النعت وفائدته تخصيص النكرة ومعناه تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل صالح
وتوضيح المعرفة ومعناه رفع الاشتراك الحاصل في المعرفة علما كانت المعرفة او لا نحو زيد
العالم والرجل العالم فانه يجيء لازالة الاشتراك على التعريف الذي يستفاد من المعرفة قال
في التوضيح تكثير الوضوح والمعارف واضحة والصفة تزيدها وضوحا ولدفع احتمال ان يكون صفة
رجل اخر مسمى بزيد ومن ثم اي من اجل ان فائدة النعت في المعرفة التوضيح لا توهم المضمر
توضيحه لان المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فلا يوصفان لما يلزم تحصيل الحاصل وحمل الفاضل
عليهما وقد يجيء لتكثير التقليل تنبيها بان الغالب على النعت التخصيص او التوضيح لمجرد التأكيد
وتقوية المعنى اذا دل الموصوف على الوصف بالتضمن كقوله نفخة واحدة فان بناء فعلة للوحدة
او لمجرد الثناء او الذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان مما لا شريك له
في اسمه كاعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرجيم او كان مما له شريك فيه
كاتاني زيد الفاضل او الفاسق فقوله لمجرد اشارة الى ان النعت في الاصل مع افادته التخصيص او
التوضيح لا يخلو من معنى التأكيد او الثناء او الذم بحسب اللفظ لكنه جرد عن معنى التخصيص
فيه والتوضيح واستعمل لمجرد احدهما الا ترى انك اذا قلت هذا الرجل الصالح او الفاسق
يفيد الوصف الاول معنى الثناء وفي الثاني معنى الذم وفيهما معنى التأكيد لان الوصف يقرر بها
عليه الموصوف من الافراد والتثنية والجمع والتانيث وقوله في الاسم اشارة الى ان النعت انما
يجيء لمجرد الثناء او الذم اذا كان النعت اسما لا فعلا

واعلم انه كما يجوز العطف على الضمير المجرور بدون اعادة الجار كما مر من قولك مررت بزيد وعمرو كذلك يجوز
وقبيح زيدا وعمرو والله وعمرو وكذلك قال وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا شحفا ومجلف فما
الشحف الذم والمجلف الماخوذ الجانب الذي قبيحه منه بقيته قوله يجلف حال على الجواب ومجلف لا منع
لم يدع الا شحفا لم يبق من جوه الا شحف او كقولك الحق او منقطعون الا مجلفون كائنين
ع حروف العطف او كون مجلف جمعا اعطف على شحف كما ع عطاء ومرتفا مع كل ممزق رحمه الله

سواء كان مضمرا او مظهرا لخلاف الفاصل فانه يجوز انفصاله أنه لم يكن منفصلا فالعطف على
المضمر المجرور يكون بمنزلة العطف على بعض حروف الكلمة وليس له منفصل حتى يؤكد
وتاكيده بالمرفوع المنفصل خلاف القياس نحو مررت بك انت فلا يجوز ان يجعل اصلا فاعيد
الجار ليكون كالمستقل بنفسه ويجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين عند كثير من النحاة
كالاعلم وغيره ان تقدم المجرور في المعطوف والمعطوف عليه على المرفوع او المنصوب فيهما و
عند سيبويه لا يجوز هذا العطف سواء تقدم المجرور او لا لان حرف العطف لضعفه لا يقوم
ان يقوم مقام عاملين مختلفين وانما يقوم مقام عامل واحد وعند الاخفش يجوز مطلقا
لوروده في الاستعمال نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فانه عطف بيضاء على سوداء
والعامل فيه كل وشحمة على تمرة والعامل فيها فيكون واو العطف عنده قائما مقام كل وما
النافية وقال سيبويه ان لا بيضاء عطف على كل سوداء بتقدير مضاف فيه اي ولا كل بيضاء شحمة
فاما مقام عامل واحد وهو ما النافية لا عاملين مختلفين وحجة من قال بجواز عند تقدم
المجرور ح ان العطف على معمولي عاملين مختلفين خلاف الاصل لضعف حرف العطف فوجب
ان يقتصر على ما ثبت جوازه ووجد بالاستقراء وهو فيما اذا تقدم المجرور واما العطف
على معمولي عامل واحد فيجوز بالاتفاق سواء كان المعمولان مختلفين في الاعراب او لا نحو اعطيت
زيدا درهما وعمرا دينارا وكان زيد قائما وبكر قاعدا وانما قيد العاملين بالمختلفين لدفع وهم
من يتوهم ان مثل قولنا ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب ولا يجوز العطف على
معمولي عاملين مختلفين ان تاخر المجرور عن المرفوع او المنصوب بالاتفاق فلا يقال دخل زيد
اليوم وبكر خالد وان زيدا في الدار وعمرا الحجر للفصل بالمرفوع او المنصوب بين نائب
الجار وهو العطف ومجرور اي مجرور النائب لان العاطف كالعامل في المجرور فكما لا يفصل
بين الجار والمجرور لا يفصل بين مثل الجار والمجرور لانه اذا لم يجز الفصل مع الجار مع نائبه اولى واعلم انه يجوز
العطف على معمولي عاملين مختلفين عند من يجوز فيما مر فيه النافي من المعطوف سواء كان الاول منهما
مجرورا

بخلاف النعت للتخصيص او لمجرد التاكيد فانه قد يكون فعلا ويشترط ان يكون النعت مشتقا
لان المشتق يدل على الذات باعتبار معنى هو المقصود من اطلاقه عليها او يكون في تاويله
بقوم عرب اجمعون فان قوله عرب في تاويل فصحاء ولذلك رفع اجمعون تاكيد للضمير في عرب
كما في قولك مررت بقوم عرب فلان اجمعون فانه تاكيد للضمير في قوله مع فلان فلو لم يكن عرب مؤولا
بالمشتق لما تحمل الضمير ويجوز ان يكون تاويله بالمشتق باعتبار انه جيء به لتعليل نسبة الفارقة
بين الواحد والجمع فيكون عرب في تاويل منسوبين الى العرب قال سيبويه وتقول مررت برجل اسد
ابو اذا كنت تريد ان تجعله شديدا فان قلت مررت بدابة اسد ابوها فهو رفع لانك انما تخبر
ان اباها السبع فان قلت برجل اسد ابوه على هذا المعنى رفعت لانك لا تجعل اباه خلقة كخلقة
الاسد ولا صورته وهذا لا يكون لكنه يجيء كالمثل وان يكون النعت في المعرفة اعم من المنعوت
اي يجب ان يكون المنعوت في المعرفة اعرف منه او مساويا له في التعريف لئلا يلزم ان يكون النعت
الذي هو في حكم الفضلة اعرف مما هو المقصود فيصير في قولك هذا الرجل وان كان اعم من الرجل
من حيث انه يصح ان يشار به الى اي مشار اليه كان لكنه اعرف منه والعالم في قولك الرجل العالم وان
كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف متساويان على ما ستعرف
ذلك في بيان مراتب المعارف ومن ثمة اي من اجل انه يشترط ان يكون النعت اعم من المنعوت لا يوصف
لا بوصف بالعلم والمضمر اي لا يحمل العلم والمضمر وصفا لشيء اما المضمر فلانه لا اعرف منه
فلو وقع نعتا لشيء لزم ان يكون النعت اعرف من المنعوت واما العلم فلانه لا اعرف منه بعد المضمر
فلو وقع نعتا لشيء غير المضمر لزم ان يكون النعت اعرف ولا يقع نعتا للمضمر ايضا لما عرفت
من ان المضمر لا يوصف ومن ثمه لا يوصف المعرف باللام الا مثله في التعريف وهو المعرف باللام
او الموصول لان النعت مساو للمنعوت او بالمضاف الى مثله اي الى المعرف باللام او الموصول
لان النعت مساو له او ناقص ولا يوصف بغيرهما لان غيرهما وهو المضمر والعلم واسم الاشارة
والمضاف الى احدها اعرف منه فان قلت يلزم من اشتراط ان يكون النعت اعم او مساويا ان يجوز

باسم الاشارة وبالمعرف باللام وبالموصول وبالمضاف الى احد هذه الثلثة لان النعت من
هذه الثلثة اما ان يكون اعم من المنعوت او مساويا له مع انه لا يجوز وصف الاول بالثاني
عنه بقوله وانما التزم وصف اسم الاشارة باللام اي بذي اللام للابهام اي لابهام اسم الاشارة
فلا يمكن تعيينه بمبهم اخر مثله فتعينت اما بالموصول او بذي اللام او بالمضاف الى احدهما
والاولى بالحكمة ان يوضح ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كالمعرف باللام لانه المضاف
يكتسب التعريف من معرف عينه ثم يكتسب المبهم تعريفه المستعار فاقتصر على المعرف باللام ثم
دخل الموصول عليه لانه مع صلته بمعناه ولذلك اي لاجل ان التزام وصفه بذي اللام للابهام
وصفه بما هو اخص من الصفات المشتقة المختصة ببعض الماهيات كالعالم او بما هو اعم
اي او من وصفه بما هو اعم من الصفات المشتقة التي لا تختص ببعض الماهيات كالابيض لما
في العالم من الدلالة على معنى الجنس المخصوص وهو الفرس من وصف اسم الاشارة لان اسم
الاشارة لما لم يكن له دلالة على حقيقة الذات كان وصفه بما يدل على الذات هو التباس في النعت
في الحقيقة انما هو نعت الاسم الجنس المقدر فاذا قلت هذا العالم فكانك قلت هذا الرجل العالم
بخلاف الابيض فانه عام لا يختص جنسا دون جنس وبوصف النكرة بالجملة لان المعرفة لا
الجملة تشبيه النكرة من حيث يصح ان يؤول بالنكرة كما تقول في جاءني رجل قام ابوه انه في تاويل قام ابو
خلوها عن المعرف وانما يجوز ذلك لان الوصف محكوم به والحكم كما يكون بالمفرد يكون بالجملة
الخبرية وهي التي يدخلها الصدق والكذب لان الغرض من الصفة ان تعرف انت المخاطب الموصوف
المجهول بما كان المخاطب يعرفه قبل الموصوف من اتصافه بمضمون الجملة فيجب ان يكون الجملة
متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وانما الخبرية لان غيرها وهو الانشائية
نحو يعت وطلب او الطلبية كالامر والنهي والاستفهام لا يعرف حصول مضمونها الا بعد ذكرها
بلزوم الضمير اي مع لزوم الضمير في تلك الجملة العائد الى الموصوف ليربط الموصوف بضميرها
فيحصل عند الربط اتصاف الموصوف بمضمون الصفة ويحصل التخصيص الاتي ان

لو قيل مررت برجل قام عمرو إلا نصف الرجل بسبب قام عمرو فلا يحصل له تخصص وقوله حتى اذا
جن الظلام واختلط جادا مذق هل رايت الذيب فط هذا اعتراض لان قوله هل رايت الذيب
فط جملة طلبية وقعت صفة لقوله بمذق فاجاب عنه بقوله محمول على مقول فيه وذلك القول فيكون الجملة
مقولة لقول محذوف هو الصفة في الحقيقة والمذق هو اللبن المخلوط بالماء اى تحمل المذق رايته
ان يقول لشاهد هل رايت الذيب فط لابراد المذق فحال الراي لون الذيب لورقته لكونه سمارا
وينبعه اى يتبع النعت المنعوت حال كون النعت اسما لا فعلا فان الفعل لا يتبعه في التعريف والتنكير
لعدم طروانهما عليه ولا مصدرا لان المصدر لا يتبعه في التثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو رجل
او امرأة عدل ورجلان او رجال عدل وهذا على تاويل ان معنى عادل) او ذو عدل او انه مجاز للمبالغة
كانه جعل نفس العدل في غاية اشيا الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث وانما يتبعه في هذه الثمانية اذا وصف الموصوف بحاله بان جعل حال الموصوف
وهيئته وصفاته وهو القياس وذلك لان النعت هو المنعوت في المعنى فيجب ان يدخله ما يدخل المنعوت
من هذه الاشيا الثمانية لان الشخ الواحد لا يكون واحدا وجمعا او مذكرا ومؤنثا او معرفة ونكرة
لان المعرفة مخصوصة عارية عن الشياع والنكرة غير عارية عنه وكذا احكم الاعراب لان النعت
لما كان هو المنعوت وجب ان ينصب العامل عليهما جميعا ويتبعه في الثلثة الاول الاعراب والتعريف
والتنكير وفي الخمسة الباقي وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث يكون النعت مع ما بعده
كالفعل مع فاعله لان النعت مسند الى ما بعده كالفعل الى فاعله فيلحق علامة التانيث به اذا كان النعت
ان كان فاعله مونثا وجوبا ان كان مونثا حقيقيا من غير فصل بينهما كقولك مررت برجل قايمة امه
وجوازا ان كان غير حقيقي مررت برجل حسنة عينه كما ان الفعل كذلك عند اسناده الى الفاعل
الظاهر ويطرد النعت على الافصح ان كان فاعله مظهرا مثنى او مجموعا كقولك مررت برجلين قايمين
ابواهما او ابواه كما ان الفعل يطرد عند ذلك من غير ضمير التثنية والجمع بلحوق علامتي التثنية والجمع
بالنعت عند ذلك على صفته كما يلحقان بالفعل عند ذلك على صفته فيقال جاء رجل قاعدون عالماهما على صفة

كما يقال يقعدون غلماناه وانما كان هذا ضعيفا لانه يلزم منه في الظاهر اجتماع فاعلين في الفعل
لفعل واحد ويلزم في النعت شبه اجتماع فاعلين وقوله مظهرا قيد لحاجة اليه لان فاعل النعت
لا يكون الا مظهرا لان الكلام في النعت بحال متعلق الموصوف والنعت فيه ابدا مسند الى المظهر
لانه اما مسند الى اسم مضاف الى ضمير المنعوت او الى اسم موصول يكون في صلته ضمير المنعوت نحو
مررت برجل قليل من لا سبب بينه وبينه وانما لا يجوز ان يكون الضمير في قوله ان كان مظهرا عايدا
الى فاعل الفعل لا الى فاعل النعت وفي لقوله مظهرا فايدة لانه فاعل الفعل كما يجيء مظهرا مثنى
او مجموعا يجيء مضمرا مثنى او مجموعا وانما يجب افراده عند اسناده الى المظهر منهما لا
الى المضمر لانه بصدد تفسير حال النعت المشبه لا الفعل المشبه به يدل عليه الاستثناء في قوله
الا جمعا لا يجري مجرى فعله فانه استثناء من قوله ويطرد على الافصح فان معناه ويطرد النعت
على الافصح ويضعف المطابقة بينه وبين فاعله في التثنية والجمع الا اذا كانت النعت جمعا لا يجري
مجرى فعله في الحركات والسكنات بان يكون جمع لا جمع تصحيح فانه لا يضعف المطابقة في الجمع بين
النعت وفاعله كمررت برجل قعود غلمانه وان ضعف لكون الفعل وذلك لان اسم الفاعل
المشابه بالفعل اذا جمع جمع التكسير خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر
ولم يلزم فيه ايضا شبه اجتماع فاعلين كقعود غلمانه كما يلزم في قاعدون غلمانه وقوله
اذا وصف حال متعلقه يتعلق بينتبعه المقدر في قوله قبل وفي الثلثة الاول اى اما ينبعه
في الثلثة الاول اذا جعل حالي متعلق المنعوت وصفاته لتنزلها منزلة حاله وذلك لانه لما وجد
ذكر الاول في الثاني صار حال الثاني كانه حال الاول وانما يجب المتابعة في هذه الثلثة لان المخالفة
فيها يؤدي الى عدم انصباب العامل عليهما والى جعل المخصوص شايعا وبالعكس ولانه لما كان
نعتا يجب ان يكون مطابقا للمنعوت ولا يجوز المطابقة في الخمسة الباقية لانها من احكام الافعال
لا من احكام الموصوف لان التذكير والتانيث فيه باعتبار فاعله لا باعتبار المنعوت وكذلك الافراد
والتثنية والجمع فيه انما هي باعتبار فاعله فلم يمكن المطابقة فيها بينه وبين المنعوت واعلم ان النعت

حال المنعوت عند النحاة في هذه الخمسة كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع
الى منعوته والفعل اذا اسند الى الضمير يؤنث ويلحقه الف الضمير واوه ونونه ويجمع
في الصور الاول التي يكون الوصف بحاله اربعة من الثمانية المذكور واحد من ثلثة انواع الا
الاعراب وواحد من التعريف والتنكير واحد من الافراد والتثنية والجمع واحد من
التذكير والتانيث والمعنى بمتابعة النعت المنعوت هو اجتماع هذه الاربعة فيه ولا يجتمعون
اجتماع الثمانية لانها انواع متضادة منها ويجتمع في الصور الثانية التي يكون الوصف بحال متعلقه
اثنان من الثلثة المذكور واحد من ثلثة انواع الاعراب وواحد من التعريف والتنكير
ويحذف المنعوت ويقام النعت حال كونه مفردا الا جملة اقامة جوازا ولزوما وحال كونه
جملة اقامة جوازا ولا يحذف المنعوت في الجملة الزوما بحسب الاستعمال مقامه اي مقام المنعوت
كقوله وعليهما مسرودتان قضاهما داود او صنع السوابغ تبع اي درعان مسرودتان اي
قضاهما في ذرف المفرد المنعوت جوازا لانه لا يفهم من المسرودتين الا درعان لاختصاص
السرد وهو نسج الدرع بهذا الجنس وكالصاحب فانه يجوز ان يطلق على كل ما يصحبك من
الحيوان وغيره لكن اختص بالغلبة بالرجل المصاحب والاتان وهو من الابل الذي لونه
بياض الى سواد والاطلس هو الذئب الذي لونه غبرة فان المنعوت في هذه النعوت
قد يبلغ في الشهرة باتصافه بها مبلغا لا ينصرف اطلاقها الا اليه فلا يستعمل معها الا نادرا
وكقوله لو قلت ما في قومها لم يتئم يفضلها في حسب ومنصب اي ما في قومها يفضلها ومنه قوله
انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني اي ابن رجل جلا اي وضح امره او كشف
الشدايد فجلا لا يتعدى ولا يتصدر فحذف المنعوت من الجملة جوازا ولذا حذف التنوين من
ابن لانه مضاف الى المنعوت المقدر ولا يجوز ان يكون مضافا الى جلا لانه لا يضاف الى الفعل
الا الظرف وجلا هنا فعل ولذا حذف التنوين منه ويحتمل ان تقول جعل جلا علما وانما حذف
التنوين مع ان الوزن ليس مختصا بالفعل ولا زايد في اوله ما يزاد اول الفعل لانه من باب
حكمات

الجمل كان خلافيه ضمير وجعل مع الضمير علما كما حكي بزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد الرابع
وهو التالي الذي يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول التوكيد وهو تكرير اللفظ الاول
بلفظه او بمرادفه كقوم مررت بكل اتت او بتكرير المعنى بالالفاظ كلها سواء كان اللفظ اسما
او فعلا او حرفا او جملة والبيان الذي هو تكرير المعنى ويختص بالاسم منوط بكلا والنفس
والعين وكلا واجمع واكتع من قولهم اني عليه بحوكل كنبع ابن نام وابتع من التبع وهو طول
العنق مع شدة مقرون والجامع بينهما البيان والوكاد وابصع بالصاد المهملة والبضع الجمع
وميل بالضاد المعجمة من بضع الماء تفرق الجبل اي اجتمع عن الميداني المعجمة اعرف وفي الصحاح
رواية الضاد المعجمة ليست بالعالية واعلم ان سيبويه ذكر من جملة تكرير المعنى جميعا وعامة
كقولهم جاء القوم جميعهم وعامتهم فقايده الاول رفع توهم المتكلم ان السامع اسمع ما كرر وان
السامع ظن به غلطا فانه لابد ان يكرر اللفظ الاول بلفظ الاول او بمرادفه ولا يفيد هنا
التاكيد المعنوي لانك لو قلت ضربت زيدا نفسه لا ترفع بذكر نفسه توهم المتكلم ان السامع
ظن به غلطا لانه ربما ظن السامع بكل انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور
عمرو وكذا لا يفيد ان ظننت السامع غفلة عن سماع لفظ زيد وفايده مطلق النفس والعين
رفع توهم السامع ان المتكلم يجوز في كلامه اي تكلم بطريق المجاز والتجوز في الاصل ضد الاحتياط
يقال فلان يتجوز ولا يتحوط اي يطلب الجايز ولا يطلب الجيد من قولهم الحية بتحوز اي تناور كما يقال
في الامير وانما بناه من امن به فاذا قبل في الامير نفسه قرر في نفس السامع ان اسناد البناء الى
الامير بطريق الحقيقة ويجوز ان يكرر بها لفظ المسند اليه ايضا بعينه ليعلم ان المسند اليه
حقيقة هو لا من يقوم مقامه وفايدة ذكر لفظة مطلق ان النفس والعين وما هو بمعناهما
كالذات والشخص لدفع ذلك التوهم تقول جاءني زيد ذاته او شخصه كما تقول جاء زيد نفسه او
يكون المراد ان النفس والعين وتثنيتهما وجمعهما لدفع ذلك التوهم او يكون المراد ان مطلق
النفس والعين لرفع ذكر التوهم سواء ونعما تاكيدا اولا فان قولك جاءني نفس زيد بمنزلة جاءني
زيد نفسه

وخير الامور اوسطها وفايدة الكل و اخواته رفع توهم من يسمع كلام المتكلم ان المتكلم وضع
الاعم موضع الاخص فانه اذا قيل فسجد الملايكة يحتمل ان يراد ان نسبة الفعل الى بعض
اجزاء المسند اليه لا الى جميعها فجوزا وان ذكر اللفظ الاعم فلما قيل كلهم افاد احاطة السجود
بالملايكة وانهم بتوهمه واحد الا سجد ويؤكد بمطلق النفس والعين المفرد كجاء زيد
نفسه او عينه والمثنى كجاء الزيدان انفسهما او المجموع كجاء الزيدون انفسهم ويكون
جزءها بجاء زايد كجاء زيد بنفسه ورايت قرا بعينه ويؤكد بكلا المثنى الذي يمكن
انفراد احد فرديه عن الاخر بالنسبة الى الفعل المسند اليه كجاء الرجلان كلاهما ولا يقال
اختصم الرجلان كلاهما لان الاختصام لا يصح من واحد وانما يكون جاء الرجلان كلاهما تاكيدا
وكجاء رجلان اثنان وكقوله ثم نفخة واحدة صفة لان التاكيد ينبغي ان يدل على ما دل
عليه الاول حتى يكون مقررا لمعنى النسبة او الشمول والصفة ينبغي ان يدل على معنى في الموصوف
والمفهوم من كلا الرجلين هو المفهوم من الرجلين لان كلا ما هو للمشمول اذا اضيف اتحد مع
المضاف اليه وكلا للمشمول لكل فيكون كلاهما تاكيدا بخلاف اثنان وواحدة فانها لا تدل على عين
ما يدل عليه نفخة لان نفخة لم توضع للدلالة على الوحدة على حيالها وانما وصفت للدلالة على النفخ
والدال على الوحدة ضمني لا مقصودة فقصد الى صفة تدل على المعنى قصدا فيكون اتم في
دلالة فتضمن وكذا اثنان فان الاثنينية تدل على مفهوم منبوعها ويؤكد بالكل اخواته جمع كجاء الرجال
او اسم جمع كجاء القوم او مفرد في تاويله اي صحيح اقترانه حكما كجاء اشتريت العبد كله
فانه بصحيح اقتران اجزائه بالنسبة الى بعض الافعال كالشرب والبيع دون بعض فلا تقول
جاء زيد كله لان اجزاء زيد لا يقترن بالنسبة الى حكم المجيء فيكون نصا ما عتبار مدلوله في الاحاطة
فلا يتصور افادة الكل الاحاطة وقيل لا يؤكد بكل المثنى فلا يقال اشتريت العبدين كلهما
استغناء بكلا عن كل فيقال اشتريت العبدين كليهما وفيه نظر ويختلف الضمير
باعتبار المفرد المذكر والمونث والجمع في الكل لان صيغة كل لا تختلف تثنية وجمعا لانها لا تقع

بالاستقراء تاكيدا للمثنى فلا يثنى وبلفظ يدل على الجمعية فلا يجمع تقول كلهم كلهن وانما يذكر كلاهما
انه تختلف ايضا باعتبار الضمير خطابا وغيبة وتكلما كما يقول جيئنا كلانا وجاءا كلاهما لانه لا يختلف ضميرنا
باعتبار التثنية وان اختلف باعتبار المتكلم والمخاطب والغايب وزادت النا فيه ويختلف الصيغة
في اخواتها تقول اشتريت العبد اجمع اكتع ابتع ابصع والجارية جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء وجاء
الرجال اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون والنساء جمع كتع بتع بصع ويختلف كلاهما او الضمير والصيغة
في النفس والعين بتغيير الضمير في الواحد وبتغييره مع تغيير الصيغة في المثنى والمجموع واما كلا فيختلف
باعتبار من حوله من متكلم او مخاطب او غايب كقولك جيئنا كلانا وجيئتما كلاكما وجاءا كلاهما وان كان
لمونث زيدت النا فقلت كلتانا وكلتاكما وكلتاهما اي نحو زيد نفسه هند نفسها الرجلان انفسهما
او نساءهما الرجال انفسهم النساء انفسهن ويشتركان هذا الالفاظ الثمانية في انها يؤكد بها الا للمعارف
عند البصرية وذلك لان التاكيد بهذه الالفاظ لرفع الاحتمال عن اصل النسبة او عن عمومها واذا كان
المتبوع نكرة فرفع الاحتمال عن ذاته وانه اي شيء هو اولى من رفع الاحتمال عن النسبة الحاصل بعد
معرفة الذات فوصف النكرة ليتميز عن غيرها اولى من تاكيدها او النكرة المحدودة والموقتة نحو
درهم ودينار ويوم وليلة بكل واخواته لا بالنفس والعين عند الكوفيين وهذا ليس ببعيد عن
الصواب لان الغرض من التاكيد وهو رفع الاحتمال حاصل في هذا النوع من النكرة لاحتمال تعلق
الفعل ببعض هذا المحدودة واستشهد والجوازه لكل بقوله يا ليتني كنت مسبيا مع ضمانجلي
الدلفا هو لا اجمعا والمظهر لا يؤكد بالمضمر فلا يقال ذهب زيد هو لانه اعرف من المظهر
فلا يليق ان يجعل فضلة لان التاكيد فضلة بالنسبة الى المؤكد ولان المضمر لكونه اعرف كان اقوى
من المظهر فلا ينا سب ان يكون التكملة اقوى من المتبوع والمضمر يؤكد بمثله ولا يخلو المضمران
من ان يكونا منفصلين او الاول منفصلا والثاني منفصلا او بالعكس او متصلين ولا يمكن القسمان
الاخيران لانه اذا انفصل الاول تعذر اتصال الثاني وكذا اذا انفصل الاول تعذر اتصال الثاني فبقي
القسمان الاولان نحو ما ضربني الا هو هو وزيد قام هو والمظهر نحو ما ذهب الا طو زيد واذا اكد

بالنفس والعين احترازا عن ان يكون التاكيد بغيرهما كالكل واجمعين فانه يؤكد المضمر المرفوع
المتصل به من غير شرط نحو الكتاب قرأته كله وجاؤا كلهم والمؤكد ضمير مرفوع احترازا عن المنصوب
والمجرور فانهما يؤكدان من غير تاكيد مما يتصل نحو رايته نفسه ومررت به نفسه بارزا
او مستترا مما فسمان للمتصل واحترز به عن المنفصل فانه يؤكد من غير شرط حتى يتصل
اولا ام يؤكد بالنفس والعين ليلا يؤكد ما هو كالجزء وهو الضمير المتصل المرفوع لانه كالجزء
من الفعل لفظا لانه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل بالمستقل وهو النفس
والعين لانهما كالخبر اما يتعان غير تاكيد فكر هو ان يؤكد واما هو كالجزء بالمستقل بخلاف الكل
فانه لا يلي العوامل الظاهرة اصلا وذا لا يجوز لانه لو لم يؤكد الضمير المتصل المرفوع معهما
اولا بالضمير المنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل اذا كان ضميرا مستترا نحو زيد جاء نفسه ثم
اطرده الحكم في البواقي مع ان ضمائرها بارزة ولم يلتبس بالفاعل نحو ضربتني انت نفسك ولا يلزم
هذا اللبس في نحو الكتاب قرأته كله لان كلا غير مستقل وهذا التعليل مما قال المصنف لانه
يلزم من قوله ان لا يجوز تاكيد الضمير بالنفس والعين من غير تاكيد بالمنفصل مع انه جايز
نحو مررت به نفسه وللون الكل اشد استقلالا من اجمع جاز فيما اضيف اليه البين في انتم كلكم
بينكم الغيبة في بينكم بان يقال بينهم نظرا الى انه عايد الى الكل وهو باعتبار اللفظ اسم ظاهر غايب
مستقل لوقوعه غيبا تاكيدا ايضا والخطاب في بينكم باعتبار ان الكل تاكيد للضمير فصار كانه
مع المتبوع ضمير خطاب ولو كان بدل الكل اجمعون لم يجز في بينكم الا الخطاب لان
اجمعون غير مستقل لانه لا يقع الا تاكيدا فهو مع المتبوع كشيء واحد فصار كانه
لا شيء هنا الا ضمير الخطاب فيجب الخطاب في بينكم لذلك الخاص وهو الذي يحسن
لايضاح نفس سابقه لا ايضاحه باعتبار الدلالة على معنى فيه عطف البيان ولا يجب
ان يكون علما ولذلك جاز رأيت اخوك اذا كان له اخ واحد وكان زيد مشتركا بين
اثنين ولا ان يكون اعرف من المعطوف بحسب مراتب المعارف بل يجب ان يكون

اشهر بحيث يكون له صلاحية لايضاح متبوعه نحو جاءني اخوك زيد اذا كان له اخوان فان
زيدا اشهر هنا من اخوك وان كان اخوك اعرف منه ويحتمل ان يكون مراده بقوله ولا اعرف اشارة
الى ما قال ابن الحاجب ان اشترط بعضهم ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه غير لازم فانه ليس
هو المقصود بالنسبة ليعتبر فيه ذلك وانما جاء موضحا وقد يوضح الشيء عند اجتماعهما وان
كان الاول اوضح من الثاني لو افترقا الا ترى انه لو كان لجماعة منهم كل واحد منهم يكنى ابا محمد ولهم منهم
اسمه عبد الله فاذا قلت جاءني ابو محمد عبد الله اوضحت ما كان محتملا وان كان ابو محمد اوضح
من عبد الله لو انفرد لان الكنية اشهر من العلم وفرقه من البدل بعد اشتراكهما في انهما قد يكونان
جامدين لفظا فيما وقع في النداء نحو يا سعيد كرز ذكروا بالرفع والنصب حملا على اللفظ والمحل
اذا كان كرز عطف بيان واما اذا كان بدلا فلا يجوز فيه الا الضم لان البدل في حكم تكرير العامل ونحو
يا اخانا الحارث فان الحارث عطف بيان ولا يجوز ان يكون بدلا لعدم جواز يا الحارث وفيما وقع
بعد مجرور مضاف احترز بما لم يكن مجرورا فانه لا يحصل التعريف نحو انا الضارب الرجل زيدا
فان زيدا يجوز ان يكون عطف بيان وان يكون بدلا اذ لا امتناع في ان يقال انا الضارب زيدا مفرد
ذلك المضاف او جمع بخير الواو والنون احترز بما يكون جمعا بالواو والنون نحو الضاربو الرجل
زيد فانه يجوز ان يكون زيد عطف بيان وان يكون بدلا وقوله اضافة تخفيف لحاجة اليه لان
قوله وفي كليهما اي في المضاف والمضاف اليه اللام مغنى عنه لانه انما يكون في كليهما اللام عند
البصرية اذا كانت الاضافة اضافة تخفيف واحترز به عما لم يكن في كليهما اللام نحو انا ضارب الرجل
زيد فان زيدا يحتمل ان يكون عطف بيان وان يكون بدلا ويجب هنا ان يكون بدلا وهو ان يكون الواقع
غير معرف باللام لانه لو كان معرفا به لم يحصل التعريف بغيرهما نحو انا الضارب الرجل الحارث
فانه يجوز ان يكون الحارث عطف بيان وبدلا ومثاله في المجرد انا ابن التارك البكري بشر عليه
الطير ونهبه وقوعا فان قوله بشر عطف بيان من البكري ولا يجوز ان يكون بدلا لانه لو كان بدلا
والبدل في حكم تكرير العامل لكان التارك في التقدير اخلاعا بشر وذا لا يجوز كما لا يجوز الضارب

المبنى ما لزم آخره وسكونه
لمناسبة غير المتمكن أو لوقوعه
غير الابعامل وحركاته تسمى

واما كان البدل في حكم تكرير العامل دون غيره مع ان عامل المتبوع منسحب على التابع في البدل
وغيره لان المبدل منه من حيث غير مقصود بالنسبة في حكم النحية فكان العامل
داخلا على البدل حكما ولذا يظهر العامل في بعض الابدال كقوله لقد كان لكم اسوة حسنة
لمن كان يرجو الله ولا يجوز ان يكون الفاعل في البيت حذف زيادة لاجتماع الساكنين لانه
مشهور ان قائل بشر كان واحدا من ابائه وانما قال عند غير الفراء لان الفراء يجوز الضارب
زيد فيجوز على مذهبه ان يكون بشر بدلا من البكري ايضا وعند متعلق بفر قه المتدد
قبل قوله وبعد مجرور اما فرقه من البدل معنى فحاصل في جميع الصور لان البدل هو
المقصود بالنسبة بدون متبوعه بخلاف عطف البيان فان المقصود فيه هو الاول لان
التابع بيان للمبين المبني من اصناف الاسم وسمي بذلك تشبيها بالبناء المعروف
لما في ذلك من اللزوم والدوام على حالة واحدة كما في بناء الدار والنصر ما حركة او خمن وسكون
لمناسبه غير المتمكن وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام واعلم بقل لمناسبة غير
المتمكن لان بعض الاسماء المبنية لم يشابهه كالمضاف الى المبني وانما لم يقل لمناسبة مبنى
الاصل كما قال ابن الحاجب لئلا يلزم التعريف بالاخفى على الظاهر او لوقوعه غير مركب
كخو زيد بكر عمرو وانما بني لعدم المقتضي للاعراب وهو التركيب مع العامل وهذا القسم لا يكون
بناؤه على السكون فرقا بينه وبين ما بني لعدم موجب الاعراب وهو التركيب، ولوجود المانع فيه
والسكون بالاول اولى لان بناءه اقوى من بناء ما عرض فيه مانع من الاعراب فجعل له ما هو
ما هو اصل البناء وهو السكون واعلم ان المبني الذي بني الاسم به غير المبني الذي حركه او سكن
فانه انما بني للمناسبة او لوقوعه غير مركب وانما بني على السكون باعتبار ان الاصل في البناء السكون
وعلى الحركة لعارض يقتضيه ما ذكر بعد فعلم هذا يكون قوله لمناسبة تعليلا للبناء لا للحركة
والسكون وقوله لا بعامل قيد فيهما لكن يخرج عن تعريفه نحو زيد ان ورجلي لعدم الحركة
والسكون هنا وحركاته تسمى في اصطلاح النحاة ضما وفتحا وكسرا كما تسمى حركات المعرب رفعا

ضما وفتحا وكسرا وسكونه وقفا ولكون الاسماء متاصلة في الاعراب
لانه لم يوضع لما اي للاسما صيغ يتغير المعاني ولان السكون متاصل في البناء لانه اخف
ولا يحرك الا لعارض فمن عروض البناء تضمنه اي تضمن الاسم معنى غير المتمكن كامس من

ونصبا وجرا وسكونه يسمى وقفا كما سمي سكون المعرب جزما فعرفوا بني القاب الاعراب
والبناء ليكون اللقب اذا ذكر منبها على انهم اراد واحركة احد النوعين او سكونه دون الاخر
فاذا قيل رفع علم انه حركة اعراب واذا قيل ضم علم انه حركة ولكون الاسماء متاصلة في الاعراب
لانه لم يوضع لما اي للاسما صيغ بتغير لتغير المعاني المقتضية للاعراب وذلك لان معنى العاني
لما كانت طارية احدها على الاخرى لازمة للاسما استدعى ذلك ان يطلب لها اخف علامة لازمة
للاسما مع انواع الاعراب بخلاف المعاني التي غير طارية احدها على الاخر كمعاني الكلمة المشتركة
نحو القرء للحيض والطهر فانه لا يلزمها العلامة المميزة لاحدها عن الاخر لان حاملها
لاحد المعاني لم يرد المعنى الاخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة واما ان كانت المعاني طارية
لكن غير لازمة فلا يلزم ان يطلب لها اخف العلامات بل قد تغير لها صيغة الكلمة كما في التصغير
والجمع والمجهول وقد يكون حروف العلة الاعلها كما في المثنى والجمع السالم وقد يكون الكلمة مستقلة
كالوضع والمضاف اليه الدالين على معنى في المضاف والموصوف بخلاف الحروف والافعال فان صيغها
تتغير لتغير معانيها وانما حكم باصالة الاسما مع ان الاصل فيها الافراد وهو في حالة الافراد غير
مستحقة للاعراب كما عرفت الان لان الواضع انما وضعها ليستعمل في الكلام مركبة فاسمعا لها
مفردة مخالف لنظر الواضع وكان بناء المفردات وان كانت المفردات اصولا للمركبات
عارضا لكون اسمعا لها مفردة عارضا ولان السكون متاصل في البناء لانه اخف من الحركة
ولان البناء نقيض الاعراب والاصل فيه الحركة لا يبنى الاسم بتعلق بقوله قبل ولكون الاسما
لا يحرك بتعلق به قوله قبل ولان السكون الا لعارض اي لا يبنى الاسم مع ان اصله
الاعراب الا لعارض يقتضي بناءه ولا يحرك الاسم عند بنائه الا لعارض يقتضي حركته
من عروض البناء تضمنه اي تضمن الاسم معنى غير المتمكن كامس فانه متضمن للام
التعريف عند الحجازيين فان كل يوم متقدم على يوم فهو امس فهو في الاصل نكرة فلما اريد
امس يوم التكلم فصار معرفة لتضمنه اللام نحو لقيته امس الاحدث واما بنو تميم
فاظهر لام العهد ثم حذفت اللام تنبيها على ما مع امس الى امس يوم التكلم

بالساكن لفظا او حكما كالكافين الخ بمعنى المثل والخ للضمير فان الكاف الاولى يصح تقديمها في
اول الكلام نحو كزيد اخوك فلو لم يبن على الحركة لادى الى الابتداء بالساكن لفظا وهو متعذر
والثانية نحو اكرمتك فانه اسم مستقل والاسماء المستقلة عوضة للمتقدم والتاخير فهي
في حكم ما يصح تقديمه وكانه انما لم يذكر عروض كما ذكر غيره وقالوا ان الكلمة اذا كان بناؤها
عارضا لم يعط لجا ما هو اصل البناء اعني السكون فرقا بين ما كان بناؤه لازما وبين ما كان بناؤه
عارضا لان هذا الفرق انما يحصل اذا لم يوجد البناء على السكون الا العارض او لا يوجد البناء
على الحركة في المبنى اللازم وليس كذلك لوجودهما جميعا نحو بيض بن فانه مبني على السكون مع
انه عارض في المبني العارض البناء عند سيبويه ونحو ضرب فانه مبني على الحركة مع انه لازم
البناء وفيه نظر لانا نختار ان كل ما كان مبنيا على السكون كان لازم البناء ولا يرد النقض
بنحو بيض بن لان سكونه ليس لاجل البناء وانما يكون سكونه لاتصال الضمير المرفوع او نقول
انه لازم البناء كما قيل لان الفعل لما كان اصله البناء واعراب المضارع منه بسبب المشابهة تركت
في بعض الاحوال على اصل البناء ايذانا بان الاعراب عارض فيه او نقول لا نم انه مبني بل هو معرب
بالاعراب المقدر كما قيل لضعف علة البناء فيه ومن عروض الضمة الاتباع كمذ فانه بني
مذ على الضم اتباعا لضمة فاية لانه لما جاز بينهما الاحرف ساكن وهو كالمعدوم وعد اذا
التقت ساكنا نحو ما رايته مذ اليوم فان مذ حرك بالضم عند التقاء الساكنين لاتباع ضمة
الذال او ضمت رد الى اصلها ومن عروض الضمة كونها حركة لا يكون ما قبلها الحركة في حال الاعراب
على ما قالوا ان الغايات نحو من قبل بنيت على الضم ليكون حركة البناء مخالفة لحركة الاعراب
لانها في حالة الاعراب يكون منصوبة ومجرورة ولا يكون مرفوعة ومن عروض الفتحة التخفيف
فانه بني اين على الفتحة لخفتها او الاتباع نحو يا زيد بن بني المنادى حملا على الفتح لاتباع حركة
صفته وهو ابن عمرو ومن عروض الفتحة كونها حركة الاصل في نحو يا مضار في ترخيم يا مضار
واصله مضارب اسم مفعول من ضاعل لغة من يقول المحذوف لاعلة لغة من لا يقول فانه يكون مضموما

سيبويه نقل عنهم اعرابه غير منصرف في حالة للعلمية والعدل عما فيه الالف واللام وبناؤه
على الكسر في حالتي النصب والجر شرطا فانه متضمن معنى ان الشرطية او استفهاما فانه متضمن
معنى حرف الاستفهام وذلك لان معنى من تضرب اضرب ان تضرب زيدا اضرب زيدا وان تضرب
عمرا اضرب عمرا ومعنى من ابوك ازيد ابوك ام عمرو ابوك الى ما يؤدي ذلك الى التطويل للاجمال
فضمن معناها للاختصار وبعض المركبات كخمسة عشر لا نحو غلام زيد وبعض الكنايات
نحو كم وكذا الاخوفلان وفلانة وبعض الظروف كحيث وامس وابان نحو الحين والزمان او تشبهه
به اي بغير الممكن لاحتياجه الى الغير من لفظ او قرينة احتياج الحرف الى الغير في الدلالة على معناه
كالمضمر فانه محتاج الى تقدم ذكر او خطاب او تكلم والموصول فانه محتاج باصل الوضع الى الصلة
واسم الاشارة فانه محتاج الى القرينة الرافعة لابهامه وهي الاشارة الحسية او الوضع
والعايات سيجيء بيانها او وقوعه موقعه اي موقع غير الممكن كاسماء الافعال نحو هيهات ورد به وصه فانها واقعة موقع الافعال او تشبهه بما وقع موقعه كاين فانه مشبه بنزال
الواقع موقع انزل من جهة اللفظ والمعنى كما سيجيء ان شاء الله تعالى او اضافته اي اضافة الاسم
حال كونه طرفا الى الجملة نحو يوم لا ينطقون او الى اذ نحو يومئذ وسيجيء بيانه لذلك وانما يجب
ان يكون المضاف ظرفا لشدة الامتزاج بينه وبين الجملة التي يضاف اليها لان مضمونها واقع فيه
حملا لملتبس على المبنى او وضعه بان ينطق ويتلفظ به مفردا لا على الوضع التركيبي كالاصوات التي
يزجر بها الرواحل والسباع او يدعى او يسكن نحو نزال الجبل وانما بنيت لعدم نوارد المعاني
الموجبة للاعراب عليها لانها من لوازم التركيب ولا تركيب هنا وكذا الاصوات المحكية
كغاق حكاية لصوت الغراب مبنية وان لم يكن وضعها بقاء مفردة لان قصد الحكاية فيها
وحفظها عن التغيير منع وجود الاعراب فيها ومن عروض مطلق الحركة من غير نظر الى نعينها
مع ان الاصل في البناء السكون اجتماع الساكنين نحو اين فانه لو لم يبن على الحركة لادى الى اجتماع
الساكنين على غير حده وهو غير جايز فحرك ومن عروض مطلق الحركة العروضية بان يبتدأ

لا مفتوحا وفيما قال نظر لان كلا منا في حركة اخر المبني وهذه الفتحة على قول من يقول المحذوف
مكون فتحة عين الكلمة لا فتحة لامه ولا بوصف حركة الوسط والبناء ومن عرف ضرب الكسرة
الاستعارة بالتاء نحو اكرمت واكرمتك فانه بنى التاء والكاف على الكسر فرقا بين المذكر
والمؤنث والمذكور بالفتح اولى بسببه ولزم حركة الاصل في مضارع توهما يا مضارع واصله
يا مضارر اسم فاعل مرخما على لغة من ينوي المحذوف وفيه النظر المذكور والكل اركلها
ذكرنا من اول بحث المبني الى هنا لازم البناء بمعنى انه لا يجوز اعرابه مع وجود سبب البناء لا
بمعنى انه لم يوجد له حالة اعراب قبل بنائه اصلا لان من جملة المذكور بعض المركبات نحو
خمسة عشر وبعض الظروف نحو من قبل ومن بعد مع انها غير لازمة البناء بالمعنى الثاني الا المضاف
الى الجملة والى اذ من الظروف فانه لا يلزم بناء مع وجود سبب بنائه الا انه هنا تفصيل وهو
انه اذا لزم اضافته اليها لزم بناؤه نحو اذ واذ وذلك لانه وان كان في الظاهر مضافا الى الجملة
لكنه في المعنى مضاف الى مفرد نائب عنها فاشبه الغايات التي لزم اضافتها وحذف صلتها واضيفت اليه وان
لم يلزم اضافته اليها فان كانت الجملة التي يضاف اليها الظرف وصدرها ماض يجوز بناؤه حملا للتقوي
العلة العارضة للبناء لوقوع المبني الذي لا اعراب له لفظا ومحلا موقع المضاف اليه الذي يكتسي منه
المضاف احكامه ويجوز اعرابها لعدم لزوم الاضافة الى الجملة وان كان صدرها فعلا مضارعا
نحو هذا يوم ينفع الصادقين او اسما معربا او مبنيا نحو جئتك يوم انت امير فعند البصرية
لا يجوز فيها الاعراب لصحة علة البناء وعند الكوفية يجوز بناؤها لاعتبار زوال العلة الضعيفة
واما المضاف الى اذ فلذلك يجوز بناؤه لوقوع اذ المبني موقع المضاف اليه لفظا واعرابه لعروض
علة كقوله ع من ذكرى يومئذ قوى بفتح يوم وجر المضاف ما وقع احترازا عن مظهر
اريد به متكلم او مخاطب او غايب فانه لا يطلق عليه الضمير لبنى متكلم او مخاطب او غايب
والمراد من الغايب غير المتكلم والمخاطب اصطلاحا فان الحاضر الذي لا يخاطب يكنى عنه بضمير الغيبة
للبيان او وضع لنفس احد هذه الثلثة لبيان احوالها من التكلم والغيبة والخطاب

واحترز بقيد الحق اللواحق يايا من الياء والكاف والهاء نحو اياي اياك اياه فانها ليست بضمير
لانها حروف دوال على احوال المرجوع اليه وتقدم ذكر الغايب على المضمر لفظا
وتقديرا نحو ضرب زيد غلامه فان زيدا مقدم صناعة على الضمير لفظا وتقديرا لان مرتبة
الفاعل قبل مرتبة المفعول وبعد او تقدم لفظا لا تقديرا نحو ضرب غلامه فان زيدا وان
كان متقدما لفظا لكنه مؤخر تقديرا لكونه مفعولا او تقدم تقديرا لا لفظا نحو ضربه
غلامه زيد فان زيدا مقدم تقديرا لانه فاعل او تاخر ذكر الغايب عن الضمير وهو اي
الغايب المتاخر عن الضمير جملة كما بعد ضمير الشان نحو قوله سبحانه وتعالى قل
هو الله احد فان الضمير فيه عبارة عن الجملة بعده وانما جيء به من غير ان يتقدم ذكره
قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقوعها في النفس ثم يفسر فيلوح ذلك ابلغ
من ذكره اولا مفسرا وضابطه كما في الحكم عايد على الحديث المتعقل في الذهن بمثل دبين
مخاطبين او الغايب مفرد غير مطابق للضمير المقدم افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا كضمير ربه رجلا فان الضمير في ربه لما كان مجهولا لا يدري من غيبة قصد الظاهر بقصد
فصد عند البصرية غير لابهامه بنكرة منصوبة على التمييز وانما لم يطابق هذا الضمير
نحلل النكرة لان القصد بهذا الضمير الابهام فما كان ادخل في الابهام كان اولى والضمير المفرد
المذكر اذا لم يكن عايدا الى شيء معين اشد ابهاما من غيره لانه لا يستعمل الا مع شيء وهو
يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بخلاف غيره فانه ما يستفاد منه معنى التثنية والجمع والتا
خلافا للكوفية فانهم قالوا ان هذا الضمير معين راجع الى مذكور كان قابلا لفعل فرجل
فضيل ربه رجلا مبتدأ وخبر يذكر ويؤنث عندهم على حسب ميز فيقال ربهما رجلين وربهم
رجالا او لتمييز مستتر افعال المدح والذم نحو نعم رجلا زيد فانه اتفق اهل البصرة
ان الضمير المبهم الذي في نعم وبئس لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لما ذكرنا في ضمير ربه ولعدم
تصرفها وانما يجوز تاخر المرجوع اليه في باب نعم لانهم لما قصدوا بها المدح العام والذم
العام

سنبن الى متصل في الذهن وعرض بالاعتبار العهد الذهني باللام فقالوا نعم الرجل زيد ونعم
العالم زيد فلما كان الغرض انما هو نسبته الى المتصل في الذهن من ذلك الجنس جوزوا اضماره
باعتبار ذلك المعنى ولما كان اضمار اضمار الجنس ذي حقايق مختلفة التزموا ابيان احد
الحقايق بما يعين الجنس المقصود فقالوا نعم رجلا زيد والاضمار رد على نحو هذا الاضمار
او مفرد مطابق كما في اعمال العاملين اذا اعمل الثاني وطلب الاول المرفوع فانه يضمر المرفوع
في الاول على وفق الظاهر تقول ضربني واكرمت زيدا وضربني واكرمت الزيدين وضربوني
واكرمت الزيدين وانما يجوز هنا تاخر المرجوع اليه استغناء بذكر الظاهر آخرا منعا عن ان
يذكر مرتين فستوغوا الاضمار قبل الذكر حتى كانهم قدموا الجملة الثانية على الاولى وهو اي
المضمر منفصل ان لم يتاتى في التلفظ به بغير ضمير باعتبار الوضع بل يجتاج باعتبار في التلفظ
به الى عامله ويكون كالنتمة له وسمي منفصلا لاحتياجه الى ما يتصل به ومنفصل ان تاتى بغير ضمير
واستقل في التلفظ بنفسه ولا يكون كالنتمة من عامله بل يكون كالظاهر سواء انفصل من
عامله نحو ما ضرب الا اياك او اتصل به نحو ما انت منطلقا واعلم ان اكثر الضمائر المنفصلة
يحتاج الى ضميم نحو انت واياك فان الضمير من انت هو الجزء والنون ومن اياك هو ايا فلو
قال في تعريف المتصل ما يحتاج في التلفظ به الى عامله باعتبار الوضع لكان اولى والمتصل مرفوع وهو
ومنصوب ومجرور لانه قايم مقام المظهر وكما ان المظهر يجي مرفوعا ومنصوبا ومجرورا كذلك
المضمر القايم مقامه وكذا المنفصل ما عدا الجر فانه لا منفصل للمجرور لان الفصل بين الجار
والمجرور في الشعر مع الظاهر قبيح فامتنع مع الضمير الذي هو شدة اتصالا بعامله بخلاف المرفوع
والمنصوب فانهما يقعان موقعا ولا شيء قبلهما يتصلان به نحو اياك ضربت وانا ضارب فوضعا
منفصلين ايضا لتعذر المتصل فعلى هذا يكون الضمير على خمسة انواع كل نوع منها لغايبم عشر
معنى لان كل واحد منها اما ان يكون لمتكلم او مخاطب او غايب وكل واحد من هذه الثلثة لمفرد او مثنى
او مجموع فصارت تسعة وكل واحد من التسعة اما ان يكون لمذكر او مونث فصار للاربعة المتكلم والمخاطب
والغايب

سنة الفاظ بحسب النسبة لكن للمتكلم لفظان وللكل واحد من المخاطب والغايب خمسة الفاظ
اربعة نصوص وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المونث فصار المجموع من كل واحد
من الاقسام الخمسة اثنى عشر لفظا لثمانية عشر معنى فانواع الاول اي المضمر المتصل المرفوع ما في زيد
ضرب وكذا في الغايبة فان ضمير مستتر او هو ما نوب في عامله ولم يتلفظ به والدال على الفاعل هو
ذلك الضمير المستتر ولا يجوز ان يكون الدال هو الفعل والا لزم ان يكون نحو ضرب فعلا واسما
لانه كما دل على حدث مقترن بالزمان كذلك دل على ذات الفاعل غير مقترنة بالزمان فاشتمل على
حقيقة الفعل والاسم وهما متضادان واعلم انه لا يستتر من الضمائر الا المرفوع لانه
فاعل والفاعل ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا كان كالجزء من الفعل فجوز في الضمائر التي وضعها
للاختصار التخفيف غاية التخفيف باستتار الفاعل بخلاف المنصوب والمجرور فانهما فضلة
يتم الكلام بدونهما وليس المراد من قولهم ان الفاعل في زيد ضرب هو هو ان المقدر هو ذلك
المصرح به لانه لا بد ان يكون ضمير المفرد اقل من ضمير المثنى مع ان لفظة هو اكثر من الف الضمير
في ضربا وايضا لو كان المقدر هو المصرح به لزم ان لا يجوز الفصل بين العامل وبينه مع جواز ذلك
نحو ما ضرب الا هو وانما قالوا ذلك تجوزا منهم لقصور العبارة عليهم وذلك لانهم يوقعون للضمير المستتر
لفظ فيعبرون عنه بلفظ المرفوع لكونه مرفوع عامله المقدر وانما استتر ضمير الغايب والغايبة
دون المخاطب والمتكلم في الماضي لانه لما كان مشتركا بينهما لفظا متقدما في الاصل تخلان المتكلم والمخاطب
اريد ان يكون ضمير الغايب اخص من ضميريهما فحذف في اللفظ المفرد اذ لا اخف من المحذوف
وزيدت الالف في المثنى والواو في الجمع لان اولى الحروف بالزيادة حروف المد لخفتها وخص الالف بالمثنى
والواو بالجمع لان الالف قبل الواو لانها من اول المخارج والواو من اخرها كما ان المثنى قبل الجمع
ولما لم يمكن زيادة الياء صونا للفعل عن ان الجزء ندة النون التي هي شبيهة بحروف المد
حيث الخفاء واللين والمدلج المونث وجعلت التاء المضمومة في ضربت مشتركة بين الاثنين
من الاقسام السنة الواحد المذكر والمونث في المتكلم وبنا في ضربنا الاربعة الباقية وذلك لقلة الالتباس

في المتكلم في غالب الاحوال بالمشابهة فلا يحتاج الى الفرق وانما يجيء منه ومجموعه مجرى غيره في
في الالف بالمثنى والواو بالجمع كما في مثنى المخاطب وجمعه لعدم شرط التثنية والجمع فيه وهو اتفاق
الاسمين او الاسماء اللفظ الا يرى ان افراد انتما انت انت وكذا افراد انتما انت انت بخلاف
نا في ضربنا فان كل واحد من افراده ليس لفظ انا بدليل انك لو فصلت افراده قلت انا وزيد وعمرو
وانا وانت وعمرو وانا وهند وعمرو فاي رجل لمثنى صيغة وشكل مع الجمع فيه لعدم الالتباس بسبب
الغرض وانما ضم التاء في المتكلم لمناسبة الضمة بحركة الفاعل فاختص المتكلم بها لان وضع المتكلم سابق
على وضع غيره وفتحت التاء للمخاطب للفرق بان المتكلم والمخاطب كثيرون في المخاطبة للفرق وانما زيدت
الميم قبل الف المثنى في انتما وقبل واو الجمع في انتم ليلا يلتبس المثنى بالواحد عند اشباع فتحته والجمع بالمتكلم
عند اشباع ضمته واختصت الميم بالزيادة لعدم امكان زيادة حروف العلة هنا فزيدت اقرب
الحروف اليها وهو الميم لكونها مغنة في المجشوم كما انها مغنة في الحلق وانما يجيء المثنى والجمع في النون كما يلحق
في هذان والذان لان القصد من وضع الضمير المتصل التخفيف وانما حذفت واو الجمع من انتم وسكن
الميم لانتقال الواو المضموم ما قبلها في الطرف وانما اعيدت مع الضمير في الاغلب نحو ضربتموني
لان الضمير لاتصاله صار كبعض حروف الكلمة وكان الواو لم تجيء في الطرف وانما ضمت التاء في المثنى والجمع
مع انها في الواحد مفتوحة لعدم التباسها بالمخاطب المتكلم بواسطة زيادة الميم مع ان الاصل فيها الضمة
ولان الميم مضمومة فجعل حركة ما قبلها من جنسها وانما زيدت النون المشددة في جمع المؤنث نحو ضربتين
ليكون بازاء الميم والواو في جمع المذكر واختير النون لمشابهتها الميم والواو معا بسبب الغنة وتما
مشتركين بين المثنى المذكر والمؤنث وكذلك الالف مشتركة بينهما في الغايب وميز به هذا ذكر
الضمير المتصل المنصوب وضع لواحد المتكلم في الياء الساكنة او المفتوحة وللمتكلم مع غيره
لفظة نا كما في المتصل المرفوع الا ان ما قبله اذا كان مرفوعا يجب ان يكون ساكنا واذا كان منصوبا
يجب ان يكون متحركا لفظا نحو ضربنا او تقديرا نحو ضربانا ووضع الكاف للمخاطب وتصرفه كتصرف
التاء نحو لك لكما لكم كما كان وحذفا حركة الواو من المرفوع المتصل الغايب وهو هو وجعل ضمير المتصل
المنصوب

نحو ضربه وحذف حركة الياء من هي وقلب الياء الفا والكسرة فتحة فصار هما لفظة وانما فعل ذلك لئلا
يلتبس المذكر الذي يقلب واوا عند انكسار ما قبله بالمؤنث نحو به وعلامه وله هذا ذكر
المتصل المجرور ولفظه كلفظ المتصل المنصوب وذلك لحمله عليه وانما حمل عليه لان المجرور
مفعول ايضا لكن بواسطة وانما حمل على المتصل لان المجرور يجب ان يكون متصلا ونوعا الغائب اي
المنفصل هو فانا موضوع للمتكلم مذكرا كان او مؤنثا وقد تبدل ميمه هاء فيقال وهنا وذهب
البصرية ان الالف بعد النون انما يؤتى بها في الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة
للوقف فيلتبس بان الجر فيه ومذهب الكوفية ان الالف من نفس الكلمة وانما نحن فهو جمع انا
من غير لفظه وكذا نقول في التثنية وانما يثنى ولم يجمع على لفظه لان شرط التثنية والجمع ليس حاصلا
في المتكلم على ما عرفت وبنيا على الضم لمناسبة الضم له لكونه ضميرا مرفوعا ولم لا ينبغي الجمع الذي
حقه الواو واما انت فتصرف بيان الاختلاف فيه واما الواو والياء من هو هي فعند البصرية
من نفس الكلمة وعند الكوفية للاشباع والضمير هو الهاء وحدها والاول هو الوجه لان حرف
الاشباع لا يحرك الا ضرورة وكان القياس على مذهب البصرية اثبات الياء والواو في المثنى والمجموع
نحو هو هما وهم وهي وهما وهن الا انه حذفتا للتخفيف واما زيادة الميم وحذف الواو في جمع
المذكر وزيادة النون في جمع المؤنث فقد عرفت ذلك في المتصل المرفوع واياه هذا الضمير
المنفصل المنصوب وقوله الى متكلم كل منها اي من هذه الانواع الخمسة فيدخل في مثل هذه
الانواع الخمسة تقول ضربني ضربا ضربوا الضربت ضربنا وضربه فيربهما ضربهم الى ضربني ضربنا
وغلامه وغلامهما وغلامهم الى غلاي غلامنا وهو مع هما مع الى انا نحن واياه اياهما اياهم الى اياي اياتنا
وياء لزم اتصالها باخرا يا من الياء المتكلم والكاف المخاطب والهاء الغايب وهو نحو هما وهم
ومجموعها حروف مسلوب عنها الاسمية تدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب
والمضمر هو ايا المشترك بينها على اسد المذاهب وهو مذهب سيبويه وقال الخليل ان اياء مضمر
مضاف الى مضمر من باب اضافة العام الى الخاص لمجيء اضافته الى المظهر في قولهم اذا بلغ الرجل الستين
فاياه واياه الشواب

اوسارته بين الاراك حتى قطعت ذلك الاراك التي هي مناب الاراك وقوله البكل اي فاصلة اليك
والتعذر اي تعذر الاتيان بالمنفصل بالتقديم اي بتقديم الضمير على عامله كوآياك ضربت
وذلك لان الضمير المتصل كالجزء الاخير من عامله واذا كان العامل مؤخرا عنه لا يمكن ان يجعل
كالجزء الاخير منه او بالفصل بين العامل والضمير المتصل كالفصل بالا لغرض افادة الحصر نحو
ما ضربت الا اياك او بالا لغرض افادة الشكل من اول الامر نحو ضربت اما اياك او نحو وان مع
وجود الفصل لا يمكن ان يجعل كالجزء الاخير من عامله وانما قال لغرض احترازا عن نحو ضرب
زيدا انا فانه لا يجوز هذا لانه ليس للفصل غرض لا يحصل بخو ضربت زيدا وقوله ومانبالي اذا ما
كنت جارتنا الا يجاورنا الاك دبار شاذ لا يقاس عليه فانه مع الفصل اتى بالمنفصل وكان القياس
ان يقال الا اياك على انه قد ورد في البصرية هاشاك مكان الاك ودنار من الاسماء المستعملة في النفي
العام نحو احد يقال ما بالدار ديار اود يتور اي احد كقيام وقيوم وهو منعكس من الدور او من
الدار اصله ديور اعلت الواو ياء وادغمت الياء الياء كما في سيد او التعذر بكون العامل
معنويا كالابتداء نحو انت قائم لان العامل المعنوي امر لا مدخل للفظ فيه فلا يمكن ان يجعل
المتصل كالجزء الاخير منه وكذلك اذا كان العامل محذوفا نحو اياك والاسد او بكون العامل
حرفا نحو ما انت فانيا فانه تعذر ان يكون منفصلا سواء كان مستترا او بارزا وذلك لانه يجب
استتار الضمير المرفوع المتصل اذا كان مفردا غائبا او تعذر الاستتار في الحرف فلا يمكن
اتصاله بالحرف وحمل غيره عليه في عدم الاتصال واجيز بقوله وهو اي الضمير المتصل
مرفوع عين المنصوب والمجرور بجواز اتصالهما بالحرف في لغتهم نحو انكي ولكاه بكونوا اي يكون
الضمير مسندا اليه نعتا كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب جرى ذلك
النعت على غير من هو له بان يكون النعت نعتا او حالا او صلة او خبر الشيء ويكون في الحقيقة
عبارة عن شيء اخر كقولك مررت بزيد برجل ضاربة هو وكقولك مررت بفرس قائمة راكبه هو ونحو
زيد الفرس الراكبه هو فانه يوتى بالضمير منفصلا سواء كان في موضع يلتبس او لا نحو

في النحو برمن الجماعة الكبير وهو ضعيف لان الضمائر لا يضاف وقال المرجاني والسيرافي ان اياً
اسم ظاهر مضاف الى المضمرات وكان اياك معنى نفسك وقال ابن كيسان ان الضمائر هو
اللواحق واياً جيء به للدعامة ليصح بسببها منفصلة مستقلة بالتلفظ وهو ضعيف
لان الشيء لا يعتمد بما هو اكثر منه حروفا وقيل ان اياي واياك واياه اسماء بكمالها وهي ضعيف
لانه ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف اخره بالياء والكاف والهاء كالتاء في انت
واخواتها نحو انتما انتم انتن فان مذهب البصرية ان الضمير فيها انما فان عند مضمر يصلح
لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدأ واما بالمتكلم وجعلوا تركب العلامة له علامة لكونه اصلا مع ان
القياس يقتضي ان يثبت فيه التاء المضمومة نحو انت وبنوا المخاطبين بناء حرفية كالاسمية
في اللفظ وفي التصريف وفي قوله بالاجماع نظر لان الفراء من الكوفيين قال ان انت بكماله
اسم والتاء من نفس الكلمة وقيل ان الضمير هو التاء وحده وهو كان منفصلا فلما اريد
اتصاله زيد ان عليه ليصير مستقلا اللهم الا ان يريد بالاجماع اجماع البصرية فانه لا خلاف
بينهم في ان اللواحق بانت حروف بخلاف اللواحق بإياك فانه فيها خلاف بينهم وقوله واما السواب
من السندوف اشارة الى رد قول الخليل لانه احتج على مذهبه بهذا القول واذا ثبت انه شاذ
لا يجوز التمسك به والاصل فيه اي في المضمر الاختصار لانه كناية عن المظهر وذلك لان اصل
قولك زيد ذهب ذهب زيد لان الفعل لا بد له من فاعل بعده فلما حذف عن المكرار جعل
الضمير كناية عن المظهر فيجب ان يكون اخصر منه اي من اجل ان الاصل في الاختصار
لا يعدل من المتصل الى المنفصل الا لتعذر المتصل وذلك لان الغرض من الاضمار الاختصار
والمتصل اخصر من المنفصل واقل حروفا منه في الاكثر الا في نحو ضربني مما اجتمع فيه ضميران
والاول يكون اعرف والاكثر ضمير المرفوع سواء كانا منصوبين نحو الدرهم اعطيتكه او كان
الاول مجرورا والثاني منصوبا نحو هذا القتال وسيأتي بيان ذلك وقوله انكي عنس قطعت
اداكا البكل حتى بلغت اباكا نادر شاذ لان القياس ان يقال حتى بلغتكل فلم قطع اداك اي الحلت
الاراك

هند زيد ضاربته ج وذلك لان الصفات تنفصل عن الافعال فلا يلزم من تحمل الافعال
ضمايرها ليست جارية عليهم فورها تحمل الصفات مع ضعفها بخلاف الافعال فانها لا يعدل عن المتكلم
فيها الى المنفصل الا مع الالتباس نحو زيد عمرو يضربه هو فانه يؤتى بالمنفصل هنا ليعلم ان
الفعل للاول دون الثاني وذلك لان الاستكنان هو الاصل فالعدول عنه الى المنفصل علامة على ان
الفعل لم يقع موقعه وانما مع عدم الالتباس في الافعال فلا حاجة الى العدول الى المنفصل نحو زيد
الخبز يأكله وكذلك لا حاجة الى العدول اليه اذا اضمر الفاعل في النعت على شريطة التفسير كما في قوله
وعن هطول منهج عريض اي ما عرف ذلك في باب التنازع او يكون مضافا الى المفعول وفاعل مضمر
نحو ضربك او ضرب زيد انا او هو فان هذا الضمير لا يجوز ان يقع قبل المضاف اليه متصلا لئلا يلزم
الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا بد متصلا لوجود الفصل بينه وبين عامله الذي هو المصدر
بالمضاف اليه وبستتر المضمر المرفوع لا المنصوب وذلك لشبهة امتزاج المرفوع مع عامله
في غاب الماضي وغايب المضارع نحو زيد ضرب او يضرب وغايبتهما نحو هند ضربت او تضرب
وقد عرفت علة استتار فيهما ومضارع المخاطب كوانت تضرب فان صيغة الفعل لما كانت دالة
عليه لا يحتاج الى العدول عن الاستتار واما مضارع المخاطبين والمخاطبة وفروعهما فغايبوني
فيها بالمضمر البارز نحو تضربان وتضربون وتضربين وتضربان وتضربن حروف اللين وفي
مطلق الصفة الجارية على من هي له كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل
وما يقوم مقامها كالظرف والجامد المؤول بالمشتق سواء كانت الصفة مفردا او مثنى او جمعا
او مذكرا او مؤنثا وسواء كان متكلما او مخاطبا او غايبا نحو انا ضارب وانت ضارب وزيد
ضارب والزيدان ضاربان وليست الالف في ضاربان علامة التثنية وانما هي حرف جيء بها علامة للتثنية
وكذا الواو في الزيدون ضاربون حرف علامة للجمع وذلك لانقلابهما ياء في النصب والجر والضمير
لا يتغير العامل وانما يستتر الضمير في جميعها لان في لفظها ما يدل على من هي له فضارب للمفرد
الذكر وضاربة للمفرد المؤنث وضاربان للمثنى وضاربون للجمع المذكر وضاربات للجمع المؤنث وكذا

في اسم الفعل

يستتر الضمير كالصفة الا انه يستوي فيه الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث كقولك زيد
يا زيد ويا زيدان ويا زيدون ويا هند ويا هندان ويا هندات وكذا تقول زيد صه صه ومه مه
والزيدان صه صه فلا يثنى ولا يجمع وكذا الظرف نحو الزيدان عندك وفي مطلق مضارع المتكلم سواء
كان مذكرا او مؤنثا مفردا او لا نحو اضرب ونضرب ولم يبرز الضمير مع المتكلم اصلا لان الهمزة
في المضارع يدل على المتكلم المفرد والنون يدل عليه مع غيره وصون الفعل عن الكسر عند
اتصال ياء المتكلم احتراز عن ياء المخاطبة نحو تضربين فانه لا يجوز صونه بنون الوقاية كالجزء من الفعل
فاشتبهت ياء يضربني فان الكسر فيه ليست بداخلة على آخر الفعل بنون الوقاية قبل الياء واجب
في الماضي والمضارع نحو ضربني ويضربني وذلك لان الكسر اخف الجر وقد ثبت عندهم امتناع الجر
على آخر الفعل فامتنع الكسر عليه لامتناع الجر وفاق النون بالفعل قبل الياء ليدخل الكسر
عليها لا على الفعل ولذلك سميت نون الوقاية لانه يحفظ الفعل عن الكسر المجري عن نون
الاعراب احتراز عن نحو يضربني وتضربني لان نون الضمير ونون التأكيد فانه يجب صون
الفعل معها بنون الوقاية نحو هل يضربني وتضربني واعلم ان فعل الامر حقه بعد النون من
غير لانه لو اتصل بياء المتكلم لزم محذوران احدهما التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة والثاني
التباس امر المذكر بامر المؤنث والمصنف ما ذكر وصون الفعل جايز فيما فيه النون اي نون
الاعراب فانه يجوز حذف احدهما لاجتماع المثلين نحو يضربني فيجيء فيه قال ان المحذوف هنا نون
الاعراب لانها معرضة للحذف بالجزم والنصب وقال الخبزي انه حذف نون الوقاية وانما
نون الاعراب مقامها لانها كنون الوقاية في انفصل واحد منهما لامر لفظي ويجوز اثباتهما لان نون
الاعراب كالجزء من الفعل ومع الاثبات يجوز الاظهار والادغام وصون إصل البنية بنون الوقاية
جايز في لدن لانهم يحافظون على السكون اللازم ولم يحافظوا على الفتح والضم اللازمين ولذا قال
سيبويه يقال في لدني بغير النون وذلك لان الاسم والحرف المبنيين على السكون يشابهان الفعل
في البناء على السكون فاجريا مجراه في الحاق النون بهما ويجوز حذفها منه اجراء لها مجرى الاسما لوقوع

على ثلثة احرف وفي ان واخواتها اما اثباتها فلمشابهتها الفعل واما حذفها فلاجتماع النونات في ان وان
ولكن وكان الا لعل فانه اي فان صونه بنون الوقاية ضعيف بل المختار حذفها كقوله في لعلي ابلغ الاسباب
علي ليت فان عدم صونه بنون الوقاية ضعيف والمختار فيه اثباتها لعدم اجتماع النونات فيه
وهو المشابهة واما كان المختار في ليت الاثبات وفي لعل الحذف مع ان المقتضي للاثبات مع الفعل موجود فيهما والمعارض
وهو اجتماع معقود فيهما لان اللام في ليت قريبة من النون في المخرج ولان بعض لغاتها لعن فكان
فيه اجتماع النونات ولان لعل على اربعة احرف وضعا فكان الحذف فيها اولى لطوله بخلاف ليت فانه
لا يلزم فيه شيء من ذلك فالحروف المشبهة بالفعل في لحوق نون الوقاية بها على ثلثة اقسام قسم
يستوي فيه الامران وهو ان وان وكان ولكن وقسم يختار فيه الحذف وهو لعل وقسم يختار فيه
الاثبات وهو ليت فعلى هذا ان اراد بقوله جاز استواء الامرين من غير ترجيح لاحدهما على الاخر
فينبغي ان يذكر لدن بعد قوله على ليت لان المختار في لدن ايضا الاثبات وان اراد بالجواز
عدم الامتناع فلا وجه للاستثناء بقوله الا لعل وقوله وقد وقط ومن وعن عطف على قوله
ليت الا لعل لان المختار فيها ايضا اثبات النون محافظة على سكونها وحذف فيها ضعيف لا يجيء الا في ضرورة
الشعر كما في ليت كقوله قدني من نصر الخبيبين قدي قال سيبويه لما اضطر شبهه بحسبي وعلى
بعض العرب مني وعني شاذ قال شاعرهم ابما السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني
ولم يضعف اصل البنية في لدا وعلى والى لامن الكسر فيها وذلك لانه اذا الحق بها ياء المتكلم بقلبت الفا
يا كما عرفت في بحث الاضافة وتدغم فيها فبقيا كذ السكون بالادغام فلا حاجة الى زيادة النون التي
تزاد لاجل المحافظة على السكون واذ التي ضمير وليست في غير باب كان مرفوعا احترازا عما
يكون احدهما مرفوعا فانه ان كان الاول مرفوعا يجب اتصال الثاني كقولك زيد لان الاول
متوغل في الجزئية لانه فاعل فكان الثاني متصلا بحامله وان كان الثاني مرفوعا يجب انفصال الثاني
نحو قولك انا نعلم هذا ليكون قوله وليس احدهما مرفوعا اولى من قول غير وليس الاول منهما
مرفوعا جاز اتصالهما سواء كانا منصوبين او الاول مجرورا والثاني منصوبا نحو الدرهم اعطيتكه
وقولك

وذلك لان الاول اذا اتصل وهو اشرف لكونه اعرف لم يستنكر تعلق الثاني وانفصاله بما
هو اشرف منه وجاز انفصال الثاني ان قدم الاعرف على غيره كالمتكلم على المخاطب
والمخاطب على الغايب نحو اعطيتك اياه وعرفني اياك لان المتصل الاول ليس اتصاله
كاتصال المرفوع حتى لا يجوز انفصال الثاني كما لا يجوز في قولك الا ان الانفصال
في نحو قولي اياك اولى من الاتصال في نحو اعطيتكه لان الفعل اقتضى اتصال الضمير
به من المصدر وان اخر الاعرف نحو اعطاه اياك او استويا اي الضميران بان يكون ملازما
للمتكلم او للمخاطب او للغايب نحو اعطاه فيجب في الثاني الانفصال ليكون الاقوى مستقلا غير تابع
للاضعف في المثال الاول وليكون استقلال الثاني عوضا له عن تقدم الاول في الثاني وقوله وقد
جعلت نفسي تطيب لضيفه لضعفهما بما يقرع العظم نابها شاذ لانه جمع بين ضميري الغيبة
في الاتصال وكان القياس ان يقال لضعفهما اياها وقوله جعلت من افعال المقاربة وقوله
لضيفه مفعول تطيب على انه مفعول به لا مفعول له اذ ليس المعنى انها طابت لاجلها وانما
المعنى طابت بها وقوله لضعفهما هما هو المفعول له وضمير التثنية عايد الى الذئب والضبع
وها عايد الى النفس اي جعلت نفسي تطيب بضعفهما بما يقرع العظم نابها تلك الضعفة
لضيفه هذين السبعين النفس والمراد به ان ضعفة سبع واحد اهون من ضعفة سبعين
ويختار في ثاني مفعولي علمت سواء كانا ضميرين او لا نحو علمتك اياك اي انت في علمي الان كما كنت من
قبل وعلمتني اياي وعلمته اياك وعلمتك اياه وفي خبر كان الانفصال نحو لبئس كان
اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير لانه اي لان كل واحد منهما خبر مبتدأ
في الاصل وخبر المبتدأ اذا وقع ضميرا يجب انفصاله فالاولى فيه الانفصال رعاية للاصل
ويجوز الاتصال في خبر كان لكون اسمه كالفاعل وخبرها كالمفعول كقوله تنفك تسمع ما
حييت بها لكي حزينة وكذلك يجوز الانفصال في ثاني مفعولي علمت بشرط كون الاول اعرف لما
ذكرنا في نحو اعطيتكه نحو علمتكه والاكثر ان ما اتصل بجسم من الضمير مرفوع منصوب لانه

فعل ناقص بائى كرمى والضمير بعده فاعله تقول عسيت عسيتما عسيتم الا اخرين كما تقول
رميت الا اخرين والاكثر ان ما وقع بعد لولا مرفوع منفصل لان الاسم الواقع بعد لولا امّا
مبتدأ كما هو مذهب البصرية او فاعل فعل محذوف كما هو مذهب الكسائى او مرفوع بلولا
كما هو مذهب الفراء ويجب على هذه الاوجه الثلثة الانفصال كما عرفت وقد جاء اى جاء
ما اتصل بعسى وما وقع بعد لولا متصلين غير مرفوعين نحو عساك الا اخرين ولولاك فعند
سيبويه ان ضمير الاول اى ضمير عسى منصوب والدليل على انه منصوب لا مجرور قوله
ولى نفس اقول لها اذا ما تنازعنى لعلّى او عسانى فان الياء لو كان مجرورا لقال عسانى تشبيها
لعسى بلعل لتقاربهما معنى لان معناهما الطمع والاشفاق على انها اى ان عسى حرف ناصب
لا فعل وبقى خبرها محرورا من وجه على خبر لعل وهو كونه مرفوع المحل ومن وجه مبنى على اصله
وهو افتقاره بأن وقال المبرد ان الضمير منصوب المحل على انه خبر عسى مقدما وان تفعل
مرفوع المحل على انه اسمه وضمير الثانى اى لولا مجرور بلولا على ان للولا مع الضمير شانا
ليس لها اى للولا مع المظهر قال سيبويه لا يتكلم ان يضع لولا الداخلة على الضمير حرف جر
مع انها مع المظهر حرف ابتداء كما ان للذ مع الغدو شانا ليس لمع غيرها فان لذ
تجر ما بعدها بالاضافة الا اذا وقع بعدها غدوة فانها تنصبها تشبيها لنونها بالتنوين وعند
الاخفش انهما اى ضمير الاول وضمير الثانى فى موضع المرفوع بان قال ان الضمير المنصوب
بعد عسى قام مقام المرفوع وكون اسم عسى وان المجرور بعد لولا قام مقام المرفوع وهو
ويكون فى محل الرفع على الابتداء وعسى ولولا كما كانا قبل لحوق هذين الضميرين بهما بلا تغيير
فيهما وعن المبرد ان الضمير بعد عسى منصوب على الخبرية وفاعلها مضمر وعن الخليل
ويونس انه بعد لولا مجرور على تقدير حذف مضاف اى لولا وجودك وكلا المذهبين
اى مذهب سيبويه والاخفش راجح ومرجوح امّا رجحان مذهب سيبويه فلانه لزم على
قوله فى هذه المسائل تغيير واحد تقديرى وهو جعل عسى حرف نصب وجعل لولا مع الضمير
حرف جر

لا يستقلون

حال

ولو جعل التغيير فى الضمير انفسها كما جعل الاخفش لزم تغييرات كثيرة تبلغ الى اثنى عشر
تغييرا واما رجحان قول الاخفش فلانه يقول تغيير العامل باعتبار ما يدخل عليه نادر
لم يعرفه الا فى مثل لدن وتغيير الضمير لا يكاد ينحصر كتاكيد المنصوب او المجرور لذات
بالمرفوع عن نحو ابتنى انا ومررت بك انت وقوع المرفوع موقع المجرور فى قولهم
ما انا كانت وكان تقديرها كثيرة امثاله فى كلام العرب اى من تقدير ما لم يكن واما مرجوحية
مذهب سيبويه فلان لولا اذا كان حرف جر لم يكن زايدا فلا بد لها من متعلق ولا متعلق
هنا للولا واما مرجوحية قول الاخفش فلان وقوع المرفوع موقع المنصوب او
المجرور انما يكون لضرورة الفرق بين البدل والتاكيد على ما قالوا وكذا وقوعه
موقع المجرور ما انما كانت لضرورة اذ لا مكن الا كذلك ويقع بين المبتدا والخبر وما كان فى الاصل
كذلك اى المبتدا والخبر كمعمولى باب كان ومفعولى باب علمت نحو قوله ٢ ولا يحسبون الذين
يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم وانما قال بعض العجاج ولم يقل كما قال ابن
الحاجب ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل دخول العوامل نظما اذ كل الاصل فلو قال
كما قال لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ان كانا الخبر فعلا مضارعا او معرفة بلام ان يقع بعدها
للمبتدا وانما شرط ان يكون الخبر معرفة لانه لا يقع اللبس الا اذا كان الخبر معرفة لانه
اذا قيل زيد منطلق لا يلتبس بانه نعت ولم يشترط ان يكون المبتدا معرفة مع انه لا بد
منه ايضا لانه يلزم من تعريف الخبر تعريف المبتدا او مشابها لها اى للمعرفة كاف ما
كذا فان له شبها خاصا بالمعرف باللام من جهة اللفظ من حيث ان مختص افعل جر وتنصيب
افعل وهو من كما ان مختص المعرف باللام هو اللام ولا يكاد احد من اللام ومن مانع
من دخول اللام عليه ومن جهة المعنى من حيث ان معنى قولك افضل من كذا الا فضل باعتبار
افضليته محمودة وما يجرى مجراه اى مجرى افعل من خير فيما يتنافس فيه وشره منه فانه فى معنى
افعل من كذا وكانه اراد بالمشابه افعل من وخير امنه ولذلك مثل به وقدم الفعل المضاف على قوله
او مشابها لها

وبعد هذا لانه انما اطلق لفظ
المبتدا والخبر على ما كان فى
الاصل مبتدا وخبرا بعد
دخول العوامل تسامح

ولد

لانه لو اخر لتوهم انه ايضا مشبه لها ولم يرد مطلق المشابهة ولذلك لم يدخل في امتناع دخول اللام عليه لكن لا يجوز الفصل هنا بمرفوع بانه فاعل بفعل واما ذكر صفة ولم يقل ضمير مرفوع لانه فيه خلاف هل هو حرف ام ضمير في قوله صيغة تنبيه على انه لم يتعين ان يكون ضميرا وانما هو صيغة ويجوز ان يكون ضميرا وان يكون غير ضمير على ما سيأتي ضمير مرفوع لا صالة المرفوع منفصل لتعذر المتصل هنا مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا وتكلما وخطابا وغيبة حرف هذه الصيغة عند الخليل وبعض البصرية لاستمرار خلو الاسم الواقع في التركيب عن الاعراب لفظا ومحلا ولا اعراب لها لا بالاستقلال والاتعين ان يكون مبتدأ لانتفاء احتمال غيره ولو كان مبتدأ لوجب ان يكون ما بعدها اياما مرفوعا وليس كذلك لوقوع المنصوب بعدها ايضا في نحو كان زيد هو المنطلق ولا بالتبعية لما قبلها لانه لا يلزم ان يختلف صيغتها رفعا ونصبا وجرا بما قبلها مع انها لا يختلف نحو ان زيدا هو المنطلق ولانها لو كانت تابعة لكانت تأكيدا كما قال بعض الكوفية والمضمر لا يقع تأكيدا للمظهر ولانه ليس من الالفاظ المخصوصة لاستكرير اللفظ الاول ولا لما بعدها كما قال بعض آخر من الكوفيين ان حكمها حكم ما بعدها في الاعراب لانه مع ما بعدها كالشيء الواحد لانها تحقق ان ما بعدها خبر لانها بعمد اسم شيء ما بعدها في الاعراب ولانها لا يختلف فيها الاعراب باختلاف ما بعدها كقوله انت الرقيب عليهم ولانها لو كانت مجردة عن معنى الحرفية وهو في التباس الخبر الذي بعدها بالوصف لخلع عنها معنى الاسمية وجعلت حرفا ولهذا لزمتها صيغة معينة وهي صيغة الضمير المرفوع وان كان ما بعدها منصوبا لكنه يقع فيها نوع تصرف واحد حالة الاسمية وهو مطابقتها وذلك لعدم عراقتها في الحرفية واسم عند غير محتمل للحرفية والاسمية ان كان ما بعده مرفوعا كخوزيد هو المنطلق فانه يجوز ان يكون هو اسما مبتدأ ثانيا والمنطلق خبره والجملة خبر الاول وان يكون حرفا والمنطلق خبر الاول ومتعين للحرفية ان كان ما بعده منصوبا كخو كان زيد هو المنطلق فان من جعله حرفا يجعل المنطلق منصوبا واما من جعله اسما فيجعل المنطلق مرفوعا

حيث لا يتم وجه المشابهة مع بروز الفعل نحو زيد غلام رجل فان غلام رجل وان كان منعقدا دخول اللام عليه

منصوبا

وفيه نظر لان بعض البصرية جعله اسما ملغى لا محل له من الاعراب فهو هذا يكون ما بعده وهو اسم على ان بعض الكوفية جعلوا له محلا من الاعراب وقالوا ان حكمه في الاعراب حكم ما قبله فيكون توكيدا له فعلى قولهم ايضا يجوز ان يكون ما بعدها منصوبا وهو اسم وتسميه البصرية فصلا لانه يفصل بين كون ما بعده خبرا وصفة لانك اذا قلت زيد المنطلق جاز ان يتوهم السامع كون المنطلق صفة فينتظر الخبر فجيء بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة لان الضمير انما يؤتى للربط بين المبتدأ والخبر لا بين الصفة والموصوف وتسميه الكوفية عمادا لكونه عمدة بيان الغرض لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط فعلى القولين كان الاصل فيه ان لا يتخلل بين المبتدأ وخبره الا حيث التبس الخبر بالصفة الا انه اتسع فيه وبتخلل حيث لا التباس بدونه ايضا طرد للباب كما تقول الذي هو الفصيحة وكان زيد هو القائم وانا الغفور الرحيم وتسميه البصرية اقرب الى الاصطلاح لان الشيء يسمى باسم معناه في اكثر الالفاظ ولما كان المعنى في هذا اللفظ الفصل كان تسميته فصلا اخرى من تسمية الكوفية له فانهم انما سموه عمادا نظرا الى ان السامع او المتكلم يعتمد به على الفصل بين الصفة والخبر فسمي باسم ما يلزمه والفصل اخص لان تسمية الفصل اخص من تسمية العماد اذ كل ما وضع للفصل فقد اعتمد به وليس كل ما يعتمد به في شيء يكون فصلا فان زيدا في زيد قائم يعتمد عليه في المعنى المراد منه ولم يفصل شيئا عن شيء واذا كان الفصل اخص كان تسميته فصلا اولى لان الاخص مشتمل على الاعم ويتقدم قبل الجملة الخبرية احتراز عن الضمير المبهم في نعم رجلا وربه رجلا فان تقديم الضمير الغائب هناك على المفسر ضمير الشان ويستتر لانه في الحقيقة اضمار للشان المعهود في الذهن من مكان قائلا يقول ما الشان فقلت هو زيد قائم اي الشان الذي سألته عنه هو زيد قائم فاضيف الضمير الى ما هو ضمير له كما تقول في زيد ضربته الهاء ضمير زيد لا هذا الضمير لا يؤتى الا في كلام له شان عظيم فلا يقال هو زيد قائم الا ان يكون قيام زيد امرا عظيما

لاخبر او حواب ضمير الشان مفرد غايب لانه انما يؤتى بهذا الضمير لمعرفة التفخيم
لان ذكر الشيء مبهما اولا ثم التفسير ثانيا اوقع في النفس لتوفر الدواعي الى طلب
علمه وقد عرفت ان المفرد الغايب اشد ابهاما من غيره غير مكرر ولان هذا الضمير لابد
ان يكون داخلا على الجملة فلا يقع بعد الجار الذي لا يدخل على الجملة ولا يجوز العطف عليه
ولا البدل عنه ولا التاكيد عنه لانه ليس بمستقل والتابع انما يكون لما هو مستقل
وكذلك لا يجوز الوصف له ولا العطف البيان عنه لئلا يزول ما هو الغرض منه وهو ابهامه
منفصل ومتصل بارز ومستتر على قياس سايرالضمائر فاذا وقع مبتدأ وجب
ان يكون مرفوعا منفصلا نحو هو زيد قايم واذا وقع اسما لباب كان وجب ان يكون مرفوعا
مستترا نحو كان زيد قايما واذا وقع منصوبا وجب ان يكون متصلا بارزا لان المنصوب
لا يستتر كقولك انه لما قام عبد الله وكقوله علمته الحق لا يخفى على احد فكن محققا تنل
ما شئت من ظفر واجاز الفراء ما كانا قايم الزيدان على ان يكون اسم كان ضمير الشان 1
المستتر وقايم الزيدان صفة مع فاعلها مفسرا له كما في نحو ما هو ذا هب اخواك على لغة من يكون
هو للشان وعن الكوفية جواز نحو ظننته قايما زيد على ان يكون الهاء ضمير الشان منصوبا
بانه مفعول اول وقايما مفعوله الثاني وزيد فاعل قايما وقد يؤنث هذا الضمير على معنى القصة
اذا كان في الجملة المفسر بعده مؤنث غير فصلة لقصد المناسبة نحو كانت زيدا الحمى تاخذ
فاسم كانت ضمير القصة والحمى مبتدأ وتاخذ خبر وزيدا مفعول تاخذ اذا كانت القصة
الحمى تاخذ زيدا ولا يجوز رفع بكان للفصل بينهما اي بين كان وبين الحمى باجنبي وهو زيدا لانه
مفعول تاخذ ودخل فصلا بين كانت واسمها والفصل بالاجنبي بين العامل ومعموله لا يجوز
وحذفه اي حذف ضمير الشان مع كونه منويا حال كونه منصوبا لا مرفوعا لان لو كان
مرفوعا لا يجوز حذفه اصلا لان ان كان مرفوعا منفصلا يكون مبتدأ ولا يجوز حذفه لعدم
الدليل عليه لان خبر جملة مستقلة ليس فيها ضمير رابط وان يكن فاعلا فلا يجوز حذفه

الفاعل يجوز على ضعف اما جواز حذفه فلما ذكرنا في بحث اسم ان واما ضعفه فلانه يؤتى لقصد الابهام
فلو حذف لزال هذا الغرض ويلزم حذفه منصوبا مع ان المخففة من الثقيلة سواء كان ان
داخلة على الجملة الاسمية او الفعلية كقوله تعالى وان ليبين للانسان وكقول الشاعر ان هالك كل
من يخفى ويتحل لانه لما كان بين الجملة الواقعة خبرها وبينها ارتباط معنوي لانها مع جملتها بمنزلة
مفرد لانها مصدرية اريد ان يكون بينهما ارتباط لفظي فقلد هذا الضمير ليكون لها باسمها ارتباط
ولاسمها بالخبر ارتباط واجاز سيبويه ان لا يكون عاملة في ضمير شان مقدر عند الغاء ظاهرا فيكون
كالمصدرية في كون ما مع جملتها في تقدير المفرد وان لم يكن بينهما ارتباط لفظ اسما الاشان
ما وضع والمراد المتضمنة قوله لمشار اليه الاشان اللغوية الحسية اي بالجوارح والاعضاء
لان مطلق الاشان حقيقة في الحسية فلا يكون في التعريف دور لعدم توقف الاشان
اللغوية على المحدود لانها قد تعرف ولا تعرف اسما الاشان الاصطلاحية ويخرج
عن التعريف الموصول لان الاشان فيه عقلية لا حسية فان كل من استحضر الموصول
وجد من نفسه اشانا الى معلوم من مضمون جملة خبره وكذا يخرج عن التعريف ضمير الغايب
لان الاشان فيه ايضا عقلية الا انه داخل فيه المتكلم والمخاطب لان الاشان فيهما حسية
فلما قال غير متكلم ومخاطب خرجا عن التعريف وهي اي اسما الاشان عامة لا يختص بجنس
دون جنس بل يعم جميع الازمنة والامكنة وغيرهما كذا للواحد والحاجة الى ان يذكر
المذكور لان لفظ الواحد بدل عليه وذان بالالف رفعا وذين بالياء جرا ونصبا للمثنى وفيهما
خلاف قال بعضهم انهما مبنيان فذان صيغة مرتجلة للرفع وذين صيغة اخرى مرتجلة
للنصب والجر لقيام علة البناء فيهما كما في المفرد والجمع وقال الزجاج منهم لم يبن شيء
من المثنى لقصد ان يجرا مجراه على نهج واحد لانه لا يختلف فيه مذكر ولا مؤنث ولا عاقل
والغير فوجب ان لا يختلف اعرابا مع انه زال شبه الحرف اذ ان لا مثنى في الحروف باصل
الوضع وادعى ان ذان صيغة مرتجلة للرفع مبنية غير مبنية على واحد والا لقيل

وانّ ذين صيغة اخرى مرتجلة للنصب والجر خلاف الظاهر دائما مثنى الضمير نحوهما فلما غيّر عن
وضع واحد ولم يزد فيه النون بعد الالف لم يُعرب لانه صار صيغة مستانفة وخرج عن شبه
المتنيات مع انه اوغل في شبه الحرف من اسما الاشارة وقد جاء ذان بالالف في الاحوال الثلث
وهو على هذا القول مبني بالاتفاق وتا للواحدة بقلب الذال تاء لقرب مخرجيهما ولهما
لا غير هما من اسما الاشارة مرادفات تسعة ذات وذي بالجمع بين التاء والياء وذى بقلب الذال تاء
لان الياء قد يكون للتانيث نحو تضربين وتيه وذه بقلب الياء من ذي وذى هاء لانها تكون عوضا
في الوقف من تاء التانيث فشبهت الياء بالتاء ابدال الهاء عنها مع اشباع الهاء فيهما تشبيها
لها بهاء الضمير في الوصل ومع غير الاشباع ومع سكون الهاء منهما في الوقف فيكون للواحدة عشرة
الفاظ وتان بالالف رفعا وتين بالياء جرا ونصبا للمثناة والخلاف فيهما كما في ذان وجمعها اي
لجمع المذكر والمونث اولاء مدا بالهمز المكسور او المضموم على قول بعد الالف وقصرا
بدون الهمز ويستوي فيهما العقلاء وغيرهم ويتصل باول كل منها حرف التنبيه لتنبيه
المخاطب على مضمون ما تعلقت به الاشارة نحو هذا هذان هانا هانان هؤلاء وانما يتصل
باوله اذا لم يلحق باخره اللام فلا يقال هذلك لان حرف التنبيه ايضا للبعد كما ان اللام لم فلا
يجوز الجمع بينهما ويتصل باخر اى باخر كل منها كاف الخطاب وهو حرف لانه لو كان ضمير الكان
اما ضمير امرفوعا او منصوبا او مجرورا لا جايز ان يكون مرفوعا لانه ليس من صيغ ضمائر
المرفوع ولانه لا رافع هنا ولا جايز ان يكون منصوبا لانه لا ناصب هنا ولا جايز ان يكون
مجرورا لان اسما الاشارة لا يضاف لانها معرفة لا يجوز تنكيرها لان المعنى الذي يوجب
تعريفه وهو الاشارة لا ينفصل عنه فيمتنع اضافتها ليلا يلزم تعريف المعرّف فلما
امتنع ان يكون الكاف ضميرا كان حرف خطاب كالكاف في اياك وتصرّفه على حسب المخاطب لا على
حسب المشار اليه لانه انما جيء به للتنبيه على احوال المخاطب ويجوز الجمع بينهما اى بين حرف
التنبيه وكاف الخطاب في نحو هذاك لزيادة التنبيه وحث المخاطب على التفهم وانما آثروا

في التنبيه

في التنبيه في اسم الاشارة لفرط ابهامه لتناوله جميع ما يحضر المخاطب من الجمادات وغيرها فهي اي
اسماء الاشارة خمسة الفاظ على ما مر لستة معان لان اسم الاشارة اما مفرد او مثنى او جمع
وكل واحد منها اما مذكر او مونث لحرف الخطاب فانه ايضا خمسة الفاظ لستة معان نحو
ذاك ذاكما كنّ اربعة من كل واحد من اسماء الاشارة وحرف الخطاب تنصوص على معانيها الا
لا اشتراك فيها وواحد مشترك الا ان المشترك في اسماء الاشارة الجمع نحو اولاء وفي حرف الخطاب
المثنى نحو كما فانه مشترك بين المذكر والمونث فيكون اسماء الاشارة بالنسبة الى الكاف المتصل
بها خمسة وعشرين لفظا حاصلة من ضرب خمسة في خمسة لستة وثلثين معنى حاصلة من
ضرب ستة في ستة وهو ذاك اذا اشرت الى مذكر خاطبت مذكرا الى ذاكن وذانك الى اذانكن وتاك
الى تاكن وتانك الى تانكن واولئك الى اولئكن ويجوز افراد الكاف اي كاف الخطاب والاسم اي اسم الاشارة
مع تعدد المخاطب والمشار اليه سواء كان التعدد باعتبار التثنية او باعتبار الجمع كقوله تع
لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك فان المشار اليه هنا متعدد معنى ويكون مفرد لفظا اي بين الفارض
والبكر لان بين انما يدخل على المتعدد ولذا المخاطب متعدد معنى ويكون جمعا وكقوله تع
فاجزاؤه من يفعل ذلكم منكم وذلك خير لكم وهو اي اسماء الاشارة مع اللام نحو ذلك وتالك
واولالك او مع النون المشددة في التثنية نحو ذانك وتانك للبعيد اي اللام لبعد المشار
اليه وقيل لبعد المخاطب ومع الكاف من غير لام للمتوسط نحو ذاك وتاك وذاكما وتاكما
مخففتين واولئك وبغيرهما اي بغير الكاف واللام للقريب فالمجرد من الزيادة للقريب
لانه بمنزلة المعنى المجرد من الزيادة فيكون المجرد للمجرد والمزيد فيه الكاف
وحده للمتوسط لانه زاد على القريب بحرف الخطاب فانه لما كان للمخاطب كان المخاطب
اقرب من المشير من المشار اليه فصار في حكم البعيد بالنسبة الى المخاطب والمزيد فيه
زيادتان الكاف واللام للبعيد وذلك لان زيادة اللفظ على قدر زيادة المعنى واما حتم اللام
بالزيادة فيه لعدم امكان زيادة المد هنا ولا يزاد النون المشابهة لها ليلا يلتبس المفرد
بالمثنى

فزيدت اللام المشابهة للنون وامّا ذاك بتشديد النون فهي تثنية ذلك واصله ذانك فقلبت
اللام الى النون وادغمت لقرب المخرج ولم تقلب النون لاما ليلا يطل ما في النون من مزية
الغنة وقد يقع البعيد موضع القريب لعظمة المشير كقوله تع وما تلك بيمينك يا موسى او له
لعظمة المشار اليه كقوله تع ذلك الله ربي فذلكن الذي لمتنني فيه وخاصة عطف عليه
قوله وهي عامة بالامكنة لهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بالفتح او الكسر والتشديد
للقريب اقول الثانيه للبعيد على ما قالوا وهنالك بزيادة اللام والكاف على هنا وثمه
بفتح الثاء وتشديد الميم للبعيد وهنالك بزيادة الكاف وحال المتوسط على الاصل المهمل
في ذاك قد يشار بهنا لكل الى الزمان هنالك الى المؤنث الموصول يا بحتاج في جزئيته
اي في كونه جزءا تاما من الجملة كالمبتدا والخبر والفعل والفاعل الى صلة على معنى انه لو اريد
ان يجعله جزء الجملة لم يكن الا بتلك الصلة وهذا اولى من قول من يقول ما الا تم اسما لان
الذي بانفراده اسم ولكنه لا يكون احد جزئي الجملة الا بجملة وعايد وكذا يحتاج الى عايد في تلك
الصلة يعود اليه ليربط بها ولاسع الحكم المتعلق بالموصول اجنبيا عنه لان الصلة لولا
العايد لكانت مستقلة بنفسها منقطعة عما قبلها وانما ذكر العايد ليخرج عنه بعض
الظروف المضافة الى الجمل كحيث واذا واذ فان هذه الاسما لا يتم جزءا الا بجملة وليست
بموصولات لعدم احتياجها الى العايد ما لم يكن الموصول حرفا لانه لو كان حرفا لا يحتاج الى
عايد وانما يحتاج في جزئيته الى مجرد الصلة مثل ان المصدرية واعلم ان ذكر الصلة
في تعريف الموصول يؤدي الى تعريف الشيء بما لا يشكل منه الا صوان الاشكال
في ماهية الصلة اي شيء هو وليس المراد بالصلة الصلة اللغوية حتى يندفع
المحذور لان كل واحد من الموصول والصلة امر اصطلاحي الا انه لما فسر الصلة اندفع
الاشكال والصلة جملة خبرية وانما يجب ان يكون جملة لان وضع الموصول ليتطلقه
المتكلم على ما يعقد ان المخاطب يعرفه بكونه او بكون متعلقه محكوما عليه بحكم معلوم
الحصول

له او لمتعلقه عند المخاطب الذي ضربني غلامه او بكونه او بكون متعلقه حكما على شيء نحو
الذي اخوك هو او الذي اخوك غلامه زيد والحكم من مضمون الجملة او ما يشبهها من الصفات
مع فاعلها ولما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعيا اصليا يستعمل من جميع ما تضمن الحكم
الا ما يكون تضمنه له اصلا لا بالشبه وهو الجملة قوله معلومة للسامع اشارة الى علة كونها
خبرية فانه لما وجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوما للوضوع للسامع قبل حال الخطاب
كما عرفت الآن وجب ان يكون خبرية لان الانشائية والطلبية لا يعرف مضمونها الا بعد
ايراد ما فلا يصح وقوعها صلة لان الصلة معرفة للموصول فلا بد من تقدم الشعور
بمعناها على الشعور بمعناه او الصلة اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة مع فضلها
للحكم المطلوب في الصلة لنقصان مشابهتها للفعل بتقدير الجملة الفعلية لانه انما يمكن سبك
اسم الفاعل او المفعول على حسب ما يقتضيه المعنى من الفعلية لا الاسمية للالف واللام فانه
لا فرق بينهما الذي ضرب زيدا عمرو والذي ضرب ابو عمرو وبين الضارب زيدا عمرو والمضروب
ابو عمرو فيكون اصل الضارب والمضروب الضرب والضرب فكره دخول اللام الاسمية المشابهة
للام التعريف الحرفية لفظا ومعنى على صون الفعل مقتضى الفعل المبني للفاعل في صون اسم
الفاعل والمبني للمفعول في صون اسم المفعول لتقارب المعنى واسم الفاعل والمفعول هنا
على المخصوص بتقدير الفعل ولذا يصح عطف الفعل عليه كقوله تع ان المصدقين والمصدقات
واقرضوا الله قرضا حسنا ولذا ايضا يقع صلة ويجوز حذف العايد الى الموصول حال كونه
منصوبا متصلا بفعل او وصف لاستطالة الموصول بصلته مع دلالة الكلام عليه ومع كونه فضلة
مفردا نحو هذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه وكقول الشاعر في الصفة ما الله موليك فضل
فاحمد به فبالذي يعطي نفع ولا ضر اي موليكه او مجرورا متصلا فيه بان يجعل المجرور
منصوبا بنزلة المفعول به بعد حذف الجار على ما قالوا والا يلزم كف الحذف نحو قوله تع
فاصدع بما تؤمر اي تؤمر به والاصل تؤمر به فحذف الضمير على الوجهين لطول الصلة لا
يجوز

ان يحذف هنا لكونه فضلة ومستغنى عنه والا لزم اخلاء الصلة عن العايد ويجوز حذف
الضمير ايضا اذا كان مجرورا باضافة صفة ناصبة له تقديرا كقوله تم ناقض ما انت ناقض
اى ناقضيه او مجرورا بحرف جر الموصول او الموصوف بالموصول بمثليه معنى ومتعلقا كقوله
ويشرب مما تشربون اى تشربون منه فحذف العايد المجرور بمن لان الموصول مجرور بمثله
من جهة المعنى والمتعلق وكقوله في الموصوف بالموصول ان تمن نفسك بالامر الذى غنيت
نفوس قوم سموا فظفروا فظفروا واولا حذف المرفوع اذا كان فاعلا لئلا يلزم حذف
احد جزئى الجملة مع احتياج السابق اليه وان كان المرفوع مبتدا فيجوز حذفه اذا لم يكن
خبر جملة ولا ظرفا كقوله من يعن بالمجد لا ينطق بما سئمه ولا يحمد عن سبيل المجد الكرم
اى بما هو سئمه وقد يحذف الصلة مع الليتيا معطوفا عليها الى اذا قصد بهما الدوام ليفيد
الحذف ان الداهيتين الصغيرة والكبيرة بلغتا من شدتهما وشناعة شانهما مبلغا لا يمكن
شرحه فتركتا على الابهام من غير صلة مبينة وقد يحذف الموصول كما يحذف الصلة اى بعجو
رسول الله منكم ويمدحه وينصر سواه اى من يتحور رسول الله منكم ومن يمدحه وينصره
متاسوا فحكمه اى حكم الموصول ان لا يكون لصلته تعلق بما قبله فلا يصح وقوع لكن واذ
وحتى فيها اى في الصلة لان لهذه الكلمات تعلقا بما قبلها لان لكن لاستدراك الحكم السابق واذن
جواب وجزاء له وحتى ان كانت جارة او عاطفة تتعلقها بما قبلها ظاهرا وان كانت حرف ابتداء
كانت للاستيناف فلا يقع في صدر الصلة لانها كالجزء من الموصول وحكمه ان لا يتعدد ما جيئ
من الصلة وابعاضها لان الصلة لكونها مبينة للموصول كالجزء الثاني له فلا يجوز تقديم الشئ
منها عليه ولكن يجوز تاخير ما هو مقدم في الصلة ولا يفصل بينه وبينها اى بين الصلة باجنبي
عنها لما ذكرنا الان وحكمه ان تنزل الموصول وصلتها منزلة اسم واحد ولذا يقع مع صلته فاعلا
ومبتداء فلا يوصف ولا يوصف كالذي والتي نحو مررت بالذي اكرمه الظريف كما ومن فانهما
لا يوصفان ولا يوكدان ولا يبدل منه قبل تمام الصلة سواء كانت هذه التوابع واقعة بعد الموصول

وصلته او بين بعض منها وبعض اخر لانها لا تجئ الا بعد تمام الكلمة وتمام الموصول انما هو بصلته
ومن ثم لم يجز مررت بالذين اجمعين في الدار لوقوع تاكيد الموصول وهو اجمعين قبل
الصلة ومع في الدار ولم يجز ايضا بالضاربين اجمعين زيدا الان زيدا مجرور ضاربين وهو
صلة اللام فيكون زيد اجنبيا من تتمة الصلة وجاز بالضاربين اجمعون زيدا بالواو على ان يكون
تاكيدا للضمير المستكن في الضاربين لان اجمعون هو من اجزاء الصلة ويجوز تقديم بعض
اجزاء الصلة على بعض لان بعض الصلة والبعض الاخر منها وان كانا كجزئي الا انه لا يجب
ترتيب احدهما على الاخر بل يجوز تعقب كل منهما عن الاخر وهو اى الموصول من الاسما لا من
الحروف الذى للواحد واصله عند البصرية لذ على وزن فعل في الاصل فلما اريد الوصول
من بين الاسما الموصولة لكنه على وزن الصفات كضخم وضخ بخلاف ما من ادخل اللام
الزايدة عليه تحسينا للفظ ليلا يكون موصوفه كمعرفة توصف بالنكرة وليست اللام فيه للتعريف
لان الموصول معرفة وضعا والزم اللام لانها لو نزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها
للتعريف كما في الرجل وجل وقد اجاز بعضهم ان يكون الذى مع الفعل بعده بمنزلة المصدر
كوانت فينا الذى تو غبى اى فينا غبيك والظاهر انهم جعلوه اسما مكنيا به عن المصدر
ويكون موصوفه مصدرا مقدرا لا محالة من صرورة المصدر كما قيل اللذان بالالف رفعا
واللذين بالياء جرا ونصبا للتثنية والخلاف في انهما مبنيان او معربان كالخلاف في ذا
وقد بنى على ما تقدم واللذين بالياء في الاحوال الثلث لانه مبني عند الاكثر وان اكتسب الجمع ايضا
من خصايص الاسما لان الذين مخصوص بالعلم والذى عام فلم يجز عما سنى الجمع بخلاف
الذين واللتين فانهما جاريان على سنن المبنيات المتمكنة لفظا ومعنى وقد جاء الذون في لغة
بني عقيل وبني كنانة بالواو في الرفع فان اعرابه مشهور في لغتهم فيقولون نصر الذون اعتدوا
على الذين كفروا وقوله للجم لقوله والذين وقد يحذف نونهما اى نون التثنية والجمع لاستطالتهما
بالصلة كقوله ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلا احذف النون من اللذا واصله اللذان

وكقوله ٢ وخضتم كالذى خاضوا على احد الوجوه اى كالذين خاضوا فحذف النون فيه وكون
ان يكون التقدير كالخوض الذى خاضوا وكالجمع الذى خاضوا وجوز ان يكون من مسلم قوله ٢ والذى
جاء بالصدق وصدق به اولئك ٣ المتقون فانه ان يعتبر بالذى عن الجمع حمل له على فى اذا لم يقصد
بالذى معين والتى للواحدة واصله الذى فلبث ذه الثاء كما فى ذا وتا واللتان بالالف فى هاذ
واللتين جرا ونصبا للتثنية واللوائى للجمع ولها مرادفات اللائى على وزن فاعل بهمز بعدها ياء ساكنة
واللاى بياء ساكنة او مكسورة من غير همز واللاتى على وزن فاعلة بتاء بعدها ياء ساكنة واللات
بحذف الياء من اللاتى واللوائى واللوائى والظاهر ان اللوائى جمع للجمع من الاسماء
الموصولة ذو الطائية فانه ومن الموصولات على لغة طىء يستوى فيها المذكر والمونث والمفرد
والمثنى والجمع على الاشهر وهى مبنية على الاكثر وبعضهم يعربها بالحروف كما يعرب ذو بمعنى صاحب
كقوله فان الماء ماء ابى وجدى وبئرى ذو حفرت وذو طويت اى التى حفرت والتى طويت ومن الاسماء
الموصولة ذا حال كونها واقعة بعد ما الاستفهام نحو ماذا صنعت اى اى شىء الذى صنعت
فيكون ما استفهامية مرفوعة المحل على انها مبتدأ لتعذر ان يعمل الصلة فى قبل موصولها او
يعمل جزء من الخبرة المبتدأ وذا موصولة مرفوعة المحل على الخبرية وما بعدها صلتها والعايد
محذوف وعلى احد قولى سيبويه وفى ثانى قوليه يكون ماذا بمنزلة كلمة واحدة منصوبة المحل على
انه مفعول صنعت فيكون الجملة على هذا فعلية قدم مفعولها للتضمن معنى الاستفهام ومن
وما يستوى فيهما لابهامهما وسيوعهما الجميع اى المذكر والمونث والمفرد والمثنى والجمع كقوله
تعالى فان عاهد تنى لاخوتى بكن مثل من يا ذيب يصطحبان فان من وقع صفة على التثنية
وكقوله ٢ ومنهم من يستمعون اليك فانه على الجمع وكقوله ٢ ومن يقنت منكن لله ورسوله
وتعمل صالحا ونذكر يقنت واى للمذكر وايه للمونث لكن تانيثها غير لازم ولا يليها اى لا يكون
العامل فيها اذا كانت موصولة شىء من الافعال الا المستقبل عند الكوفيين كقوله ٢ ثم لننزعن
من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن قال ابن السراج لان ايا بعض لما يضاف اليه مبهم مجهول

فاذا كان الفعل ماضيا فقد علم البعض الذى وقع به الفعل وزال المعنى الذى وضعت ايّ له
والمستقبل ليس كذلك اما اذا الا نتا للاستفهام فيليهما الماضى ايضا نحو ايهم حضر لعدم تعينهما
بحضور والفعل عنهما او عليهما لان تعلم ان الفعل صدر عن واحد منهم مجهول عندك او وقع
عليه فيتطلب البيان والتعيين بالاستفهام بخلاف الموصولة فانها تتعين لمعرفة صدور الفعل
او وقوعه بمعنى الذى والتى اى اىّ لمعنى الذى واية لمعنى التى وكذا الالف واللام واسم الفاعل
والمفعول معا لمعنى واحد اى الذى والتى ومثنى احدهما او جمعه على حسب ما بينته ضمير
الصفة نحو الضارب والضاربة والضاربان والضاربتان والضاربان نحو الذى ضرب والتى
ضربت الى اخرهما وقوله معا اشارة الى ما قال ابن الحاجب الاولى ان يقال الالف واللام فى قولك
الضارب بمعرض التعريف بمعنى الذى لانه كان الذى فحذف الذ وبقاؤه فيه تعريفه لان الذ بجملته للتعريف وفيه نظر لانه لاشعار فيه بمعنى اللفظ بحذف بعض حروفه للتخفيف
فكذا الذى يكون للتعريف لان الموصول معرفة بالوضع فلما حذف الذال والياء منه بقى اللام
الباقية التى كانت من نفس كلمة الذى وبقى تعريفه ايضا ولا يعرب منها اى من هذه الاسماء
الموصولة لوجود المقتضى لبنائها فيها كما عرفت قبل وقد عرفت ايضا الاختلاف فى تثنية
التى والذى الا اى فانه معرب للزومه ظاهرا وحقيقة الاضافة التى من خواص الاسم فقوى
امر الاسمية فيه فورد الى اصله من الاعراب ولا يعرب نحو خمسة عشر كما وان كان مضافا
لعدم لزوم اضافته وكذا نحو كم رجل لعدم لزوم اضافته لانه قد ينصب بعد كم الخبرية و
وكذا نحو لدن لانه وان كان لازم الاضافة الا انه قد يضاف الى الجملة والاضافة اليها كلا اضافة
اضافة ما لم يحذف صدر صلتها فان حذف صدرا ى مضافا وكانت الصلة جملة اسمية
وكان صدرها ضميرا راجعا الى اىّ فبالضم اى مبنيا اى على الضم واجب عند البصرية
لان الشىء اذا فارق اخواته لعارض فحقه شديد التردد اليها ولما حذف الصدر منها كانه متضمن له
محتاج اليه فبنى على الضم كما بنى من قبل ومن بعد عليه حين لما نقص بافوى الحركات نحو قوله ٢

لننزعن من كل شيعة ايهم اشد فانه لو لم يكن مبنيا على الضم لوجب ان يكون منصوبا لانه مفعول
لننزعن ولذا قرئ في الشواذ ايهم النصب ايضا وهو على مذهب الكوفيين اما اذا لم يكن مضافا
فكلام العرب الاعراب نحو اكرم ايا افضل وقد تجيء البناء قياسا لاسماعا فقبل اكرم ايهم
افضل واما اذا كانت الجملة فعلية فلا يحذف منها نحو فلا ينبئك ايّ وكذلك اذا لم يكن صدرها
ضمير اي ولا يحذف الصدر نحو اضرب ايهم غلامه قائم لان غير الضمير لا يحذف كثيرا في الصلة
بخلاف الضمير فانه كثيرا يحذف فيها وقد تساهل المصنف في ترك القيود التي ذكرناها وقول
الخليل والكوفيين بانه اي بان ايهم على حكاية القول قالوا ان ايهم في الاية مبتدا وخبره
اشد وهي على هذا استفهامية لا موصولة ومن كل شيعة مفعول لننزعن كقولك واوتيت
من كل شيء فيكون من للتبعيض والجملة اعني ايهم اشد محكية اي انها صفة شيعة على اضمار
القول اي كل شيعة مقول فيه ايهم اشد ضعيف اذ قلما يصار الى مثل ذلك اي الى
الحكاية واضمار القول في سعة الكلام قال سيبويه لو جاز اضرب ايهم افضل على الحكاية
كما جاز على معنى اضرب الذي يقال لهم ايهم افضل لجاز اضرب الفاسق الخبيث بالرفع
على معنى اضرب الذي يقال له الفاسق الخبيث وهو مؤول بالتعليق اي بتعليق الفعل
الذي قبل ايهم عن العمل فانه يجيء تعليق غير افعال القلوب ايضا نحو اضرب او اقتل ايهم
افضل اضعف اذ لا يعرف تعليق المؤثر من الافعال والالزم ان يكون الاسم في التركيب
منه غير اعراب له لانه لا يكون مبتدأ لعدم المبني له ولا فاعلا لعدم الفعل المقتضي له
والمفعولية مسلوبة بالالغاء وانما كان هذا القول اضعف من القول الاول لان الاول خلاف
البة وضرورة الشعر بخلاف هذا الان وجود اسم في التركيب من غير اعراب له لا يوجد لا في
سعة الكلام ولا في ضرورته في غير صيغه ضمير الفصل على اختلاف فيها ويبطل قولهما ايضا
قوله اذا ما لقيت بني مالك فسلم على ايهم افضل لانه حروف الجر لا تعلق ولا يضمر قول بينها
وبين معمولها والموصول من الحروف ان مشددة وكذا ان مخففة وما وكي المصدريات

وهي قبل للخلافة الاخيرة لانها لا تكون غير مصدرية ايضا فالمصدرية نحو اريد ان تخرج اي
خروجك وربما رغبت اي بروجها وحبت لكن تكرهني اي لاكراهك واما غير المصدرية فنحو
ان الزائدة كقوله تم فلما ان جاء البشير ونحو ان التفسيرية نحو فاوحينا الى موسى ان اضرب
بعصاك البحر ونحو ان الزائدة كقوله تم فبما رحمة من الله ونحو كي غير المقرونة بلام ا
الخليل فانها لا يتعين كونها مصدرية الا اذا كانت مقرونة باللام لفظا لانها لو لم يقترن
بها لاحتمل ان يكون مصدرية واللام مقدرة قبلها كما مقدر في ان جئت ان اكرمك وان يكون
حرف جر بمعنى اللام والفعل بعدها منصوب بان مضمرة فان ذكر اللام لم يجز ان يكون
حرف جر بمعناه لئلا يلزم دخول حرف جر على حرف جر فانها حروف موصولة فصلة
ان جملة اسمية نحو بلغني ان زيدا قائم وصلة البواقي اي ان وما وكي جملة فعلية فعلها متصرف
لانها انما تدخل على الافعال وقد توصل بجملة اسمية كقوله اعلاقة ام الوليد بعدما افنان
راسك كالثغام المخلس وقد يشبه ما بان في العمل اتاما او بان المخففة في تركه اي
في ترك العمل وذلك لما بينهما من الشبه المعنوي كما في الحديث والتنزيل كقوله عليه السلام
اعمالكم اعمالكم كما تكونوا يولى عليكم فانه جعل ما ناصبة ولذا احذف النون من يكونوا وقوله
ان يتم الرضاعة فانه جعل ان غير ناصبة ولذا كان يتم مرفوعا على رواية مجاهد وكقوله
ان تقرءا ان على اسمها آيات السلام وان لا تشعرا احدا فان الاولى مصدرية غير ناصبة
لوجود علامة الرفع وهو النون معها وما الاسمية على ستة اوجه موصولة لغير
العقلاء غالبا وقد يحكى للعقلاء نحو قوله ع والسما وما بناها وشرطية متضمنة
للشرط والجزاء لغير العقلا كقوله ع وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه
واستفهامية كقوله ع وما تلك بيمينك وصفة وهي التي تلي النكرة لافادة الابهام وما
وفائدتها التخصيص نحو صل اعطيت الا عطية ما او التعظيم نحو لامر ما جدع قصير
انفه وقيل هي حرف هنا وهو وصفه بمفرد نحو قوله ع هذا ما لدي عتيد اي شيء عتيد

او جملة كقولك رب ما مكرم الخوص من الامرأى رب شئ مكرم هذا الخوص على رأيت وقبل
هذا متعلق لدخول رب على الجملة وهي حرف وتامة بمعنى شئ كقولهم في التعجب ما احسن
زيدا وكقوله ربه فتية احى اى رب شئ فتى مسند الى ضمير ومانكرة منصوبة والمخصوص بالمدح
محذوف وقال سيبويه ان ما هنا معرفة اى فتى الشئ هو وانما سميت تامة لعدم احتياجها
الى الصفة ولا الى الصلة ومن كما في اوجهها الا انها اى من في اوجهها يختص بدخول
العلوم ولا يقع على ما لا يعلم الا تغليبا كقوله ربه والله خلق كل دابة من ما فمنهم من يمشي
على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع فانه قال ومنهم والضمير راجع
الى كل دابة تغليب العلماء في الضمير ثم بنى على هذا التغليب فقال فمنهم يمشي بخلاف ما فانها
في الغالب لما لا يعلم وقد جاء في العلم قليلا نحو سبحان ما سخركن وسبحان من سبح الرعد بحمده ولا يكون
من تامة ولا صفة فالموصولة نحو لقيت من جاءك والشرطية نحو من تضرب اضربه والاستفهامية
نحو من ابوك والموصوفة بمفرد او جملة كقوله كم بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا فانه
روى غيرنا بجر د راعلى انه صفة من اى على كل انسان غيرنا وهو نوع على انه مبتدأ محذوف
والمبتدأ مع الخبر مجرور المحل على الوصفية ويشركان اى ما ومن في انهما لا يتعينان حال كونهما
موصولتين موصوفتين فلا تقول مررت بمن او بما كرمته الظريف على ان يكون الظريف صفة لمن
او لما لان وضعهما وضع الحروف فلا يجوز ان يوصفا ولكن يؤكد ان كما يجوز نظوت الى ما عندك
نفسه ولا من عندك نفسه لان منشأ بهما الحرف لا يمنع التأكيد كما هو مع الوضع لان الحروف
يؤكد وآتى دابة لمن في اوجهها الاربعة فالموصولة نحو اضرب ايهم في الدار والاستفهامية نحو ايهم
اخوك والشرطية كقوله ربه وايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى والموصوفة يا ايها الرجل الا انهما
اى اتى دابة يتعينان صفة لنكرة نحو مررت برجل اى رجل عظيم لا يعرفه كل احد فيسأل
عنه فهي في الاصل استفهامية نقلت الى الصفة وقد تقع اى حالا لمعرفة كقوله فاذا هي ثعبان
ايما مخفيا لخير فله عنا خير ايما فتى ويلزمان الاضافة اعلم ان هنا تفصيلا وهو ان اى ان كانت

صفة لنكرة

كررجل

او حالا لمعرفة يلزمها الاضافة لفظا ومعنى الى ما يماثل الموصوف وذا الحال لفظا ومعنى نحو
مررت برجل اى رجل او معنى لا لفظا نحو مررت باى امرأة اى فتى وان كانت استفهامية او
شرطية فقد استغنى بمعنى الاضافة عن لفظها ان علم المضاف اليه كقوله في الشرط ايا
ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وكقول ابن مسعود سألت رسول الله صلى الله عليه
اى العمل احب الى الله قال الصلوة في وقتها قلت ثم اى قال بر الوالدين قلت ثم اى قال المجاهد
في سبيل الله وان كانت موصوفة فيستغنى بتعويض المضاف اليه عنه نحو يا ايها الرجل
واذا اخبرت عن شئ منسوب او منسوب معلوم من وجه غير معلوم من وجه اخر
في جملة فعلية او اسمية بالذي ومتصرفاته كالتثنية والجمع والتوئث او بالالف واللام صدرتها
اى الذي او الالف واللام وجعلتها مبتدأة واخرت الشئ لخبرها اى تجعل الشئ المراد عنه
الاخبار او مراد نه خبرا عنها بعد ان تضع مكانه اى مكان ذلك الشئ ضميرا لها اى للذي
اما الضمير فللربط واما كونه في مكان ذلك الشئ فلانه كناية عنه فناسب ان يكون في مكانه
فشروط الاخبار بالذي اربعة تصدير الجملة بالذي مبتدأ او تأخير الاسم المراد عنه الاخبار
خبرا ووضع الضمير مكانه وكون الضمير عائدا الى الموصول ويختص هذا المقام ان الشئ قد يكون
معلوما من وجه ومجهولا من وجه فاذا اراد المتكلم ان يبين ذلك الشئ المعلوم من وجه بوجه
الذي هو غير معلوم جعل الجملة المعلومة مخبرا عنها معتبرا عنه بالذي والجملة المجهولة
خبرا على ما هو قياس باب الاخبار مثلا انك تعلم زيدا من قولك زيد منطلق من حيث الانطلاق
ولا تعلم من حيث كونه زيدا اى تعرف شخصا معينا قام به الانطلاق ولا تعرفه انه
زيد او عمرو فتقول لمن المتكلم الذي هو منطلق زيد واذا كان كونه زيدا معلوما وكونه
منطلقا غير معلوم قال لمن الذي زيد هو منطلق وليس قولهم اخبر عن زيد وتخبر
من زيد منطلق بالذي على ظاهره وانما المعنى اخبر عن شئ مبهم هو زيد في المعنى بزيد
وقولهم بالذي الباء فيه للاستعانة اى اخبر متوصلا الى هذا الاخبار بالذي فالذي مخبر
عنه

لا مخبر به وزيد مخبر به لا مخبر عنه تقول في الاخبار بالذي عن البدل بدون المبدل منه
نحو مررت برجل اجبك الذي مررت برجل به اخوك وبالام المار انا برجل به اخوك وانما
ابرز الضمير لان الصفة وهي المار جارية على اللام وهي للمتكلم والالف واللام يختصان بالجملة
الفعلية لا الاسمية المصرفة اي يكون فيها فعل متصرف غير المتقدم معمولا احتراز
عن نحو زيد اضربته وقوله ليصح بناء صلتها اي صلة الالف واللام علة لهذه القيود
الثلاثة فان صلة الالف واللام هي اسم الفاعل والمفعول على ما عرفت وليس
واحد اسم الفاعل ولا اسم المفعول بمعنى الجملة الاسمية حتى يشكل منها احدهما وكذلك ان كان فعلها غير
متصرف او كان معمولها متقدما لا يمكن بناء صلتهما كما سيجيء وكان عليه ان يزيد قيدا اخر
وهو غير منصدر بحرف لا يستفاد معناه من اسم الفاعل او المفعول كالنبي وسوف
وحرف النفي وحرف الاستفهام فانه لا يبنى اسم الفاعل او المفعول من هذه الجملة فان اختل
شرط منها اي من هذه الشروط الاربعة تعذر الاخبار ومن ثم امتنع الاخبار عن كم استفهامية
او خبرية لانه لا يجوز تاخيرها لاقتضائها التصدر لما فيها من معنى الانشاء والاستفهام وعن
ضمير الشان لتعذر تاخيره لانه لو اخر لم يحصل الابهام قبل التفسير وضمير الفصل بين المبتدا
والخبر لتعذر تاخيره لانه انما يؤتى به قبل الخبر ليفصل الخبر عن الصفة فلو اخر لزال هذا الغرض
والظروف غير المتصرفة وهي التي يلزم النصب على الظرفية كسوى اذات مرة والمصادر غير
المتصرفة وهي التي يلزم النصب على المصدرية كسبحان الله للزومها النصب على الظرفية
والمصدرية فلو جعلتا خبرين لزم ان يكونا مرفوعين وعن الحال والتمييز المنصوبين والمجرور
رب ومعموله لا النافية لنفي الجنس لتعذر وضع الضمير مكان هذه الاسماء لان الضمير
معارف وهذه الاسماء لازمة التنكير وكذا كل ما يلزم القلبي وانما قال معمولة لاحتراز
عن نحو لا زيد في الدار ولا عمرو فانه يجوز الاخبار بالذي عن كل واحد من المرفوعين لوقوعه في الاخبار
عن الاول الذي لا هو ولا عمرو في الدار زيد وما اقيم المظهر فيه مقام المضمر كقوله ثم الحاقة ما الحاقة
فانه لا يجوز الاخبار

من هذا المظهر لانه انما اقيم مقام المضمر لغرض من التفخيم غير فلو لم يقم مقامه المضمر
لزال هذا الغرض وعن المصدر العامل بدون المحمول فلا يقال في ضربي زيدا حاصلا الذي
هو زيد اضربي لتعذر اعمال الضمير وان كان عبارة عن المصدر لان لفظ العامل مراعى في العمل
والاضمار يبطل اللفظ اما اذا لم يكن المصدر عاملا فيجوز الاخبار عنه لعدم المحذور المذكور
فنقول في جيء الضرب وعن الصفة بدون الموصوف فلا يقال في جاءني رجل عالم الذي جاءني رجل
هو عالم وعن الموصوف بدون الصفة فلا يقال في المثال المذكور الذي جاءني هو عالم رجل لان الضمير
لا يوصف ولا يوصف به ويجوز الاخبار عن الموصوف مع الصفة فيقال في المثال المذكور الذي
هو جاءني رجل عالم وعن المضاف بدون المضاف اليه فلا يقال في جاء غلام زيد الذي جاء هو زيد غلام
لامتناع اضافة الضمير وعن المضاف اليه غير المستقل بان يكون مجموع المضاف والمضاف اليه
علما للشيء فانه لا يجوز الاخبار عن المضاف اليه وهذا لعدم استقلاله في المعنى لانه صار بالعلمية
كبعض حروف الكلمة كحار من قولك زيد حار فبان لذو بيته اما اذا كان مستقلا فيجوز الاخبار عنه نقول
في جاء غلام زيد الذي جاء غلامه زيد لجواز كون الضمير مضافا اليه وعن الضمير المستتر
لغير اي لغير الموصول مبتدا كان ذلك كخوزيد ضربته او موصولا كالذي ضربته زيد فلا يقال الذي ضربته زيد هو
او موصوفا كخو جاءني رجل ضربته فانك لو اخبرت عن الضمير في زيد ضربته وقلت الذي زيد ضربته هو
فان جعلت الضمير الاول لزيد بقي الموصول بلا عايد وان جعلته للموصول بقي المبتدا بلا عايد
وعلى هذا في عبارة وعن الاسم المشتمل عليه اي على الضمير الذي يستحقه غير كخوزيد ولا يجوز ان يكون الضمير الراجع
ضربت غلامه وزيد ابوكل رجل محبته فانه لا يجوز الاخبار عن هذا الاسم بمثل ما قلنا في زيد
ضربته ويمتنع الاخبار عن معمول ليس وعسى وافعال المدح والذم والتعجب عن منصوب
زيدا ضربت بالالف واللام اما امتناع الاخبار عن معمول هذه الافعال فلانه لا يجيء منها اسم
الفاعل ولا اسم المفعول اللذان هما صلة الالف واللام واما عن منصوب زيد اضربه فلان ازجعل
الضمير القايم مقامه قبل الفعل بعد صوغه صوغ اسم الفاعل لزم الفصل بين لام الموصول
الضمير وبين صلته وان اخر الضمير

لفسد المعنى المستفاد من التقديم وهو الحصر وانما جوز تقديم الضمير في الذي اعطيته
زيدا درهما على زيد لان المظهر القائم مقام هذا الضمير متأخر عنه في قولنا اعطيت زيدا
درهما لاقتضاء المتصل مع عدم مفاد المعنى لعدم اللبس ولهذا لا يجوز تقديم تاء
مفعول باب علمت مع اللبس فلا يقال في الاخبار عن عبد الله في قولك اعطيت زيدا عبد الله
الذي اعطيته زيدا عبد الله وانما يجب ان يقال الذي اعطيت زيدا اياه عبد الله لان عبد
المفعول الاول هنا انما يتميز عن الثاني بتقديمه لصلاحية كل منهما ان يقع مفعولا اولا
اما الاخبار عن مفعول هذه الافعال غير المنصرف بالذي فجائز تقول في الاخبار عن زيد في ليس
زيد منطلقا الذي ليس منطلقا زيد وعن منطلقا الذي ليس زيدا اياه منطلق وكذا
يجوز الاخبار بالذي عن منصوب زيد اضربت فتقول الذي اياه ضربت زيد اسما لا
الافعال ما معناه الامر كزيد زيدا او ما معناه الماضي كهيهات فانه بمعنى بعد وافت
فانه بمعنى تضجرت لا بمعنى اتضجر لانه مبني ولو كان بمعنى المضارع لوجب ان يكون معربا كاسماء
الا انه يجوز ان يقال ان اسماء الافعال بنيت لكونها اسما لما صلة البناء وهو مطلق
الفعل سواء دل على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا يجوز ان يقال
ان أفّ بمعنى اتضجر كما قال كثير من النحاة وقوله بغير ضمير قيد في الماضي واحترز به
عن اسم الفاعل والمفعول بمعنى الماضي بضمير تدل عليه نحو زيد ضارب عمرو امس وقول
من قال ان مدلولات هذه الاسماء الفاظ الافعال ثم مدلولات الفاظ الافعال ما عرفت من
معانيها لانها لو دلت على ما دلت عليه الافعال لكانت هذه الفاظ الافعال باطلا لانتفاء فهم على
استكنان الضمائر في هذه الاسماء ولو كانت مدلولاتها الفاظا لامتنع ذلك ولامتنع ايضا ان
تعمل عمل الافعال لان العامل كما اعتبر لفظه في العمل اعتبر معناه وقد علمنا في صدر الكتاب انها
خارجة عن تعريف الفعل وداخلة في تعريف الاسماء لانها دالة على المعرى من الازمنة الثلثة
ليست باصل الوضع فلا يلزم من دلالتها على ما دلت عليه الافعال ان يكون وجه عدم التعويض نفس
افعالهم الامر

والماضي بقوله ما معناه لان ما عبارة عن الاسم بدليل قوله اسما الافعال فمنه ما استعمل
معرفة ونكر جميعا او استعمل معرفة لا غير او استعمل نكرة لا غير وذلك لان هذه الاسماء
لما وجد وها على ثلثة اضرب ما استعمل منونا وغير منون بخوصه واية وما استعمل غير منون
لا غير بخوبلة وايه وما استعمل لا غير بخوواها في التعجب فقصد التنوين بين ما استعمل
منونا وبين ما استعمل غير منون فحكموا على المنون بانه نكرة وعلى غير المنون بانه معرفة والتعريف
والتنكير راجعان إلى مصادر الافعال التي هن الاسماء اسما لها فاذا قلت صه بغير التنوين كان
معناه الامر بسكوت معهود واذا قلت صه بالتنوين فمعناه الامر بسكوت ما وقال ابن الحاجب
اذا اقدر معرفة حمل على المعهود الفعل الذي بمعناه كما تقول في اسامة وغدوة واذا قدر
نكرة كان لواحد من احاد الفعل الذي يتعدد فيصار من لهذا التقدير مختلفا وعلامة
التنكير لحاق التنوين بها وعلامة التعريف عدمه اي عدم لحاق التنوين وهذا الاطلاق
ليس كما ينبغي لانه ليس نوع لحاق التنوين في جميع اسماء الافعال عندهم علامة التعريف
بل تركه فيما بلحقه تنوين التنكير علامة التعريف بتقدم معمولها اي معمول اسماء الافعال
عليها عند البصرية لانك عرفت في صدر الكتاب ان اصل هذه الاسماء اما مصادر وقد عرفت
امتناع تقديم معمولها عليها واما صوت جامد في نفسه نقل الى المصدرية وهو بامتناع التقديم اولى
واما ظرف وجار ومجرور وهما ضعيفان في العمل قبل النقل لان عملها لتضمنهما معنى الفعل
خلافا للكوفية فانهم اجازوا تقديم معمولها استدلالا بما اجاب المصنف عنه بقوله وكتب
الله عليكم منصوب على المصدر بفعل دل عليه مضمون الكلام السابق كان قوله تعالى حرمت
عليكم امهاتكم يدل على ذلك مكتوب عليهم فكانه كتب الله ذلك عليكم كتابا فيكون من باب الصفة
المؤكدة لنفسها المضمرة فعلة اضمارا واجبا قياسا وليس نصبه بعليكم حتى يلزم تقديم
معمولها عليها وبقوله ودلوكما دونكما في قوله يا ايها الماح دلوي دونكا اني رايت الناس
يحمدونكا مبتدا وخبرا اي دلوي مبتدا ودونكا ظرف لا اسم فعل خبر له اي دلوي فدونك
خبرا

نحو حماد ولكاع ابلغ من الحمد ولكعاء كما ان نزال ابلغ من انزل لانه معنى انزل ثلث مرات الا
العلم لاعيان الاناث في يتم فانه عندهم معرب غير منصرف لعدم مشابهته للذكر بمعنى الامر
اذ لا يتصور المبالغة في العلم الشخصي وعند الحجازيين اجراء للعلم الشخصي مجرى العلم الجنسي
كحجاز الا ما اخر اي اخر العلم لاعيان الاناث كحضار فانه مبني عند الكل وقد عرفت بيان
ذلك في بحث غير المنصرف الا صوات وسميت اصواتا وان كان غيرها من اقسام الكلمات
ايضا من جنس الاصوات لكونها في الاصل اصواتا ساذجة لا كلمات دالة على معان ما بها يصاح
كقول المنهبي وي عند التعجب وخ لإناخة البعير او به تدعى البهائم كذه للصياح بالدجاج
او يزجر البهائم كحل لزجر الناقة او يحث البهائم وكذا السباع والطيور كشور وساء للحمار المورد
او يحكى به الصوت وهو على قسمين لزمته الحكاية بان يكون ابدا حكاية كطيخ مكسور الطوفان
لحكاية صوت الضاحك وغاق لحكاية صوت الغراب وطوق لحكاية وقع الحجارة بعضها على بعض
او لم يلزمه كالاصوات التي يتقدم بها او يتوجع او يتعجب فانها اصوات خارجة عن فم الانسان غير
موضوعة بل دالة بالطبع على معان في انفسهم يكون تارة حكاية كقولهم قال رجل وتي وتارة نفس
الصوت لا حكاية كقولك وي عند التعجب بخلاف طيخ وغاق وطوق فان هذه الالفاظ مركبة من
حروف صحيحة متحركة بحركات صحيحة وليس المحكي كذلك لانه شبيه المركب من الحروف
فان ليس فيما يصوت به الشخص عند الضحك وكذا غاق وطوق الحيوان فانه الجوف الجامع
لاخشن الافصاح بالحروف احسان الانسان وما وضع لحكاية الاصوات على قسمين آخرين اما
لاصوات حيوان وهو اما لاصطكاك اجرام المركبات كل كلمتين يشتمل كل منهما على اسمين
جعلتا اسما واحدا بلا نسبة اسنادية او اضافية بينهما احترازا عن نحو ما بطشرا ونحو غلام زيد
فان الاول محكي على حاله والثاني بجزئيه معربه وكلاهما فيما يكون كلا الجزئين او احدهما مبنيا بسبب اسما بهذا الاعتبار مجازا
التركيب فانه كان الثاني صوتا كسر الثاني على الاكثر بنحو ايه مع فتح الاول نحو سيبويه واما كسر الثاني
فللتشبيه بنحو غاق لانه صوت ايضا واما فتح الاول فلانه بمنزلة الجزء الاول من نحو خمسة عشر اذ كل اسم كلمة ليس شيء
من المركبات بعلامة

نحو

ولیس دلوی منصوب المحل بدخل بعد ذلك المتاخر عنها حتى يلزم مذهب الكوفية
وهو اي من اسما الافعال فعال المعدول عن الامر عدل عنه للمبالغة ولو قلنا ان
هذه الصيغة من الثلاثي فعل امر كالا اسم فعل لم يكن بعيدا لانها جرت من الفعل على
صيغة واحدة لجريان صيغة افعل ولا دليل على عدليتهم ان الاصل في كل معدول عن شيء
ان لا يخرج عن نوع ذلك الشيء من استقراء كلامهم ونزال مالسبة الى انزل ليس كذلك لان اسم
والمعدول عنه فعل وهو قياسي في الثلاثي المجرد المتصرف التام عند سيبويه لا عند المبرد
تقول لكال وكتاب وعلام في كل واكتب واعلم والصحيح قول سيبويه لانه قد كثر بالنظر الى باب
واحد وهو الثلاثي بالشروط المذكورة واطرد فيه او جاء على منهاج واحد وما هو كذلك فالقياس
عليه جايز لا يقال من انطلق كلا في لعدم كونه مجردا ولا من دع وذر دع وذار لعدم تصرفهما
ولا من كن كوان لعدم كونه تاما وكان عليه ان يذكر القيود المذكورة وفعال سماعي في غير
غير الثلاثي حتى اتفقوا على انه لم يات منه الا لفظان كفر عار اي صوت وغر عار اي تلاعبوا بالرمح
وهي لعبة لصبيان العرب وما كان قليلا لا يقاس عليه خلافا للاخفش فانه عنده قياسي
وما كان من فعال على لاعيان الاناث كخذام وهو معدول عن اخذمة عندهم او كان معدولا
عن المصدر المعرفة كفجار فانه معدول عن الفجر ومذهبهم انه من اعلام المعاني كما ان خذام
من اعلام المعاني او معدولا عن فاعلة حال كون فعال صفة مختصة بالنداء ولازمة له في
سبب البوئة نحو ما خباث وما فساق اي يا خبيثة ويا فاسقة او صفة غير مختصة به اي بالنداء
كطار للمكان المرتفع كانها الطارة اي دانية في قوله عن فاعلة نظر لانه ليس يجب ان يكون
فعال هذا لعدد ولا عن فاعلة وانما يجب ان يكون معدولا عن الصفة سواء كانت الصفة
فاعلة او لا كخياط فانه معدول عن يخيط قوله مبني خبر قوله وما كان للتشبيه به
اي بفعال بمعنى الامر عدلا وزنة فان كلا واحد من هذه الثلثة معدول كفعال المعدول عن
الامر وكل واحد منها على وزنه ايضا وفيه نظر لانه لا دليل على عدلها فالاولى ان يكون بناؤها للتشبيه
به من جهة الوزنة والمبالغة فان

وبعض العرب يعرب الثاني منه اعرابه ما لا ينصرف لعدم تضمنه الحرف ان كان الثاني اسما
لا صوتا تضمن حرفا كحرف العطف وحرف الجر فتح الجزآن ان شابه اوله اي اول المركب
المضاف بسقوط النون من الاول نحو هو جار بيت بيت اي ملاصق بيته وبيته او بيت هو منه
الى بيت هو او ملاصقا لبيت هو منه ثم كثر استعماله حتى بنوا منه الغرب من غير نظر الى البيت والبيت
فصار اسما واحدا وبنيا اما الاول فلانه بمنزلة الصدر من الكلمة ولكونه محتاجا الى الثاني واما الثاني
فلتضمنه الحرف وعلى الفتح ليزول بعض الثقل الحاصل من جعل الكلمتين واحدا نحو احد عشر
الى تسعة عشر فانه في الاصل احد وعشر فلما قصد معنا امتزاج الاسمين وتركيبهما حذف
الواو الموذنة بالانفصال وبني الجزآن وانما قصد امتزاج هذا المعطوف والمعطوف عليه دون
غيرهما لانهما معا هنا عدد واحد كعشر ومائة بخلاف غيرهما نحو لاب وابنا وفتح الثاني لا الجزءين
جميعا ان شابه الاول المضاف بسقوط النون منه نحو اثنا عشر فانه في الاصل اثنان وعشر
فلما حذفت منه الواو الموذنة بالانفصال لاجل التركيب وجب حذف النون من اثنان ايضا لانها
تدل على الانفصال ايضا فاشبه المضاف لان حذف النون حكم من احكام الاضافة فيعطى حكم
المضاف وهو الاعراب وانما اعرب نحو خمسة عشر مع ان الاول منه شابه المضاف بسقوط
التنوين منه لانه لم يحذف التنوين منه للتركيب بل للبناء بخلاف النون فانه انما حذف للتركيب لا للبناء
وذلك لانه تنوين التمكن لا يجتمع مع البناء بخلاف النون وان لم يتضمن الثاني الحرف فتح الاول وحده ان كان
اخره حرفا صحيحا نحو حضرموت وبعلبك والا سكن نحو معدي كرب بامتناع ان مع امتناع ثانيه
من الصرف صرفا نائبا عن اعراب المضاف وذلك لانهما لفظان مزجا وجعلا اسما واحدا الا على
معنى وابكر له حكم قبل النقل الى العلمية حتى ابنى فاكان عليه كما ابني في نحو عبد الله وبرق نحره فالمعنى
بالمفرد لزاد مدلوله مفردا كما ان مدلول المفردات كذلك وجعل غير منصرف للتركيب والعلمية اعربا
اعجز ان مما لم يتضمن الثاني الحرف اعراب المضاف اليه وعلة ذلك انهم شبهوا بالمضاف المضاف
اليه تشبيها لفظيا من جهة انهما اسمان ذكر احدهما عقيب الاخر ليس فيه حكم الاضافة معنى
كما في غلام زيد

فان زيدا غير الغلام وفي الاضافة فيه معنى اللام بخلاف بعلبك فان بعلا فيه ليس اسما للشيء اضيف
اليه بعلبك بل هما بمنزلة اسم واحد وهذا اللغة ضعيفة بالنسبة الى الاول لان في الاول شبيها
معنويا وفي الثاني تشبيها لفظيا واعتبار المعنوي اقوى من اعتبار اللفظي بامتناع اراعرابا
مع امتناع الثاني من الصرف على ان جعل اسم مؤنث او انصرافه على ان جعل اسم مذكر متعالم
في معدي كرب او معدي كرب في الاحوال الثلث وقد يضاف المفتوح جزآه نحو خمسة باعراب
الاخير من الجزئين او بنائه ان ستعرفه اعلم ان نحو خمسة اذا جعل علما كان مبنيا ايضا عند جميعهم
رعاية لتضمنه الاصلي الحرف ويحتمل ان يكون معربا ويكون فتحة الثاني لحكاية كما يحكى الاعراب
في المفتوحات لكن لما كانت حكاية البناء مادة من اعرابه لفظا اعرب باعراب تقديرا ومعربا بحسب
عند آخرين لزوال ذلك التضمن بالعلمية اذ ليس معناه علما كنحو خمسة عشر وعند
اعرابه يجوز فيه وجهان اخران كما في معدي كرب احدهما التركيب مع اعراب الثاني ومنع صرفه
والثاني الاضافة ومع الاضافة جاز في المضاف اليه الصرف وتركه وانما يجوز فيه ترك البناء المحكي
ولا يجوز في نحو ثابط شرا ترك الاعراب احتراما للاعراب فعلى هذا اذا اضيف نحو خمسة جاز
في الثاني الاعراب والبناء بلا شرط لاحدهما على الاخر والبناء اي مع بناء الاخر من الجزئين
على الاشهر ان لم يسم به لبقاء علة البناء من تضمنه الحرف خلافا للاخفش فانه قال لما
كانت الاضافة توجب جانب الاسمية والاعراب وهي تباشر الجزء الثاني جاز اعرابه قياسا على
اثني عشر لكن بينهما فرق وذلك لان اول اثني عشر لما قدر مضافا لوجود حكم الاضافة فيه كما
قلنا فان علة البناء وهي كونه بمنزلة صدر الكلمة لان المضاف له حكم الاستقلال في الاعراب بخلاف
ما نحن فيه خمسة عشر فان علة بنائه وهي تضمنه الحرف باقية حالة الاضافة ايضا فلا يلزم من
اعراب الاول من اثني عشر اعراب الثاني من خمسة عشر والكنايات هي ان
يعبر عن شيء معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام
على السامع نحو جاءني فلان او لشناعة المعبر عنه كالكني في الفرج او لنوع فصاحة فولك فلان كثير الرماد والمراد

بعض الكنايات لان كلا منها غير مبنية ولذا قال كم دكنا للعدد كبيت وذيبنا للحركات الثلث
فى تأنيثها للحديث ولا يستعمل كيت الا مكررا نحو قال فلان كيت وكيت كما ان ذيت لا يستعمل
الا كذلك نحو كان من الامر ذيت وذيت وانما بنيا لوقوع كل واحد موقع الجملة وهو من حيث
هو لا يستحق الاعراب والبناء لانهما من خواص المفردات وكان يجب على هذا ان لا يبنيا
ايضا كالجملة لكن لما لم يجز ان يخلو المفرد اذا عنى به ابتنيا على الاصل الذى ينبغى ان يكون الكلمات
عليه وهو البناء كم الخبرية وانما بنيت لتضمنها معنى الاستفهام الذى يكون بالحرف غالبا
او لكونها موضوعة على وضع الحرف او لشبهها بكم الاستفهامية المبنية لتضمنها معنى
الاستفهام ووجه الشبه من جهة اللفظ والمعنى لان كل واحد منهما كناية عن
العدد كناية عن الاكثر من العدد المجهول عند المخاطب المعلوم عالما عنده
المتكلم واعلم ان جر مميزها عند غير الفراء باضافة كم اليه لان الخبرية للكثرة
فحملت على العدد الكثير وعند الفراء جر بمن المقدرة ويجوز عمل الجار مضمرا وان
كان مقدرا الكثرة دخول من على الخبرية والشئ اذا عرف فى موضع جاز تركه لدلالة
الموضع عليه فقوله ومميزها مجرور يحتمل هذين المذهبين وانما يكون نصابا
فى غير مذهب الفراء لو قال وتضاف الى مميزها مجموع او مفرد نحو كم رجل او رجال
عندى والمفرد اكثر من المجموع لانه كم للكثير فحمل مميزها كمميز العدد الكثير وهو
المائة والالف وانما جاز الجمع فيه ولم يجز فى العدد الصريح لان العدد الكثير يدل على
الكثرة صريحا فاستغنى به عن الجمع بخلاف كم فانها كناية عن العدد الكثير وليس فى
لفظها ما يدل على الكثرة فجوز فى مميزها تصريحا بالكثرة مالم يفصل بينهما اى
بين كم ومميزها فان فصل بينهما بجملة او ظرف فالمختار النصب اقول يجب النصب
على قول غير الفراء لانه انما يكون مجرورا عند غير باضافة كم اليه ولا يجوز الاضافة
مع وجود الفصل فحمل على كم الاستفهامية لقوله كم نالتم منهم فضلا على عدم اذ لا

اكاد

من الاقتدار أحتمل ولا يجب النصب عند الفراء بل جاز جر مع الفصل لان المجرور عنده
من المقدرة لا بالاضافة كما قلنا ومميزها حال كونها استفهامية وهو تدل على عدد
مبهم عند المتكلم معلوم فيطنه عند المخاطب وعلى عدد مجهول عند المخاطب وكذا الخبرية
تدل على معدود مجهول عند مفرد منصوب حملا لها على المرتبة المتوسطة من العدد
وهى من احد عشر الى تسعة وتسعين لان المستفهم لا يتحقق عنده فى الاغلب كثرة العدد
المستفهم عنه ولا قلته بل المستفهم عنده يحتمل الامرين فحملت على المرتبة المتوسطة التى
كثيرة بالنسبة الى ما دونها وقليلة بالنسبة الى ما فوقها ولانها لعدد مقرون بمعنى الاستفهام
فاشبهت العدد المركب فاجريت مجراه فى كون مميزها منصوبا مفردا ولا يجوز جر مميزها
الا اذا اجرت هى منه مسئلة الكتاب على كم جذع بيتك مبنيا فانه يجوز جر مميزها لتصد
تطابق كم ومميزها فى الاعراب اجرارا مجموعا عند الخليل وسيبويه فان وقع اسم موصول
بعدها اى بعد كم الخبرية والاستفهامية او وقع مجرور بعد الاستفهامية فعلى حذف والمميز
منها فانه يجوز حذف مميزها القرينة تدل عليه تحو كم درهما اكم كما انفاقا درهم فحذف
لدلالة الحال عليه لانك اذا ذكرت الدرهم علم انك تسأله عن وزنه وكذا قولك كم عندك اى
كم دينارا عندى اذا اجرى ذكر الدينار تحو كم لك كم عليك دفعا على تقديركم انسانا وكم
نفسا عليك دفعا لكن حذف مميز الاستفهام اكثر لابهامه وصون الفضلات ومما حذف مميز
الخبرية والاستفهامية فيه قوله كم عمة لك يا جديز وخالة فدعا قد حلبت علىّ
عشارى فانه روى عمة على ثلثة النصب على الاستفهام والجر على الخبر والرفع على
حذف المميز من الخبرية او من الاستفهامية على معنى كم من او من او كم حلبة او حلبة
عمائك حلبت على فيكون كم على هذا الوجه منصوبة المحل على المصدرية او الظرفية وعمة
مرفوع بالابتداء وقد حلبت خبره على الاول هو مرفوع بالابتداء ولكن خبرها وقد حلبت
صفة عمة وقد عائد على الوجين صفة لعمة وكم لك فعلما فانه حذف المميز فيه مع الاستفهامية

بتقدير من وابقاء عملها وقال
الزجاج باضافة اليه والاول
اولى لانه بمنزلة عدد ينصب
ما بعده ولو خفضت بها ما
بعدها من ونصبت اخرى
لزم تفضيل الفرع على الاصل

ل

لان غلمانا لابد لي ان يكون مميزا لها لكونه جمعا اي كم نفسا استقر ذا لكحال كونهم غلمانا
ويجوز دخول من فيها اى في المميز لمناسبة من المميز لان كلا واحد منهما للبيان نحو
كم من رجل ضربت في الاستفهامية وكم من قرية اهلكناها وكم من ملك في السموات
في الخبرية ولا استحقاقها الصدر اى صدر الكلام اما الاستفهامية فلتضمنها الاستفهام
واما الخبرية فلتضمنها معنى الانشاء التكثير لا بتقدم عليها عامل لان متضمن الانشاء مؤثر
في الكلام ومخرج له عن الخبرية فكان في الجملة فحقه صدر تلك الجملة سوى الجار فانه يتقدم
عليها سواء كان الجار حرفا او اسما والمنع الموجب لتصدرها افقد رقبل الجار وذلك
لاتحاد الجار بها لشدة اتصال الجار بالمجرور ومع امتناع تأخر الجار عنه فجعل الجار معها
بمنزلة كلمة واحدة مستحقة التصدر فالاستفهام في كم اشتريت حفد رفعلها التقدير
ابكثير اشتريت ومن ثمه اى من اجل استحقاقها التصدر لا تعمل فاعلين ولا صفتين
لان الفاعل لا يتقدم على الفعل كما ان الصفة لا يتقدم على الموصوف وهما اى كم الخبرية ولا
والاستفهامية واسما الشرط والاستفهام ان دخل عليها جار من الحروف والاسما فع هذا
قوله او متضاف لاحاجة اليه لان قوله جار شامل له فيجرون نحو بكم رجل او رجلا مررت
ورزقكم رجلا او رجلا اطلقت وغلام من ضربت وبمن تمرر امرر وان وقع بعدهما
اى بعد كم الخبرية والاستفهامية واسما الشرط والاستفهام عامل من فعل وما جرى
مجراه مما يعمل عمله كالصفات المشتقة مسلط عليها مسند ذلك العامل الى ظاهر نحو
كم رجل ضرب زيدا او مضمر متكلم نحو كم رجل ضربت او مخاطب نحو كم رجل ضربت او غايب هو
اى ذلك الغايب غيرها اى غير هذه الاسما نحو هند كم رجل ضربته فلا يجوز كم رجل ضرب رجلا
على ان يكون الضمير راجعا الى كم ليلا يؤدي الى تعدية الضمير الفاعل الى المظهر المفعول
وذا لا يجوز كما سيجي في بحث اعمال القلوب فمنصوبة اى هذه الاسما على حسبه اي
حسب تسليط العامل وتسليطه باعتبار اقتضاء الفعل واقتضاء المميز في كم فان اقتضيا

المفعول به كانت منصوبة المحل على انها مفعول بها نحو كم رجلا او رجلا ضربت وان اقتضيا
المصدر كانت في محل النصب على المصدرية نحو كم ضربة ضربت وان اقتضيا المفعول فيه او ضربة يوم
كانت في محل النصب على انها مفعول فيها نحو كم يوما او يوما او فرسخا او فرسخا سرت
وكذا اسما الشرط والاستفهام يكون منصوبة المحل عند التسليط نحو من تضرب
اضرب الا ان الظرف منها كمتى وابن يكون منصوب المحل على الظرفية نحو متى ما تاتني اكرمك
وابن تجلس اجلس طلما او الا بتدا بعدها عامل مسلط عليها وذلك بان يكون عامل بعدها
ولكن لا يكون مسلطا عليها بل يكون مسندا الى ضميرها او الى متعلق ضميرها نحو كم رجلا او رجلا اكل
او جاء او في الدار نحو كم رجل او رجلا جاءك غلامه ومن تضرب اضرب او يكون مسلطا ولكن لا عليها
بل على ضميرها او على متعلق ضميرها نحو كم رجل ضربته او ضربت غلامه او من تضربه اضربه
او لا يكون بعدها عامل نحو كم مالك ومن ابوك وما زيد فمن فروعة هذه الاسما بالابتداء
ان لم يكن هذه الاسما ظروفا كما في هذه الامثلة المذكورة الا اذا كان العامل مسلطا على
ضميرها او على متعلق ضميرها نحو كم رجل ضربته او ضربت غلامه فانها لا يجب ان يكون
مرفوعة المحل على الابتداء بل يجوز ايضا ان يكون منصوبة المحل اضمارا على شريطة التفسير
كما ذكرنا في نحو زيدا ضربته والا نحو كم مالك ومن ابوك وما زيدا فانها انما تكون مرفوعة
المحل على الابتداء وما بعدها خبرها على قول سيبويه لانه يجوز ان يخبر بمعرفة عن نكرة
متضمنة معنى الاستفهام وعند غيره مرفوعة على الخبرية وما بعدها مبتدا او الا
اذا جعل كم في كم مالك خبرية فانها يجب ان يكون مرفوعة المحل على الخبرية بالاتفاق وفي
وفي اطلاقات المصنف هنا نظر وبالجملة ان كانت هذه الاسما ظرفا نحو اين سيكر
ومتى القتال ويعلم كون كم ظرفا بتميزها فان كان تميزها ظرفا فهي ظرف نحو كم يوما سفرك وكم بوما مكثت
فهذه الاسما منصوبة المحل اولا بما يتعلق به الظرف ومرفوعة المحل ثانيا بقيامها
مقام عاملها الذي هو خبر المبتدا اى بينك في اى مكان حصل القتال في اى زمان حصل

وسفر لأي كثير من الايام حصل ومن الظروف المبنية ما قطع عن الاضافة فانه بني لاحتياجه
الى معنى ذكر المحذوف او لتضمنه معنى الاضافة وهو معنى من معاني الحروف ولذا بني على
الضم جبرا لما انتقص منه باقوى الحركات وانما بني مع وجود الاضافة وان كان علة البناء
وهو الاحتياج حاصلة ايضا كما بني الموصول مع وجود ما يحتاج اليه وهو الصلة لان ظهور
الاضافة حقيقة يرجح جانب الاسمية بخلاف ظهور الصلة فانها لا ترجح جانبا وقوله منويا
فيه المضاف اليه اشارة الى ما قالوا انه اذا ترك الاضافة فيها ولم ينو المضاف اليه اعرب
لعدم تضمن معنى الاضافة كقوله فسائغ الشراب وكنت قبلا اى قديما اكاد اغص
بالماء الفرات وما يلزم اضافته الى الجملة لما ذكرنا في اول المبنى من انه اشبه الغايات التي
حذف منها ما اضيف اليه ولزم البناء فيه لان اضافته لازمة وما يتضمن غير المتمكن من
من الحروف فمبني لتضمنه معناه فالاول مثل قبل وبعد وسائر الجهات الست نحو امام
وقدام وخلف ووراء وفوق وتحت وسميت غايات لانها لما تضمنت المعنى النسبي كان حقها
ان لا يكون غاية وانما يكون الغاية ما هو المنسوب اليه فلما حذف وضمنت معناه سميت
باسم بانها وقعت مخالفة لوضعها او سميت بذلك لتصورها بعد الحذف غاية في النطق
بعد ان كانت وسطا واجرى مجراها حسب وليس غيره لا غير في حذف المضاف
اليه منهما وبنائهما على الضم وان لم يكونا من الظروف وذلك لشدة الابهام في غير كما في الغايات
ولشبه حسب بغير لانه لا يتعرف بالاضافة كغير تقول افعل هذا فحسبك اى فحسبك
وجاءني زيد لا غير اى لا غيره وانما حذف المضاف اليه من غير اذا كان مما لا يقع الجنس او مع
ليس لكثرة استعماله معهما وغير منصوب المحل في جاءني زيد ليس غير الخبرية ليس واسمه
مضمر اى ليس المجاء غير زيد وإلا غير مرفوع المحل اى لا احاشي غير زيد ومنذ ايضا
مما قطع عن الاضافة وبني فمنذ بفتح الفاء او بضمها مع ضم الطاء مشددة ومخففة ومفتوحة
الفاء ساكنة الطاء للزمان الماضي وعوض مفتوحة الفاء مثلثة اللام وقد جاء بضم الفاء

للمستقبل المنفي

غريب ايذانا به

وقد

وقد يستعمل قط بدون النفي لفظا ومعنى كقولك اراه قط اى دائما وقد يستعمل بدونه لفظا
لا معنى كقولهم رايت الذيب قط ومذهبه انهما مبنيا لحذف المضاف اليه منهما كما قيل لان قط
بمعنى زمن المضي وعوض بمعنى زمن الاستقبال وقيل لتضمنهما معنى من الابتدائية والى
لان المعنى في ما رايته قط ما رايته من اول زمان امكان الرؤية الى وقتنا هذا او منه فمذ ومنذ
فانهما مقطوعان عن الاضافة لقبل لان المعنى في ما رايته منذ يوم الجمعة اول المدة التي انتفت
فيه الرؤية يوم الجمعة وفي ما رايته مذ يومان جميع مدة انتفاء الرؤية يومان الا انه لما لم يذكر
المضاف اليه معهما ابدا لم يأتيا الا مبنيين ولما صح ذكر المضاف اليه في قبل واخواته جاءوا معربا
ومبنيا وفرقا بينهما للمشابهة بينهما حرفيا وبينهما اسميين لفظا ومعنى ويلزمان زمانا مفردا
معرفة ان كانا لاول المدة اى مدة الفعل الذي قبلهما مثبتا كان الفعل او منفيا وفي قوله مفردا
معرفة نظر لانه ليس بواجب ان يقع بعدهما وانما الواجب ان يقع بعدهما الزمان الذي دل
على تعيين المبدا سواء كان مفردا معرفة كما رايته مذ يوم الجمعة اى اول الوقت الذي
انقطع فيه الرؤية يوم الجمعة او مثنى معرفة كما رايته منذ اليومان للذان عاشرتنا فيهما
اذا لم يكن المدة مقصودا او يكون معناه من اول هذين اليومين الى وقتنا او نكرة موصوفة
كما رايته مذ يوم لعينني فيه واما النكرة المحضة فلا يجوز ان تقع بعدهما فلا يقال مذ وقت
لعدم افادته اذ كل احد يعلم ان ابتداء المعارفة كان في وقت ما او زمانا منعددا اى زمانا
فيه معنى العدد سواء كان مفردا او لا معرفة او لا ان كانا لجميعها اى لجميع مدة الفعل الذي
قبلهما كما رايته مذ يومان اى امد ذلك يومان واذا غلث ما رايته منذ يوم الجمعة كان معناه
منذ اثنتا عشرة ساعة كما تقول ما رايته منذ الشتاء ومذ المحرم اى مذ اربعة اشهر
ومذ ثلثون يوما والفرق بين هذا الوجه وبين ما اردت به اول المدة ان الرؤية في هذا الوجه
منتفية في جميع اجزاء يوم الجمعة واذا اردت به اول المدة كانت الرؤية منقطعة في يوم الجمعة
بعد ان تكون متحققة في جزء منه وهما مع ما مرفوعان على الابتداء وما بعدهما الخبر على الاشهر

ان يقع

وهو قول جمهور البصرية وذلك لان المعنى على ذلك اذ معنى ما رايته منذ يوم الجمعة ما رايته
اول انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومعنى ما رايته منذ يومان ما رايته وجميع تلك الانتفاء
يومان وانما لا يجوز عطف الجملة الثانية وهو منذ يوم الجمعة على الاولى وهو ما رايته وان جاز
العطف في الجملة المنسوخ لها لشدة ارتباطها بالاولى حتى صارتا كالجملة الواحدة وعند بعض اخر
منهم ارتفاعهما على الخبرية وما بعدهما مبتدأ وهؤلاء ان فسروهما باول المدة وجميع المدة
كما فسروهما البصرية بهما كان قولهم باطلا لانك اذا اقلت جميع المدة يومان كنت مخبرا عن الجميع باليومين
ولا نهما على هذا التفسير يكونان اسمين للزمان لا ظرفين ليكون تقديرها بصحيح تنكير المبتدا او الموقوف
وان فسروهما بظرف كما قيل في ما رايته منذ يوم الجمعة اي مع انتهاء الرؤية يوم الجمعة وفي ما رايته
منذ يومان اي بعد الرؤية بيومان فله وجه قامع نفسه من جهة المعنى والصحيح ان يقال
في توجيه اعرابهما ما قال بعض الكوفية وردوذلك ايضا عند سيبويه وهو انهما ظرفان زيدا
مضافان الى جملة مصرح بجزئيها نحو ما رايته منذ سافر وكقوله ما زال منذ عقدت يداه ازار
فسما دا دركل خمسة الاشبار او محذوف فعلها بشرط ان يكون فاعله وقتا يجاب به متى او كم فيجوز
التقدير في منذ يوم الجمعة ومنذ يومان وفي منذ يومان منذ كان يوم الجمعة ومنذ كان يومان وذلك لان
فيه اجراء منذ ومنذ في الاسمية على طريقة واحدة مع صحة المعنى وهو اولى من اختلاف الامة
الاستعمال وفيه تخلص من الابتداء بنكرة بلا مسوغ ان ادعى التنكير فيهما ومن تحويز غير
فصيح ان ادعى التحويز وفيه ايضا تخلص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابطة
ظاهرة ولا مقدرة ولا حاجة ايضا الى تقدير زمان مضاف ان وقع بعدهما مصدر او ان وقع
نحو ما رايته منذ سفر او سافر او انه سافر لان تقدير الفعل هنا مغن عن تقدير المضاف
والثاني وهو ما يلزم اضافته الى الجملة اذا وقع للزمان المستقبل اي لزمان من ازمنة
المستقبل مختصر من بوقوع حدث فيه مقطوع به في اعتقاد المتكلم سواء دخل على
المستقبل او لا ويختار بعدها الفعل اذا كان فيها معنى الشرط عند سيبويه والاخفش وعند
المبرد

يجب وجود الفعل بعدها لفظا او تقديرا وانما لم توجبا الفعل بعدها كالمبرد لانها ليست
بحرف في الشرط كان ولو بل هي متضمنة معناه تضمنا عارضا على شرف الزوال لانها موضوعة
للامر المقطوع المنافي للشرط الذي كان وجوده مفروضا ولذا لا يجزم مع تضمنها معنى ان
الشرطية بخلاف سائر الاسماء الجوازم المتضمنة معناه كمن وما واين فان تضمنها له صار بعد
العروض غير عارض لانها ليست للامر المقطوع ويختار بعدها المبتدا ان كانت للمفاجاة
لقصد ايقاع المخالفة بين اذا الشرطية بينها للمفاجاة وهي بالنسبة الى الاول قليلة ولذلك
اختار في الاولى اذا وفي الثانية ان وقد يجيء اذا المجردة الظرفية من غير معنى الشرط فيها كقوله تعالى
والليل اذا يغشى فانه لو كان في اذا هنا معنى الشرط لكان جوابها اما ما بعدها او مدلولا عليه
بما قبلها وليس بعدها ما يصلح للجواب لا ظاهرا ولا مقدرا لعدم توفر معنى الكلام عليه
وليس قبلها ما يدل عليه الا القسم وهي لا يصلح للجواب والا كان التقدير اذا يغشى الليل اقسم
فيلزم ان يكون القسم معللا بغشيان الليل وهو خلاف المقصود اذ القسم بالضرورة مجرد
حاصل وقت النطق بهذا الكلام وان كان نهارا لان القسم وهو انشاء ثابت مع اللفظ والمقيد
بقيد يتوقف عليه فلا يكون ثبوته مع اللفظ واذا هنا منصوب المحل على الظرفية والعامل فيه
مضاف مقدر قبل الليل اي بعظمة الليل وقت غشيانه والدال على المحذوف هو القسم واذا
للزمان الماضي سواء دخل على الماضي او لا ويختار بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم
طريان معنى الشرط فيه بخلاف اذا الا انه يستقبح مثل اذ زيد قام اي يستقبح وقوع
جملة اسمية خبرها فعل ماض بعد اذ لان خبر المبتدا من مظان الاسم او ما يضارعه
كالفعل المضارع الا اذا وقعت ضرورة الى العدول عن الاسم وعن مضارعه وذلك اذا اريد
الاخبار بقيام زيد فيما مضى ولا ضرورة هنا لان الغرض وهو الدلالة على المضي حصل
من نفس اذ بخلاف قولك زيد قام بغتة اذ فان هذا الغرض لا يحصل الا بالاتيان بالماضي
في الخبر ولان مدلول اذ وقام من زمان واحد وقد اجتمعا في كلام فلم يحسن الفصل بينهما ولذا
لا يقبح كان ذلك اذ قام زيد

الانشاء

اي بلفظ زيد

وتجئ اذ للمفاجاة ويختص حينئذ بالجملة الفعلية التي فعلها ماض ولا تخلو عن المبرد أن اذ
واذا اذا كانتا للمفاجاة كانتا ظرفي مكان وقال الزجاج انهما ظرفا زمان وقد يجري مجرى
التعليل في بعض المواضع من غير أن يخرج عن الظرفية وذلك لاستواء معناهما في نحو قولك
ضربته لإساءته وضربته اذ أساء لأنك اذا ضربته في وقت إساءته فانما ضربته فيه لوجود
اساءته فيه واخرجه بعضهم عن الظرفية وجعله كأن المصدرية وقد يجيئان اي اذا واذ
المحض الاسمية من غير معنى الظرفية فيرتفعان بالابتداء نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت
وقت قعود عمرو فاذا معناها مبتدأ وخبر نقر على ذلك سيبويه ونحو قوله تعالى اذا السماء انشقت
قال الله فانهم قالوا ان اذا في القرآن في اوايل السور منصوب المحل على انه مفعول به لاذكر
ظاهرا او مضمرا وكقوله عليه السلام لعائشة اني لاعلم اذا كنت راضية عني فان اذا هنا منصوبة
المحل على انها مفعول بها لاعلم والاصح انها يستفصح طرحهما اي طرح اذ واذا اللتين للمفاجاة
في جواب بينا وبينما بنى في الاصل مصدر بمعنى الخواء فتقدير جلست بينكما اي مكان فراقكما
وتقدير فعلت بين خروج زيد وعمرو لكن اي زمان فراقهما وهو لازم الاضافة الى المفرد فلما قصد
اضافته الى الجملة والاضافة اليها كالاضافة الى شبيهتها التي هي الالف واللام ليكون الالف واللام
على عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه انما توقف بها للوقف كما في انا وانظونا او زيدت بها الكافة لانها
تكف المقتضي عن الاقتضاء وجعل عند اضافته الى الجملة من الظروف الزمانية وان كان عند
اضافته الى المفرد يستعمل في الزمان والمكان كما ذكرنا لانه لا يضاف من المكان الا الى الجزء الآخر وقالوا
العامل في بينا وبينما جوابهما اذا كان الجواب مجردا من كلمة المفاجاة اعني اذا واذ وان لم يكن مجردا
عنها كان العامل معنى المفاجاة فتقدير بينا زيد قايم اذ رأى عمرو بينا زيد قايم اذا فاجأ فاندفع
عليه بين اوقات قيام زيد فاجأ عمرو اياه في مكان رويته او فاجأ نفاذا في مكان طلوعه عليه وليس
العامل هو الجواب لانه على زعمهم مجرور بالاضافة اذا واذ اليهما فلا تعمل فيه صلة المضاف اليه لا
يتقدم على المضاف والصواب ان يقال في بيان اعرابهما عند دخول اذا واذ في جوابهما ان اذا واذ

ان كانا ظرفي مكان كما هو مذهب المبرد كانا منصوبي المحل على انهما ظرفا مكان لما بعدهما ولا يجوز
على هذا القول ان تكونا مضافتين الى الجملة بعدهما لان ظروف المكان لا تضاف الى الجمل الا حيث وكان
بيننا وبينما ظرفي زمان لم يضافا فتقدير بيننا زيد قايم اذا راى هندا اي زيد هند ابين
اوقات تجدم قيام زيد في ذلك المكان اي في مكان قيامه وان كانا ظرفي زمان على ما هو مذهب الزجاج
كانا مضافتين الى الجملة بعدهما مجردتين عن الظرفية مرفوعي المحل على الابتدائية خبرهما بينا
وبينما فيكون التقدير على هذا وقت رؤية زيد هندا كائن بين اوقات قيامه وانما يستفصح
الاصمعي طرحهما لان الظاهر ان العامل في بينا وبينما هو الجواب كما في اذا الشرطية فيلزم تقدم
ما في صلة المضاف اليه على المضاف لان الجواب مضاف اليه لاذ واذا هكذا قالوا وفيه نظر
لان العامل مع وجود اذا واذ هو معنى المفاجاة او نقول ان اذا واذ ان كانا مكانيتين فلا نسلم
انهما مضافتان حتى يلزم تقدم ما في صلة المضاف اليه على المضاف وان كانا زمانيتين فلا نسلم
ان بينا وبينما محتاجتان الى الجواب حتى يلزم تقدم ما في صلة المضاف اليه بل هما مع ما عطف
على الخبر تركما قلنا وقبل انما يستفصح طرحهما لكثرة مجيء جوابهما بدونهما وفيه نظر لان
الكثرة لا تدل على ان المكثور غير فصيح وانما يدل على ان الاكثر افصح وانما ادخلنا في جوابهما الا
لما لزمت مضمون الجملة الثانية الاولى لزوم الجزاء للشرط اذ خلتا للدلالة على اقتران
مضمون الاولى بالثانية مفاجاة بلا تراخ فتكون الكثرة مع اللزوم وهما ان لم يتمحضا للاسمية
فعاملهما معنى المفاجاة ان كانا لها اي للمفاجاة وقد عرفت بيان ذلك في المثالين المذكورين
واعلم ان بعضهم قال انهما مفعول بهما للمفاجاة وقيل بل ظرف له ولا يكونا للمفاجاة بل للشرط
فجوابهما عاملهما نحو اذا جاء زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه واما اذا تمحضتا
للاسمية فلا يكون عاملهما معنى المفاجاة ولا جوابهما بد ان يكون عاملهما على حسب اعتبار اعرابهما
كما مر فان العامل في لما جوابه فتقدير لما جاءني اكرمته اكرمته وقت مجيئه وهو اي لما
مضافة الى الفعل الماضي لفظا ومعنى لوقوع شيء وهو الجزاء لوقوع غيره وهو الشرط اي يكون مضمون الجزاء

واقعا لوقوع مضمون الشرط سواء كان المضمونان مثبتين او منفيين او احدهما
مثبتا والاخر منفيا وهو اسم عند ابي علي وكلام سيبويه محتمل ازمان لما لوقوع الامر
لغيره وانما يكون مثل لو مشبها بلو ولو حرف فعال ابن خروف فالما حروف وحمل
كلام سيبويه على انه للشرط في الماضي كلو ولذا لا يتبع بعدها الا الفعل الماضي الا ان لو لانتفاء
الاول لانتفاء الثاني ولما للثبوت الثاني لثبوت الاول والثالث وهو ما يتضمن معنى المتملكن
من الظرفية معنى للزمان وان للامكان حال كون هذه الكلمات الثلث شرطا واستفهاما
تقول متى كان ذلك ومتى تاتني اكرمك وان كنت وان تجلس اجلس وانى بجئ الثلثة معان
بمعنى كيف كقوله تع انى تؤفكون وبمعنى اين على ضرب من المجاز اذ لا يراد به المكان حقيقة
لا يقال ان زيد كما يقال اين زيد وانما يراد به ما يراد من قولهم من اى وجه نلت ما نلت
كقوله تع انى لك هذا اى من اين وبمعنى متى وقد ادل قوله تع انى شئتم على الاوجه الثلثة
واذا كانت للشرط كانت بمعنى اين لا غير كقوله فاصبحت انى تاتها فلبس وايان للزمان تع
ولا يستعمل الا فيما له شان نحو ايان يبعثون وايان يوم القيامة وليس المحال حال كونهما
استفهاما فان ايان لا يستعمل الا للاستفهام عن الزمان كما ان كيف لا يستعمل الا للاستفهام
عن حال الشئ واختار المصنف هنا مذهب الاخفش فانه قال ان كيف من الظروف لانه بمعنى
على اى حال والجار والمجرور والظرف متقاربان ولهذا يعرب الجار في قولك كيف زيد ضاحكا
وقال سيبويه هو اسم مبهم غير ظرف بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم
ولو كان ظرفا لابدل منه الظرف كما في متى نحو متى جئت ايوم الجمعة ام يوم السبت ومحل كيف
الرفع على الخبرية ان كان الواقع بعده اسما مفردا نحو كيف زيد والنصب على الحال ان كان
جملة اسمية او فعلا ناقصا ليس من افعال القلوب نحو كيف زيد فاعد كذا او كيف فعل زيد كذا
اى على اى حال فعل وجاز ان يكون منصوبا على المصدر اى اى فعل قبيحا او حسنا فهو
سوال عما عرض للفعل لا عن حال الفاعل وعلى الخبرية للافعال الناقصة او على المفعولية
لافعال القلوب

ان كان مخلانا قصا او فعلانا ما من افعال القلوب نحو كيف كان زيد وكيف علمت زيدا وهي اللفظة
مبنية لتضمنها معنى حرف الشرط او حرف الاستفهام والان لزمان يقع فيه كلام المتكلم والمصنف هنا
اختار مذهب ابي علي فانه قال بنى الان لتضمنه لام التعريف واما اللام الظاهرة فليست للتعريف
اذ شرط لام التعريف ان يدخل على النكرات فتعرفها والان لم يسمع مجردا عنها وفيه نظر لجواز
ان يكون تعريفه بكونه علما لجنس زمان الحاضر لا لانه متضمن للام التعريف مع ان تضمن
اسم معنى حرف للاختصار مناف لزيادة ذلك الحرف فيه وقال سيبويه والاخفش والمازني والزجاج
بنى لمشابهته اسم الاشارة لان قولك الان معناه هذا الوقت وقال السيرافي بنى لمشابهته
الحرف بلزومها اصل الوضع وتبرئه واحدة فانها لا تثنى ولا تجمع ولا تصغر وبكونه الاستعمال
مع لام التعريف فلم يتصرف فيه شابه الحرف ومن اصناف الاسم المعرفة والنكرة المعرفة
ما وضع لشئ بعينه اى الواضع ووضعها لوطلق على شئ معين تعينا شخصيا او نوعيا سواء كان
ذلك الشئ المعين مقصود الواضع في حال وضعه كالاعلام او لا كغيرها من المعارف وليس المراد
بقوله بعينه ان الواضع قصد في حال وضعه واحدا معينا والا لم يدخل في التعريف الا الاعلام
وهي المضمرة وقد تقدم ذكرها وهو على ثلثة اقسام المتكلم والمخاطب والغايب الذي تقدم
ذكره وانما كان الضمير الغايب نحو جاز زيد فضربته معرفة وان كان عايدا الى نكرة لان هذا
الضمير لهذا الرجل الحاضر دون غيره كالمعرف باللام المعهود فانه معرفة وان كان الموصول
اليه نكرة والعلم وقد تقدم ذكره والمبهم وهو اسم الاشارة والموصول وانما سمي كل منهما
مبهما لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب لان حضور
المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشارا اليها وكذا الموصول من دون الصلة مبهم عند المخاطب وانما
كانا معرفتين اما اسم الاشارة فلان الاشارة الحسية يفيد التعريف لاجل ان كل اسم الاشارة يشير
الى شئ معين بحضرته واما الموصول فلان وضعه على ان يكون المتكلم بطلقه على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه
بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له وهذه علامة المعرفة ولا يلزم من تعريف الموصول بصلته وقوع

ان قيد بعض الفرق بين الضمير الذي يعود الى معرفة
وبين الذي يعود الى نكرة ملتبس لا وجه لهذا التقييد
بنكرة فان ضمير الغيبة الذي يعود الى نكرة معينة كقولك
جاءني رجل فضربته فان ضمير الغيبة هنا أفادت التعريف لتذكر
عرفة بعض التعريفات فان اختيارك هذا سابقا يقرر ما
هنا انتهى

وهو جملة تعريف النكرة الموصوفة بالجملة بها لان الموصول انما يتعرف بها لانه وضع معرفة مشارا به الى معهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته ووضع النكرة ليس كذلك فاذا قلت لقيت من ضربته كان معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا اذا كان من موصولا وان كان موصوفا كان معناه لقيت انسانا مضروبا والمعرف وسيجيء بيانه في بحث حرف التعريف والمعرف بحرف النداء كقولك يا رجل وانما يتعرف المنادى بحرف النداء مع القصد لانه اذا قصد قصدته بعينه وجب ان يدخل في حد المعرفة وقيل تعريفه بحرف حذف لفظا وبقي معنى والمضاف الى احدها اى احد هذه الخمسة غير النداء ومعنى احترازا عن المضاف لفظا فان المضاف بالاضافة اللفظية لا يتعرف وكذا لا يتعرف المضاف بالاضافة الحقيقة اذا كان متوغلا في الابهام نحو مثلك وغيرك وقد عرفت ذلك في باب الاضافة وما تقدم في الذكر هنا اعرف على الاعرف خلافا للكوفية فان العلم عندهم اعرف من المضمر لان مدلول العلم معتبر بالوضع والاستعمال بخلاف مدلول المضمر فانه غير معتبر بالوضع مما تأخر ولا ما المضمر اعرف المعارف واما المتكلم والمخاطب فظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ ينشر يجعله بمنزلة وضع اليد عليه ثم العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم معين بحيث في اسمه ما يماثله عند الوضع وعند المستعمل ومدلول اسم الاشارة عند الواضع غير معين بالمعنى المذكور معين عند المستعمل بسبب اقترانه بالاشارة الحسية ثم اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام ومن الموصول ايضا كذا قال سيبويه لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين ومدلولهما انما يعرف بالقلب لا بالعين ففي حكمه بان مطلق المبهم اعرف من المعرف باللام نظر لان الموصول احد قسمي المبهم وهو المعرف باللام متساويان في التعريف لما ذكرنا الآن والمضاف الى احد هذه الخمسة يعتبر تعريفه في القوة والضعف بحسب المضاف اليه فيكون المضاف الى المضمر اعرف من المضاف الى العلم والمضاف الى العلم اعرف من المضاف الى المبهم وعلى هذا القياس

وعند

124

وعند سيبويه تعريفه مثل تعريف المضاف اليه في القوة والضعف وعند المبرد تعريفه انقص من تعريف المضاف اليه لانتسابه التعريف منه ولان المضاف الى المضمر لا يوصف والموصوف المضمر نحو رأيت غلامه الظريف وعند سيبويه الظريف بدل لا صفة واعرف المضمرات المتكلم ثم المخاطب لاستحالة الاشتباه في الاول اى في المتكلم لعدم مشاركة غيره اياه ولدلالته على المراد به بنفسه وبمشاهدة مدلوله لانك اذا قلت أنا لم تلتبس بغيرك وقلته او قلته الا الاشتباه في الثاني اى المخاطب لانه قد يحصل فيه الالتباس اذا قلت انت وحضرتك اثنان يحتمل ان يكون كل منهما مخاطبا لكنه اعرف من الغائب لدلالة المشاهدة عليه دون ضمير الغائب والعلم ما وضع لشيء لا بعينه اى شيء غير معين اى التعيين غير شرط فيه لا ان عدم التعيين شرط فيه كخورجل فانه موضوع لكل فرد من افراد هذا الجنس على البدل وهو اسم لما ينكر كالطلبة اسم لما يطلب وهو الحاجة والحاجة امر انتزاعي ايضا يعرض اكثر من يعرض كما في قولنا شيء وموجود وجسم وحيوان وانسان ورجل المؤنث ما فيه علامة التانيث لفظا نحو جارية او تقديرا نحو عين فان التاء فيه محذوف وهي اى علامة التانيث التاء وهو نوعان في آخر مفتوح ما قبلها لفظا او تقديرا بان قلب في الوقف ها نحو ضاربته وفتاه والالف الزائدة مقصورة او ممدودة والياء على رأي فان بعضهم جعل الياء في هذيا امة الله علامة التانيث وبعضهم منهم قالوا الياء في هذيا بدل عن الهاء في هذه او يكون ذي مع الياء كلمة وضعت للمونث ثم ادخلت عليها هاء التنبيه لانها لو كانت الياء للتانيث لزم ان يطرد زيادتها في غير هذا الكلمات كفي سائر العلامات والمذكر بخلافه اى بخلاف المونث وهو الذي لا فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وانما قدم المونث في الذكر مع ان المذكر بالتقديم اولى لكونه اصلا ليشمل الفهم وذلك لانه لو لم يعرف اولا علامة التانيث لتوقف فهم المذكر على معرفة المونث ولان تعريف المونث بامر وجودي وتعريف المذكر بعدمي ومعرفة الملكة مقدمة على معرفة الا وانما كان اصل الاسم التذكير لان كل من المذكور والمونث يطلق على شيء وشيء مذكر في لغتهم ولان المذكر غير محتاج الى علامة

عدام

بكون

شيء

الموصوف

والمونث محتاج اليها وغير المحتاج اصلا بالنسبة الى المحتاج والتانيث اى المونث حقيقي ان كان
بازايه ذكر سواء كان فيه علامة التانيث كامراة اولا كهند وقوله من الحيوان احتراز عن
نحو النخلة فانها وان كان بازايها ذكر لكن تانيثها ليس بحقيقي وعنى اي غير حقيقي ان لم يكن بازايه
ذكر من الحيوان سواء لم يكن بازايه شئ اصلا كعين او كان بازايه شئ ولكن لا يكون ذلك الشئ من
الحيوان كظلمة فان بازايها شبأ وهو النور ولكنه ليس من الحيوان او كان بازايه شئ من
الحيوان ولكنه ليس ذلك الشئ الذكر منه نحو الحمامة فانه لواحد من الحمام فان كان ذلك
الواحد ذكرا كان الحمامة مونثا لفظيا وان كان مونثا كان الحمامة مونثا حقيقيا لان بازايه
ذكرا من الحيوان على التقدير الثاني بخلاف التقدير الاول فان بازايه شئ من الحيوان واذا
اسند عامل مستتر سواء كان فعلا او صفة مشتقة الى ظاهر الحقيقي غير الجمع فالعلامة
واجبة ليعرف ان فاعله مونث وانما الحق العلامة بالعامل مع ان المونث هو الفاعل للاتصال
بين العامل وفاعله وقوله مشتق احتراز عن نحو مررت برجل اسد امه فانه لا يجب الحاق العلامة
باسد وان كان مسندا الى ظاهر الحقيقي لانه غير مستتر وقيد عن قوله ان ليس مزاولا فعال
المدح والذم لان نحو نعم وبئس لا يسمى مشتقا لعدم ظهور اشتقاقه من اصل ولم يقع فصل
بينهما اي بين العامل وبين ظاهر الحقيقي وكان عليه ان يقول ولم يكن الحقيقي من البهائم فانه
لا يجب الحاق العلامة عند الاسناد الى الحقيقي من البهائم لانها لا يتميز بعضها عن بعض لاتحادها
في الصورة الاعتبارية في الصوت ولا يقصد تانيثها وتذكيرها فصار الحقيقي في الادمي فاشبه غير الحقيقي وانت بهما
اي في العامل من افعال المدح والذم والعامل الواقع بينه وبين ظاهر الحقيقي الفصل وفي
ظاهر جمع سواء كان جمع مذكر غير سالم او جمع مونث وسواء كان المونث حقيقيا او
غير حقيقي والصواب ان يقال بدل قوله لم يجمع بالواو والنون غير الجمع المذكر السالم فانه
لو جمع بالواو والنون ولم يكن الجمع المذكر السالم يجوز الحاق العلامة بعامله نحو سنرون وبنون
اما اذا كان الجمع المذكر السالم فانه لا يجوز الحاق العلامة بالعامل المسند اليه وفي ظاهر

وظاهر مونث مونثا غير سالم لكن المونث غير حقيقي نحو طلحة اي مما فيه علامة التانيث
وكان علما لمذكر حقيقي فانه كزيد لا يجوز الحاق العلامة به فلا يقال قامت طلحة ولا طلحة قامت
لان التذكير الحقيقي الطارئ عليه منع من اعتبار حال تانيثه في غيره وهو لحوق العلامة بعامله
وقوله بالاخبار خبر قوله انث اي انت مخير بين الحاق العلامة وتركه في هذه الصور الخمس
الخ في افعال المدح والذم وكذا في فعل التعجب فلمشابهتها بعدم الحروف فجاز ترك الالحاق
ايضا كنعم المراة هند واكرم بهند وامامع الفصل فلانه اذا بعد الفاعل عن عامله
ضعف قوته في استدعاء الحرف الذي هو بمنزلة الجزء فحضر الفاعل اليوم امراة الا اذا كان المونث الحقيقي
منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سمي به امراة فانه مع الفصل يجب ايضا الحاق
علامة التانيث بفعله نحو قالت اليوم زيد للفرق بين المذكر والمونث واما من ظاهر
الجمع المذكر فلانه في حكم المونث غير الحقيقي لانه مونث لكونه مؤولا بالجماعة وفي المسند الى
ظاهر غير الحقيقي لا يجب الالحاق كما سيجيء فيجوز ترك العلامة وان كان جمع مونث حقيقي
نحو قال نسوة لان التانيث الطارئ عليه وهو كونه في تاويل الجماعة ازال التانيث الحقيقي
كما ازال التذكير الحقيقي في نحو رجال وانما يبطل الجمع المذكر السالم التذكير الحقيقي وابطل
الجمع المونث السالم التانيث الحقيقي نحو الهندات لان لفظ المفرد في الجمع المذكر السالم باق
في الامر العام بلا تغيير بخلاف نحو الهندات فانه يتغير مفرده اذا كان ذا علامة اما بحذفها
اذا كانت تاء نحو الغرفات او بقلبها الفا او واوا ان كانت الفا نحو الجعليات والصحراوات
ولانه يطرد تغيير عين فعلة مسكنة الفاء ساكنة العين نحو تمرات وغرفات وكسرات
والتغيير سواء كان بالحذف او بالقلب او بتغيير العين نوع من التكسير وحمل عليه ما كان التاء
فيه مقدرة لان المقدر كالظاهر عندهم واما مع ظاهر المفرد المونث غير الحقيقي
وكذا مع ظاهر مثناه فلان تانيثه لما كان ضعيفا لكونه مونثا غير حقيقي لم يؤنث تانيثا
بليغا مع ان ظهور لفظ المونث دال على تانيثه فلا يجب الحاق العلامة بل يجوز نظرا الى مجرد
تانيثه

وان اسند العامل المشتق الى مظهر ضمير اى المؤنث المفرد سواء كان حقيقيا اولا او الى
مظهر ضمير المثنى سواء كان حقيقيا اولا فالعلامة باد ل عامله المشتق او باخر واجبة
نحو المراة حضرت او تحضر او حاضرة او حراء والمرتان حضرتا او تحضران او حاضرتان
او حمراوان والشمس طلعت او تطلع او طالعة وانما يجب العلامة لخفاء الضمير المتصل
المرفوع مع فوات صيغة المؤنث الظاهرة الدالة على تانيثه وكان عليه ان يقيد العامل
المشتق هنا بغير المتكلم المضارع وبغير فعل الامر وان يقيد الضمير بالمتصل لانه لو كان
العامل فعل الامر لالتحق العلامة به نحو يا امراة اضربي ويا امراتان اضربا وكذا الالتحق
بنحو قول المراة انا افعل وكذا لا يجب الالحاق مع الضمير المنفصل لان حكمه حكم الظاهر
لاستقلاله وهو اى العلامة او واو الضمير في الفعل وهو اى العلامة او صيغة الجمع المذكر
سواء كان مختصا بالمذكر كضاربون او مشتركا بينه وبين المؤنث نحو ضراب وغيب اى في
غير الفعل من الصفات المشتقة ان كان الضمير لجمع مكسر احتراز عن الجمع المصحح فانه لا يجوز
فيه الحاق العلامة لا تقول الزيدون فعلت لما ذكرنا من بقاء لفظ المفرد فيه ولانه
لما اختص بالعقلاء صار له نوع شرف فلا يؤنث لان فيه نوع نقص مذكر يعقل تقول في الفعل
الرجال فعلت وفعلوا اما الالف والتاء فلان الرجال مؤنث كما عرفت واما الحاق واو
الضمير فلكونه مسندا الى ضمير جمع مذكر عاقل لا يجوز الرجال فعلن لان النون ضمير المؤنث
في الاصل المذكر الحقيقي العاقل فاعطوا الواو بازائه وقد اجري على نهج المؤنث بالمشابهة
من حيث الجمعية فاقتصر على ان اجوز فيه تانيث الواحد ولم يجوز تانيث الجمع لئلا يلزم
خروجه المذكر الحقيقي عن اصله من كل وجه وتقول في غير الفعل الرجال فاعلة او فاعلون
او فعال وانما جعلوا الواو للمذكر العاقل والنون لغيره للفرق بينهما ولم يعكسوا لان الواو
من حروف المد واللين فهي بالعقلاء اقعد من الحروف الصحيحة فيكون جعلها للمذكر
العاقل اولى اى العلامة او النون في الفعل او اى العلامة او صيغة جمع غير الواو والنون في
غير

اى في غير الفعل من الصفات المشتقة ان كان الضمير لجمع مؤنث سواء كان عاقلا اولا او جمع
مذكر مكسر لا يعقل يعود في الفعل النساء والعيون والايام فعلت او فعلن اما الالف والعلامة
فلما قلنا من ان الجمع مؤنث واما الالف والنون فلانه ضمير الجمع المؤنث وانما جاز الايام فعلن
مع انه جمع مذكر لانه ليس له اصل في التذكير كالرجال فاجري على سنن المؤنث وتقول
في غير الفعل النساء العيون والايام فاعلة او فاعلات او فواعل او فعال ولا يجوز فاعلون
لاختصاصه بالمذكر العاقل وما جاز فيه العلامة لزم الاتيان به من غير فصل لظاهر الجمع
غير السالم وظاهر غير الحقيقي من المفرد والمثنى فالاحسن عدمها اى عدم العلامة مع
وجوده اى وجود الفصل كقوله تع فمن جاءه موعظة من ربه لانه اذا ترك العلامة بغير
الفصل من غير فصل في الفصل يحسن لاستحالة ولما لزم فيه العلامة من غير الفصل كظاهر
المؤنث الحقيقي فالاحسن وجودها مع وجوده لان الاحسن اكثر مناسبة مع الوجود
واقرب منه عند وجود ما يقتضي عدم الوجوب وما فرق بينه وبين ولحله التاء نحو
النخل والتمر يذكر لان لفظه مذكر كقوله تع اعجاز نخل منقعر ويؤنث لانه في المعنى جماعة
كقوله تع اعجاز نخل خاوية ويجري واحدا على المذكر بالتاء اى لاستواء المذكر والمؤنث في
لفظ المفرد من هذا الباب فيقال حمامة وديجاجة وشاة للمذكر والانثى من غير اسقاط
التاء المذكر ليلا يلتبس المذكر على تقدير حذف التاء منه بالجمع لانه يقال للجمع حمام فلو
قيل للمذكر ايضا حمام لزم الالتباس لانه يميز المذكر هنا بهذا السبب عن المؤنث لا بالتبيين
بالصفة وشبهها كالحال والخبر قال يونس اذا اردت الدلالة على الذكورة قلت هذه شاة
ذكر وحمامة ذكر ودجاجة ذكر وهذه الحمامة ذكر او الحمامة ذكر ومن ثمة اى من اجل
جري واحد على المذكر بالتاء لا دليل على ان النملة في قوله تع قالت نملة انثى لجواز ان يكون
لحوق التاء بقالت لاجل لفظ نملة فان لفظها مؤنث ومعناها محتمل لانها لكونها انثى وهذا
رد من ابن الحاجب على الامام ابي حنيفة رضي الله عنه على ما روي ان قتادة دخل الكوفة والتقى

عليه الناس فقال سلوا عما شئتم وكان ابو حنيفة حاضرا فقال سلوني عن نملة سليمان
عليه السلام اكان ذكرا ام انثى فنبا لي فاخم حمال ابو حنيفة كانت انثى ولو كان ذكرا لقال تعالى
قال نملة وقال ابن الحاجب والذي يدل على انه لا دليل في الاية على ان النملة انثى قولهم بالاتفاق
هذه حمامة ذكر ولو كان التانيث فيه قالت ليس الا لان الفاعل انثى لم يجز ان يقال هذا حمامة
ذكر فالذي جوز الاتيان باسم الاشارة المؤنث المجرد من هذا الباب مع التصريح بالتذكير
يجوز الاتيان بعلامة التانيث وان كان مذكرا وقال ايضا وقد اورد على ذلك لزوم قالت طلحة
وشبهه لان التانيث ملفوظ فيه وقد الا يلزم لما ذكرنا من الاتفاق على تجويز هذه حمامة
ذكر ونحن سنتكلمون على امتناع هذه طلحة فدل ذكر ذلك على الفرق بينهما والسر في ذلك ان طلحة
علم قصد فيه الاخبار عن موضوعه وجعله لمن هو له فصار التانيث نسبيا منسيا فاعتبر
المعنى وليس كذلك باب شاة وقال بعض فضلاء ما وراء النهر انا اعتراض ابن الحاجب ليس
بشيء اذ لو كان جائزا ان تؤتى بتاء التانيث في الفعل مجرد كون التانيث في الفاعل المذكر
الحقيقي لكان ينبغي ان يقال جاءني طلحة وعلى المذهب المنصور لا يجوز ذلك وجوابه في الشرح
عن ذلك بقوله وليس ذلك كتانيث اسماء الاعلام فانها لا يعتبر فيها الا المعنى دون اللفظ
خلافا لبعض الكوفيين والسر فيه هو انهم نقلوها عن معانيها الى مدلول اخر فاعتبروا فيها
المدلول الثاني ولو اعتبروا تانيثها لكان اعتبارا للمدلول الاول فينعدم المعنى فلذلك لا يقال
اعجبتني طلحة تناقض مخصر وتعاند صريح وكانه شيء مما مضى في صدر كتابه من قوله فان
شيء به مذكور فشرطه الزيادة فلا يخفى على من له ادنى مسكة ان عطف مع ان علامة التانيث
فيها مقدرة فالعلمية لا يمنعها عن اعتبار تانيثها حتى يمنع من الصرف فكيف يمنع العلمية
عن اعتبار التانيث في طلحة مع ان علامة التانيث فيها لفظية فاذن ليس طرح التاء عن الفعل
الا لان التاء انما جاءت بها علامة لتانيث الفاعل وهنا مذكر حقيقي وكذا النملة لو كان
مذكرا لكان هو مع طلحة حذف العدة بالعدة هذا آخر كلامه وفيه نظر لانه لا يلزم من
اعتبار تانيث

نحو طلحة لمنع صرفه وهو حالة مختصة به اعتبارا تانيثه في غيره وهو لحوق علامة التانيث
بعامله نعم كلام ابن الحاجب ممنوع ولكن بوجه اخر لا بما ذكر فان هذا الفاضل وهو ان لا تم
اتفاقهم على تجويز هذه شاة ذكر لان ابن السكيت قال تقول هذا بقرة اذا عنيت ثورا
فان عنيت به انثى قلت هذه بقرة والحاصل ان الملحق به تاء التانيث للمتصف على الواحد
نحو حمامة وحمام لا خلاف في انه يطلق على المذكر والمؤنث وانما الخلاف في ان ذو التاء اذا اطلق على
المذكر الحقيقي هل يجب تذكيره كما يجب تذكير طلحة ففيه خلاف ذهب ابن الحاجب و
والمصنف الى انه لا يجب والاولى ان يقول انه يجب لان اصل التاء ان يكون للمؤنث ولما طرأ
عليه التذكير الحقيقي بسبب اطلاقه على المذكر الحقيقي مع ذلك من اعتبار تانيثه في غيره
من الفعل والصفة والخبر لان الطارئ اذا زال حكم المطروء عليه مع رعاية الفرق بين
المذكر الحقيقي وغيره والتاء معتبرة في المؤنث الذي ليس فيه لفظه علامة تانيث ه
والتقدير مخصوصة بالتاء بين علامات التانيث لا سيما اذا الاتيان بها في كل مصغر
فلاني فعلم انها مقدرة ومرادة اذ لو لم تكن مرادة لما جاز الاتيان بها في كل التصغير لان
التصغير لا يرد شيئا لم يكن قياسا اي تقديرا قياسا في نحو حايض ان اريد الثبوت
اي ان اريد بالحايض التي ثبت لها الحيض واستمر بنا ويل انسان او شيء حايض عند
سيبويه واذا جاز تانيث المذكر بتاويل التانيث نحو انثة كناية عن ذكر المؤنث بتاويل
التذكير او على معنى النسبة عند الخليل لان فاعلا يجيء للنسبة نحو تامر ولابن
اي ذو تمر وذو لبن لذلك امرأة حايض بمعنى ذات حيض وما كان على معنى النسبة
فقياسه ان يؤتى بغير تاء لان التاء انما دخلت في هذا الجنس حملا على الفعل فاذا لم يكن بمعنى
الحدوث لم يكن معنى الفعل الذي معناه الحدوث فلم يحمل عليه للفرق بينهما هذا النوع من
الصفات وبين ما يجري على الفعل لفظا ومعنى وقول الخليل اقيس لانه رد الى معنى يقتضي
حذف التاء وما ذكره سيبويه تاويل بعيد ليس فيه معنى يقتضي حذف التاء. لا تفاهم على ان

حذف التاء

انما يكون اذا اريد الثبوت دون الحدوث وهو انما يصح على قول الخليل لا على قول
سيبويه لان التأويل ما نسان كما في الثبوت يمكن في الحدوث وليس عدم الظهور اي
ظهور التاء في هذه الصفة للاختصاص اي لاختصاص هذه الصفة بالمؤنث كما قال
الكوفية ان كل صفة لا يشارك فيها المذكر المؤنث كحبلى فرط لا بد فيها التاء لعدم الاحتياج
الى الفرق لاختصاصه بالنساء الحي خلاف ذلك فرد او عكسا اي لجي عدم الظهور مع عدم
الاختصاص ومجيء الظهور مع وجود الاختصاص لجريان الضامر على الناقة والجمل تقول
ناقة ضامر وجمل ضامر وكذا يقال امراة عاشق ورجل عاشق فلو كان سبب عدم الظهور
اختصاص الصفة بالمؤنث لوجب ان لا يجوز ناقة ضامر وفيه نظر لانه انما يلزم منهم هذا
لو عتبروا وليس كذلك لانهم انما علوا اخوتها بفرد طامث وكجريان الموضعة على المراة
كقولهم هذا رجل موضعة فلو كان الاختصاص سببا لعدم الظهور وجب ان لا يظهر
التاء في موضعة لاختصاصها بالمؤنث وفيه نظر لانهم انما جعلوا الاختصاص سببا
مجوزا لعدم الظهور لا موجبا فلا يلزم من اختصاص الموضعة بالمؤنث وجوب عدم
الظهور وانما يلزم جواز عدم الظهور وهو حاصل لانه كما جاء موضعة جاء ايضا
موضع كقول امرء القيس فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع وان اريد الحدوث اي ان اريد
بنحو الحايض التي يحدث لها الحيض فالظهور اي ظهور التاء واجب وذلك لان الاصل في اثبات
التاء الفعل لان الحاق التاء لاجل تانيث الفاعل واصل الفاعل ان يكون للفعل فاذا وافق
الصفة الفعل لفظا باعتبار الموازنة ومعنى باعتبار الحدوث والتجدد الحقت التاء لها لمشابهتها
الفعل لفظا ومعنى وحايض هنا كذلك لانه جار على فعله في الحركات والسكنات وموافق له
في معنى الحدوث والتجدد والتاء مقدرة في سماع نحو العرب والارض مما يعلم تانيثه بظهور
التاء في تصغير كواريضة او في صفته كواريض منقلة او في فعله كنحو بطلت الارض ومما يستوي
فيها اي في المذكر والمؤنث فعول ومفعال ومفعيل وفعيل كنحو امراة صبور ومطعان ومطعين
ومسكين وقتيل

وذلك

126

وذلك لعدم مشابهة هذه الابنية الاربعة الفعل لفظا لعدم جريانها عليه في الحركات
والسكنات ومعنى لعدم دلالتها على الحدوث واحترز بقوله بمعنى مفعول عن فعيل بمعنى فاعل
فانه يلحق التاء به وذلك لان الفعل هو الاصل في الحاق العلامة به وفعيل بمعنى فاعل اقرب الى الفعل
من فعيل بمعنى مفعول لان الفاعل اقرب الى الفعل من المفعول فالحق التاء بما هو اقرب ولم
يلحق بما هو بعد فرقا بينهما وقد يشبه به اي بفعيل بمعنى المفعول ما هو بمعنى فاعل من فعيل
فلم يلحق به التاء لموافقته له في اللفظ كما ان رحمة الله قريب من المحسنين وقيل ان قريبا هنا
ظرف لان رحمة مصدر والمصدر المؤنث يجوز تذكير حملا على لفظ اخر في معناه فالرحمة بمعنى
الترحم او لان في الكلام حذفا اي ان رحمة الله شيء قريب او اثر رحمة الله قريب واما قوله في
كل نفس بما كسبت رهينة فلم يؤنث لانه ليس بمعنى المفعول بل هو اسم بمعنى الرهن كالشتيمة بمعنى
الشتم والاكثر ان يلزم التاء الكلمة اي كلمة فعيل بمعنى الفاعل فيحتاجون الى ما قلنا من التاويلات
في قولهم ان رحمة الله قريب والقليل منهم على انه لا يلزمها التاء فلا حاجة على قولهم الى التاويل
ويروى والاكثر ان لا يلزم التاء الكلمة وعلى هذا فهذا حكم لتاء التانيث بعد الفراغ من
احكام المؤنث وهو ان الاكثر ان لا يكون التاء لازمة والكلمة لا تتبع على التاء كما في التانيث
بل يكون وجودها كعدمها في الاحكام ويكون في حكم المنصرف لان وضعها على التجرد في الفرق
بين المذكر والمؤنث فقولهم وعلاوة قليل والقياس ان يقال عبائة وعلاءة بالهمز

اسمي العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء فالواحد على هذا الاصطلاح عدد لانه يقع
جوابا عن سوال كم وليس بعدد عند المحاسب والمزاح خارج عن التعريف لانه انما وضع لآلة
يعرف باستعمالها كمية احاد الاشياء اصولها التي يرجع اليها غيرها من اسمي العدد اما
بالتثنية كما يثنى والفيز او بالجمع جمعية كالاف ومايات ومييثن او بصوغ الى العشرين
الى تسعين او بالتركيب كاحد عشر او بالعطف كاحد وعشرين اثنا عشر كلمة واحد
الى عشر وماية والف فطرف الثلثة الى العشرة سواء عطف عليه شيء لفظا او تقديرا او لا حال
كون العشرة

عبائة ع

اسماء اعداد

غير مركبة يذكر ويؤنث على العكس اى على عكس تذكير غير الاعداد وتانيثها فيلحق التاء بالمذكر
ويسقط عن المؤنث لان اصل العدد من الثلثة الى العشرة بالتاء لان ما فوق الاثنين
من العدد موضوع على التانيث في اصل وضعه حيث كان عبارة عن مطلق العدد كخمسة
ضعف ثلثة لان كل جمع انما يصير مؤنثا بسبب اعتبار كونه عددا فوق الاثنين فتانيث
العدد باعتبار نفسه اولا ثم لما حصل طريان معنى الوصفية على الاعداد بواسطة غلبة
التذكير بها عن المعدودات الابدي ان معنى جاءني رجال ثلثة رجال معدودة بهذا العدد
اجريت مجرى الصفات المشتقة في اطراد الفرق بين المذكر والمؤنث والمذكر اول لانه
اصل والمؤنث فرع كما عرفت فيما لا ينصرف فان كان موصوفها جمعا مذكرا كان تانيثها على
الاصل لكونها صفة للجمع المؤنث وان كانت مضافة الى موصوفها وهو الاكثر كثلثة رجال
صارت تابعة للمضاف اليه في التانيث لان المضاف اليه هو الموصوف في الاصل ثم لما وصلوا الى
جمع المؤنث وكرهوا الفاء الفرق لا يجوز زيادة تاء اخرى لامتناع اجتماع علامتي التانيث
في كلمة واحدة لزم حذف التاء وابقاء كان الاكثر فيها الاضافة لرعاية اصلها لكونها الفاظا
جامدة لا دلالة لها على معنى الوصفية باصل الوضع ولحصول التخفيف بحذف التنوين بسبب
الاضافة فيما فيه كثرة الاستعمال واعلم ان اعتبار لحوق التاء بعدد الاعداد وعدم لحوقها
انما يكون بالنظر الى واحد المعدود لا الى لفظ المعدود فان كان المعدود جمعا وواحده
مؤنثا غير العلم حذفت التاء منها كثلث نسوة وعيون وان كان مذكرا اثبتت التاء
سواء كان في لفظ الجمع علامة التانيث كاربعة حمامات في جمع حمام او لم يكن وان كان المعدود
صفة قائمة مقام الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة كقوله تعالى فله عشر امثالها
فانك حذفت التاء عما مع ان المذكور المراد به الامثال الحسنات اى عشر حسنات
امثالها وان لم يكن المعدود جمعا بل اسم جمع او اسم جنس فان كان مختصا بجمع المذكر
كالقوم كان حكمه حكم جمع المذكر وان كان مختصا بجمع المؤنث كان حكمه حكم ثلثة مخاض

لانها بمعنى الحوامل من النوق ويجوز كسر شيئ العشرة المركبة في المؤنث كثلث عشرة عند
تميم ليلا يلزم توالي اربع فتحات في كلمة واحدة ومع عشرة مع امتزاجها بالاسم الاول الذي هو اخر
فتحة ولا يلزم ذلك في المذكر كثلثة عشر فلا يكسر وكذا لا يلزم في عشر اذا لم يركب لعدم
امتزاجها بما في اخر فتحة وعند الحجازيين يسكن الشين في المؤنث ومع الفصحة لما يلزم
في الاولى من ازالة ثقل بثقل اخر وقد يسكن عين العشر المركب مع ما اخر متحرك في المذكر
ليلا يلزم اجتماع اربع فتحات كواحد عشر بخلاف اثنا عشر ويجوز اسكان ياء ثماني عشرة
وكذا الحادي عشر والثاني عشر ان كان القياس ان يفتح والفتح اكثر كما حد عشر وانما اسكن
لاستثقال اصل الحركة على الياء مع تقابل المركب بالتركيب ويجوز حذفها اى حذف الياء
بكسر النون التقاء بكسرها عنها ويجوز حذفها مع فتحها اى فتح النون لانه جعل النون
بعد حذف الياء بمنزلة اخر الكلمة ففتحت كما فتح اخر الجزء الاول من احد عشر وعشرون
الى تسعين يستوي فيها اى في المذكر والمؤنث لان قياس هذه العقود ان يقال عشران
رجلا مثنى وثلث عشرات رجلا الى تسع عشرات رجلا فحذف المضاف اليه تخفيفا فصار المضاف
كالكلمة حذف لانها وعوض عنها الواو والنون نحو ثلثون وذلك لان المضاف مع المضاف اليه
هذا بمنزلة كلمة واحدة لانهما معا عبارة عن عدد واحد فنقل اولا عشران المثنى الى
لفظ عشرون ليكون كالتوطئة للجمع غير القياسي في اخواتها فلما لزم في اخرها الواو والنون
جبرا عن المحذوف لا يجوز تانيثه لانه لا يجوز الجمع بين الجمع بالواو والنون وبين علامة التانيث
واعتبار اللفظ اولى من اعتبار المعنى لان المعاملة مع اللفظ ولان فيه اجراء اللفظ على
ظاهره من غير تاويل ان كان المعدود مذكورا واللفظ مؤنثا كالنفس اذا اطلقتها على
الرجل جاز لك ان تقول ثلثة انفس نظرا الى المعنى والاولى ان يقال ثلث انفس نظرا الى
اللفظ نحو قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة والمراد ادم عليه السلام او بالعكس
بان يكون المعدود مؤنثا واللفظ الدال عليه مذكورا كالشخص اذا اطلقته على المرأة

فجاز لكان تقول ثلث اشخص رعاية لجانب المعنى منه قوله وان كلا باهذ عشر ابطن
وانت بريء من قبايلها العشر فقال عشر ابطن رعاية لجانب المعنى اذ المراد بالابطن
القبايل والاول ان يقول ثلثة اشخاص رعاية لجانب اللفظ والمميز في الثلثة الى العشرة
مجرور وذلك لكثرة استعمال العدد مع عدم المانع من اضافته فاثروا فيه التخفيف بالاضافة
بسقوط التنوين لان العدد في الاصل كان موصوفا كما عرفت فلو نصبوه لكان المنصوب
وصوف الفصلان مع عدم المانع من اضافته مجموع لان المعدود المضاف اليه للثلثة فما
فوقها في الاصل موصوف لها واصل الموصوف لها ان يكون جمعا فابقي الجمعية فيه مضافا اليه
رعاية لاصله مع ان المضاف اليه مناسب للموصوف في عدم كونه فضلة بخلاف المعدود
من نحو احد عشر رجلا فانه لما تعذر الاضافة فيه ونصب على التمييز وهو في صورة
المفعول الذي هو فضلة لم يبن كالموصوف الذي هو عمدة حتى يجب مراعاة حاله مع ان
الجمعية يفهم من العدد والمفرد اخصر فاقتصر عليه لان التركيب يستدعي الخفة الا
اذا كان المايه التي للثلثة الى العشرة ولا يميز بالمايه عشرون لا عشرين ولا يقال
عشر مايه ولا عشرون مايه استغناء عنهما بالمزيد الغير فانه اعرف ان المميز للثلثة
الى العشر مفرد ابدا وهو مايه لان المايه في نفسها جمع كثير مؤنث فاستثقل للكثرة ط
والتانيث ان يقال ثلث مييات او ثلث مييين فرد الى الواحد لان المفرد اخصر ويقال
ثلثمايه الى تسعمايه ولا يرد على ذلك ثلثة رجال اذ لا كثرة هنا ولا تانيث ولا ثلثة نساء
اذ لا كثرة ولا ثلثة الا اذا لا تانيث والمميز في المايه والالف وتثنيتهما وجمعه اي جمع
الالف لان المايه في العدد لا تجمع كما عرفت مفرد حملا لها في افراد المميز على العدد الذي
قبله مع انها اخذ من الجمع لفظ العدد مشعرا بالجمعية مجرورا لما قلنا في مميز الثلثة
وقوله اذا عاش الفتى مايتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتا نادر شاذ لان حكم
مايتين ان يضاف الى مميز وهنا ترك اضافته ونصب مميز وسنين في قوله ثلثمايه
سنين محول

على

على البدل اي بدل سنين من ثلثمايه وقيل على عطف البيان لان التمييز وعطف البيان كلاهما
للتفسير والمميز محذوف اي ثلثمايه مدة ان كان المايه منونة مجرورة مضافة الى سنين وتنزيل
الجمع وهو سنين منزلة المفرد وهو سنة ان كانت المايه مضافة الى سنين والاجمل على
على البدل على تقدير تنوينه لزوم شذوذ ان جمع ميز مايه ونصب في القراءة الاولى وهي
القراءة بتنوين المايه مجازا واذا جعل سنين فيها بدلا من ثلثمايه فانه لا يلزم شيء من
الشذوذين فيها ولزم شذوذ واحد في القراءة الثانية لو لم يحمل على تنزيل الجمع منزلة
المفرد على تقدير اضافته قيل لو جعلت سنين تمييزا لوجب ان يكونوا قد لبثوا ثلثمايه
سنة وذلك لان المفهوم من لغتهم ان مميز المايه واحد من مايه فاذا قلت مايه رجل
فميزه رجل وهو واحد من المايه فعلى هذا يكون السنين واحدة في المايه وهي ثلثمايه
واقل السنين ثلثة فيجب ان يكون تسعمايه وفيه نظر لان ذلك مخصوص
بما اذا كان المميز مفردا اما اذا كان جمعا فيكون العقد فيه كالعقد في وقوع المميز جمعا
في نحو ثلثة اثواب والمميز في احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب لوجود المانع من الاضافة
وهو جعل ثلثة اشياء كاسم واحد لفظا ومعنى في احد عشر واخواته وتعذر اثبات
النون وحذفها مع الاضافة في عشرون واخواتها لما ذكرنا في بحث التمييز مفرد ولا يجوز
جمعه وان قصد الانواع وقد عرفت علة ذلك انفا وان وقع جمع موقع مميز احد عشر
الى تسعة وتسعين فعلى اي فحمل ذلك على البدل اي بدل ذلك الجمع من العدد وحذف المميز
كقوله اثنتا عشرة اسباطا فان اسباطا بدل من اثنتا عشرة وقيل عطف بيان والمميز
محذوف وهو فرقة او جماعة فيكون المميز مفردا ولا يجوز ان يكون اسباطا هو
المميز والا لزم ان لا يؤنث العدد وواحد اثنان لا يميز ان لا يقال واحد رجل
او رجلين او رجال كما لا يقال اثنا رجل او رجلين او رجال استغناء بالتمييز وهو رجل
او رجلين مثلا عنهما اي عن الواحد والاثنين لدلالة اي دلالة التمييز على نصوصية
العدد

فان لفظة رجل تفيد الوحدة كما ان لفظة رجلين يفيد الاثنية بخلاف لفظة الجمع فانه
لو قيل رجال لم يعلم كم هم ولو قيل ثلثة واقتصر على العدد لم يعلم ما هم فيجب الجمع في الجزئين
العدد والمميز وخرج قوله كان حصيته من التدلدل ظرف يجوز فيه ثنتا حنظل شاذ
مع انه في ضرورة الشعر والقياس حنظلتان والتدلدل المتحرك ظرف يجوز جواب ان يجعل فيه خبر ما وما يخيل اليه واضاف الظرف الى المجرور للتنبيه على انه ظرف وقد كثر تشبيه لقدمه ويقال من اصول العدد سوى المائة والالف واحد الى عشرة بمعنى البعض اى يشترك منها وصف على صورة اسم الفاعل بمعنى انه واحد من العدد الذي يضاف هو اليه الاول والثاني الى الحادي فصاعدا الى التاسع عشر والثالث عشر فيقال اول الاثنين اى واحد منهما وثاني اثنين وانما قال الاول ولم يقل الواحد لكون الواحد للعدد وليس المراد هنا العدد بل الوصف فغير لفظ الواحد الى الاول كما غير لفظ لفظ الاثنين الى لفظ الثاني وقوله الاول الى قوله فصاعدا اشارة الى انه يمكن اشتقاق هذا الوصف بهذا المعنى مما قبل الاثنين لانه بهذا المعنى لا يستدعي عددا اقل مما قبله ليجعل العدد المشتق هو منه ومما ينجاوز العشر ايضا لانه بهذا المعنى لا يقتضي فعلا يكون هو مشتقا منه فيجيء مما قبل العشر نحو ثالث عشر واصله واحد من ثلثة وعشر فعشرة التقدير معطوف على ثلثة لا على ثالث حتى يخرج معنى العطف فيه ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلثة وعطف عليه عشر اضطرارا وذلك لانه لا يمكن بناء اسم فاعل مما من الجزئين والالفاظ التي على مفردين لان كل اسم فاعل من العدد يدل على مفرد من المتعدد وهو خلاف المقصود ولا يمكن بناء اسم فاعل واحد من الجزئين مع بقاء حرفيهما لانه انما يبنى مما كان على ثلثة احرف ليمكن البناء ولما مع حذف بعض حروفها نحو ثالث مثلا من ثلثة عشر لحصول الالتباس حينئذ فبنى اسم الفاعل من اول الجزئين ايذانا من اول الامر بان المراد المجرد من المتعدد لا العدد وعطف الثاني عليه لفظا ولهذا

عشرم

بني الجزءان وان كان من حيث المعنى معطوفا على العدد المشتق هو منه واعلم انه يحمل
العجز منهما في التذكير والتانيث على ما كان عليه العجز مع التركيب وكذا يجعل الصدر
على ما كان عليه اسم الفاعل من الحاق التاء في المؤنث وتركها في المذكر فتقول الحادي
عشر والحادية عشرة ويقال بمعنى الحاء اى بمعنى انه يجعل العدد الذي يضاف هو
اليه أزيد مما كان عليه قبل نحو ثالث اثنين اى جاعل اثنين ثلثة الثاني الى العاشر
اي لا يجيء مما قبل الاثنين لانه ما قبل الاثنين واحد وليس قبل الواحد عدد اقل منه
حتى جعله واحدا ولا يتجاوز العشرة منه لان الوصف اسم فاعل حقيقة لانه بمعنى
الجاعل واسم الفاعل لا بد له من فعل ولم يثبت فعل لما فوق العشرة بخلاف ما دونها فان
الاثنين الى العشرة فان لكل منها فعلا نحو ثبت الاحد ثنيا وثلث الاثنين ثلثا والمضاعف
من جميع ذلك بكسر العين وقيل بضمها ايضا الا ما كان لامه حرف حلق فانه يجوز فيه الفتح
ايضا واما الوصف بمعنى الواحد فليس باسم فاعل حقيقة وانما عرف صدوره ملاحظة
الى فعل يجوز ان يبنى من اول حروف المركب من العشر وما بعدها عليها وتذكيرها في المذكر
وتانيثها في المؤنث جريا على القياس فيقال الثالث للمذكر الثالثة للمؤنث لان كلا واحد
منهما اسم لواحد مذكر او مؤنث بخلاف نحو ثلثة رجال وثلاث نساء فان كلا منهما للجماعة
وفي الاول اى في الوصف بمعنى البعض يلزم الاضافة الى ما يساويه اي يساوي هذا الوصف
من العدد بالاتفاق نحو ثالث ثلثة لان الثالث بهذا المعنى ليس واحدا من اثنين او اكثر
منه على خلاف فيه فقيل لا يجوز اضافته بهذا المعنى الى اقل من العدد المشتق هو منه ولا الى
اكثر لان الثالث مثلا بهذا المعنى وان كان بمعنى واحد لكن لا آت واحدا اكثر من واحد العدد
المشتق هو منه وهو الثلثة ولذا سمعنا ثالثا فلوا ضيف الى الاكثر او الاقل لا يكون واحدا منه بل
من غير فيخرج المعنى وقيل يجوز اضافته الى عدد اكثر كما تقول تفصل جملة من عشرة اثنا كذا
وراءها كذا الا انه معنى غير المعنى الاول لان الواحد من العشرة لا يتعين ان يكون ثانيا او ثالثا
انما سمي

باعتبار انه مذكور فالثاني وهذا غير المعنى الاول ولا معنى الثاني اضافة تخفيف لانه بهذا المعنى
ليس بمضاف الى معموله حتى يكون اضافته اضافة تخفيف واعلم انه لا يلزم الاضافة لانه يجوز
ان يُقطع عن الاضافة نحو ثالث الى عاشر ويجوز ان ينصب الثاني ان كان الاول الثاني لان العرب
تقول ثنيت الرجل اذا كنت الثاني منهما بخلاف الثالث واخواته فانه لا فعل لها بهذا المعنى
ولا يلزم الاضافة في الثاني اي في الوصف بمعنى الجعل لانه اسم فاعل حقيقة فلا كسب اضافته
الى معموله بل يجوز ان ينصب ما بعده بهذا الاعتبار اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال فيقال
هو رابع ثلثة بتنوين الاول ونصب الثاني بخلاف الاول فانه ليس باسم فاعل حقيقة حتى يجوز
نزع اضافته وجعل معموله على ما هو عليه قبل الاضافة وان اضيف الثاني فالاقل من العدد
المشتق من هذا الوصف منه بواحد ولا يجوز اضافته الى اعداد اكثر منه او مساوله لفساد المعنى
لان الثالث انما يجعل الاثنين ثلثة ولا يمكن ان يجعل الثلثة ثلثة كما لا يمكن ان يجعل الاربعة ثلثة
اضافة تخفيف ان كان بمعنى الحال او الاستقبال ويكون حينئذ اعماله من غير اضافة ويجب اضافته
ان كان بمعنى المضي اضافة تخفيف وفي نحو حادي عشر احد عشر وهذا جائز عند سيبويه
من غير حذف ويكون المركب الاول بجزئيه مع بنائهما مضافا الى الثاني بحذف يائيه تقول حادي
احد عشر باعراب الاول وحذف عشر من الاول عند سيبويه ايضا لكراهة اضافة اسم قد
جُمع فيه بين اسمين الى اسم اخر قد جمع فيه بين اسمين مثلهما ولما حذف الجزء الثاني اعرب
الاول لزوال ما يقتضي بنائه وهو التركيب واما الكوفيون فلا يجيزون الا الاثنا واثنا يقولون
حادي عشر احد عشر لا غير وتقول ايضا في حادي عشر احد عشر حادي عشر بحذف آخر
شطر من الشطرين وهو عشر من المركب الاول وهو حادي عشر وحذف اول شطر
من المركب الثاني وهو احد عشر لدلالة الكلام عليها مبنيا لفظه بعد الحذف كلفظ الجزء الاول المركب
من حادي عشر احد عشر الاكثر على بنائهما لقيام ثاني الثاني مقام ثاني الاول وتقول باعراب الاول
وبناء الثاني فيقال هذا ثالث عشر ورايت ثالث عشر ومررت بثالث عشر برفع ثالث ونصبه
وجرّه

في الاول م

لان معنى الاضافة اضافة الصفة الى غير معمولها ج

وبنا عشر على تقدير ثالث ثلثة عشر بحذف العدد دون بقائه مبنيا بناء المجزوء فيهما واعرابهما
وتقول في المؤنث على الوجوه الثلثة المذكورة الحادية عشرة احدى عشرة الحادية احدى
عشرة الى التاسعة عشرة تسعة عشرة المثنى ما لحق آخره الف في حالة الرفع او ياء
مفتوح ما قبلها في حالتي النصب والجر والالف كذا الياء نفس الاعراب او حرفه الاعراب
على معنى ان الاعراب مقدر فيها او دليل الاعراب على ان الاعراب مقدر فيه مثلوا ما قبلها على اختلاف
الآراء والمتوسط هو مذهب سيبويه فانه قال ان الالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوعة
وليس مراده انه بمنزلة الدال المتحركة بحركة الضمة حتى لا يحتاج الى زيادة النون عوضا
عن الحركة وانما مراده انه بمنزلة الدال المرفوع اي بمنزلة الدال وفيه اختصار الضمة
بالفاعلية في الالف دلالة على معنى اختصاص الحركة بحال دون حال ونون مكسور عوضا
عن التنوين فقط في حال الاضافة نحو رجلا زيد او عوض عن الحركة فقط مع اللام نحو الرجلان
او عن كليهما في حالة الوصل مع عدم اللام والاضافة نحو جاءني رجلان يا فتى وفي نحو رجلان وقفا
ليس بعوض من شيء وقد مر في اول الكتاب كثيرا من احكامه وعلتها لبدلية الحرف
على ان معه مثله ونظم في اللفظ وقوله من جنسه اشارة الى ان شرطه جنسية المعنى
بمعنى ان يكون حقيقة احدهما مع حقيقة الاخر بحد طرح ما به امتياز احدهما سواء كان
ما به الامتياز من العوارض نحو زيد ان او من الذاتيات نحو الحيوانان عن الاخر كما ان قوله
مثله اشارة الى اشتراط موافقة اللفظ فخرج الالفاظ المشتركة عن الحد اذ لا يقال في ان
ويراد بهما الحيض والطهر في الاكثر انما يراد بهما طهران او حيضان قال الاندلسي
يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان لان الاعتبار عندهم في التثنية والجمع
الاتفاق في اللفظ دون المعنى كما في العلم فان نسبة العلم الى مسميات كنسبة المشترك
الى مسمياته وقد صح ان يقال الزيدان والزيدون فلم يصح ان يقال العينان والعينون
بخلاف ذلك والجواب ان العلم لم يوضع الا باعتبار ذات ما مع ذات لشخص بعينه من غير نظر

بخلاف الفرد فانه اسم جنس واسم الجنس انما يوضع بها عتبار مع الجنس ولا يتشخص
معنى الجنس الا بحاجة تضيفه كما لا يخفى
والجمع بالنسبة الى الفرد كذلك

لأكونه ادميا او غير ادمي فاذا اجتمع معه مسمّى اخر بذلك الاسم هي تثنيته لانه هو جنسه
باعتبار وهو التسمية اذ كل منهما ذات لشخص مبينه من غير اعتبار حقيقة ذلك الشخص
وانما يقال القمران للشمس مع عدم الاتحاد في اللفظ لانه انما يقال القمران لهما بعد
ان جعل الشمس قمرا وانما يقال الابيضان للماء والجمر مع عدم التماثل بينهما في
الحقيقة لدخولهما تحت النوع الابيض فان الجامع بينهما بنظر الواضع هو البياض وبحذف
النون بالاضافة لما عرفت في الاضافة وتحذف التاء في حصبي واليتي لا في غيرهما فانه
لا يجوز حذفها منه نحو ضاربتان ليلا يلتبس المنث المؤنث بالمذكور انما يجوز فيهما حذفها
جايزا لان مفرد كل واحد منهما لما لا يتجرد احدهما عن الاخر صارا بمنزلة مفرد فكما
لا يقع تاء التانيث في وسط الكلمة للمفرد لا يقع في وسطهما ومحذوف العجز من مثل يداي
مما حذف عجزه لما على قياس وراصله يدي على وزن فلس ودم واصله دمو بورد المحذوف
نحو اخوان لان الكلمة بالتثنية تصير شيا اخر يزاد معناها فناسب ان يزاد لفظا
فكان رد المحذوف منها اولى ولا يرد نحو يدان لانه لما حذف العجز منه شاذا وصار الحذف
نسيا منسيا بنى التثنية على لفظ الواحد وكل واحد من الزة وعدمه امر سماعي والمقصور
وهو الذي في اخره الف مفردة لازمة سواء كانت الالف ملفوظة نحو الفتى او مقدرة نحو فتى
وانما سمي مقصورا لانه ضد الممدود ولانه محبوس عن الحركة والقصر الحبس ان كان
ثلاثيا وعرف ان الفه عوض عن واو او لم يعرف الاصل ولم تملم الفه فان عدم اعلمه
دليل على انه ليس بيائي قلبت الفه واوا لتعذر بنايها الفا لوجود الزيد معها مع ان قلبها
واوا رد بها الى اصلها تحقيقا او تقديرا مع عدم استثقال الواو فيه لخفة الفتحة وانما يجد
الالف للتقاء الساكنين لما يلتبس المثنى بالمفرد عند حذف النون بالاضافة نحو عصوان
ويدوان في المسمى بهذا فان الفه لم يعرف اصله لكثرة الاعمال والا يكن المقصور ثلاثيا الفه
بدل عن واو او تحقيقا او تقديرا وذلك بان يكون ثلاثيا والفه عوض عن ياء نحو الفتى او لا يكون
عوضا

عن شئ لكن تمال نحو متى اذا سمي به او يكون رباعيا فما فوقه والفه عوض عن الواو نحو
المصطفى او عن الياء نحو المرمى او لا يكون عوضا من شئ نحو الجبلى والحبنطى والقبعثرى سمي رجل
فيا لياء اي يكون المقصور في هذه الصور الخمس بالياء بقلب الالف ياء اما في الثاني
الذي الفه عوض عن الياء او الغالب فظاهر واما في غيره فلطلب التخفيف في البناء
الممدد وقيل مذروان في الصحاح المذروان اطراف الالية الواحد لها والمذروان
من القوس الموضعان اللذان يقع عليهما الوتر من اعلى واسفل وهذا اعتراض لان مذري
ليس بثلاثي مع انه قلبت الفه واوا واجاب عنه بقوله للزوم التثنية يعني انما تقلب الالف
الثانية في المفرد ياء عند التثنية ومذري مفرد لم يستعمل اصلا حتى يقلب الفه ياء
عند التثنية لانه متى لم يستعمل احد فكان الواو فيه بمنزلة واو في جشر كلمة وهي المرمدد
وهو الذي حرك اعرابه ما قبل الزيادة بتثنية وجمع ممدودا لزيادة مد الالف بواسطة
وقوع الهمزة بعدها تقلب واوا ان كانت الهمزة للتانيث نحو حمراوان وصحراوان لا
لكونها زايدة محضة فيجب بالابدال الذي يناسب الحذف اولى من غيره وانما تقلب ياء لما
بين الهمزة والواو من التقارب في الثقل فهو نظير للهمزة ولانه تغيير الهمزة مرجحة
المخرج لانها من اقصى الحلق والواو من مبداء الشفة فحمل التغيير على التغيير كما هو التنظير
على النظير ويثبت الهمزة ان كانت اصلية نحو قرا ان في قراء لاصالتها وجاز الوجهان المذكوران
وهما قلب الهمزة واوا وثبوتها ان كانت منقلبة عن حرف اصلي نحو كساء ورداء او زايدة
للالحاق لا للتانيث نحو علباء وذلك بشبهها بالهمزة الاصلية من حيث ان احدهما
منقلبة عن حرف اصلي والاخرى ملحقة بحرف اصلي فثبتتا كما ثبتت الهمزة الاصلية
وبالهمزة التانيث من حيث انهما ليستا باصليتين كما انها كذلك فقلبت واوا كما قلبت
همزة التانيث واوا وقد يجمع الجمع وتثنيته قليلة لافادة الجمع ما يفيده التثنية فيجمع
ذو التثنية ضابعا واشار الى قلته بلفظة قد لكن قد يحتاج اليه اذا ذكر في بعض المواضع

حيث لا يمكن التعبير بمجرد الجمع لعوله تنقلت في أول المنخل بين رماحي مالك نعشل وبني
اسمه اي اسم الجمع وتثنيته اسهل من تثنية الجمع لان لفظ مخرج وان كان معناه جمعا كقوله
صلعم مثل المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين على تاويل فرقتين اي بين فرقتين من الرماه
وبين فرقتين من الغنم وقد جاء المثنى بلفظ الجمع اذا كان المثنى مضافا الى المثنى وكان المضاف
المضاف بعضا منه اي من المثنى المضاف اليه سواء كان المضاف متحدا في كل واحد
منهما كقوله ص فقد صغت قلوبكما وقوله نعم ما احسن رؤسهما او متعددا كقوله تع
فاقطعوا ايديهما والمراد ايمانهما فاطلق لفظ الجمع على اليمينين مع ان المضاف وهو الايدي
ليس بمتحد منهما لان لكل احد منهما يدين وانما حسن هنا المجاز عن المثنى بلفظ
الجمع مع ان الاولى ان يعبر عنه بلفظ المثنى للمناسبة بينهما في ان لكل احد منهما مع الفم
مع كراهة اجتماع لفظ تثنيتين فيما تواصلا لفظا للاضافة ومعنى لان الغرض
ان المضاف بعض من المضاف اليه ومع عدم اطراد اللبس ولذا لا يجوز التعبير
عنه بلفظ الجمع في نحو افراسهما لعدم الاتصال المعنوي هنا بين المضاف والمضاف اليه ومع اطراد
اللبس هنا المجموع دال على احاد شامل لغير من اسماء الجموع وبقوله نحو رؤس مفردة
اي بحروف تكون في مفرد ذلك المجموع خرج منه مثل نفر ورهط لانه لا مفرد لهما
نحو رجال وقوله لفظا او تقديرا بيان لحروف مفرده فانه يجوز ان يكون جميعها ملفوظة
نحو رجال او لا نحو جوار في جمع جارية وادل في جمع دلو ليس ذلك الدال على زنة مفرد احتراز عن
تمر وركب فان بناء مفرد ليس من ابنية الجموع غير محل النزاع ولان نحو تمر لو كان جمعا لكان
جمع كثرة لانه ليس من ابنية القلة ولو كان جمع كثرة لم يصغر على بنائه مع انه يصغر نحو تمير
واعلم ان ابن الحاجب قال المجموع دال على احاد مقصودة بحروف مفرده واحترز بقوله
مقصودة عن نحو تمر وركب فان الاحاد فيهما ليست مقصودة بحروف المفرد بل هما في وضعهما
كوضع رهط ونفر ولكن اعترض انه لفظ تمر وركب موافق للفظ تمر وراكب بحاز رجال فانه

اخذ حروف مفرده وغيرت للجمع ثم فصلها الآحاد فالاحاد مقصودة بحروف مفرده لكن
القول بان الاحاد مقصودة في نحو رجال بحروف مفرده وغير مقصودة في نحو ركب تحكم وكان
المصنف لذلك ذكر بازاء هذا القيد قوله ليس على زنة فعل احترازا عن نحو تمر وركب و
سواء الجمع الصحيح ان لم يتغير نظم واحد وصيغته لكن فيه تغيير نحو زيدون او يكون فيه
تغيير قياسي ولكن لا يكون في نظمه وصيغته بل في آخر الذي لا مدخل لسكناته وحركاته
في الصيغة كحذف الالف من نحو قاضون والياء من نحو قاضون وحذف التاء من نحو مسلمات
وقلب الالف ياء في نحو صبليات قبل يرد عليه التعريف نحو صنوان فانه جمع صنو فان نظم واحد
غير متغير فيه مع انه جمع تكسير اقلت ان نحو صنوان مجموع حروفه نظم غير نظم واحده فتغير
فيه نظم الواحد ايضا وملكسر ان تغير نظم واحد لفظا كرجال او تقديرا كفلك
في جمع فلك فانه وان لم يتغير صيغته لفظا لكنها متغيرة تقديرا لان ضمة الواحد كضمة يرد وضمة
الجمع كضمة اسد والصحيح لمذكر ان كان بواو ومضموم ما قبلها في حالة الرفع او يا مكسور
ما قبلها لفظا اي ضما وكسرا ملفوظين نحو مسلمون ومسلمين او تقديرا نحو مصطفون
ومصطفين ونون مفتوحة عوضا عن التنوين فقط او عن الحركة فقط او عن كليهما كما
عرفت ذلك وهو كالمثنى فيما ذكر وقد يجعل النون في الجمع بالواو النون الخ جاء على خلاف
القياس معتقب الاعراب للتنبيه على انه مخالف للقياس فكانه جمع تكسير فاجري فيه
اعراب المكسر بدخله التنوين ولا يسقط بالاضافة بلزوم الياء اي مع لزوم الياء دون
الواو لان الياء اخف من الواو ولا حاجة الى الواو لكونه جمعا لدلالة الياء عليها ولا للاعراب
لان الاعراب على النون كقوله دعاني من نجد فان سنيني لبني بنا شيبا وشيبنا
مرد افانه جعل نون سنينه معتقب الاعراب ولذا لم يحذف بالاضافة ولقوله وماذا
يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين فان نون الاربعين معتقب الاعراب ولذا
جعلت مكسورة ولذلك قد يجعل نون التثنية معتقب الاعراب وهو قليل جدا ولذلك لم يذكر
المصنف

نحو هورته بالسبعان وهو اسم موضع ويلزم بحذف الالف في التثنية لانها اخرت للتاء عدم
الاحتياج الى الباء والصحيح لمؤنث او مذكر غير عاقل لم يكسر اى لم يجمع جمع التكسير
فان الجمع الصحيح بالواو والنون غالب فيه وقائم مقام جمع التكسير نحو سوادات
وبوانات في جمع بوان بكسر الباء وهو عود من اعمدة الخيمة مع وجود بوون في جمعه
شاذ لا يقاس عليه لان له جمع تكسير وهو بوون فيجب ان لا يجئ منه الجمع الصحيح بالالف
والتاء وقوله ان كان الجمع الصحيح بالالف والتاء قيد في قوله ولمؤنث وما عطف عليه وما
يجمع بالواو والنون ان كان اسما لا صفة فان النخاة قالوا الاسم هو ما دل على معنى
في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وربما خصصوا ببعض هذا القسم وهو ما دل
على حقيقة معينة من حيث هي كالرجل والفرس وجعلوا قسيما للصفة وهي ما وضع
لذات غير معينة باعتبار صفة معينة كالواجل والفارس فشرطه بعد الذكورة ايء
بعد كونه مذكرا الخطاء وحينئذ احترز به عن نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون وانما قال
بعد الذكورة ولم يقل فشرطه ان يكون مذكرا علما بعقل لان قوله مذكرا مستغنى عنه
لان الكلام في جمع المذكر الصحيح كما علم من سابق كلامه وانما ذكر قوله بعد الذكورة
ليلا يغفل السامع عن هذا الشرط العلمية والعقل واحترز بهما عن نحو رجل ونحو عوض علم فرس
للمناسبة بين هذا الجمع وبين المذكر العلم العاقل لان السلامة في الجمع اشرف من التكسير
كما ان المذكر العلم العاقل اشرف من غيره ولو قال بدل قوله العقل العلم لكان اولى لانه
جاء القرآن فنعم الماهدون نحن ولم يأت الزاءون ولا يوصف الله به لعدم
الاذن الشرعي ولان الحظ هو النهي من القبائح المجانبة على من له الحظ تعالى الله عنها
وقوله على الاعم احتراز عن نحو قلون وثبون وحرون والزيادة هي الواو والياء والنون
في نحو رضين واوزين مما لم يكن مذكرا علما عاقلا عوض عن نقص الكلمة لفظا كارضون فان
الواو والنون عوض من التاء المحذوفة من ارض لانه في الاصل ارضة بدليل ارضة وكذا

في سنون وثبون لان اصلهما سنوة وثبوة او نونهما كاوزين فان الزيادة فيه عوض عن نقصان
الحركة بالادغام وانما قال نونهما لانه لا يجب ان يكون اصل اوزين اوزز بتحريك الزاء الاولى حتى يكون
النقصان فيه تحقيقا لانه مما وهذا تقديري فالاولى ان يقال انها جاءت كذلك على طريق الشذوذ
ولا يشتغل بتعليلها وان كان الجمع بالواو والنون صفة كاسم الفاعل واسم المفعول وابنية المبالغة
والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر فالعقل اى فشرطه العقل بعدها اى بعد الذكورة
واحترز به عن نحو حايض وطهر ونحو معزى لا يمكن اشتراط العلم هنا لان الصفة لا تجامع العلم كما
في بحث ما لا ينصرف وشرطه ان لا يكون افعل فعلاء اى لا يكون افعل الذي مؤنثه فعلاء نحو
احمر حمراء فانه لا يجمع هذا الجمع للفرق بينه وبين افعل التفضيل فانه يجمع هذا الجمع نحو افضلون
ولم يكس لتفضيل افعل التفضيل لان فيه زيادة في افعل فعلاء بكثرة العيوب ولا ينتقض
هذا بنحو اجمعون فانه جمع هذا الجمع مع انه افعل فعلاء لان مؤنثه جمعاء لانه ما يتبع صفة وكلامنا
في الصفة ولا يكون فعلان فعلى فانه لا يجمع هذا الجمع فرقا بينه وبين فعلان فعلانة فانه يجمع
هذا الجمع نحو ندمانون وانما لم يعكس لمشابهة فعلان فعلانة الفعل في اتحاد صيغ المذكر
والمؤنث فيه كما في الفعل يقال ندم وندمت كما يقال ندمان وندمانة فالحق به علامة جمع المذكر
وهو الواو والنون كما الحق بالفعل ضمير جمع المذكر وهو الواو ولا يكون ما فيه التاء لفظا وكان
مذكرا معنى نحو علامة فانه لا يجمع هذا الجمع لان التاء لو ثبت مع الواو والنون لاجتمع علامتا
التذكير والتانيث ولو حذفت لالتبس المجرد عن التاء بذي التاء او فيه التاء تقديرا
بتقدير نحو جريح مما يستوي فيه المذكر والمؤنث فانه على تقدير ان يكون جريح مؤنثا كان التاء
فيه مقدرا لا على تقدير كونه مذكرا ولا يجمع مذكر بالواو والنون لانه لما سوي بينهما في المفرد
لانه يقال رجل جريح وامرأة جريح سوي ايضا بينهما في الجمع لئلا يلزم المخالفة بعد الموافقة
ولئلا يلزم مزية الفرع على الاصل لان الجمع فرع على المفرد كما ان الاصل الفرق بين المذكر والمؤنث
ويجمع بالالف والتاء ان كان اسما فيجمع مطلقا بغير شرط وهو قياس في علم المؤنث سواء

كانت فيه العلامة ظاهرة

كعُنَّ وسلمٍ وزُهراءَ او مفدنٍ كعنقٍ وكذا قياس في المؤنث من اسما الاجناس بالتا الظاهرة
نحو غُرفات واكراعات في جمع الكراعة لا اكوام وكذا قياس في المؤنث بالالف اذا لم يكن علما مذكرا
كالبشرى والصحراء واما اسماء الاجناس التي التا فيها مقدرة نحو ناروشمس فحو
سماع في فيها نحو الكائنات جمع كائنة والسماوات وان كان ما يجمع بالالف والتا صيغة وله مذكر فيشترط لجمع
مذكر بالواو والنون نحو ضاربات اما اذا لم يجمع مذكر بالواو والنون كفعلاء افعل وفعلان
وما سوى فيه المذكر والمؤنث كجريح فلا يجمع بالالف والتا حملا للمؤنث على المذكر
الذي لا يجمع بالواو والنون وان لم يكن له مذكر فيشترط ان لا يتجرد عن التا نحو حايضة
وحايضات اما اذا تجرد عن التا نحو حايض فلا يجمع بالالف والتا فرقا بين المتجرد عن
التا وبين غير المتجرد عنها وانما يعكس في يعكس
والعين لانه بمعنى الحدوث كالفعل فالحق به علامة جمع المؤنث وهي الالف والتا كما يلحق بفعل
المؤنث ضمير جمع المؤنث وهو النون نحو فرضن ومطلق الصحيح سواء كان بالواو والنون
او بالالف والتا وما على وزن افعال وافعل وافعلة وفعلة من جموع التكسير للقلة
وفسر القلة بقوله المنطلقة على العشر فما دونها ظاهرا اي اذا اطلق من غير قرينة
يفهم منه ما دون العشر والعشر وقد استعير للكثرة ايضا نحو قوله تم ما نفدت
كلمات الله والدليل على ان هذه الامثلة للقلة تحقيرهم اياها على حالها كاجمال وتجوزهم
ان يجمع من اخرب كانعام واناعيم ومن ثم اي من اجل انطلاق جمع القلة على العشر
فما دونها كان ثلثة اثواب باضافة الثلثة الى العشر الى جمع القلة احسن لاستعماله
في موضوعه الحقيقي من ثلثة ثياب لان ثيابا جمع كثرة ينطلق ظاهرا على ما فوق العشر
فانطلاقه على ما تحتها ارتكاب بخلاف الظاهر من غير سبب وما عدا هما او ما عدا
مطلق الصحيح وما عدا هذه الاوزان الاربعة من الجموع للكثرة وهو ما فوق العشر
وقد استعير للقلة ايضا ويحذف نونه للاضافة كما يحذف بدون المثنى ويحذف الياء واحدا

المنقوص

المنقوص وهو الذي في آخره ياء قبلها كسرة نحو قاضون لالتقاء الساكنين لام الكلمة
وواو الجمع وياء ولو حرك لام الفعل لزم الاستثقال لوجود الياء المضموم ما قبلها المكسور
ما قبلها الواقعة قبل واو الجمع الياء المكسور ما قبلها الواقعة قبل يائه ويحذف
الالف من الاسماء المقصورة وهو ما في آخرها الف مفردة سواء كانت منقلبة عن حرف
اصلي او زايدة كحبلى اسم رجل لالتقاء الساكنين الالف وواو الجمع او يائه بقاء حركة
ما قبلها اي ما قبل الالف في المقصور لا ما قبل الياء في المنقوص نحو مصطفون وحبلون
ومصطفين وحبلين وذلك لانه يبقى ما قبل المحذوف لعلة على حالته اذا لم يكن مضموما
الى عدم البقاء ليكون دليلا على المحذوف ولا يبقى ما قبل المحذوف نسيا على حالته حالة
بين المحذوف نسيا والمحذوف لعلة والكوفية يلحقون نحو حبلى ما فيه الالف ايلة تا
بالمنقوص ويقولون حبلون وحبلين بضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء وانما لم يقو ما قبل
المحذوف في نحو قاضون على كسرته للقرون الداعية الى ذلك لانه لو بقي على كسرته لزم
قلب واو الجمع ياء فيلتبس حالة الرفع بحالة النصب والجر وانما حذف الاخر منهما في الجمع
وقلب في المثنى مع بقاء التاء الساكنة فيه ايضا وكون اولهما حرف مد لانه لو حذف فيه
ايضا لالتبس المثنى في حالة الرفع بالمفرد نحو جاءني اعلا اخونك بخلاف الجمع فانك تقول فيه
اعلو اخونك قوله مما جمع بالواو والنون يتعلق بيحذف وبحذف التا نحو ضاربة
ليلا يجتمع علامتا تانيث قبل الالف بعدها في كلمة واحدة وتقلب الالف المقصورة ياء نحو
حبليات لانه لزم هنا القلب لاجتماع الساكنين وخص الياء دون الواو لان الياء اخف
من الواو ويقلب ضمة التانيث واو نحو صحراوات لئلا يجتمع علامتا تانيث لو ابقيت الضمة
على حالها واو انما تقلب ياء للمناسبة بين الضمة والواو كما ذكرنا وقوله مما جمع بالالف
والتا يتعلق بقوله يحذف ويقلب والضمة في التذكير التانيث باعتبار جمعها بالمعنى
لا باللفظ لانه مع التا الظاهر فان الضمة معها بلفظ التا حتى لو سمي رجل طلحة وسعاد

وكوسع امراة بزيد فيل طلحات بالجمع بالالف والتاء وان كان مذكرا لان الاعتبار بلفظ التاء
وقيل سعادون بالجمع بالواو والنون لانه مذكر معنى ولانثاثه لفظه وقيل زيدات بالجمع بالالف والتاء
لانه مونث معنى وكذلك العبيث مع انه للتانيث بالمعنى قال سيبويه فلو سميت رجلا بجبلي
او حمراء لم تجمعه بالتاء وذلك لان تاء التانيث مدخل على هذه الالفاظ فلا تحذف فهاو ذلك
قولك جبليات وحمراوات فلما صارت تدخل فلا تحذف شبها اشبهت هذا عندهم ارضات
ودريهمات فانك لو سميت رجلا بارض لقلت ارضون ولم تقل ارضات لانه ليس معنا حرف
تانيث تحذف فغلب على جبلي التذكير حيث صارت الالف لا تحذف فصار بمنزلة الزعفران الذي
لا يجمع للتانيث الاسماء المتصلة بالافعال من جهة اللفظ المحض ضربان ضرب مشتق
منه الفعل وضرب مشتق من الفعل او اشار الى الاول بقوله ضرب هو اسم الحدث وهو معنى
قايم بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر المسمى ذلك الاسم
بالمصدر لان الفعل يصدر منه وهو في الاصل الموضح الذي يصدر عنه الابل وينشق منه
الفعل عند البصرية دون العكس اي لا يشتق المصدر من الفعل خلافا للكوفية لان
حقيقته اي حقيقة المصدر ومعناه احد جزئي الفعل لان معنى الفعل مركب من الحدث
الذي هو مدلول المصدر ومن الزمان معا والمفرد اصل حقيقة المركب فيكون المصدر
متقدما على الفعل فلو كان مشتقا من الفعل لزم ان يكون متاخرا عن الفعل لان المشتق
متاخر عن المشتق منه ضرورة فيلزم ان يكون الشيء متقدما متاخرا وفيه نظر لانه
يجوز ان يكون المصدر باعتبار مفهومه متقدما وباعتبار وضعه متاخرا وقول الكوفيين
بانه اي بان المصدر فرع الفعل لوقوعه تاكيدا للفعل ومعمولا له نحو ضربت ضربا فان
ضربا معمول لضربت ومؤكد له ولو كان الفعل مشتقا منه لزم ان يكون المصدر
متقدما على الفعل لاشتقاق الفعل منه ومتاخرا عنه لكونه فرعا على الفعل هو رد
لانه لا يلزم من فرعية شيء لخصوصية باعتبار وقوعه تاكيدا او معمولا للفعل الفرعية في كل شيء

فلا يلزم

فلا يلزم من تاخر عن الفعل حال كونه معمولا او مؤكدا للفعل تاخر حالة الوضع لجواز
ان يكون وضعه مقدما على وضع الفعل ويكون متاخرا عنه وقت العمل والتاكيد وهو اي
المصدر غير المبني سماعا من الثلاثي المجرد كنبوغ الى اثنين وثلثين بناء على ما ذكر سيبويه
وهو فَعْل وفَعَلة مثلثي الفاء ساكني العين وفَعَل وفَعَلة مفتوحي الفاء مع فتح العين وكسرها
وفُعْل مفتوح العين مع ضم الفاء وكسر وفِعْل وفِعْلان مثلثي الفاء ساكني العين وفَعَلان مفتوحي
الفاء والعين وفِعال مثلثي الفاء وفِعالة مفتوحة الفاء ومكسورتها وفُعول بفتح الفاء وضمها
وفُعولة مضمومة الفاء وفُعْل وفَعْلة مفتوحي الفاء مع فتح العين وكسرها وفَعيل كنحو
قتل وفسق وشغل وزجر وشتم وكذب وطلب وخنق وغلبة وسرقة وصغر وهدى
ودعوى وذكرى وبشرى ولبان وحرمان وغفران ونزوان وذهاب وصراخ وسؤال وزعادة
ودراية وقبول ودخول وصهوبة ومدخل ومخرج ومنبحات ومحمدة وجيد وقياس وغير
اي في غير الثلاثي المجرد وهو الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه كاخراج
ودحرج وذحرج وتدحرج تدحرجا ويعمل المصدر عمل فعله ماضيا كان او مستقبلا ما لم يرد
بان المصدرية والفعل انما يعمل لمشابهة الفعل باعتبار انه بتقدير ان والفعل ومن ثم
اي من اجل انه انما يعمل مؤولا بتقدير بان المصدرية والفعل لا يتقدم عليه معموله لان
معمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة ان وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول
ومن ثم لا يعمل المصدر المنعوت الموصوف لانهما ليسا مقدرين بان مع الفعل وكذا لا يعمل
المصدر المقترن بالحال لانه لا يكون بتقدير ان مع الفعل لان الحال الذي مع ان ان كان
ماضيا يدل على النفي لان ان فيه لمجرد المصدرية ولا يكون للاستقبال وان كان مضارعا
يدل على الاستقبال لان ان في الفعل المضارع للمصدرية مع الدلالة على الاستقبال ولا يكون
المضارع الذي له ان للحال ما لا يكون المصدر المقترن بالحال بتقدير ان مع الفعل وكذا
لا يعمل المصدر المعرف باللام لتعذر دخول اللام على ما يتعذر المصدر العامل به وهو ان مع

الفعل

صول

لانك اذا قلت هذا ضارب فقد جئت بالفاعل وذكرته واذا قلت عجبت من ضربٍ فانت لم
تذكر الفاعل فليس المصدر بالفاعل وان كان فيه دليل عليه لا يضمر الفاعل فيه اي في
المصدر لئلا يؤدي الى تثنيتين او جمعين في لفظ واحد لانه لو اضمر الفاعل في المصدر لاضمر
في المثنى ولو اضمر فيه لزم اجتماع التثنيتين فيه تثنية المصدر باعتبار مدلوله لانه يستحقها
اذا كان للنوع او العدد وتثنية الفاعل لان المصدر غير الفاعل فلو اضمر المثنى فيه لوجب ان
يكون مستترا لانه ليس في الاسماء ضمير مرفوع بارز ولو اضمر مستترا لوجب علامة
التثنية في المصدر لان كل ضمير مستتر لمثنى لا بد له من علامة دالة عليه فادى الى التباس
بخلاف الفعل فانه لا يلزم فيه ذلك لعدم استحقاقه التثنية والجمع بخلاف اسم الفاعل فانه
الفاعل فيكون تثنية الضمير هو تثنية اسم الفاعل فلا يحتاج في التثنية الى التثنيتين
وكذا الكلام في الجمع وفيه نظر لجواز ان يتحمل المصدر ضمير الفاعل ولا يثنى ولا يجمع
باعتبار الفاعل وانما يثنى ويجمع باعتبار مدلول المصدر كاسم الفعل والظرف فانهما يتحملان
ضمير المثنى والمجموع مع انهما لا يثنيان ولا يجمعان باعتبارهما فلا يلزم اجتماع التثنيتين
والجمعين فان قلت ان يقال لا يضمر الفاعل في المصدر لان الواضع نظر في المصدر الى ماهية
الحدث لا الى ما قام به الحدث فلم يطلب باعتبار نظره لا فاعلا ولا مفعولا وانما يكون طلبه
له باعتبار العقل والوضع اذ الى حكم العقل فلا كون ان يتصل به غاية الاتصال بخلاف
الفعل فان طلبه للفاعل وضعي لانه انما وضعه ليكون مسندا مصدرا الى شيء بعد
ظاهرا او مضمرا فجاز ان يتصل به المسند اليه غاية الاتصال وهو اضمار لاقتضائه
له وضعا وعقلا وانما اضمر في اسم الفاعل والمفعول وان كان طلبهما له ليس بوضع
بل عقلي لتنزيل شبههما بالفعل لفظا ومعنى ويجوز حذف الفاعل من المصدر بناء على ما
ذكر من ان المصدر غير ما عليه فلم التزم الفاعل فيه يلزم اضماره عند غيبته
متقدم ذكره او متكلم او مخاطب ويلزم اجتماع تثنيتين في لفظ واحد او بناء على ما ذكرنا

لا يحل

وقوله على الاكثر متعلق بقوله لا يتقدم ولا يعمل اذ عند بعضهم يجوز تقديم معموله عليه اذا كان
ظرفا لان الظرف يكفيه رائحة الفعل ولهذا يعمل فيه ما هو في غاية البعد من العمل كحروف النفي
كقولهم ما انت بنعمة ربك بمجنون فان قوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي انتفى بنعمة الله
وبحوله منك الجنون ولا يجوز تعلقه بمجنون لفساد المعنى حينئذ مع ان الوقوع اول شاهد
على الجواز كقولهم لا ناخذكم بها رأفة وقوله ما بلغ معه السعي وكذا يعمل عند بعضهم المصدر
نحو اعجبني ضربك عمرا او الموصوف نحو اعجبني ضربك الشديد عمرا او المقترن بالحال او المعرف
باللام كقوله ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يزاخى الاجل لانه ليس حكم كل مقدر
بشيء حكم ما قدر به وقد جاء في التنزيل اعماله مصغرا باللام في الظرف كقوله تعالى واوصاني بالصلوة
والزكوة ما دمت حيا ومن ثمة لا يعمل العدد والنوع والتاكيد من المصدر حال كونه في الفعل
او بدله اي بدون الفعل والفعل مراد بمعنى ان لا يكون لازم الحذف لانه انما يعمل اذا كان بمعنى
الفعل مع ان وانما يكون بمعناه اذا لم يكن للتاكيد او العدد او النوع لانه لو كان لاحد هذه الثلثة
لا يبقى ذلك المقدر اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربة او ضربتين ان ضربت وان لم يكن الفعل
مرادا بمعنى انه يكون لازم الحذف لا بمعنى انه جعل بعد الحذف نسيا منسيا لانه معمول لا بد له
من عامل ظاهر او مقدر ولانه لو كان كذلك لكان اسم فعل لا مصدرا فالعامل له اي للمصدر
عند سيبويه لا المصدرية وكونه مقدرا مقدرا بان والفعل بل لغيابه بعد حذف الفعل مقام
الفعل نحو سقيا زيدا فسقيا من حيث انه قام مقام سقى عامل لا من حيث انه مصدر كالظرف
اذا عمل فانه لما حذف الفعل منه وقام الظرف مقامه عمل عمل الفعل لا من حيث انه ظرف بل من حيث
قيامه مقام الفعل ولذا جوز سيبويه تقديم منصوبه عليه واستتار الضمير فيه وعند السيرافي
العامل للفعل المقدر لانه لولاه لم ينصب المصدر ولاستحقاقه اي المصدر التثنية والجمع
اذا كان للنوع او العدد ولاجل كونه اي كون المصدر غير الفاعل بخلاف الفعل فانه لا يستحق
التثنية والجمع بخلاف سائر المشتقات كاسم الفاعل والمفعول فانه اي فان سائر المشتقات

من ازالة الوضع حكم الفعل ويجوز اضافته اليه اى الى الفاعل وهو اكثر من اضافته الى
المفعول ومن رفع فاعله بغير اضافة لانه محله الذي يقوم به فجعل معه كلفظ
واحد باضافته اليه او لمن رفعه ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد او اضافته
الى المفعول به اذا قام قرينة تدل على كونه مفعولا اضافة تخفيف سواء كانت الاضافة
الى الفاعل او الى المفعول لا اضافة تخفيف لانه انما يكون ذلك اذا كان المضاف صفة
مضافة الى معمولها وهنا المضاف وان كان مضافا لكنه ليس بصفة ويجوز العطف
عليهما اى على الفاعل المجرور باضافة المصدر اليه والمفعول المجرور بها والوصف
بهما لفظا او محلا اى حملا على لفظهما المجرور او على محل الفاعل المرفوع وعلى محل
المفعول المنصوب وكذا يجوز حمل سائر التوابع على محلها وانما خصصهما بالذكر
لان الجرمي لم يجوز الحمل في الصفة على المحل وقال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه
منع العطف على المجرد الخ الجواز لوقوع ذلك كقوله قد كنت داينت بها حسانا مخافة
الافلاس واليانا فانه نصب اليانا لكونه محمولا على محل المعطوف عليه وهو الافلاس
لانه مفعول المخافة اى لان خفت الافلاس وكقوله حتى تجوزه الرواح وهاجرا
طلب المعقب حقه المظلوم فانه رفع المظلوم حملا على محل موصوفه وهو المعقب
قوله وضرب عطف على قوله قبل ضرب وهو اسم الحدث يشتق ذلك الضرب هو الفعل
وهو اربعة على ما ذكر اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
فانها عاملة بخلاف غيرها كاسم الآلة واسم الزمان والمكان فانها غير عاملة فلذا
لم يذكرها وانما لم يجمع انها تدل على ذات مبهمة موصوفة بصفة معينة كهذه
الصفات الاربعة الاولى ان معنى المضروب آلة يضرب بها ومعنى المضرب زمان
او مكان يضرب فيه لان مقتضى الصفات الاربعة ليس تخصص الذات المبهمة وهي
انها وضعت لذات مبهمة قام بها الفعل مذكورة قبلها ما يخصصها وذلك الشيء هو

موصوفها او متعلقه فيرفع ضمير الموصوف او متعلقه بخلاف اسم الآلة واسم الزمان والمكان
فانها وضعت لتدل على ذات مبهمة موصوفة بصفة معينة غير مختصة بموصوف او بمتعلق
فلا يرفع لا ضمير الموصوف ولا متعلق الموصوف ذلك الضرب اسم الفاعل هو اسم مشتق لمن قام
به الفعل اى مدلوله المصدر فان سيبويه سمى المصدر فعلا واحترز به عن اسم المفعول
واسم الزمان والمكان بمعنى الحدوث احترز عن الصفة المشبهة واسم التفضيل فان معناهما
لا يكون مقيدا باحد الازمنة وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل ولذلك سمي باسم الفاعل
واسم باسم المنفعل واسم المتفعل مثلا لكون الثلاثي فجعلوا اصل الباب له هكذا افيد به نقل
لان تسميته باسم الفاعل لا لكونه على وزن فاعل بل لكونه اسم من قام به الفعل وهو الفاعل
لا المفعول فانه اسم من وقع عليه الفعل وانما قال غالبا لانه يجي على وزن غير الفاعل كبناء فعيل
كقتيل بمعنى مقتول وابنية المبالغة كمرشراب وضروب ومنجار من غير اى غير الثلاثي المجرد وهو
الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه على زنة المضارع بميم مضمومة موضع حرف
المضارعة سواء حرف المضارعة مضموما كمكرم ومدحرج او لا كمستكرم ومتدحرج
وكسر ما قبل الاخر سواء كان ما قبل الاخر عين الفعل كما في الثلاثي المزيد فيه كمنطلق
ومستكرم او لا كما في الرباعي المجرد والمزيد فيه كمدحرج ومتدحرج وسواء كان ما قبل
الاخر في المضارع مكسورا او لا كمنكرم وسواء كان الكسر ملفوظا او مقدرا كمختار
مختار ومحمر وقد يجي بفتح ما قبل الاخر كاسهب وهو مشهب واحصن فهو محصن
والج فهو ملج فهذه الثلثة نوادر وقد جاء على فاعل كاعشب فهو عاشب واوردش
فهو واردش وايفع فهو يافع ولا يقال معشب ولا موردش ولا موفع وهذا ايضا نوادر
وسواء اسم الفاعل اذا لم يكن موصوفا فانه لو كان موصوفا لا يعمل لجمود عن مشابهة
الفعل حينئذ لانه صار بالصفة مسندا اليه وانما قال معموله مؤخرا عن الصفة لانه
ح صار ضميرا فلا يعمل فلا يقال زيد ضارب عظيم عمرا اما اذا كان معموله مقدما على الصفة

فيعمل لانه لا يكون له دفع العمل ضعفا ولا عنه من العمل ما حصل له من الضعف بعد العمل
لان عمله فرع منه وتم او لم يكن مصغرا فانه لو كان مصغرا لا يعمل مطلقا لان التصغير
بمنزلة الصفة فلا يقال زيد ضويرب عمرا يعمل عمل فعله المبني للفاعل سواء كان فعله
لازما او متعديا الى واحد او اكثر بالاعتماد اى انما يعمل بشرط الاعتماد او مع الاعتماد
على احد الاشياء الستة على المبتدا اى اما في الحال نحو زيد ضارب اخواه عمرا او في الاصل
نحو كان زيد ضاربا اخواه عمرا او الموصوف نحو مررت برجل ضارب اخواه عمرا
او الموصول نحو الضارب زيدا عمرا او ذي الحال نحو مررت بزيد ضاربا اخواه عمرا
والاولى ان يقول بدل قوله او الحمل او ما او الاستفهام او النفي لان الشرط هو الاعتماد
على الاستفهام سواء كان مستفادا من حروفه نحو هل والهمزة وسواء كان حرف
الاستفهام ملفوظا او مقدرا نحو قائم الزيدان ام قاعدان او مستفادا من اسمه
كما ذكرنا في بحث المبتدا وكذلك الشرط الاعتماد على النفي سواء كان حرف نفي او معنى نفي
او اسما جاريا مجرى حرف النفي كما ذكرنا في بحث المبتدا وانما اشترط الاعتماد فيه
لان طلبه للمعمول على خلاف وضعه لانه انما وضعه الواضع للذات المتصفة بالمصدر
وهو من حيث لا يقتضي فاعلا ولا مفعولا وانما اقتضاهما باعتبار تضمنه بمعنى المصدر
فاشترط في عمله ان يكون واقعا عند العمل موقعا هو بالعمل اولى وذلك اما بكونه
مسندا كما اذا اعتمد على احد الاربعة الاول فانه لا يجوز ان يكون مخبرا عنه فصار
كالفعل ولانه صار متقويا بما يحتاج اليه في وضعه من المختص لذكر قبله هنا
كما عرفت بيانه انفا او بوقوعه بعد ما هو بالعمل اولى كما اذا اعتمد على الاستفهام
والنفي وبشرط الافتراق اى افتراق معناه بالحال او الاستقبال ليتم مشابهته للفعل
لفظا ومعنى لانه ان كان بمعنى الماضي يشابهه معنى لا لفظا لانه لا يوازن الماضي مستعملا
وانما يشترط في المصدر عند الاعتماد ويشترط في اسم الفاعل ذلك مع ان مشابهته

مع الفعل اقوى من مشابهة المصدر معه لان اقتضاء المصدر للمعمول اقوى من اقتضائه
لانه بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا بخلافه فان طلبه لهما انما كان لتضمنه معنى
المصدر الطالب لهما واعلم ان شرط اقتران معناه بالحال او الاستقبال عند العمل في
عمله في غير الفاعل الظرف والمفعول المطلق فانه يعمل في الفاعل عند عدمه سواء كان بمعنى
الماضي او الحال او الاستقبال وسواء كان الفاعل مضمرا او ظاهرا سببيا او غير سببي نحو
زيد ضارب او ضارب ابوه او ضارب ابوه عمرا وذلك لان اذني مشابهته مع
الفعل يكفي للرفع لشرف اختصاص الرفع ولذلك يعمل في الظرف والمجرور مطلقا بالفعل ح
لان الظرف يكفيه رائحة الفعل وكذلك يعمل في المفعول المطلق من غير هذا الشرط لانه
ليس بأجنبي عنه وقوله ان تجرد اسم الفاعل عن اللام قيد في قوله والافتراق وذلك
لانه عند دخول اللام الموصول عليه ليس في الحقيقة اسم فاعل حتى يشترط فيه الحال
او الاستقبال بل هو فعل في صورة الاسم كما مر نحو الضارب اباه امس زيد اب الذي
ضرب فان قلت قوله تع وكلبهم باسط ذراعيه قد عمل مع انه بمعنى الماضي
فاجاب عنه بقوله ونحو باسط ذراعيه محمول على حكاية الحال ومعناه ان يقدر المتكلم
باسم الفاعل الحامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه
موجود الآن وليس المراد بالحكاية ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الآن على ما تلفظ به
ذلك الوقت لانه يجوز ان لا يلفظ في ذلك الوقت بلفظ وان كان اسم الفاعل للماضي وجبت
الاضافة اى اضافته الى ما جاء بعد مما يكون في المعنى مفعولا ولا يجوز ان ينصب على
المفعولية لفقد ان شرط عمله وان لم يجئ بعد ذلك شيء نحو هذا ضارب زيد امس
ضارب امس مع اى يكون الاضافة معنوية لا لفظية لانه ح ليس مضافا الى المفعول
فيفيد الاضافة التعريف والتخصيص فانه يتبع لاسم الفاعل بعد اضافته في الظاهر
معمول نحو زيد معطي عمرو امس درهما فيعامل اى فانتصابه بعامل مقدر مناسب لاسم
الفاعل

كانه لما قيل زيد معطٍ عمرو قيل وما اعطاه فقيل درهما اى اعطاه درهما وكذا الحكم
في نحو زيد عالم عمرا امس فانه مذهب ابي علي الفارسي ويلزم على مذهبه جواز
حذف احد مفعولي باب علمت وقال السيرافي الاجود ان يقال انما عمل اسم الفاعل فيما
في المفعول الثاني دون حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول
فاكتفي في الاعمال بما في اسم الفاعل من معنى الفعل وان لم يتجرد اسم الفاعل
عن اللام فلا لازمة فيه سواء اي يحمل سواء كان بمعنى الحال او الاستقبال او الماضي
لما عرفت فان كان اسم الفاعل مثنى او مجموعا على حده اي على حد المثنى بان
يكون اعرابه بالحرف وفيه اعني اسم الفاعل اللام جاز حذف نونهما اي نون المثنى
والمجموع مع نصب المفعول به تخفيفا اي انما حذف للتخفيف لا للاضافة وذلك
لان اللام موصول وقد طالت الصلة بنصب المفعول نحو الضاربا زيدا او
والضاربو زيدا قال الشاعر الحافظو اعون العشيرة لا بائهم من دارمهم
نطف ولم يحذف النون عن اسم الفاعل اللازم لانه لا يلزم فيه طول الصلة
خلا من اسم المجرد عن اللام وان كان متعديا لانه ليست بفاصلة حتى تطول ويجوز
اضافة اسم الفاعل اللازم الى فاعله معنى اي الى ما كان فاعله قبل الاضافة لا في حال
الاضافة لانه اذا اريد اضافته اليه جعل المرفوع في صورة المفعول فصورة المعنى
فاعل وفي الصورة مفعول وانما جعل كذلك ليكون اضافته اليه كاضافة الشيء
الى الاجنبي لان المنصوب بالصفة غير الصفة نحو زيد ضارب غلامه عمرا فان
الضارب غير عمرو بخلاف المرفوع بالصفة فانه غيرها ابدا ان الضارب في المثال
المذكور هو غلامه فلو اضيف الى مرفوعه قبل جعله في صورة المفعول لكان اضافته
اليه كاضافة الشيء الى نفسه وهي مستهجنة في الاضافة المحضة التي هي اصلة
غير المحضة ولذا يجوز اضافة المصدر الى فاعله وان لم يجعل في صورة المفعول لانه

غير المصدر كما عرفت واعلم انه انما يجوز اضافته الى فاعله اذا كان سببيا نحو زيد قائم
غلامه فنقول فيه قائم الغلام واما اذا لم يكن سببيا نحو مررت برجل قائم عمرو فان
يجوز اضافته اليه لانه لا ضمير في غير السببي ينتقل منه الى اسم الفاعل فيبقى اسم الفاعل
بلا مرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك لتوغل شبهه بالفعل ويجوز اضافة اسم الفاعل المتعدي
الى مفعوله نحو زيد ضارب عمرو غلامه دون الفاعل للبس اي لا يجوز اضافته الى فاعله
لئلا يلتبس بالمفعول بعد حذف المفعول وانما لا يجوز اضافته اليه مع عدم اللبس
عند القرينة كما يجوز ذلك في المصدر لانه في اضافة المصدر الى فاعله لا يحتاج الى تكلف
كما يحتاج في اضافة اسم الفاعل الى فاعله فتركت الاضافة الى الفاعل في المتعدي بالكلية
ويعطف عليهما اي على الفاعل المفعول المجرورين بالاضافة ويوصفان لفظا او
محلا اي حملا على لفظهما المجرور وعلى محل الفاعل المرفوع ومحل المفعول المنصوب
واسم المفعول واصله اسم المفعول به اي الذي تقع به الفعل الا انه حذف الجار
واسند الضمير وهو ما اشتق فعل فيه نحو من المشتقات فلما قال لمن وقع عليه
الفعل خرج عنه نحو مبيع قبل يدخل في هذا التعريف اسم التفضيل نحو
اعذر الوم قلنا لبس اشتقاقه باعتبار وقوع الفعل به باعتبار اتصافه بالزيادة
على الغير وان كان واقعا في بعض المواضع عليه وصيغته من الثلاثي المجرد على مفعول
ولذا سمي باسم المفعول كما قيل الا انه اذا اخذ اسم المفعول من الفعل اللازم الذي
صار متعديا بحرف الجر يجب ان يظهر ذلك الحرف فيه فلا يقال زيد مذهب كما
لا يقال ذهب مذهوب به وكذلك يقال اليوم مسير فيه الا انه اذا اسند الفعل
الى المصدر فانه لا يجوز اطلاق اسم المفعول عليه لا يقال في ضرب ضربت شديد الضرب
الشديد مضروب وانما قال غالبا لانه قد يجيء على فعيل ايضا كقتيل ومن غير ابي
غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر لا فرق بينهما الا في
ما قبل الاخر

لانه كذلك في مضاده الذي يعمل وهو عمله ويعمل عمل فعله المبني للمفعول وهو
وهو ينعل نحو زيد مضروب غلامه وانما يعمل مع انه لا يوازن يفعل في الظاهر
لان اصل مضروب مضرب وانما يتولد الواو من اشباع ضمة الراء وانما فعلوا
ذلك ليلا يلزم بناء فعلل في كلامهم وهو بناء مرفوض لا يوجد في ابنيتهم وانما منعوا
الميم لئلا يتوالى اضعفان بعدهما واو فيد ازنه في التقدير لان ضمة الميم مستدعية
والواو في حكم المحذوف ليكون فتحة العين ايضا مقدرة وهو في الاعتماد على احد
الاشياء الستة والاشتراط للحال او الاستقبال كاسم الفاعل فلا حاجة الى
اعادة ذلك وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في عمله
في مرفوعه ولكن المتاخرين كابي علي وتابعيه صرحوا باشتراط ذلك وكذلك حكمه
في وجوب اضافته ان كان بمعنى الماضي وانتصابه مع وله الاخر بعامل مناسب حكم
اسم الفاعل مع هذا الوقال وحكمه كحكم اسم الفاعل لكان اولى والصفة المشبهة
باسم الفاعل معنى لانها التي قام به الفعل لفظا لانها تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم
الفاعل كذلك تقول حسن حسنان حسنون حسنة حسنتان حسنات كما
تقول ضارب ضاربان ضاربون الى اخره وليس المراد ان تثنيتها وجمعها وتا
نيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتانيثه سواء بل المراد مطلق ذلك وذلك
لانه لا يطرد ذلك في بعض الصفات المشبهة كالالوان والعيوب فانه لا يقال
ابيضون وابيضة وهي مشتقة وخرج به جميع المشتقات وقوله لازمة اي غير
متعدية لانها تلزم فاعلها ولا يتعدى الى المفعول وهذا قيد للبيان لا للاحتراز
وقوله لمن قام به الفعل احتراز عن اسم المفعول وقوله بمعنى الثبوت احتراز
عن اسم الفاعل وليس معنى الثبوت فيها انها موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة
بل هي موضوعة للقدر المشترك بينهما فمعنى حسن في اصل الوضع ليس الا ذو
حسن

سواء

سواء كان في بعض الازمنة او في جميعها لكن لما لم يكن بعض الازمنة اولى من بعض لم يجز
تقييده في جميع الازمنة كان الظاهر ثبوتها في جميعها بدليل العقل الى ان يقوم دليل على
تخصيصه ببعضها ولهذا اضافوها عند ارادتهم دلالتها على الحدوث صفة اسم الفاعل
منها فيقولون حاسن وضايق وهذا مطرد عندهم وصيغتها سماعية سواء لم يكن
على صيغة اسم الفاعل وهو الاكثر او كانت نحو ضامر البطن والحابر ولسنبلة يابسة
كاسم الفاعل المفعول الا الالوان والعيوب منها فان صيغتها فيها قياسية كاسود
وابيض على وزن افعل لا يجري صيغتها على المضارع من فعلها اي لا توازنه في الحركات
والسكنات مطردا واذا لم يكن جارية على الفعل لا شبابهه فينبغي ان لا تعمل الا انها
تشبه ما يجري على الفعل من اسم الفاعل كما بينا فتعمل لذلك كما يعمل اسم الفاعل وبشرط
في عملها الاعتماد لما ذكرنا في اسم الفاعل ولا يشترط فيها الاقتران بالحال او الاستقبال
لانها موضوعة على الاطلاق فكيف يشترط الزمان فيها ولا تعمل الصفة المشبهة الا
في ضمير الموصوف اي الذي قام به اصلها المشتقة هي منه او في مظهر من اسباب اي
اسباب الموصوف وهو اسم مضاف الى ضميره لفظا او تقديرا كحسن زيد حسن وجهه وحسن وجه
او مضاف الى المضاف الى ضميره وهلم جرا كحسن وجه ابي غلامه بخلاف اسم الفاعل
فانه كما يعمل في السببي كمررت برجل ضارب اباه يعمل في الاجنبي كمررت برجل
ضارب زيدا وذلك لانها اضعف منه ولذلك لا يجوز العطف على محل المجرور بها فلا
يقال مررت برجل حسن الوجه واليدِ بنصب اليد او رفعه كما جاز في اسم الفاعل
والمفعول ولكون معمولا فاعلا او نميزا او مشبها بالمفعول لا يتقدم معمولها عليها
لان العامل لا يتقدم على عامله بالاتفاق وقوله على رأي مبني على الاخيرين لان التمييز
لا يتقدم على رأي كما عرفت ذلك وكذلك المشبه بالمفعول لا يتقدم على رأي لانه وان
كان منصوبا صورة الا انه فاعل معنى وعند بعضهم يجوز تقديمه بالنظر الى انه مفعول
في الصورة

وهي اي الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين واراد باسم المفعول
غير المتعدي اسم المفعول من الفعل غير المتعدي الى مفعول واحد فقط وهو يكون اسم
المفعول غير متعد الى مفعول اذا كانا متعديين فلم يجز نصب الفاعل وجر فيهما
بعد حذف المفعول لبلا يشتبه الفاعل بالمفعول اذ لو جاز ذلك فيهما وقيل زيد ضارب
اباه لم يعلم ان اباه مفعول ضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وكذا لو قيل ضارب
ابيه وكذا قام زيد فحظ اباه او ابيه لزم اللبس بخلاف غير المتعدين فانه لما لم يكن
لهما مفعول لا يلتبس المفعول بالفاعل والمنسوب فانه مثل الصفة في العمل
لانه صار بسبب حصول معنى النسبة فيه كاسم الفاعل والصفة المشبهة في انه
يدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة ومع النسبة فيحتاج الى موصوف
مخصص هو او متعلقه تلك الذات احتياج الصفة اليه فيجعل في ذلك المخصص لافتقا
اياه باصل الوضع وانما لم يجعل المصغر وان حصل فيه معنى الوصف بسبب التصغير
لانه يدل على ذات معينة موصوفة بصفة معينة لان معنى رجيل رجل صغير فلا يحتاج
الى ما يخصص تلك الذات لان لفظ المصغر يدل عليها على حسب التقسيم اما مجردة
عن الاسماء الاربعة باللام او مضافة او مجردة عنهما اي عن اللام والاضافة
وهذا تسمح باعتبار التركيب العقلي والا فمع الواقع اما ان يكون باللام او مجردة
عنها والمضاف داخل في كل واحد من هذين القسمين ومعمول كل واحد من هذه الاسما
حال كون المعمول مرفوعا او منصوبا او مجرورا لذلك اي محلى باللام او مضافة
او مجردة عنهما فيكون التقسيم سبعا وعشرين صورة حاصلة من ضرب تسعة
في ثلثة بعضها جايز على القواعد النحوية وبعضها غير جايز والجايز بعضه قبيح
وبعضه غير قبيح وغير القبيح بعضه حسن وبعضه احسن وبعض آخر من كل
واحد من هذه الاقسام مكرر وبعضها غير مكرر انما لم يقسم هذه الاسما الاربعة

باعتبار

باعتبار اعرابها في نفسها لان الكلام هنا في اعمالها لا في اعرابها في نفسها لان عروض اعراب
الاسماء بالاصالة والتبعية في صدر الكتاب وامثلتها الحسن الوجه وجهه وجه حسن
الوجه وجهه وجه وكحسن الغلام غلامه غلام وحاذق الغلام غلامه غلام وكحسن
المضروب الغلام غلامه غلام ومضروب الغلام غلامه غلام وكحسن المحمر الحمار حمار
حمار ومحمر الحمار حمار حمار بالحركات الثلث في كل واحد من هذه المعمولات من هذه
الامثلة فاجرد عن اللام من هذه الاسماء الاربعة واحذف عنه التنوين او النون
لم يجز اطلاق معموله سواء كان معرفا باللام او مضافا او مجردا عنهما الا الجر لانه يكون
مضافا ومعموله مجرورا باضافته اليه والا لم يجز حذف التنوين منه وما فيه التنوين
او النون من هذه الاسماء الاربعة لم يجز الجر في معموله لانه الجر انما يكون باضافته
اليه ولا يكون هنا الاضافة لوجود المانع وهو وجود التنوين او النون وما فيه اللام من
هذه الاربعة جاز الجميع اي الرفع والنصب والجر في معموله الا الجر فيما معموله مضاف
وكان عليه ان يقول اذا كان غير مثنى ومجموع على حد نحو الحسن وجهه لو كان مثنى
او مجموعا على حد نحو الحسنا وجهاهما والحسنو او وجوههم جاز الجر هنا لحصول
التخفيف بحذف النون لعدم التخفيف المطلوب من الاضافة اللفظية لان الخفة
في هذه الاسماء اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه او بحذف ضمير الموصوف
من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتار في الصفة كالحسن الوجه او
الحسن وجه الغلام والحسن وجهه اي الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه
بواحد منها او فيما معموله منون نحو الحسن وجها فانه لا يجوز الجر في معموله عند غير
الفراء لانه خلاف وضع الاضافة لان وضع الاضافة المعنوية ان يكون المضاف
نكرة يتعرف بالمضاف اليه المعرفة وان كانت الاضافة هنا لفظية لان الاضافة
اللفظية فرع على المعنوية فاذا لم يكن منها الجواز تعريف المضاف اليه فيها

لانه لا

يجوز في

فينبغي ان لا يكون على خلافها وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه وما انتصب من
المعمول لهذه الاسماء تمييز ان كان المعمول نكرة نحو زيد الحسن وجها لانه تكون يرفع الابهام
عن الذات المتدرج فيكون تمييزا او مشبها بالمفعول ان كان المعمول معرفة نحو الحسن
الوجه لانه لا يجوز ان يكون تمييزا لان التمييز لا يكون الا نكرة على قول البصرية ولا يجوز
ان يكون مفعولا به لكون هذه الاسماء غير متعدية فيكون مشبها بالمفعول به فشبه
الحسن الوجه في نصب معموله بالضارب الرجل كما شبه الضارب الرجل في جر معموله
به على سبيل التخاص وفي كان المعمول لهذه الاسماء مضافا سواء كان الى ضمير الموصوف او الى الضمير الى ضمير موصوفا لا منصوبا ومجرورا نحو زيد حسن وجهه
او وجه ابي غلامه او كان المعمول مفقود الاضافة غير موصوف اي مجرورا ومنصوبا نحو
زيد حسن وجه او وجها والعايد الى الموصوف واحد اما في الصورة الاولى فلانه انما يكون
فيها هو الضمير المضاف اليه ولا يجوز ان يكون في صفة الاسناد ايضا ضمير آخر لانه لزم
ان يكون لشيء واحد فاعلان لان الغرض ان المعمول مضاف مرفوع واما في الثانية
فلان معمول هذه الاسماء لما كان غير مرفوع كان فيها ضمير على ان يكون فاعلا لها ولما
كان المعمول مجردا عن الاضافة لم يكن فيه ضمير آخر حتى يلزم ان يكون ههنا ضميران
والعايد اثنان ان كان المعمول مضافا غير مرفوع نحو الحسن وجهه بالنصب والجر
لوجود ضمير مستتر في هذه الاسماء ليكون فاعلا لها ووجود ضمير آخر فيما بعدها
ولا يلزم من اضافة الحسن الى وجهه اضافة الشيء الى نفسه من حيث ان الحسن
هو الوجه في المعنى كما قيل لاختلاف مدلوليهما لكون الحسن اعم من الوجه فهو من باب
اضافة العام الى الخاص ولا يلزم من اضافة وجه الى الضمير ذلك لما قيل لانه من اضافة
البعض الى الكل ولا عايد في عكسه هو ان يكون المعمول مرفوعا غير مضاف نحو الحسن
وجهه لعدم الضمير في العامل لوجود فاعله بعده ولان المعمول لانقطاعه عن الاضافة

وهو اي ما لا عايد فيه قبيح لعدم الضمير المحتاج اليه في الصفة الراجع الى الموصوف وما
فيه عايد واحد احسن لاشتماله على قدر الحاجة من غير زيادة ولانقصان وما فيه
ضميران حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه ولم يكن احسن لاشتماله على ازيد من
المحتاج اليه ومن ثمه اي من ان ما لا عايد فيه قبيح قيل فيه اي فيما لا عايد فيه بتقدير
الضمير ان لم يكن في معموله اللام نحو الحسن وجه فانه قبيح في التقدير الحسن وجهه
فحذف لدلالة ظاهر الحال عليه ولذا اجوز الفراء الحسن وهم بجر وجه بناء على ان
النكرة في حكم المعرفة والضمير المضاف اليه محذوف ولا يجوز ان يكون فيه ضمير
مستكن ويكون وجه بدلا منه لانه لا يجوز بدل النكرة غير الموصوفة من المعرفة
وبتقدير اي وقيل بتقدير الضمير على قول البصرية او باقامة اللام مقامه اي مقام
الضمير كما في قولهم نعم الرجل زيد او يكون اللام بدلا من المضاف وهو الضمير الراجع
الى الموصوف على قول الكوفيه او بدل المعمول عن الضمير المستكن فيه ان كان فيه
اللام نحو زيد الحسن الوجه فعلى الوجه الاول يكون الضمير مقدرا اي الوجه منه
وعلى الثاني يكون اللام بدلا عن الضمير وعلى الثالث يكون الوجه بدل البعض من الضمير
المستكن في الحسن الراجع الى زيد وعلى هذا الوجه يكون المسئلة احسن من غير قبح
فيها لاشتمالها على قدر الحاجة وعلى مثل ذلك ينبغي ان يحمل قوله تعالى جنات عدن مفتحة
مفتحة لهم الابواب لانه لا يحتاج الى الضمير باعتبار الموصوف وانما يحتاج اليه باعتبار
البدلية ويجوز حذف الضمير في بدل البعض والاشتمال عند قيام الدلالة من غير
قبح نحو ضربت زيدا الراس والظهر واسم التفضيل لم يتأت افعل التفضيل
لتناول خير وشر او هو مشتق من الفعل وقوله على الاكثر احتراز عما جاء ولا فعل له
نحو احنك الشاتين اي اكلهما من الحنك وهو ما تحت الذقن وهو شاذ لان الخلقة
لا يقال فيها ما افعله ولا افعل من حنيذ الحنيذ وهو ما يشوى في حفيرة تحت الارض بحجارة محماة

اي اعلم باجوز الاجود

اسم التفضيل

مشتقا من قولهم اجتنك الجراد الارض اذا اكل ما عليها غاية ما في الباب انه لا يكون مشتقا
من الثلاثي المجرد وانما يكون مشتقا من الثلاثي المزيد فيه وهذا لا يقدح في اشتقاقه
وكذا ابل مشتق من الفعل لانه قال في الصحاح ابل يأبل ابالة فهو ابل اذا حاذق
بمصلحة الابل للزايد على عين بعد استتمامهما في اصل الفعل ويجري به اسماء الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة ولا ينتقض باسم الفاعل المبني من باب المغالبة نحو طايله
اي زايد في الطول ولا بزيد زايد على غيره لانها لا يستتمان للزايد لان الزيادة هنا انما
يستفاد باصل اللغة لا بالاشتقاق واما قولهم انت اكبر من الشعر وانت اعظم
من ان تقول كذا فين ليست بتفضيلية وكذا افعل ليس باتيا على معناه لانه بمعنى متجاوز
ومباين ومن متعلقة به كانه قيل انت متجاوز لفرط عظمتك عن الشعر وصيغة افعل
وانما قال على الاعم احترازا عن الخير والشر وهما مصدران فان صيغته منهما لا يكون
افعل كخير منه وشر والاصل اخير واشر فخففا لكثرة الاستعمال ولا يقال اخير
واشر الا في لغة رديئة ولذلك اي ولاجل ان صيغته افعل امتنع افعل التفضيل فيما زاد
على الثلاثي كالثلاثي المزيد فيه والرباعي لانه لو لم يحذف منهما شئ لا يمكن بناء افعل ولو حذف
منه شئ التبس لفظا او تقديرا اي زيادة ملفوظة كاكرم واستخرج او محذوفة
نحو عور وسود لانه في تقدير اسود واعور فهو ثلاثي لفظا مزيد فيه تقديرا وذلك لان
الاصل في الالوان والعيوب الظاهرة باب افعل وافعال فالثلاثي وان كان اصلا
لذوات الزيادة في اللفظ لكن لما كانا اصليين في هذا المعنى لحقا الاصل وجعل
الثلاثي تابعا للمزيد فيه في اللفظ ملابسا فيه اسم التفضيل كما لا يبنى من المزيد فيه تنبيها على
كونه تابعا له في المعنى ولذلك صحت الواو في نحو عور لان ما قبله ليس بمعتل تقديرا
فان فقد الممتنع كالثلاثي المزيد فيه والرباعي توسل في بناء افعل التفضيل منه الى غيره اي
اي غير الممتنع من الثلاثي المجرد الذي يناسب معناه معنى الممتنع ومنصبه مصوغا اي

لفظ مصدر الممتنع على التمييز تقول اشد استخراجا وبياضا واكثر دحرجة واسرع انطلاقا
وافتح منه عورا وعورا اي اسم التفضيل للفاعل اي لتفضيل الفاعل على غيره في الفاعلين
في الفعل نحو اضرب بمعنى اكثر ضربا من سايره الضاربين لا لتفضيل المضروب على المضروب
ولا يقال اضرب بمعنى اكثر مضروبية وذلك لانه لو جعل مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثر
الاشتباه لاطراده فجعل في الفاعل قياسا لكونه اكثر من المفعول لانه لا مفعول الا وله
فاعل وانما قال على الاكثر لانه قد جاء افعل التفضيل للمفعول نحو اشغل من ذات
النحيين اي اكثر مشغولية واعذر من لوط اي اكثر معذورية وملومية واعوز من اكثر
ولا يستعمل اسم التفضيل الا بمن نحو زيد افضل من عمرو او اللام نحو زيد الافضل
او الاضافة سواء كان المضاف اليه معرفة نحو زيد افضل القوم او نكرة نحو زيد
افضل رجل اي اذا فضلت هذا الجنس وصفته رجلا فهو افضل رجل اي افضل
من كل رجل قيس تفضله بفضله اي افضل من زيد وافضل من بكر الى ان ينقرض
الجنس وقوله انه لا يستعمل الا احد انه لا يخلو عن الجميع والا لا يتم فهم المقصود الا من
وضعه لان الغرض الاهم من الوضع تفضيل الشئ على غيره ولا يعرف ذلك المفضل عليه
الا باحد هذه الثلثة لانه مذكور مع من والاضافة واما مع اللام فانه وان لم يكن مذكورا
لكنه في حق المذكر لان اللام فيه للعهد وكذا لا يجتمع اثنان منها لان الغرض يحصل
باحدهما فكان ذكر الاخر لغوا الا اذا كان مضافا وكان المراد من الاضافة التوضيح
فانه يجوز الجمع بين الاضافة ومن نحو زيد افضل البصرة من كل فاضل لانه لا يعلم
من الاضافة المفضل عليه حتى لا يجوز الاتيان بمن معها فان قلت قوله تعالى وما نريهم
من اية الا هي اكبر من اختها يلزم فيه ان يكون لكل واحدة من الايات اكبر من الاخرى
وان لا يكون والحال ان المراد ان ما يأتي اكبر مما تقدم او يكون المراد الاتم اكبر
من اختها عندهم وقت حصولها لان لمشاهدة اثرا عظيما في التقرير ليس للغايب منها

الاية ٩

وان كان الغائب اكبر فوله والخير منه من قوله وقلت معللا والخير منه زهير انهم
ذخر الذاخرين اعتراض لانه جمع بين اللام ومن في اسم التفضيل وهو الخير منه فاجاب
عنه بقوله فليل نادر على انه يجوز ان يكون اللام في الخير زايدة او يكون من متعلقا باسم
تفضيل اخر عار عن اللام اى والخير خير منه وقوله زهير اسم رجل عطف بيان من قوله
والخير منه والمحصر مرفوع بخبر محذوف اى منهم ذخر الذاخرين زهير فان قلت ما تقول
في قوله ولست بالاكثر منهم حصى واما العز للكاثر فانه جمع بين اللام ومن في افعل
المتصل في قوله والاكثر منهم فاجاب عنه بقوله ومن في ولست بالاكثر منهم حصى
ليست من هنا اى من التفضيلية التي يكون ما بعدها معدا لما قبله لانها فيه
للتبعيض او لضرب من البيانية اى لست منا بينهم بالاكثر حصى اى عدد ايقال فلان كثير
الحصى اى كثير الجمع والكاثر الغالب من قولهم كاثرته فكثرته ويحذف من من افعل
من اذا كان المفضل عليه معلوما جوازا كقوله تع الله اكبر اى اكبر من كل
شئ وكقوله تع يعلم السر واخفى اى واخفى من السر وحذفا لزوما في اخر لزوال معنى
التفضيل فيه وصار بمعنى غير كما في قولك في بحثما لا بنصر زيد فلم يستعمل لامن مزدلما
الاضافة بل يستعمل اما مجردا عن اللام او معه ومن ثمة اى من اجل انه حذف منه من
لزوما اجزى ويشتمل على مطابقته لمن هو اى اخزله افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا لان المانع من المطابقة هو من وقد حذفت لزوما فوجبت المطابقة لان الاصل
في الصفة ذكر يقال اخر اخران اخرون اخرى اخريان اخريات وللاضافة اى
لاضافة اسم التفضيل معنيان الزيادة على المضاف اليه اى تفضيل صاحبه على كل واحد
من سايرامثاله الذي دل عليها لفظ المضاف اليه لا على مجموع امثاله من حيث انه مجموع
والزيادة المطلقة اى التفضيل على جميع افراد نوعه لا على المضاف اليه المعين ويكون الاضافة
ح للتوضيح والتخصيص مشترطا في المعنى الاول للاضافة ان يدخل هو اى افعل اى صاحب افعل

منه اى في المضاف اليه لان افعل المضاف بهذا المعنى هو موضوع ليكون صاحبه جزءا من جملة
معتبرة بعلا مختصة منه ومن امثاله فلا يجوز يوسف احسن اخوته لخروج يوسف من جملة
الاخوة بسبب اضافتهم الى ضمير غائب اذا قلت جاني اخوة يوسف لم يكن يوسف من جملتهم وكذا
لا يجوز زيد افضل رجلين او افضل رجال اذا كان المراد بهذا المعنى المذكور لانه لا فايدة في كونه
افضل من بين جملة غير معتبرة وكذا لا يجوز وجه زيد احسن لان زيدا لم يجتمع من الوجه ومن
امثاله ولا يلزم بسبب دخوله فيه تفضيل الشئ على نفسه لان لافعل جهتين ثبوت امر المعنى
والزيادة فيه ودخوله باعتبار الجهة الاولى لا الثانية حتى يلزم تفضيل الشئ على نفسه وكذلك لا يلزم
من ذلك ان يكون يوسف جميع الناس كرما في قولك زيد اكرم الناس وكذلك لا يلزم
ان يكون جميع المخاطبين محبوبين منخوضين من قوله صلع الا اخبركم باحبكم الي وافربكم
مني ثم قال الا اخبركم بابغضكم الي وابعدكم مني لان المضاف اليه هنا محذوف اى احب المحبوبين
منكم وكذا اقربكم وابعدكم او يكون هنا مضاف محذوف اى باحب محبوبيكم وكذا
الكلام في زيد اكرم الناس دون المعنى الثاني للاضافة فانه لا يشترط فيه دخوله في المضاف
لان التفضيل حينئذ لبعض على المضاف اليه حتى يشترط ذلك فيجوز اضافته بهذا المعنى الا ما يدخل
صاحب افعل فيه سواء كان من جنسه لملاسته اياه او لم يكن من جنسه نحو فلان
اعلم بغداد اى اعلم ممن سواه وله اختصاص ببغداد بكونها منشاءه او مسكنه
ويجوز اضافته ايضا الى ما يدخل فيه نحو بنينا صلع افضل فرش بمعنى افضل الناس وهو من
فرش ويتعرف اسم التفضيل في المعنى الثاني بالاضافة لان الاضافة فيه محضة بمعنى
من اللام وكذا يتعرف ايضا في المعنى الاول على الاعرف وهو مذهب سيبويه لان الاضافة
معنوية بمعنى اللام لان المعنى فيه ان صاحبه مفضل على كل واحد مما يتعلق من اجزاء المضاف
فان زيدا في قولك زيد افضل القوم مفضل في الفضل على كل واحد ممن بقي بعد زيد من افراد
القوم فالمعنى زيد بعضهم الزايد في الفضل فيكون الاضافة بتقدير اللام كما في قولك بعض القوم

وقال ابن السراج وعبد القاهر الجرجاني وابو علي انه لا يتعرف بالاضافة لان
الاضافة غير محضة لان المعنى على ثبات من الامتدابية كانه قيل افضل من باقي القوم وكون
الجار والمجرور في محل النصب بانه مفعول افعل كما لو ظهر فان من في قولك افضل من القوم
ابتدابية على معنى ان زيدا ابتداء في الزيادة في الفضل من مبداء هو القوم بعد مشاركتهم
له في اصل فيكون افضل في افضل القوم صفة مضافة الى معمولها فيكون الاضافة لفظية
والحق ما قال سيبويه لانه لو كان بتقدير من الابتدابية لجاز ان يقال زيد افضل عمرو
كما جاز افضل من عمرو وانما لا يجوز ان يكون بتقدير من التبيينية كما في خاتم فضة
ويكون الاضافة حينئذ محضة لانه لو كان كذلك لوقع اسم المضاف اليه على المضاف مع انه غير
واقع عليه كقوله تبارك اسمه احسن الخالقين والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل
لمن هو له افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا جائز في المعنى الاول للاضافة لعدم لفظ
من المانع من المطابقة تقول زيد افضل القوم الزيدان افضلا القوم الزيدون
افضلوا القوم هند فضلى القوم الهندات فضليات القوم
ويجوز ايضا افراد اسم التفضيل وتذكيره كما افضل القوم على كل حال لمشابهة افعل
المضاف بعد المعنى افعل من الذي يجب التذكير والافراد فيه فكون المفضل عليه في كل واحد
منهما مذكورا مجرورا ولا فرق بينهما من حيث المعنى الا من حيث ان المجرور بمن مفضول
بجميع اجزائه والمجرور بالاضافة مفضول بجميع اجزائه الا الجزء وهو صاحب افعل
ولا فرق بينهما لفظا الا بذكر من في احدهما دون الاخر والمطابقة واجبة في المعنى
الثاني وفي المعرف باللام لعدم مشابهتهما لافعل من لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما
مع عدم المانع من المطابقة فيهما فيجب المطابقة لان الاصل في الصفات المطابقة وما
اتصل من اسم التفضيل بمن فمفرد مذكور لان من كالجزء من افعل لهذا لا يفصل بين افعل
وبينها الا بمعمول افعل فلو ثنى افعل وجمع وانث لكان كتثنية الاسم وجمعه وتانيثه قبل كماله

وفي قوله وما اتصل بمن اشارة الى ما ذكرنا من التعليل ولذا لم يقل وما افعل من لهذا الغائبة وليعلم
اي ليعلم اسم التفضيل عن مشابهة الفعل معنى لاشتماله على الزيادة التي لاستعمالها فعل
فلا يكون له فعل بمعناه ولم يشبه اسم الفاعل لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لان اصل استعماله
ان يكون معه من لتطبيق دلالته على المفضل عليه وما دام مع من يكون ممنوعا من التصرف لا
لا يعمل في مظهر فلا يقال صورت رجلا افضل منه ابن كخفض افضل على وصفيته رجلا
ورفع ابن على فاعليته واما القوافي في قوله واضرب منا بالسيوف القوانسا فمنصوب
بفعل مقدر وهو يضرب بخلاف المضمر المستتر كزيد افضل من عمرو فانه يعمل فيه
مثل هذا العمل لا يحتاج الى قوة العامل لضعف الضمير ولا سيما اذا كان مستترا وكذلك
يعمل في الظرف والجار والمجرور لضعفه وكذلك يعمل في التمييز الذي ينصبه الجوامد الا اذا
صار اسم التفضيل بمعنى الفعل فانه يعمل في الفاعل المظهر كقولك رايت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عيني زيد فان معناه مارايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنا مثل
حسنه في عيني زيد لا احسنا اكثر من حسنه لان المراد في هذا التركيب من حيث المعنى نفي
المغلبة عن الاسم الاول فيلزم منه نفي الافضلية لان الشيء اذا لم يكن مثل شيء فيما لا بد من
ان لا يكون افضل منه او نقول معنى مارايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عيني زيد
زيادة حسن الكحل الذي في عيني زيد على الذي في عيني كل رجل وهو مستلزم لنفي زيادة
حسن الكحل الذي في عيني كل رجل على الذي في عيني زيد ولنفي مساواته له ومعنى مارايت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عيني زيد هو ذلك المعنى واشار الى ضابط يعلم منه ان اسم
التفضيل بمعنى الفعل بقوله بان يكون اسم التفضيل متعلق ما جرى اسم التفضيل عليه
فان احسن في المثال المذكور جار على رجلا لانه صفته في الظاهر وهو في الحقيقة صفة لمتعلقه
وهو الكحل لان الاحسن في الحقيقة هو الكحل وهو متعلق للرجل لانه مظروف في عينه الخ
في جزء وهو مرتبط به بسبب الضمير وفسر بعض شارحي الكافية المسبب بالمتعلق ولذا

الفعل وتبليغ الفعل

ذكر المصنف المنطق وقبل التفضيل بالحقيقة للعين لا للكحل وهو بلون العين سببا
للكحل في التفضيل والكحل مسببا حال كون المتعلق مفضلا باعتبار المتعلق اي بالنظر
الى تعلقه بما جرى عليه اسم التفضيل مفضلا على نفسه باعتبار غير اي غير ما جرى
عليه اسم التفضيل وهو زيد فالكحل مفضل لانه فاعل احسن ومفضل عليه لانه المجرور
بمن لكن باعتبارين تفضيلا منفيا فان السماع في النفي ولانه لو كان مثبتا لا يكون في معنى
فعله وذلك لان قولك رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد معناه
زيادة حسن الكحل في عين الرجل على حسن الكحل في عين زيد واما قولنا رايت رجلا في عينه
الكحل منه في عين زيد فمعناه التشبيه وغاية مساواة الكحلين في الحسن فالكحل باعتبار
زيد مفضل وباعتبار جميع الرجال مفضل عليه وبهم العموم حيث قال جميع الرجال من
النكرة الواقعة في سياق النفي وقوله باعتبار المتعلق وباعتبار غير لا يتعلق بقوله له
مفضلا لانه لا يجوز تعدي الفعل وشبهه بحرف جر متحقق المعنى ومعنى الشيئين من
نوع واحد فلا يقال مررت بزيد بعمرو مع انه يلزم فساد من جهة المعنى بل الاول حال
من الضمير في مفضلا اي ملتبسا باعتبار الاول ومقترنا به والثاني حال من قوله على
نفسه الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن وضعا بزمان معين محتمل
او مقدر من الازمنة الثلاثة وبيان ذلك بحروف مما ذكرنا في بيان تعريف الاسم في صدر
الكتاب ودخل في هذا التعريف نحو خلق الله الزمان والسموات لان قابل ذلك اخبر
بخلق الله الزمان المحقق في الزمان المقدر واعلم ان في هذا الحد نوع تعسف لان الفعل
يدل على الحدث والزمان معا وخروج الزمان عن الدلالة بهذا الحد لا ينفعه جعل
المقترن صفة للمعنى والزمان متعلقا بمقترن لانك تقول اعجبني ضرب مقترن بزمان الحال
فتثبت الاعجاب باعتبار الحدث لا باعتبار الزمان ماض ذلك الزمان ان كان الزمان
سابقا على زمان التكلم لا يرد على طرد حكمه نحو لم يضرب لان دلالته على الزمان السابق بواسطة

لم

ولا

ولا على عكسه نحو ان ضربت ضربت لان عدم دلالته عليه بواسطة حرف الشرط ومستقبل
ان كان الزمان آتيا وحال ان كان الزمان ما انت فيه وقد عرفت بيان الحال ايضاح صور
الكتاب وما يقع من الافعال مبهما باحتماله الحال والاستقبال اشتراكا اي احتماله مرجحة
اشتراكه في الحال والاستقبال وقيل انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لانه عند
تجريده عن القرينة لا يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا اشارة
الحقيقة والمجاز وقيل انه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال وفيه نظر لانه
لا خفاء فيه لان الحال عندهم هو الحد المشترك بين الماضي والمستقبل لا الآن الذي اختلف فيه
ولاجل ذلك قال ان يصلي في زيد يصلي حال مع ان بعض صلوته ماض وبعضه مستقبل يسمى
مضارعا وسيجيء بيان تسميته بذلك ان شاء الله تعالى ويختص من المبهم الصالح للحال
والاستقبال للاستقبال بنوع التاكيد الخفيفة والثقيلة لانهما لتاكيد الفعل المستقبل
لان الماضي والحال ثابتان والثابت لا يحتاج الى التاكيد لامكان اطلاع المخاطب على ضعفه
او فوته غالبا ولا للنفي لانها للطلب والطلب في الاستقبال والنفي فان لا لنفي الاستقبال
ايضا عند بعضهم وعن الاخفش ان صلاحيته للحال باقية وان دخلها نحو لا كقوله تعالى وما لكم
لا تؤمنون وما لي لا اري الهدهد وما لا اعبد والدعاء اي اذا اريد بالمضارع الدعاء
يكون للاستقبال لان الدعاء في الاستقبال ولام الامر لا للطلب ايضا وحرف التنفيس
وهما سوف والسين فانهما وضعا للاستقبال والحروف النواصب للفعل المضارع
لانها ايضا للاستقبال واعماله في الظرف المستقبل فانه اذا اعمل فيه صار مستقبلا
لكون معموله الواقع هو فيه مستقبلا وما عدا اذا اي باعماله في ما عدا اذا من ادوات
الشرط نحو من تضرب اضرب ومتى تاتني اكرمك ويختص من المبهم للحال بالآن والساعة
نحو تضرب الآن او الساعة على الاكثر وجوز بعضهم بقاء المقرون بالآن وما في معناه
كالساعة مستقبلا لمصاحبته الامر الدال على الاستقبال كقوله تعالى فالآن باشروهن

ولام الابتداء على الاكثر فجاء مرادا به الاستقبال كقوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم
يوم القيمة ويتغلب معنى المبهم الى الماضي بلو غير المصدرية لانها لو كانت مصدرية
لتخلص الفعل للاستقبال كقوله تعالى يود احدكم لو يعمر الف سنة لانها في تقدير ان يعمر
ولم لما الجازمة لانها الحينية لانها للنفي ويتغلب معنى الماضي الى الاستقبال بادوات الشرط
لانها للاستقبال بسبب لو لما الحينية فانها للنفي ويقرب معنى الماضي من الحال بقد لانها
وضعت لتقريب الفعل من الحال ويختص مطلق الفعل بالف الضمير واوه ونونه فان
هذه الضمائر الثلثة مشتركة بين الافعال كخرجا ضربا ضربوا اضربن فتعمها ان يضربون
نصرن اضربا اضربوا اضربن ولا يوجد في غير الفعل لانها من الضمائر المرفوعة البارزة
المتصلة المختصة بالفعل واما اختصت لان مثنى الاسم وجمع سلامته يستحقان الالف
والواو والياء فلو لحقتها هذه الضمائر منها الالف الياء الواو لاجتمع في المثنى الفاعل
او يا ان وفي الجمع واوان او يا ان فان لم يحذف احديهما لزم الاستثقال وان حذف لزم
الالتباس فلما لم يجز الاسم الف الضمير والاثنين ياءه حمل عليها البواقي ويختص الماضي
ببناء الثاني الساكنة في اصل الوضع سواء كانت ساكنة في الحال كخرجت او لا كخرج
ضربنا واحترز بالساكنة عن المتحركة فانها مختصة بالاسم لطلبها للتعادل وذلك
لتمثل الفعل وخفة الاسم وكخرجي اي ويختص بنحو نا مفعلن من الضمائر المرفوعة البارزة
المتحركة المتصلة لما ذكرنا الان ويختص ما سواه اي سوى الماضي وهو المضارع والامر
ببيانه اي بباء الضمير كتضربين واضربي فالماضي لمشابهته المضارع لوقوعه موقعه
في الشرط والجزاء كقوله ضربتني ضربتك فانه واقع موقع ان تضربني اضربك وفي كزيد
ضرب فانه واقع موقع يضرب لان اصل خبر المبتدا ان يكون اسما او مضارعا له استحق
الماضي الحركة واستحق للتخصيص الفتح اي الماضي لمشابهته الحرف بمشابهة صيغة
اخرج عن اصل البناء الذي هو السكون الى الحركة لم يجز لمقتضاه المشابهة وبني على الفتح

غير المصدرية لانها لو كانت
مصدرية لتخلص للاستقبال كقوله
يود احدكم لو يعمر الف سنة لانها
على تقدير ان يعمر

لان

لان الفعل تفعل والفتحة لفظا فيما لم يكن في آخره الزكخرج ضرب او تقديرا فيما كان في آخره
الف كخشي ورمى في غير الضمير المتحرك المرفوع وفي غير الواو من الضمائر الساكنة
فانه يجب السكون في الاول اي ركب سكون آخر الماضي في الضمير المتحرك كخرجت ضربت
ليلا يلتبس الفاعل بالمفعول في كخرجنا وضربنا وليلا يتوالى اربع حركات فيما هو
بمنزلة كلمة واحدة اذ الفعل والاسم اذا كان ضميرا متصلا كالجزء من الفعل وليعذل
لا يسكن اذا كان الضمير ساكنا كخرجا او كان متحركا منصوبا كخرجن بكر لانه لا يلزم
منه توالي الحركات الاربع فيما هو كالكلمة الواحدة ويجب الضم في الثاني ارمع واو الضمير
لمجانسة الواو لان الواو الساكنة بعد الضمة اخت منها بعد الفتحة ان كان آخر حرفا
صحيحا كخرجوا او با كخشوا فانه لما انفصل الواو بشيء ضم الياء لاجل الواو فاستثقل
الضمة على الياء فنقل الضمة الى ما قبلها وحذفت الياء وان كان آخر الفعل فيحذف
بنفسه حركة ما قبلها كخرجوا فانه لما اتصل الواو بدعي التقى ساكنان الواو والالف فحذفت
الالف وبقي حركة ما قبلها للدلالة على الالف مع عدم تحذيره فوقع الواو بعد الفتحة واعلم بذكر
ما في آخر واو كخرجوا في سروا مع انه داخل فيما في آخره با او الف لان ضمة الواو بعد
حذف الواو يحتمل ان يكون مع ضمته الاصلية فيكون حكمها حكم الالف لان فيه حذف الواو
ببقاء حركة ما قبلها ويحتمل ان يكون مع الضمة المجتلبة لاجل واو الضمير بعد حذف الواو
وحذف ضمة ما قبلها فيكون حكمها حكم الياء وكانه لم يذكر لذلك المضارع لمشابهته من الاسم
ولم يستحق مضارعا الا لعذا او معنى المضارعة لمشابهته من الضرع كان كلا الشبهين
او تضعا من ضرع واحد فلما اخوان رضاعا لفظا للتخصيص بالحرف فان يضرب
يحتمل الحال والاستقبال وانما يتخصص باحدهما بدخول اللام عليه او حرف الاستقبال
كالاسم كخرجل فانه يحتمل الشياع ويختص معناه باللام ومعنى للابهام في المضارع لما
قلنا من احتماله الحال والاستقبال كما ان الاسم مبهم معناه لا يتعين الا بالة التعريف و

واستعمالا لدخول لام الابتداء عليه نحو زيد ليضربن كما يدخل على الاسم نحو زيد لضارب
وقوله باحدى الزوائد متعلق بقوله لمشابهته اى انما شابه المضارع الاسم بسبب
احدى هذه الزوائد الاربع التي هي الهمزة والنون والياء والتاء لانه قبل دخولها كان
ماضيا لا مشابهة بينه وبين الاسم بهذا الوجه المذكور وانما ادخلت هذه الزوائد
عليه للفرق بين الماضي والمضارع وخص المضارع بذلك لان الصيغة المزيد فيها بعد
الصيغة المجردة كما ان الزمان اللاحق بعد الزمان السابق فخص الصيغة المزيد
فيها بالزمان اللاحق والصيغة المجردة بالزمان السابق وهو الماضي المصروفة هذه
الزوائد في الرباعي اى فيما كان على اربعة احرف فصاعدا وهو اربعة ابنية أفعل وفعّل
وفاعل وفعلل لان الاصل فيها الفتحة لخفتها وانما ضمت في الرباعي ليلا يلتبس بنحو
قاتل باب افعل وانما خصت الضمة به لتعادل ثقل الرباعي بثقل الضمة ولكثرة غير الرباعي خصة الفتحة
وحمل على باب افعل باب فعّل وفاعل للتوافق بينه وبين هذا الابواب الثلثة في عدد
الحروف وخصوصية الحركة والسكون فاريد انابوا فرق بين مضارعها بضمة حرف المضارعة
لفظا نحو كرّم يكرّم وكارم يكارم ودحرج يدحرج او تقديرا نحو يكرم مضارع اكرم
فانه رباعي تقديرا لانه في الاصل تكرم ونحو اصوار يصوبر واسطاع يستطيع فانها
رباعيان تقديرا والهاء والسين زيادة على غير الثلاثة ولا ينتقض هذا الحكم بنحو يقتل
مضارع قتل تخفيفا فتل وان كان رباعيا وحرف المضارعة فيه مفتوحة لانه في اصل
الوضع ليس على اربعة احرف وانما هو على خمسة المفتوحة هذه الزوائد فيه اى في
غير الرباعي وهو الثلاثي المجرد المزيد فيه والرباعي المزيد فيه فالجمع لمذكر المتكلم
والنون له اى لمفرد المتكلم ولما زاد عليه اى على المفرد حال كون النون مستويا فيه
اى في النون الاثنان والجماعة ومستويا فيهما اى في النون والجمع الذكور والاناث لا يعرف
بينهما لعدم الالتباس والتاء للمخاطب سواء كان مذكرا او مؤنثا مفردا او مثنى او مجموعا

والغائبة

والغائبة والغائبتين دون الغايبات فيكون التاء للثنائية اشباها والياء لما عداها اى لما عدا
المتكلم والمخاطب والغائبة والغائبتين وانما اختصت هذه الحروف بالزوائد لان اول الحروف
بالزيادة حروف العلة لان الزيادة مستلزمة للثقل وهو اخر الحروف فجروها مجرى النبي
واستبناس المسامع بها لكثرة دورها بالتغير وابعاضها وهو الالف اذ لا تجد كلمة خالية
منها او من ابعاضها وخصت الالف بالمتكلم لكونه مبداء الكلام كما انها مبداء المخارج وقلب
همزة ليمكن الابتداء بها وخصت الواو بالمخاطب لانه منتهى الكلام كما انها منتهى المخارج لانها
من الشفة وقلبت تاء كما قلبت تاء تخمة وتراث لانه يلزم من ابقائها على حالها تشبيه منباح
الكلاب فيما فاء واو نحو وجل ووخصت الياء للغايب لكونه وسطا بين المتكلم والمخاطب
كما ان الياء من وسط المخارج ولما لم يبق من حروف العلة حرف اخر للمتكلم مع غيبة جعل النون
علامة له لكونها شبيهة بحروف المد من حيث الخفاء والمد والغنة اكثر المضارع وقوله
قبل لمشابهته الاسم يتعلق به فهو فرع على الاسم في الاعراب عند البصرية وليس باصل فيه
وذلك لانه لا يتوارد عليه المعاني المقتضية للاعراب لانه بصيغته يدل على معناه الابدي
ان صيغة ضرب للماضي وصيغة يضرب للمضارع والكوفيه قالوا ان اعرابه بالاصالة
لا لمشابهته وذلك لتوارد المعاني المختلفة عليه كما يتوارد على الاسم لانك اذا قلت لا تضرب
بالرفع علم انه نفي واذا جزم علم انه نهي وان نصب تشرب في قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن
دليل على ان الواو للصرف وجزمه على انها للعطف والجواب ان اعرابه لا يدل على معان معتورة
عليه بل اعرابه بوضع مع الحرف المصدر وهو ما يتصل به اى بالمضارع نون التاكيد الخفيفة
او الثقيلة فانه لو اتصل به نون التاكيد صار مبنيا عند الجمهور لتركبه مع النون فاشبه نحو يضربن
مع ان النون من خواص الافعال فضعفت مشابهته الاسم مع ان الهمزة اعربا الى نحو اعوار ما فعل
وهو اشتغاله بالحركات المختلفة ليفرق بين المفرد والمجموع المذكر الواحد المؤنث ويون جمع
المؤنث فانه لو اتصل به نون الجمع صار مبنيا على السكون فاسيبوه سكن اخر عند الحاق النون به وانما يجمع فيه

النون

المذكور

اربع متحركات حملا على ضربن وبني ايضا حملا عليه واذا جاز لهم اخراج الفعل عن اصله من البناء
بواسطة المشابهة فالاولى في الفعل ردّه الى اصله من البناء بسبب المشابهة وقوله بالنون
رفعا يتعلق بقوله اُعرب اى اعرب المضارع بالنون المكسور بعد الالف المفتوحة بعد
الواو والياء في حالة الرفع وحذفها اى حذف النون نصبا وجزما ان كان فيه اى في المضارع
بارز ضمير مرفوع ساكن وهو الف الضمير في دان وياء نحو يضربان وتضربين
وانما جعل اعرابه عند اتصال هذه الضمائر به بالنون لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام
بالضمة والفتحة والكسرة لاجل الواو والالف والياء ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب
بالكلية جعل النون بدل الرفع لان الرفع اول الحركات واخير النون من بين سائر الحروف
لانه لم يمكن زيادة حرف المد التي هي اولى بالزيادة من غيرها لوجود هذه الضمائر فزيد
النون التي هي اشد الحروف شبها بها وحذفت النون في الجزم حذف الحركة التي هي عوض
عنها وحمل النصب على الجزم لان الجزم اخت والحمل على الاخت اولى ولان الجزم في الافعال
بمنزلة الجر في الاسماء في الاختصاص فحمل النصب على الجزم هنا كما حمل النصب على الجر ثمة
وانما لم يجعل الواو والالف والياء علامة الاعراب كما جعلت في الاسماء في المثنى والمجموع لانها
وان تنزلت منزلة الجزء من الفعل الا انها في الحقيقة ليست جزءا منه لانها اسماء مرفوعة
المحل على الفاعلية فاستكر ان يجعل علامة اعراب الكلمة ما ليس جزءا منه حقيقة
بخلاف هذه الحروف في الاسماء فانها حروف صارت اجزاء من التثنية والجمع لانه لا يمكن
ان يجعل هذه الضمائر اعرابا والا لادى الى اختلاف الاعراب وذلك غير جايز وانما لم يجعل
اعرابه تقديريا عند اتصال هذه الضمائر به كما جعل في يدعو ويرمي ويخشى والقاضي
ليكون الفعل الاخير به هذه الضمائر كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وذلك لان الفعل
يضارع بالمشابهة الفرعية بان وكذا واو يضربون وياء تضربين يشابهان واو ضاربون وياء
ضاربين وذلك لكسر الفعل بعد الالف وفتحه بعد الواو والياء كالكسر في الاسم بعدهما

والا يكن فيه بارز ضمير مرفوع سواء لم يكن فيه ضمير نحو يضرب زيد او كان فيه ضمير لكن
لا يكون بارز ابل مستكنا نحو زيد يضرب او كان بارز الكن لا يكون مرفوعا بل منصوبا نحو
يضربك وانما لم يقيده بالساكن كما قيدناه به لانه لو كان متحركا نحو يضربن كان مبنيا لا معربا
لانه لا يتصل من الضمائر المرفوعة المتحركة الا النون فقد ذكر حكمه قبل فلا حاجة
الى ذكر الساكن فبالضمة رفعا والفتحة نصبا والسكون جزما ان كان اخر صحيحا يعني
لم يكن في المضارع الضمير البارز المذكور وكان صحيحا بان يكون اخر حرفا صحيحا
كان رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة ونقص منه الجزم ليلا يكون الفرع مساويا للاصل في
استيفاء جميع انواع الاعراب وخص النقصان بالجزم لانه لم يكن معمول الفعل فتحصلوا
منه فلا يكون معمولة واعطوه ما كان معمولة من الرفع والنصب وبالفتحة لفظا في حالة
النصب لعدم استثقال الفتحة على الواو والياء والضمة تقديرا في حالة الرفع لاستثقال
الضمة على الواو المضموم ما قبلها وعلى الياء المكسور ما قبلها والحذف اى بحذف الاخر في حالة
الجزم ان كان معتلا اخر بالواو والياء نحو يغزو ويرمي وانما حذفت الواو والياء في حالة
الجزم لان الجازم يحذف الرفع في الاخر والرفع منه محذوف قبل الجوازم فلما دخل الجازم
ولم يجد في اخر الكلمة الا حرفا علة مشابهة للحركة حذفها ووجه المشابهة من حيث
ان الحركات لا تقوم بانفسها ولا تامة مركبة من الحركات لان ضم الواو انما ان بعدها
بلا فصل بعضر الواو وعلى هذا الفتح والكسر بالفتحة في حالة النصب والضمة
في حالة الرفع تقديرا والحذف في حالة الجزم ان كان معتلا بالالف نحو يخشى فان اعراب
نصبه كاعراب رفعه تقديري لان الالف لا يقبل الحركة لا الفتحة ولا الضمة وارتفاعه
اى ارتفاع الفعل المضارع لوقوعه بنفسه موقع الاسم فالمعنى الذي استوجب المضارع به
الاعراب وهو المضارعة المذكورة غير المعنى الذي ارتفع به وانتصب وانجزم فانا وقوعه
في اقوى مراتب المضارعة وهو وقوعه بنفسه موقع الاسم من غير حرف زيد له الى تقدير الاسمية

اقتضى له استحقاق اقوى وجوه الاعراب وهو الرفع ووقوعه موقعا لا يصلح للاسم اصلا
وذلك عند وجود ما يمنعه من تقدير الاسمية كان السرطية وما حمل عليه من الجوازم اقتضى
له اعرابا لا يكون في الاسم واسادهو الجزم لان المضارعة القوية المذكورة اقتضت ان يكون
له اعراب فعوض من الجزم الجزم ليكون له اعراب نظرا الى اصل تلك المضارعة ولا يكون
له خصوص انواع اعراب الاسم لعدم وقوعه موقعه اصلا وانما لا يكون الجزم في الاسم لان
وجوده في الاسم يؤدي الى عدمه غالبا لان الغالب في الاسم ان يكون فيه تنوين وهو ساكن فلو
دخله الجزم وسكن اخر لاجتمع ساكنان فاحتيج الى تحريكه هربا من توالي الساكنين فيؤدي
ثبوت الجزم الى عدمه ومايؤدي ثبوته الى عدمه كان ممتنعا ووقوعه موقعا لا يصلح للاسم
الا بانضمام ما ينقله الى تقدير الاسم وهو ان الناصبة وبانضمام ما اشبهه وهو اخوات
ان اقتضى له وجها من الاعراب بين الرفع والجزم وهو النصب او الجر لان كلا واحد منهما
متوسط بين الرفع والجزم لان الرفع ثقيل مطلق والجزم خفيف مطلق وكل واحد من النصب
والجر متوسط فاختير النصب لخفته وثقل الفعل اعلم ان المراد بوقوعه موقع الاسم
هو الموقع الذي يجتمع وقوع الاسم فيه سواء كان ذلك الاسم مرفوعا او منصوبا او مجرورا
نحو زيد يضرب ورايت رجلا يضرب ومررت برجل يضرب وسواء كان ذلك الاسم اسم فاعل
او اسم جنس نحو يضرب الزيدان فانه واقع موقع اسم الجنس لان مبدا الكلام لا
يتبين للمخاطب دون الاسم لانه جاز ان يكون في مبدا ابه اسم فصدقا انه واقع موقعا يجتمع
ان يقع فيه اسم من الاسماء وان لم يقع فيه اسم الفاعل او نقول انه واقع موقع ضارب الزيدان
على قول من جوز اعمال الصفة بلا اعتماد وسواء كان الفعل مجردا عن حرف لا يكون عاملا
فيه او لا نحو زيد سيضرب فان السين لما صار كاحد حروف الفعل كان الواقع موقع الاسم
هو الفعل مع السين لا الفعل وحده فلا يرد ما قيل ان السين من خواص الفعل فلا يكون
يضرب في سيضرب واقعا موقع الاسم لامتناع دخول السين على الاسم ولا يرد باب عسى على ما
قيل

ان خبر يجب ان يكون الفعل المضارع فلا يكون واقعا موقع الاسم مع انه مرفوع نحو كاد زيد
يخرج لجئ فاثبت لهم وما كدت ايبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر ويكون الاصل في خبر اسم
الفاعل عدل عنه الى لفظ المضارع لوجه ما الغرض وهو ان وضع كاد لتقريب الفعل من الحال فانما
ان يكون خبره فعلا مضارعا لظهور دلالته على الحال عند تجرده عن علامة الاستقبال
واثبت من اب اذا رجع وفهم قبيلة الشاعر وهو نابط شرا اي فارقت الحلة وانا غالب وهي
تصفر كما يكون حال المغلوب اذا فاته المطلوب وانتصابه اي انتصاب المضارع بان وجوبا
ان لم يقع قبلها علم وما يؤدي معناه كالتبيين والتحقيق والانكشاف فانه ان وقع قبلها ذلك يكون
ان هي المخففة من الثقيلة لا الناصبة للفعل سواء كانت داخلة على المضارع او على الماضي
مثل علمت ان سيقوم اي انه سيقوم وذلك لانه لما شابهت ان المخففة من الثقيلة ان
الناصبة للفعل لفظا ومعنى لزم قبل المخففة فعل التحقيق للايذان من اول الامر على انها
هي المخففة لا الناصبة والتحقيق بان المخففة فاقدتها التخفيف اولى ولان الناصبة يدل
على ان ما بعدها غير معلوم لكونها للرجاء والطمع دلالة كونه علمت على انه معلوم فلا يجتمعان
او ظن وانتصابه بان جوازا ان وقع قبلها الظن اي اذا وقع قبل ان فعل من افعال الظن
جاز رفع الفعل على ان يكون ان مخففة من الثقيلة لان الظن باعتبار رجحان الفعل شابه
العلم وجاز نصبه على ان يكون ان ناصبة لان الظن لاحتماله النقيض كان مخالفا للعلم
فالحق بسائر الافعال التي يقع بعدها الناصبة كقولهم وحسبوا ان لا تكون فتنة فانه
قرئ بالرفع والنصب وان خفيفة من الثقيلة ان وقع قبلها العلم وجب الرفع نحو
علمت ان سيقوم وان لا يقوم التقدير انه سيقوم وانه لا يقوم لما ذكرنا الا ان ويكون عاملة
في ضمير الشان المحذوف ايما عند الجمهور وذهب سيبويه الى انه يجوز ان يلغى المخففة فلا
لا في اللفظ ولا في التقدير وانتصابه ايضا بلن وسيجيء بيانها وجواز تقدم ما حيزها عليها
نحو اما زيدا فلن اضرب بدل على ان اصلها ليس لان لن لا حيز لها في المصدرية لا يتقدم
عليها

وذلك لانه لما شابهت ان المخففة من الثقيلة ان الناصبة للفعل لفظا ومعنى الزم قبل المخففة فعل التحقيق ح ص ح

وهذا رد على الخليل فانه قال إن اصله لا أن حذفت الهمزة تخفيفا وسقطت الالف
لالتقاء الساكنين وبهذا ابطل ايضا قول الفراء فانه قال إن اصله لا فقلبت الالف
نونا لان ما في حيث لا يتقدم عليها ايضا فبطل الصحيح قول سيبويه ومعوانه حرف
برأسه وفيما قال المصنف نظر لان حكم الجملة يتغير بالتركيب الا ترى ان هل لا يجوز ان يعمل
ما بعدها فيما قبلها واذا ركبت مع لا تغيرت عما كانت عليه وصارت بمعنى التخصيص وجاز
ان يعمل ما بعدها فيما قبلها فيقال زيدا هل تضرب وانتصابه بكي اذا دخلها اللام نحو
لكي يعلم الناس أني امرأة انيث المعيشة من بارها خلافا للاخفش والخليل فانهما قالا ان
كي في جميع استعمالاتها حرف جر وان انتصاب الفعل بعدها بتقدير ان وبعتذ ان يتقدم
اللام عليها في نحو لكيما تأسوا وتأخرها عنها في نحو كي لتقضيني رقبة ما وعدتني بان كي المتأخرة
بدل من اللام المتقدمة واللام المتأخرة بدل من كي المتقدمة فان لم يدخل اللام على كي
نحو اسلمت كي ادخل الجنة احتمل ان يكون ناصبة بنفسها وان يكون ناصبة
على قول البصريين وانتصابه باذن وجوبا ان تقدمت اذن على الفعل الناصب هو اياه قال سيبويه
عملت في الفعل أرى في الاسم تقول اذن أجيئك كما تقول أرى زيدا ذاهبا فالفعل المضارع
الداخل اذن عليه مستقبل لا حال لكونه ابدا لكون اذن للجواب الحقيقي او التقديري بما
والجزاء نحو اذن اكرمك لمن قال انيك فاذن اكرمك جواب لقوله وجزاء لفعله والفارسي
يقول ان اذن قد يكون للجواب فقط نحو قولك لآتيك فيقال في جوابه اذن اظنك كاذبا فهذا كما
لا يتصور فيه الجزاء اذ لا يحسن ان يكون التقدير اذا احببتني اظنك كاذبا وهما اي الجواب
والجزاء لا يمكنان الا في الاستقبال لان بناء هذا الباب على الاستقبال كان ولن وكي واذن اكرمك
وانتصابه باذن جواز ان تقدمها عاطف نحو ان تأتني واذن اكرمك فانه يجوز
انتصاب الفعل باذن باعتبار وانها في صدر جملة مستأنفة معطوفة على جملة أخرى والفعل
بعدها خبر معتمد على ما قبلها ويجوز الغاء اذن باعتبار كون ما بعد العاطف تمام ما قبله

بسبب ربطه بعض الكلام ببعض ويكون الفعل بعدها معطوفا على الفعل الذي قبل اذن فيكون
الفعل مجزوما ويجوز رفعه على الاستيناف على تقدير واذن انا اكرمك ويلغى اذن وجوبا ان وقعت
بين المبتدأ لفظا او تقديرا والخبر نحو انا اذن اكرمك واني اذن اكرمك وبين الشرط والجزاء
نحو ان تأتني اذن انك وبين القسم والجواب نحو والله اذن لأتيتك وذلك لان اذن في هذه المواضع
الثلثة معتمد على ما قبلها وما بعدها فيقتضي ان يعمل في الفعل الواقع بعدها فالغيت لانها غير هو
على العمل حتى لا يجوز الغاؤها الا بشرط حتى لا يكون عملا نحو انا اذن فاعلك اذ مع انه لا يلزم
على تقدير الغائها ابطال معناها وعلى تقدير اعمالها يلزم ابطال معنى ما تقدم من المبتدأ
والشرط والقسم قال سيبويه انها لا تنصب في هذه المواضع البتة كما لا تنصب اذا كانت
بين الفعل الاسم نحو لكان أرى زيدا ذاهبا او دفع بينها اي بين اذن ومعمولها دعاء
لا يجوز الفصل بين اذن وبين الفعل المنصوب بها لانها من نواصب الفعل التي لا يجوز الفصل بينها
وبين الفعل الا بالقسم والدعاء والنداء نحو اذن والله او رحمك الله او يا زيد اكرمك وذلك
لكثرة دوران هذه الاشياء في الكلام قال سيبويه ولا يفصل بين شيء مما ينتصب الفعل وبين الفعل
سوى اذن لان اذن اشبهت أرى نفي في الافعال بمنزلة ما في الاسماء حيث تلغى بتقدم وتأخر فلما
تصرفت هذا التصرف أجروها على ان يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين فعلى هذا حكمه
بالغائها اذا وقع بينها وبين معمولها دعاء نظرا لانها عاطفة كما مر وانما خرت اذن عن الفعل
فانها تلغى لانها لا تتصور على ان يعمل فيما قبلها اذ تقدمت اذن على الفعل وجب العمل حالا فانها تلغى
ايضا تقول اذن اظنك كاذبا لمن يحدثك لما ذكرنا من انها للاستقبال ولانها انما عملت بشبهها
ان الناصبة في وقوع المضارع بعدها للاستقبال فاذا أريد الحال ذالت المشابهة
وانتصابه بتقدير ان بعد حتى الجارة العاطفة والابتدائية اذا الجار لا يبقى عن العمل
فاضمروا ان بعدها ليكون العمل مع ما بعدها بتقدير المصدر اذا كان الفعل مستقبلا تحقيقا بمعنى
ان يكون الفعل الظاهر حتى عليه متوقعا وجوده بالنظر الى وقت الاخبار نحو سرت حتى

ندخلها فان السبب غير محكوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك في المثال الاول وهو محكوم بانتفائه
في المثال الثاني فلا يمكن الحكم بحصول مسببه فيجب النصب هنا عند سيبويه لان المعنى
ح اسرت او ما سرت لندخلها وهذا صحيح اما اذا اتعقب الكلام شك نحو سار زيد حتى ندخلها
فيما اشك جاز الرفع لانك حكمت بحصول السبب على سبيل الشك واعلم ان الاخفش اجاز
الرفع في النفي والوجه الذي منع به سيبويه الرفع هو الوجه الذي جوزه الاخفش لان سيبويه
منع ان يكون نفي السير سببا للدخول وقال الاخفش ان اصل الكلام كان واجبا وهو سرت
حتى ادخل المدينة ثم ادخلت اداة النفي على الكلام باسره فكانه قيل ما وقع السير الذي كان موجبا
سببا لدخول المدينة وبتقدير ان يعد عاطف الفعل هو الفاء او الواو او ثم ولا يجوز ذلك
العطف في غير هذا من حروف العطف لا يجوز عجبت من ضربك زيدا ان تشتمه اي بان تشتمه على الامر
فانه ينصب الفعل بتقدير ان ليكون عطف الاسم على الاسم نحو قوله لمداويت عيني ابي الدهيق
بطلمة حتى المصيف ويخلو العد ان فانه عطف يخلو على المصير فنصبه بتقدير ان ونحو العجب
ضرب زيد فيشتم او ثم يشتم او اويشتم وبعد لام كي لانها جاءت لاندخل على الفعل نحو جئت لتكرمني
اي لان تكرمني اي لاكرامك انما سميت لام كي لان معناها معنى كي وهو السببية وبعد
لام الجحود نحو لم اكن زيدا لتاكيد النفي لكان اي انها تختص من حيث الاستعمال بكون المنفية
اذا كانت ماضية لفظا نحو قوله تع وما كان الله ليعذبهم اي معنى نحو لم اكن لاشجعك فان قلت اذا
كان الفعل بعدها منصوبا بان وهي مع الفعل في تقدير المصدر فيكون لم اكن لافعل في تقدير لم اكن للفعل
ح ان كان للام تعلق لم يكن زايدا لتاكيد النفي وان لم يكن له تعلق لكان المصدر خبرا عن الجثة
وذا لا يجوز الا على تاويل فلما المصدر لم يجز ان يقع خبرا عن الجثة لعدم دلالته بصيغته على
فاعل وعلى زمان بخلاف الفعل المقدر به فانه لكونه دالا على الفاعل وعلى الزمان يجوز الاخبار به
عن الجثة وكان حق اللام في الاصل ان تدخل على الفعل نحو جئت لتكرمني اي مناسبا لان يكون
معنى لم اكن لافعل لم اكن مناسبا لفعله واشكر ان في هذا معنى التاكيد فاللام ليست زايدة لانها

بمعنى ان يكون السير قد انقطع والدخول متوقف وجوده بعد او مستقبلا تقديرا بالنسبة الى
ما قبلها اذا كان الدخول ايضا قد انقطع لكنه وقت السير كان متوقفا والحاصل انه لا
يشترط ان يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى وقت التكلم بهذا الكلام متوقعا مستقبلا
وانما اشترط ان يكون مضمونه مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الذي قبلها سواء كان ماضيا
وقت الاخبار او حالا او مستقبلا وانما يجب ان يكون الفعل مستقبلا لانه منصوب باضمار
ان الذي هو علم الاستقبال للسببية كانت حتى نحو اسلم حتى ادخل الجنة او لمجرد الغاية نحو
سرت حتى تغيب الشمس فان كان الفعل حالا كنت مخبرا وذلك اذا اتريد ان سيرك فيما مضى قد
انقطع وذهولك في وقت الاخبار ومنه قولهم مرض حتى لا يرجونه فالفعل حال هنا لان انتفاء
الرجاء المقصود من ذكر خطر المرض ولا يحصل ذلك الا اذا كان الانتفاء حاصلا او حكاية للحال
وذلك اذا كان السير قد انقطع والدخول كذلك الا انك تحكي الحال الماضية كانت حتى حروف ابتداء
اي حروف استيناف اي يكون ما بعدها كلاما مستانفا لا تعلق له ما من حيث الاعراب بما قبلها بخلاف
ما اذا كانت جارة فانها تعلقت بما قبلها لخلو الجار والمجرور ويرتفع الفعل الواقع بعد حتى
ولا يجوز النصب لانه لا يجوز اضمار ان التي هي موضوعة للاستقبال مع ان الفعل للحال بوجود
اي مع وجود السببية وتخفيفها اي يجب عند ارتفاع ما بعدها ان يكون ما قبلها سببا محققا
لحصول ما بعدها بحيث يمكن ان يؤدى حصول مضمونه الى حصول ما بعدها سواء اتصل
مضمون الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصل نحو رايت زيدا حتى العام الاول
شيئا حتى لا استطيع ان اكلمه العام شيء حتى يحصل الربط يعني ان متعلق لفظا يعني لم يزال
الاتصال اللفظي وهو تعلق حتى بما قبلها لفظا شرط السببية المرجحة للاتصال المعنوي
خبرانا لما فات من الاتصال اللفظي ومن ثمة اي من اجل انه انما يرتفع مع وجود السببية
وتخفيفها لم يجز الرفع ان لم يكن ما قبل حتى سببا لما بعدها نحو سرت حتى تغيب الشمس
اذ لا مانع لسيرك في غيبوبة الشمس وان لم يتحقق السببية نحو اسرت حتى ندخلها وما سرت

لو كانت زايدة لما كان لنصب الفعل بعدها وجه وانما مع لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد
ما كان فاعل الفعل مستحقا لان يفعل كما ان قولك كان زيد سيفعل انما يقال لقصد ان زيدا فيما
مضى كان عازما على اتباع ما سيفعل وانما قال زيد لئلا لصحة الكلام بدونها اذ يقال في ما كان زيد
ليفعل ما كان زيد يفعل لا انها زايدة وحد او تمحض الى عند غير سيبويه ومعنى الا عند سيبويه
وهي في اصل الوضع لاحد الشيئين او الاشياء فاذا قصدت مع هذا المعنى التنصيص على ان احدهما
عقيب الاخر وان الاول امتد الى حصول الثاني نصبت ما بعدها نحو لالزمنك او تعطيني حقي وعند
سيبويه هذا مضاف محذوف منصوب على الظرفية اى لالزمنك الا وقت ان تعطيني وعند غيره
ما بعدها بنا بدل مصدر مجرور بان الخ بمعنى الى مع حذف المضاف اى الى وقت الاعطاء وبعد الفاء
والواو حال كونهما داخلتين بعد الامر الصريح نحو ايتني فاكرمك لا بعد اسماء الافعال بمعنى
الامر والامر المقدر خلافا للكسائي فانه يجريها مجرى الامر الصريح نظرا الى متضمنها معنى
الطلب فيقول مرآل فاقاتلك وعليك زيدا فاكرمك والاسد الاسد فتنجو والنهي نحو لا تدن من
الاسد فيا كلك وشرط نصب الجواب في النهي ان لا يتنقض بالا قبل الفاء نحو لا تضرب الا عمرا
فيغضب فانه لا يجوز فيه الا الرفع والنفي الصريح نحو ما ايتنا فتحدثنا ويكون التقدير على قولهم
ما يكون منك اتيان فتحديث على معنى نفي الاتيان فيلزم منه نفي الحديث اى ما اتيتنا قط فكيف يحدثنا
او على نفي التحديث لانتفي الاتيان اى انكرنا اتيتنا مرارا ولكن ما تحدثنا فنفي التحديث معناه لان النفي
المقيد بامور تارة يكون بنفي المجموع وتارة يكون بنفي احد جزئيه بخلاف نفي المعنى فيه فان المعنى فيه احد
وهو كون المعنى الاول مقيدا بالثاني ومعنى ايتنني فاكرمك ليكن منكر اتيان لازم منه الاكرام وما
جرى مجراه فلما تلفقا فانفكر منفي والاستفهام نحو ايتني فتحدثني اى ليكن منكر تحديث
فوراء نفي والتمني نحو ليتني لها فافوز في معناه ودلونا تيه فتحدثنا بالنصب باضمار ان
وذلك لان لو اريحية التمني لاسيما وقد تقدمه ود ويجوز الرفع عطفا على اتيته كما في قوله تع
ود والوتدهن فيدهنون بالرفع والنصب والعرض نحو ائتني فتصب خيرا فان المراد

نحو مثل هذا

تذكير

تذكير النزول بحيث والدعاء بلفظ الخبر على مذهب الكسائي نحو غفر الله لك فتدخل الجنة
لان الدعاء بلفظ الامر كانه داخل تحت الامور التحضيض نحو قولهم لولا انزل اليه ملك فيكون بعده
تذبرا وقد ترك الترجي نحو قوله تع لعلي ابلغ الاسباب ثم قال فاطلع بالنصب على قراءة حفص
لانه في الاية بمعنى ليت وافئلة الواو وهذه الافئلة نحو ايتني واذكرك ليجتمع الامنان والزمانة
وعلى هذا القياس على ان الفاء للسببية اى انما نصب الفعل باضمار ان بعد الفاء والواو
بشرط ان يكون الفاء للسببية اى يكون ما قبلها سببا لما بعدها فيكون ان في معنى
الشرط والجزاء والواو للجمعية اى اجتماع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد
ولحذا صرف ما بعد الفاء عن الرفع الى النصب قصدا للتنصيص على السببية وذلك لان
المضارع الموقوع ظاهرة في معنى الحال فهي الصرف الى النصب منبئة على ان الثاني والظاهر ليعطف
الجملة على الجملة لان المضارع المنصوب مفرد وتخلص المضارع للاستقبال الذي بالجزاء
ففيه دفع كون الفاء للعطف وتعيد كونه للجزاء على ما ينبئ بعد وكذا صرف ما بعد الواو من
الرفع الى النصب ليكون الصرف عن اعراب ما قبلها موشدا من اول الامر بانها ليست للعطف
وانها للجمعية من حيث الاستعمال اذ استعملوها كذلك لذلك المعنى لو ضع يوضع لمعنى وانما اشترط
ان يكون الفاء بعد الاشياء المذكورة لان حذف الاشياء غير نائبة المضمون فيكون كالشرط
الذي ليس بمتحقق الوقوع ويكون ما بعد الفاء كالجزاء وكذلك شرط ذلك في الواو حملا لها على الفاء
للمشابهة بينهما في كونهما في الاصل للعطف وفي صرف ما بعدها عن سنن العطف لقصد السببية
في احدهما والجمعية في الاخرى ومن ثمة اى من اجل اشتراط السببية في الفاء والجمعية في
الواو لم يجز النصب في سرقني فتغيب النعم لان الاول هنا ليس سببا للثاني وفي نحو لك
وتسلمن لان الواو هنا ليست للجمعية لعدم امكان اجتماع مضمون ما قبلها وما بعدها
في زمان واحد وقد يجيء الفاء بعد النفي للجمعية لا للسببية كالواو كما في الحديث لا يموت
لاحد ثلثة من الولد فتمسه النار الا تحلة القسم فان المراد ان مس النار لا يكون مع موت

ثلثة من الولد

فيكون المراد من الفاء الجمعية ويكون المقصود من النفي نفي المسبب عقيب الموت المذكور اي لا يحصل هذان الامران بصفة الاجتماع وان وقع كل واحد منهما مجردا عن الاخر وليس المراد منها السببية اذ لا يستقيم ان يجعل مس الولد سببا لمس النار ويحتمل ان يكون المعنى ان مس النار منتف لانتفاء سببه وهو موت الولد بقوله الا تحلة القسم اي الا قدر ما يبر الله فيه يمينه فيه بقوله وان منكم الا واردها كان على ربك حتما مقضيا وقولهم فعلته تحلة القسم اي لم افعله الا بقدر ما حللت به يميني ولم ابالغ وحلل يمينه تحليلا وتحلة اذا حلها بالاستثناء او بالكفارة وتحلة القسم اي مشتة يسيرة ولكون في واللامين للام كي ولام للجحود وكذا الواو على تسعين جاز لفظا او تقديرا ولكون الفاء والواو عاطفة وقعت هذه العاطفة بين مختلفي الحكم اذ بين الاشياء المذكورة قبلها وبين المخبر الذي بعدها تنافر فلا يجوز العطف معه جعل ما بعدها اي ما بعد هذه الحروف السبعة مصدرا بعد ان جعل ما قبل الفاء وواو الجمع المذكر اي مصدرا فان كان ما قبله فعلا قدر به المصدر والا قدر بمصدر ينتظم الجملة نحو ابن بينك فانه بتقدير ليكن منك تعويق بيتك فزيارتي منك لان معنى ابن بيتك عوقني مكان بيتك وقوله لينصان منعلق بقوله جعل ما بعدها اي انما جعل ما بعد حتى واللامين واذا مصدرا لينصان الفعل غير الجر لان هذه الحروف جارة فلو لم يجعل ما بعدها مصدرا لكان حرف الجر داخلا على الفعل فقوله ويعطف على الاسم مثله متعلق بقوله بعد ان جعل ومراده انه لما كان بين الاشياء المذكورة قبل الفاء والواو وبين ما بعدهما تنافر فلا يحسن عطف احدهما على الاخر او ايلاء احدهما الى الاخر فلا يجوز ان يسلك طريقة العطف وتغيير صيغة الاخبار الى صيغة الامر في زرني فاكرمك ويقال زرني فلا كرمك لانه حينئذ يجب دخول الفعل الثاني فيما دخل فيه الاول ولا يكون الزيارة سببا للاكرام فتقصد والى صنع يبتغى فصدهم صنيع ان يجعلوا الزيارة سبب الاكرام فنزلوا قولهم زرني بمنزلة المصدر نحو ليكن منك زيارة ولما تنزل كذلك منزلة المصدر وجب اضمار ان بعد الفاء ليكون عطف اسم على اسم فيحصل

فاصدروه

وما مصدرية اي لا يجعل هذان الامران بصفة الاجتماع وان وقع كل واحد منهما مجردا عن الاخر وليس المراد منها السببية اذ لا يستقيم ان يجعل مس الولد سببا لمس النار وح لا يكون المعنى ان مس النار منتف لانتفاء سببه وهو موت الولد بقوله الا تحلة القسم اي الا قدر ما يبر الله فيه يمينه فيه بقوله وان منكم الا واردها كان على ربك حتما مقضيا وقولهم فعلته تحلة القسم اي لم افعله الا بقدر ما حللت به يميني ولم ابالغ وحلل يمينه تحليلا وتحلة اذا حلها بالاستثناء او بالكفارة وتحلة القسم اي مشتة يسيرة ولكون في واللامين للام كي ولام للجحود وكذا الواو على تسعين جاز لفظا او تقديرا ولكون الفاء والواو عاطفة وقعت هذه العاطفة بين مختلفي الحكم اذ بين الاشياء المذكورة قبلها وبين المخبر الذي بعدهما تنافر فلا يجوز العطف معه جعل ما بعدها اي ما بعد هذه الحروف السبعة مصدرا بعد ان جعل ما قبل الفاء وواو الجمع المذكر اي مصدرا فان كان ما قبله فعلا قدر به المصدر والا قدر بمصدر ينتظم الجملة نحو ابن بينك فانه بتقدير ليكن منك تعويق بيتك فزيارتي منك لان معنى ابن بيتك عوقني مكان بيتك وقوله لينصان منعلق بقوله جعل ما بعدها اي انما جعل ما بعد حتى واللامين واذا مصدرا لينصان الفعل غير الجر لان هذه الحروف جارة فلو لم يجعل ما بعدها مصدرا لكان حرف الجر داخلا على الفعل فقوله ويعطف على الاسم مثله متعلق بقوله بعد ان جعل ومراده انه لما كان بين الاشياء المذكورة قبل الفاء والواو وبين ما بعدهما تنافر فلا يحسن عطف احدهما على الاخر او ايلاء احدهما الى الاخر فلا يجوز ان يسلك طريقة العطف وتغيير صيغة الاخبار الى صيغة الامر في زرني فاكرمك ويقال زرني فلا كرمك لانه حينئذ يجب دخول الفعل الثاني فيما دخل فيه الاول ولا يكون الزيارة سببا للاكرام فتقصد والى صنع يبتغى فصدهم صنيع ان يجعلوا الزيارة سبب الاكرام فنزلوا قولهم زرني بمنزلة المصدر نحو ليكن منك زيارة ولما تنزل كذلك منزلة المصدر وجب اضمار ان بعد الفاء ليكون عطف اسم على اسم فيحصل

ما مصدرية اي لا يجعل هذان الامران بصفة الاجتماع وان وقع كل واحد منهما مجردا عن الاخر وليس المراد منها السببية اذ لا يستقيم ان يجعل مس الولد سببا لمس النار وح لا يكون المعنى ان مس النار منتف لانتفاء سببه وهو موت الولد بقوله الا تحلة القسم اي الا قدر ما يبر الله فيه يمينه فيه بقوله وان منكم الا واردها كان على ربك حتما مقضيا وقولهم فعلته تحلة القسم اي لم افعله الا بقدر ما حللت به يميني ولم ابالغ وحلل يمينه تحليلا وتحلة اذا حلها بالاستثناء او بالكفارة وتحلة القسم اي مشتة يسيرة ولكون في واللامين للام كي ولام للجحود وكذا الواو على تسعين جاز لفظا او تقديرا ولكون الفاء والواو عاطفة وقعت هذه العاطفة بين مختلفي الحكم اذ بين الاشياء المذكورة قبلها وبين المخبر الذي بعدهما تنافر فلا يجوز العطف معه جعل ما بعدها اي ما بعد هذه الحروف السبعة مصدرا بعد ان جعل ما قبل الفاء وواو الجمع المذكر اي مصدرا فان كان ما قبله فعلا قدر به المصدر والا قدر بمصدر ينتظم الجملة نحو ابن بينك فانه بتقدير ليكن منك تعويق بيتك فزيارتي منك لان معنى ابن بيتك عوقني مكان بيتك وقوله لينصان منعلق بقوله جعل ما بعدها اي انما جعل ما بعد حتى واللامين واذا مصدرا لينصان الفعل غير الجر لان هذه الحروف جارة فلو لم يجعل ما بعدها مصدرا لكان حرف الجر داخلا على الفعل فقوله ويعطف على الاسم مثله متعلق بقوله بعد ان جعل ومراده انه لما كان بين الاشياء المذكورة قبل الفاء والواو وبين ما بعدهما تنافر فلا يحسن عطف احدهما على الاخر او ايلاء احدهما الى الاخر فلا يجوز ان يسلك طريقة العطف وتغيير صيغة الاخبار الى صيغة الامر في زرني فاكرمك ويقال زرني فلا كرمك لانه حينئذ يجب دخول الفعل الثاني فيما دخل فيه الاول ولا يكون الزيارة سببا للاكرام فتقصد والى صنع يبتغى فصدهم صنيع ان يجعلوا الزيارة سبب الاكرام فنزلوا قولهم زرني بمنزلة المصدر نحو ليكن منك زيارة ولما تنزل كذلك منزلة المصدر وجب اضمار ان بعد الفاء ليكون عطف اسم على اسم فيحصل بمنزلة ليكن منك زيارة فليكن منك اكرام ومعنى جعل الزيارة سببا للاكرام اذ تقدير زرني فاكرمك ليكن منك زيارة فاكرام مني ومعنى بمنزلة ليكن منك زيارة فليكن منك اكرام وهذا دليل على ان الزيارة سبب الاكرام وانما لا يكون حينئذ حكما فالواو فيه فظ لانه انما يعطف بالفاء السببية مع فعلية الجملة على الجملة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب فالاولى ان يكون ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر اي زرني فاكرام مني حاصل ولا حاجة ايضا الى تنزيل الفعل الاول منزلة المصدر واما الواو فما بقيت عاطفة حتى لا يجب العطف فان الواو هنا صارت بمعنى مع والواو بعدها معطوف عليه كما قال الكرم او يكون الواو للحال والواو بعدها مبتدأ محذوف الخبر فمعنى قم وأقوم قم قيامي ثابت وقوله بتقدير ان يتعلق بقوله جعل ما بعدها مصدرا اي انما جعل ما بعدها مصدرا بتقدير ان لان ان مصدرية وانما يقدر ان لتقدر ان لفظا اي لا يجوز اظهارها مع هذه الحروف غير اللام اعلم حتى فلان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وح هذا المعنى لا يدخل على اسم صريح واما الفاء والواو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والا نتهاء كما عرفت صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصبة بعدها ايضا ولان هذه الحروف للعطف الظاهر فلو ظهرت معها ان لظهر عطف الاسم على الفعل وهو مستهجن واحتلال تقدير كي معنى لا نا بقيد التعليل لا يكون افادة التعليل مطردا مع هذه الحروف واحتلال تقدير ما عملا لان الفعل منصوب في هذه المواضع بالاستحقاق وما لا ينصب ظاهرا نصب فلكونه ينصب مضمرا في محل ما بعد الفاء من الفعل المنصوب بان المقدرة اذا كان ما بعد الفاء لغير من له الفعل الاول نحو ان يكون الفعلان لفاعلين نحو ابيتني فاكرمك الرفع لانه في تقدير مصدر معطوف على مصدر مرفوع متفرع من الفعل الاول على اضمار المحصور والكون من الافعال العامة على ما قالوا ان التقدير ليكن منك اتيان فاكرام مني ولا يجوز ان يكون التقدير افعل اتيانا فاكراما لفساد المعنى لان الفعل الثاني لغير من له الفعل الاول فلا يمكن تقدير الفعل الاول محل ما بعد الفاء في الفهمي اي فيما كان الفعل الاول متمحضا بليس النصب سواء كان الفعل المنصوب لمن له الفعل الاول نحو لبسته

ولم اكن بدعا بكذب مشفيا فان المنع نفع الشفاء متصلا بزمان النطق وليس المنع نفع الشفاء عنه
فيما مضى ثم اتصل به الشفاء بحلاف لما فانه يجب اتصال نفيها بالحال وذلك لان لما نفي زيدا نفع قد قام
زيد وقد قام زيدا خبارا عن المنع المتصل بالحال هكذا ذكره ابن الانباري والام الامر اي الغائب
والمفعول الغائب والفاعل المتكلم والمفعول المتكلم والمفعول المخاطب ولا النهي وبحي لا بمطلق
المخاطب والغائب والمتكلم على السواء وسيجئ بيان لم ولما وباقي ادوات الشرط سوى لو ولما الحيني
فانهما لا يجزمان عند اكثر النحاة وليسا من ادوات الشرط لان الشرط عندهم انما يكون في الاستقبال
وعند بعضهم يجوز في الماضي ايضا لان الشرط هو التعليق بين جملتين والحكم بسببية الاولى لاحداهما
للثانية وهذا التعليق نوعان تعليق ماض وتعليق مستقبل وهي اي ادوات الشرط
حرف كان وهي اصل الباب واسما ظرف زمان لما نفي بناء وبانا واذ ما مع حرف عند
سيبويه قال لانه ركب مع ما وصارا معها كالشيء الواحد فبطلت دلالته على معناه الاول بالتركيب
فصار حرفا ونظم حبت فانه فعل صار مع تركيب ذا معه اسما قال السيرافي ما علم احد من النحاة
ذكر اذ ما في عمل الجزم غير سيبويه واصحابه واستدل سيبويه بقوله اذ ما ذهلت على الرسول
فقل له حقا عليك اذا اطمأن المجلس وقال المبرد ان اذ في اذ ما باقية على اسميتها وما كافة لها
عن طلب الاضافة مضمنة للشرط والجزم ومهما فانها قد تستعمل لظرف الزمان كقولك اوتيت
كل ما رفع صاحبه مهما افقا من بارق تشتم الا ان الاكثر ان يستعمل لغير الظرف وهو في الاصل على
اصح الاقوال ما الجوازية ما خرج ما المزيدة لزيادة معنى الابهام فيتقلب الزمها اسكنوا تتابع المتلبز مع جانسها
في الهمس واي حيثما فان ايا اذا اضيف الى اكتسب حكم ذلك الشيء لانه جزء من المضاف اليه واذا ما
فانه اذا اتصل باذا ما حصل فيه نوع ابهام كقوله يوقع لي خشف واسد يوقع لي ناد اذا ما جئت نيرانهم
تجد وبغير ما ضرورة اي انجزام المضارع باذا الشرطية من غير الحاق ما به ضرورة وكذا مع
وجود ما ايضا قليلا اما اذا لم يكن فيها معنى الشرط فلا يجزم بها وكذا ان كانت للمفاجاة لما فيه
اي في اذا من التعيين والقطع بوجود الشرط المنافي للابهام اللازم للشرط لان كلمة اذا

على ما في

نصب ح

ولم اكن

والمعنى ان المعطوف بها الفاء اما ان يتغاير فاعل او يتحدا وعلى كل التقديرين الاولى فاما ان يعطف بها معنى التمني
اولا وعلى تقدير التعلق فاما ان يتحد اداة التمني على ضمير ان ذا ولا فالاقسام ستة ١ التغاير مع التمني ٢ التغاير
٣ الاتحاد مع التمني ٤ الاتحاد بدون احد التمنيين ٥ التغاير مع التمني الواحد اداته على ضمير ان ٦
الاتحاد مع التمني الواحد اداته على ضمير ان فالاول والثالث محل ما بعد الفاء النصب قطعا والثاني والخامس
رفع قطعا والرابع
واما دسي كور الوجهان
فقد ظهر عندك ان ان رح
لو لم يقيد التمني بما ذكره
لا يحصر الاقسام في الاربعة
ولم يكن صدق قوله وهما
عداهما الا في صور واحد
هي ان يتحد الفاعلان
بدون التمني هذا ولكن
يجوز دخول اداة التمني
على ضمير ان ابتداء
وبحذف خبره

يا ليتنا نحدثنا او لا نحول لتكن ناتينا فاحدثك اذ التقدير ليت اتيانا منه فحدثنا منه وليت
اتيانا منك نحدثنا منه ولا يجوز ان يكون التقدير ليته كان منه اتيان نحدثنا لان ذلك زيادة
مجاوزة الحد وانما يجب ان يقع ليت على نفس المصدر الذي يتزل الفعل من لفظه وكان عليه
ان يقول غير داخلة ليت على ضمير الشان لانه لو كانت داخلة وكان الفعل المنصوب لغير من
له الفعل الاول لوجب الرفع نحو ليته تاتينا فاكرمك لان التقدير ليته يكون منك اتيانا فاكرام
مني ولا يجوز النصب باضمار ليت الشان تفعل انت اتيانا فاكراما مني لفساد المعنى وبيانه
عداهما اي عدا احد ابن التسعيني وهو ايضا قسمان على ما قدمنا التمني به الاول ان يكون
الفعل المنصوب بعد الفاء لمن له الاول سواء كان متمنى بليت اولا والثاني ان يكون متمنى بليت
وهي داخلة على ضمير الشان وكان الفعل المنصوب لمن له الاول الوجهان من الرفع والنصب
لانه يصح ان يكون التقدير ليتني منكر مني ليكن منك اتيان فاكرام او اعلم انيا فاكراما
وكذا في ليته ما ينبغي فيكرمني يصح ان يقال انه في تقدير ليت الشان يكون منك اتيان فاكرام او ليت
الشان تفعل اتيانا فاكراما واعلم انه على ما قلنا من ان ما بعد الفاء بتقدير مبتداء محذوف
الخبر يكون ابتدا موضع المحل على الابتداء ويجوز اظهار ان مع الحروف العاطفة للفعل على الاتم
مع الواو والفاء واو ثم لكراهة عطف ظاهر الفعل على الاسم فاظهران لانه يزيل تلك الكراهية
ومع لام كي لانها تدخل على اسم صريح نحو جئت للاكرام فجاز ان يظهر معها بتقلب الفعل الى
الاسم صريح وهو ان المصدرية والمجرور بين حذف اللام والزوائد لتاكيد النفي والاضمار
بالزوائد اولى للاختصار فيما هو زائد ويجب اظهار ان مع لا في اللام نحو ليلا تعوج الي اللامات
لو قلب للا تعوج الي فان التلفظ به قبيح جدا واخواتها بلم ولما والفرق بين لم ولما انه لا يجوز
في لم انفصال نفيها عن زمان الحال لانها موضوعة لمطلق الانتفاء فيجوز ان ينقطع عن زمان
الاخبار كقوله تع هل اتى على الانسان حين من الدهر ولم يكن شيئا مذكورا لانه انقطع
عدم كونه شيئا مذكورا عن زمان الاخبار ويجوز ان يكون متصلا بزمان الاخبار كقوله تع

ويا ليتني كنت في غيرها
من حروف العاطفة
فعجبت من قياسه
بل تتحد اي بل ان تتحد تع

ولم اكن

تحزم لتضمنه معنى ان التي هي موضوعة على الابهام ولذا لا يستعمل في الامر المتيقن لا يقال مثلا
ان غربت الشمس فجعل العموم الذي في اسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع
بعد ان لانه نوع عموم ايضا الا انه لما يتكثر لنا المحال كثيرا في الامور التي يقطع بوقوعها عرفا
ما تقع جوزوا تضمن اذا معنى ان وجزموا بها وظروف مكانية كاين واني وحيثما فان حيث لما
كان مبنيا بسبب الاضافة اللازمة له كف ما عن طلبه ليصير بهما كسائر كلمات الشرط وكان
عليه ان يذكر اي مكان هنا او لا ذكر اي حينا في الزمانية وغير ظروف كمن وهو لتعميم اولي العلم
فيطلق على الملك والانسان والشيطان وما وضع عاما في جميع ذي العقل وغيره واي اذا اضيفت
الى الظرف والادوات اي ادوات الشرط يجعل الجملتين بعدها كلوان تكرمني اكرمك مطلقا بخلاف ان كان
متى كان زيد يكتب فعمرو يتحرك بناء على انه متى لم يتحرك بنا لم يكتب كواحدة اي كجملة واحدة وذلك لان مقتضى
ادوات الشرط ان تخرج الجملة من صلاحية السكوت وتحوجها الى جملة اخرى وانما كان كذلك
لسببية الجملة الاولى ومسببية الجملة الثانية اي كون الاولى مؤخرا في وجود الثانية سواء
كانت سببا تاما لها او سببا ناقصا او مسببة في الخارج لكن تكون الثانية معلقة على الاولى نحو
ان وجد النهار طلعت الشمس لو شرطا من شرائطها كقولك توضأ يصح صلوتك ويسمى الجملة
الاولى شرطا وذلك لان الشرط هو العلامة ولما كانت الجملة الثانية مرتبة على الجملة الاولى صارت
الاولى علامة لحصول الترتب والاخرى جزاء مجازا لانه لما كان الفعل الثاني مترتبا على فعل
اخر اشبه الجزاء الذي هو الفعل المترتب على فعل اخر ثوابا عليه او عقابا وهما اربعة اقسام
اجودها كونهما مضارعين تطبيقا للفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين وان تخالفا فالاول كون الشرط
ماضيا والجزاء مضارعا وعكسه اضعف الوجوه فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين او الاول
مضارع لا الثاني فالجزم واجب فيهما وفي الاول لوجود المقتضي للجزم وهو اداة الشرط وعدم
المانع فان اداته يعمل الجزم لانها اشربت في المعنى نائبة مناب لما ذكرنا الآن فتعمل عملها الجزم الذي
هو النقصان ليكون التابع للفظ مطابقا للتابع المعنوي لانها لما اقتضت جملتين اختير لها الجزم تخفيفا فان
قلت

ما تقول في قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع ان تصرع اخوك تصرع فان الشرط والجزاء
مضارعان فيه مع ان الجزاء موضوع واجاب عنه بقوله وان تصرع اخوك تصرع محمول على تقدير تقديم
المرفوع وهو تصرع على حرف الشرط كانه قال انك تصرع ان تصرع اخوك وحذف
الجزاء لدلالة الكلام فلا يكون مما كان الشرط والجزاء مضارعين والجزاء مرفوع وان
كان الثاني مضارعا لا الاول فالجزم لان الشرط والجزاء حقهما ان يكونا محزومين ولما
امتنع الجزم في الشرط لكونه مبنيا جزم الجزاء لعدم المانع من جزمه نحو ان جئتني
اكرمك او الرفع كقول زهير وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم قال
عبد القاهر لان الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر الجزم في الشرط حيث كان ماضيا حمل
الجزاء عليه فلم يجزم وترك على اول اعرابه وهو الرفع فهو مرفوع في اللفظ مجزوم في المعنى
والمبرد يجعله اي يجعل الرفع شاذا او يقدر الفاء قبل الفعل الثاني اي فاكرمك وسيبويه يجعل
الفعل الثاني مقدما اي اكرمك ان جئتني واعلم ان الرفع عند الكوفيين لاحد هذين الوجهين
وفيه نظر لانهما مختصان بالضرورة وكلامنا في سعة الكلام فالاولى ان يقال تخير عما ان
وضعف في هذه الصورة عن جزم الجزاء لخلو الماضي الذي لم تعمل اداة الشرط به
بين الاداة وبينه فلما لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء لكون الاداة جازمة لشيء واحد
وهو الشرط تقديرا او يمنع الفاء في جزاء ماض معنى المضارع حيث يكون الجزاء ماضيا
منصرفا غير مصدر بقد لفظا او تقديرا وذلك لمناسبة الشرط من حيث صلاحية وقوعه
موقعه فان الشرط لا يكون الا فعلا خبريا متصرفا غير مصدر بشيء من الحروف الا بلا ولما والجزاء
فلا حاجة الى الرابطة مع الفعل المغير بينه وبين الشرط لتأثير حرف الشرط في معناه بانقلابه
الى معنى المستقبل فاستغنى عن الرابطة اللفظية ويجب الفاء جملة اسمية وكونه العطف
عليها بجزم لكونها في محل الجزم كقوله ومن يضلل الله فلا هادي له ويذرهم بالجزم في بعض
القراءات وقرئ مرفوعا حملا على ظاهر الجملة والضابط ان الجزاء اذا كان مما يصلح ان
يقع شرطا

لا يحتاج الى رابطة بين الجزاء والشرط لما بينهما من المناسبة المذكورة وان لم يصلح له فلابد
من رابطة بينهما فتوسط الجزاء بالشرط وهو الفاء لمناسبة الجزاء معنى لان معناه التعقيب
بلا فصل والجزاء متعقب على الشرط كذلك مع خفته لفظا وعدم ضابط حسن ولا حاجة الى
الى تعداد ما يدخله الفاء موضعا كما عده المصنف وغيره فيجب الفاء في الجملة الاسمية لعدم
صلاحيته لذلك قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله فمثلان
هذا اعتراض لان قوله الله يشكرها جملة اسمية وقعت جزاء مع عدم دخول الفاء في اولها
واجاب عنه بقوله شاذ لا يجوز في غير الضرورة وقوله الشر مبتدأ وبالشر خبره ومثلان
خبر مبتدأ محذوف اي هما مثلان وهذا اشارة الى قوله تع وجزاء سيئة سيئة مثلها
ويجب الفاء في فعلية انشائية كالامرية نحو ان تركتنا فمن برحمنا والدعائية نحو ان
اكرمتنا فيرحمك الله وكالامرية كقوله تع ان كنتم تحبون الله فاتبعوني والنهيية كقوله تع
فان علم منهن مومنات فلا ترجعوهن لعدم صلاحية كل واحدة من غير الجملة ان يقع
شرطا لان اداة الشرط انما وضعت لتجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق فلا يجوز
ان يقع كل واحدة منهما شرطا بخلاف الجزاء فانهما يجوز ان يقعا جزاء لان الجزاء ليس
شيئا مفروضا بل هو مترتب على امر مفروض فرا وخبرية فعلية ماضية غير منصرفة
وذلك اذا كان فعلها فعلا غير منصرف سواء كانت باقية على الخبرية ام لا كقوله تع ومن يفعل
ذلك فليس من الله في شئ كليس وعسى كقوله تع وان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا
وانما يجب دخول الفاء هنا لعدم صلاحية وقوعها شرطا مع عدم تاثير اداة الشرط فيه
او ماضية منصرفة مع قد لفظا كقوله تع ان كنت قلته فقد علمته او تقديرا كقوله تع
ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت فيما مضى فان كلا موضع تراد ان وقوع
الفعل في زمان قد مضى يقدر قد ليدل على ذلك انما يجب الدخول هنا لعدم تاثير الاداة
فيه لان قد لتخبير مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا وما كذا نحو لا ينطب

مع عدم صلاحية وقوعه شرطا لان الشرط لا يعمد ويشئ من الحروف غير لا ولم او خبرية
مضارعة مقترنة باحد حرفي التنفيس وهما السين وسوف لزوما فانه يجب الدخول
لعدم الصلاحية مع عدم التاثير لان هذا الحرف غير ما قبله الى معنى الاستقبال كقوله تع
وان تعاسرتم فسترضع له اخرى ومن يتبع غير الاسلام دينا فلن يقبل منه واما فلانها
لكونها للحال شابهت ليس وفي ليس يجب الفاء كما عرفت ويجوز الفاء ان كان الجزاء مضارعا
بغيرها اي بغير هذا الاحرف الاربعة مثبتا كان المضارع او منفيا بلا وذلك لان المضارع
المثبت والمنفي بلا كانا قبل اداة الشرط صالحين للاستقبال فلم تؤثر الاداة فيهما تاثيرا
ظاهرا فاحتاجا الى مزيد ربط بينهما بالفاء وجاز ترك الفاء ايضا مع الجزم لتاثير الاداة
فيهما لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال لان لا صالحة لهما على الصحيح مع صلاحية وقوع
المنفي بلا شرطا لكثرة استعمال الاحتراز بها عن الحال المجرد ونحو كنت بلا مال او تقول ان لا يعط
قول من قال انها للاستقبال مجردة عن معنى الاستقبال ح لكن مجردتها عنه عند دخولها
على الفعل الواقع بعد ان المصدرية في قولك اريد ان لا يقوم وح يظهر تاثير اداة الشرط
في الفعل المنفي بها فلا يحتاج الى الفاء والجزاء مع الفاء جملة اسمية عند بعضهم والفعل
المضارع خبر مبتدأ محذوف وهو ضمير راجع الى ما تقدم او ضمير القصة والشان كقولك
ان قام زيد فيقوم عمرو اي فهو يقوم عمرو وكلا الامرين واقع في الكتاب العزيز كقوله تع
وان يكن منكم الف يغلبوا مائتين وقوله تع ومن عاد فينتقم الله وكقوله تع ان تدعوهم لا يسمعوا
دعاءكم وقوله تع ومن يومن بربه فلا يخاف بخسا واما اذا كان منفيا بلم فلا يجوز الفاء لتاثير
اداة الشرط فيه مع عدم صلاحيته وقوعه شرطا وقد يقام اذا للمفاجاة مقامها اي
مقام الفاء لان المفاجاة ايضا يقتضي التعقيب في الجملة الاسمية لاختصاص اذا للمفاجاة
بها كما عرفت وينبغي ان يقيد الاسمية بغير الطلبية فان اذا المفاجاة لا تدخلها فلا يقال
ان عمرا زيد اذا ويد له وانما يقال فزيد له وكذا لا يجوز دخول اذا المفاجاة على الاسمية المصدرة

بالنفي

او بان ظلا يقال ان تقم اذا ما محمود قائم واذا ان عمرا قائم كقوله تع وان لم يعطوا منها اذا هم
يسخطون اى انهم يظهرون السخط عقيب عدم الاعطاء والجزاء به بان متقدم مع
تقدير فعل الشرط بعد الاشياء الثمانية الامر والنهى والنفى والاستفهام والتمنى والعرض
والدعاء والتحضيض سوى النفى فانه لا ينجزم المضارع بعده لما سنذكره القائمة مقام
الاشياء مقام الشرط المقدر وذلك لتضمنها معنى الطلب وتضمن معنى الطلب معنى الشرط
الذى هو معنى السببية اذ لا يكون الطلب الا لغرض خارج عن مفهوم الطلب فيكون معنى
الشرط ظاهرا فى الطلب الذى يذكر بعده ما يصلح للجزاء وذلك الغرض هو الحامل عليه
وهو العلة الغائية التى تكون سببا حاملا فى الذهن ومسببا فى الخارج فخذ والشرط القوة
الدالة عليه من جهة ما قبله ومن جهة ما بعده ليعلم انه جزاء لما يتضمنه الطلب ولهذا
امتنع الاضمار بعد النفى لخلوه عن معنى الطلب لان الخبر لا يجب ان يكون لغرض خارج عما
فى نفس الخبر لان الحامل على الكلام الخبرى افادة المخاطب مضمونه مجانس المذكور فى امر
فى استقامة المعنى اى يجب ان يكون الشرط المقدر مجانسا للاشياء المذكورة فان كان
المظهر امرا قدر فعلا موجبا وان كان نهيا قدر فعلا منفيا فلا يجوز لا تدن من الاسد
يأكلك لانه ان قدر فعل منفى لا يستقيم المعنى وان قدر فعل موجب لا يكون للنهى دلالة
عليه لان النفى لا يدل على الاثبات وان اردت ضمنا الجزم لزم اظهار الشرط كقوله تع
لا تدن على الارض من الكافرين ديارا انك ان تذرهم يضلوا عبادك وانما يجوز فى هذه
المسئلة النصب باضمار ان بعد الفاء نحو لا تدنت من الاسد فيأكلك لان النصب لا يكون
باضمار الشرط حتى يلزم المحذور المذكور انما يكون باضمار ان واخراج الكلام
فى زى المصدر على قولهم لا يكن منك دنو فأكل منه وهذا صحيح لامتناع
فيه خلافا للكسائى فانه يجوز عند قيام القرينة ان يضمر بعد النفى المثبت وعلى العكس
فيجوز لا تكفر تدخل النار اى ان تكفر كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز اسلم تدخل
بالانتاز
النار

اى ان لا تسلم تدخل النار مذهبه ليس ببعيد عن الصواب لو ساعدنا النقل ما قصد
السببية اى انما ينجزم المضارع بان مقدرة بعد هذه الاشياء ان قصد سببية الاول الثانى
ليصير الكلام من قطان الشرط والجزاء نحو ائتنى اكرمك اى ائتنى فانك ان تأتنى اكرمك ولا تفعل
يكن خيرا لك اى ان لا تفعل يكن خيرا لك وائتنى تكن خيرا لك اى ان تعرفنى يتبين لك ذلك ولبث لى
ما لا انفقه اى ان يكن لى مال انفقه والا تزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا فان ذلك
جار مجرى التمنى وان كان صورته صورة النفى لعدم ارادة معنى النفى ونحو انته الله
امرأ وفعل خيرا يثب عليه لان المعنى ليتق الله امرأ وليفعل خيرا فانه ان يتق الله
ويفعل خيرا يثب عليه ونحو لا تدننى اكرمك اى ان تدننى اكرمك وكذلك يجوز الجزم عند
الكل فى جواب اسماء الافعال بمعنى الامر نحو صه اسكت فى جواب الامر المقدر نحو الاسد
الاسد تنج وان لم يجز النصب فى جوابهما الا عند الكسائى كما عرفته لان الجزم تفرع السببية
فلم يضعف معنى السببية مع الجزم فلم يحتج الى صريح الامر للدلالة على السببية بل معناه كاف
فى الجزم بخلاف النصب فانه انما يكون مع فاء السببية وفاء السببية قد يرتفع ما بعدها مع
بقاء معناها فيها كقولهم لا يؤذن لهم فيعتذرون ومع الرفع يضعف دلالة الفاء على السببية
لان الرفع محتمل للحال والنصب نفى فيها والاشياء الثمانية مقوية لمعنى السببية فى الفاء مع
بواسطة مشابهتها للشرط فى عدم ثبوت مدخولها فاريد ان يكون قبل الفاء صريح الامر
حتى ان ضعف دلالة الفاء على السببية عند ارتفاع الفعل بعدها كان صريح الامر قبلها مؤذنا
بقوية للسببية مما هو معنى الامر فان لم تقصد السببية فالرفع واجب فى المضارع الواقع
بعد هذه الاشياء لانتفاء ما يوجد شرط اضمار ان مخلا عن الجازم وهو عارض دخول الفاء
المقتضية لاضمار ان الناصبة فخلا ايضا عن الناصب فتعين رفعه على الحال كقوله تع ذرهم
فى خوضهم يلعبون او على الصفة كقوله تع فهب لى من لدنك وليا يرثنى فان يرثنى صفة عند
صاحب المفتاح اى وليا وارثا وقال صاحب المفتاح الاولى حملها على الاستيناف دون الصفة

لئلا يلزم منه ان ذكر الجزاء يوجب من وجه لحصول الكل بحي فيه وفيه نظر لان مطالب
الانبياء عليهم السلام بالحقيقة هو الاصلح ودعاءهم لاجله فيما يظن به انه واقع على خلاف
دعائهم فهو في الحقيقة مطلوبهم لان دعاءهم لا يكون عن مجرد التشهي وانما يطلبون الاصلح
لانفسهم ولامتهم فوقوع الامر على خلاف دعائهم يكون كالتنبيه على الاصلح او على الاستيناف
والقطع عما قبله كقولك يدعوك كانه المخاطب سائلك لماذا اقوم فقال لانه يدعوك وقوله
ثم اضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى يحتمل الاتخاف ان يكون حالا من ضمير
فاضرب اي فاضرب غير خائف ويحتمل ان يكون صفة اي طريقا غير خائف انت فيه واستينافا اي انك لا تخاف
الامر لفظ يطلب به الفعل هذا شامل لجميع الالفاظ التي يطلب الفعل بها
من الفاعل المخاطب يخرج به اللفظ الذي يطلب به الفعل من الفاعل الغائب كقولك ليضرب
زيد ومن الفاعل المتكلم كقولك اضرب انا ومن المخاطب المبني للمفعول كقولك لتضرب بحذف
الزوائد احتراز عن امر الفاعل المخاطب باللام فان الامر في اصطلاح النحاة انما يطلق على
ما ذكر لما في ما فيه حروف المضارعة وانما حذف الزوائد لكثرة استعمال امر الفاعل المخاطب
فانه لاشك ان توجيه الامر الى الفاعل المخاطب اكثر من توجيهه الى غيره واعلم انه يدخل
في هذا التعريف اسماء الافعال اذا كانت بمعنى الامر كقولك ايه في قولك ايه ثم قيد ذلك بقولهم حروا
بناء الخطاب اصل مهجور على ما سيجيء بيانه قيل انه صلة لما كان جنسا الى الحاضر والغايب
جمع بين اللام للغايب والتاء للحاضر من غير اي غير الفاعل المخاطب وهو الفاعل لا المخاطب
او هو فاعل وليس بمخاطب او مخاطب وليس بفاعل باللام على صيغة المضارع من غير تغيير
فيها كقولك ليضرب مجهولا غايبا وليضرب معلوما غايبا ولتضرب مجهولا مخاطبا ولاضرب
متكلما معلوما ولاضرب متكلما مجهولا وقد يضمر اللام للضرورة كقوله محمد تفد نفسك
كل نفس اي لتفد وجاز الحذف لانها في غير الضرورة كقوله تعالى ليعبدوا الذي اخرج
يقيموا الصلوة فانه في الاصل ليقيموا ولا يجوز ان يكون جزما لكونه جوابا للامر عندهم
وهو فاسد

جواب صور الفعل

لاستبعاده

لاستبعاده ان يكون الفعل سببا للاقامة وفيه نظر اذ لا استبعاد في ذلك لانه يكفي في كونه
شرطا توقف الجزاء عليه وان كان موقوفا ايضا على اشياء اخر كما ذكرنا في نحو توضأ تصح صلوتك
وبعد الحذف اي حذف الزوائد ان تحرك الثاني ابتدئ بحركته اي بحركة الثاني ان لم يكن قبل
الثاني حرف متحرك محذوف والا فبواسطة حرف المضارعة نحو اضرب من ضرب واعلم من تعلم وانت
كان الحرف المتحرك محذوفا قبله رد وتلفظ به نحو اقم وتعلم فانه في الاصل تقوم حذفت
الحرف منه حملا على ما فيه اجتماع الحرفين نحو اقم نحو حذف الحرف لاجل حرف المضارعة
فاذا حذفت منه حروف المضارعة عادت الحرف لزوال علة حذفها وكان عليه ان يذكر هذا
القيد والا يتحرك الثاني جيء بهمزة وصل لم يكن الفعل بادئا بها نحو اكرم مضارع اكرم او
او تقديرا نحو اوذي مضارع اوذي واصله اأذي واستطاع مضارع استطاع فانه في الاصل
اطاع زيدت السين فيه مضمومة تلك الهمزة ان كان الثالث من الفعل مضموما بضمة
اصلية نحو انصر وانما قلنا بضمة اصلية ليدخل في هذا الحكم نحو اغزي فانه ضمت الهمزة
فيه مع ان الثالث مكسور لانه في الاصل مضموم اذ اصله اغزوي وتخرج عنه نحو ارموا
فان الهمزة فيه مكسورة مع ان الثالث مضموم لان ضمته ليست باصلية لانه في الاصل
ارميوا وكان عليه ان يذكر هذا القيد ومكسورة حذف الهمزة فيما سواه اي سوى ما كان الثالث
منه مضموما وهو ما كان الثالث منه مفتوحا او مكسورا وذلك لان الوصل بالهمزة المكسورة
في النطق بالساكن من طبيعة النفس لانك اذا خليت نفسك وطبيعتها وجدت منها انها
تتوصل الى النطق بالساكن بهمزة مكسورة في غاية الخفة بحيث لا يدركها السامع ثم تحمد
بالساكن نحو اضرب واستخرج واذا كان كذلك فزيدت الهمزة المكسورة فيما سكن اوله من اللغة
العربية لانها اسهل من زيادة غيرها لكونها مناسبة للامر الطبيعي انما صمت اذا كان الثالث
مضموما بضمة اصلية لاستثقال الخروج من الكسرة الى الضمة بلا حاجز حصين وان كان
الفعل يا عيادا دابا لوبا عن صيغة الافعال فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة فقط وعند نحو

نحو اكرم من تكرم واستطع من تستطيع فان الحمزة فيه ليست همزة وصل وانما همزة
محذوفة في المضارع بواسطة حرف المضارعة فلما حذفت حروف المضارعة عادت الهمزة
وهو اي الامر مبني على السكون عند البصرية لان الاصل في الافعال البناء والاصل في البناء
السكون فابقي على اصل البناء لعدم المشابهة بينه وبين الاسم بوجه وحكم آخر حكم المجزوم
فان كان آخره حرفا صحيحا اسكن في الامر ان كان حرف علة حذف وان كان في آخره نون
علامة للرفع حذف تشبيها له بما فيه لام الامر مع في ان كلا واحد منهما طلب الفعل وانما
كان مبنيا لانه محذوف منه اي من الامر الزيادة اي حرف المضارعة لغرات معتضي الاعراب
عند الحذف وهو المضارعة المعربة بالاسم بسبب حذف حرف المضارعة ومعرب اي لم
يحذف منه الزيادة نحو قوله ع فبذلك فلتفرحوا الوجود المقتضي لاعرابه بواسطة وجود
حرف المضارعة فصار عند مع الاسم لا يتم الا بوجود حرف المضارعة فما دام فيه حرف المضارعة
كان معربا اذا كان سليما عن المعارضة وعند الكوفية معرب مجزوم قالوا الان اصله
اضرب في الاصل لتضرب حذف اللام لكثرة استعمال امر الغائب المخاطب ثم حذف حرف المضارعة
للفرق بين الامر المضارع المتعدي مالم يتم فهمه بغير ما وقع عليه الفعل وهو المفعول به وقد
عرفت معنى الوقوع في نحو المفعول به واما لم يتم معناه بغيره لانه من المعاني النسبية وكل معنى
نسبي لا يعقل الا بما هو منسوب اليه ولا ينتقض التعريف بالملازم بالنسبة الى الظرف زمانه
او مكانه لانه لا يتوقف تعقله عليهما لانا نعقله مع الذهول عنهما وان كان لا يوجد الا معهما
فتوقفه عليهما باعتبار وجوده لا باعتبار تعقله ومفهومه والملازم ما يتم فهمه بغير ما وقع
عليه الفعل والمعمول ظرفان الحدوث وكل فعل يقتضيه وظرف الوقوع فاذا احدث الفعل او اقتضى
عليه سمي لازما للموجد له الفاعل وان تعدى عنه سمي متعديا بالتعدية عن ظرف الحدوث الى
ظرف الوقوع والمتعدي على ثلثة اقسام يكون متعديا لمفعول واحد ان تعلق فهمه على متعلق
واحد كضربت زيدا وان تعلق فهمه على متعلقين كاعطى زيدا درهما لانه يتعلق فهمه

ظرف م

على

على المعطى والمعطى له وثلثة ان تعلق فهمه على متعلقات ثلث كاعلمت زيدا عمرا فاضلا
والمسموع وما اشتق منه كالماضي والمضارع والامر واسم الفاعل والمفعول ان وليه
مسموع فمن الاول الذي يتعدى الى مفعول واحد تقول سمعت قول زيد ونداءه
لان القول والنداء مما يسمع وقال بعضهم انه دايما متعد الى واحد وفي قولهم سمعنا فنا
ينادي حذف مضاف اي سمعنا نداء فنادي ويدل على المحذوف قوله ينادي والا يلزم
المسموع من الثاني الذي يتعدى الى اثنين كقولهم سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم
وسمعنا منادي ينادي وذلك لانه يتوقف معنى السماع على المسموع منه كما يتوقف معنى
السرقة على مسروق منه فكما يتعدى السرقة الى مفعول لم يتعدى السماع اليهما وفيه
نظر للفرق بينهما وذلك لان السرقة لا يعتبر باعتبار معناها الذي وضعت له الا
بمسروق منه ولذا لو قدر شيء ليس زيد واخذه واحد خفية لا يقال له سرقه لعدم
المسروق منه ولم يفهم معناه بد ونه بخلاف السماع فانه لو قدر صوت لم يفهم معناه بالنسبة
بالنسبة اليه مع الغفلة عن المسموع منه فالمسموع منه بالنسبة الى السماع كالمشموم منه
بالنسبة الى الشم كما ان الشم يتعدى الى واحد فكذلك السماع وما تعدى الى اثنين قد يكون احدهما
الاخر مع ان يصدق عليه بحسب هو او كان بمنزلته نحو علمت زيدا فاضلا وعلمت ابا يوسف
ابا حنيفة وقد لا يكون احدهما الاخر نحو اعطيت زيدا درهما اذ لا يصح ان يقال فيه زيد درهم
بخلاف الاول فانه يجوز ان يقال في زيد فاضل ابو يوسف ابو حنيفة وهذا القسم اما ان يتعدى
الى مفعولين بصيغته نحو كسوت زيدا جبة او يتعدى الى الثاني بالحرف نحو اعطيت زيدا درهما
اذ معناه جعلته عاطيا اي آخذا او يتعدى الى الثاني بحرف الجر لكن حذف الجار كقوله ع واختار
موسى قومه اي من قومه والاصل هنا تقديم ما هو مفعول في المعنى وتقديم المتعدي الى المفعول بنفسه
ومن ثم جاز اعطيت درهما زيدا واخترت قومه عمرو اولم يجز اعطيت صاحبه الدرهم
واخترت احدهم القوم وما يتعدى الى ثلثة قد يكون مفعوله الثالث اي الواحد من الثلثة او

المصنف الاثنين ثلثة

نحو اعطيت زيدا عمرا فعمرو مفعول ثان لاثالث فانه فضلة ولم يرد اعلم حين الناسر ان الثالث الثالث
ان يكون فاعلا ام لا بل اراد ان يعلم حين الناسر ان الثالث مفعول ام لا
فيقول ان كان مفعولا فالصحيح ان يكون زيد وعمرو هو المفعول الثاني
والمفعول الثالث محذوف تقديره اعلمت زيدا عمرا فاضلا
فاضلا هو المفعول الثالث

بواسطة الهمزة نحو اعلمت اخاك زيدا عمرو افاضلا فان الهمزة المتعدية تدخل بالاتفاق
على علم ورأى من جملة افعال القلوب فيتعدى لهما بسبب الهمزة مفعول آخر وهو الذي كان فاعلا
قبل النقل وموضعه الاصل قبل المفعولين لان معنى هذه الهمزة التصيير وحمل الشئ على اصل
الفعل فمعنى اعلمتك زيدا منطلقا حملتك على ان تعلم زيدا منطلقا فلا بد ان يذكر اولا المحمول
ثم يذكر متعلق اصل الفعل وهو المحمول عليه لان المحمول عليه معنى قائم بالمحمول واجاز الاخفش
اظننت واحسبت واخلت وازعمت قياسا على اعلمت وقد لا يكون معمولا الثاني بواسطة
الهمزة بان كان له مفعول واحد فيجرى مجراه اى مجرى ما يتعدى الى واحد
لافادة معناه نحو نبأت وانبأت واخبرت وخبرت وحدثت فان هذه الافعال المخمسة عند سيبويه
متعدية الى واحد بنفسها والى الثاني بحرف الجر نحو انبأت زيدا بكذا ثم حذف الجار وفيل اعطائه
كذا وفي التنزيل من انبأك هذا اى هذا الا انها لما كانت بمعنى الاخبار والمشتمل على الاعلام لان
الاخبار المستفيض انما يكون عن علم اد ظن اجريت مجرى اعلم في التعدية الى ثلثة مفاعيل وعند
المبرد انها متعدية الى ثلثة مفاعيل كاعلم ليس مجراه وهذا مردود لان الاعلام يتعلق
بمصيبة وبحديث مركب من جزئين والجزئين من متعلقاتهم وليس شئ منهما نوعا للاعلام لانهم متعلق
العلم لا نوعه لان الاعلام تصيير غيرك عالما ومتعلق العلم ليس علما وانما هو معلوم متعلق
للعلم فمعنى الاعلام متعلق بالثلثة باعتبار الهمزة يتعلق بمصيبة وباعتبار العلم يتعلق بمنسوب
ومنسوب اليه فصار متعلقه بثلثة وكذا ادرى من دراى بمعنى علم بخلاف معانيها فانها غير متعلقة
بالثلثة لان الاول هو المنبأ والاخران هما النبأ وهو قول الخليل منصوب على المصدرية في الخمسة
في قولك انبأته نبأ فكون نفس العمل لا يتعلق بنفسه فاذا قلت اخبرت زيدا عمرا
قايما فكانك قلت اخبرت زيدا هذا النوع من الخبر وانما ذكر البيان خصوصية النبأ فالنصب
بنصبهما باعتبار كونهما نبأ مخصوصا لا باعتبار كونهما زيدا وقايما مثلا وانما لا تجوز فيها
الحكاية كما جاز في الجملة الواقعة بعد القول كقولك زيد عمرو منطلق فان الجملة الواقعة بعد القول في محل
النصب

على انها مصدر موقت عند المحققين وعند الجمهور على انها مفعول به لان القول في الاكثر
للحكاية فيكون المراد به عين اللفظ الذي تقدم ذكره بخلاف الانباء فان المراد منه هو
المعنى دون اللفظ فلا يمكن الحكاية فيه وانما جاز بها مجرى القول التفسيري نحو لك ان تقول
زيدا منطلقا اولا اى اول الثلثة غير الثاني وغير الثالث والثاني منهما هو الثالث
بمعنى صدق الثالث عليه ومن ثم اى من اجل ان الثاني هو الثالث امتنع اعلمت
زيدا اخاك بكرا الان الثاني فيه غير الثالث اذ لا يصح صدق الثالث عليه بطريق الحقيقة
الا ان مراد ان الثاني يسد مسد الثالث ويكون ممثلا له على وجه التشبيه فانه لا يمتنع
ذلك كقولك اعلمت زيدا ابا يوسف ابا حنيفة او يكون كلاما مستأنفا اى الثاني والثالث في الظاهر
الواحد نحو اعلمت زيدا اخاك اباحفص ولو قلت اعلمت علم اليقين اعلاما بنصب الاول
اى علم اليقين على المصدرية مقدر لان الفعل الواحد لا ينصب مصدرين لانهما انما
يمتنعان احدهما وانما يكون الاول مقدرا لان اعلاما مصدر اعلمت ليكون مضمونا
به بخلاف علم اليقين فانه مصدر علم افعال القلوب سميت بها لتعلقها بالقلب حسبت
وخلت وهما للظن فقط وزعمت وهو للقول بان الشئ على صفة قولا غير مستند الى وثوق
نحو زعمتك كريما وقد يستعمل في المحقق قال الله تعالى زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا اى انكروا
البعث فان زعم فيه يجوز ان يكون للتحقيق وان لا يكون فان الرجل قد ينكر ما هو متيقن به
مكابرة وما هو شاك فيه تخييلا او ظننت وهو للظن في الظاهر وهو احتمال
اليقين قال الله تعالى اني ظننت اني ملاق حسابيه فانه هنا لليقين لانه في صفة المؤمن وعلمت
وهو لليقين فقط ورأيت وهو للاعتقاد الجازم في شئ انه على صفة معينة سواء كان مطابقا
للواقع او لا ووجدت وهو لاصابة الشئ على صفة فانك اذا قلت وجدت الشئ على صفة لزم ان
ان تعلمه عليها بعد ان لم يكن معلوما ثم اذكر عدة من افعال القلوب للزوم العلم فيه فتنصب هذه
الافعال الخبر على المفعولية لتعلق معناها بمضمونها لاشتمالها منسوبا ومنسوبا اليه فاعلمها

المبتدأ
محذوف

الاعلام بان النسبة بين المبتدا والخبر حاصلة عما دلت عليه هذه الافعال من علم او ظن
فان صدور الخبر من المتكلم تارة يكون ناشيا من العلم وتارة في ضمن الظن وهذه الافعال
لها انها ولكل منها اي من هذه الافعال السبعة سوى الثلثة الاول وهي حسبت وخلت
وزعمت معنى آخر يقتضي نسبة هذا مفعولا واحدا وذلك لانها لا يقتضي الا مفعلا واحدا
كظننت زيدا بمعنى اتهمت زيدا وهو معنى الاتهام جعل شخص موضع الظن السيئ وعلمت
زيدا بمعنى عرفته اذا قصد به علم الشئ في نفسه لا علي صفة كقولهم نحن نعلمهم ورايت زيدا
بمعنى ابصرته بمعنى رؤيته البصر لا بمعنى رؤية البصيرة ووجدت الدابة بمعنى اصبتها وصادفتها
وانما استثنى الثلثة الاول مع ان لكل منها ايضا معنى آخر لا يقتضي مفعولين باعتبار فان زعمت
بمعنى كفلت وحسبت بمعنى ضربت احسب وهو الذي في شعر شعر وخلت بمعنى صرت في الحال
لان المراد ان هذه الافعال مع بقائها افعال القلوب لها معنى آخر هو التسلم الاول ما بمعنى
الثاني افعال القلوب كخلاوداب بمعنى ابصرت فان معناه ايضا علم بالحاسة ثم يخرج عن معنى
العلم وكذا لم يخرج ظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت عن معنى الظن
والعلم ومن خصها بصها ان لا يقتصر على احد مفعوليها مع انها في الاصل مبتدا وخبر وحذفهما
جايز في السعة وذلك لان المفعولين معا كاسم واحد لان المفعول على الحقيقة هو مضمونهما
وهو مصدر الثاني المضاف الى الاول اذ معنى علمت زيدا فاضلا علمت فضل زيد فلو حذف
احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة وانما قال على الاشهر لان ابن مالك قال يجوز حذف
احد المفعولين اذا دل دليل على المحذوف كقولك قايما لمن قال ما ظننت زيدا وزيد المرفال
من ظننت قايما وكقوله كان لم يكن بين اذا كان بعد ملاقه ولكن لاقى قلقا بعد راحة
ملاقيا اولا اخال بعد البين ملاقيا وقال الكوفية جاز الاقتصار على الاول اذا سد شئ مسد
الثاني نحو ظننت قايما اخوك وقيل معنى الاقتصار ان لا يكون احد المفعولين مرادا فيه
لا يجوز الاقتصار لانه يلزم حينئذ ان يبقى المنسوب اليه او المنسوب بغير الاخر وهو غير
جايز

اما اذا احذف لقرينة دلت عليه وهو مراد فليس ذلك اقتصارا وان جاز حذفهما
سوا كان هناك قرينة اولا وهذا مذهب ابن السراج والسيرافي كقولهم بعضهم
نادوا شركائي الذين زعمتم اي زعمتموهم شركائي وكقولهم من يسمع يخل اي يخل
بسمعه صاد قاد بعضهم اي ذلك الامر قرينة يكونان معها في حكم المذكور فلا يجوز على هذا حذف
المفعولين بلا قرينة لعدم الفايدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو في اغلب الاحوال عن علم
او ظن بخلاف باب اعطيت فان حذفهما نسيا يجوز فيه بلا قرينة كقولك يعطي لوجود الفايدة
الا فيما وقع منه ان المفتوحة مما بعدها من معمولها حال كون ان خفيفة او ثقيلة فانه
واجب الاقتصار هنا على احد معموليها الظاهر من كلامي ان ان المفتوحة مع معموليها هو المفعول
الاول فاقتصر عليه وحذف الثاني كما هو مذهب الاخفش فانه يمتد فيه مفعولا ثانيا نحو
علمت ان زيدا قايم حاصلا ولا حاجة اليه كما هو مذهب سيبويه فانه قال ان ان المفتوحة
مع معموليها سادة مسد المفعولين لان هذه الافعال لا تطلب في ظاهر الاستعمال الا مسندا
ومسندا اليه وهما حاصلان هنا فلهذا جاز كسرها عند ادخال اللام نحو علمت ان زيدا
لقايم ولم يجز كسرها في نحو اعجبني ان زيد القايم لتعذر تقديرها في معنى الجملة المستقلة لكونها فاعلا
ولهذا ايضا جاز العطف هنا على موضع اسمها بالرفع وان كانت مفتوحة لفظا لانها في المعنى
مكسورة فيقال علمت ان زيدا قايم وعمرو ومن خصها بصها جوز الالغاء وهو ابطال عملها اذا
توسطت بين الافعال بين المفعولين نحو زيد علمت منطلق او تاخرت عنهما لاستقلال الجزئين
كلاما لانها في الاصل مبتدا وخبر مع ضعف العامل بالتاخر زيد ليرجواز لزيد ضربت مع امتناع
ضربت لزيد ويكون عند الالغاء بمعنى الظرف اذ معنى زيد قايم ظننت زيد قايم في ظني والظرف متعلق
بحصل المراد من حيث المعنى كانه قيل حصل مضمون هذه الجملة في ظني الا ان الالغاء احسن من
اعمالها عندنا خرصا عنهما لانه لا حق لها في التقديم بوجه مع ان الابتداء اقرب اليها منها
ومنسايه مع الافعال عند توسطها لانها متقدمة من وجه متاخرة من وجه فهي مستولية على الجزء الثاني

كما أن الابتداء مشتمل على الجزء الاول واما حال تقدمها عليهما فلا يجوز الالغاء عند الاكثر اذ
لاحظ للابتداء فيهما ولزوفه اى لزوم الالغاء وسمى بالتعليق وهو ابطال عملها على سبيل
الوجوب لفظا لا معنى لان معنى علمت لزيد منطلق علمت انطلاق زيد ولهذا جاز العطف مع
التعليق بالنصب نحو علمت لزيد قايم وبكرا قاعدا ان كان في اول مفعوليها حرف استفهام نحو
علمت أزيد عندك ام عمرو ومعناه علمت احدهما معينا على صفة وهو كونه عندك واعلم انه لو
لو اقتصر على استفهام بغير لفظ حرف لكان اولى ليشمل التعليق مع الاسم المتضمن للاستفهام
كقوله لنعلم اى الحزبين احمى وعلمت اين جلوسك ومع المضاف الى المتضمن له نحو علمت غلام
من عندك او حرف نفي وهو ما ولام الجنس وان نحو علمت ما زيد منطلقا او ان زيد منطلق
وعلمت لازيد في الدار ولا عمرو او حرف ابتداء كلام الابتداء نحو علمت لزيد قايم وكلام القسم
نحو قوله ولقد علمت لتأتين منيتي ان المنايا لا يطيش سهامها وان المكسور اذا لم يمكن
فتحها وذلك اذا كان في خبرها لام الابتداء نحو علمت ان زيدا القايم اما اذا امكن فتحها واعمال
هذه الافعال فلا يعدل الى التعليق كما لا يتعلق في علمت زيدا منطلقا لامكان الاعمال لما ان لهذه
الاشياء المذكورة صدر الكلام فابقيت الجملة التي دخلتها على صون الجملة وان كانت تلك الجملة في
في تقدير المفرد فضار لخفائها ولحق العامل المعنوي وهو الابتداء فانه ثابت مع هذه الاشياء فاعمل
العامل المعنوي لفظا واللفظي وهو هذه الافعال معنى ولا يجوز العكس لانه حينئذ لا يعلم ان
المعنوي عامل ام لا ولهذا تسمى معلقة اما من قولهم امراة معلقة اذا ذات بعل لا مطلقة او من
التعليق بمعنى نوط الشيء بالشيء اذا تعدى بالباء وازالتها الوصلة عنها ان تعدى بعن وهذه
الافعال معلقة بعمولها قبل دخول هذه الاشياء ومعلقة عنها بعد وجودها وانما لم يدخل اللام
في مصدر الجملة في ان زيدا القايم لضرورة مفعولية اليه من اجتماع ان واللام ومن خصائصها تعدية
المضمر الذي هو الفاعل الى المضمر الذي هو المفعول اذا كانا متصلين وكانا لواحد مرتبة
واحدة من التكلم والخطاب والغيبة نحو علمني منطلقا وراني منطلقا وزيدا علمه عظيما

فان هذا مختص بها فلا تقول ضربني وضربتك لما سيجيء اما اذا كان احدهما منفصلا والاخر متصلا
فيجوز في غيرها ايضا نحو ما ضربت الا اياك وانما تقتل ابانا واياك فاضرب وكذلك ان لم يكونا من
مرتبة واحدة نحو زيد ضربني اذا كان المراد من زيد هو المتكلم والمصنف تسامح في ذكر صدر المتن
وتعدية المظهر الفاعل الى المضمر المفعول نحو ظنه زيد منطلقا على ان يكون الضمير راجعا
الى زيد ان كان المضمر المتحدث عنه من مفعوليها لم يجز لان تعدية المضمر اليه ولا تعدية
المظهر اليه فلا تقال زيد علم عمرا اياه ولا علم زيد عمرا اياه اى سادا مسد حيث ان تاثيرها اى
تاثير هذه الافعال في الثاني لان المفعول الذي تعلق به الظن والعلم هو الثاني من المعمولين دون
الاول منهما لان ذلك لترتيب الثاني عليه فلا يكون الاول في الحقيقة معمولا بخلاف المفعول الثاني
وبخلاف سائر الافعال لان اصل الفاعل الذي شانه التاثير ان يكون مغايرا للمفعول الذي
شانه التأثر فان اتحدا معنى كان اتفاقيا لفظا لان تاثير الفاعل في نفسه قليل فيلزم سبق الفهم الى المغاير
ولهذا لا يقول في المظهر ضرب زيد زيدا وانما تقول ضرب زيد نفسه ولا يقال ضربني وان تخالفا
لفظا لاتحادهما معنى وانما لفظا لكون كل واحد منهما ضميرا متصلا من نوع واحد وانما يقال
ضربت نفسي لان النفس صارت بسبب اضافتها الى ضمير المتكلم كانها غير لمغايرة المضاف للمضاف
اليه ولذلك ولاجل ان جواز التعدية في المفعول الاول لعدم تاثير ما يجري مجراها اى مجرى
هذه الافعال في تعدية المضمر الى المضمر عند مثنى وعند مثنى لان مفعوليها كاول مفعوليها في عدم
في عدم التاثير فعمل لانهما ضدا وجدت وقد يحمل الضد على الضد قال الشاعر لقد كان لي عن
ضرتين عدمتني ونعما الا في منهما متزحزح وعكس النوع الثاني الذي هو تعدية المظهر الى المضمر
وهو تعدية المضمر المتصل الفاعل الى المظهر المفعول لا يجوز مطلقا لا في هذه الافعال ولا في غيرها
نحو زيدا ضرب على ان يكون الضمير المستكن في ضرب عايدا الى زيد الذي هو مفعول له وزيد الحق ضميرا
ليلا يؤدي الفضلة وهو المفعول به الى اللزوم وذلك لان زيدا باعتبار انه مفعول ظن كان فضلة يستغني
الكلام عنه وباعتبار ان الضمير المستكن الذي في ظن راجع اليه يكون لازما للكلام بحيث لا يستغني عنه

لان الضمير الذي في ضرب باعتبار أنه ضمير الفاعل لا يستغني عنه وباعتبار انه راجع الى المفعول
يستغني عنه ولا يجوز ان يكون الشيء الواحد بالنسبة الى فعل واحد لازما ومتعديا فضلة اما لو انفصل
الفاعل جاز التعدية مطلقا نحو ما زيد ضرب الا هو وما ظن زيدا ناجيا الا هو ومما يجري مجراها
اي مجرى افعال القلوب في مجرد الدخول على المبتدا والخبر وفي تضمنها لا في خصايصها اتخذ
كقوله تع واتخذ الله ابراهيم خليلا وصير وجعل بمعنى اعتقد كقوله تع وجعلوا الملايكة الذين
هم عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوهم او بمعنى صير لا بمعنى خلق كقوله تع فجعلناه هباء منثورا وترك
بمعنى صير لا بمعنى خلى وشعر ودرى والفى وتوهم اذا كان فيها معنى الظن او العلم وحسب بمعنى
احسب ولا يستعمل منه ماض ولا مستقبل بهذا المعنى تقول حسب زيدا منطلقا وقد يجيء وهي غير
متعدية بمعنى صير كقولهم وهي الله فذاك الافعال الناقصة وانما سميت ناقصة
لانها لا تتم كلاما مع المرفوع بدون المنصوب وقيل لانها سلبت عنها الدلالة على الحدث وانما يدل على
الزمان فقط وفيه نظر لان دلالة صار على حدث الانتقال ودلالة ما زال واخواتها على الاستمرار
ودلالة ما دام على الكون الدايم ودلالة ليس على الانتفاء واضحة واما كان فانه يدل على الحصول
المطلق والفايدة فيه التاكيد والمبالغة باعتبار انه يدل وضعا نحو كان زيد قايما على حدوث
مطلق معين خبي كما ان الخبر يدل عقلا على زمان مطلق يعينه كان ما وضع لتصوير الفاعل على
صفة نحو كان زيد قايما فانه يتصور زيدا على صفة القيام بخلاف سايرالافعال فانها ما وضعت لذلك
فان نحو ضرب زيد وان تصور زيدا على صفة الضرب الا انه ما وضع للتصوير وانما وضع
لنفس الاخبار او نقول المراد بالصفة غير صفة فعلها ومن ثمة اي من اجل انها وضع للتصوير
يدخل على جزئي احدهما الفاعل والثاني صفته التي قصد الفاعل عليها مبتدا وخبرا لا عطاء الخبر حكم
منها حاصل استمرار او انتقال او صيرورة او حصول في زمان على حسب ما يقتضيه ذلك الفعل
فضمنها صفة المضمون الخبر اذ معنى كان زيد قايما ان زيدا اتصف بصفة القيام والقيام متصف
بصفة الكون والحصول في الزمان الماضي فترفع المبتدا كما ترفع الفاعل سايرالافعال وتنصب
الخبر

تنبيها

تشبيها بالمفعول وهي كان وصار واضحى وامسى واصبح وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح
هذه الاربعة الاخيرة بمعنى صار وما جا بمعنى كان نحو ما جات حاجتك اي اتى حاجة كانت حاجتك
وانما انث الضمير الراجع الى ما للاخبار عنه بالمونث نحو من كانت امك وروى حاجتك بالرفع على ان
ان يكون اسم جا وما منصوب المحل على الخبرية هذا على تقدير ان يكون ما استفهامية ويجوز ان
يكون ما نافية وفي جا ضمير لما تقدم اي لم يحصل هذا على قدر المحتاج اليه وقعد بمعنى صار
في قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت كانها خربة اي صارت الشفرة قال الاندلسي
لا يتجا وز بجا وقعد الموضع الذي استعملها العرب قال وطرد بعضهم وهو الاولى
جا البر قفيزين فان القفيزين خبر على معنى الصيرورة نحو كملت البر قفيزين ولا يكون
حالا لانها فضلة وقفيزين هنا لبس بفضلة ويمكن ان يقال نسبة المجي الى البر على معنى حصوله
في نفسه ثم اثبت له حال كالقفيزين والصاعين ولبس وما دام وما زال الذي مضارعه يزال
واما الذي مضارعه يزول فليس منها فلا يقال لا أزول اميرا وما برح يرح في الاصل بمعنى زال
عن مكانه وما فتي يفتى بكسر العين وفتحها مع ضم اللام بمعنى زال وما انفك انفك في الاصل بمعنى
انفصل فكان ما النظر الى لفظه لا بالنظر الى كونها ناقصة لبعد انفسامها الى الناقصة والتامة
يكون ناقصة وهي اي الناقصة لا تتم ان مضمون جملتها وهو مصدر خبرها المضاف الى اسمها
بالزمان الماضي دايما اي للدلالة على دوام مضمون الجملة الى زمان النطق من غير تعرض لانقطاع
نحو كان الله سميعا بصيرا ومنقطعا ولا بد من قرينة مقالية كقوله تع اذ كنتم اعدآء فالف
بينكم او حالية كقول الغير كان لي مال كان فيها ضمير الشان اي انها ناقصة سواء كان فيها
ضمير الشان ويكون بعدها جملة مفسرة لذلك الضمير نحو كان زيد قايم او لم يكن فيها ضمير الشان
وقيل انها عند اضمار ضمير الشان فيها تامة ذلك الضمير فاعلها اي وقعت القصة ثم فسرت
القصة بالجملة وتامة بمعنى ثبت من غير احتياج لها الى الخبر كقوله ع وان كان ذو عسرة
اي ان ثبت وجد ذو عسرة وزيد غير منية لشيء الا تحضر الكبد ولا يكون زيد

الالفاظ الماضي لحقيقة بني مسند ومسند اليه كخرما كان احسن زيدا وبين صفة وموصوف كقوله
فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام واسنادها الى الضمير لا يمنع زيادتها عند
سيبويه كما لا يمنع الاسناد من الغاء باب ظن كخو زيد ظننت قايم وزعم السيرافي ان كان الزايد
يشبهه بالحرف الزايد فلا يلزم فساد من خلوها عن الاسناد وشذ زيادتها بين الجار
والمجرور كقوله جهادبني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب وكذا شذ زيادتها
آخرا واعلم ان الاولى ان يذكر قوله وبمعنى صار قبل قوله تامة ليلا يبتدا باخر الاقسام لانها
ان كانت بمعنى صار يكون ناقصة ايضا كقوله بتيها وخمرو المطي كانها قطا الحزن فد كانت
بيوضها فان كانت بمعنى صارت لتجذر حملها على كونها تامة لانه يجب ح ان يكون فراخا حالا
فيلزم ان يكون البيض في حال كونه فراخا وهو فاسد وعلى كونها زايدة لنصب فراخا وعلى
كونها ناقصة ليست بمعنى صار لفساد المعنى لانه تشعر بان الفراخ سابقة على البيض اللهم
ان يقال انه من باب القلب ويكون التقدير كانت فراخها بيوضا والكلام في كل هذه الاقسام
الاربعة يتوجه في قوله ثم لمن كان له غلب لانه يجوز ان يكون ناقصة وغلب اسمه وله ظرف
مستقر منصوب المحل على الخبرية ويجوز ان يكون في كان ضمير الشان وغلب مرفوع بالابتداء
وله خبره والجملة خبر كان ويجوز ان يكون تامة وغلب فاعله ح وله ظرف لغو اي لمن ثبت له غلب
الا انه يلزم في هذا الوجه عدم استحسان لان الظرف ان كان مستقرا استحسن تقديمه
وان كان لغوا استحسن تاخيره وههنا الظرف لغو لوجهين انه مقدم ويجوز ان يكون زايدة ويكون
التقدير لمن له غلب وارتفاع غلب اما بالابتداء او بالجار والمجرور واعني له لاعتماده على الموصول
وفي حكمه بان الكلام يتوجه ههنا نظر لانه لا وجه لجعل كان بمعنى صار في الاية الا مع تعسفين جعة
المعنى واصبح وامسى واضحى وظل وبات لا تفيد ان معاني الجمل التي تدخلها باوقاتها الخاصة التي
تدل عليها بموادها وهي الصباح والمساء والضحى والظهيرة والليل وكذا الاوقات التي تدل عليها
بصيغتها كخو اصبح زيد قايما معناه ان قيام زيد مقترن بالصبح في الزمان الماضي ومعنى ظل زيد
متفكرا

ان افتراق تفكر بجميع النهار في الزمان الماضي ويكون حذف الافعال الخمسة بمعنى صار من غير اعتبار
الاوقات التي تدل عليها بموادها كقوله ثم اصبحتم بنعمته اخوانا وكقوله ثم ظل وجهه مسودا
ويكون حذف الافعال الخمسة تامة غير محتاجة الى الخبر الا الاخيرين ومما ظل وبات وانما كان الثلثة
الاول تامة اذا كانت بمعنى الدخول في الاوقات الخاصة كخو اصبح اي دخل في الصباح ومنه قوله ثم
فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وقد جاء بات بمعنى عرس ويكون ح تاما ومعناه
نزل من آخر الليل ومال بات القوم او بهم فيتعدى بنفسها او بالباء وكذا جاء ظل تاما بمعنى دام
او طال وانما تركه المصنف لان استعماله تاما اقل من استعمال بات تاما وصار للانتقال باعتبار
الحقايق كخو صار الحواء ماء والطين خزفا او باعتبار العوارض كخو صار زيد غنيا او باعتبار
المكان ويكون على هذا تامة ويتعدى بالى كخو صار زيد الى مكة وكذا تامة ان كان بمعنى الانتقال
من ذات الى ذات كخو صار زيد الى عمرو لسي لنفي مضمون الجملة حالا وهو مذهب الجمهور من النحاة
وقيل للنفي مطلقا وهو مذهب سيبويه فيستعمل في الماضي كخو ليس خلق الله مثله في المستقبل
كخو الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وقال الاندلسي لا منافاة بين القولين وذلك لان خبر ليس
انما لم يقيد بزمان من الازمنة يحمل على الحال كما يحمل الاخبار عليه كخو زيد قايم وان قيد
بزمان من الازمنة يحمل على ما يقيد به وتقديم يوم في قوله الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهو
اي يوم معمول معموله لانه معمول مصروفا وهو خبر ليس دليل هذا التقديم على جواز تقديم معموله
عليه كما هو مذهب البصريين فانه لو لم يجز تقديم خبر ليس عليها لم يجز تقديم معمول خبرها عليها
الدال هذا التقديم على فعليته اي فعلية ليس كما هو مذهب الكوفيين لانه لو كان حرفا لما جاز
التصرف فيه بالتقديم والتاخير خلافا للزجاج وتابعيه فانهم قالوا ان جميع الافعال الناقصة هو من
لكونها دالة على معنى في غيرها حيث جاءت لتقوية الخبر للمبتدا على صفة وفيما قال المصنف نظر
لانا لا نسلم انه معمول لمصروفا بل هو مبني على الفتح مرفوع المحل بالابتداء وانما بني على الفتح
لاضافته الى الفعل كما في قوله ثم هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وعلى تقدير تسليم انه
منصوب

تقول انه منصوب بفعل مقدر لا يظهر وانقديره بلازمهم يوم يأتيهم العذاب وعدم
وعدم جواز تقديم معموله عليه مذهب الكوفية وكثير من المحققين كعبد القاهر
وابن الانباري وغيرهما من مشاهير ائمة البصرة مادام لتوقيت امر سواء كان ذلك الامر
فعلا او شبه فعل بمدة ثبوت الخبر لاسمها ان كان فاعل الخبر ضمير الاسم نحو اجلس
مادام زيد جالسا اي مدة جلوس زيد او لتعلق اسمها ان كان فاعله متعلقه نحو اجلس
مادام عمرو قاعدا ابوه ومن ثمة اي من اجل ان مادام للتوقيت احتاج مادام الى جملة فعلية او اسمية
يتعلق مادام بها لانه ظرف وذلك لان ما فيه مصدرية والمصدرية قد تنذكر ويراد بها الوقت
والظرف فصلة لابد منه من تقدير كلام لفظا او تقديرا ويكون تاما بمعنى يقع كقوله ما دامت
السموات والارض وبمعنى كقولهم صلى نهى ان يصال في الماء الدائم اي الساكن ودام الى
ما انفك لاستمرار الخبر لاسمها منذ قبله الاسم اي في زمان يكون الاسم قابلا للخبر في المعتاد فانه
لا يفهم من قولهم ما زال زيد امير انه كان كذلك في اول وجوده بل في زمان يمكن الامان له وهو
وقت البلوغ الذي يمكن القيام بما فيه وانما يفيد هذه الافعال الاثبات مع انها للنفي لان ما للنفي
وهذه الافعال كما عرفت للنفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الاثبات وانما تفيد استمرار
الاثبات لان تقييد نفي الشيء سواء كان ذلك الشيء اثباتا او نفيا بزمان يوجب ان يعم ذلك النفي
في جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فان تقييد اثبات الشيء لزمان لم يوجب عموم الاثبات
في جميع ذلك الزمان الا ترى انك اذا اطلقت ضرب كفى في صدق هذا القول وقوع الضرب في جزء
من اجزاء الزمان الماضي بخلاف ما اذا قلت ما ضرب فانه يفيد استغراق نفي الضرب
في جميع اجزاء الزمان الماضي ويلزمها اي هذه الافعال لا بد من النفي لفظا او تقديرا
نحو قوله تعالى تفتؤا اي لا تفتؤ او كقوله نزال جبال فيرجات اعدها اي لا تزال وذلك
لان ما للنفي فلو استعملت من غير نفي لافادت الاثبات فوجب تقديره ليحكم
ليس ينكر ذا نفي واعرف ذا ثبوت في حسنة حقا تقي او باسمه كقوله غير منكر اسير هويني كما

نار

سكن ع

زال يعتبر حال كونها ماضية بما نحو ما زال ولم نحو لم يزل وحال كونها مستقبلة بلن نحو
لن يزال ولا نحو لا يزال وما اوله ما للمصدرية في مادام وللنفي في اخواتها لا يستخدم
خبرها اي خبر هذه الافعال التي في اولها ما عليها اما في مادام فلان ما فيه مصدرية فلم
يجز التقديم فيه اتفاقا لان ما في حيز المصدر لا يتقدم عليه واما في اخواتها فلان ما فيها
للنفي والنفي جار مجرى الاستفهام في اقتضاء صدر الكلام وفي ان لا يعمل ما بعده فيما قبله
الا ترى انه لا يجوز ان يقال زيدا ما ضربت كما لا يقال زيدا اضربت والكوفية اجازوا
تقديم اخبارها عليها لان ما لزمتها وصارت معها بمعنى الاثبات حتى صارت كبعض حروفها واما
توسط الخبر بين ما للنفي وبين الفعل نحو ما قام زيد فلا يجوز بالاتفاق لما ذكرنا من ان
ما كبعض حروفها ولا يتخلل الفاصل بين ما هو بمنزلة جزء الكلمة وبينها فالافعال الناقصة
باعتبار تقديم اخبارها عليها على ثلثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى الفعد وقسم مختلف
فيه وهو ليس فمن راعى الفعلية فيه جوز التقديم ومن راعى معنى النفي فيه منع التقديم
وقسم لا يجوز عند البصرية وهو ما اوله ما واما تقديم خبرها على اسمها فجايز كقوله سيلي ان حفلت
الناس عنا وعنكم فليس سواء عالم وجهول وقد يجب تقديم خبرها عليها في نحو غلام من كان
زيد وابن كنت كما يجب تاخير ها عن اسمها في نحو كان فتاك منا لك وما كان زيد الا في الدار وقد يجب
تاخير اسمها عن خبرها في نحو كان شريكك عندنا احوها ولا يدخل الافعال الناقصة على مبتدا
فيه معنى الشرط او معنى الاستفهام فلا يقال كان من تضربه تضرب كما ولا كان من اباك وذلك
لاقتضاء الشرط والاستفهام صدر الكلام او مبتدا خبر جملة انشائية او طلبية فلا يقال
كان زيد منطلقا انا كوكان زيدا اضربه او لا تصحبه وذلك لفوات ما وضع هذه الافعال له من
التقرير على صفة هي او مبتدا خبر مفرد فيه معنى الاستفهام فلا يقال كان اين زيد او كيف
زيد والكلام في كل هذه الافعال يقع خبر الكان نحو كان زيد صار غنيا من غير علة ابو لا يضع
كان خبر الجميع هذه الافعال ذلك لان كان من الافعال العامة فيفيد غير ما يفيده ما لا يفيد نحو هو غير

ولا يقع الماضي اي ما يدل على الزمان الماضي وكان بلفظ الماضي خبرها اي خبر هذه الافعال من غير
قد فلا يقال كان زيد قام ولا صار زيد قام لان الخبر من مكملات الاسم او ما يضارعه كالفعل المضارع
الا اذا دعت الضرورة الى العدول عن الاسم وعن مضارعه وذلك اذا اريد الاخبار بقيام زيد
فيما مضى ولا ضرورة هنا لان الغرض وهو الدلالة على المضي حصل من نفس كان بخلاف قولك
زيد قام فان هذا الغرض لا يحصل الا بالاتيان بالماضي لعدم كان دائما يجوز نحو قوله ع ان كان
قميصه قد قد من دبر فيه مذهب والماضي صار فيما من المحال ان يدخل قد عليه وكذا يجوز صار زيد
ان قمت قام لان الماضي هنا صار مستقبلا بدخول حرف الشرط عليه وانما قال على الاكثر لجواز
وقوع الماضي خبرها عند بعضهم لوقوع الاستعمال كقولهم ولقد كانوا عاهدوا الله وكقولنا
وكنا حسبنا كلبنا يبضع لحمة افعال المقاربة ما وضع لتقرير اسمه على صفة دخل فيه
الافعال الناقصة وخرجت عنه بقوله بفعل مضارع او مع فعل مضارع بحيث لا يجوز تركه
وانما قال على الاعم لانه قد يجيء قليلا نحو عسى الغوير ابؤسا وما كدت ايبا فيها ايرة لما ذلك
الفعل المنوي بجعوله على سبيل الرجاء والطمع كعسى نحو عسى الله ان يشفي مريض معناه ان قرب
شفائه مرجو من عند الله ع في الاستقبال قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع المحبوب
والاشفاق المكروه وقد اجتمعا في قوله ع عسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا
شيئا وهو شر لكم واصل المضارع الذي وقع خبره ان يكون مصدرا لان لانها عام الاستقبال
فاستعمل مع عسى الذي معناه قرب الفعل المستقبل على سبيل الرجاء ليكون دلالته على الغرض
المقصود منه اوضح ولا يتقدم خبر الافعال عليها لانها افعال ضعيفة لا تتصرف لانها انفسها فلها
حال ضعيف بالنسبة الى الافعال المتصرفة نحو ما كان وما زال قوي بالنسبة الى الحروف نحو ما ان
فلم يتقدم اخبارها تفضيلا للافعال المتصرفة عليها واجيز توسطها تفضيلا لها على الحروف
فيقال طفق يفعل كذا لان وكاد يطيرون المجردون ولشبهها الحروف بتضمنها معنى
الانشاء اي انشاء الرجاء لان الاصل ان يكون الدال على انواع الانشاء هي الحروف لانها معان يتعلق

بالاسناد

بالاسناد فهي كمعان يتحلق به في الخبر وهو لا يكون الا بالحروف كان ولام الابتداء وحروف النفي فاذا
وجد انشاء من غير حرف فالحرف اما محذوف نحو زيد عندك ام عمرو واما تضمنه فعل او اسم
او جملة نحو بعت ومن ابوك وانت حالي لا يتصرف فيها كما لا يتصرف في الحروف فلا يجيء منه
مضارع واسم فاعل او امر ونهي وقد يلتبس ان وان النافيتان اسمها من غير احتياجه الى خبر
نحو عسى ان يخرج زيد وذلك لاشتماله على المسند والمسند اليه وهو المقصود بهذه الافعال
فاستغنى عن الخبر كاستغنائه ظننت ان يقوم زيد عن المفعول الثاني لان معنى ظننت ان يقوم
ان يقوم ظننت زيدا يقوم كما ان معنى عسى ان يقوم زيد عسى زيد ان يقوم وفي اعراب ان يقوم
اذا كان خبرا خلاف قال المتاخرون انه منصوب على الخبرية خبر عليهم ان الحدث لا يقع خبرا
عن الجثة قالوا الضمير اما في الاسم او في الخبر محذوف التقدير عسى امر زيد القيام اذ عسى زيد
ذا القيام وقال بعضهم انه منصوب على المفعولية لان عسى في هذا الاستعمال بمنزلة
الفعل المتعدي وهو قارب زيدا الخروج بخلاف الاستعمال الثاني نحو عسى ان يخرج زيد فانه
بمعنى الفعل اللازم وهو قرب اي قرب خروج زيد وقال الكوفية انه مرفوع المحل على انه
بدل من اسم عسى بدل الاشتمال فيكون عسى زيد ان يخرج على قولهم في تقدير قرب زيد خروجه
او نسبه دنو على سبيل الحصول كاد وهو خبر مخلص غير متضمن للانشاء ولذا يتصرف
الافعال نحو كادت الشمس تغرب معناه ان قربها من الغروب قد حصل ولذا اجتمع
المضارع الواقع خبرا له عن ان لان المضارع اذا تجرد عن قرينة الاستقبال كان ظاهرا في
الحال فيناسب كاد الذي وضعه لتقريب الفعل من الحال قيل اذا كان الخبر حالا يكون دالا
على الحصول ظاهرا وكاد يدل على انه قريب من الحصول فبينهما تنافر قلنا المراد ان المضارع
منبئ على ان الخبر مقصود بالقرب من الحال بخلاف الماضي فانه لا تعرض له لابد اعلى قرب
الحصول وهي اي كاد في النفي والاثبات كسائر الافعال اي يكون اثباته اثباتا لما وضع هو
في الاصل من دنو الفعل ونفيه نفيا له فاثباته اثبات المقاربة ونفيه نفي المقاربة فحتى كاد

من ان نفي الغرب من الفعل ابلغ في انتفائه من نفي نفس الفعل والمذبح يعلم من
من قوله ع فذبحوها لا من قوله وما كادوا يفعلون ولانتفاء بين نفي قرب الذبح زمان
التحنث وبين حصول الذبح بعد التحنث وانما التنافي بين ثبوت الشيء ونفيه في وقت واحد
وقد تذكر خبر كاد اي خبر كاد ان تشبيها لها بعسى وان كان اصله ان يكون مجردا عنها لما
ذكرنا كما تجرد خبر عسى عن ان تشبيها لها بكاد وان كان اصله ان يكون مصدرا بها لما
ذكرنا وذكر لاشتراكهما في اصل معنى المقاربة كقوله وسم عفا من بعدها فذا نجي فذ كاد
من طول البلى ان يمصحا وكقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
او فيه دنو على سبيل الاخذ فيه والشروع كجعل وطفق بكسر العين وبفتحها واخذ وقرب
وهو اي هذه الاربعة مثل كاد في الاستعمال وذكر لقرب معناها من معنى كاد لانها للاخذ
في الخبر كما ان كاد لدنو الاخذ فيه فتقول كربه يفعل وجعل يقول ذاك واخذ يقول ذاك الله
وطفقا يحصفان وطفق مسحا اي يمسح مسحا وفي عبارته نساهل لانه يفهم منها انها
لدنو الاخذ مع انها للاخذ لا لدنو الاخذ وقال ابن الحاجب في شرح المفصل تحقق الحال في
في خبر جعل واخواته اكثر من تحققه في خبر كاد وعلى هذا الاستساهل في عبارته وانما لا يجوز
هنا الاتيان بان تشبيها بعسى كما جاز في كاد لانه لا وجه هنا لتقدير كون المشبه عليه
بخلاف كاد فانه يصح تقدير مستغبلا على وجه يصح دخول ان عليه واوشك يوشك وهو
في الاصل اسرع وهو من عسى وكاد استعمالا اي اوشك يفعل استعمال في وجهها تقول
اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد واستعمالا كاد تقول اوشك زيد به يخرج وذلك لمساواته
لها في اصل القرب لان الشرعة مناسبة للقرب فيقال ان كاد واوشك من الثالث فينبغي ان
لا يجوز استعماله مع ان لانه للمحاذ الافلم ذكر في القسم الثالث قلنا انما ذكره بعد
الفراغ منه وليس منه وكانه مشترك بين مقاربة الخبر على سبيل الرجاء وعلى سبيل
الطمع فلذا استعمل مع ان دون غيرها الا مع انصال الضمير المنصوب فانه يتصل بعسى نحو

ان مقاربة الموت ثابتة والموت لم يقع لان القرب من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل الا يكون
آخذا في الفعل لا قريبا منه ومعنى لم يكد يموت ان مقاربته منتفية ويلزم من نفيها نفي وقوع
الموت بزيادة مبالغة لان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفائه من الفعل نفسه وانما قال على
على الاصح لانه قيل ان نفيه اثبات في الماضي والمضارع ويكون نفيه اعلاما بوقوع الفعل عسيرا
فانه يقول الغائب لم يكد زيد يجد ومراده انه فعل بعسر لا بسهولة اما في الماضي فكقوله تع
وما كادوا يفعلون والمراد انه قد فعلوا واما في المستقبل فلتخطئة الشعراء ذا الرمة
في قوله اذا غير النجم الثريا لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح فغير ذا الرمة
لم يكد الى لم اجد ولم يكد مستقبل لانه جواب اذا فلو لا انه في المستقبل للاثبات على معنى
ان رسيس الهوى يبرح ويزول لما كان للتخطئة مجال ولما غير ذا الرمة مع فصاحته
وعلمه بفنون كلام العرب وقيل ان نفيه اثبات لما ذكرنا لان في المستقبل بدليل قوله تع
او كظلمات في بحر لجي يغشيه موج من فوقه موج من فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق بعض
اذا اخرج يده لم يكد يراها فان قوله لم يكد مستقبل لكونه جوابا للشرط مع انه للنفي لانه فانه
لو حمل هذا على معنى انه يراها لفسد المعنى ويكون بمنزلة قولك ظلمة عظيمة ليس فوقها
ظلمة اذا اخرج الانسان يده يراها واشار في الجواب عن الدليلين المذكورين على مذهبين
المذهبين بقوله وقوله تع وما كادوا يفعلون وقوله تع اذا اخرج يده لم يكد يراها وقول
الشاعر لم يكد رسيس الهوى يدل على نفي قرب الذبح زمان تحققهم في قولهم انتحذنا هزوا
ادع لنا ربك يبين لنا ما هي ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها فان هذا التعنت يدل على انهم ما كانوا يفعلون
الفعل فضلا عن نفي الفعل ونفي قرب الرؤية في لم يكد يراها ونفي قرب تغير الحب في لم يكد
رسيس الهوى ولا اعتبار للتخطئة لانه يجوز ان يكون المخطئ من مذهبه الاثبات ولذا
لما سمع خطأ الاحمر تخطئة الشعراء له قال اصاب طبعه واخطأت روايته الذي صفة نفي
قرب اي نفي قرب هذه الثلثة الذي هو ابلغ من نفيها اي من نفي الذبح والرؤية وتغير الحب
لما ذكرنا

نحو عسى كما عرفت ولم يتصل بادشك لانه لم يسنده لعدم ذكر الطرح حتى يتصل هذا الضمير به
كما اشبهه عسى فيه ولعدم ورود السماع فيه الفعلان الموضوعان لانشا التعجب
لا الاخبار التعجب كوجبت وتعجبت فانه ليس من هذا الباب وكذا امثال الامر منهما
ليس من هذا الباب لانه لانشاء طلب التعجب لا لانشاء التعجب وانما لم يخذ فعلا التعجب
استغناء عنه بذكر الصيغة وجمعهما في صيغتين ولانه معلوم من قوله الفعلان
الموضوعان لانشاء التعجب ان التعجب انفعال النفس عند رؤية شئ خفي سببه او خرج عن
امثاله باعتبار انه يخفى وجوده في العادة ما اضله عند البصرية فانه عندهم فعل ماض عند
الكوفية اسم لعدم التصرف الى المضارع وفتحة الواو والياء في نحو ما اقوم زيدا وما ابيع
عمرا وعدم لحوق الضمائر ونائ التانيث به وعند البصرية ان ذلك لعدم تصرفه بسبب
شبهه الاسم وافعل به ولا خلاف في فعليته لانه على وزنه مختص بالافعال لا يبنيان الا
من مجرد الثلاثي فلا يبنيان من الثلاثي المزيد فيه لفظا كاكرم او تقديرا كغزو وما هو
بمعنى افعل او فعال على ما عرفت ببيان ذلك في اسم التفضيل لا من الرباعي المجرد والمزيد فيه
لانه لو حذف منه شئ التبس بالثلاثي المجرد ولو لم يحذف لا يمكن بناؤهما منهما وانما قال
على الاعم احترازا عن نحو ما اعطاه وما اولاه للمعروف من قولك او لبته خيرا وهما شاذان
عند غير سيبويه واما عند سيبويه فجئ صيغ التعجب من باب افعل قياسا لقلة الحرف فيهما
مما ثبت اي وقع في الماضي مستمرا لانه لا يتعجب مما لا يقع بعد من لازم اصلا او دائما لانه لا يتعجب
من شئ الا بعد ان يجوز مجوز الخروج وباب فعل بالضم للغرائز وهو لازم البتة لا يتعدى
فيلزم ان يبنى التعجب منه او من بنائه يمكن رده اليه وهو الثلاثي المجرد فاذا قلت ما اضرب
زيدا فانكرت قلت ضرب زيد ثم عديته بالهمزة فانه حينئذ افعل في التعجب لتعدية ما عدم التعدية
في الاصل نحو ما احسن زيدا او ما عدم التعدية في الحال عند تضمني الفعل معنى التعجب نحو
ما اعور زيدا بالحمرة ويتفاوت زيادة ونقصانا اي يكون قابلا معناه للتفاوت ويجب ان يكون ذلك

الفعل

اذ لا يعلى التعجب الا فيه ذكر او التعجب فيه وهو
شخصا يستند خروجه عن نظائره في ذكر او نحو
فلا يلزم فيهما انما يكمل اذا قبل الزيادة ونحو

متصرفا

متصرفا تاما مثبتا فلا يبنى فعل التعجب من غير المتصرف كيذع ويذر ولا من افعال الناقصة
ولا من المنفي ومن ثمه اي من اجل انهما انما يبنيان من فعل ثابت مستمر لازم متفاوت معناه
زيادة ونقصانا وضعت الصيغة اي صيغة التعجب ماضية معنونة بالحال لدلالة الرباعي الثبوت
والاستمرار ومن ثمه لا يقال ما اضرب زيدا بكرا على ان يكون زيدا هو المفعول بواسطة
الحرف وبكرا هو مفعول اصل الفعل لانه انما يبنى التعجب من ضرب مجردة الى ضرب وجعله
لازما فلا يجوز ان يتعدى بنفسه الى بكر الا باد خال اللام في بكر ويكون ح متعديا اليه باللام
لا بنفسه ومن ثمه لا يقال ما اموته لان الموت مما لا يتفاوت زيادة ونقصانا وبتوصل الى المتمنع
بناء صيغتي التعجب منه كالثلاثي المزيد فيه والرباعي الى غير اي غير الممتنع اي بني صيغتا
التعجب من فعل يصح بناؤهما منه وجئ بمصدر اي بمصدر المتمنع بناؤهما منه مقام
التعجب منه محافظا المصدر الى الفاعل اي ما كان فاعلا لاصل الفعل نحو ما اشد استخراجه
وما احرجته وما ابلغ سواده وما اشد كون زيد صديقا في كان زيد صديقا وما انفع وما اضاع
موت زيد في مات زيد والاكثر ان يتعجب منه اي من الفاعل اي يبنى التعجب من الفعل
المبني للفاعل لا من المفعول اي الاكثر ان يبنى التعجب من الفعل المبني للمفعول لانه لو جعل
صيغة التعجب مشتركة بين الفاعل والمفعول لكثر الاشتباه لاطرادهما وقياسيتهما فجعلت قياسا
في الفاعل لانه اكثر من المفعول وانما قال والاكثر لانه قد يجئ التعجب من المفعول نحو ما اشهاه
وما افقهه اذا المعنى ما اشد كونه مشتهى وكونه مفهوما واعلم انه اذا عدى ما يبنى للمفعول
بالى او بعن اذا رتفع الالتباس نحو ما افقهه الي وما اخطاه عندي وقياس التعجب من
المبني للمفعول ان يجعل صلة لما المصدرية واقيم مقام المتعجب منه وبتوصل في التعجب
بنحو ما اشد واشد نحو ما اشد ما ضرب واشده بما سبق ولم يتعين ذكر المصدر
هنا لان كون المتعجب منه مفعولا لا يعلم بذكر المصدر الصريح وانما يعلم بذكر ما هو صوله بفعل
مصوغ للمفعول وما في ما احسن زيدا باعتبار الاصل قبل النقل وباعتبار الاعراب ابتداء لكن

وجعل احسن زيدا الخ

عند سيبويه ما بعدها الخبر وفي احسن ضمير عائد الى ما بمعنى الذي فاعل وزيد مفعوله تقديره في الاصل شيء احسن زيدا بمعنى ما احسنه الا شيء كما تقول امر ما قعد عن الخروج وكانه في الاصل يقصد الاخبار بانه مشاهد الحسن الكامل الا انه لا يعرف سببه وانما يعرف ان شيأ اوجبه حسنا ولا يعرف من العظم الا هذا القدر اليسير وهذا معناه قبل النقل لما بعد النقل لان معناه بعد انشاء التعجب يدل على ذلك قولهم ما اقدر الله وما اعلمه وما اعظم شانه ولو قلت في تصغير هذا لم يجز لهذا اقال باعتبار الاصل دلالا عرابه وقال الاخفش في احد قوليه ان ما مبتدأ وهي موصولة والجملة صلتها والخبر محذوف اي الذي جعله فاعلا حاصل وهو ضعيف لان فيه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسده وقال الفراء ما استفهامية مبتدأ وما بعدها خبرها وهو قوي من حيث المعنى لانه كانه جعل السبب فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو ما ادريك يوم الدين وضعيف من حيث اللفظ لانه نقل من انشاء الى انشاء وبه في احسن به فاعل عند سيبويه والتزم زيادة الباء في الفاعل هنا الا اذا كان الفاعل ان وصلتها فانه لا يلزمه الباء كقوله

وقال نبي المسلمين تقدموا ولاحب الينا ان يكون المحدما وبرد والصحيح مع ان افعل على صون صيغة الامر التي يلزم استتار الفاعل فيها لكون افعل لم يتصرف للامرية لان لفظه امر وه معناه على الخبر تقديرا ويكون الحسن على هذا للصيرورة كما في اغد البعير يعني احسن بزيد في الاصل صار زيد ذا حسن ثم نقل الى الانشاء فغير صيغة الماضي الى صيغة الامر للاشعار بتغيير اللفظ على تغيير المعنى وبه معمول عند الاخفش والجار والباء للتعدية ويكون الحسن للصيرورة اي صير ذا حسن او الباء زائدة ويكون الحسن للتعدية اي اجعله ذا حسن عند الفراء وفيه اي في افعل ضمير لانه صيغة افعل اذا كانت امرا لزم استكنان الضمير فيه ويكون افعل على قول الاخفش امرا للمخاطب بان يجعل زيدا حسنا وذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل

صيغة

صفه

صفة بالحسن فان فيه من الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص وهذان القولان احسن من القول الاول لان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد ولان زيادة الباء في الفاعل قليلة وقول الفراء احسن من قول الاخفش لان معنى التعدية اكثر من معنى الصيرورة ولجريه اي لجري افعل به مثلا وحق الامثال ان لا تغير بل يحكى على موردها الاصلي لانه لما شبه المضروب بالمورد صار المضروب كانه المورد فلا يغير ذكر اللفظ من تذكير وتانيث وافراده وتثنيته وجمعه عند استعماله في المضروب بل يبقى على ما كان عليه عند استعماله في المورد التزم على قول الاخفش كون الضمير مفردا مذكرا لانه بخو بالرجلان احسن زيد او بالرجال احسنوا بزيد او بهند احسن بزيد واما الزجاج فانه يجعل الضمير ابدا مفردا مذكرا لانه راجع على قوله الى مدلول النعراى يا حسن احسن بزيد وعلى هذا لا يحتاج الى التزام كونه مفردا مذكرا الا انه يلزمه فساد وهو انهم قالوا يا عمرو احسن بزيد ولو كان الضمير فيه راجعا الى مدلوله لزم ان لا يقال يا عمرو احسن بزيد لانه لا يخاطب انسان في حالة واحدة بخطابين متقابلين وقد يحذف المتعجب منه عند قيام القرينة سواء كان معمولا لما افعل او لافعل بخو ما احسن زيدا واكرم اي وما اكرم زيدا واحسن بزيد واكرم اي اكرم به وانما يجوز حذف الفاعل هنا لان لزومه الجر جعله بمنزلة الفضلة على انه في المعنى كمعمول افعل ولا يتصرف فيهما اي فيما افعله وافعل به بتقديم وتاخير فلا يقال زيدا ما احسن ولا ما زيدا الحسن ولا بزيد احسن وذلك لجمودهما واجرائهما مجرى الامثال واقتضائهما صدر الكلام لانهما للانشاء ولا يفصل بينهما وبين المتعجب منه وان كان الفصل ظرفا فان الفصل ان لم يتعلق بهما فلا يجوز بالاتفاق سواء كان ظرفا او لا للفصل بين العامل ومعموله بالاجنبي ولاستتمامها اذا كان منصوبا وكذا ان تعلق بهما وكان غير ظرف فلا يقال لفتيته فما احسن امس زيدا على ان يكون امس متعلقا بلفتيته ولا يقال ايضا ما احسن قائما زيدا الان قائما غير ظرف وقوله على الاشهر قيد في قوله ظرفا

وذلك لانه يجوز عند الفراء والمازني الفصل بينهما وبين المتعجب منه اذا كان الفصل ظرفا
وكان متعلقا بهما نحو ما احسن بالرجل ان يصدق ويجوز الفصل بين ما وبين افعل عند
الاكثرين بكان نحو ما كان احسن زيدا الدلالة على المضي ويكون المعنى انه كان له في الماضي حسن
دايم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دايما قبله وكان معوزه اما زايدة لا اسم ولا خبر لها او
ناقصة اسمها ضمير فيها عايد الى ما وخبرها افعل المتعجب بعده وهي مع ما بعدها خبر ما
وتقول ما احسن ما كان زيدا بوجه زيد على ان يكون فاعل كان وجه زيد وما فيها مصدرية اي
ما احسن كون زيد وتقول ايضا ما كان احسن ما كان زيد الافعال التي وضعت
لانشاء المدح والذم نعم وبئس وساء وحبذا لا التي وضعت لاخبارهما نحو مدح ودم
وشرف وكرم فانها ليست مما نحن بصدده نحو نعم الرجل زيد فانك انما تنشئ المدح
وتحدثه بهذا اللفظ وليس المراد ان المدح موجود في الخارج في احد الازمنة وانت
تقصد مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا وشرط فاعلها اي فاعل افعال المدح
والذم سوى حبذا فانه اي فان فاعله ذا في الاصل لا يتغير عن لفظه ذا سواء كان المخصوص
مفردا او لا مذكرا او لا نحو حبذا زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او
الهندات ولا يقال حبذان الزيدان ولا حبذا اولاء الزيدون ولا حبذت هند انما اختصوا
ذا لانه من الاسماء المبهمة والغرض هنا الابهام اولا ثم التفسير ثانيا لما سبجي واختص
ذا دون اخواته لانه اللفظ السابق لكونه مفردا مذكرا ولانه اشد ابهاما فان غيره لا
لا يفهم منه الا معنى شيء بخلاف غيره فانه يستفاد منه معنى التثنية او الجمع او التانيث ومعنى
حبذا صار رجيبا وقد اختلف فيها فقال ابن السراج ان تركيب حبذا زال فصلبته لان الاسم
اقوى من الفعل فكان الغلبة عند التركيب مع الاقوى فحبذا مبتدا او زيد خبر عند
اي المحبوب زيد وقيل التركيب ازال اسميتها لان الغلبة مع ما قدم وهو الفعل فصار
كبعض حروف الفعل فحبذا على هذا فعل والمخصوص فاعله بجانسته اي بجانسة فاعلها المخصوص

فلا يقال نعم الرجل فرس زيد لان الغرض ان يفضل الشيء على جنسه لا على غير جنسه ولان
المخصوص تفسير للفاعل فيجب ان يكون من جنس الفاعل فان قلت ما تقول في قوله تع
بئس مثل القوم الذين كذبوا فان الذين كذبوا هو المخصوص بالذم مع انه ليس من جنس
الفاعل وهو مثل القوم فاجاب عنه بجوابين في قوله وبئس مثل القوم الذين محمول
على حذفه اي حذف المخصوص وهو اي المخصوص المحذوف مثلهم والذين في موضع الجر
صفة للقوم اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم او محمول على بئس مثل القوم مثل الدبر
فيكون الذين هو المخصوص بالذم على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كساء مثلا
القوم الذين كذبوا بايانتا فان القوم هو المخصوص بالذم على حذف المضاف ويكون ح
مجانسا للفاعل ساء وهو الضمير المستكن فيه العائد مثلا اي ساء المثل مثلا مثل القوم
وشروط فاعلها ان يكون معرفا بلام العهد نحو نعم الرجل او مضافا اليه اي الى المعرف بلام
العهد نحو نعم صاحب القوم ونعم وجه فرس غلام الرجل ان كان الفاعل مظهرا وقوله
معرفا بلام العهد اشارة الى ما قال ابن الحاجب انه اختصت هذه الافعال باحد
هذه الثلثة ونعني بها كون فاعلها معرفا بلام او مضافا اليه او مضمرا مفسرا بنكرة
من جهة انهم قصدوا ابهام الممدوح اولا ثم تفسيره ثانيا وذلك لان المراد بالمدح والذم
هنا المبالغة فاذا اريد ازيادة المبالغة والتفخيم ابهم الفاعل اولا لتتشوف النفس
اليه وترغب في طلبه ووجه الابهام فيما فيه الالف واللام انه قصد الى معهود في الذهن
غير معين في الوجود كقولك ادخل السوق وانت لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الوجود فهو
باعتبار الوجود الذهني معرفة وباعتبار الوجود الخارجي نكرة كما في علم الجنس من غير تفاوت بينهما
فمعنى ادخل السوق ادخل الشيء المطابق للسوق المتصور في الذهن قال ومن ظن ان اللام موضوع فيه
للحقيقة بكمالها فهو خطاء محض لانك اذا قلت نعم الرجل لم ترد جميع الرجال حتى اعتذر بانه
المتكلم ولذكر وجب ان يكون المفسر له مطابقا ووجب اذا قصد التثنية ان يثنى ولو كان

على ما زعمو الوجب ان يطابق لجمع الجنس وان لا يثنى ولا يجمع لان اسماء الاجناس لا يثنى ولا يجمع اذا
قصد بها الجنس قيل عليه لو كان اللام للعهد لجاز ذكر المعهود باسم يقاربه نحو نعم زيدا انت
قلنا لا يجور لغوات الابهام المقصود في هذا الباب وقال الزعم ان اللام ههنا للجنس لما ذكرنا
من ارادة الابهام والمحذور بلام الجنس هو الابهام في الخارج وان كان معينا في الذهن فيقال عليهم لو كان
اللام للجنس لوجب ان لا يثنى ولا يجمع لان اسماء الاجناس هكذا لا يثنى ولا يجمع الجواب ان جمع الجنس
جاز بدليل عليه قوله تم الرجال قوامون على النساء فان الموصوف ههنا الجنس لا رجال بأعيانهم
فتعريف الجنس على وجهين احدهما ان يقصد خلوص الاسم للحقيقة من غير ارادة العدد وتعبير
واحد نحو الرجل على هذا كذا والثاني ان يقصد العدد مع كون الاسم للجنس كما تقول فلان
يعتنق الفارسين في الحرب فان الغرض وقوع الاعتناق على اكثر من واحد لكن المراد
بالفارسين شخصيتين معينتين يقعان على كل اثنين من ذلك الجنس فانظر في القولين تختر
ما هو الصواب منهما او يكون فاعلها مفردا مذكرا ان كان مضمرا يعني لا يجوز التصرف نحو
في هذا الضمير بالتثنية والجمع والتانيث لان القصد بهذا الضمير الابهام والضمير
المفرد المذكر اذا لم يكن عايدا الى شيء معين اشد ابهاما من غيره فميز اذلك المفرد المذكر
لابهامه بنى على التمييز مفردا نحو نعم رجلا زيد فرجلا تمييز والعامل فيه الضمير
المستتر في نعم لانه لابهامه يقتضيه او مضافة الى نكرة نحو نعم ضارب رجل زيد او الى معرفة
او الى معرفة اضافة لفظية نحو حسن الوجه زيد ان كان التمييز موصوفا او مقرونا على وفق
مخصوصه اي مخصوص المفرد المذكور فيقال نعم رجلين الزيدان ونعم رجلا الزيدون
ونعم امراة هند بجز التصرف في تمييز الفاعل المضمر في مخصوصه افرادا وتثنية وجمعا
وتانيثا لان الاصل ذكر مع عدم مانع منه ولا يجوز التصرف في نفس المضمر لما ذكرنا الا ان او تمييزا
كما نحو قوله تم فتحا اي نعم شيئا مع نعم مسندا الى ضمير ما نكرة منتصبة له وضمير المؤنث
وهو هي هو المخصوص بالمدح هذا هذهب الفارسي والزمخشري قيل يمتنع ان يكون ما تمييزا لانها

منصوبة ج

نحو

مسا

مساوية للمضمر المستكن في نعم في الابهام والتمييز انما يكون لبيان جنس المميز عنه
قلنا المراد بما شيء له عظمة وقال سيبويه ان ما فيه معرفة تامة بمعنى الشيء اي نعم الشيء
هي فيكون على هذا ما فاعل نعم وانما يجوز ذلك وان لم يكن معرفا باللام لانه بمعناه وقال الفراء
ان ما في قولهم نعما صنعت موصولة فاعلة لنعم مضمرا وصلتها عن المخصوص وقوله ليسا
بلبيس المخصوص المعرف باللام او المضاف اليه بالفاعل منعلق بقوله مميزا يعني لو لم
يلزم للمفرد المذكر المضمر مميزا وبقال نعم الزيدان لم يعرف ان الزيدان هو الفاعل
والمخصوص محذوف او الفاعل مضمر والزيدان هو المخصوص ولما قيل نعم رجلين الزيدان
زال هذا الالتباس وقوله ان كان فاعلها مضمرا قيد في قوله او مفردا مذكرا وقد
شرحناه والمخصوص بالمدح او الذم مبتدا ما قبله وهو الفرد الفاعل خبره وانما استغنى
في هذه الجملة عن العايد الى المبتدا لان الرجل لما كان عبارة عن المخصوص كان ذكر
نحو له اقامة الظاهر مقام المضمر او المخصوص خبر مبتدا محذوف كانه لما قيل نعم الرجل قيل
من الرجل الممدوح فقيل زيد اي هو زيد والكلام على هذا جملتان وعلى الوجه الاول جملة واحدة
وقول الكوفية بان نعم وبئس اسمان لرخوا حرف النداء وبانهم الموصول والنداء مختص بالاسم
لان المنادى مفعول به بطل باحتمال حذف المنادى ويكون التقدير يا الله نعم الموصول انت
فيكون الصواب ما ذهب اليه البصرية من انهما فعلان للحوقهما التانيث الساكنة بهما والضمير
على قول من اجاز ذكر كونهما رجلين الزيدان وانما لم يذكر تمسكهم على اسميتهما بدخول حرف
الجر عليها لانه ذكر ذلك في صدر الكتاب وكذا تمسكهم بعدم نعتهما في المضارع والامر والنهي
باطل لان عدم نعتهما انما يكون لكون المدح والذم هو جوهر في الممدوح والمذموم في جميع
الازمان الحرف ما دل على معنى في غيره بحيث لا يكون له وحده معنى اصلا
ويكون كالعلامة المنصوبة بجنب ذلك الغير ليدل على ان فيه فايدة ما فاذا اخذ منه ذلك
الغير فيخ بلا دلالة على شيء اصلا وذلك الغير الذي فيه معنى الحرف قد يكون اسما او فعلا او جملة
مثلا

اما لفظ معنى حاء الاسم نحو من الجد
واما لفظ معنى حاء الفعل نحو من السين
وصوف وقد واما لفظ معنى حاء الجملة
نحو من الشبه بمن انعم

مثلا اذا قلت زيد كالاسد فان كان الكاف اسما دل على التشبيه الحاصل فيه واذا كان حرفا
دل على التشبيه الحاصل فيما بعده والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمونا لكلام الغير فيكون الغير
متضمنا للمعنى الذي احدثته الحروف مع دلالته على معناه الذي وضع ذلك الغير لاجله كالرجل
فانه متضمن لمعنى التعريف مع دلالته على معناه ومن اجل ان معنى الحرف غير لا يكون الاخبار
عن الحرف اذا ذكر بلفظه وبواد معناه الموضوع هو لاجله لانه ما لم ينضم اليه غيره لم يدل
على معناه فعلى هذا لا يكون الاخبار عن لفظه في ولا عن لفظ الاستمال مع ان مدلوله
مدلوله لان لفظ الاستمال يدل على مدلوله الذي في نفسه مطابقة بخلاف مدلول في فان
مدلوله في غير قوله وضعا او دل على معنى في غير كسب الوضع لا كسب الوجود واحترز بهم
عن اسما المعاني نحو ضرب زيد فان معانيها معتبرة في نفس الفاظها كسب الوضع وان كانت
في غير ما كسب الوجود ولذلك يصح الاخبار عنها نحو الضرب ذكر لان الدلالة كسب الوضع
والواضع اعتبر في الحروف ان يكون مع الغير حتى يدل على معناه ولم يعتبر هذا الشرط في الاسم
والفعل ومن ثم اي من اجل انه دلالته على معنى في غير باعتبار الوضع احتاج في جزئيته اي
في كونه جزءا من اجزاء الكلام الى اسم نحو ان زيدا قائم او فعل نحو قد قام لانه لو كان على
انفراده جزءا لادى الى استعماله على خلاف وضعه قوله لفظا اي حال كون الاسم او الفعل
ملفوظا كما ذكرنا او تقديرا كقولك نعم في جواب من قال هل قام زيد لانه في تقدير نعم قام زيد
فحذف الجار وانما سمعت جاز لانها تعمل عمل الجر اذ لانها بمعنى الاضافة الى الاسم لانها
انما وضعت لايصال معاني الافعال المستفادة من الفاظها او من الفاظ ما شابهها او
من الفاظ هي بمعانيها الى الاسماء والحروف الجارة على ما ذكر ثلثة وعشرون حرفا بعضها
لا يكون الا حرفا باعتبار معانيها الاصلية كالباء ومن وحتى والى والتاء واللام وربما
لا تكون الا حرفا باعتبار معانيها الاصلية والا فقد جاءت اللام اسما في قولك لزيد ومن
اسما اذا كان بمعنى عند او الى اذا كانت بمعنى النعمة وفي اسما التي بمعنى وفي وبعضها يكون

حروفا واسماء مع المحافظة على اللفظ والمعنى نحو عن وعلى والكاف ومذ ومنذ وبعضها يكون
حروفا وافعالا مع ذلك كحاشى وعدا وخلا والمحافظة على اصل المعنى في عن اذا كان اسما حاصلا جر
لان معنى جلست عن يمينه جلست من جانب محاذ وعن يديه حاصل كيال يمينه كمن
وضع للابتداء اي لابتداء الغاية ومعنى الغاية هنا جميع المسافة لا النهاية اذ لا معنى لابتداء
النهاية ومعنى الابتداء ان يكون للفعل المتعدي بها ابتداء ويكون ابتداؤ ذلك الفعل من
مجرورها نحو سرت من البصرة فان للسير ابتداء وابتدائ من البصرة او يكون ذلك الفعل
اصلا لشيء ممتد نحو خرجت من الدار فان الخروج وان لم يكن له امتداد لانه يقارن جزءا
اذا انفصلت منها ولو بأقل من خطوة لكنه اصل لحالة امتداد ومجيئها لابتداء الغاية
في المكان بلا خلاف واما في الزمان فمختلف فيه وقول من اجاز ذلك ومنه الكوفية هو الصحيح الموافق
لاستعمال العرب اذ لا مانع من مثل قولك صمت من اول الشهر الى
آخره والتبيين ويعرف ذلك بان يكون قبلها او بعدها مبهم يصلح ان يكون محدودا بها
تفسيرا له ويصح وقوع ذلك المجرور على ذلك المبهم كقوله تع فاجتنبوا الرجس من الاوثان
ونحو فاتنى من نفثه والتبعيض ويعرف ذلك بان يكون هناك شيء ظاهر او مقدر ويكون
بعض المجرور بمن كقوله تع خذ من اموالهم صدقة ونحو اخذت من الدراهم اي من الدراهم
شيئا ونحو عشرون من الدراهم فان المراد من الدراهم ان كان دراهم معينة الكثر فهي عشرون
فمن مبعضة لان العشرين بعضها وان كان المراد جنس الدراهم فهي مبينة لصحة
الطلاق مجرورها على العشرين وغيرها والتجريد نحو لقيت من زيد اسدا على حذف
مضاف اي لقيت من لقاء زيد اسدا كانه جرد عن جميع الصفات الا عن صفة الاسدية
والبدل ويعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامها كقوله تع ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة
وتزاد من في النكرة لاستغراق الجنس اي للتنصيص على العموم في الفاعل
والمفعول بها نحو لا يذهب من رجل ونحو لا تضرب اثنين من رجل وفيهما اي في الفاعل
والمفعول

وفي المبرد إن نفيا واستفهاما عند سيبويه والاخفش يجوز زيادته في الايجاب نحو ما جاءني من رجل وما صوت من رجل جاءني وهل جاءني من رجل ولا رجل هل تضرب انت من رجل وهل من رجل في الدار وعند الكوفيين يجوز زيادتها في الموجب ايضا كقوله بخط لكم مزدلفكم وعند البصرية من فيه محجوز على التبعيض وكذلك كل ما كان من مطر متأول بكونها للتبعيض او التبيين اي قد كان شيء من مطر واعلم ان مجرد من المزيدة اذا لم يكن من الاسماء المنصوصة على العموم كاحد وديار كان من لاستغراق الجنس نحو ما جاءني من رجل فان اصله من هذا وهو من الابتداء ايضا الا انه لما اريد الاستغراق ابتدأ بالجانب المتناول وهو الاحد وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناوله لكونه غير محدود كانه قيل ما جاءني هذا الجنس فردا احدا الى ما لا يتناهى اما اذا قلت ما جاءني رجل من غير من فيحتمل عدم الاستغراق ويكون المعنى ما جاءني رجل احد بل جاءني رجلان او اكثر وانما سميت مزيدة مع افادتها الاستغراق لانه لا يتغير اصل المعنى باسقاطها واما اذا كان مجرورها من تلك الاسماء نحو ما لكم من اله غيره فالجر التأكيد لا للتنصيص على الاستغراق فان معنى ما جاءني احد هو ما جاءني من احد سواء في التنصيص على العموم

الى للانتهاء اي لانتهاء الغاية في المكان او الزمان بلا خلاف كقوله ثم اتموا الصيام الى الليل وسرت الى الكوفة وعند الاكثر ما بعدها لا يدخل في حكم ما قبلها وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها فالظاهر الدخول نحو الجنة السمكة الى رأسها والا فالظاهر عدم الدخول اي ما بعد ما قبلها كما في قوله ثم اتموا الصيام الى الليل وقد تجيء الى بمعنى مع واشار الى قلته بلفظة قد كقوله ثم الى المرافق اي مع المرافق وحتى كذلك اي للانتهاء الغاية وهي مثل الى في صلاحية الاسم المجرور بها للانتهاء به نحو اكلت السمكة حتى رأسها او الانتهاء عنده الا انها ظاهرة في ان ما بعدها يدخل فيما قبلها وقد تجيء بمعنى كي في نحو اسلم حتى ادخل الجنة وبمعنى مع كثيرا اذا كان ما بعدها داخلا في حكم ما قبلها ولم يكن اخر جزء من الشيء نحو نمت البارحة حتى الصباح واحتصت حتى بالظاهر من الاسماء فلا تدخل على المضمر الا شذوذا بل الى فانها لكونها اشد تمكنا من حتى يدخل على المظهر والمضمر لانها لو دخلت

على المضمر لنبس الضمير المجرور بالضمير المنصوب فجاز وفوقها بعدها خلافا للمبرد فانه اجاز دخولها على المضمر لانها حرف كالي فدخلت على المضمر مثلها وتمسك بقوله

واكفيه ما يخشى واعطيه سؤله وحتاه بالنوم لاجزع واجاب المصنف عنه بقوله لا احتذبه لندور وشذوذه ولا يكون مجرورها الا اخر جزء مما قبلها صغيرا نحو قدم الناس حتى المشاة او فوق نحو مات الناس حتى الانبياء عليهم السلام او اخر جزء منه حسا نحو قرأت القرآن حتى سورة الناس او اخر جزء منه دخولا في الحكم نحو اكلت السمكة حتى رأسها او ما يلي اخر جزء منه اي مما قبلها نحو نمت البارحة حتى الصباح فان البارحة ينفي عند الصباح لانه من اجزاء النهار لا من اجزاء الليل وذلك لان النهار المعدي بحتى الخروج الوضعي منه ان ينقضي ما تعلق به شيئا فشيئا حتى يؤتى عليه وذلك الغرض انما يحصل بذكر اخر جزء من الشيء او ما يلي اخره فانه لا يجب ان يكون مجرورها كذلك فيجوز ان يقال اكلت السمكة الى نصفها وفي الظرفية تختصان نحو المال في الكيس او نقديرا نحو نظرت في الكتاب فان الكتاب مشتمل على النظر اشتمال الظرف على المظروف وقد يجيء بمعنى على كقوله ولا صلبنكم في جذوع النخل اي على جذوعها ويجوز ان يكون في الاية للظرفية ايضا على ضرب من الاستعارة لتمكن المصلوب في الجذع تمكن الكامن في الظرف والتحقيق ان كل موضع فيه معنى الاحتواء فهو موضع في نحو جلست في الدار وكل موضع فيه معنى الاستعلاء فهو موضع على نحو زيد على السطح وكل موضع يحتمل الاستعلاء والاستعلاء فهو صالح لهما منه قوله ثم حتى اذا كنتم في الفلك وقوله ثم فاذا استويت انت ومن معك على الفلك والباء للالصاق او معنى تعلق احد المعنيين بالاخر نحو به داء اي الصق به وخامس ونحو مررت بزيد وارد على الاشباع والمعنى النصر مروري بمكان يقرب منه زيد والمصاحبة اي يكون بمعنى مع نحو اشتريت الفرس بسرجه والاستعانة نحو كتبت بالقلم وعبر بعضهم عن هذه الباء بالباء السببية لان الافعال المنسوبة

الى الله تو لا يجوز استعمال الاستعانة فيها ويجوز استعمال السببية فيها والمقابلة
نحو بعت هذا بذلك والتعدية بمعنى انها تصير معنى الفعل المتعدي بالباء نحو ذهب
فيه معنى الجعل والتصيير كالحمل والتضعيف نحو ذهبت بزيد اى اذهبته وهذا
المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر ويختص بهذا القسم من اقسام معانيها
وليس المراد من التعدية ايصال معاني الافعال الى الاسماء لاشتراك جميع حروف
الجر في هذا المعنى والتعدية نحو باء انت والظرفية نحو قوله ولقد نصركم الله
ببدر وتزاد الباء قياسا في خبر المبتدا اذا نفيا نحو ما زيد بقائم وفي هما وليس
نحو ما زيد بقائم وليس زيد بقائم وذلك لان الخبر لما تراخى من حرف النفي بوقوع الاسم
بينهما مع ان المنفي هو مضمون الخبر زيدت الباء لتصل الخبر المتراخي عن حرف النفي بالا
الباء للالصاق وتزاد سماعا في الفاعل نحو كفى بالله وفي المفعول نحو قوله تو ولا تلقوا بايديكم الى
التهلكة وفي المبتدا نحو بحسبك زيد وعلى للاستعلاء حقيقة نحو زيد على السطح او مجازا
نحو عليه دين كان نقل الدين بحمل على عنقه او ظهر وبمعنى الباء نحو مورون عليهم اى به
وانما يقال ذلك اذا جاوزته في المرور لانك مجاوز بك اياه كما تمر فوقه في كثرة السير او اذا
كان المرور في جانب العلو ويكون فيه ايضا معنى الاستعلاء وبمعنى مع نحو ظلمان على جلالته
يفعلان كذا اى مع جلالته وبعد نحو قوله عد فعلى تكلان اسما بمعنى الفوز نحو قوله عدت من علينا
بعد ما تم ظمؤها بتصر وعن تنحي بمعناها اى من فوقه وعن لزوال عن مجاز وهو كون
مجرورها سببا لاحداث مصدر الفعل بعدها وهو الى الاخر كرميت السهم عن القوس
فانه فد زال السهم عن القوس وصار الى المرمى وقد يلتبس باحدهما نحو ما قبس عنه العلم فان
العلم لا يزول عنه لانه حصل للمتكلم مثلا ما كان حاصلا له ونحو ادبت عنه الدين فان الدين زال عنه
وان لم يصر الى آخر ونحو اطعمه عن الجوع اى بعده عن الجوع بسبب الاطعام يقال زال عنه الى
ومخالفة

وخالف عنه اى بعد عنه ويدخل من على عن يكون اسما بمعنى الجانب كقوله ولقد اراني
للرماح دريئة من عن يميني مرة واماميء والكاف للتشبيه نحو الذي كزيد عمرو ويختص
الكاف بالظاهر ولا يدخل على المضمر كراهة اجتماع الكافين المخاطب فطرد المنع
في الكل مع الاستغناء عنها بالمثل وقد تدخل في السعة على المرفوع نحوانا كانت وقوله نحي
الذنابات شمالا كلثبا وام اوعال كحيا او قربا ذات اليمين غيرها ان ينكبا شاذ دخول الكاف
في كحيا على المضمر والمضمر في نحي عايد الى الحمار بعير حمار وحش قد ضرب بأتنه من
عايد رماها اى انه مضى في عدو وناحية من الذنابات وهو موضع بعينه فكأنه نحاها عن
طريقه وام اوعال وهو هضبة عن يمينه بالقرب من الموضع الذي عليه كحيا او الذنابات
او اقربه البه منها اى مما عن يمينه وشماله وعند اربابي كلا الموضعين وبين طريقه واحد
الا انه ينكب اى يعدل في عدوه فيصير الذنابات ان مال اليها في العدو اقرب من ام اوعال
وان مال في العدو الى ام اوعال صارت اقرب اليه من الذنابات وام اوعال منصوب معطوف
على الذنابات ويجوز ان يكون مرفوعا بالابتداء خبره كحيا ويكون الكاف زائدة في قوله تع
ليس كمثله شيء لانها لو لم تكن زائدة لزم اثبات مثل الله تو فانك اذا قلت ليس مثل فلان
احد كان كانك قلت ليس مثل فلان الذي هو مثل احد فاثبت فلانا مثلا له وصار المثل صلة
وزائدة تتوصل بها الى الاتيان الى ادخال الكاف على الضمير وليست هذه الكاف صلة ولم يجز زيادة مع انها
زائدة لكن زيادة الكاف اولى من زيادة المثل لان زيادة ما هو موضوع على حرف واحد اولى
من زيادة ما كان موضوعا على اكثر من حرف ولا سيما اذا كان حرفا ويحتمل ان لا يكون احد
منهما اى من الكاف والمثل صلة اى زائدة وسوغ الكلام لنفي المثل بطريق الكناية وهي
الانتقال من اللازم الى الملزوم فانك نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تع اذ لو
كان لمثل الله مثل تو مثل مثله كما في قوله ولا ترى الضب بها ينجحر وفي قولك ليس لاخي
زيد اخ والمراد نفي الملزوم اى ليس لزيد اخ لانه لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ وهو
زيد

ويكون الكاف اسما بمعنى المثل وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة حيث يدخلها حرف الجر كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم والاخفش يجوز ذلك من غير ضرورة وما وقعت
من الكاف زايدة او صلة لا تكون الا حرفا ما اعتبر قول من قال بزيادة المثل في قوله ليس
كمثله لان الى وما الزيادة او من الاسم لكنه زيد لتاكيد حروف الزيادة صلة لانها يتوصل
بها الى زيادة فصاعدا او استقامة وزنا او حسن سجع او تزيين لفظ وغيرها لكن زايدة
لانها لا تغير اصل المعنى ولذا قال زايدة او صلة وان كان كل واحدة منهما زايدة ويحتمل
ان تكون المراد بقوله او صلة صلة الموصول والمراد انها اذا وقعت الكاف مع مجرورها
صلة للموصول من غير ضميمة اخرى نحو الذي كالاسد زيد لا يكون الا حرفا لانه لو لم يكن
حرفا لزم حذف صدر صلة الموصول وهو قليل جدا بخلاف حذف من لان حذف حرف الجر فانه
كثير شايع ومنذ ومذ لابتداء الزمان في الزمان الماضي نحو ما رايته مذ سنة ولانتهاء الزمن
مذ سنة والمظروفية في الحال اي في الزمان الحاضر فانها اذا دخلا على زمان انت فيه لا يراد
بهما الا الظرفية نحو ما رايته مذ شهرنا ومذ يومنا اي في شهرنا وفي يومنا وفي عدهما
هنا منذ على مذ وتاخير عن مذ قبل في بحث الظروف فاعلم انهما هنا كاسمان تقدم مفرد
ما هو اسم في الاسمية وهو مذ لانه منقوص وانما يكون النقص في الاسماء والافعال وهنا
حرفان فتقدم ما هو بالحرفية اولى من عكسه وهو منذ فانه لما لم يكن فيه تصرف بحذف
كان اصلا بالنسبة الى مذ الذي فيه تصرف بالحذف ويختصان اي منذ ومذ بالظهور
فلا بد خلافا للمبرد فانه قال النحويون المنسوبون الى حقيقة النحو مجمعون
على انهما لا بد خلافه على المضمر لا يقولون ما رايته منذ قط فمن جعلها حرفا لا مذ هو
فمن جعله اسما قال لا اريد ذلك الا جايز او انما ابوا هذا كما ابوا مثله في قولك ذو وحتى
وكان التنبيه وحاشا فانها على الاصح وقد عرفت وجه كونه اصح في بحث المستثنى فمحمد
وعد وخلا فانها حروف جر على الاصح وقد عرف بيان ذلك ايضا في بحث المستثنى ولولا

عند سيبويه اذا كان مجرورها مضمرا نحو لولاك وقد عرفت بيان ذلك في بحث المضمر
وقع اي لولا امتناع الشيء وهو جوابها لوجود غيره وهو المبتدا الواقع بعدها وحاصل
معناها ارتباط الجملتين على معنى ان الثانية امتنع مضمونها لحصول مضمون الاولى
ولات عند عيسى اذا كان مجرورها ظرف زمان وقد عرفت بيان ذلك في بحث خبر ما ولا
واللام للملك نحو المال لزيد ولمجرد الاختصاص من دون الملكية نحو الحمار للفرس ولمجرد
الاستحقاق نحو الجل للفرس والعصا لتحصيل شيء نحو حضرته للانتفاع والتعدية
كاللام الداخلة على المحول المقدم على الفعل كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون فان عبد القاهر
قال الاجود فيه ان لا يكون زايدة وتكون مولدة لجعل الفعل وناصرة له على العمل لان المحول
لما تقدم عليه ضعف عمله فيه وكحبا لزيد فان اللام فيه عند سيبويه معدية لادعو
المؤكد لضعفه بالاضمار ومعدية لحرف النداء القايم مقامه عند المبرد والعاقبة
كقوله تعالى ليكفروا بما اتيناهم اي قرعون ليكون لهم عدو او حزنا والتعليل نحو قمت للتاديب والفرق
بين الى للقصد والى للتعليل ان الاولى للعلة الغايية والثانية للعلة الفاعلية ومعنى
الى نحو تحمل الله للغيامة اي الى الغيامة ومعنى وادي الضم للشعب نحو له لابوحسن
الاجل ولا يستعمل الا في الامور العظام التي يستحق ان يتعجب منها وزايدة في المنصوب نحو
ردف لكم اي ردفكم لان ردف يتعدى بنفسه وفي المجرور نحو لا ابا لك اي لا اباك فاللام
زايدة لتاكيد اللام المتعدية الى لاجلها الاضافة وابا مضاف الى الضمير المجرور ولذا جعل
اعرابه بالحروف وقد عرفت بيان ذلك الاختلاف فيه ومعنى عن معنى الفرق كقولهم قال
الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه فان المراد وقال الذين كفروا
عن الذين امنوا وليس المراد انهم خاطبوا الذين امنوا بذلك الا لوجب ان يقال
ما سبقتمونا اليه بالخطاب وفيه نظر لانه لا يلزم وجوب الخطاب على تقدير خطابهم
المؤمنين لجواز انهم خاطبوا بعض المؤمنين كما كان مرادهم اذا ابتدوا بقولهم ما سبقونا اليه

البعض الاخر كما صاغوه وقد مضمو اللام فى لاه ابوك اصله لله ابوك اضمر لام الجر
لكثرة الاستعمال وقد لام التجويز فى لتضمن الحرف وقال الخليل انه مجرور باللام
المقدرة وزيد لانشاء التقليل نوع من جنس فى اصل الوضع تقول فى جواب من قال ما لقيت
رجلا ربّ رجل لقيت اى لا تنكر لقائى بهذا الجنس فانى لقيت منه شيئا ثم يستعمل فى معنى
التكثير حتى صارت فيه كالحقيقة وفى معنى التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة ومن ثمه اى
من اجل انها لانشاء التقليل استحق الصدر لان لها وضعا لانشاء فوضعه الصدر
كالاستفهام ولان التقليل جارى مجرى النفى فيصدر ما يدل على التقليل كما يصدر النفى
ومجرورها اى مجرور ربّ نكرة لان ربّ علامة التقليل او التكثير وانما يحتاج الى العلامة
ما يحتمل القلة والكثرة وهو النكرة لا المعرفة لان المعرفة اما دالة على القلة وحدها كالمجرد
والمثنى المعرفتين او دالة على الكثرة كالجمع المعرف موصوفة بمفرد كقولك ربّ رجل كريم او جملة
كقولك ربّ رجل ابوه منطلق لانها للتقليل نوع من جنس فوجب ان يكون النكرة موصوفة
ليحصل الافادة بالنوع لان الصفة تخصص الجنس المذكور او لا فيضيع بها نوعا فانك
لو قلت ربّ لقيته لم يكن مفيدا الا ان من المعلوم ان فى الدنيا رجلا لقيته وقوله على الاصح
اشارة الى ما قال بعضهم ان هذه النكرة لا يحتاج الى الصفة لان عاملها نائب عن الصفة
فتقدر اذا قلت ربّ رجل لقيته فلقيته مغن عن الصفة او اشارة الى ما ذهب اليه الكوفية
فانهم يوجبون الصفة خبر الزيد لانها عندهم اسم وتمسكوا بقول الشاعر ان يقتلوك فان قتلك
لم يكن عارا عليك وربّ قتل عار فان ربّ قتل مبتداء وعار خبره وقال البصريون ان عار خبر
مبتداء محذوف والجملة صفة قتل اى ربّ قتل هو عار والظاهر مذهبهم لانها للتقليل
فى النكرات مذكرهم فكما ان كم اسم كذلك ربّ ايضا اسم ولان حروف الجر انما وضعت لافضاء معانى
الفعل الى الاسم الذى لولا الحرف لم يفض اليه واكونت فى قولنا ربّ رجل كريم اكرمنى تعدى
بنفسه الى المضمر وقال صاحب اللباب فى الجواب انا نجوز جر ضمير فى الكلام على حد من اذا كانت

لاستغراق الجنس كقولك ما جاءنى من رجل فكما انها مفيدة لاستغراق الجنس وان
لم يكن فرد وصلت فعلا الى الاسم كذلك يكون مفيدة معنى التقليل وان لم يوصل فعلا الى الاسم
وفيه نظر لان من زايدة وقال صاحب المغنى فى الجواب ان الفعل المتأخر عن المفعول
يضعف فى العمل فيحتاج الى حرف الجر كقوله ان كنتم للرؤيا تعبرون وفيه نظر ايضا لان
الضعيف غير العامل انما يتوسع عادة باللام التى تفيد اختصاص مضمونه بالمفعول وانما يكون
مجرورها نكرة موصوفة ان كان مجرورها مظهرا ان كان مجرورها مضمرا فمبهم اى
مجرورها مضمر مبهم عايد الى شئ فى الذهن يرمى من غير قصد الى ظاهر بقصد فصل
ومن ثمه اى من اجل انه مبهم التزم التمييز لابهامه كما فى نعم رجلا زيد ولذلك لا يكون هذا
الضمير عندهم الا مفردا مذكرا وان كان مميزه مثنى او جمعا او مونثا لما ذكرنا فى بئس
افعال المدح والذم وعند الكوفيين هذا الضمير معين راجع الى مذكور كان قائلا قال هل
من رجل فقيل له ربّه رجلا او لذكر يثنى ويجمع ويذكر ويونث عندهم على حسب مميزه فيقال
ربّهما رجلين وربهم رجالا امرأة ويلزمهم ان يجيزوا ربّه وربّهما من غير ذكر ميز لانه عندهم
راجع الى مقدم فى الذكر ويلزمهم ايضا جواز ربّه الرجل بطريق الاولى لان المضمر الواجع
الى المقدم فى الذكر اعرف من المعرف باللام كما يلزم البصريين ان يجيزوا ربّ رجل منا غير
وصف كما اجازوا ربّه رجلا لان الضمير عندهم مبهم كالنكرة ولكونها اى لكون ربّ جوابا للمثبت
ما فعلت على ما قلنا ان نحو ربّ رجل كريم لقيت فى جواب من قال ما لقيت رجلا يجب ان يكون
فعلها العامل فيها ماضيا لفظا كما ذكرنا او معنى نحو ربّ رجل كريم لم أفارقه ليكون الجواب
مطابقا للسوال لانها انما تقع جوابا لما هو منفى ولانها للتجزم بالقلة بعد ان كان الموضع
محتملا للكثرة ومثله لا يكون الا بعد تحقق الحال ولا يتحقق حالة الا لما مضى لان المستقبل
المتوقع وقوعه معدوم ولا حكم للانسان على المعدوم وزمان الحال عند تحقق الحال صار
ماضيا واما قولهم ربّ رجل منا فوغد انما الفعل فيه صفة للنكرة لا عامل ربّ وهذا عند

المبرد وابن السراج

والصحيح جواز استقبال فعلها كقوله فان اهلك فرب فتى سيبكى على مهذب رخص البنان
وقوله تع ربما يود الذين كفروا الاعراض فان فعل رب وهو يود مستقبل فاجاب عنه بقوله
كالماضى لكون اخبار الله تع فى المستقبل كخبره فى التحقيق كجواه اى مجرى الماضى وذلك لان تعلق
علم الله بالمستقبل من حيث التيقن مثل تعلق علمنا بالماضى فتنزيل المستقبل فى علمه بمنزلة
تنزيل الماضى فى علمنا فيورد عنده بمنزلته وقد لان ما اخبر الله تع بوقوعه فيما يستقبل لصدق
وعلى وتحقيقه بمنزلة الموجود الحاصل واذا كان كذلك كان يود بمنزلة ودّ وقوله لكور الى اخر
يحتمل كلا المعنيين قوله فلما يذكر ذلك الفعل الماضى متعلق بقوله قيل ما ضيا اى يكون فعلها
العامل فيها فى الاكثر محذوفا لدلالة الحال عليه لانها فى الاكثر جواب فكان متعلقها معلوما
فاستغنى عنه بقرينة ما تقدم كما استغنى عن متعلق بسم الله بقرائن الحال والمعنى
ابتداء بسم الله فكان سابلا يقول هل رأيت جوادا فتقول ربّ رجل جواد اى ربّ رجل
جواد رأيت وقد يظهر الفعل كقولك ربّ رجل كريم تخلف وان تحقيقها ما الكافة دخلت
على المقبلين الاسم كقولك ربما زيد قائم والفعل كقولك ربما قام زيد ولا يكون لحاق ما محل من الاعراب
لكونها بمعنى قلما وبمعنى حروف النفى الداخلة على الجمل ويكون ربما لتقليل النسبة وقد تعمل
رب معها اى مع ما وهو نادر لكافة كقوله ربما ضربة بسيف صقيل دون بيضتى وطعنة
نجلاء وقد يضمر رب بعد الفاء كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهبنها عزى تمائم
محول قرب اى قرب امرأة مثلك وأوها اى وارب بجمع اول الكلام تدخل على مظهر ومنكر كما ان رب
كذلك نحو ميلاد ليس لها انيس الا اليعافير والآ العيس والعرل بها اى لرب ذوز الواو
لانها للعطف فان كان قبل الواو ما يصح العطف عليه يكونها للعطف ظاهرة والا فلا كما ان قبلة شيء
كما كانت فى اول القصيدة بعد ذكر محطوف عليه كقوله ودمائم الاعماق كانه قيل رب ظعن قد رأيت
عليه ودمائم الاعماق وقال الكوفية ان الواو كانت حرف عطف لكن لما صارت بمعنى رب و
وقائمة مقامها وزال عنها معنى العطف عملت بنفسها عمل الجر وحرف القسم بالجر عطف على قوله

قبل ورب لانشاء التقليل او على من فى قوله بخرمن وهج للابتداء الواو كخروا لله
لافعلن وهج بدل من الباء لما بينهما من المناسبة لفظا لكونهما شفويتين ومعنى
لان الواو للجمع والالصاق كالباء والتاء نحو تالله لافعلن وهج بدل من الواو كما فى تراث
فانها بدل من واو ورأث واما ابدلت لقرب مخرجها ومن بالنون وهج بكسر الميم من
الجار بمعنى باء القسم وبضم ميمها فى القسم للدلالة على القسم لما فى لفظ من بالكسر من الالتباس
بمن الجارة فى غير القسم وقيل من بكسر الميم منقوصة يمنى وبضمها منقوصة ايمن وحذفها
اى حذف النون كسرا وضما فيهما اى فى حذف النون واثباتها يجوز كسر الميم وضمها فيكون فيه
اربع لغات مُ الله بكسر الميم وضمها ومُن الله بكسرها وضمها ايضا فالميم المكسور عنده
منقوصة مِن وقيل منقوصة يمنى وقيل انها ليست منقوصة بل بدل من الواو والتاء لكونها
شفوية كالواو واما الميم المضمومة فانها منقوصة من بضم الميم او منقوصة ايمن عند
سيبويه ولا يجوز ان يكون حرفا برأسه بدلا من الواو لعدم وقوع الضمة فى كلمة موضوعة
على حرف واحد كالواو والفاء لثقل الضمة على الكلمة التى هى فى غاية الخفة بكونها على حرف واحد
وهاء التنبيه والا استفهام فانهما عوضان عن واو القسم الجائز فيجب الجر معهما كما
وجب مع الواو يقال هاالله لافعلن وسبجى بيان كيفية التلفظ به من حذف التاء وابقائها
وآلله لافعلن وكيفية التلفظ به ان يلفظ بهمزة مفتوحة ثم الف ثم لام على وزن قوله تع
الله اذن لكم وقطع همزة الوصل كخوا فاء الله بهمزة ثم همزة ثم الف مفتوحة مقطوعة وقع فى الاصل
همزة الوصل قطعت وعوضت عن واو القسم والكلام اى هذه الحروف الستة من الواو الى الهمزة
المقطوعة مختص بالمظهر فلا يقال ذكر وكذا اخواتها مع حذف الفعل اى فعل القسم فلا يقال
اُقسم والله وكذا اخواتها من غير سؤال اى لا يستعمل حذف الحروف الستة فى قسم السؤال
فلا يقال والله اخبرنى وكذا اخواتها وبيان ذلك يجئ بعد هذا قوله من بدل وكذا ما بعده
من قوله فالكلام اى من من هذه الحروف الستة مجرور بالرب نحو من ربى انك لا شئ اى ليطرد الفاء

قبل

وما بعدها من الميم المكسورة إلى الصدر المقطوعة يختص بالله اى بلفظ الله تقول تالله
وبالله إلى اخره وقيل ان هذا التنبيه يدخل كما لواو على ظهر وقد حكى عن الاخفش والحاكى الاخفش
تعاضد التاء، ومن قد دخل التاء على الرب فيقال تربّ الكعبة ومن على لفظ الله فيقال لعمر الله
والباء بالجر عطف على فظ عمر الوصل على الواو وهى اى الباء اعمها اى اعم الحروف الستة
المذكورة والجر مما ذكر من المظهر وحذف الفعل وقسم غير السوال فانها لكونها اصلا يكون
مع المظهر والمضمر ومع الفعل وحذفه ومع السوال وغيره تقول أقسم بالله وبالله اخبرنى
وبزيد وبك لافعلن ولما كثر تصرفهم فى القسم وحذفوا الفعل تخفيفا وضعوا الواو فكان الباء
فائدة على المظهر والمضمر اظهارها والنيابة عنها عن الباء وخصّ بالمظهر لكثرة استعمالهم
فى القسم لان القسم بالمضمر ملبوس علة حذف الفعل واقامة الواو مقام الباء الكثرة ثم لما
قصدوا إلى التعجب آخروه عوضا عن الواو والباء وخصوه من بين المظهرات بلفظ الله لتضمنها
عن الواو لكونها بدلا منها وكذا حكم البواقى والمقسم به وهو الاسم الذى يلصق به القسم لبعظم
وبمخ تحوحلفت بالله فما لله هو المقسم به مرفوع ان كان المقسم به ايمانا فانه اذا كان مقرونا
باللام لا يستعمل الا مقسما به مرفوعا بالابتداء نحو لايمن الله لافعلن وهو مبتدأ خبره
محذوف اى ايمن الله ما اقسم به وهو جمع يمين عند الكوفيين سمّى بذلك لانهم كانوا اذا تحالفوا
ضرب كل امرء منهم بيمينه على يمين صاحبه وقال المبرد ليس بجمع يمين لكنه موضوع للقسم
ولو كان جمعا لكانت الفه الوصل قطع لا الوصل وفيه نظر لانه كوز ان يختص فيه بجمل
الفه الوصل كما يختص بالحذف نحو ايم الله وأم الله وم الله قال ابن مالك فى ايمن
الموصول الحق المضموم الميم المضاف الى لفظ الله اثنتا عشرة لغة ثلث مع ثبوت النون
والنون وهو ايمن مثلثة الميم وثلث مع حذف النون دون الهمزة وهو ايم مثلثة الميم وثلث
مع حذف الهمزة والياء وثبوت النون وهو من مثلثة الميم والنون وثلث مع الاقتصار على الميم
وهو م مثلثا ولعمرك عمر مصدر اذا دخله اللام يكون مرفوعا بالابتداء وخبره محذوف

اى لعمرك قسمى وعمر لغة فى عمر الله لبقاء الله ودوامه والمقسم به منصوب ان كان تحذف
بفتح الغار وقال المازنى سمعت كسرها ممن لا أثق به واصله لعمرك الله عند سيبويه فحذف
الله تخفيفا اى جعلتك قاعدا ممكنا بالسوال من الله فيكون منصوبا على المصدرية ويجوز
ان يكون منصوبا على انه مفعول به اى اسال الله لعمرك اى تعبدك وتمكينك على حذف الزوايد مع
نزع الخافض اى اسالك لاجل تعبدك الله اى نسبتك اياه الى البقاء والدوام لانه من العبود
الذى معناه الثبات ويجوز ان يكون معنى لعمرك الله بكسر الغار بحق قاعدك اى تعبدك العالم بالكل
وهو الله وعمرك وبين عافانى عمرا اذا اجردت عن لام الابتداء جاز نصبه بفعل مقدر واصله
لعمرك الله عند سيبويه عمرتك الله فغير فحذف الزوايد من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا
الى المفعول به الاول ومعنى عمرتك اعطيتك عمرا بان سالت الله ان يعمرك فلما ضمن عمر معنى
السوال يتعدى الى المفعول الثانى وهو الله واجاز الاخفش رفع الله ليكون فاعلا لعمرك
اى عمر الله لعمرك ويجوز فى نصب عمرك الوجهان المذكوران فى فعدك اى اسال عمرك الله
او اسال بحق تعبيرك الله اى باعتقادك بقاءه والمقسم به مجرورا ان لم يجر عن الجر فى جواب
الجر كقولك بالله لافعلن والمقسم به منصوب ومجرور والنصب اوجه من الجر ان عرى
المقسم به عن حرف الجر بان يكون مقدرا فيه نحو الله لافعلن فانه يجوز حينئذ باضمار حرف الجر ونصبه
بفعل القسم واما كان نصبه اوجه لان نصب المجرد عند حذف الجار مطرد عندهم كقوله
واختار موسى قومه واضمار حرف الجر مع ابقاء عمله نادر قليل واعلم انه يجوز جر الله من غير
جار لا عوض من الجار كقطع همزة الوصل هذا التنبيه خلافا للكوفيين فانهم قالوا الالف اسما كلها
اذا اقسم بها محذوف فامنها الواو يخفض من غير عوض ويرفع وينصب لاها الله اذا قطع الهمز اى همزة
الله واثبات الف ها وحذفها ووصلها اى وصل الهمزة بحذف الالف مع حذف الهاء فيقال
ها الله بوصل الهاء باللام وذلك لان النفا الساكنين هنا ليس على حدّهما المعروف فيجب فيه فى بحر المتقارب
لان الساكن الاول هو الف ها وهو ليس من كلمة المدغم ومدّها ارمدّ الالف من غير حذف جماز السباكين

على حدتهما باعتبار اني هاء التنبيه ولام التعريف كالجزء من كلمة الله فيكون القسم الساكنين
ح بهذا الاعتبار على حدتهما فيكون في هما الله لافعلن اربعة لغات هكذا قال ابن مالك
وقوله جزاء المقسم عليه محذوف يدل عليه قوله قبل ذلك في لاها الله عند الخليل اذ التقدير
عنده لاها الله لاامزح او المقسم عليه للامزح او جزء منه وهو قوله للامر محذوف لكثرة الاستعمال
فيه دون غيره ولذا لم يجز ان يقال يعجبني ان يقوم الله اخوك على تقدير يعجبني ان يقوم
فيه قال ابن الحاجب في قوله نظر لان المقسم عليه على ما قاله في هذا الكلام مثبت لكن المعنى
المستعمل فيه هذا اللفظ هو ان يكون المقسم عليه منفيا باستقراء كلامهم وقال لو قيل ان اذا من جملة
المقسم عليه على معنى لا ينفرد او لا يكون ذا الكان مستقيما وعند الاخفش ان من جملة القسم
توكيد له كانه قيل اذا قسمي ومن ثم اي من اجل ان ذا من جملة القسم جاء المقسم عليه بعد اي بعد
ذا كقولها الله اذ الغد كان كذا او لو كان ذا من اجل المحذوف وهو المقسم عليه لما جاز الجزم بعد اي
لا يجوز لقسم واحد جوابان وفيه نظر لانه يجوز ان يكون المقسم عليه النافي تفسيرا للمحذوف على المجاز اذ لا
يلزم المحذور المذكور او يقال لقد كان كذا اثبات لقسم اخر محذوف فيكون هنا قسمان مع
جوابهما احدهما لاها الله لابرح ذا وثانيهما والله لقد كان كذا ولا في قوله لاها الله يجوز ان يكون
زائدة وان يكون للنفي على معنى ليس الامر كذلك يريد والله للامزح او يجاب القسم لفظا او لحال
كون المقسم ملحوظا او تقديرا بما فيه معنى الطلب ان كان القسم للسؤال اي للطلب نحو بالله اخبرني
هل زيد قائم وان كان القسم لخبر اي لغير السؤال فهي الايجاب يجاب بان خفيفة او ثقيلة نحو
والله ان زيدا لقائم وهي تختص بالجملة الاسمية او يجاب باللام وهي موضع اللام المبتدأة
نحو والله لزيد قائم والفعل يعني الفاكيد اي مع نون التاكيد على الافصح ان كان الفعل مستقبلا
مثبتا فان الغالب اقترانه باللام وتوكيده بالنون كقوله مع تالله لاكيدن اصنامكم اما اذا لم يكن
الفعل مستقبلا بل حالا فانه يقترن باللام دون النون لانها مخصوصة بالمستقبل كقوله
ليبني تكن فدعاك عليكم بيوتكم لبعلم ربي انني واسع وقد يستغنى بنون التاكيد عن اللام كقوله

جواب قسم

والله لنغلبن انا

ومنهم رجال وكل ملك منهم مجدك في رجب وفي نصيبين كما قد يستغنى باللام عن النون كقوله
فلا وابي لنائبها جميعا ولو كانت بها عرب وروم وبقد اي يجاب باللام مع قد لفظا او تقديرا
ان كان الفعل ماضيا مثبتا نحو والله لقد قام زيد او لقام زيد وانما يجاب الايجاب بان
واللام لانهما للتاكيد ولما اكد الجملة المقسم عليها اولا بالجملة القسمية اكدتا ثانيا بدخول
احدهما عليها او للربط بين الجملتين لاستقلال كل واحدة منهما بدون الاخرى وهي النافي
يجاب القسم بما وان النافية ولا نحو والله ما زيد بقائم وان زيد قائم ولا يعدم زيد وذلك
لحصول غرض النفي ويجوز حذفها اي حذف لا لفظا لا معنى من الجملة الفعلية كقوله تا
تالله تفتؤ تذكر اي لا تفتؤ وذلك لعدم اللبس لانه يدل على النفي حذف اللام وحذف
نون التاكيد لان الفعل المثبت لابد فيه من احدهما كما عرفت فاذا لم يكن فيه علم انه غير
موجب بخلاف الجملة الاسمية فانه لا يجوز حذف لا منها لعدم ما يدل عليها فيها وقد يحذف

لان تقال والله لزيد قائم على معنى

الجواب اي جواب القسم اذا اعترض القسم بين ما يدل على الجواب من المبتدا والخبر
والشرط والجزاء نحو زيد والله قائم وان تاتني والله اكرمك او بعده اي بعد ما يدل عليه اي
ما يدل عليه اي على الجواب نحو زيد قائم والله وذلك لاستغنائه عن اعادته وقد يدل عليه جواب
وقد يحذف الجملة القسمية ان دل عليها ظرف او مجرور هو الجواب المنفي كلا افعل كذا اعوض
الحابضين وهو حذر الداحرين فان هذا الظرف لما كان لتاكيد النفي والزمان المستقبل
يدل على القسم الذي هو ايضا للتاكيد تعذر القسم بالله لا افعل كذا عوض العايضين او ان
قام جير مقام الجملة القسمية نحو جير لا فعلن في الصحاح جير لانيل بكسر الواو يمين
للعرب ومعناها حقا وقال السيرافي يجوز كسر جير لانه يجعل به فيبنى على وقع الامر
المحلوف به وفتحه لخفته والقسم يكثر فيه التخفيف اذا كان جير بمعنى حقا كان اسما
وان بني لمرامفته لجير الذي هو حرف في اللفظ واصل المعنى اذ معناه حقا التخفيف والايثار

مبنيا على الضم فحذف ما على عامله مقامها اى مقام الجملة القسمية فانها تحذف
لقيامه مقامها نحو عمرك لافعلن فانه بمنزلة والله لافعلن وبعضهم يقسم بالقسم جملتان
احديهما جملة القسم وهي الجملة المركب بها والثانية الجملة المقسم عليها وهي الموكدة في
حكم جملة واحدة لانه انما جئ بالجملة القسمية لغرض الجملة الثانية فلابد منزكرهما
الثانية معها كالشرط فانه يصير جملتان بالشرط في حكم واحدة لانها في الحقيقة لكلام واحد
لايحصل الغرض الا بذكرهما جميعا والجملة القسمية تقع اسمية نحو لعمرك لافعلن
اذ التقدير لعمرك قسمي ومعلية نحو حلفت بالله لزيد قايم وكذا الجملة المقسم عليها تكون فعلية
واسمية والجملة الشرطية لاتقع اسمية لان اداة الشرط لاتدخل الا على الفعل لفظا او تقديرا
باستقراء لغتهم بخلاف الجملة الجوابية فانها تقع فعلية واسمية الا بعد لولا فان
الشرطية الواقعة بعدها اسمية نحو لولا علي لهلك عمر وقد عرفت الخلاف فيه الخ وهو
الاول ان يقول الاحرف لان الوضع موضع قلة لكونها ستة احرف والحروف جمع كثرة
فكانه استعمل على سبيل المجاز المشبهة بالفعل التام المتصرف لفظا لكونها على ثلثة
احرف فصاعدا ومفتوحة الاواخر ومعنى لتضمنها معنى الفعل واسنها الا للزومها
الاسما كالافعال ولجوز دخول الواقعة بها كما يدخل على الافعال ولها شبه خاص بالفعل
المتعدي من حيث انها يقتضي طرفين كما ان الفعل المتعدي يقتضي طرفي الفاعل والمفعول
وذلك لان هذه الحروف انما وضعت ليحدث في الحرف معان لم توجد فيها قبل دخولها عليها
فجعلت في الطرفين معكوسا اى عملت النصب ثم الوضع ليكون معها المفعول قدم وعامل اخر
تشبيها على فرعيتها على الافعال في العمل لان الاصل تقديم الوضع على النصب فيها ان وان التخصيص
اى التخصيص مضمون الجملة وتاكيدها الا ان ان المكسورة لتضمنه معنى لا تغيير في الجملة ان التحقيقية
مع قلب الجملة الى معنى ما هو في حكم المفرد وكان للتشبيه اى لانشاء تشبيه اسمها بخبرها
سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كان زيدا الاسد وقال الزجاج كان للتشبيه اذا كان

الخبر جامدا وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك قايم او تقوم لان الخبر هو الاسم ولايجوز تشبيه
الشئ بنفسه والجواب ان الخبر ليس بعبارة عن الاسم لان المعنى كانك رجل قايم الا انه لما
حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه وجعل الاسم سببا للتشبيه كانه هو الخبر صار الضمير
في الصفة عايدا الى الاسم لا الى الموصوف فمثال كانك تقوم تخاطب بقوم وان كان الاصل
كانك رجل يقوم بالغيبة ولكن للاستدراك ومعناه رفع توهم يتولد من الكلام السابق مثلا
اذا قلت جاءني زيد فكان متوهما يتوهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة والمصاحبة فنفيت
ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ ومع بين كلامين متغايرين سلبا وايجابا نحو ما جاءني زيد لكن عمرا جاءني
التغاير المعنوي التغاير اللفظي ايضا كالمثال المذكور او لا نحو ما قام زيد لكن عمرا احسن منه
التغاير المعنوي قوله تع ولو اريكهم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم في الامر ولكن الله سلم لان المعنى
ما اريكهم كثيرا لتفشلوا ولكن سلم اى عصمكم وانعم عليكم بالسلامة من الفشل والتنازع
وذلك لان الارادة سبب لانتفاء التسليم فيكون انتفاء الارادة سببا للتسليم لان نفي السبب
سبب لنفي المسبب فحذف السبب واقيم المسبب مقامه قيل لاتغاير بين ما قبلها وما بعدها
لان كلا واحد منهما منفي اما الاول فلان لو للانتفاء واما الثاني فلانكر قدرته منفيا فلنا المفهوم
اولا من الاول هو الاثبات المقيد وضد الاثبات المقيد هو الاثبات المقيد وتحقيقه ان للمنطوقا
ومفهوما ومنطوقه يدل على الاثبات كما سيجئ بيانه مستوفى ان شاء الله ودليل لانشائية
الممكن او المستحيل لانها لانشاء محبة حصول الشئ سواء يترقب حصوله اولا فلذا يقع
في الممكن والمستحيل وقد ندل ليت على ان المفترحة نحو ليت ان زيدا قايم فالخلاف فيه
كالخلاف في علمت ان زيدا قايم في ان مع معمولها بسد مسد اسم ليت وخبرها من غير حذف
خبر او يكون مع معمولها اسمها والخبر محذوف واجاز الفراء ليت زيدا قايما بنصب
الجزئين بتقدير مقدر من النمط فكانه قيل اتمنى زيدا قايما واجاز الكسائي لبرد زيدا قايما
بتقدير كان على معنى ليت زيدا كان قايما ونسكرها اى نسكر الفراء والكسائي برد اجماعي
قوله

بالبناء ايام الصبا رواجعا بنصب الجزئين ضعيف لاحتمالها الحال اى لاحتمالها رد اجعا ان
يكون حالا من الضمير المقدر في خبرها اى في ليت الراجع الى الايام المحدث عن ذكر الخبر الذي
هو لنا المقدر بما فوم ليت ايام الصبي لنا اى حاصلة لنا حال كونها راجع والعامل فيها معنى
ويجوز ان يكون العامل فيها معنى التمني وذلك لان الحال يعمل فيها معنى الفعل وعلى هذا يكون حالا
من الايام لا من ضميرها واذا جاز ان يجعل نصب راجع على ما ثبت مطردا في كلامهم لا يجوز ان يجعل
على ليس بمطرد هذا مع ان اعمال معنى الحرف مرفوض عندهم الا ترى انهم لا يقولون ما زيد ايمعنى
ليت زيد او اصمار كان لا يجوز الا فيما استهر استعماله فيه فيكون الشهرة دليلا عليه كما في قولهم
ان خيرا فخير ولعل لانشاء توقع ممكن لا توقع يحصوله مرجو نحو لعلك او مخوف نحو لعله
يحوف الساعة واضطراب افراد الهم في لعل الواقعة في القرآن لاستحالة انتظار غير الموثوق
بحصوله عليه تعالى الله عن ذلك والخبر ما قال سيبويه ان الرجاء والاشفاق معلقان
بالمخاطبين لقولهم لعلك تندكرا و تخشى فان معناه اذهبا انتما على رجائكما ذلك من فرعون وقوله
هذا او في من قول خبر انها للتمني لانه لا يترجى الا الامر المحوف وقد يجوز بها اى بلعل في رواية
الفراء والسبراج لقوله فقلت ادع اخرى وارفع الصوت وعوض لعل ابي المقوار عن ضريبة
واشربها اى ضع لعل معنى ليت اى اجعل لعل بمعنى ليت من قراءة فاطلع بالنصب من قوله فال فرعون
ما هامان ابن لي صرحا لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع الى الله موسى وذلك لانها لما كثرت
في الاستعمال لتوقع المرجو وتوقع المرجو لازم بمعنى التمني اجريت مجرى التمني فنصب الفعل المضارع
الواقع بعدها اذا كان مصدقا بالفاء باضمار ان كما ينصب بعد ليت باضمارها وقيل انما العرف عن
الائمة بمعنى ليت لان فرعون كان يدعي ان البلوغ الى اسباب السموات مرجو له فذكر بلعل الذي
وكان ذلك محالا ولعل لا يستعمل في المحال وانما استعمل فيه ليت فصار لعل بمعنى ليت واجاز الاخفش
دخولها اى دخول لعل على ان المفتوحة نباسا على ليت فكما يجوز ليت ان زيدا قايم يجوز لعل ان زيدا
قايم وهذا ضعيف اذ ليس معي الا مجرد التمني لا تتوقع فتاسا ولصدرية ان المفتوحة لانها مع
معمولها

في تقدير المصدر ولاجل استحقاق البواقي الصدر اما الثلثة المتوسطة فلانها للانشاء كما عرفت والانشاء
يقتضي الصدر واما الطرفان فلانهما للابتداء الكلام لا يتقدمها معمولها اى معمول هذه السنة
عليها لان ما في خبرها الصدر لا يتقدم وبما يستحق صدر الكلام لا يتقدم عليه ما في حيزه ولكون
يتعلق الجار والمجرور بعده بقوله بعد تكسر جملة ان المكسورة وهي اى جملة المكسورة ما لا يغني فيها ان معنى
كالجملة الاسمية الموجبة لا المنفية فان ان منافية لها لانها لتحقيق الاثبات لا لتحقيق النفي اولا
تراهما ان تصدر كما يتراجعها الجملة الاستفهامية لان لان صدر الكلام وللاستفهام ايضا صدر
الكلام وانما قال ذلك لانها لا تدخل على كل جملة اسمية وانما تدخل على اسمية موجبة خبرية مصدرة
بما يقتضي صدر الكلام تبع جملة المكسورة على الاستقلال ولا تغير ان معناها وانما هي موكدة
مضمونها ولكون يتعلق الجار والمجرور المتقدم بعده بعد تفتح جملة ان المفتوحة على تقدير المفرد
اي بحمل ان المفتوحة مضمون الجملة الى معنى ما هو في حكم المفرد وهو المصدر الحاصل من معنى خبر
الجملة المضاف الى اسمها فيكون تقدير عجبت ان زيدا قايم عجبت قيام زيد وتقدير انك زيد بتنكر
فان ياء النسبة مع ما بعد التاء اذا الحقت اخر الاسم افادت معنى المصدر وتقدير ان زيدا في الدار
حصول زيد في الدار وتقدير قوله ثم ذلك بانهم قوم لا يفقهون بانتفاء فقههم والحاصل انه مفتح
ان في كل موضع يؤول هو ومعمولاها بمصدر وانما يقدر بمفرد احترازا عن نحو قوله هنا الاناه و
في بعض القوم يحسبنا انا بطاء وفي ابطائها سرع فان ان فيه وما فعة مرفوع مفرد مع ان
فتحها ممنوع لامتناع قيام المصدر مقامها بالكسر ان في الابتداء سواء كان في اول الكلام نحو ان
زيدا قايم او كان في وسطه لكنه ابتداء كلام اخر استيفاء لم كنوله ثم ولا يحزنكم قولهم ان العز
لله جميعا وفي الصلة لان الصلة انما يكون جملة مستقلة كنوله ثم واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه
وفي جواب القسم لان جوابه جملة مستقلة كنوله والله ان زيدا قايم وما دخل في خبر لام الابتداء نحو
والله يعلم انكم لرسوله فان حق اللام ان يقع في صدر الكلام لكونها لام الابتداء ففتح بانها على تقدير العامل
ولما لم يوله عمل في الجملة رجعت الجملة مستقلة كما كانت قبل دخول العامل واذا دخلت ان على الجملة المستقلة

وجب الكسر بعد واو الحال كقوله وان فريقا من المؤمنين لكارهون لان واو الحال انما تدخل
على الجملة المستقلة وبعد القول لان مقول القول لا يكون الا جملة محكية مستقلة الخبر عن
الظن فانه لو كان بمعنى الظن على ما هو مذهب بني سليم يفتح ان بعده وعن التهذيب فانه لو كان
بمعنى التهمة يكون ايضا ان بعده مفتوحة لان فاه بالكلام وتهمه به اي لفظ به يتعدى بالباء
وانما يفتح بعد الجار المفتوحة لا المكسورة وفي الاقليد يكسر ان بعد القول بمعنى الظن
المراد هنا القول الذي هو النوع لا الظن وبعد حتى الابتداء بعدها الكلام نحو قرأ ذلك
حتى ان زيدا يقول ذاك وان كانت حتى عاطفة او جارة فتحت ان لان العاطفة انما يكون لعطف
المفرد على المفرد وكذا الجار انما يجر المفرد نحو عرفت امورك حتى انك عالم لانه في تقدير
حتى صلاحك وبعد حروف التصديق نحو نعم ان زيدا قائم وبعد حروف الافتتاح نحو الا ان زيدا
قائم ويفتح ان حال كونها فاعلة مع معمولها نحو بلغني انك قائم ومفعولة نحو علمت انك قائم ومبتدأة
نحو عندي انك قائم لان هذه الاشياء لا تكون الا مفردة ومضافا اليها نحو علمت ذلك واعلم
انك قائم لان الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا وانما جاز ان يكون جملة نحو عجبت من يوم خرج
زيد او لزوم ان يكون جملة نحو اجلس حيث ان زيدا جالس فان حيث لا يضاف الا الى الجملة
لكن نتجشم هنا ايضا ونقول ان الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا وحيث جاز التقدير ان ايقاع
الجملة على الاستقلال وجعلها في تقدير ما هو في حكم المفرد جاز الامران اي كسر ان وفتحها كما قول
كما قول ما افول اني احمد الله بالفتح على خبر الاول اي يكون اني احمد الله بالفتح خبرا واما افول
مبتدأ ان جعلت ما موصولة او موصوفة على معنى اول الشيء الذي افوله او اول شيء افوله
الحمد لله كما تقول اول شغلي اني خارج ممولة اول شغلي الخروج ويجوز على تقدير الفتح ان يكون
ما مصدرية ايضا على معنى اول قولي اي افوال الى حمد الله فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر
ولا يتعلق القول على هذا بالحمد لفظا واما يتعلق القول بالحمد في المعنى ويصدر هذا الكلام
على كل لفظ يختتم حمدا ولا تغتر بهذه العبارة في قوله ان جعلت ما موصولة او موصوفة

حيث جاز الفتح ما تقدير كون ما مصدرية نظر

185

منظور بالكسر اي بكسر اني على الحكاية اي حكاية الجملة بعد القول قال ابن مالك ولا
يلتفت هنا الى ان بعد القول لا يقصد على جملة بغير هذا اللفظ الذي اوله انا والخبر
لقوله ما افول محذوف على معنى اول قولي هذا الكلام وهو اني احمد الله ثابت قال ابن هشام
وثابت خبر واني احمد الله جملة محكية بعد ما هو بمعنى القول على معنى القول الاول مسند
الاقوال وهو اني احمد الله ثابت وانما قال ان جملة ما مصدرية لان ما على تقدير حكاية
الجملة لا يمكن ان يجعل موصولة وتكون بمعنى اول مقولي اني احمد الله لان الحكاية انما
يتأتى بعد المصدر لكونه في حكم النطق وهذا هو مذهب ابي علي ومن تبعه وعبد القاهر
والزمخشري ويجوز ان يكون التقدير هنا اول قولي قولي اني احمد الله فتكون اول قولي مبتدأ
وقولي خبر واني احمد الله جملة محكية للخبر المحذوف على هذا اي على تقدير حكاية الجملة
ليس المقول عين القول فانك اذا قلت زيد منطلق لبيد زيد منطلق بمعنى المصدر ملصوق
بمعنى المفعول به اي المقول الخاص وذلك لان زيد منطلق بيان للمقول وتعيين له لا بيان للكيفية
نفس القول الذي هو الحدث الواقع منك ولو كان بيانا له لكان من صفاته فكونه سريعا
وبطيئا وحسنا وقبيحا بخلاف قولك قلت قولا فانه مفعول مطلق لا مفعول به حتى يلزم على
تقدير حكاية الجملة وحذف الخبر كما هو مذهب ابي علي فساد من جهة المعنى دون بعض
المحذاق وهو ابن الحاجب فانه اعترض على ابي علي وقال ان المحكي بعد القول هو غير القول
الا يرى ان قولك العجب قول زيد ان عمرا منطلق فالذي اعجبك هو نفس القول الذي هو
ان عمرا منطلق واذا كان عينه صار التقدير اول اني احمد الله ثابت واول لكونه افعل
التفضيل لا يضاف الا الى ما هو بعضه واول هذا القول باعتبار الحروف التي هي بعض
الكلمات ان يكون المعنى على هذا اللفظ هو اني او باني ثابت وهو غير مقصود للمتكلم من
هذا الكلام وانما قصد الاخبار بان اول اقواله حمد الله تم وعلى ما حققنا من ان المقول
غير نفس القول يندفع الفساد المذكور لانه لا يصير التقدير على هذا التقدير اول اني احمد
الله

حتى يلزم الفساد وبنوجه الاعتراض على انه انما يلزم ذلك ان لو كان اي احمد الله مقولا
لمضاف اليه للاول وليس كذلك لانه متعدد وانما هو مقول للمضاف ومنشاء الغلط
من استعمال لفظ القول بمعنى المصدر وبمعنى المقول وعلى معتقد ابن الحاجب يكون
على تقدير كسر ان اول مضافا الى قول متعدد منها اني احمد الله ومنها غني ثم اخبر عما هو
اولها وهو اني احمد الله على معنى اول الجزاء التي تكلمت بها هذه الجملة ولا حاجة الى حذف
الخبر وتقديره قولي صلع افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وعلى هذا يكون
ما مصدرية ويجوز ان يكون موصولة ايضا على معنى اول معقول اي هذا المحفوظ وهذا الكلام
وهو اني احمد الله كما يقال اول السورة بسم الله الرحمن الرحيم وما جاز فيه الامران اذا
وقعت بعد فاء الجزاء نحو من يكرمني فانا اكرمه فالكسر على جعلها بعدها جملة غني
مؤلفة من مبتدا وخبر تقديره من يكرمني فانا اكرمه والفتح على جعلها مع ما بعدها مصدرا هو مرفوع بالابتداء
والخبر محذوف اي فاكرامي له ثابت او بالخبرية والمبتدا محذوف اي فجزاؤه اني اكرمه
والاول اولى لسلامته من الحذف وفي التنزيل كتب على نفسه الرحمة انه من عمل منكم سوءا
بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم بفتح الاولى وكسر الثانية عن نافع وبفتحهما
عن ابن عامر وبكسرهما عن الباقين ويعطف عطف على قوله تكسر اي لكون جملة المكسورة
تبقى على الاستقلال يعطف على اسم لكن وعلى اسم ان المكسورة لفظا او المكسورة حكما وان
كانت مفتوحة لفظا كما سيجيء بالرفع حملا على محل اسمها وذلك لانها لعدم تغييرها معنى الجملة
كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالحروف الزائدة التي لا يفيد الا التاكيد فجعلت كالعدم
ويعطف على محل اسمها بالرفع نظرا الى انه كان مرفوعا قبل دخولها ودخولها لا دخول
ولما اشتغل اللفظ بالنصب بقي محله مرفوعا وليس هذا العطف من عطف المفرد لتركب
وانما هو من عطف الجمل ولذا لم يستحسن الا بعد تمام الجملة او تقديرا تمامها ولو كان من عطف المفرد ان
لكان وقوعه قبل التمام اولى لان وصف المعطوف بالمعطوف عليه اولى من فصله بالخبر

من النوابع عند المحققين منهم فاعلم ان بعض النحاة منهم المصنف قال ان المعطوف
عطف على محل اسم ان وحده وقال بعضهم انه عطف على محل ان واسمها بعد مضي الخبر
اي خبر لكن وان لفظا نحو فاز فتى زيد لكن عمرا حاضر وبكر وكقوله ولكن عم طيب الاصل
والخال واخوان زيد اقاما وعمرو وكقوله ان النبوة والخلافة فيهم والمكرمات وسادة
الظهار وكجواز العطف بالرفع على الضمير المرفوع بالخبر مع التاكيد والفصل بالمضاف
وبدونهما مع ضعف ان كان الخبر مما يعرف المرفوع في جميع هذه الاحوال وجواز الفراء
والزجاج والجرمي حمل بقية النوابع سوى البدل على محل اسم ان بالرفع معللين بقوله ع
قل ان ربي يبغضه بالخفض على اضمار الفعل فانهم جعلوا اضمار صفة لربي حملا على محله او بعد
مضي الخبر تقديرا نحو ان زيدا او عمرو قائم على تقدير حذف الخبر من الاول واما المكسورة
حكما فنحو علمت ان زيدا منطلق وعمرو فان المصنف كذا ابن الحاجب جعلا ان المفتوحة
الواقعة مع معمولها بعد علمت في حكم ان المكسورة لان ان صدرها مع معمولها فيه بناء على
الجملة لكونها معهما بتقدير اسمين لانها معهما سادة مسد المفعولين كما ان ان المكسورة
مع معمولها بتقدير اسمين اي المبتداء والخبر فصح ان يعطف على محلها كالمكسورة صريحا
ولذلك اورد سيبويه في هذا الباب قوله والا فاعلموا انا واياكم بغاة ما بقينا في شقاق
مشتهدا به على العطف بالرفع على محل المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول قاصدا
الى ان المعنى فاعلموا انا واياكم بغاة وذلك حكم المكسورة فلولا انها في حكم المكسورة لم
صريحا لما صح ذلك هذا اخر كلامه وتبعه المصنف في ذلك وفيه نظر لانه لا يلزم من
قيام ان المفتوحة مع معمولها مقام المفعولين ان يكون قائمة مقام الجملة لانا نقول بعد تسليم ان
انها مع ما في حيزها بتقدير اسمين ان الاسمين بتقدير المفرد فعلمت ان زيدا قائم
بتقدير علمت زيدا قائما وهو بتقدير علمت قيام زيد او نقول انها مع ما في حيزها
ليست بتقدير اسمين بل هي مع ما في حيزها من اول الامر بتقدير مفرد مع انه لا دليل في البيت

قال ابن الحاجب ع
بقاء هم

على العطف على محل اسم أن لاحتمال ان يكون العطف باعتبار عطف الجمل بعضها على
بعض بان يكون خبر قوله انا محذوفا اى انا بخاة وقوانتم بخاة جملة معطوفة
على الجملة الاولى او يكون خبرا انا قوله في شقاق وقوله انتم بخاه جملة اعتراضية بل الاولى
ان يقال في توجيه ذلك ان ان مع ما في حيزها في حكم الجملة المستقلة لاشتمالها على المحكوم
عليه والمحكوم به ولذا يجب الكسر هنا اذا دخل اللام في خبرها نحو علمت ان زيدا لقايم ولا
يجوز الكسر ولا دخول اللام في نحو اعجبني ان زيدا قايم لانها في حكم المفرد من كل وجه ولذا عطف
قوله ورسوله من قوله تع واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله بري
من المشركين ورسوله على محل اسم ان المفتوحة لان الاذان بمعنى الاعلام انما اشترط
فتح الخبر ليلا يعتور المؤثران على اثر واحد لو قيل ان زيدا وعمرا قايمان برفع عمرو لان العامل
في خبر المبتداء عند البصرية هو الابتداء وفي خبرها ان فيكون قايمان مرفوعا بان لكونه
خبرا وبالابتداء لكونه خبر عمرو وهو مبتداء فيلزم عملا عاملين مختلفين في معمول واحد
وذا لا يجوز لان العاملين عندهم كالمؤثرين ولا يجوز ان يصدر منها مؤثر مستقلين اثر واحد
والا لزم ان يكون حالة احتياجه الى كل واحد منهما مستغنيا عنه وعند المبرد والكسائي
جاز العطف على محل اسمها قبل فتح الخبر ايضا لان العامل عندهما في خبر ان ما كان عاملا في خبر
المبتداء فلا يلزم على قولهما اعمال عاملين في معمول واحد وقراءة الجر بجوز العطف على محل بعتية
الاحرف بالرفع واستدل بقوله ما انتما وانت بالمبني في بلزة لبس بها انيس وهنا عند غيره
ما قال بكونه في تقدير بالتنين وانت مع على انها جملة حالية بنى اسم لبث وخبرها وندخل لام
الابتداء عطف على قوله بكسر اى لكون جملة المكسورة تنبغ على الاستغناء لا يجامع لام الابتداء
الحروف المشبهة بالفعل غير لكن الا ان المكسورة لكونها للتاكيد والتحقيق كما ان اللام كذلك كان حقها
ان يدخل في صدر الكلام لاقتضايها التصدر لكن لما كان معناها هو معنى ان سواء وكلاهما
حرف ابتداء كرهوا ان يجمعوا بينهما لامتناع اجتماع حرفين بمعنى واحد فصدروا ان لكونها عاملة

والعامل

والعامل اولا بالتقديم واوقعوا اللام بعدها وهذا الابتداء على قلته انسام واشار اليها
بقوله على اسمها ان تاخر الاسم عنها اى عن ان وذلك بان تقدم على الاسم ظرف هو الخبر نحو ان
علينا للهدى او ظرف هو متعلق الخبر نحو ان في الدار لزيدا قايما فيقال لزيدا راغب ولو
قال بدل قوله ان تاخر عنها ان تصدر بها بطرد لكان اولى لان الاسم في نحو قولنا ان زيدا
قايم متاخر عن ان مع انه لا يجوز دخول اللام عليه لما يلزم حاصل من اجتماعهما ويدخل اى اللام
على خبرها ان لم يلها اى ان لم يل الخبر ان نحو ان زيدا القايم اما اذا يليها نحو ان في الدار لزيدا فلا يجوز
دخول اللام عليه لما ذكرنا الآن ولو قال بدل قوله ان لم يليها ان وقع في موقعه لكان اولى لان الخبر
في نحو ان زيدا الطعام لاكل وفي نحو ان في الدار لزيدا قايم وفي قوله تع ان هذا لهو القصص الحق
لم يليها مع انه لا يجوز دخول اللام عليه لبلا يبطل بالكلية حقها من اقتضايها التصدر ويدخل
اللام على محولة اى محول الخبر ان تقدمه اى ان تقدم المحول الخبر كما ذكرنا من الدار اما اذا
تاخر عنه فلا يدخل عليه اللام فلا يقال ان زيدا لطعامك اكل لما ذكرنا الآن وكان عليه ان يقول
ان تقدمه وتاخر عن الاسم لانه لو لم يتاخر عن الاسم نحو ان في الدار لزيدا قايما لم يجز دخول
اللام عليه وكذا الحكم في لكن من دخول اللام على اسمها او خبرها او متعلق خبرها على اصح
عند الكوفية لانها لا تفتح مع الابتداء كان خلافا للبصرية فانهم قالوا ان حق اللام ان لا يجامع كما انهم في
ان المكسورة لسقوطها معها عن التصدر الذي هو مرتبتها لكن جامعتها لشبهها منا
سبتها لها بمعنى لانها للتاكيد كان فالحاصل ان عدم تغيير معنى الابتداء ليس هو حتى يكون سببا لدخول اللام
وحده سبب الدخول اللام بل هو مع كون اللام منزلا في التاكيد ولا تاكيد ولكن واما لكن
فلم ينا سبها في معنى التاكيد مع افتقارها الى ما يفيد استغناء اللام عنه فلا يجوز ان يجامعها لكن
اللام والا لزم استغناؤها عن مرتبتها لمجامعتها اياها مع ان لكن للاستدراك وهو مستغن
عن التاكيد ويجوز لكنني من حيثها لعميد عادل بان الاصل فيه لكن انني فحذف بحذف الهمزة
وادغام نون لكن في نون انني بعد حذف احدى نونيه ولذا يوقف عليه بالالف كما يوقف على انا بهمزة

جواب سوال مقدر

ولا تقول إن المصطلح هو واخو مختصمان على تثنية المختصم او على إفراده ونصب الاخ على المفعول
معه او على العطف على اسمها اى على لفظ اسم ان او المصطلح او رفعه اى رفع الاخ عطفا على فاعل
الاسم وهو الضمير المستكن في المصطلح العايد الى اللام الموصول فيه او على محله اى محل اسم ان
الا بعطوف اخر دون اخويه على لفظ المصطلح بان يقول إن المصطلح هو واخو وعمرا مختصمان
على ان يكون عمرا معطوفا على لفظ المصطلح و مختصمان خبر لهما ولا فساد فيه من وجه و لا يقل
بالمعطوف الاخر لم يسد الكلام اية من الجهات سلكت وهي على ما ذكر تبلغ اربع جهات نصب الاخ
اخاه ورفعه وعلى التقدير من تثنية الخبر وتوحيده لما لا يخلو هذا الكلام عن فساد واحد
او اكثر فانه لو قيل إن المصطلح هو واخاه مختصمان فان كان اخاه معطوفا على لفظ المصطلح
لزم توحيد فاعل المصطلح وذا لا يجوز لان اصطلح للزمه بمعنى تصالح يقتضي فاعلين وان كان
مفعولا معه لزم فساد اخر وهو تثنية الخبر وهو انه خبر عن المصطلح وحده لان الخبر فر ان
اخاه مفعول معه ولو قيل إن المصطلح هو واخاه مختصم فان كان اخاه معطوفا على لفظ
المصطلح لزم توحيد فاعل المختصم والمصطلح ويلزم ايضا توحيد الخبر مع التعدد في الاسم
وان كان مفعولا معه لزم توحيد فاعل المختصم دون فاعل المصطلح لان المفعول معه في المعنى
فاعل ولو قيل إن المصطلح هو واخو مختصمان فان كان اخوه معطوفا على المستكن في المصطلح
لزم توحيد الاسم مع تعدد الخبر وان كان معطوفا على محل المصطلح لزم العطف على محل اسم ان
قبل مضي الخبر مع فساد اخر وهو توحيد فاعل المصطلح ولو قيل إن المصطلح هو واخو مختصم
فان كان اخوه معطوفا على المستكن لزم توحيد فاعل المختصم وان كان معطوفا على محل المصطلح
لزم توحيد فاعل المصطلح والمختصم واذا خففت الحروف المشبهة بالفعل بحذف النون المتحركة منها
لاجتماع النونين سوى ليت ولعل فانهما لا يخففان لعدم اجتماع النونين فيهما يجب الغاؤها
لكن لانها بالتخفيف خرجت عن مشابهة الفعل لمباينة لفظها لفظ الفعل ودخلت في مشابهته
لكن إلحاطة في اللفظ المعنى فاجريت مجراها في ترك العمل ولا يجوز اعمالها الا عند الاخفش

188

ويونس ولا شاهد لهما ويجب اعمال ان مفتوحة في ضمير شان مقدر كما ذكرنا بيان ذلك في بحث
المضمر وقوله على الاعم اشارة الى شذوذ اعمال انا في غير ضمير شان مقدر كقوله فلو انك في يوم
الوغا سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق واعلم انه يلزم ان يكون الاسم المقدر ضميرا
ولا يلزم كونه ضمير الشان كما زعمه المصنف وغيره بل اذا امكن عوده على حاضر او غايب
معلوم فهو اولى ولذا قال سيبويه حين مثل بقوله تع ان ابراهيم فد صدقت الرؤيا
كانه قال عز وعلا انك قد صدقت الرؤيا ويجوز الغاء ان مكسورة وهو الاغلب لغوات الشبه اللفظي
بالتخفيف من كونها على ثلثة احرف مفتوحة الاخر كقوله ٢ وان كلا لما جميع ويجوز اعمالها لبقاء
الشبه المعنوي كقوله تع وان كلا لما ليوفينهم فيمن قرأ ان مخففة والغاء كان على الافصح
كقوله وخز مشرف اللون كان ثديه حقان وقد جاء الاعمال ورد في قوله فيوما يوافينا بوجه
مقسم كان ظبية تعطو الى ناضر السلم النصب على الاعمال والرفع على الالغاء والجر على زيادة ان
واعمال الكاف ويجوز دخول الكلام اى لكن وان وان وكان عند تخفيفها على الفعل يجب ان يكون
فعل المفتوحة المتعلقة مع به عند دخولها على الفعل من افعال التحقيق وما هو بمعناها
للمناسبة بين ان المخففة وبينها على ما ذكرنا بيان ذلك في بحث الفعل المضارع والمراد بالتحقيق
من افعال التحقيق اولا وسواء كان من دواخل المبتدا او لا كما يجئ الا مثلة باحد الحروف ايرجب
عند دخول ان المخففة على الفعل ان يكون ان مع احد الحروف الاربعة من حروف النفي نحو لما ولم
ولن وما كقوله تع فلا يودون ان لا يرجع اليهم قولا واجيب الانسان ان لن يجمع عظامه وعلمت
ان لم يقم وما قام وحروف التنفيس كالسين وسوف كقوله تع علم ان سيكون منكم مرضى وحرف
التقريب كقد كقوله تع ونعلم ان قد صدقتنا او عوضا اى انما يجب ان يكون مع احد هذه الحروف
المعوض عما ذهب عنها اى عن ان المخففة من احد النونين ولهذا سماها النحاة حروف
النفي او فرقا اى للفرق بينها اى بين ان المخففة وبين ان الناصبة مراد الامر فان هذا

حروف التنفيس

لاتقع بين ان المصدرية وبين الفعل لانها مع الفعل بتاويل المصدر فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر
فيها لضعفها باحد هذه الحروف الا بلا فانها لكثرة دورانها في الكلام تدخل في مواضع لاتدخلها
اخواتها نحو جئت بلا مال فاذا وقعت لا بعد المخففة لا يلتبس بالناصبة لوجوب ان يكون قبل المخففة
فعل من افعال التحضيض وانما يكتفى للفرق بالمجرد وقوع ان المخففة بعد مقدر من افعال التحقيق
لان وقوعها بعده انما يتبدا لو نية كونها مخففة ولا يقتضي وجوب كونها مخففة كما ذكرنا في بحث
المضارع وانما يجب احد هذه الحروف اذا كان الفعل الداخلة عليه متصرفا غير منفي ولا دعاء
وذلك لانه لو كان غير متصرف لا يحتاج الى احد هذه الحروف لعدم التباسها بان الناصبة لانها
تكون مع الفعل بعدها بتاويل المصدر ولا مصدر لغير المتصرف نحو قوله تع وان عسى ان يكون
قد اقترب اجلهم وكذا لو كان منفيا لا يحتاج البيان ان الناصبة لا تدخل على الجملة المنفية
لانها مصدرية والمنفية لا يتقدر بالمصدر كقوله تع تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب
وكذا لو كان دعاء لا يحتاج البه كقوله تع والخامسة ان غضب الله وكذا ايضا لا يحتاج اليه لو دخلت
على الاسم نحو قوله ان هالكا كل من يحفى وينتعل لان الناصبة لا تدخل على الجملة الاسمية وانما تدخل
على الفعلية المؤولة بالمصدر وفهم هذا كان عليه ان يقول بعد قوله باحد الحروف اذا كان فعلها
الداخلة هو عليه متصرفا غير منفي ولا دعاء ويجب ان يكون فعل المكسورة الداخلة هو عليه
لا المتعلقة هو به كما في المفتوحة من دواخل المبتدا ونواسخها كما ان دعلم نحو قوله تع وان
كانت لكبيرة وان نظن الا ظنا وانما يجب ذلك لان اصل المكسورة ان لا تدخل على المبتدا والخبر
فاذا افقد هذا الاصل اشترط ان لا يفوت الدخول على ما يقتضي المبتدا والخبر لوعاد اصلها بحسب
الامكان عند البصرية خلافا للكوفية فانهم اجازوا دخولها عند التخفيف على الافعال كلها سواء
كان الفعل مزيدا واخر المبتدا اولا متمسكين بقول بلال رضي الله عنه ان قتلت لمسلما وجبت علي
عقوبة المفترى وبقولهم ان تزينك لنفسك وان يشينك لهيه مع اللام الفارقة بين ان المخففة
وان النافية اي انها اذا دخلت على الفعل يجب دخول اللام على ما هو خبر هما في الاصل للفرق واما اذا
لم يدخل عليه

تفسك

تعال

فقال سيبويه انها ان كانت عاملة لا يلزمها اللام وقال ابن مالك انما يلزم اللام مع الالتباس
بالنافية حيث لم يظهر الاعراب في اسمها لكونه مبنيا او معربا باعراب تقديري وقال ابن
الحاجب اللام لازمة في خبر ما مع الاهمال للفرق مع الاعمال للحمل وهذه اللام عند
ابي علي وابنائه لام غير لام الابتداء وانما جيء بها للفرق لانها لو كانت لام الابتداء لما دخلت
في باب علمت لو كانت هذه اللام لام الابتداء نحو قوله تع وان وجدنا اكثرهم لفاسقين لانها انما
دخلت على المفعول الثاني فلما نصب الاول لخلوه عن مانع ومعلق فلابد من نصب الثاني وان وصل
دخله اللام واجاب المصنف عن متمسك الكوفية بقوله وان قتلت لمسلما وان تزينك
لنفسك من الشواذ والشواذ فلا اعتداد بها حروف العطف وهي اللغة الرد الواو
والفاء وثم وحتى تجمع هذه الاربعة بين المتبوع والتابع في النسبة بالحكم عليهما كقولك قام زيد
وعمرو اي حصل منهما القيام او بالحكم بهما كقولك قام زيد وقعد عمرو اي حصل كلا الفعلين فزيد
او كحصول النسبتين فيهما كقولك قام زيد وقعد عمرو اي حصل قيام زيد وقعود عمرو فانه
لولا الخاطر هنا لتوهم ان الاول سهو وغلط والثاني تدارك له فالخاطر ان لهذا الاحتمال
وحتى ان المضمومتين وافعان فالواو لمطلق الجمع بلا ترتيب بين المتبوع والتابع فان قولك قام
زيد وعمرو لا يدل على ان حصول القيام منهما في زمان واحد او على ان حصوله من زيد قبل
حصوله من عمرو او بالعكس بل هذه الاحتمالات الثلث حاصلة معه في الموجب وان كان في الواقع
لا يخلو الوجود من احد هذه الاحتمالات واما في غير الموجب نحو ما قام زيد وعمرو فهو في الظاهر
نفي الاحتمالات الثلث اي لم يقوما لا في مقيد واحد ولا مع الترتيب وان اردت نفي بعضها
دون بعض فلابد من التقييد بما يدفعه كما تقول في نفي الاحتمال الاول ما قام زيد وعمرو معا
وفي نفي الثاني ما قام زيد اولا وعمرو ثانيا وفي نفي الثالث ما قام زيد ثانيا وعمرو اولا واعلم انه
يجوز ان يعطف بالواو بعض متبوع ما عليه تفضيلا كقوله تع ورسله وجبريل وميكائيل وان
يعطف بها

عامل مضمر على عامل ظاهر تحقيقها معنى واحد كقوله ع والذين تبوؤا الدار والايمان فاستغني
بمعمول المعتمد عنه وهو معطوف على تبوؤا وجازذ لك لان في اعتقاد تبوؤ معنى لازم واستحسن
لمثل قوله ع فجعلنا اى ان الواو لا يفيد الترتيب كقوله ع فجعلنا عاليها سافلها واعطوا فان
الاعطاء مقدم على الجحود وقولي بلا ترتيب اشارة الى ان الترتيب ليس بشرط لا الى ان عدم الترتيب
شرط والفاء للجمع اى بالترتيب مع التعقيب فهي عطف المفرد على المفرد في غير الصفات المتحدة
غير متحدة الموصوف ويفيد ان ملابسة المعطوف بعد ملابسة المعطوف عليه بلا
مهلة نحو جاءني زيد فعمرو وكقولهم في صلوح الجماعة تقدم الامراء فالاخف واما في الصفات المتحدة
الموصوف فانما يفيد التعقيب في عطف الصفات نحو جاءني زيد العالم فالفاضل اى الذي باجمعهما فيهما
وفي عطف الجملة على الجملة يفيد ان مضمون الجملة التي بعدها معقب مضمون الجملة التي قبلها بلا
مهلة نحو قام زيد فقعد عمرو كقوله ع الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان تمام
اخضرار الارض وان كانت متراخيا عن الانزال بزمان طويل الا انه لا مهلة بين الانزال وابتداء الاخضرار
وقد يفيد في عطف الجملة ترتيب الثانية على الاولى في الذكر فاستغني بترتب اللفظ عن ترتب المعنى
نحو قوله ع اورثنا الارض نتبوء من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر مدح الشيء
يصح بعد جزئي ذلك وكذا ذكر ذمه كقوله ع ادخلوا ابواب جهنم فبئس مثوى المتكبرين وكذا
ذكر تفصيل الشيء يكون بعد اجماله كقوله ع وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون
الباس تفصيل للاهلاك وكذا ذكر الاخص بعد الاعم في تعريف الامكنة نحو رأيت زيدا فعمرا وفي الكوخ
فان قلت الفاء في قول الشاعر قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل يشتط الثوى بين الدخول فحومل
لا يفيد التعقيب والا لزم دخول بين على غير متعدد وهو الدخول فقط ولم يكن للتعقيب لكان
دخوله على الدخول وهو ملزوم مستفيم الكلام لانه ع بمنزلة بينها الدخول وحومل فاجاب عنه بقوله ويبنى الدخول
فحومل محمول على بين الكائنة اى الكائن الدخول ومنازله لانه موضع متسع مشتمل على منازل فجاز
دخول بين على الدخول باعتبار الكائنة ومنازله وحكم المعنى بين الكائن الدخول بحذف المضاف ومن
ثم

او مزاحما

اى من اجل افادتها التعقيب بلا مهلة استعملت الفاء العاطفة للسببية لان السببية يفيد ايضا
التعقيب من غير مهلة لعدم جواز تخلف المسبب عن السبب التام نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب
ولا يحتاج معنى المعطوف عليه يجب فيه الضمير الى الضمير وان كان بدل الفاء هنا الواو لم يجز
لان ما في الفاء من السببية يجوز تقدير ما بعدها وما قبلها كلاما واحدا الا ترى ان قولك الذي
يطير فيغضب زيد الذباب بمنزلة الذي ان يطير يغضب زيد الذباب ومثل هذا التقدير
لا يتيسر مع الواو والربط اى استعملت للربط بين الشرط والجزاء حيث لم يكن الجزاء
مرتبطا بذاته بالشرط نحو ان جئتني فانت مكرم وثم للجمع اى بالترتيب مع مهلة وتراخ كقوله ع
واني لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى فان المراد من الاهتداء دوامه ولا شك
انه دوام الاهتداء بعد الايمان بمهلة وان كان حصوله قبل الايمان ادوم الايمان وقد يجيء
لمجرد التعقيب في الذكر سواء كان بين المتبوع والتابع تراخ ومهلة او لا وسواء كان الثاني
بعد الاول بزمان او لا نحو قوله ان من سادكم ساد ابوه ثم ساد ابن ثم قد ساد قبل ذلك جده فان سيادة الاب
وان كانت متحققة من غير سيادة الابن لكن اخرها عنها لان سيادة نفسه اخص به من سيادة
ابيه وكذا سيادة الاب بالنسبة الى سيادة الجد وقد يجيء في الجمل لاستبعاد مضمون ما بعدها
عن مضمون ما قبلها نحو قوله ع وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون ولهذا
الذي ذكرنا من ان ثم للمهلة قيل والغائب سيبويه في المرور مررت به ثم بها مرور ان لتراخي احد
المرورين عن الاخر وانقطاعه بخلاف التراخي ومع الفاء كمرور به فيها مرور واحد
لعدم انقطاع الثاني عن الاول وحتى للجمع اى بالترتيب مع اشراط كون المعطوف جزأ من
المعطوف عليه ليفيد المعطوف ومقبله ان كان المعطوف به افضل من باقي اجزاء المعطوف
كقولهم مات الناس حتى الانبياء او دناءة ان كان المعطوف به ادون من باقي اجزائه كقولهم
الناس حتى المشاة وقد اجتمعت الغايتان في قوله فحوا لهم حتى الكماة واكلم للمحشونا
حتى بنينا الاصاغر فحتى يفيد ان المعطوف به هو الجزء من المعطوف عليه الغابر في الفضل

عليه

ابيه

او الضعف على باقي ادواته المرتب عليها ترتيبا ذهنيا من الاضعف الى الاقوى او من الاقوى الى الاضعف ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون متعلق العامل في المعطوف عليه ما المعطوف بحيث اسبق مما تعلقه بباقي الاجزاء نحو توفي الله كل اب لي حتى آدم او في زمان واحد نحو قدم الحاج حتى المشاة في ساعة كذا وقوله لبيد بس تعليلا لقوله كون المعطوف جزاء لان مجرد كونه جزاء لا يفيد ذلك وانما هو من تتمة الشرط اي اشترط ان يكون ما بعدها اقوى او اضعف ليصير كانه جنس آخر حتى يصح العطف ولا يكون بمنزلة عطف الجزء على الكل نحو اخذت الدراهم ودرهما بل يكون بمنزلة قولهم من كان عدوا لله وملائكته وجبريل وميكائيل فانهما عطفا على الملائكة وان كانا منهم لا نهما لافضليتهما كانا بمنزلة انهما من جنس آخر افضل من الملائكة ولهذا لا يقصد هنا ان يكون المعطوف آخر جزء من الشيء حسا كما يقصد ذلك في حتى الجارة لان الشيء بمجرد كونه آخر جزء من شيء آخر لا يصير بمنزلة جنس آخر وانما يذكر ما يلي آخر الجزء هنا كما ذكر في الى اذ لا تدخل العاطفة لا تدخل على الملاقي وانما تدخل على الجزء وذلك لان اصلها ان يكون جار لكن توسع استعمالها جارة وانما استعملت عاطفة لاشتراكها مع الواو العاطفة في المعنى وهو ثبوت الحكم لما قبلها وما بعدها من غير ترتيب زماني فلما استعملت على خلاف اصلها استعملت في الظرف معنيها واما قولهم فوق بني السادات حتى عبيدهم فانما يصح العطف مع ان المعطوف هنا ليس جزءا من المعطوف عليه لان العبيد صاروا بالاختلاط مع السادات كالجزء منهم وكنوا بحتى الجارة حتى حدثتها فالحديث ليس بعضها ولكنه كبعض لانه من معاني المحدث واما قوله الخ الصحيفة كي تخرج الخ الزاد حتى نعله الخ فانه يجوز عطف نعله على الصحيفة عند من قال انه معطوف عليها وان لم يكن جزءا منها لان الفاء الصحيفة يدل بالالتزام على ما يكون مفصلا جزءا منه كانه قال الخ جميع ما معه حتى فصله لانه اذا الخ الصحيفة الخ لا يمشي الا لاجلها فقد الخ كل شيء فالحاصل ان المعطوف بحتى يجب ان يكون جزءا مما قبلها او كالجزء منه او جزءا مما يدل عليه ما قبلها واما واو

مشتركان في انهما لاحد الشيئين او لاحد الاشياء حال كون ذلك الاحد مبهما نحو جاء زيد او عمرو فانك اردت ان تخبر بمجيء زيد فاعترضك الشك في ان المجيء لعمرو فاتيت بأو واخبرت عن مجيء احدهما لاعلى التعيين بخلاف ام فانها لاحد الامرين معينا كما سيجيء ويقال مما للشك في الخبر اي لشك المتكلم او لشك السامع فانك اذا قلت جاءني اما عمرو او عمرو لم تعرف المجيء منهما بعينه فهما لشك المتكلم وان عرفته ولكنك قصدت الابهام على السامع فهما لشك السامع وقيل انهما للتشكيك كقولهم اتانا امرنا ليلا او نهارا وقد يجيئان للتفصيل اذا قصد بيان اقسام الشيء كقولهم الاسم معرب او مبني وللتخيير او الاباحة في الامر فانه ان لم يحصل المأمور به الا بالجمع بين الامرين فضيلة وشرف نحو اضرب اما زيدا او اما عمرا او عمرا فهما للتخيير وان حصل له بالجمع بينهما فضيلة وشرف نحو تعلم النحو او الفقه فهما للاباحة وفي الاباحة يجوز الاقتصار على احد الفعلين ويجوز الجمع بينهما وفي التخيير يجب الاتيان باحد الامرين ولا يجوز الجمع بينهما وانما قال ويقال لانهما عند التخيير لاحد الشيئين او الاشياء ولا دلالة لهما على احد هذه المعاني وانما تحصل في الكلام من اشياء اخر لحصول الشك من جهة جهل المتكلم وحصول التشكيك من جهة الابهام على السامع وحصول التفصيل من جهة بيان اقسام الشيء وحصول التخيير من جهة انه لا يحصل بالجمع فضيلة وحصول الاباحة من جهة ان في الجمع فضيلة فهما لاحد الشيئين او الاشياء في المواضع وفي الموجب والمنفي الا ان الواحد في المواضع المذكورة هما لها لافادة العموم في الموجب وفي غيره تفصيلا وذلك بحسب عادتهم بانه اذا استعمل لفظ واحد نحو رايت واحدا من زيد وعمرو او ما يؤدي معناه نحو رايت رجلا منهما او رايت زيدا او عمرا كان قول واحد من هذه الالفاظ الثلثة يفيد في الاثبات انك رايت واحدا منهما فقط وفي النفي يفيد نفي كليهما لان الاصل عدم الرؤية فاذا قلت رايت واحدا منهما او ما يؤدي معناه فقد اخرجت واحدا منهما من ذلك الاصل وبقي الآخر على اصله واما اذا قلت ما رايت واحدا منهما او ما يؤدي معناه فانك صرحت بنفي واحد منهما وقد كان الآخر باقيا على اصله

وهو عدم الرؤية فيكون نفيا لمطلق الرؤية وهذا معنى قولهم ان النكرة في سياق النفي يفيد
العموم وبهذا البيان سقط اعتراض من قال ان المراد من نفي الخبر ومن نفي الامر الذي
هو النهي فيما لم يكن المعطوف والمعطوف عليه بأو واما اذا كان من اثنين نحو ما رايت زيدا او عمرا
ولا تضرب زيدا او عمرا ان كان نفيهما معا لا يكون الا واما لاحد الشيئين وان كان المراد نفي احدهما
بلزم ان لا يكون ثمة فرق بين الخبر الموجب والخبر المنفي ولا بين الامر والنهي فان معنى ما رايت
زيدا او عمرا اما رايت احدهما ورايت الاخر وهذا بعينه معنى رايت زيدا او عمرا وكذا معنى
لا تضرب زيدا او عمرا لا تضرب احدهما واضرب الاخر وهو بعينه معنى اضرب زيدا او عمرا
واختصت اما بمثلها قبلها يعني لزم ان يكون قبل المعطوف عليه بأما اما اخرى عند غير الفراء
اذا لم يكن في الكلام عوض من تكريرها وهو ان الشرطية الدغم نونها في لام لا النافية المصدرة
بالواو ونحو جاءني اما زيد واما عمرو وجاءني اما زيد او عمرو وذلك لان اما انما وضعت ليكون مبنى اول
كلامها على الشك بخلاف او فانه يجوز ان يكون مبنى اول كلامها على اليقين اما اذا عوض عن اما
ما ذكرنا فنحو جاءني غير مكررة نحو قوله فاما ان تكون اخي بصدق فاعوض منك اخي من سمين والا فاطرحني
فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك واتقيني واما الفراء فانه زعم ان اما في جاءني اما زيد او عمرو
مكررة مع عدم العوض وانشد ثعلب ارفد فقد تعادم عهدها اما باموات لم اخبالها ابراد
باموات وغير الفراء يقدر اما اخرى قبلها حملا على الكثير الشائع اي اما بدارد اما باموات
واعلم ان قوله واختصت اما بمثلها لا يدل على لزوم سبقها باما اخرى لان خاصة الشيء لا يجب
ان يكون لازمة له وان اراد به مجرد الاختصاص دون اللزوم فلا يتم ان هذا خاصة لاما
لجواز ان يذكر اما قبل او ايضا كما ذكرنا قال في ان يقول ملزوم مثلها قبلها كما قال لزوم الواو
معها اي واختصت اما بلزوم الواو معها وقد استغنى عن الواو في ضرورة الشعر كقوله
لا يفسد والا لكم ايما لنا ايما لكم اراد اما لنا واما لكم ففتح الهمزة وابدل الميم باء وحذف
الواو وقد بعد بين الحكمين من لزوم سبقها باما اخرى ولزوم الواو معها اختلف فيها فقال ابو علي

اما يلزم في او ان يتقدم قبلها
اما ولكن يجوز ذلك فيقال
جاءني زيد او عمرو اما

وعبد الله

وعبد الغاهر انها ليست للعطف اما الاولى فلانها مذكورة قبل معمول الفعل نحو ضربت
اما زيدا او اما عمرا ومعمول الفعل لا يعطف على الفعل لان العطف انما يكون فيما يتصور من معمول
الفعل نحو ضرب زيد او عمرا ولا يجوز ان يقال ضربت او زيدا لان الفعل لا يقتضيه من غير واسطة
واحتاج الى توسط حرف العطف واما الثانية فلدخول الواو العاطفة عليها واما دخول
عاطف على عاطف اخر فجوابه بان اما المتقدمة ليست عاطفة بالاتفاق واما العاطفة هي الثانية
بشهادة صحة قيام او مقامها ودلالة الواو جزء من الثانية وفي الجواب بشطريه نظر اما في
الشطر الاول فلانه لا شهادة في صحة قيام او مقامها على انها للعطف لصحة قيام ان المصدرية
مقام ما المصدرية مع ان حكم الاولى غير حكم الثانية واما في الشطر الثاني فلان الواو لو جعلت
جزءا من الثانية لما كانت اما بمفردها من حروف العطف والحق ان تقول الواو وحدها هي
العاطفة وانما ذكر اما بجدوها لافادة احد الشيئين وام المتصلة لاحد الامرين الداخل
على الامر الاخر من الامرين هي التي الاستفهام سواء كان معنى الاستفهام باقيا فيها ام صارت
بمعنى التسوية نحو قوله سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وقد تجيء هذه
الاستفهام قبلها وربما حذفت هي الاستفهام قبل ام وتوبيخ لظهور معناها كقوله
فما صبحت فيهم اغنا لا كمخر اتوزة قالوا من ربيعة ام مضر وهي مختصة بعطف الاسم
نظرا لانه يدخل على الاسم والفعل المحذوف قال شارح الجزولية فلذلك يكون قبلها وبعدها جملتان فعليتان
والفاعل فيهما واحد نحو اقام زيد ام قعد وقال ابن مالك قد يكون الفعلان متباينين كقوله
لا ابالي انت بالحزن تبس ام جفاني بظعن غيب لئيم وقال الشيخ الرضي يجوز المخالفة
بين ما وفي الحمزة دام نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار واثبت زيد ام عمرا
جوازا حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن ولا يجاب ام الا بأحد التعيين لان السؤال
بام في قولنا ازيد عندك ام عمرو عن التعيين فوجب ان يكون الجواب بما يطابق السؤال
وانما كان كذلك لان ام مع الهمزة بمعنى اي تردد يستفهم بأي عن التعيين فيكون المعطوف مع المعطوف
عليه

بأم بتقدير استفهام واحد ولهذا سميت متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كأي فهي متصلة
بما قبلها غير منفصلة عنه وعلى هذا فاذا ولي المتصلة مفرد فالاولى ان يلي الهمزة مفرد آخر
مثل ذلك المفرد ليكون أم مع الهمزة بمنابة وبل أي والمفرد ان بعدها بمنابة وبل المضاف اليه فمعنى
أزيد عندك ام عمرو أيهما عندك ومعنى أفي السوق زيد أم في الدار أي الموضعين هو بخلاف أو
ولما فانها بمنزلة ان الشرطية فقول السائل لزيد عندك او عمرو كان بمنزلة أحدهما عندك
فكان الواجب في الجواب ان يقول لا ان لم يكن كل واحد منهما عندك او نعم ان كان احدهما عندك
لانه انما يسأل عن كون احدهما فقط وان غلط في الجواب بالتعيين كان ذلك زيادة على الجواب السؤال
لانه يلزم من تعيين احدهما ثبوت واحد منهما فكان الجواب حاصلا مع زيادة وأم المنقطعة
كبل والهمزة اي يكون بمعنى بل مع محض الاستفهام لا شتمالها على معنييهما سواء كان بل المضمنة
أم أيا ما تدل على ان الاول وقع غلطا كما في نحو انها لابل ام شاء او تدل على الانتقال من كلام
الى آخر لا لتدارك الغلط كما في قولهم انها لابل ام شاء وسواء كانت الهمزة للاستفهام كما
كالمثال الاول او للانكار كالمثال الثاني وقد يجيء ام المنقطعة بمعنى بل وحدها اذا جاءت
بعدها اداة الاستفهام كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور ولا يليها الا الجملة بخلاف
المتصلة فانها كما يليها الجملة يليها المفرد فيكون ما بعدها وما قبلها على الحالين نحو أزيد
عندك ام عمرو كأنك أزيد عندك ظانا انه عندك ثم صرت تظن ان الذي عندك عمرو فاضربت
من الاستفهام الاول وشرعت في استفهام مستأنف فما بعدها منقطع عما قبلها ولهذا
سميت منقطعة غير مختصة بالاستفهام بخلاف ام المتصلة فانها مختصة بالاستفهام
بالهمزة كما عرفت والمنقطعة تجيء بعد الخبر ايضا نحو انها لابل ام ان الاشخاص التي
أراها لأبل وهي جملة خبرية فلما قربت وعلمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار
ثم شككت في انها شاء ام شيء آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاء والتقدير بل أهي شاء
وهذا مذهب النحاة وقال ابن مالك ان المنقطعة تجيء لعطف المفرد على المفرد لمجرد الاضراب

بعضهم

قلت

كما في هذا المثال وأم المنقطعة أعم منها اي من المتصلة فيهما اي في الاستفهام والخبر وقد يجيء
ام المنقطعة لمجرد الانكار من غير دون معنى بل كما لهمزة اي كما ان الهمزة للانكار كقوله تعالى
ام يقولون شاعر ام يقولون تقوله والانتقال ما وجب للاول من الاحكام عند الثاني فلا يجيء
الا بعد الايجاب فلا يقال ما جاءني زيد لا عمرو ويجيء اظهار العامل فلا قام زيد لا قام عمرو
ليلا يلتبس بالدعاء ويختص لا العاطفة بالاسم فلا يقال قام زيد لا قعد وانما يقال قام زيد
لا قعد لمضارعة المضارع الاسم فكأنك قلت انا قائم لا قاعد وبلا في عطف المفرد على المفرد
للاضراب عن الاول هو جعلها كان الاول اوجبا او منفيا ومعنى الاضراب جعل حكم المعطوف عليه
كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف فان حكمه يحتمل ان يكون صحيحا وان لا يكون وقال
ابن مالك ان بل بعد النفي والنهي كلكن بعدهما والمفهوم من ظاهر كلامه ان عدم مجيء زيد
في قولك ما جاءني زيد بل عمرو ومجيئه بعد مجيء بل ايضا كما ان عدمه في قولك ما جاءني زيد لكن عمرو
كذلك بالاتفاق هذا حكم بل بالنظر الى ما قبلها واما حكم ما بعدها بالنظر لما قبلها فاشار اليه
بقوله فالاول وقع بل بعد الايجاب كالخبر المثبت والامر تعين الغلط في المحطوط عليه نحو
جاءني زيد بل عمرو فانك قاصد الاخبار عن مجيء زيد ثم ظهر لك انك غلطت في ذلك فاضربت
عنه الى عمرو والمعنى بل جاءني عمرو وان وقع بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو احتمل الغلط في المحطوط عليه
عند المبرد فانه قال ان بل بعد النفي يفيد النفي دون الغلط في الاسم المحطوط عليه فقط فيبقى
الفعل المنفي مسندا الى المحطوط ويكون المعنى ما جاءني زيد بل ما جاءني عمرو ويحتمل الاضراب عن
الفعل وحده دون الفعل وحرف النفي ولا يكون غلطا كما هو عند الجمهور فانهم قالوا ان بل
بعد النفي يفيد الاثبات فكان معنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وعند قوله تعالى ولا تحسبن
الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل احياء ولا فائدة للاثبات بعد النفي لا يجوز فيما بعد بل
من نحو ما زيد قائما بل قاعدا الرفع وقد جاء بل في عطف الجملة على الجملة لترك الكلام الاول
والاخذ فيما هو اهم من الاول مع ثبوت معنى الاول كقولك متع بل اتدارك علمهم في الاخرة بل هم
في شك منها بل هم منها عمون

تابعه

وقد يجيء ايضا لقد ادرك الغلط سواء اشتركت الجملتان في جزء او لا كخوضربت زيدا بل اكرمته
وكخوخرج زيد بل دخل خالد ولكن بالتخفيف وهو للاستدراك على ما عرفت في عطف المفردات
نحيضة لانها للاثبات للثاني بعد النفي عن الاول ولا للنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول
وانما كانت كذلك لانه يجب ان يكون ما قبلها مخالفا لما بعدها في النفي والاثبات من حيث
المعنى واذا اعطوها المفرد على المفرد لا يكون في المفرد المعطوف معنى النفي لان عمرو والنفي
انما قد خل على الحكم واذا لم يكن في معنى المعطوف النفي وجب ان يكون المعطوف عليه منفيا
ليحصل التغاير بينهما ولكن في عطف الجمل نظير ما في وقوعها بعد الاثبات والنفي كوقوع
النفي بل بعدهما كخوجاني زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاني زيد لكن عمرو جاء ولا يتم لكن في الما
في الاستفهام فلا يقال اقام زيد لكن عمرو قاعد لانها للاضراب عن حكم موجب او منفي
ثبت لغير المعطوف بها والحكم بثبوت الشيء او نفيه في الاستفهام حكم فيها التعريف
لام وميم ساكنتان وقد عرفت بيانهما ووجه سكونهما في صدر الكتاب وخرج بهذا القيد
الالف المتحركة وميم الفعم كرما الله فانه دخل على الاسم للتخصيص بوجه ما من الوجوه
الثلثة التي ذكرها بعد بعد ان كان الاسم مبهما من الجنس فاللام لتعريف المعهود اي
الذي عهد اي ذكر عند المخاطب مدلول الاسم الداخلة عليه وهو اي المعهود ما كان
مميزا بين مخاطبك اما بجري ذكر تحقيقا قبل ذلك وتخصيصه بخبر وقصة كما في قوله
كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او تقدير اكخوكرمني رجل فاكرم الرجل مجزي
به فانه وان لم يتقدم ذكر رجل تحقيقا الا انه مذكور تقديرا بدليل اكرمني واما بعلم المخاطب
من غير جري ذكر لشهرته نحو فولك خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد مشهور
او اللام للجنس اي لتعريف استغراق الجنس وهو اي الجنس ما كان منكورا بحسب
ما يحتمل حقيقته قوله بان يراد يتعلق بقوله للجنس باعتبار المضاف المقدر اي اتمامه
مكون لتعريف الجنس بان يراد بها اي بالحقيقة كلية ذلك المعنى لا خصوصيته فيلزم

استغراق

منهم عموم ذلك الجنس لاشتمال كل فرد من افراد المعنى عليها كقوله ع ان الانسان لفي
خسر وكقولهم صلوا الماء طاهرا اي كل الماء والعموم حدث اي كل العموم ومن ثم اي من اجل
انه يكون لعموم جميع الجنس اجاز الدينار الجيد والدرهم الرديء فوصف المفرد المعرف
باللام لتعريف الجنس بالجمع على ما مر في الاختلف قولهم اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم
البيض فلو لم يكن المراد من الدينار العموم لما جاز وصفه بالجمع لعدم المطابقة او اللام
للماهية اي لتعريف الماهية بان يراد بها الواحد باعتبار عدميته في الذهن لعلى اللئيم
يسبني من قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني فانه لم يقصد شخصا
معهودا فجرى مجرى المنكر لما كان مثل النكرة باعتبار الوجود ولجريه مجرى النكرة اجرى
على وصفه بالنكرة ان لم يجز وصف المعرفة بالنكرة قبل ان قوله يسبني صفة اللئيم لا حال
عنه وتطبيع قوله ثم كخذ الجام بحذ اسغارا او كغرلكرد وخلت في السوق في بلدكذا وان لم يكن
بينك وبين مخاطبك سبق معهود وتخصيص هذا المقام وبيان الحصر ان يقول كل اسم دخله
اللام فان لم يكن معه قرينة دالة على انه بعض مجهول او معين من كل فاللام فيه لاستغراق
الجنس سواء كان مع ذلك الاسم علامة الوحدة والتثنية او لا لان الالفاظ موضوعة
بازاء المعاني الخارجية لا الذهنية ولما المراد هنا بعض الافراد لعدم علامته
وهو التنوين لانه في الاسم المتمكن غير العلم يدل على التمكن والتنكير بمعنى كونه بعضا
مجهولا من جملة فوجب كونه لجميع الافراد اذ لا واسطة بين جميع الافراد وبعضها في الخارج
وان كان معه قرينة دالة على ان المراد ليس هو الاستغراق فان كان هناك قرينة تعهد
فاللام للعهد وان لم يكن قرينة فلا فرق بين المعرفة والنكرة بمعنى ان كان في ذلك الاسم علامة
الوحدة او التثنية نحو ما اعطيتك الا الدرهم والدرهمين فانه بمنزلة ما اعطيتك الا درهما
ودرهمين وان لم يكن فيه علامتهما كخواشتريت التمر ورايت الرجال فالفرق بينهما ذكر اللام
والمجرد عنها هو ان المجرد يدل على ان الاسم بعض من جملة لان التنوين فيه يدل على التنكير

وذو اللام يدل على ان المراد منه الماهية المجردة عن البعضية والبعضية انما يستفاد
من القرينة كالاشارة او الرؤية فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة معنى واحد وما
وبالنظر الى مفهومه مختلفان لان المجرد يدل على انه بعض من جملة وذو اللام يدل
على الماهية المجردة عن البعضية ولاجل هذا يجوز وصف المعرف باللام من هذا النوع
بالمنكر فقد يكون اللام قايما مقام الضمير عند الكوفية وبعض البصرية نحو مررت برجل
حسن الوجه بالتنوين والرفع وزايدة غير لازمة كما في الاعلام التي في الاصل مصادر او
صفات كالمنصور والعلاء او لازمة كالاسماء التي صارت هي اعلاما كالنجم وقد يكون
عوضا عن حرف اصلي كالمنطلق على راي حروف الشرط ان ولو اما ولما
صدر الكلام لانها مغيرة لمعاني الجمل ومختصة فيها معنى الشرط وكل ما يغير معنى الكلام
وكان حرفا فرتبته الصدر ليعلم من اول الامر ان الكلام من اي نوع من انواعه فان
للسببية وقد عرفت معناها في بحث الفعل المضارع في الاستقبال لانها موضوعة
للشرط الذي يكون للمحال كقولك ان تكرمني اكرمك او للممتنع كقولك ان تضربني اضربك لا يتحقق معنى الجزم
والمنع الا في الاستقبال وان دخلت ان الجزم اي ما كان بمعنى الماضي سواء كان بلفظ الماضي
كقولك ان ضربت ضربت او بلفظ المضارع كقولك ان تضربني اضربك سواء كان الفعل شرطا او جزاء
وكقولك ان اكرمتني فقد اكرمتك امس هذا اعتراض فان قوله فقد اكرمتك امس باق على
المضي بدليل نونية قوله امس لان وقوع امس بعدا يقتضي ان لا يتغير الى معنى الاستقبال
مع انه جزاء للشرط واجاب عنه بقوله محمول على ان ثبت اكرامك في الاستقبال يكشف ذلك
في الاستقبال ايضا سببا للاخبار بذلك اكرمتك امس فيكون قوله فقد اكرمتك امس
في التقدير بمعنى ما هو مستقبل وانما يكون محمولا على هذا الاستحالة حصول المسبب وهو قوله
فقد اكرمتك امس قبل السبب وهو قوله ان اكرمتني ولو لم يحمل لكان لزوم ذلك لان قوله ان اكرمتني على هذا هو
وهو السبب مستقبل لعدم افتراقه بما يفيد الاستقبال وقوله فقد اكرمتك امس ماض سابق

على مضمون ان اكرمتني وهذا نظير ظهر على المتامل مما بينا من تحقيق السببية في الفعل
المضارع حتى لانتفاء الشرط بانتفاء المشروط اي انها موضوعة ليكون جزاؤها معدوما
المضمون مع القطع فيمتنع مضمون شرطها لان مضمون جزائها لازم لمضمون شرطها
وانتفاء اللازم يمنتفي الملزوم في الماضي وان كان الفعل مضارعا كقولك لو يطيعكم في كثير
من الامر لعنتم فلو للماضي لفظا او معنى ولذا يجزم ان كان للشرط لان الماضي لا يستحق
الاعراب بخلاف لم فانه لازم وان كان للماضي معنى الا ان المضارع ملتزم بعده في الاستعمال فيجزم
وقوله على سبيل التقدير اشارة الى ان استعمال لو في الماضي يوجب ان يكون امر ها في الشر
على سبيل تقدير وجود الشرط والمشروط المقدر وجوده في الماضي يكون ممتنع الوجود
فيه فلذا لم يكن لانتفاء الشرط بانتفاء المشروط كما كان فيها الا انه لفسدنا
اي لو قدرنا التعدد في الالهة لزم المحال على ذلك التقدير وانما كان لانتفاء الشرط بانتفاء
المشروط الذي هو الجزاء لانه يلزم انتفاء تعدد الالهة بانتفاء الفساد لان الاية
انما سيقت للدلالة على انتفاء التعدد في الالهة بامتناع الفساد بل عكسه اي لا يلزم
انتفاء الفساد بانتفاء التعدد لعدم وجود الفساد باخراجها اي باخراج
الله تعالى السموات والارض من النظام الموجود فيهما لجواز ان يفعل الله تعالى ذلك فثبت ان لو
لانتفاء الاول لانتفاء الثاني ويكون عبارته اولى من عبارة غيره من النحاة انها لامتناع الثاني
لامتناع الاول لما ذكرنا ولان الاول هو الملزوم والثاني هو اللازم ولا يلزم من انتفاء الملزوم
انتفاء اللازم وانما يلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم
يكون اعم من الملزوم ومن انتفاء العام يلزم انتفاء الخاص من غير عكس هذا
شرح كلام المصنف والاعتراض على النحاة وفيه نظر لان ما قال النحاة من ان لو
لامتناع الثاني لامتناع الاول مذهب صحيح لان مرادهم ان جواب لو ممتنع لامتناع
الشرط غير ثابت لثبوت غيره بناء على مفهوم الشرط في عرف اللغة لا في حكم العقل حتى
يلزم الاعتراض المذكور عليهم

فاذا قلت إن قام زيد قام عمرو فهو دال في عرفهم على أنه اذا لم يقم زيد لم يقم عمرو لان
الاصل فيما علق على شيء ان لا يكون معلقا على غيره ولذا فهم عدم جواز القصر في النسر
عند عدم الخوف من قوله ﴿ ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلوة ان خفتم ﴾
هذا اذا قلت لو جيئني الرمنكر فقد دلت لو على أن المجيء مستلزم للاكرام وعلى انه
ممتنع فيفهم منه ان الاكرام ايضا ممتنع وقال سيبويه إن لو لما كان سيقع لوقوع غيره
ومعناه أن لو يقتضي فعلا ما فيما كان يتوقع لتوقعه لشيوع غيره والمتوقع غيره واقع
فكأنه قال لو يقتضي فعلا امتنع لامتناع ما شاع لشيوعه فكان للو عند سيبويه منطوق ومفهوم
فاذا قلت لو اكلت لشبعت فعندك أن الشبع كان يقع فيما مضى لو وقع الاكل فيه وغير سيبويه يجعل
العكس المفهوم وقال في معناه امتنع الشبع لامتناع الاكل وقد جاء المشروط للشروط الذي
دخلته لو غير مستغنى لازم الوجود على تقدير اي على تقدير تحقق الشرط وتقدير عدم
عدم تخلفه وعلامة ذلك ان يجعل الشرط ما يكون نقيضه بالشرطية او يلزم استحالة
المشروط على تقدير لانك جعلته في الظاهر لازما للشرط الذي نقيضه بالاستلزام او يلزم
ذلك المشروط لازما للشرط بالادعاء ولازما لنقيضه ايضا لانه باستلزامه او يلزم
استحالة وجوده في جميع الازمنة لان الواقع لا يخرج عن احد النقيضين كقوله صلعم نعم العبد صهيب
لو لم يخف الله لم يعصه اي لو فقد عدم الخوف من الله فهو على هذا التقدير لم يعص الله فكيف
يعصي عند الخوف ومنه قولهم نعم ولو اسمعهم لتولوا فانه لو لم يجعل على هذا لزم تناقض آخر
كلام الملك الحلام اولانه وقد ذكر لان قوله نعم لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم يدل على انه لا خير فيهم
وما اسمعهم وقوله نعم ولو اسمعهم لتولوا يدل على انه نعم ما اسمعهم وانهم ما تولوا او عدم التولي
خير فاول الكلام يقتضي نفي الخير واخره يقتضي ثبوت الخير فيجب الحمل على المعنى النافع للو
ويكون معنى الاية لو فقد الاسماع من الله فهم على هذا التقدير يتولوا وما انتفعوا بالاسماع
فكيف لهم يتولوا عند عدم الاسماع وقد يحذف المشروط كقوله نعم ولو ان قرانا سيرت به الجبال

التقدير

التقدير لكان بعد القرآن وكقولهم لو رأيت علي التقدير لو رأيت مني ليث وكيف
في البسالة والسخاوة والعلم والزهد وغير ذلك من المناقب وفي مثل هذا الحذف نوع
مبالغة على ان محاسنه بلغت مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهه وقد يجيء لو للتمني نحو
لو تأتيني فتحدثني بمعنى ليتك تأتيني ولهذا يجوز النصب في فتحدثني كقوله ثم ودوا لو تدهن
فيدهنون وفي بعض المصاحف فيدهنوا هكذا قال الزمخشري ايضا وعند الفراء وابي علي
لو مصدرية وقال ابن مالك لو مصدرية اذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني كقوله ثم
يود احدهم لو يعمر الف سنة وقد يكون غير مسبوقة بتمن كقوله ما كان ضرر لو منتهم
وربما فتح الفتح وهو المغبط المحتقر وقد يحذف مفعول التمني لدلالة الكلام عليه فاشبهت ليت
في الاشعار بمعنى التمني دون لفظه فكان لها جواب كجواب ليت وقال ولكن ان تقول ليس هذا
من باب الجواب بالفاء بل من باب العطف على المصدر لان لو والفعل تأويل المصدر والمصدر
قد يعطف عليه الفعل فينصب باضمار ان ثم قال واما الزمخشري فانه قال وقد يجيء لو
في معنى التمني كقولك لو تأتيني فتحدثني فان اراد بهذا الكلام ما اوردته فهو صحيح وان اراد
ان لو حرف موضوع للتمني كليت فغير صحيح فان ذلك يستلزم منع الجمع بينها وبين خبر التمني
كما لا يجمع بينه وبين ليت وذلك انه حروف المعاني مقصود بها النيابة عن افعال على سبيل الانشاء
فالجمع بينها وبين تلك الافعال ممتنع لامتناع الجمع بين نائب ومنوب وعلى هذا فيحمل على المعنى فقال
ابن مالك على الزمخشري واما التفصيل كلام مجمل كذا قاله فعالم واما محمود فيجاهر الا
انهم لم يلتزموا ذكر المتعدد ولا يمتنع ذلك ان يكون للتفصيل لما في نفس المتكلم فيذكر قسما
ويترك الباقي كقوله ﴿ واما الذين في قلوبهم زيغ ﴾ ولم يذكر بعده اما اخرى للتفصيل اخرا الا انه
يفهم منه والصحيح انه لا يلزم ذكر المتعدد لا لفظا ولا تقديرا والصحة ان يقال اما انا فقد
فعلت كذا وسكت ولو رد سماع او ايراد الكتب كقولهم اما بعد فاني احمد الله واستدل على كونها
للشرط بلزوم الفاء في جوابه وباستلزام ما بعدها حكما من الاحكام والتعويض يتعلق بقوله

بعد التزم جزءٌ كائن بينهما اى بين أما وبين فائها عن فعلها الداخلة هي عليه حالة كون ذلك الجزء
مما حيز الجواب لا ما على الاصح وهو مذهب سيبويه وانما عوض هذا الجزء من الفعل للتنبيه
على ان الجزء المتقدم على الفاء هو المحصور بالمنصب التزم حذف الفعل اى فعل اما لدلالة
اداة الشرط عليه مع قيام ذلك الجزء مقامه فاصل اما زيد فمنطلق اما يكن من شيء فزيد
منطلق بمعنى ان يقع شيء في الدنيا يقع انطلاق زيد وحذف الجزم بوقوعه لانه ما دامت الدنيا
باقية لا بد من وقوع شيء فيها فحذف يكن من شيء لغرض لفظي وهو كثرة استعمالها مع انها
موضوعة للتنصيص المتضمن وهو مقتض لتكرر معنى المقتضي للاستغناء المقتضي للحذف
ولغرض معنوي وهو لزوم الانطلاق لزيد فحذف الملزوم الذي هو الشرط واقيم ملزوم
الانطلاق وهو زيد مقامه فبقي الفاء داخلة على ما هو لازم لما قبلها فبقي حاصل من حذف فعلها
واقامة جزء الجزاء وهو زيد في المثال مقامه اربعة اشياء تخصيص الكلام وتسليم ما هو الملزوم
حقيقة في قصد المتكلم وهو زيد مقام الملزوم بالادعاء وهو الشرط واشتغال جزء واجب الحذف
بمنع مقامه وعدم ملاءمة حرف الشرط وهو اما مع جزء الجزاء وهو الفاء ولاجل ذلك جاز وقوع
الفاء في غير موقعها وجاز تقديم ما لا يصح تقديمه في غير هذا الموضع فلما جاز سيبويه اما عبدا
فانك ضارب فقدم منصوب ضارب مع انه في حيز ان لا يجوز تقديمه عليه
وذلك لانه اذا جاز التقديم للغرض على ما ذكرنا من الاشتهاء الارتباط مع وجود الفاء المانع
لتقديم ما يقع بعده عليه فلان يجوز التقديم مع ما ليس كذلك وقوله فبقي على الاصح اشارة
الى ما ذكرنا من مذهب سيبويه فيكون ما بعد اما على مذهبه ابدا اما مبتدأ او معمولا
لما في حيزها بعد الفاء سواء كان الفاء داخلة على ما لا يجزم بعده فيما قبله كما ان اولا وقيل
جواب الجزء المذكور بين اما والفاء معمول الفعل المحذوف وقبل الفاء ولا يكون جزء ما في حيز
الجواب مطلقا اى سواء دخلت الفاء ما لا يجزم بعده فيما قبله او لم يدخله لان ما بعد الفاء
لا يجزم فيما قبله فنحو اما زيد فمنطلق تقديره مهما يحصل فزيد فهو منطلق ونحو اما يوم الجمعة

فزيد منطلق تقديره مهما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل ان دخلت الفاء ما لا يجزم بعده
فيما قبله كان نحو اما يوم الجمعة فان زيدا ضارب فمن الثاني اى يكون ذلك الجزء معمول الفعل
المحذوف ولا يكون جزءا مما في حيز الجواب لان ما بعد ان لا يعمل فيما قبلها والا دخلت الفاء ما لا يجزم
ما بعده فيما قبله فمن الاول اى يكون ذلك جزءا مما في حيز الجواب ولا يكون معمولا للمحذوف
بل يكون اما مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق وخبرا نحو اما قائم فزيد او معمولا لما في حيز الجواب اذ
لا مانع من عملها فيما قبله نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق لان الفاء لما زحلقت عن موضعها
لا تمنع عن تقديم ما بعدها الضعفها بخلاف ان فانها في مركزها فتقوى على المنع واعلم انه يجوز
ان لا يكون ذلك الجزء معمولا للمحذوف ولا جزءا مما في حيز الجواب فانه يجوز عند سيبويه والمازني
والزجاج ان ينعقد المجاز والمجرور والظرف بأنفسها من غير تقدير فعل الشرط نحو اما يوم الجمعة
فانك ضارب ووجوب النصب في مثله واما السابق فلا يجوز ووجوب الرفع في اما زيد فقائم ينطلق
الفعل الثاني وهو ان الجزاء الواقع بين اما والفاء معمول للمحذوف مطلقا لانه كما يجوز ان يقال
ان المقدر فيه مهما تذكر السابق فلانه حينئذ يكون السابق منصوبا يجوز ان يكون المقدر
مهما حصل السابق فلانه ليكون مرفوعا كما يجوز ان يكون تقديره اما زيد فقائم مهما حصل
فعل زيد فهو قائم حتى يكون زيد مرفوعا علما ان المقدر مهما تذكر زيدا فهو قائم ليكون منصوبا
على انه قد علم انه اذا قيل اما السابق فلانه ظهر في الغرض ذكر السابق منصوبا به لقوله فلانه
وكذلك اذا قلت اما زيد فقائم الغرض الاخبار عن زيد بالقيام فلا يحتاج الكلام الى حذف لامن
جهة المعنى ولا من جهة اللفظ لما ذكرنا من ان الغرض لتقدم هذا الجزء فوق فلا يعتبر وما في
التقدير وجوب كون الفاء في جواب اما للجزاء لتضمنها معنى الشرط يبطل القول الفارق
بين ما دخلت الفاء ما لا يجزم ما بعده فيما قبله وبين ما لا يدخله الفاء لان الفاء الجوابية تمنع
من تقديم ما في حيزها عليها كما ان فيما يجوز التقديم مع الفاء لتحصيل الغرض المذكور في التقدير
يجوز مع ان وفيه نظر لوجود الفرق بين الفاء وبين ان لما ذكرنا من ان الفاء

بخلاف إنّ فانها لكونها موكدها الاصلي تمنع من تقديم ما فيّ حيّز معمولها عليها حروف التخفيض

الا وهلا مشددتين ولولا ولولما اصدر الكلام لما مرّ ذكرنا في حروف الشرط ويلزم الفعل

لفظا نحو لولا ارسلت او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته لان التخضيض والتوبيخ اللذين معناهما

لا يكونان الا بالفعل المستقبل للحث على الفعل او الطلب له فهي عند دخولها على المستقبل بمنزلة

الامر كقوله تع لولا ما تاتينا بالملائكة والماضي للوم على الترك اي توكي الفعل التوبيخ لكونه مطلوبا

قال سيبويه تقول لولا اخبرا من ذكره وهلا اخبرا من ذكرا اي هلا فعلت خيرا من ذكرك قال فيجوز

رفعه على معنى هلا كان منك خير من ذكرك حروف التاكيد قد وسميتها به اي بحرف التاكيد لانها اي

لان قد جواب لما فيه معنى التاكيد نحو هل فعلت ولما ينفعل وفيهما معنى التاكيد وجواب المؤكد يكون

موكدا ولانها لا ينفكان ابدا عن معنى التخضيض لكن يضاف الى معنى التخضيض بحسب المواضع معنى اخر

فكانت للتاكيد وهو افادتها التحقيق للتقريب اي لتقريب الماضي من الحال والتوقع في الماضي

قيل لا يتوقع الا المنتظر فالماضي قد وقع فلا ينتظر قلنا اراد بالتوقع انه كان يتوقع ثم صار ماضيا نحو

قد قامت الصلوة لقوم كانوا اخلف الامام ينتظرون قول المؤذن قد قامت الصلوة فعلى هذا

قد للانتظار الاخبار بخبر يعتقد المتكلم انه يتوقع منه المخاطب للتقليل مع افادتها التخضيض

في المستقبل نحو ان الكذوب قد يصدق اي بالحقيقة ويصدر منه الصدق ان كان قليلا

وللتخضيض في الحال كقولهم قد يجود البخيل ويجبن الشجاع وقد يجمع الله المحبوبين منكم ويجوز حذف الفعل

بعد هما لدلالة ما قبلها عليه كقوله اقد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي وكان

وكان قد زالت فحذف زالت لدلالة لم تزل عليه وانما حذف فيما سبق وما هو اي قد جوابا لما

وهي لما فانه يجوز حذف الفعل المنفي بلما في الاختيار ان دل عليه دليل استغنى بها عن الفعل نحو

سافرت المدينة ولما اي ولما ادخلها ويجوز الفصل بينها اي بين قد المقربة فعلها بالقسم كقوله قد

والله احسنت وقد لعمري بئس ما هو اذ لان القسم ليس باجنبي لانه لتاكيد الفعل

المتصل به فلا يجوز الفصل بغير القسم لان الحرف المختصر اذا دخل عليه اذا لم يكن عاملا فانه ينزل منزلة الجزء

ولا يجوز

حروف التخضيض

قد ما هو اي

ولا يجوز الفصل بين جزء الشيء وجزئه الاخير حروف الردع كلا وسيجيء ذكر لانه

لزجر المتكلم وردعه اي منعه لغول غيره كما اذا قيل لك فلان يبغضك فتقول كلا ردعا له

وتنبيها على الخطاء وكان الفعل الذي وقع من تمامه محذوفا لان الحرف لا يستقل اي كلا لا تفعل

او ليس الامر كذلك فال الله تع كلا ان الانسان ليطغى اي ليس كما يظن بل اعطاء المال ليس للاكرام

وتضييقه ليس للاهانة وقد جاء بمعنى حقا والمقصود منها تحقيق الجملة كان كقوله كلا ان

الانسان ليطغى بمعنى حقا وعلى هذا اي على تقدير كونها بمعنى حقا لو قيل بانها سميت بهما بعد

عن الصواب وح يكون معنى لموافقته للحرف في لفظه واصل معناه فان الردع عن الشيء مستلزم

لاعتقاد حقية نقيضه كما ان اعتقاد حقية الشيء مستلزم للردع عن نقيضه فيكون بين الردع

والحق ملازمة كعلى الاسمية الا ان النحاة حكموا فيها بالحرفية لما فهموا من ان المقصود منها

منها تحقيق الجملة كالمقصود من ان تاء التانيث بحرف لتانيث اي للدلالة على تانيث المسند اليه

في المنفي سواء كان المشتق فعلا او اسما من الاسماء المشتقة واحترز به عن العامل الجامد

كالمصدر فانه لا يلحق التاء به نحو اعجبني ضرب هذا العامل احترازا عن غير العامل نحو ضرب اصلا

هند والعامل المسند احم من ان يكون اسناده الى المسند اليه بطريق التمام به او لا فيدخل فيه

ما يجعل مع اسم فاعله لان حكمه حكم الفاعل وانما يجوز الحاق التاء المشتق مع ان المؤنث هو الفاعل

لما بينهما من شدة الاتصال كما ذكرنا في بحث الفاعل نحو مررت بامراة قامت او قائمة فانه انما

يؤنث الفعل واسم الفاعل هنا لان فاعلهما وهو الضمير المستتر فيهما مؤنث ولذلك لم يلحق

تاء التانيث بالمشتق في نحو عند قام ابوها او قائم ابوها وان كان المسند اليه وهو هند مؤنثا

لان الفاعل وهو ابوها ليس بمؤنث ولحق التاء بالمشتق في نحو زيد قامت او قائمة امه وان كان

المسند اليه مذكرا لان الفاعل وهو امه مؤنث واما الحاق علامة التثنية والجمع في مثل

فولك قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضمير لعدم احتياجها الى هذه العلا

وهذا الحذف على ضعف فلهذا يضطر اليه ولا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هو جوز دلالة

حروف الردع

مات

على احد الوجهين الظاهر كتاء التانيث والمدخول عليه اى ولتانيث الذى دخل التاء عليه ج الجامد
نحو انسان وانسانة واسود واسودة وغلام وغلامة وهو سماعى ولتمييز الواحد من الجنس
فى الاحاد المخلوقة نحو تمر وتمرة فان التمر يقع على القليل والكثير فاذا قصد التخصيص على
الوحدة والافراد جئ فيها بالتاء وسمى هذه الاسماء اسماء الجنس وقد يجئ فى الاحاد
المصنوعة نحو عمامة وعمام وسفينة وسفين واعلم ان هذا الجنس ينقسم الى ما يذكر
ويذكر التميم بها وقد جاء الجمع بين التانيث والتذكير فى قوله تع من شجر من زقوم فمالئون
منها البطون فشاربون عليه من الحميم وموتث هذا الباب لا يكون له مذكر من لفظه ليلا
يلتبس ج بالجمع قال يونس فى قولهم واحد اذا ذكروا بطة وذكورا بالعكس اى لتمييز الجنس
من الواحد نحو كمء وكمأة وجبء وجبأة فان الكمء واحد والكمأة جنس وهو العكس فليس
بالنسبة الى الاول لتمييز الواحد من الجمع نحو تمرة وتمر فان تمرة بالتاء واحد المجرد عن
التاء ج وليس تمرة وتمر مما يفرق بين الواحد والجنس بالتاء كالموطبة والوطب والنمرة
والنمر لان تمرا مونث قطعا بخلاف نحو طلح وثمر كما عرفت ولانه لا يصغر الا على تمير ونحوه
وبالعكس اى لتمييز الجمع من الواحد كجمالة فى جمع جمال وكذا حمالة وبغالة وهم اصحاب
الجمال والبغال والحمير ولتاكيد الصفة والمبالغة نحو علامة ونسابة لجوارية فان التاء فيه
دليل على ان الواحد وهو جوربب معرب والنسب كأشاعثة وهو اسم الاشخاص المنسوبة
الى الاشعث فادخل التاء فيه ليبان النسب وقيل ان التاء فيه عوض عن ياء النسبة فى واحدها
وهو اشعثى ولذا لزمت التاء فيه فلا يقال فيه أشاعث بغير التاء الا اذا كان جمعا للواحد
اسمه اشعث كلاز التاء فى نحو جوارية فانها لما لم يكن عوضا عن شئ لا يكون لازمة فجاء جوارب
ايضا بغير التاء تشبيها بالجمع الصحيح وانما حذفت التاء عن ياء النسبة لانها اخرجتها عما
بينها من المناسبة فى الاحاد احد منها بحى للوحدة نحو ثمرة وذريحة وللمبالغة نحو
علامة واحمرى ولا لمجرد كخمسة وكرسى ولتاكيد معنى الجمع وتحقيقه تانيثه مع الفاظها نحو

ارضة او عدم الفاظها كما فى عجوزة وفشاعة فى جمع فشع اولتاكيد معنى التانيث كنعجة
وناقة فان لفظ الموتث هنا غير لفظ المذكر فكان يغنى ذكر عن تاء التانيث لحصول الفرق
بينهما الا انه زيد التاء لتاكيد معنى التانيث المستفاد من لفظها وللعوض عن محذوف
لازم الحذف سواء كان المحذوف فاء كخولد او عينا نحو اقامة او لاما كخوثبة او غير محذوف
معاقب اى يجوز رده نحو هما حجة فى جمع حجاج وهو السبد والاصل فيه هما جيج فى الصحاح
التاء عوض عن الياء المحذوفة ولابد منها او من التاء ولا يجتمعان او عن ياء المتكلم كما فى يا ابت
ويا امت وقع امتناع التانيث متحركا فى الاسم لما ذكرنا فى بحث الماضى والفعل المضارع لان التاء
فيه انما يكون فى اول او احد اذ لكر فالواحمة ذكورة بطة ذكور بالعكس اى لتمييز الجنس
من الواحد نحو كمء وكمأة وجبء وجبأة فان الكمء واحد والكمأة جنس وهو العكس فليس
بالنسبة الى الاول لتمييز الواحد من الجمع نحو تمرة وتمر فان تمرة بالتاء واحد المجرد عن
التاء ج وليس تمرة وتمر مما يفرق بين الواحد والجنس بالتاء كالموطبة والوطب والنمرة
والنمر لان تمرا مونث قطعا بخلاف نحو طلح وثمر كما عرفت ولانه لا يصغر الا على تمير ونحوه
وبالعكس اى لتمييز الجمع من الواحد كجمالة فى جمع جمال وكذا حمالة وبغالة وهم اصحاب
الجمال والبغال والحمير ولتاكيد الصفة والمبالغة نحو علامة ونسابة لجوارية فان التاء فيه
دليل على ان الواحد وهو جوربب معرب والنسب كأشاعثة وهو اسم الاشخاص المنسوبة
الى الاشعث فادخل التاء فيه ليبان النسب وقيل ان التاء فيه عوض عن ياء النسبة فى واحدها
وهو اشعثى ولذا لزمت التاء فيه فلا يقال فيه أشاعث بغير التاء الا اذا كان جمعا للواحد
اسمه اشعث كلاز التاء فى نحو جوارية فانها لما لم يكن عوضا عن شئ لا يكون لازمة فجاء جوارب
ايضا بغير التاء تشبيها بالجمع الصحيح وانما حذفت التاء عن ياء النسبة لانها اخرجتها عما
بينها من المناسبة فى الاحاد احد منها بحى للوحدة نحو ثمرة وذريحة وللمبالغة نحو
علامة واحمرى ولا لمجرد كخمسة وكرسى ولتاكيد معنى الجمع وتحقيقه تانيثه مع الفاظها نحو

من العمل كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض لان وضع
هذا النون لتاكيد ما فيه معنى الطلب لان ما يطلب ليوجد اكيد لتحصل لان الطالب
انما يطلب الحادث ما هو موجود فكان ذلك متضمنا لتاكيد وقد يلحق بالدعاء وان كان بلفظ
الماضي قال الشاعر
دام سعدك ان رحمت متيما ... لولاك لم يك للصبابة جانحا
فالحق بدأم لانه دعاء فيه معنى الطلب وانما الحق القسم وان لم يكن فيه معنى الطلب لانه في الغالب انما
يقسم المتكلم على ما هو مطلوبه وحمل بغيتها الباب عليه ولانه غير مستقبل مستمر على ما يقتضي توكيد
وهو القسم كما اشعر فعل الطلب عليه ولم تلحق زيادة نون التاكيد في النفي لانه غير مما يرد على معنى الطلب
وانما يجوز زيادتها فيه مع ما لتشبيهها للنفي بالنهي لانهما غير موجبين وكونهما حرفين بهما لا وان ما لكن
جعل النفي بلا كالنهي اذا كان لا متصلا بالفعل نحو لا أقوم ولا تقعدن وانتصاب الذين
ظلموا منكم فلا تعيبن جملة منفية صفة لفتنة وعند اكثر النحاة لا يجوز لكن سعة الكلام وأولوا
الآية الكريمة وقد يلحق بالمنفي مع انفصال لا نحو لا غلام لي الدار أفرهن ولم ينفي لم كقوله يحسبه الجاهل
ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما ونحو قلما يقولن وربما يقولن لجوبه بجري النفي ولكن زيادة
النون في نحو أما تفعلن اي في فعل شرط مؤكد اداتها بما المزيدة فان أما تفعلن في الاصل ان ما
تفعلن ونحو أيا ما تفعلن وايما تفعلن وحيثما تجلسن وذلك لجريه بجرى النفي انه لما اكد اول
الشرط بما المزيدة اخت بنون التاكيد كما ان القسم لما اكد اوله بالام اكد اخره ما بالنون نحو
والله لأفعلن او لجريه بجرى ما فيه معنى الطلب لاستعماله على ما يقتضي توكيد وهو ما المزيدة
كاستعمال فعل الطلب على الطلب المنفي لتوكيده وهو خفيفة ساكنة وقبلها مفتوحة حركة الفتاء الساكنين
وفتحت لتنقل الفتحة بسبب اجتماع النونين الا بعد الف التثنية نحو اضربان وبعد زيادة الف بعد نون جمع
المؤنث نحو اضربنان وانما زيدت الالف هنا لئلا يجتمع النونات المثلث لولم تزد الالف لقالها اي فان النون
الواقعة بعد الالف مكسورة تشبيها لها بنون الاعراب الواقعة بعد الالف المكسور في المضارع نحو
تضربان وانون الخفيفة متى جيء بها تقع المقبلة الا في فعل الامر فعلى اجازة المؤنث فانها لا تقع فيها على

على الاشهر الا لالتقاء الساكنين على غير حدهما وهو لا يجوز لان الزوائد بين المحذوف والحركة فان فتحت
ما قبلها لا يمكن ربط احدهما بالاخر خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الخفيفة بهما والمروي
عنه انه يبنى النون ساكنة لانه الاصل فيها كالحركة لما فيها من زيادة المد كفراه نافع محيايَ
بسكون الياء وصلا وقيل تحرك بوزن النون بالكسر وعليه حمل قوله ثم ولا تنبعان
بتخفيف النون وانما الحق النون بهما على قول غير يونس وحذف الالف لالتقاء الساكنين
كما يحذف الواو في جمع المذكر نحو اضربن لانه لو حذفت الالف على تقدير الحاق النون بهما التبس
المثنى بالواحد بخلاف جمع المذكر فانه لا يلتبس بالواحد بعد حذف الواو منه لان ضمة ما قبل
النون يدل على انه جمع ولو الحقت بجمع المؤنث وحذفت الالف منه لزم الوقوع فيما فر منه من
اجتماع النونات لانه انما زيدت الالف للفصل بينهما وما قبلهما اي ما قبل النون الخفيفة
والثقيلة مضموم مع واو الضمير سواء كان ما قبلهما ما قبل الواو ان كان ما قبل الواو
مضموما نحو اضربُنَّ فانه لما اتصل بآخره نون التاكيد والنون وان كانت كالجزء من الكلمة
لشدة اتصالها بما قبلها الا انها كلمة منفصلة على كل حال فكان التقاء الساكنين على غير حدهما
فحذفت الواو لالتقاء الساكنين بالضمة اذ كان ما قبلها ينفس الواو ان كان ما قبله مضموما نحو اخشونَّ
وانما لم يحذف واو الضمير بعدها لانه لا دليل على بعد حذفه وانما ضم لالتقاء الساكنين والكسر لم يفتح
اجراء لما قبل النون وهو جمع المذكر في جميع الانواع مجرى واحدا بالتزام ضمة ما قبلها ما مكسورا نحو اخشينَّ
يا هند الضمير سواء كان ما قبلها ما قبل الياء ان كان ما قبله مكسورا نحو اضربِنَّ او نفس الياء ان كان
ما قبله مفتوحا نحو اخشيَنَّ فانه لا يحذف الياء هنا لالتقاء الساكنين على انما يحركها بالكسر لا بالفتح
او الضم لما مر في واو الضمير وما قبلها ما مفتوح فيما سواهما اي فيما سوى ما فيه واو الضمير وياؤه
وحد المتكلم والواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائب نحو لا اضربَنَّ ولنضربَنَّ واضربَنَّ
ولنضربَنَّ ولنضربَنَّ لان الفعل لما عاد الى البناء بسبب تركيبه مع النون كان الاصل ان يبنى على الفتح
كما بني الجزء الاول من المركب نحو بعلبك عليه واما ما قبل النون المتقبلة في المثنى وجمع المؤنث فلم يكن
مفتوحا

الا انه لما كان قبلها المرفوع فتحة فكان ما قبلها مفتوح والخفيفة اذا التقت ساكنا بعدها
لا قبلها لانها اذا التقت ساكنا قبلها حذف الساكن لا النون نحو اخشى بن حذفت الخفيفة حذفا مطردا
مع بقاء حكمها من بناء ما قبلها للعوامل لانتفاء السبب المقتضي على ان تركب بوما والدعوة فيهما واصله
لانهين حذفت النون لالتقاء الساكنين وابقي ما قبله على البناء على الفتح لانها فتحة المراد ولولا
ذلك لوجب ان تقول تعين المعتل بحذف الياء وجزم النون وانما حذفت الخفيفة لاداء اثباتها
الى احد المحذورين وهو تحريكها او التقاء الساكنين للفرق بينها وبين التنوين وكانت الخفيفة
بالحذف اولى لان التنوين داخل على الاسم فله فضل على النون الداخل على الافعال لقوة التنوين
لانه لا يفارق الاسم عند عدم المانع بخلاف النون ولذلك حذفت الخفيفة في الوقف ان انضم
ما قبلها كما اذا كانت مع واو الضمير او انكسر ما قبلها كما اذا كانت مع ياء الضمير تشبيها لها ما
بالتنوين فانها تحذف في حالة الرفع والجزم بوقد بعد حذف الخفيفة ما حذفت لاجلها اي لاجل الخفيفة
وبسببها من حروف علة كواو الضمير وياءه وحرف اعرابه نحو هل تضربون في هل تضربن فانه لما
حذف نون التاكيد في الوقف رجعت الواو ونون الاعراب الثبات حذفتا لاجلها واعادة المحذوف
لان التنوين بعد حذفها عزلت معدودة من اصلها بخلاف التنوين في مثل ما ضربا فان حذفه
في الوقف لا يوجب رد الياء التي حذفت لاجل التنوين على الصحيح لما ذكرنا من التنوين وقوته
وتغلب الخفيفة الفعال انفتح ما قبلها فيقال في اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فانها تقلب ايضا
الفا في الوقف في حالة النصب وان كان مفتوحا قبلها اي ما قبل النون من حرف العلة بعد ما حذف لساكن
ذلك الساكن بلحاق النون به نحو قولك في هز فانه انما حذف الواو منها لالتقائها ساكنة مع اللام
الساكن بعدها فلما فتحت اللام فتحة لازمة لاجل النون عادت الواو المحذوفة وان كان مفتعل
ما قبله معتل اللام ولم يكن ذلك الفعل مما كانت التنيدة مكسورة فيه كفعل الاثنين وجماعة النساء
فانه لم يكن فرق فيما بين الصحيح والمعتل الاخر نحو اضربان واضربنان وارميان وارمينان
وانما يحذف الالف منهما مع ان التقاء الساكنين فيهما على غير حدهما لان النون ليست من كلمة الساكن

على غير الحد

الاول

الاول وشرط التقائهما على الحد ان يكون المدغم مع المدغم فيه من كلمة الاول كما عرفت فيجب ان
يحذف الالف كما يحذف الواو والياء في جمع المذكر والواحد المؤنث نحو اضربن واضربن لان
نون التاكيد الخفيفة من جهة عدم استقلالها بنفسها لابد من ان تنفتح الا فتح يكون ما قبلها الجزء
من الكلمة ومن جهة انها موضوعة على حرفين وليست بلازمة للكلمة لا يكون كالجزء
بحيث عوض لهم غرض في اعطائها حكم الجزء اعطوها كما في التثنية وجمع المؤنث فانهم لو لم يجعلوا
النون كالجزء من الكلمة يكون الالف هاء على غير حده فيجب ان تحذف الالف فيلزم التباس
المثنى والواحد ولا يرتفع الالتباس بكسر النون لان النون انما كسرت لاجل وقوعها بعد
الالف فلو حذفت الالف عادت النون الى اصلها كما في جمع المؤنث فانه لو حذفت الالف لوقع الوقوع
فيما فروا منه وهو اجتماع النونات وحيث لم يعوض لهم ذلك الغرض لم يجعلوها حكم الجزء
كما في جمع المذكر والواحد المؤنث لانه لا يلزم التباس بعد حذف الواو والياء منهما لان ضمة
ما قبل النون يدل على انه جمع كما ان كسر ما قبلها يدل على انه واحد مؤنث فهما اذا لقيتا النونان
مع الضمير البارز وهو واو الضمير وياؤه وكالمنفصل اعني كالفظ المنفصل وهي يجب ان يعطى
ما قبل النونين في المعتل الاخر من ضم او كسر او حذف ما يعطى اخوه اذا اتصلا بكلمة منفصلة
لان النونين بعد الضمير البارز صارتا كالكلمة المنفصلة عن المعتل الاخر لان الضمير
فاصل فيقال هل تدعون بضم واو الضمير وهل ترمين بكسر ياء الضمير وهل تغزون بحذف
الواو وهل ترمن بحذف الياء كما يقال لا تنسوا الفضل ولا تخفي القوم ولم يجزوا الجيش
ولم يخزي الجيش وهما مع الضمير المستتر كالمتصل فيقال زين واخشين واغزون
بورد الالف وفتحها كما يقال واخشيا واغزوا بورد الالف وفتحها واما كان حكمها حكم
المتصل لانه لا فاصل بينهما وبين الفعل فيتصلا بالفعل ويصيرا كالجزء منه والمراد
بالمتصل الذي لضمير لواو الضمير وياؤه لانه لا يرد لام المعتل الاخر معهما لثقل الضمة على
الواو والضمة ما قبلها والكسرة على الياء المكسور ما قبلها واعلم ان حكمهما مع عدم الضمير

الباقي

كالمتصل سواء كان عنه ضمير مستتر او لا كقولك الم يخرج زيد فخرج اختصاصه ذلك
الحكم بالمستقبل نظر حرف التقرير اى وضع تقرير كرامهم من التردد كقولك
زيد اى ابو عبد الله وكقولك في تفسير قوله ثم واختار موسى قومه اى من قومه وما بعده
في الاغلب على زيد ان عمرا في المقابلة في التصدير بذكر التكلم وقيل ان حرف محذوف من الجملة
كقوله وقومي بني بالطرفاء اى انشد بت وان وضع اى ان تختص بنفي فيه معنى التعميم
اى لا يشترك ان لا مضمرا لا مبتدأ بالخط دال على جميع الفوائد معناه وليس بقول كقوله
وقد بينا ان با ابراهم في تفسير لمنصوبك نادينا ه المضمر اى نادينا ه بنفي وهو قولنا يا ابراهم
وقد يفسر المنصوب به الظاهر كقوله ثم اذا دعينا الى امر كما يزعي ان اخفيه ولا بخ
بعد صوغ القوله لانه لا يحتاج الى تفسير لان الحرف نفي مخصوصا بصوته وقد اجاز بعضهم
ذلك مستدلا بقوله ثم ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ربي ولا صح الاستدلال
بها لجواز ان يكون مفسرة للضمير في به او مصدرية حذف التنبيه اما الا محققين
مخففتان بأول الكلام خبرا كان الكلام اولا وانشائها المصدرة بوكيد مضمونه وتنبيه المخاطب
قبل الشروع فيها للكلام وتحريضه على حسن الاستماع ليتحفظ بما يقال له وهما يختص به
احد بأول الكلام باسماء الاشخاص التي لا يكون للبعيد فلا يقال حاتم ولا احاتم كرما انما يقال هذا
ويجب استعمال هذا مع اسم الاشارة اذا كان صفة لا تم في النداء كقولنا هذا الرجل والمضمر لزم
الموضوع للمخاطبة اذ لا كانت مبتدأة للفاعلة فلا يقال ما ضرب الا انا ما ضارب الا اناه
وانما يقال ما انا ضربت احدا الا انه دخول ما على اسماء الاشارة اكثر من دخولها على
المضمرات لان اسماء الاشارة مبرهنة فصلح للحال حاضرة فقوية معاودة التنبيه لتحريك
النفس على طلبها بعينها بخلاف المضمرات فانها لا تصلح للا حاضرة وقال الخليل جيء في التنبيه
داخلة على اسم الاشارة في نحو هاانذا او التقدير هذا انا فقد حذف الواجب فيبقى
وقد تبدل هاء وحاء لاستكراه الابتداء بالمعتل ولانها من اخفى المخارج فيبدل

بعض اخوانها في المخرج وهو العين او الهاء بتثبت اى مع ثبوت الالف فيها ومع حذفها فيكون
فيها ست لغات اما وانا وانما وانمي وانم وانه حروف النفي ستة اثنان لنفي الماضي واثنان
لنفي المستقبل واثنان لنفي الحال والماضي المقرب بحال كقلب المضارع ماضيا ونفي الماضي
ولما مثل في القلب والنفي واختصت لما بالاستغراق اى بامتداد نفيها من حين الانتفاء
الى حالة التكلم كقوله ولما يشفه الندم فعدم النفع مستمر كحال التكلم وذلك لان لما يجوز ان يقول زيد
قد قام زيد قد قام زيد اخبارا عن الماضي المتصل بالحال فلذلك رفيه بخلاف لم فانه يجوز ان ينفصل نفيها
عن حال التكلم كقولك يضرب زيد امس ولكنه ضرب اليوم منه قوله ثم هل اتى على الانسان
حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا الا انه انقطع عدمه كونه شيئا مذكورا عن زمان الاخبار
ويجوز ان يتصل بزمان الاخبار كقولك لم ادع اليك بعد ما يكرهه فيما فان المعنى نفي الشفاء متصلا بزمان
الاخبار وليس المعنى نفي الشفاء عنه فيما مضى ثم انصرف به الشفاء وجواز اى واختصت لما
كجواز حذف الفعل المنفي في الاختيار لما ذكرنا في بحث قد ولا النافي المستقبل نحو لا يتعمد ومعناه
نفي الفعل في المستقبل وقد حكى نفي الحال كما ذكرنا في بحث الفعل المضارع ولنفي الماضي المكون في اللفظ
ويكون نحو لا يعصي لم لقوله ثم فلا صدق ولا صلى او في معنى المكون لقوله ثم فلا اقتحم العقبة لتفسير
الاقتحام وهو الدخول او المجاوزة بشدة بشيء ومعناه قوله تكرير فعلية الى اخرها وكانه قيل فلا اقتحم
رقبة ولا اطعم مسكينا وقال الزجاج قوله ثم كان من الذين امنوا يدل على معنى فلا اقتحم العقبة
ولا آمن وقد لا يتلو الماضي اللفظ او المعنى كقول الشاعر ان تغفر اللهم تغفر جما واي عبد لك
لا ألما واغما لا يكرر للماضي في الغالب نحو لا غفر الله له وفي النعم نحو والله لا ضربت لان الماضي فيها
انتقل الى معنى الاستقبال واغما يستعمل الماضي لخفته ولن كلما في ازالة المستقبل تأكيد
اى مع تأكيد فلن فانها ادل على ذلك من لا فلا انما يدل على اصل النفي نحو لا اقوم فاذا اريد المبالغة
قلت لن اقوم لا بتأبيد اى لا يدل لن على التأبيد كما قيل لبطلا يلزم في قوله ثم ولن يتمنوه ابدا
وفي قوله ثم فلن اكلم اليوم انسيا فلو اراد في الابد لان لن لو كانت للتأكيد لكان قوله ابدا من غير فائدة

ملخص على قواعد الإعراب

وقيد بقوله لان فائدته التاكيد ونفى في الثاني فانها لو لم تنف لم تفد التاكيد لكان تقييدا بعد اليوم
نقضا لها ولان التقييد بحتى دافع للتاكيد في قوله تم لم ابرح الارض حتى ياذن لي ابي وما
لنفي الحال لانه المفهوم من نحو ما تفعل ولانها لو لم يكن لنفي الحال لجاز ان يقع الجزاء مقصودا
بما حتى ان تكرمني ما اكرمك كما جاز ان يقع مقصودا بلا نحو قوله تم ان تذعرني لا يسمعوا دعاءكم
والنفي الماضي المقرب منه اي من الحال قال سيبويه اما ما فهو نفي لقول القائل قد فعل اذا كان قد
فعل حال واما اذا قال لقد فعل فان نفيه ما فعل وان النافية لما في النفي كقوله تم ان الحكم
الا لله الا ان العرب قد يتركون ما يتركون لغة الحجازيين ان لا تعمل وسوى المبرد بينهما اي بين ان وما في
حملها على ما لا على ما هو مستدل لها على احد الامرين في قوة الما عيني حسود ولا يجاب تم بنفي النفي
وكسر العين وفتحها وكسرها لتقريب ما مستبعدا من كلام موجبا كان او منفيا وطلبا كان او
خبرا فتقول في جواب من قال قام زيد او ما قام زيد او اما قام زيد فانه يقول بلى قام زيد او بلى
او اما قام زيد تم اي تم ما قام زيد فانه يقول انعم اي تم انعم زيد او بلى لايجابها النفي المتقدم
وتقتضيه سواء كان النفي لفظا او معنى وسواء كان مجردا عن الاستفهام او مقرونا به فاذا
قال اليابلي ما قام زيد او اردت تصديقه تم واذا اردت تكذيبه قلت بلى فتقول في جواب من قال
ما قام زيد بلى اي بلى قام زيد وكقوله تم الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا قال ابن عباس
لو قالوا نعم لكفروا عن اخرهم واما النفي معنى فكقوله تم بلى بعد قوله تم لو ان الله هداني
لان معناه ما هداني واي بلى الجحد لا يجاب الاستفهام مع القسم بحذف النفي اي لا يستعمل
اي الا مع القسم المحذوف نحو قال ابو القسم بالله ما فعلت كذا اي والله ما فعلت والله لقام زيد ولا يكون
للقسم به جوابا الا الواقع او الله او لتقومن فلذا دخلها اللام الله لتقومن بالله او فتحذف كما فتحوا نون نزع
لام النصوبة وقد اثبتت الياء ساكنة بالجر في السماع كثير اجل وجير ان لغة من يقول ما سبقها
من الخبر سواء كان موجبا او منفيا ولا يقع بعد الاستفهام كقولك للغائب قد اكرم زيدا جاز ان يقول
اجل قد اكرمه وكقول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتني اليك الا وقد لعنها حرف الزيادة ان

مغني اللبيب خفيفة تزاد مع ما النافية لتاكيد النفي زيادة مطردة وتدخل على الاسم نحو ما ان طبت
الجبن وعلى الفعل كقوله ما ان رايت ولا سمعت بهما اليوم مثلي جنوب اي ما طبت وما رايت
وقلت زيادة ان مع ما المذكورة وما المصدرية نحو انتظرني ما ان جلس القاضي اي ما جلس القاضي
حين مكان جلوسه وتزاد ان بعد لما نحو لما ان جلست جلست وان بعد لما كثير كقوله تم لما ان جاء البشير وتزاد ان بين لو والقسم نحو والله ان لو جلست جلست
وقد تزاد ان قليلا مع كاف التشبيه كقوله كما ان ظبية تعطو الى ناضر السلم وقد تزاد بعد
اذا ومتى واي واين وان حال كون هذه الكلمات شرطا بغير كف زيادة مع هذه الكلمات
يكون شرطا مقترنا اما نحو اذا ما تكرمني اكرمك ومتى ما تكرمني اكرمك واينما تضرب اضرب وانما تكن اكن واما
فخافض ويلزم فعل جواب تزوله التاكيد لكونه اولى بالتاكيد من حيث انه المقصود من الجزء الذي اكد
بزيادة ما وتزاد ما بعد الباء كقوله فبما رحمة وبعد من نحو مما خطيئاتهم بعد من نحو مما غلبوا
وبعد غير وبعد مثل ان اضيفا نحو غضيف منفي مما جوم وكقولهم مثلما انكم ولا تزاد بعد الواو
العاطفة بعد نفي او نهي لتاكيد النفي كقولهم ما جاءني زيد لا عمرو ولا تضمر ان بعد لا الا ان عدت زائدة الا ان يراد بها
غالبا وقد ترفع الابهام فان الواو جرى في كلامهم كثيرا لافادة الاجتماع في وقت واحد كقولهم للمغلوب معه
واو المطر في بعض المواضع كقول جرير وضيعتم واو الصور فيتنخ المنوه ان الواو في قولك جاءني
زيد وعمرو يفيد الاجتماع في وقت واحد بخلاف نحو قولك جاءني زيد وعمرو والا على نفي ذلك الاجتماع
بناء على توهمه في الاثبات فاورد ذلك لا لدفع هذا الوهم لانه لا قائل بان النفي وارد على كل واحد من
المعطوف والمعطوف عليه ولذا كانت لتاكيد النفي وتزاد لا بعد ان المصدرية كقوله تم ما منعك
ان لا تسجد اي ما منعك عن السجود وكقوله تم ليلا يعلم اهل الكتاب اي ليعلم واعلم لان لا
فاد من الفوات في لام لا تزاد لا غير اقسم نحو لا اقسم بيوم القيامة وقوله على رب اشارة الى
قائل انه لا معنى لزيادة لا مع حروف الجر لان القسم لا تم انكروه البعث فقيل لا اقسم ليس
الامر على ما ذكرتم ثم قيل اقسم بيوم القيامة وتزاد غير المتنع بها كثيرا للايذان بان جواب القسم

لمناسبة ونبه نظر لان عرفات مؤنث وان لم يكن فيه علامة تانيث ولهذا يؤنث الضمير
العايد اليها نحو هن عرفات مباركا فيها والاولى ان يقول ان التنوين فيه للتمكن وانما
لم يستغن عن جر عرفات لمنع الصرف لانه لو سقط لزم ان يصير الكسر المنوب في الجمع
ما لاجل التانيث بعد حذفه لكراهة لانه لو سقط لتبعه الكسر المسقوط وتبع النصب وجر خلاف
ما وضع عليه جمع المؤنث السالم والمبرد والزجاج حذفا التنوين منهم مع بناء الكسر وبعضهم
بفتح التاء مع حذف التنوين وللخليل ان لحذف قافية والقافية عند الخليل من اخر حرف
في البيت الى اول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن نحو ما من العنا وعند
الاخفش اخر كلمة في البيت مثل العنا بكمالها متحركة ومع الي يكون رويها ساكنا تارة
عن المد وانما يلزم بعد هذا التنوين الكلمة اذا اريد تكرار الوقف وغير اخر البيت الا اول البيت
الثاني وللزمخشري ان لحذف قافية مطلقة بدل حروف الاطلاق مع الي يكون رويها متحركا وكرر
الاطلاق هي الواو والالف والياء وقد عرفت بيانها مع صدر الكتاب وان التقت التنوين
بعدها كسر لالتقاء الساكنين والاصل في تحريك الساكن الكسر او ضمت لاتباع ان كان
بعد الساكن ضمة اصلية من كلمة نحو عذاب اكثر ويجوز حذفها اي حذف التنوين عند
التقائها ساكنا بعدها للتخفيف وللهرب عن التقاء الساكنين نحو قل هو الله احد الله الصمد
فمن قرأ بحذف تنوين احد وكقوله فالتينه غير مستحيب ولا ذا الوالد الا قليلا بنصب
الله وجب حذف التنوين ان كان التنوين في علم موصوف بابن او ابنة حال كون ابن مضافا
الى علم وذلك لكثرة الاستعمال وشدة الامتزاج عند كون الابن صفة بين علمين فيحذف
التنوين لان وسط الاسم ليس من مظان التنوين نحو جاءني زيد ابن عمرو وكذلك ايضا
بحذف الزاي خطا اما اذا لم يكن العلم موصوفا بابن بل يكون مخبرا عنه به فلا يحذف كقوله
وقالت اليهود عزيز ابن الله بالتنوين واثبات الالف اذا كان ابن خبرا وبحذفهما اذا كان
صفة وكذلك لا يحذف التنوين ان كان ابن مضافا الى غير العلم نحو زيد ابن اخي لان وقوعه بين علمين

جواب سوال مقدر

ساكنا ٢

نحو هلا والله لا اخرج ثم اذا بعد الفعل على الشذوذ كقوله في بير لاخور سرى رد ما شجره
بالكسر حتى اذا الصبح حسر وعن هو الباء او اللام تقدمت ذكرها في حروف الجر على التفصيل
التنوين وهو في الاصل مصدر نونت اي ادخلت نونا نونة ساكنة تخرج به نونة التثنية
والجمع بعد حركة الاخر سواء كانت الحركة لفظية او معنوية يدخل فيه نون التاكيد الخفيفة
فلما قال لان تاكيد الفعل خرج عنه النون الخفيفة لانها لتاكيد الفعل مع للتمكن اي اذا دلت
التنوين على انها لحقت من الاسماء لم ينتقض بيان ما الفعل بالوجه الثاني من الوجهين المتممة لكون
د زيد وغيرها فانها تدل على امكنية ما الاسم اي قوتهم في الاسمية بحيث يجاء لها مشابهة مع الفعل
والتنكير الدلالة على ان ما لحقته غير مختص اي اسكر سكرنا ما في وقت ما واما هو
بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الان وكذلك ضرب واحد مما ذكر بعد العلمية للحضور
عن المعنى اليه كزيد صه اي بوم اذ كان كذا وكخروا لله سجدا ثم جعلنا بعضهم فوق بعض اراد فوق
بعضهم وللعوض عن الاعلال كخرتين جواز اصله جواري فاجتمع فيه ثلثة اثقال ثقل الضمة
او الكسرة وثقل حرف العلة وثقل الياء الممتنة فحذف الياء مع حركتها وعوض منها
التنوين عند سيبويه وزعم المبرد ان التنوين فيه عوض عن الحركة وهو ضعيف لان تعويض
الحرف من الحرف اولى من تعويضه الحركة من الحركة وقيد التنوين فيه للتمكن لانه بعد حذف
الياء صار على وزن المفرد انه كخرسلام وهو ضعيف ايضا لان الياء حذفت والكسرة
يدل عليها على ما عرفت بيانه ذلك في بحث غير المنصرف وللمقابلة مع ما تواريز نحو الجمع
من سالم جمع المؤنث نحو مسلمات فانه جيء بالتنوين فيه ليكون هذا التنوين فيه
موازنا للتنوين في جمع المذكر السالم كخر مسلمون اذ في جمع المذكر السالم زيد حرفان الواو
والنون وفي المؤنث كانه لم يزد فيه الا حرف واحد لان التاء موجودة في مفرده فزيد
التنوين فيه ليتوازن التنوين في الجمع المذكر كما ان الحركة في مسلمات موازنة لحركة العلة
في مسلمون وقال بعضهم ان التنوين فيه للتمكن وكخر عرفات علما منصرف لان التاء فيه ليست

للتانيث

الكوفة قوله جارية من قيس بن ثعلبة فيما أراد ان سرّ متقبة شاذ لانه اثبت الجوهري في قيس مع وجود شرط حذفها لحذون الشهرة قال بعضهم ان ابن ثعلبة بدل لا هنة وقصد ان يخرجه عن الشذوذ وهو بعيد لان المنع على الوصف وقيس بن ثعلبة قبيلة عظيمة والقباء الضامر البطن والمتقبة السرة الداخلة في البطن وعلاها هو لها حتى صار موضعها كالعقب حروف النداء اما ايا وهيا للبعيد وما هو بمنزلته اي بمنزلة البعيد من مسافة او نيام لكون اخرها حرف مد فذلك لاتمام اسماع المخاطب اي والهمزة للقريب وايا اعم لعموم حروف النداء فيهما اي في البعيد والقريب لاستعمالها فيهما واخصها اي وما اخص حروف النداء في الاستغاثة لانه لا يستعمل في الاستغاثة منها الا ايا حرفا الاستفهام الهمزة وهل لاستغنائهما الصدر لملازمة ذكونا في حروف التصدير لا يتقدم عليهما عامل جزءا ولكون الهمزة متاصلة فيه اي في الاستفهام بخلاف هل فانها في الاصل معنى قد وقد جاء على الاصل كقوله هل اتى على الانسان اي قد اتى فكان الاصل في هل ضرب زيد اهل ضرب زيد ثم حذف الهمزة لكثرة وقوع هل في الاستفهام واقيمت هل مقامها ولذا جاء على الاصل كقوله سائل فوارس يربوع بشدنا اهل اونا بسفح القاع ذي الاكم يستعمل الهمزة في الانكار اي انكار ثبوتي ما وقع بعده دون هل كقوله ثم اتقولون على الله ما لا تعلمون وكقولك اتضرب زيدا وهو اخوك وليس منه اي مما يستعمل فيه هل للانكار وقوله ثم هل جزاء الاحسان الا الاحسان الا الاحسان لانه نفي له من اصله لانكاره لما ثبت لان هل يجيء بمعنى ما كقوله ثم هل ينظرون الا الساعة اذ معناه ما ينظرون الا الساعة وكون الهمزة متاصلة تستعمل للاستبطاء كقوله ثم الم يأن للذين امنوا ان تخشع قلوبهم فيه استبطاء لدخول قد الخشوع ما والتسوية كقوله انذرتهم ام لم تنذرهم والتقرير اي لتقرير العامل كقوله ثم انتم هؤلاء حاججتم عنهم في الحياة الدنيا ابراهيم او لتقرير الفعل كقولك اضربت زيدا او التخصيص كقوله ثم الا انتم تقتلون بعد الخليل الا بواسحاق وقوع تخصيص والوعيد كقوله ثم الم نهلك الاولين والتعجب كقوله ثم الم تر الى

ربك كيف مد الظل والتوبيخ كقوله ثم اذا ما وقع آمنتم به آلآن وكون الهمزة متاصلة يجوز حذفها لدليل مع ارادة معنى عند قيام الدلالة كقوله لعمري ما ادري وان كنت داريا بسبع رميت الجمار بمكان تقديره ايسبع فحذفت الهمزة لدلالة ام المعادلة لها عليها ويجوز ذكرها على الحرف كقوله الا ارعواء لامرء ان الله خيرا وعلى جملة فعلية تقدم مفعولها كقولك ازيدا ضربت وعلى جملة اسمية اخرجوزيها الفعل كقولك ازيد قام بخلاف هل فانها لا يستعمل للانكار فلا يقال هل زيدا ضربت زيد او هو اخوك ولا للمحاج المذكور من قوله للاستبطاء الى قوله والتوبيخ ولا يجوز حذف فعلها ولا دخولها على الجزء ولا على جملة فعلية تقدم مفعولها فلا يقال هل زيدا ضربت لا على ان يكون زيدا منصوبا بما بعده او بمقدر كما لا يقال قد زيدا ضربت ولا على اسمية اخر جزءاها الفعل فلا يقال هل زيد قام كما لا يقال قد زيد قام كذا ذكر المذكورنا من ان هل غير متاصلة في الاستفهام لكونها في الاصل بمعنى قد التي هي من لوازم الافعال فلم تجز هل زيد قام حملا لها على الهمزة ولم يجز هل زيد قام حملا لها عليها لانها اذا لم تجد فعلا كما في هل زيد قائم سئلت عنه داخلة واذا ادارات فعلا في خبر الجملة الاسمية نحو هل زيد قام تذكر الضمير المقدمة ولم تقع الا بان يتعقبها فلا يجوز اختيارا هل زيد قام لان على كون زيد مبتدا، ولا على كونه فاعلا الفعل مقدرا فلو جاء في كلامهم مثل هل زيد قام على استكراه قدر الفعل بعد هما مراعاة لاصلها حروف الانكار هلا نحو الاستفهام بالهمزة لان هو في الانكار لابد وان يتقدمه الهمزة فحط باخر الموقوف اي لانوني بعد المدة في حال الوصل فلا يقال ازيدا فتح لان بعد المدة لا تكون في حال الوقف الا ساكنة وهي انما تكون في حال الوقف ان كان الموقوف صفة كما تقول ازيدا الطويلا لمن قال اكرمت زيدا الطويل او كان الموقوف معطوفا كما تقول ازيدا وعمرا لمن قال اكرمت زيدا وعمرا لان بعد المدة لما كانت في الوقف الغرض من الوقف هو الاستراحة بقطع الحركة وانما يتحقق ذلك بعد تمام الكلام لانكار ما ذكر المخاطب اي المتكلم كما تقول جاني زيد فيقول من يقصد تكذيبك أزيدا بنيه اي لم يجيء مع وجود المانع من المجيء اذ انكار خلافه اي خلاف ما ذكر المخاطب

كما تقول جاني زيد فتقول ما انكر ان زيدا جاءك وتنكر ان لا يجيئك ازيديه كانه قال ممن ينبغي ان تنكر
في ذلك وكيف لا يجيئك مع الداعي له على المجيء وعدم المانع منه فانكر ذلك واستفهم عن شيء لا
لا ينبغي ان يستفهم عنه لانه لا بد من وقوعه والاستفهام قريب من الانكار والنون
المكسورة من ازيدنيه هو التنوين كسرت لالتقاء الساكنين والياء بعد صارت المدة والهاء
هاء السكت وانما يثبت التنوين هنا في الوقف لانه التنوين انما لا يثبت فيه اذا كان الوقف على ما
قبلها وهنا الوقف على ما بعد هاء وهو الياء بدليل الحاق هاء السكت لا واذا كان كذلك صار التنوين بمنزلة
غير موقوف عليها فجرت مجرى التنوين في زيدا بنك وانما قال ما ذكرت لانه لا بد ان يسبق في كلام
المتكلم الضمة التي تلحقها علامة الانكار لانه اذا لم يتقدمه ذكر لا يلحق المدة فلو انكرت
ابتداء ضرب عمرو لقلت اضربته عمرا ولا تقول اضربته عمرنيه بالحاق حرف الانكار واعلم
انه اذا فصل بين النون وما ذكر المخاطب بقول او ظرف لم تلحق المدة به لانه زيد فيه شيء
لم يذكر المتكلم فلم يكن ذلك حكاية لكلام المتكلم وقد تزاد ان بكسر النون مخففة بينها اي بين
المدة وبين ما قبلها اذا كان ما قبلها ساكنا محافظة على صورته فانه ان كان ساكنا صحيحا
او جاريا مجراه وتلحق المدة به يلزم تحريكه لالتقاء الساكنين وان كان حرف لين يلزم حذفها وقيل استغنى
بمدها عن الحاق العلامة نحو مصطفي والقاضي ورعاد جواد انما قال على الاكثر لانه يجوز ان لا
يزاد ان وقد يجوز زيادة ان اذا كان ما قبلها متحركا كما قال سيبويه وسمعنا رجلا من
اهل البادية قيل له اتخرج ان اخصبت البادية فقال انا انيم منكر الرأيه ان يكون
في خلاف ان يخرج فيريد انا فلما قبل المدة وان كان ما قبلها متحركا ويمكن ان يقال الوقف على
انا بالالف فصار حكمها حكم ما في آخره الف المدة الانكارية من جلس ما قبلها ان كان ما
قبلها ساكنا صحيحا تلون المدة الفا بعد المفتوح وواوا بعد المضموم وياء بعد المكسور كقولك
في هذا عمرو اعمرو وفي رأيت عثمان اعثمانا وفي مررت بحذام احذاميه وان كان ما قبلها
ساكنا صحيحا تنوينا كان او غيره كسر الساكن لالتقاء الساكنين ثم بعد المدة ولا يكون

المدة

الا بالكسر ازيدنيه ولم يضربيه وكذلك لا يكون المدة الا ياء لانه اذا كسر نون ان
لالتقاء الساكنين لزم ان يكون المدة الملحقة ياء ليكون من جنس حركة ما قبلها وقوله
كسر ليس على اطلاقه لانه انما يكسر الساكن اذا كان صحيحا اما اذا كان حرف مد فلا يحرك
بل يحذف لالتقاء الساكنين نحو القاضي والمصطفى وانما فرق في جاني القاضي والمصطفى وزيد بخلاف
حروف الوقف هاء ساكنة مختصة بما حركته غير اعرابية ولا مشبهة بها اي بالاعرابية لان الغاء
انما تراد لبيان الحركة لانه لو لم تزد الها وقد سقطت الحركة للوقف لم يكن دالة عليها ولم تتبين
الحركة الاعرابية لعروضها وكذا المشبهة بها نحو لا رجل ويا زيد لان حركتها مشبهة
بها لكونها عارضة فلا يقال يا رجلي ويا زيدي وكذا حركة الماضي لانه انما حرك لمشابهته
المعرب ولان الجزم هو الذي يعرب في المضارع فكان حركته اعرابية فلا يقال ضربه
وقيل يدخله مطلقا لانه جيء على حركة لازمة وقيل يلحقه اذا التبس
فتقول في عد قفه ولا تقول في ضرب ضربه ليلا يلتبس بالضمير المنون بخلاف عد فانه
لازم لا يتصل به ضمير المفعول وكذا لا تلحق بالنون الواقع بعد الف الضمير واو وياء في
الفعل المضارع لانه علامة الرفع فهي كالحركة الاعرابية وانما يلحق بنحو ثمه وكيفه ورجلانه
ومسلمونه ومسلمينه وانما حققت الها بالزيادة لمشابهتها الهمزة في الخروج والخفاء فكما
زيدت الهمزة في الابتداء ليتوصل بها الى الابتداء بالساكن زيدت الها في الاخر
للوقف عليها ولانها لخفائها ناسب قطع الصوت وانما يجب ان يكون الها ساكنة لانها
انما زيدت للوقف والوقف انما يكون على الساكن لان الغرض منه الاستراحة بترك الحركة
وتخريجها اي تخريج الها لحن وخطأ وليس منه اي مما حركت هاء السكت
فرأيت بعض قوله ثم ينقطع باسكان الغاز وكسر الهاء لانه لانبغاء الى مثل
ذلك اللحن وفي الكلام الواقع المحال منذ وحة اي سمة الى غير اي لا يجوز المصير
الى الضرورة واللحن مع الاستغناء عنه وهنا كذلك لانه يجوز ان يكون الها في

في يُنقّه ضمير اعايدا الى الله تع لانه بعد قوله تع وبخشع الله وح لاتجعلها هاء السكت
والا لزم شذوذ الامر بكلها والحاقها بما ليس بموقوف عليه لان قوله تع فاذ لم يكن
جواب الشرط ولا يوقف على الشرط دون جزائه وشبي مبني على الفتح عطف على قوله هاه
وسبي مهملة بلحنان في حالة الوقف وكاف المخاطبة لغة تميم وفي لغة بكر فرقا
بين المخاطب والمخاطبة لانه لو لم يلحقها لسكنت الكاف في الوقف فيلتبس بكاف
المخاطب وجعل تركها في الوقف علامة للمذكر وانما يلحقها في الوصل لان حركة
الكاف فارقة بين الكافين وانما خصها بذكر ما فيها من العهد المناسب للوقف
حرف التذكير التذكير طلب الذكر من نفسه وذكراه انسج الكلمة من اسم
او فعل او حرف مدة تلحق اخر كلمة سواء كان اخرها متحركا او ساكنا وسواء كانت
الحركة اعرابية او لا يقف المتكلم عليها اي على تلك المدة من بعض كلامه ولا يريد ان يقطع
كلامه وانما وقف ليتدارك الباقي من كلامه بعد الذهول والغفلة عنه ويتبع هذه المدة
حركة ما قبلها ان كان متحركا لانه لما لم يرد ان يقطع كلامه مدّ صوته في الحرف الذي وقع
تذكير فيه فنشأ من مده حرف مد على حسب الحركة فان كان ما قبلها مفتوحا نشأ عنه الف
مكسورا او مضموما نشأ عنه ياء او واو كما تقول ذهبا وذهبوا ومن العام فالا ويقولوا
ومن العام فمد اللام والميم الى ان يتذكر ما نسيه ويصله به وان كان ما قبلها ساكنا
صحيحا او جاريا مجراه سواء كان تنوينا او غير كسرة الساكن لان المتكلم احتاج
في تذكره ما نسي الى مد الصوت والساكن لا يحتمل المد فحرك لان الساكن اذا حرك حرك
بالكسر ثم تبعته المدة ولا يكون المدة الا ياء الكسر ما قبلها تقول قدني وقدا سبني
في قدا سبني اذا رحت سبنا من صفة كيت وكيت وتقول اخشي واسعوره اخشى
واسعر الجريان الواو والياء المفتوح ما قبلهما مجرى الحرف الصحيح وان كان الساكن
حرف مد نحو الخافي جمد ذكر الحرف الى ان يتذكره فيتفق بمد غير الحاق المد نحو موسى و

والخافي رفعا وجرا ولا يلحق بعد هذا المدغم هاء السكت كما يلحق بعد الانكار لان المنكر قاصد
للوقف فيلحق بها هاء السكت لزيادة الانكار بخلاف المتذكر فانه لا يقصد الوقف انما
وانما عرض له ما اوجب قطع كلامه من النسيان الحمد لله على التمام
والرسول افضل السلام تمت كتابة شرح الكتاب المسمى بالتيب للشيخ
تاج الفضلاء سيد عبد الله نفعنا الله بغفرانه في غرة الشهر المبارك
شعبان يوم الثلثاء وقت الظهر في مدينة بروسا حماها
الله تع عن الافات في مدرسة شاهبي بك في تاريخ
سنة ثلث وتسعون وسبعمائة على يد العبد
الفقير الضعيف الراجي الى رحمة ربه
اللطيف خضر بن صالح بن اسمعيل
غفر الله لهم ولمن نظر فيه
ودعا لكاتبه وللجميع
المسلمين
امين

كاتبه ومالكه خضر العيني
اعانه الله سبحانه الغني

رب يسر وتمم بالخير يا كريم

كم كتابا قد تصفحته فملت نفسي صحته ثم اذا طالعته ثانيا وجدت نصحيا فاصلحته

بیت فارسی

ممیز از عدد بر جمله دان زشه تا ده بود مجرور مجرور

زده بر تر همه مفرد منصوب زصد بر تر همه مفرد مجرور

الخانم بالفتح عبارة عن الافضل والاشرف
وبالكسر عبارة عن اتمام امر النبيين

من حسن الغيب بالغيب بخا من الغيب و وصل الى الغيب

قال النبي عليه السلام من احب ان تلد امرأته الجعل ذكرا فليضع يده على بطنها وليقل اللهم اني سميته محمدا او احمد اباسم نبيك عليه السلام وان كانت انثى تحولت ذكرا صوفي رسول الله

اخذت نارا بيدي وضعتها في كبدي يا قوم هذا يحب احرقت قلبي بيدي

قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد اصل الكلام ولم يكن احد كفوا له فقوله احد اسم كان وانتصاب كفوا على انه خبر كان والجار والمجرور من تتمات الخبر يقال هذا كفء له اي نظير له الا ترى انه لا يتم الكلام ما لم يتضمن النبي الجار والمجرور فلا يصح ان يقال هذا كفء بدون الجار والمجرور الآن الخبر قدم ههنا على الاسم لمعنيين احدهما انه كان اهم لان نفي الكفء من الله لما كان من اهم الامور قدم جريا على عادتهم والثاني انه انما قدم رعاية للفاصلة من نحو افنا برب هارون وموسى مع جواز عكسه كما في اية اخرى برب موسى وهارون ثم قدم صلته عليه لافادة معنى الاختصاص كما في قوله ويكون الرسول عليكم شهيدا وقوله لاي الله تحشرون وقوله ولكم في الارض مستقر ومتاع الى حين الاصل ويكون الرسول شهيد اعليكم ولتحشرون الى الله ولكم في الارض مستقر لكم من فوايد مولانا شمس الدين الخانقاهي

قال النبي عليه السلام

الحرفة من الناس في محال والنصيحة من الحاسد في محال والوفاء من المرأة في محال والهيبة من الغنى في محال والانس من الحدث في محال

صرف اسرار الله

قال الشيخ جار الله العلامة يجوز ان يكون لا اله الا الله جملة تامة من غير حذف الخبر بمعنى لا اله مبتداء والا الله خبر فيلزم ان يكون المبتدا نكرة والخبر معرفة قال ليس الامر كما قيل لان اصل هذا الكلام في التقدير الا اله ثم قدم الخبر فعاد الانكار المنكور فصار الكلام هكذا الله ثم اردف نفي الالهية باثباتها قطعا فادخل في صدر الجملة حرف النفي وفي وسطها الا ليحصل الغرض فصار لا اله الا الله

اذا قال الرجل لامرأته كلما وقع عليك طلاقي فانت طالق ثم قال انت طالق قبل ذلك ثم قال انت طالق قال اصحابنا لا تطلق ابدا لصحة الدور لانه لو وقع عليها طلقة قبل ذلك لم يقع هذا واذا لم يقع هذا لم يقع ما قبله مبسوط

واعلم ان في الضمير الذي في نفسه في تعريف اللفظ بحثا وهو ان يقال انه ذلك الضمير اما عائد الى ما الذي هو الدال او الى المعنى الذي هو المدلول فان عاد الى الدال كان تقديره الاسم شيء دل على معنى حاصل في ذكر المعنى في الدال لكن حصول ذكر المعنى في الدال ليس الا كون ذكر المعنى معنى لذكر الدال فيصير حد الاسم الاسم دل على معنى هو دلوله وهو ظاهر البطلان لانه لا فائدة فيه ولانه منقوض بالحروف لانه دال على معنى هو دلوله وان عاد الى المعنى الذي هو المدلول كان تقديره الاسم شيء دل على معنى حاصل في نفس ذكر المعنى وهو باطل لاستحالة كون الشيء حاصلا في نفسه ويمكن ان يجاب عنه بانا نختار انه يعود الى الدال قوله لكن حصول ذكر المعنى في الدال ليس الا كون ذكر المعنى معنى لذكر الدال قلنا لا نسلم لان معنى قولنا حصول ذكر المعنى في الدال هو ان حصول ذكر المعنى لذكر الدال لنفس الدال لا لغيره اخرج كما يقال السواد حسنة في نفسها حكما اذ الحروف فانها تدل على المعاني لكن حصول تلك المعاني لتلك الحروف والدالة عليها ليس الا اذا كان القياس الى غيرها كما ذكرنا من دلالة الحروف بالقياس الى غيرها

اللهم انا نسألك خير الصباح وخير المساء وخير ما قدرت لنا فيهما اللهم انا نعوذ بك من شر الصباح وشر المساء وشر ما قدر اللهم انا نسألك خير الدنيا والاخرة وخير ما قدرت لنا فيهما اللهم انا نعوذ بك من شر الدنيا والاخرة توفنا مسلمين والحقنا بالصالحين

اللهم انا نسألك عيشا بلا بلاء ودينا بلا اهواء وعملا بلا رياء ورزقا بلا عناء وعفوا بلا حساب وجنة بلا عذاب ورؤية بلا حجاب واغفر لنا وارحمنا ولوالدينا ولاستاذينا ولجميع المسلمين والمسلمات برحمتك يا ارحم الراحمين

Süleymaniye Kütüphanesi
Kısım: H. Hüsnü
Yeni
Eski nay. no. 1416

اساعیل وطا (ب